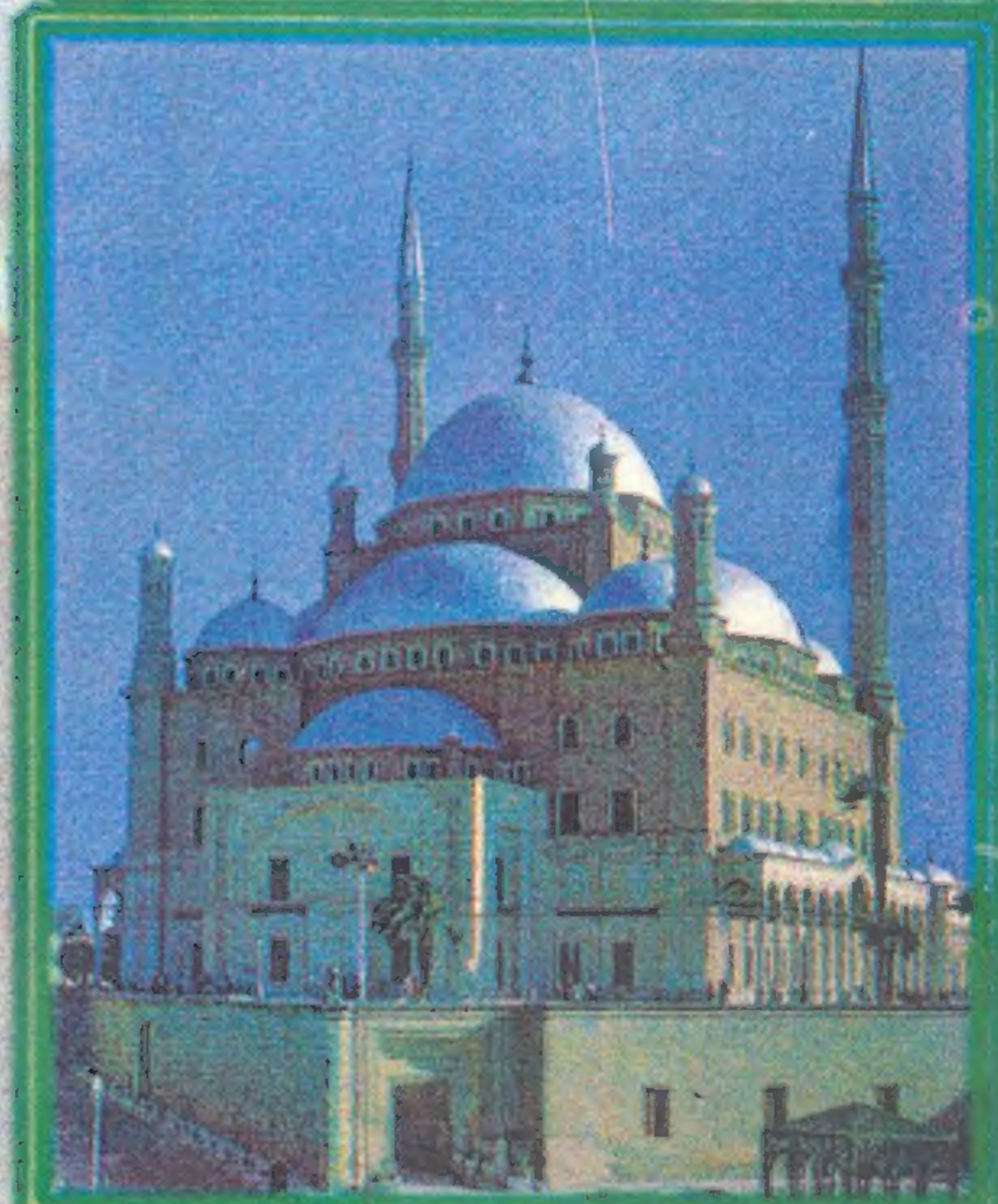
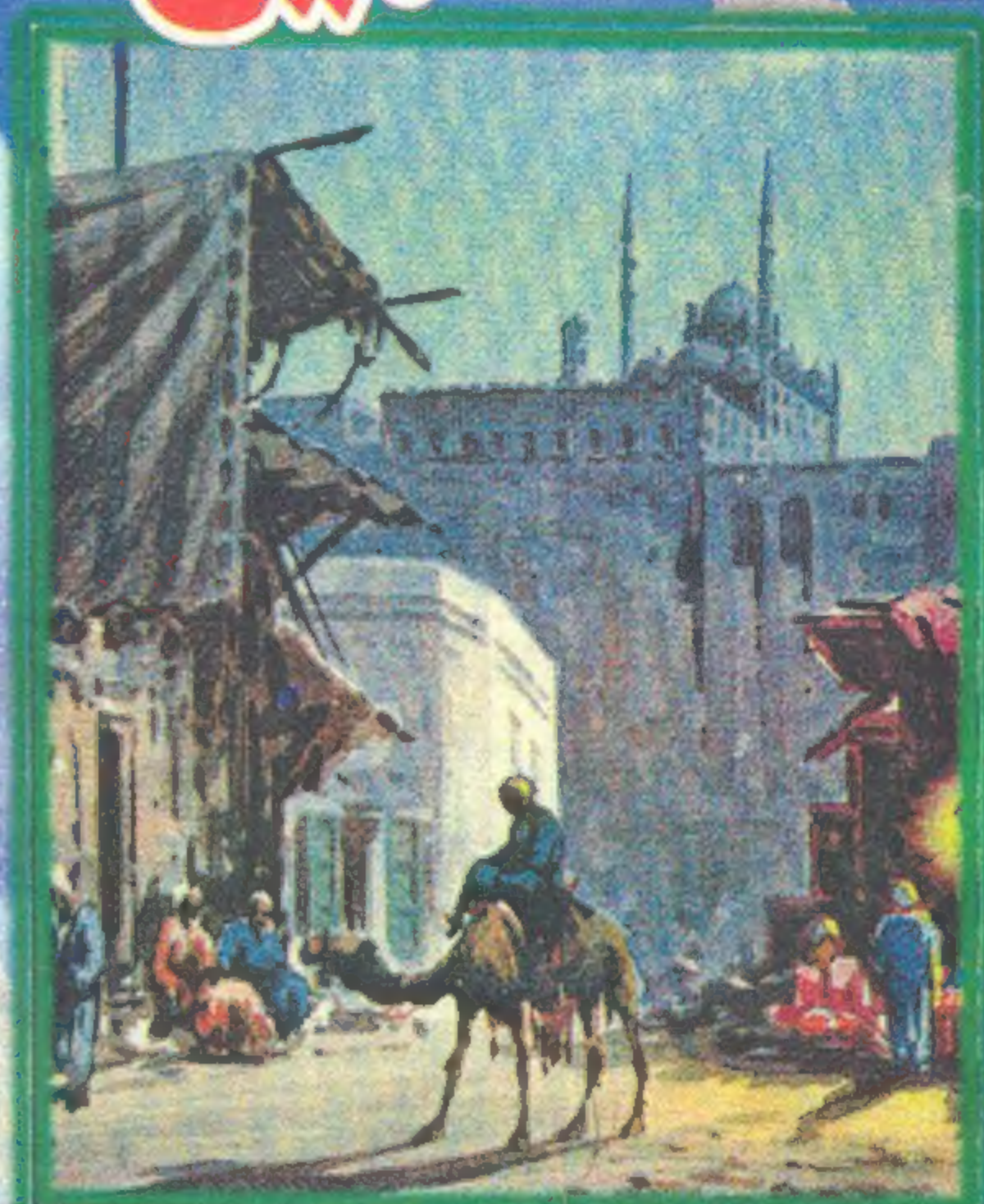


تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٥١٧-١٩٢٢)

الأستاذ الدكتور

عمر عبد العزيز عمر

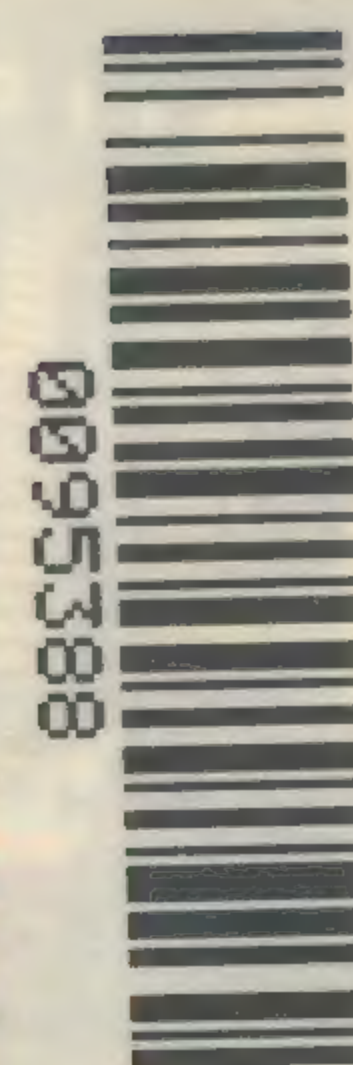
نائب رئيس جامعة الاسكندرية السابق
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المتفرغ



دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش مونتيز - الكازارطة - ت ٤٨٣٠١٦٣

٣٨٧ ش قنال السويس - السكلى - ت ٥٩٧٣١٤٦



0095388



Bibliotheca Alexandrina

تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٥١٧ - ١٩٢٢)

الأستاذ الدكتور

عمر عبد العزيز عمر

نائب رئيس جامعة الاسكندرية السابق

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المتفرغ

١٩٩٩

دار المعرفة الجامعية

٤ ش. مونتير - المنيا - ٢٨٣٠١٦٣

٣٨٧ ش. قنال السويس - ٥١٧٣١٢٦

تقديم

تعالج هذه الدراسات محلة مهمة من تاريخ مصر الحديث والمعصر تبدأ بمجيء العثمانيين إلى مصر عام ١٥١٧ وتنتهى بصعود تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . فبعد ما يقرب من ثلاثة قرون من السيطرة العثمانية ، واجهت مصر وشعبها وحدهما أول اعتداء غربي مسلح على البلاد في العصر الحديث ، وانكسر للمرة الأولى جدار العزلة التي فرضت عليها . وافتتحت الحملة الفرنسية مرحلة طويلة من التنافس الانجليزي - الفرنسي على مصر انتهت بالاحتلال البريطاني لها في عام ١٨٨٢ . وقد غالى البعض في تقييم النتائج الأخرى للحملة الفرنسية ، وخيل إليهم أن حركة التجديد والتغير قد بدأت في مصر أثناء وجود الحملة . ولكن ما يمكن أن تتصوره هو أن الحملة الفرنسية قد ضعفت البنيان الاجتماعي القائم ، وهزت المفاهيم الفكرية والاجتماعية التي كان المجتمع المصري يخضع لها . فلم يكن في إمكانها ، بسبب قصر المدة التي قضتها في البلاد ، أن تحدث تغييرا جوهريا في حياة المجتمع وتطوره ؛ كما أن الحواجز التي كانت تفصل المصريين عن حكامهم الفرنسيين المخالفين لهم في اللغة والدين والقيم الاجتماعية قد حدت من تفاعلهم بالمؤثرات الغربية . وإن المتبع لكتابات المؤرخ عبدالرحمن الجبرتي ليدرك أن أوضاع مصر العامة في السنوات القليلة التي تلت الحملة لا تكاد تختلف عن أوضاعها العامة في السنوات السابقة للحملة .

أما حركة الـ «Westernization» أو الاقتباس من الغرب فقد بدأت في الحقيقة عندما استقر حكم محمد علي في البلاد ، ووقع المجتمع المصري تحت تأثير العلم والتكنولوجيا والاقتصاد وأساليب التنظيم الحديثة . ومما ساعد محمد علي على تحقيق ذلك أنه قضى على المؤسسات الوطنية القديمة وأحل محلها قوة الدولة الحديثة بجيشها الجديد وأنظمتها

الجديدة . وفي ظل الدولة الحديثة التي أنشأها محمد علي ذابت الحواجز التي كانت قائمة بين طوائف المجتمع ، ونما بينها الشعور بالتضامن ، أو ما نسميه بالوعي ، وحل ولاء الانتماء للأمة الواحدة محل ولاء الانتماء للطائفة . وهكذا تعتبر ألوان النشاط التي شهدتها عصر محمد علي أول استجابة لإحساس المصريين بالغرب . فغير محمد علي معالم مصر بحيث اختلفت اختلافاً أساسياً عما كانت عليه في أوائل حكمه ، فاختل الانسجام القائم بين الأيديولوجية الإسلامية والواقع . ولكن محمد علي عندما فتح أبواب مصر أمام المؤثرات الغربية ، لم يدرك أنه بذلك قد فتح الباب على مصراعيه أمام تدفق الطوفان الذي دمر الأسس التقليدية التي كان يقوم عليها المجتمع المصري ، مما أدى إلى اضطلال ثم انهيار النظام السياسي القديم وتشكك القربال الاجتماعية والثقافية القديمة .

ولا تقتصر هذه الدراسات على إبراز تلك الجوانب وحدها ، وإنما تعرض كذلك لمناقشة الآثار السياسية التي تربت على افتتاح مصر على الغرب . فلقد وقعت بريطانيا أمام استقلال مصر ، وكانت هي المسئول الأول عن التسوية الدولية عام ١٨٤٠/١٨٤١ التي فرضت على البلاد نوعاً من الوصاية الدولية . وأوجدت هذه الوصاية فرصة واسعة لتدفق النفوذ الأوروبي ، الإنجليزي والفرنسي ، حينما توترت العلاقات بين أبناء محمد علي والباب العالي بسبب المحاولات المتكررة لإرجاع مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية . ومناقشتنا للظروف التي مرت بها مصر في عهد كل من عباس وسعيد وإسماعيل متوضح الملامح الرئيسية لصراع القوتين الكبيرتين ، إنجلترا وفرنسا ، حول مصر . وفي النهاية استطاعت أوروبا - صاحبة المؤثرات الغربية - أن تتغلغل وتتدخل في مصر وما لبثت مصر أن وقعت تحت صدمة الاحتلال البريطاني في بداية الثمانينات من القرن التاسع عشر . غير أن هذه الصدمة قد ساعدت على تقبل الأفكار الغربية على نطاق أوسع

بحكم أنها هزت اعتقاد المصريين في تفوقهم ، على الأقل في المجال المادي .
وبذلك كان الجيل الجديد الذي نشأ في عهد الاحتلال البريطاني أقرب
إلى قبول المدينة الغربية من آباءه ، كما كان أشد وعياً وتنبهاً . وتبع عن
هذه التطورات صراع بين فكرين : فكر متحمس للأخذ عن الغرب ونظمه
وتقافته باعتبارها وسيلة إلى نهضة الشعب وحصوله على استقلاله ؛ وفكر
مدافع عن تراثه باعتباره بؤرة الكيان الذاتي ومنبع المقومات الأصيلة .
وقد انعكست هذه التيارات في برامج الأحزاب السياسية التي ظهرت في
مصر فيما بين عامي ١٩٠٧ و ١٩١٤ .

وبعد إعلان الحماية البريطانية على مصر ، ركزت الحركة الوطنية
جهودها ضد الحماية - ولادة الاحتلال - لإزالتها ولإرغام بريطانيا على
الجلاء . وبمجرد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانعقاد مؤتمر الصلح في
باريس عام ١٩١٩ ، استيقظت الحركة الوطنية التي تجسدت في ثورة ١٩١٩
ضد الحماية والاحتلال . وكان هدف ثورة ١٩١٩ - أول ثورة تحريرية
في العالم بعد الحرب العالمية الأولى - هو الحصول على الاستقلال
التام لمصر استقلالاً مجرداً من التبعية لتركيا أو الرضا بأي تفويض
بريطاني . وقد استندت ثورة ١٩١٩ إلى الوعي الثوري في أقوى مظاهره ،
فظهرت الوحدة الشعبية المتكاملة بين عناصر الأمة على اختلاف
طبقاتهم الاجتماعية ومذاهبهم الدينية . وتمثل ثورة ١٩١٩ مرحلة جديدة
أكثر نضوجاً وتطوراً من كل جانب وأكثر ملاءمة للظروف الدولية التي
تمخضت عنها الحرب العالمية الأولى . فبعد زغلول يخلف مصطفى كامل
في الزعامة ، والوفد المصري يخلف الحزب الوطني في القيادة ، وجماهير
الشعب تنتقل من العمل تحت راية الحزب الوطني إلى راية الوفد المصري .

وبعد تصريح ٢٨ فبراير ظلت إنجلترا تضطلع بمهمة الدفاع عنها ، وظل وضعها إزاء الدول الأجنبية على ماكان عليه قبل التصريح . وبرغم أن إنجلترا حاولت من جديد التوصل إلى عقد معاهدة مع الزعماء المصريين إلا أنهم لم يقبلوا بالشروط التي حاولت إنجلترا فرضها عليهم ، ومن ثم بقيت العلاقات معلقة بين البلدين ، وتفتتت وحدة البلاد السياسية وظهرت تكتلات سياسية تعتبر امتدادا لما كان قائما قبل عام ١٩١٤ مع اختلاف فى التفاصيل كان بعملية تطور الأحداث أثناء الحرب العالمية الأولى .

المُصنل الأول

المجتمع المصري في العصر العثماني

١٧٩٨ - ١٥١٧

تدهور حكم المماليك فجأة بعد عام ١٣٤٠ ، وتعرضت مصر خلال عهد دولة المماليك الجراكسة أو البرجية (١٣٨٢ - ١٥١٧) لأزمات مالية صعبها انحلال في النظم المملوكية . وترجع هذه الازمات المالية إلى تدهور الصناعة في ذلك الوقت ، وإسراف السلاطين المماليك في فرض الرسوم على تجارة الشرق ، واضطراب الأمن في المدن التجارية بسبب تطاحن المماليك المستمر داخلها . وترجع أسباب تلك الأزمة كذلك إلى سبب آخر هام يكشف عنه ابن إياس في كتابه « بدائع الزهور في وقائع الدهور » حين يشير إلى ما أثارتته أخبار وصول البرتغاليين إلى طريق رأس الرجاء الصالح في القرن الخامس عشر ، في الأسواق المصرية من جزع شديد . ولقد كانت المتاجر الشرقية تسلك طريقين إلى أوروبا ، أولهما طريق الخليج العربي حيث كانت سفن المسلمين تحمل المتاجر إلى البصرة ، ثم تنقل براً إلى بغداد حيث تعبر نهر الدجلة فالفرات ومنه تتجه القوافل غرباً نحو ثغور الشام . أما الطريق الثاني فكان طريق البحر الأحمر الذي تمر به السفن حتى السويس ، ثم تنتقل المتاجر عبر الصحراء إلى القاهرة ومنها إلى الاسكندرية ودمياط ، ومن موانئ الشام إلى المدن الإيطالية . وتمكنت جمهورية البندقية - بفضل توطيد علاقاتها مع سلاطين المماليك - أن تحتكر معظم البضائع الشرقية الواردة إلى مصر عن طريق البحر الأحمر . وحصل المماليك وتجار البندقية على أرباح باهظة من هذه التجارة غير أن المماليك اشتطوا في القرن الخامس عشر في تقدير ضرائبهم حتى رآها البنادقة أنفسهم قد تجاوزت كل حد . وقد هدد البنادقة المماليك بسحب تجارتهم من الاسكندرية وقطع علاقاتهم التجارية مع مصر .

ولقد شهد القرن الخامس عشر أيضا ظهور فود البرتغال بعد أن تحررت من الحكم الإسلامي في الأندلس . وأخذ ملاحوها بتشجيع من الأمير هنري الملاح يستكشفون الشاطئ الأفريقي من المحيط الأطلنطي . ولقد ساعدت عدة عوامل على ظهور حركة الكشف الجغرافية وتنشيطها ، وكان على رأس تلك العوامل محاولة التخلص من الرسوم الجمركية القادحة التي كان يفرضها سلاطين الماليك على المتاجر الشرقية عند مرورها في الأراضي المصرية والشامية . كما أراد البرتغاليون مواصلة عمل الصليبيين بمحاولة الالتفاف حول « ديار الإسلام » وحصرها من الوجهتين الحرية والتجارية ، مع اتزاع تجارة الذهب وغيره من حاصلات أفريقيا الغربية من يد المسلمين . وهكذا تطلع البرتغاليون إلى كشف طريق بحري متصل إلى الهند بالدوران حول أفريقيا دون الحاجة إلى توسط المسلمين وأهل البندقية في نقل التجارة الشرقية إلى أوروبا . واستعان البرتغاليون باليهود للحصول على المعلومات التي توصل إليها العرب في فنون الملاحة البحرية ، وحصلوا عن طريق هؤلاء الجواسيس على معلومات مما أدى إلى كشف طريق رأس الرجاء الصالح في عام ١٤٩٨ . وهكذا تحولت تجارة الشرق إلى أيدي البرتغاليين الذين أخذت سفنهم تنقل أكداش البضائع من الهند وفارس وسيلان وجاوة وملقا والصين .

وبالإضافة إلى ذلك أدى حكم دولة الماليك الثانية (أو الماليك الجراكسة) إلى كثرة الفتن والثورات الداخلية ، ولكن في غمار هذه الفتن برز دور الشعب بطبقاته المختلفة ، يروضا ملحوظا ، فعبّر بوسائله الخاصة عن سخطه أو رضاه ، وأدرك السلاطين والأمراء أهمية هذا السخط أو الرضا . وما يلفت النظر في ذلك العصر تلك العناصر الدينية التي شهدتها بكثرة إلى جانب السلاطين حتى دخول العثمانيين مصر . فكان رجال الدين (العلماء أو الصفوة المثقفة) يتمتعون بتفوذ وامتيازات

واسعة ، ويحسون استعمال السلاح ويشاركون في الحروب ، بل انهم كانوا ينهرون السلاطين والأمراء حتى دخول نابليون مصر ، كما ان السلاطين والأمراء كانوا يعطونهم ويقدمونهم على أنفسهم ويقبلون قدم من يعتقدون في ولايته (مكرته الدينية) منهم . كما ان ارباب الحرف كانوا يسبون الـ لاطين في الطرق ، ويشورون على الأمراء ويمنعونهم من الزيادة في الضرائب بل ويحملونهم على إلغائها . وكانوا في أول أيام المماليك يستنكرون صعودهم إلى مراكز الحكم جهاراً ، ويبدون في ذلك روحاً من الدعاية أبعد ما تكون عن الاستكانة والخضوع .

ويعطينا التاريخ كذلك أمثلة حية عن شجاعة أهل المدن وبسالتهم . فكانوا يصنعون أنواع السلاح جميعاً ويشاركون في حروب المغول والصليبيين . ولقد امتلك أهل الاسكندرية مثلاً على أيام ابن بطوطة مستودعات كبيرة تزخر بأنواع السلاح ورفضوا أن يقوم السلطان بالدفاع عن المدينة من دونهم . ولقد كان أبناء البلاد جميعاً يجتمعون في ذلك الوقت في نقابات حرفية لها قوانينها وتقاليدها ورؤساؤها ، وتمتعت إزاء أعضائها بسلطة إدارية - قضائية - مالية واسعة تجعل منها وحدات حكومية قائمة بذاتها تعترف بها الدولة وتعتمد عليها ويحسب حسابها إلى حد بعيد . وكذلك شهد العصر المملوكي ثورات شعبية كان السبب غير المباشر لها هو الوضع الاجتماعي الذي انفردت إليه طبقات الشعب ، فقد كان المجتمع اقطاعياً ، يتضمن معظم أنواع العنف والقهر للطبقات الدنيا .

وفي الوقت الذي بدأت فيه مظاهر الإعياء والضعف تظهر على سلطنة المماليك في مصر ، أخذت قوة الأتراك العثمانيين في الظهور والنمو . وقد حرص سلاطين العثمانيين على تعريف المسلمين في البلاد الأخرى بقيامهم بواجب الجهاد المقدس ونشر أخبار انتصاراتهم ، فكلما انتصروا على دولة

مسيحية فتحوا مدينة في البلاد الأوروبية ، كانوا يرسلون السفراء والوفود لإبلاغ الأمر إلى حكام المسلمين . فدارت المراسلات - التي كانت تكتب باللغة العربية حتى عهد السلطان سليم - في هذا الشأن بين كل من السلطان محمد الفاتح و السلطان مصر المملوكي إيثال شاه بمناسبة فتح القسطنطينية في عام ١٤٥٣ . واستمرت العلاقات الودية ووقف العثمانيون بجانب سلاطين المماليك للدفاع عن دار الإسلام عندما عجزت قوة ممالك مصر عن دفع سفن البرتغاليين وغاراتهم على السواحل العربية وقوافل التجارة بينها وبين الهند . غير أن هذه العلاقات الودية التي قامت على المجاملة والمؤازرة وتبادل الوفود والهدايا وما إلى ذلك ، ما لبثت أن تدهورت . ففي أواخر القرن الخامس عشر كان العثمانيون قد توسعوا في الأناضول جنوباً حتى البحر المتوسط وجبال طوروس ، بينما كانت دولة المماليك قد استولت على قليقية ، فأصبحت الدولتان متاخمتين ، وكان طبعاً أن يحدث بينهما نوع من الاحتكاك والصدام . وأدت هذه المناوشات المستمرة إلى انسياج العثمانيين في عهد السلطان سليم الأول العثماني في العالم العربي . فنشبت بين القوتين المملوكية والعثمانية معركة مرج دابق قرب حلب في ٢٤ يناير عام ١٥١٦ ، حيث انتصر العثمانيون على المماليك انتصاراً باهراً . وما لبثت سورية بأسرها أن وقعت في أيدي العثمانيين ، ومن ثم زحفوا جنوباً إلى مصر فاحتلوها في سهولة عام ١٥١٧ . وأضحت مصر بعد ذلك ولاية عثمانية تابعة للدولة العثمانية ، بعد أن فقدت في هذا النضال استقلالها ، وانفصمت عرى الوحدة التي كانت قائمة بين مصر والشام ، وزالت تبعية الحجاز لمصر بعد أن تحول شريف مكة بولائه نحو الدولة العثمانية .

وحيثما دخل العثمانيون مصر لم يسسوا نظم الحكم القائمة بها إلا من حيث تزويدها بما كان يقتضيه دخولها نطاق إمبراطوريتهم من أجهزة

تنفيذية جديدة ، وبما يضمن بقاءها ولاية عثمانية . وتشمل ذلك في إيجاد هيئات متعددة متباينة تشترك معا في شئون الحكم ويوازن بعضها بعضا حتى لا تنفرد بالحكم هيئة دون الهيئات الأخرى ، واستمر هذا النظام متبعا من عام ١٥١٧ حتى عام ١٧٩٨ . وتكونت هذه الهيئات من الوالي أو الباشا ^(١) وهو نائب السلطان العثماني في حكم مصر ورئيس السلطة التنفيذية بها . وكان مقره القلعة ، واختصاصاته عديدة متنوعة ، ولكن كان يغلب على معظمها الطابع الرياسي فقط ، فلم يكن مطلق التصرف في المسائل الهامة ، بل كان عليه أن يحيلها إلى الديوان في القاهرة ليتخذ فيها قرارا . وتتراوح مدة بقاء الوالي في منصبه بين سنة وثلاث سنوات ولا تزيد عن هذه الفترة إلا نادرا جداً . أما الهيئة الثانية فكانت الحامية العثمانية أو جيش الاحتلال العثماني الذي تركه سليم بها بعد مغادرته مصر . وتألفت الحامية العثمانية من عدة فرق مثل المشاة والمدفعية والفرسان موزعة بين القاهرة والمدن الكبرى ، وكانت تقوم بحفظ النظام والدفاع عن الولاية . وكان يرأس كل فرقة الأغا ، أما نائبه فكان يسمى الكخيا أو الكتخدا ، وكان رؤساء الحامية يحضرون اجتماعات ديوان القاهرة . ولهذا الديوان سلطة كبيرة في إدارة الحكومة لأن الوالي لا يستطيع أن يبرم أمراً إلا بموافقة أعضائه . وبعد وفاة سليم الأول أنشأ ابنه سليمان المشرع (القانوني) ديوانين ، الأول الديوان الكبير ، والثاني الديوان الصغير . وكان للديوان الكبير سلطة البت في شئون الحكومة الرئيسية ونقض أوامر الوالي ، أما الديوان الصغير فكان ينعقد يوميا في مقر الوالي وينظر فيما تحتاج إليه البلاد . وبعد أن استقرت الحامية في مصر انتظم فيها كثير من المصريين فأصبح لها صبغة محلية لا سيما أن توقفت الدولة

(١) يقال عادة ان هذه الكلمة كانت اختصاراً للكلمة الفارسية بادشاه أو « سيد » . وقد تكون هذه الكلمة مستقاة عن الكلمة التركية باش اغا التي استعملت بمعنى (أخ اكبر) .

العثمانية بسبب ضعفها عن إرسال جنود إلى مصر. وتمثلت الهيئة الثالثة في المماليك وهم بقايا سلطنة المماليك السابقة . وقد أبقاهم العثمانيون لحفظ التوازن بين الوالي ورؤساء الحامية . واختير منهم حكام المدريات أو الصناجق وبعض كبار موظفي الحكومة مثل الكخيا ^(١) ، و الدفتردار ^(٢) ، و الروزنامجي ^(٣) وأمير الحج ، و الخزنة دار ^(٤) . وكان زعيم المماليك يعرف بشيخ البلد ومقره القلعة وهو ثاني شخصية في مصر بعد الباشا العثماني .

وقد استمر هذا النظام معمولاً به طالما بقيت الدولة العثمانية قوية مهابة الجانب ، ولكن بعد أن ضعفت وأصابها الانهيار انعكس ذلك على مصر وتطاحن الولاة ورؤساء الحامية ، واتهم المماليك هذا التنافس وتمكنوا من السيطرة واستعادة نفوذهم ، وأصبح بكوات المماليك القوة السياسية المسيطرة على مصر في القرن السابع عشر . ونتيجة لضعف الولاة وكثرة تغييرهم استكثر المماليك من الجند والاتباع ، وتركزت السلطة المدنية والعسكرية في أيديهم ، وصار لرعيهم وهو شيخ البلد نفوذ واسع ، كما

(١) نائب الوالي .

(٢) المختص بحفظ الدفاتر أو السجلات ولو أن قسم هذه السجلات الواقع تحت إشراف الدفتردار كان يبين الموارد التي تدخل إلى الخزنة العامة سواء كانت نقداً أم عيناً، وما ينصرف منها وفقاً للضرورة، والمحافظة على ما يفيض واستعماله، وكيفية الحصول على موارد أخرى حين يطرا عجز .

(٣) المشرف على لمري وضبط حساباته . والروزنامة التي يشرف عليها الروزنامجي عبارة عن كلمة فارسية من مقطعين : روز = يوم ، ونامة = كتاب أو وثيقة أو خطاب بمعنى كتاب يومي أو جريدة . وهو في العادة سجل يومي للدخل والمنصرف .

(٤) أمين الخزنة .

صارت مشيخة البلد بشابة إمارة مصر . ونتيجة لذلك تصدّع نظام الحكم الذي وضعه العثمانيون لحكم مصر . وقد شهد القرن الثامن عشر تراجعا كبيرا في سلطة بكوات الماليك ، فكانوا يستعوزون عن إرسال العزيمة إلى السلطان وي عزلون الوالي إذا غضبوا عليه ، وأصبح الوالي اسما ورمزا لا حقيقة لحكمه ولا هية له .

ورغم هذه القوة والسيادة التي أحرزها الماليك في داخل المجتمع المصري ، فانهم لم يتمكنوا من الاتصال عن الدولة العثمانية بسبب انقسامهم وتطاحنهم وتنافسهم في شوارع القاهرة وفي قرى مصر . وقد حاول أحد البكوات في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وهو علي بك الكبير (١٧٦٨ - ١٧٧٣) الاستقلال ، ولكن الدولة العثمانية أوقعت بينه وبين قائد قواته وهو محمد بك أبو الذهب واتقض على سيده وهزمه . ولكن أبا الذهب لم يستقر في حكم مصر لفترة طويلة إذ مات في عام ١٧٧٥ ، وخلص الأمر في النهاية لمراد وإبراهيم اللذين عثا في مصر فسادا ، و انتهى أمرهما إلى كوارث وأحداث وحروب ، وضج الناس من هذا البلاء الذي لم يسبق له مثل حتى وصلت أصواتهم السلطان العثماني في استانبول ، وأحست كل طائفة من الشعب المصري وبال حكم هذين الطاغيتين ، ولا سيما التجار والعامة . فقاوموا هذا الحكم وقامت الثورات في الريف وفي القاهرة . وتعددت وسائل الثوار ، فبعضهم كان يتخذ وسيلة الاحتجاج واللجوء إلى المحاكم لرفع المظالم ، وبعضهم كان يتخذ وسيلة العداء والمقاومة . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتدت مظالم إبراهيم ومراد إلى الأجانب المقيمين في مصر وكانت غالبيتهم من الفرنسيين ، فلبجأوا إلى حكومة الثورة في فرنسا يطلبون الحماية . واستجابت فرنسا للنداء وأرسلت حملتها المشهورة في عام ١٧٩٨ ، ولكن الطاغيتين فرا ، فرّ أحدهما عند أمبابة في الغرب ، وهرب ثانيهما من القاهرة نحو الشرق إلى

الشام ، وترك مصر وشعبها يواجهان وحدهما أول اعتداء غربي مسلح على مصر في العصر الحديث .

أما النظام المالي في مصر فلم يكن أحسن حالاً من النظام السياسي، فقد اعتبر سليم الأول نفسه مالكا لأراضي مصر ، وعلى هذا كان صاحب الأرض لا يملك رقبته بل حق الانتفاع بها . وكانت الأرض عند وفاة صاحبها تؤول إلى الحكومة غير أن لورثته ردها إلى حوزتهم إذا دفعوا مبلغا معينا من المال . وعندما زاد نفوذ البكوات المماليك تصرفوا في الأرض كيفما شاءوا وقسّمت معظم أراضي مصر بينهم وآلت إليهم ملكية ثلثي ما يزرع من الأراضي، ووزع الباقي بين الفلاحين والمترسين والأوقاف . ولما ضعفت سلطة الدولة العثمانية في مصر . وازداد نفوذ المماليك ولم يتمكن الوالي العثماني من جباية الأموال والضرائب من المصريين لارسالها إلى السلطان لجأت الحكومة إلى نظام الإلتزام . وقد تولى الإلتزام طبقة من الأثرياء وهم البكوات المماليك (وإن كان بعض المصريين في أواخر العهد الإقطاعي قد اشتغل بالإلتزام) . وكان هؤلاء يتمهدون بجمع الضرائب من الفلاحين نيابة عن زمام معين قد يكون قرية أو عدة قرى ، فيدفع للحكومة الضريبة كلها أو بعضها مقدماً ويتولى هو جمع الضرائب من الفلاحين بمساعدة سلطات الحكومة وهذه الضريبة هي التي يطلق عليها « الميري » (وهي ضريبة الخراج المخصصة للسلطان) .

على أن الملتزم بالإضافة إلى ذلك كان يجمع ضريبة لنفسه تسمى « القاض » أو قاض الإلتزام . وقد تطور نظام الإلتزام بمرور الوقت حتى أصبح الملتزم هو المتحكم في الأرض الواقعة في إطار التزامه تحكماً مطلقاً ، فلم يعد الأمر مقصوراً على وظيفة جمع الضرائب ، بل تطور إلى تحكم كامل في الفلاحين والأراضي . وهكذا كوّن الملتزمون الطبقة

الاقطاعية في مصر قبل القرن التاسع عشر .

ويصور المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي في كتابه « عجائب الآثار » حالة الفلاح المصري في أواخر القرن الثامن عشر فيقول : « وكان إذا تأخر الفلاح في دفع الضريبة جرّوه من شنبه وبطحوه وضربوه بالنبايت رجال ملتزم هذا عدا ما كان يراه من عسف الصراف النصراني من مداطلة في استخراج ورقة الخلاص^(١) ، وكذلك الشاهد والشاويش الذين كانوا يسومونه أنواع العذاب » . ومن ذلك نرى كيف سيطرت الطبقة الاقطاعية في مصر على الفلاحين وهي قوة اجتماعية في مصر لها أهميتها . وقد عانى الفلاح المصري من بعض المظاهر الأساسية التي تميز بها النظام الإقطاعي في مصر وعلى رأسها نظام السخرة ، فكان للدولة الحق في جمع الفلاحين للعمل بالسخرة في المشروعات العامة واستمر هذا النظام لفترة طويلة خلال القرن التاسع عشر . وفي خلال القرن الثامن عشر كانت السخرة لا تقدم للدولة فقط ، بل كذلك لطبقة الاقطاعيين من الملتزمين . فقد كان على الفلاح ان يعمل سخرة ودون أجر في أرض الملتزم وهي « الوسية » بعض أيام الاسبوع . ويتضح لنا من هذا المرض الموجز أن المجتمع المصري اعتمد بصفة رئيسية على الزراعة ثم الانتاج الزراعي الذي يستنفذ للاستهلاك المحلي ، والفلاحون المتعجون له عبيد في الأرض لطبقة من الملتزمين هم طبقة المماليك الحاكمة الغريبة تماما عن المجتمع .

وإذا كنا قد أشركنا في الفئات الاجتماعية التي سيطرت على المجتمع المصري في العصر العثماني من أتراك ومماليك في سياق حديثنا عن أحوال مصر السياسية والاقتصادية في تلك الفترة فيجدر بنا ان نشير إلى الفئات الأخرى أو الفئات التهمية التي اكملت الشكل العام للمجتمع في

(١) الورقة التي تثبت دفع الفلاح للضريبة .

مصر • فمن أهم الطبقات الموجودة في المجتمع المصري طبقة التجار وهي قطاع من البورجوازية المصرية النامية • فلقد شغلت هذه الطبقة حيزا كبيرا في المجتمع ، وكانت أغنى طبقات الشعب ، لأن طبقة الفلاحين - كما لاحظنا - كانت أكثر تعرضا لمظالم الحكام وفداحة الضرائب • وبلغ بعض التجار درجة عظيمة من الثراء والجاه واتسعت تجارتهم واستفادوا من مركز مصر التجاري • وعلى الرغم من تحول تجارة الهند إلى طريق رأس الرجاء الصالح ظلت مصر في العصر العثماني سوقا للتاجر الواردة إليها من الشرق والغرب • ولقد شجعت هذه الطبقة المجهودات التي بذلت لاعادة فتح طريق تجارة البحر الأحمر عبر مصر إلى الاسكندرية في عهد علي بك الكبير ومحمد بك أبي الذهب ، ومن أبرز البيوتات التجارية المصرية بيت الشرايبي الذي كان عظيم الثراء ، كما اعتبر المحروقي نموذجا لهذا القطاع من البورجوازية المصرية •

أما بالنسبة للفئات الأخرى فكانت توجد الطوائف الحرفية (Guilds) • وكان المشتغلون بكل صناعة أو حرفة يكونون طائفة ، لها شيخ تخضع لسلطته ، وينوب عنها لدى الحكومة ، ويتولى شئونها ، ويدافع عنها ، ويقوم بنقض المنازعات بين أفرادها ، ويعاقب من يخالف منهم العرف والتقاليد ، ويحصل ما تفرضه الحكومة على أفراد الطائفة من ضرائب أو قروض اجبارية ، ويوزعها عليهم بنسبة مقدرة كل منهم على الدفع • وكان منصب شيخ الطائفة وراثيا في بعض الأسر ، بحيث يستمر فيها ما دامت مشغلة بالصناعة • وكان لمشايخ الطوائف نواب أو وكلاء يعرفون باسم النقباء ، يختارهم حكام المدن التي يقيمون فيها أو السلطة العليا • وكان الصانع يعرف باسم المعلم أو « الأسطى » ويلحق به عددا من الصبيان لتعلم الحرفة والوقوف على أسرارها • وإذا أراد الصبي المتعلم أن يصير معلما ، بعد أن يصل إلى درجة كافية من التدريب تؤهله للعمل لحسابه الخاص ،

ذهب إلى شيخ الطائفة مصحوباً بعلمه ، فيقول المعلم للشيخ ان صيه قد تعلم الصنعة واحكمها وانه يرغب في ان يصير معلماً وأن يمارسها في مصنع خاص ، فيدنى الشيخ الصبي منه ويحزمه بحزام خاص عنده ، وينادي به عضواً من أعضاء الطائفة . وكان يسمى هذا الاحتفال الرسمي باسم « شد الولد » أي دخول الولد الطائفة .

ومن المظاهر البارزة التي يتلسمها الدارس لنظام الطوائف الحرفية هو أن ولاء الفرد في داخل المجتمع كان موجهاً نحو الطائفة أو المجتمع الصغير الذي ينتمي إليه ، فاخفت فكرة المواطنة (ولاء الفرد نحو الدولة) في مثل هذا الوضع . وانقسم المجتمع الاقطاعي في مصر على هذا النحو إلى « طوائف » مما أضعف من مقومات القومية الموجودة عند المصريين وأفقدتها فاعليتها . وعندما ينهار النظام الاقطاعي وتتقدم وسائل الاتصال في مصر بين هذه المجتمعات الصغيرة خلال القرن التالي ، سيتحول المصريون من مجموعة من الطوائف إلى أمة ذات قومية متكاملة . (١)

وكان أهل الذمة أو العناصر غير المسلمة من الفئات المكونة للمجتمع المصري في تلك الفترة . حقيقة أن هذه الأقليات عاشت على هامش الحياة الفكرية والسياسية في داخل المجتمع ولكنها شاركت مشاركة فعالة في الحياة الاقتصادية . فلقد تخصص الأقباط في الأعمال الحسائية والمالية ، إذ كلفهم بكوات المالك بتحصيل الضرائب وتقديرها وتوزيعها على الأغنياء والحاصلات . وتمتوا في هذا المجال بسلطة مطلقة لارقابة عليها وكان رؤسائهم يسمون « المباشرين » وهم وكلاء المالك وكبار المتزمن ، أما رئيسهم فكان يسمى « كبير المباشرين » وتمتع بتفوذ عظيم حصل عليه

(١) محمد أنيس والسيد رجب حراز : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها

التاريخية ، ص ١٦ - ١٧ .

عن طريق اتساع أعمال وظيفته وسيطرته على رؤسياه من المباشرين والسيارة والكتبه والمساحين . كما تقلد أهل الذمة بعض المناصب الهامة . فالمعلم رزق مثلاً كان كاتب سر علي بك الكبير ومدير حسابات الحكومة في عهده ، كما تولى إبراهيم كاسترو اليهودي إدارة دار السكة في مصر في عهد السلطان سليمان القانوني . ولقد آتاحت تحول المجتمع المصري من الأقطاع إلى الرأسمالية القرصة أمام هذه العناصر لأن تنصهر في الأمة المصرية وتكون جزءاً أساسياً فيها .

— أما أهم الطبقات الموجودة في داخل المجتمع الاقطاعي المصري فكانت طبقة العلماء أو رجال الدين لما كان لها من تأثير عظيم في نفوس الناس ، وكانت تمثل قطعاً هاماً من البورجوازية المصرية النامية داخل ذلك المجتمع ، بل وشكلت في الواقع القطاع المثقف من تلك الطبقة . ولقد ازداد نفوذ العلماء بسبب وجود الأزهر (الجامعة الإسلامية العريقة) ودور مصر في العالمين الإسلامي والعربي . فكان الأزهر بمثابة المأمن الذي قصده شعب مصر حينما ضاقت به السبل ، وكان بؤرة للثورة على الطغاة والمستعمرين فكان العلماء والمجاورون يستمعون إلى الشعب عندما يلجأ إليهم ، فيغضبون على من أوقع بالناس الظلم . وكان غضبهم في أحيان كثيرة ، كافياً لأن يرجع الظالم عن ظلمه بل نجد في بعض الأحيان ، أن الحاكم الظالم كان يعلن عن توبته أمام العلماء ، ويعاهد الله معهم على أن يعدل . فكان الأزهر بالإضافة إلى رسالته العلمية والدينية بمثابة « البرلمان » ، ونستطيع أن نتبين ذلك مما كتبه الجبرتي في أماكن متفرقة من كتابه . فالعلماء كانوا حماة للشرع والعدل ورقباء على صلاح الحكم وتوجيه الحاكم ، فعندما ضعفت الامبراطورية العثمانية في القرن الثامن عشر قاد العلماء حركات المعارضة ضد الولاة العثمانيين لأنهم استطاعوا أن يبقوا على ثروتهم ومركزهم الاجتماعي تحت حماية النظام الديني، وأصبحت

لهم زعامة تقليدية تستند مقوماتها من روح الاسلام ومن الشريعة. فكانوا عبارة عن حلقة الوصل الفعلية بين الطبقة الحاكمة والحكومة ، أي انهم قاموا بدور الوسيط بين الشعب والحكام واكتسبوا بذلك نوعا من الزعامة في داخل المجتمع .^(١) فيقول الجبرتي في عجائب الآثار «وركب ابراهيم بك وذهب الى الشيخ البكري وعيّد عليه ، ثم إلى الشيخ المروسي والشيخ الدردير ، وصار يحكي لهم ، وتصاغر في نفسه جدا ، وأوصاهم على المحافظة وكف الرعية عن أمر يحدثوه أو قومة أو حركة في مثل هذا الوقت ؛ فانه كان يخاف ذلك جدا ، وخصوصا لما أشيع أمر الفرمانات التي أرسلها اليشا للمشايخ وتسامع الناس بها»^(٢) .

وفي ذلك الوقت أيضا كان الوعاظ يعقدون مجالسهم في المساجد ويلقون فيها دروسا في معاني العدل وواجبات الحكام وحقوق المحكومين ، وهكذا كانوا يقومون خلال تلك الدروس بنقد الحكام . ولعل أول من نبغ من هؤلاء الوعاظ هو « الشيخ الحفنى » الذي كان يعاصر علي بك الكبير ، ولقد قال عنه راغب باشا ، أحد ولاة مصر : إن الشيخ الحفنى سقّف على أهل مصر ، يمنع عنهم نزول البلاء^(٣) . كما قال عنه الجبرتي : « إنه كان قطب رعى الديار المصرية لا يتم أمر من أمور الدولة إلا بإطلاعه ومشورته » . وكان لا يتردد في ابداء نصحه صريحا قويا وإن كره أهل الحكم رأيه وصراحته . وبالإضافة إلى ذلك كان الشيخ الحفنى عضوا

A. L. El-Sayed, the rôle of the «Ulama» in Egypt during (1) the early nineteenth century, in P. M. Holt, ed. Political and Social change in modern Egypt, pp. 264 - 270.

(٢) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ٢ ، ص ١١١ .

(٣) محمود الشرقاوي : مصر في القرن الثامن عشر ، ج ٢ ، ص ١٥٧-١٥٩ .

في ديوان الحكومة ، ولم يكن يتردد اثناء مناقشاته في الديوان أن يهدد
الحكام باسم الشعب . فعارض في إحدى المرات إرسال حملة حربية
لاخضاع بعض الأمراء الخارجين في الصعيد وقال بأن تلك الحملات تضر
بالناس وصاح قائلاً « والله لن نسمح أن يسافر أحد وإن سافرت الحملة
فلن يحدث خير أبدا » . وبعد وفاة الشيخ الحنفى خلفه في زعامة النقد
شيخ آخر يعرف باسم النقيب . (١) وقد سأله مرة محمد بك أبو الذهب
عما وجدته في استانبول عند زيارته لها فرد بقوله : « لم يبق باستانبول خير
ولا بمصر كذلك خير ، فلا يكرم بهما إلا شرار الخلق » . وعاصر ابن
النقيب شيخ آخر هو الشيخ علي الصعيدي الذي وصفه الجبرتي بأنه
«شيخ مشايخ الاسلام» ، وكان شديداً في نقده الأمراء وذوي النفوذ .
وكان المظلومون وأصحاب الحاجات يقصدونه ، فيتوجه بمظالمهم وحاجاتهم
إلى محمد أبي الذهب فلا يخالفه في شيء منها . فكان الشيخ الصعيدي
من الدولة بمثابة النائب الشعبي الذي يسعى لمصلحة الناس عند أهل
الحكم . (٢)

وهكذا لم يقبل الشعب المصري الظلم والعتى الذي تعرض له خلال
القرنين السابع عشر والثامن عشر بل لجأ إلى القوة والثورة ، وصفحات
التاريخ مليئة بصور مشرفة لكفاح المصريين الذين لجأوا إلى مشايخهم،
وفقهاءهم يطلبون منهم التوسط لدى الحكام المستبدين لرفع المظالم عنهم .
وفيما يلي بيان ببعض الانتفاضات الثورية التي تدخل فيها العلماء لمساعدة
الشعب على رفع المظالم التي أثقلت كاهله :

١ - ثورة قام بها الفقراء والنساء والشحاذون في عام ١٦٩٥ ، فلقد حطت

(١) محمد فريد أبو حديد : السيد عمر مكرم ، ص ٤١ .

(٢) محمود الشرقاوي : نفس المصدر ص ١٢٨ - ١٢٩ .

تلك السنة وكانت مصر تعاني غلاء شديداً ومجاعة ، ونزح أهل القرى إلى مصر حتى امتلأت بهم الأزقة وأكل الناس الجيف ومات الكثير من الجوع وخلت القسرى من أصحابها وخطف الفقراء الخبز من الأسواق . ويصف الجبرتي هذه الحالة فيقول : « وفي منتصف المحرم ... اجتمع الفقراء والشحاذون ، رجالاً ، ونساء ، وصبياناً وطلعوا إلى القلعة ووقفوا بحوش الديوان وصاحوا من الجوع فلم يجيبهم أحد ، فرجموا بالأحجار فركب والي وطردهم فترلوا إلى الرملة ونهبوا حواصل الغلة التي بها ، ووكالة القمح ، وحاصل كتخدا (١) وكان ملافاً بالشعير والقول . وكانت هذه الحادثة ابتداء الغلاء حتى بيع الأردب القمح بستائة نصف فضة والشعير بثلاثمائة والقول بأربعمائة وخمسين والأرز بثمانمائة نصف فضة ... وحصل شدة عظيمة بمصر وأقاليمها وحضرت أهالي القرى والأرياف حتى امتلأت منهم الأزقة ... وخطف الفقراء الخبز من الأسواق ومن الأقران ومن على رؤوس الخبازين . ويذهب الرجال والثلاثة مع طبق الخبز يحرسونه من الخطف وبأيديهم العصي حتى يخبزوهم بالفرن ثم يعودون به .. » . وأدى غضب الشعب هذا إلى عزل والي الظالم علي باشا خازن دار وعين مكانه وال آخر فجمع الفقراء والشحاذين ووزعهم على الأمراء والأعيان .. واختص هو والأعيان بفريق منهم ، وعين لهم ما يكفيهم من الخبز والطعام صباحاً ومساءً حتى انقضى الغلاء » .

٢ - كما ثار الشعب المصري بعد ذلك بستين (أبريل ١٦٩٧) اذ طلب من ياسف اليهودي - ملتزم دار صك النقود - بالسفر إلى استانبول .

(١) نائب والي .

وعندما سأله الباب العالي عن أحوال مصر وعن امكانية زيادة الضرائب المفروضة على أهلها أجاب بأنه من الممكن عمل ذلك والتزم بتحصيل ذلك . فكتب له الباب العالي الفرمانات والأوامر السلطانية اللازمة وعاد إلى مصر وقرئت في الديوان ووافق الوالي على تنفيذها ونادى رجاله بذلك على الناس في الطرقات والشوارع . ويصف الجبرتي موقف المصريين من ذلك فيقول : « فاعتمَّ الناس وتوجه التجار وأعيان البلد إلى الأمراء وراجموهم في ذلك فركب الأمراء والصناجق وطلعوا إلى القلعة وفاوضوا الباشا فجاوبهم بما لا يرضيهم فقاموا عليه قومة واحدة وسألوه أن يسلمهم اليهودي فامتنع من تسليمه . فاعلظوا عليه وصمموا على أخذه منه . فأمرهم بوضعه في الفرقانه (السجن) ولا يشوشوا عليه ، حتى ينظروا في أمره . ففعلوا به كما أمرهم . فقامت الجند على الباشا وطلبوا أن يسلمهم اليهودي المذكور ليقتلوه ، فامتنع . فمضوا إلى السجن وأخرجوه وفعلوا به ما ذكر . . . » . وقام الشعب بعد ذلك بجمع الحطب وحرقه . وفي هذا المجال يسجل الجبرتي شعراً لشاعر معاصر هو الشيخ حسن الحجازي فيقول :

بمصر حل يهودي	أخنى عليه الاله
فظ غليظ ، عنيف	سوء ، كربه لقاءه
بشر صوم أتانا	له جواد علاه
والناس تشتد سعيا	أمامه ووراه
ومعه أمر وفيه	ماقاده لرداه
فحين قصّ عليهم	ما قصّ ، قصوا قفاه
بصارم ذي صقال	أزال عنا عناه

١- وفي عام ١٧٠٤ لحق « أهل الأسواق » غبن من تزيف النقود وطلبوا من علماء الأزهر التدخل في الأمر ، ويتحدث الجبرتي عن هذه الحالة فيقول : « في سنة ثمان ومائة وألف وفي سنة اثنتي عشرة وثلاث عشرة وأربع عشرة فشا أمر القضة المقاصيص والزيوف وقتل وجود الديواني . وان وجد اشتراء اليهود بسعر زائد وقصوه قتل بسبب ذلك أموال الناس . فاجتمع أهل الأسواق ودخلوا الجامع الأزهر وشكوا أمرهم للعلماء ، وألزمهم بالركوب إلى الديوان في شأن ذلك فكتبوا عرضحال وقدموه إلى محمد باشا ، فقرأه كاتب الديوان على رؤوس الاشهاد . فأمر الباشا بعمل جمعية في بيت حسن أغا (المستحفظان) بإبطال القضة المقصوفة وظهور الجدد وإدارة دار الضرب وعمل تسعيرة وضرب قضة وجدد نحاس . فيكون ذلك بحضور كتخدائية وكامل الأمراء الصناجق والقاضي والأغوات وتقيب الأشراف وكبار العلماء ، واثنتوني بجواب كاف وأعطاء ليد كتخدا الجاويشية . فأرسل التناية مع الجاويشية تلك الليلة ، واجتمع الجمع في صبحها بمنزل حسن أغا بلفيه ، وانفقوا على الغاء المقاصيص بالوزن من الصيارف وشرط عليهم إبطال الحمایات وعدم معارضته في شيء وكل من مسك ميزانا فهو تحت حكمي ، وكذلك الخصاصة وتجار البن والصابون ، ويركب بالملازمين ويكون معه من كل وجاق جاويش بسبب أفتار الابواب . وأخبروا الباشا بما حصل ، وكتب القاضي حجة بذلك وكتب المشايخ عليها ، وكذلك الباشا ، وأعطوهما لعللي أغا فطلع إلى الباب وأحضر شيخ الخبازين وباقي مشايخ الحرف ، وأحضر أردب قمح وطحنه وعمل معدله على القضة الديواني خمسة أواق بجديدين والبن باثنى عشر قضة الرطل والصابون بثلاثة وحصل ذلك بحضرة مشايخ الحرف والمقاربة .

وأرسل الأغا قتل الصاغية ومبيك النحاس وأمر بإحضار الذهب والنفضة المتباعة والنحاس لدار الضرب وأحضر شيخ الصيارفة وأمرهم بإحضار الذهب والريالات... وهكذا رأينا أنه بعد أن تدخل العلماء أمر الباشا بعقد اجتماع عام يحضره البكوات الماليك والقاضي التركي وقواد الفرق العسكرية وتقيب الأشراف وكبار العلماء... ونظر المجتمعون في الأمر واستقر رأيهم على خطة محددة تحفظ مصلحة الناس وتزيل أسباب شكواهم .

٤ - كما يذكر الجبرتي في كتابه « عجائب الآثار » أن السلطان أرسل إلى مصر في عام ١٧٣٥ أمراً خاصاً ببعض الشئون المالية منها « إبطال مرتبات أولاد وعيال ومنها إبطال التوجيهات ، وإن المال يقبض إلى الديوان ويصرف من الديوان وإن الدفاتر تبقى بالديوان ولا تنزل بها الافندية ^(١) ، إلى يوتهم » . واجتمع الديوان لتلقي ذلك الأمر ، فلما قرئ المرسوم السلطاني قال القاضي العشمانى : « أمر السلطان لا يخالف ويجب طاعته » ، فأنبرى له أحد الأعضاء المصريين وهو الشيخ سليمان المنصوري فقال « يا شيخ الاسلام . هذه المرتبات (كانت) من فعل نائب السلطان وفعل النائب كفعل السلطان . وهذا شئء جرت به العادة في مدة الملوك المتقدمين وتداوله الناس ورتبوه على خيرات ومساجد وأسبلة (جمع نسييل) ولا يجوز إبطال ذلك ، وإذا بطل بطلت الخيرات وتعطلت الشعائر المرصد لها ذلك . فلا يجوز لأحد يؤمن بالله ورسوله أن يبطله ، وأن أمر ولى الله بإبطاله لا يسلم له ويخالف أمره ، لأن ذلك مخالفة للشرع ولا يسلم للإمام

(٢) كان لقب افندي خاصاً بوجه عام برجال القلم سواء من العلماء أو سكرتيري الحكومة .

في فعل يخالف الشرع ولا لنائبه أيضا » . وكان موقف الشيخ المنصوري هذا سببا في عدول الحكومة عما كانت عليه ، ويدل هذا على مدى يقظة العلماء المصريين وتنبههم إلى المحافظة على الشرع والحقوق العامة ، وتقدير الحكام لأرائهم .

هـ - وفي يناير عام ١٧٨٦ قام بعض سكان القاهرة بثورة لرد عدوان الظالمين ووجدوا في ذلك تأييدا من علماء مصر لا سيما من الشيخ أحمد الدردير مفتي المالكية . فلقد قام حسين بك (المعروف بشفت أي اليهودي وكان من كبار المماليك) ومعه طائفة من جنوده قاصدا منطقة الحسينية ، وهجم على دار رجل يدعى أحمد سالم الجزار ، كان رئيسا على دراويش الشيخ البيومي ، ونهبه « حتى مضاع النساء والفراش ، ورجع والناس تنظر اليه » . وفي صباح اليوم التالي ثارت جماعة من أهل الحسينية ، وذهبوا إلى الجامع الأزهر ومعهم طبول ، وشكوا أمرهم إلى الشيخ أحمد الدردير فشجعهم ، وكما يزوي الجبرتي « ساعدهم بالكلام وقال لهم أنا معكم . فخرجوا من نواصي الجامع وقللوا أبوابه وصعد منهم طائفة على أعلى المنارات يصيحون ويضربون بالطبول واتشروا بالأسواق وأغلقتوا الحوانيت . وقال لهم الشيخ الدردير في غد نجتمع أهالي الأطراف والحارات وبولاق ومصر القديمة ، وأركب معكم ونهيب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا ، ونموت شهداء أو نصرفا الله عليهم » (٢) . وبعد ساعات قليلة أرسل ابراهيم بك ، شيخ البلد وكبير المماليك ، ونائبه، أميرا آخر إلى الشيخ الدردير وتكلموا معه ، وخافوا من تضاعف الحال ، وقالوا للشيخ اكتب لنا قائمة بالمنهوبات ونأتي بها من محل

(١) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار ، ح ٢ ، ص ١٠٣ .

ما تكون ، واتفقوا على ذلك وقرأوا الفاتحة » . (١)

والشيخ الدردير موقف مشابه في نفس العام عندما حضر الاحتفال بالمولد الأحمدى بطنطا وفي أثناء ذلك جاء كاشف الغرية من قبل ابراهيم بك وفرض على الناس مغارم كثيرة « وأغار أعوان الكاشف على بعض الاشراف وأخذوا جمالهم » فذهبوا إلى الشيخ الدردير وشكوا إليه ما حل بهم ، فأمر الشيخ بعض أتباعه بالذهاب إليه فخشوا بطشه ولم يذهبوا . فركب الشيخ بنفسه ومعه كثير من العامة . فلما وصل إلى خيمة كتخدا الكاشف دعاه فحضر إليه « والشيخ راكب على بغلته فكلمه ووبخه وقال له أتم ما تخافوا من الله . ففي أثناء كلام الشيخ لكتخدا الكاشف هجم على الكتخدا رجل من عامة الناس » ، وقامت فتنة بينهم وبين الجند ضرب فيها وأسر واحد من أتباع الشيخ . وذهب كاشف المنوفية وكاشف الغرية بعد ذلك يعتذران إلى الشيخ . ولما عاد إلى القاهرة قدم ابراهيم بك بنفسه إلى منزله معتذرا ومعه كبار الممالك .

٦ - وعندما اشتد طغيان ابراهيم بك ومراد بك ، اتخذ المصريون خطوة حاسمة للمحافظة على حريتهم وحقوقهم ، وارغام الحكام على الإصلاح . وكان العلماء دائما يشعرون وهم يمثلوا الشعب - أن واجبهم بالمحافظة على القانون والحق ، ولم يترددوا لحظة بل هبوا لنسداء الواجب . وفي الواقع لم يتهاون شعب مصر في حقوقه ، بل حافظ عليها بشتى الوسائل كلما اشتهم رائحة الاستهانة بكرامته أو الاعتداء على حرمانه أو اشتداد وطأة الممالك . ففي عام ١٧٩٥ أسرف محمد بك الأنفي فسي فرض ضرائب جزافية على سكان إحدى القرى القريبة من بليس عاصمة

(١) الجبرتي ، ح ٢ ، ص ١٠٣ .

مديرية الشرقية في ذلك الوقت . وكان للشيخ عبدالله الشرقاوي شيخ
لجامع الأزهر حصة في أرض تلك القرية فاستغاث به أهلها . واتصل
الشيخ الشرقاوي بإبراهيم بك ومراد بك لوقف هذه المظالم ولكن أعرض
كل من هذين الأميرين ونأى بجانبه ، وثارت ثائرة الشيخ الشرقاوي وعزم
على القيام بحركة شعبية كبيرة يهتز لها - في ظنه - مركز هذين الطاغين،
فذهب إلى الجامع الأزهر وجمع إليه المشايخ وأمر بإغلاق أبواب الجامع
إيذاناً بأن أمراً قد ارتكبه الحكام الطغاة . وانطلق المنادون يأمرون
بغلق الحوانيت وهجر الأسواق . وفي اليوم التالي كانت جموع الشعب
تتجه من كل حذب وصوب إلى الجامع الأزهر . واكتظ المسجد والحي
بالحشود الشعبية وركب الشرقاوي والمشايخ العلماء كل منهم بغلته وتقدموا
المواكب الشعبية الصاخبة وذهبوا إلى دار الشيخ محمد السادات . ووقع
اختيارهم على هذه الدار لأنها كانت على مقربة من دار إبراهيم بك حتى
يرى هذا الأخير غضبة الشعب على حكومته .

وقد نجح هذا التدبير إذ لما شاهد الأمير هذه الحشود المتراسة من
الجماهير ولها عجيح وضجيج بعث من قبله أيوب بك الدفتردار « فحضر
إليهم وسلم عليهم ، ووقف بين يديهم وسألهم عن مرادهم . فقالوا له
نريد العدل ورفع الظلم والجور وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات
التي ابتدعتموها وأحدثتموها . فقال لا يمكن الإجابة إلى هذا كله ، فإنا
إن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعاش والتفقات . فقليل له هذا ليس بعذر عند
الله ولا عند الناس ، وما الباعث على الاكثار من النفقات وشراء الممالك؟
والأمير يكون أميراً بالاعطاء لا بالأخذ . . . » (١) وقد وعدهم أيوب بك

(١) الجبرتي ، ح ٢ ، ص ٢٥٨ .

الدفتردار بالعودة إليهم بعد عرض مطالبهم على إبراهيم بك . ويتضح لنا من خلال هذه التطورات أن المسألة خرجت من مجرد حركة فردية تستهدف المطالبة بوقف اعتداءات محمد بك الاتقى على إحدى قرى مديرية الشرقية إلى حركة شعبية تنادي بضرورة وضع حد للظالم التي يتعرض لها الشعب ومطالبة الحكومة بضغط المصروفات والحد من الإسراف في استيراد الممتلكات وتأمين الأفراد على أموالهم وأرواحهم .

ولكن أيوب بك الدفتردار لم يعد كما وعد ، فانفض المجلس «وركب المشايخ إلى الجامع الأزهر ، واجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية وباتوا بالمسجد ، وأرسل إبراهيم بك إلى المشايخ يعرضهم ، ويقول لهم أنا معكم ، وهذه الأمور على غير خاطري ومرادي . وأرسل إلى مراد بك يخفيه عاقبة ذلك » ، ونزل مراد عن غلوائه ، أو يبدو أنه تظاهر بذلك ، وطلب أربعة من المشايخ ، عينهم بأسمائهم . فذهبوا إليه بالجيزة فلاحظهم والتمس منهم السعي في الصلح . وفي اليوم الثالث من قيام هذه الثورة ، حضر الباشا إلى منزل إبراهيم بك واجتمع البكوات هناك ، ثم طلبوا حضور المشايخ ، فحضر وفد عنهم مكون من خمسة أعضاء هم : الشيخ السادات ، والسيد عمر مكرم تقيب الأشراف والشيخ عبد الله الشرقاوي شيخ الجامع الأزهر ، والشيخ خليل البكري شيخ السجادة البكرية ، والشيخ محمد الأمير ، والأخير من صفوة كبار العلماء اشتهر بجرأته وشجاعته وإخلاظه القول للأمراء المماليك . وأرادت جموع الشعب أن تسير وراءهم إلى مكان الاجتماع فمنعهم المشايخ وطلبوا منهم الانتظار في الأزهر ، وطالت الجلسة وقرر البكوات في نوايتهم « أنهم تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه العلماء عليهم ، وانهقد الصلح على أن يدفعوا سبعمائة وخمسين كيسا موزعة ، وعلى أن يرسلوا غلال الحرمين ويصرفوا غلال الثون وأموال الرزق ، ويظلوا رفع المظالم المحدثه والكشوفيات والتفاريذ والمكوس ما عدا ديوان

بولاق ، وأن يكفوا اتباعهم عن امتداد أيديهم إلى أموال الناس ، ویرسلوا
صرة الحرمين والعوائد المقررة من قديم الزمان ، ویرسروا في الناس
سيرة حسنة » (١) . وكان القاضي حاضرا بالمجلس ، فكتب حجة عليهم
بذلك وفرض (أي وقع) عليهما الباشا وختم عليها ابراهيم بك ، وأرسلها
إلى مراد بك فختم عليها أيضا واتجلت الفتنة ، ورجع المشايخ وحول كل
واحد منهم وأمامه وخلفه جملة عظيمة من العامة ، وهم يشادون حسب
مارسم سادتنا العلماء بأن جميع الحوادث والمظالم والمكوس بظالة من
مملكة الديار المصرية . وفرح الناس وظنوا صحتهم . وفتحت الأسواق
وسكن الحال على ذلك نحو شهر ثم عاد كل ما كان مما ذكر وزيادة . ونزل
عقيب ذلك مراد بك إلى دمياط وضرب عليها الضرائب العظيمة وغير
ذلك . (٢)

وبعد هذا العرض الخاص بالانتفاضات أو الحركات الشعبية وأسبابها
يتضح أن سلطة البكوات المماليك بدأت تغطي بشكل ملحوظ في النصف
الثاني من القرن الثامن عشر واستطاع هؤلاء أن يحصلوا على هذا النفوذ
بسبب الخلل الموجود في نظم الحكم العثمانية التي وضعت لإدارة تلك
الولايات . فالحكم العثماني كان بصفة عامة عمليا ولم يكن عنيفا ، فقد
كانت القاعدة أن كل باشوية (ولاية) تعيش على دخلها الخاص وتدفع إلى
خزانة الدولة قدراً معقولاً جداً من الجزية . كما استطاع العثمانيون أن
يدفعوا عن الشرق العربي أخطار الاستعمار الأوروبي حتى أواخر القرن
الثامن عشر . ولكن من ناحية أخرى اتصف هذا الحكم بالرجعية ، إذ
أبقت النظم العثمانية على الحالة كما كانت قبل الفتح العثماني وأوجدت
بعض القوى (كالديوان والأوجاقات العسكرية) التي كانت تحد من

(١) الجبرتي ، ج ٢ ، ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٢) المصدر السابق .

سلطة الباشا العثماني وتقيدها . وعن طريق هذا التصور الموجود في النظم
العثمانية وانعدام مقاييس محدودة للمدالة استفاد موظفو الدولة من وقوع
الظلم على الرعية . ولم يقبل المصريون - كما وضعت - الخضوع للظلم
أو التراخي في حقوقهم ، فلبأوا إلى طبقة العلماء التي لعبت دورا كبيرا في
الحياة العامة برضاء بقية الطبقات الموجودة في مصر . وتدخلت لدى
الطبقات الحاكمة من عثمانيين ومماليك ، واستطاعت في حالات كثيرة أن
ترفع الظلم عن كاهل المصريين .

ولقد أثبتت تلك الحركات الشعبية مدى تأصل روح المقاومة عند
المصريين ضد الظلم والاستبداد ، ولكن هذا لا يدفعنا إلى حد الاسراف
في تقييم تلك الحركات الشعبية كما حاول بعض المؤرخين عندما أطلقوا على
« الحجة » أو الوثيقة التي وقعها ابراهيم ومراد اسم « المانجا كارتا »
المصرية ، وفي بعض أحيان أخرى اسم « الوثيقة السياسية الكبرى »^(١) ،
فهذه الحركة ومثيلاتها التي حفل بها تاريخ الشعب المصري إبان القرون
الثامن عشر لم تستهدف الاستقلال عن الدولة العثمانية أو التخلص من حكم
البكوات المماليك . فلقد كانت الفكرة انسانية في العالم الإسلامي هي أن
السلطان العثماني هو خليفة المسلمين وزعيم العالم الإسلامي . ولقد أشيع
بأن الخلافة العباسية انتقلت بعد سقوط القاهرة في أيدي العثمانيين إلى
استانبول ، وهذا ما لم يحدث بالفعل . وعلى ذلك فلم يناقش العرب في
ذلك العصر العثماني الأول أحقية السلاطين العثمانيين في الخلافة ، بل
اعترفوا بها وظلوا ينشرون إلى السلطان على أنه خليفة رسول الله في
حكم المسلمين^(٢) .

(١) انظر : محمد فريد أبو حديد : السيد عمر مكرم ، ص ٦٠ .
(٢) محمد أنيس : العالم العربي الحديث ، كتاب المجتمع العربي . مكتبة
الانجلو ، القاهرة : ١٩٦٠ ، ص ١٤٢

وعلى هذا النحو فالنضال الشعبي الذي شهدته مصر خلال العصر
العثماني لم يتعد العمل على رفع ظلم الحُكام . وهكذا انبثق النضال دفاعا
عن مقومات حياة الشعب المصري في إطار الفكرة الإسلامية . وما يدعم
هذا الرأي ما ذكره أحد المؤرخين بأنه « إذا كان هذا اللون من النضال
يعتبر في جوهره ، كفاحا من أجل الحقوق الطبيعية للفرد ، فانه كان يمضي
ويتهيئ بسياسة عصره وفي إطار الفكرة الإسلامية » (١) وهكذا انصرف
الشعب المصري خلال تلك الفترة وقبل نزول الحملة الفرنسية أرض مصر
إلى مقاومة الظلم الداخلي واستبداد المماليك الأمر الذي دفع أحد العلماء
بالصراخ في وجه طاغية منهم قائلا : « لعنك الله ولعن اليسرحي الذي جاء
بك ومن باعك ومن اشتراك ومن جعلك أميرا » . وكان الأزهر طوال هذه
الفترة هو ملاذ المظلومين ونقطة تجمع أكثر حركات الاحتجاج على الظلم .

وإذا رجعنا إلى ما كتبه أحد الرحالة المعاصرين الذين زاروا مصر في
تلك الفترة لأمكننا فهم الدوافع الحقيقية وراء تلك الانتفاضات والثورات .
فلقد كتب فولني Volney (١٧٥٧ - ١٨٢٠) في كتابه « أطلال
الحضارات القديمة أو تأملات في ثورات الامبراطوريات » يقول :

« كل ما يقع في مصر تحت البصر أو السمع يدل
على أن هذا البلد بلد الاستعباد والاستبداد -
فأنك لا تسمع حديثا إلا وله صلة بفتنة أهلية أو
فاقة عامة أو ابتزاز مال أو اغتصاب حق أو
تعذيب بالضرب أو افاضة لروح . فالأمن فيها
على الأرواح والأموال مفقود ودم الإنسان يهدر

(١) عبد العزيز الرفاعي : الكفاح الشعبي في مصر الحديثة، ص ١١ .

كدم الحيوان . والقضاء نفسه يسفك الدم في غير
صورة قضائية وعسى الليل والشرطة يتولون ،
في جولاتهم الليلية والنهارية للمحافظة على الأمن
والنظام ، الفصل في الخصومات بين الناس وينطقون
بالاحكام على الفور وينفذونها في اقل من لمح البصر
بدون ان يكون للمحكوم عليه حق الاستئناف . وترى
الجلادين لهذا انسب بطاؤون مواقع الجند ويرافقونهم
ابان يذهبون ويلازموهم حيث يحلون ، فما هي
الا اشارة من احدهم حتى ترى راس مظلوم وقد
هوت إلى قاع كيس من الجلد .

وباليت خطورة الذنب نفسه تسوغ تعريض
المذنب لمثل تلك العقوبة ، فانك كثيرا ما تجد ان
الباعث على السر بين الناس يمثل هذا التعسف
شره في نفس عظيم من ارباب الشوكة والجهاء او
وشاية من عدو بغيض ، وهو ما ينجم عنه ان يدعى
الرجل المشتبه فيه بان عنده مالا إلى المتول بين
يدي البيك فيطالبه بمبلغ معين . فاذا انكر ان عنده
مالا يفي بالمطلوب طرح ارضا وجلد على قدميه مائتي
جلدة او ثلثمائة ، وكثيرا ما يفضي هذا الضرب إلى
موته ، فتعسا تعسا لمن يشتبه فيه انه على شيء
من السر والرخاء ، إذ ما من أحد اتجهت إليه هذه
الشبهة إلا وقد كانت العيون مبثوثة حوله للتجسس
عليه ، فلا يلبث ان يبلغ امره إلى ذوي الشأن .

« وليس بمسيور لاحد ان ينقل نفسه من سر
اعتداء الاقوياء على ماله الا اذا تظاهر بالفقر المدقع
وليس للمسكنة والزراية لبوسها » (١) .

(١) نقلا عن ا . ب . كلوت : لمحة عامة إلى مصر ، ترجمة محمد مسعود ،

ج ٢ : ص ٧٦٣ - ٧٦٥ .

ولهذا كله قامت الثورات المتعددة ، وكانت أهمها تلك التي قامت في عام ١٧٩٥ ، واستخلص فيها المصريون « حجة » مكتوبة ومهورة يتعهد فيها الحاكم أمام الرعية بإبطال الضرائب الجديدة وإبطال أعمال النهب ودفع الرواتب للعلماء وإرسال صرة الحرمين ولكنها سرعان ما أصبحت حبرا على ورق . وما تجدر ملاحظته في هذا المجال هو خلق تلك الحجة تماما من ذكر أية مبادئ أو ضمانات تشريعية تؤدي إلى تغيير نظام الحكم المعمول به في مصر أو إلى تغيير سلطة الحاكم بقوة القانون ، بإشراك العلماء المصريين في السلطة أو بأية وسيلة من الوسائل . ولقد أجهضت هذه الثورة الشعبية بسبب قلة النضج السياسي في ذلك الوقت عند الشعب المصري وقادته الذين قنعوا بالتمهيدات الأدبية ، ولم يطالبوا بالضمانات العملية كالشاركة في حكم مصر . ولم يفتن قادة الشعب من علماء الأزهر إلى ذلك لعدم درايتهم بالنواحي السياسية « إلا أن الضمانين الحقيقيين لأي «حجة» أو ميثاق هي المشاركة في أداة الحكم من ناحية وإقامة تنظيم سياسي شعبي يكون الدرع الواقى لحقوق الجماهير من ناحية أخرى . وبغير هذين الضمانين يصبح أي حكم يوقعه الحاكم للمحكوم حبرا على ورق » .

الفصل الثاني

مصر والغرب

- ١ - المصالح الفرنسية - الانجليزية في مصر قبل عام ١٧٩٨
- ٢ - الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١)
- ٣ - نتائج الحملة الفرنسية على مصر

١ - المصالح الفرنسية الانجليزية في مصر قبل عام ١٧٩٨

كانت مصر منذ وقت طويل ملتقى للواصلات العالمية ومعبراً تمر به التجارة بين الشرق والغرب . فوقعها الجغرافي في قلب الدنيا القديمة وسط أفريقيا وأوروبا وآسيا ، التي تمثل مراكز الاتاج والصناعة والاستهلاك ، ووقعها في أضيق بقعة بين البحرين المتوسط والأحمر جعلها محطاً مهماً لتجارة الشرق والغرب . ولم تفقد مصر أهميتها باعتبارها معبراً لتلك التجارة إلا بعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح وتحول التجارة إلى الطريق البحري حول أفريقيا . وحاولت مصر الاحتفاظ بنشاطها التجاري مع الهند ولكن تمكنت البرتغال من القضاء على ذلك النشاط خارج البحر الأحمر بتعطيلها الأسطول المصري في موقعة ديو (Diu) عام ١٥٠٩ . وكان لهذه الموقعة تيجتان مهمتان : أولاها القضاء النهائي على أمل مصر في امتلاك أسطول تجاري يصل إلى الهند ، وثانيتهما خروج التجارة من يد البنادقة وأهل جنوة ومارسيليا في البحر المتوسط إلى يد البرتغاليين في المحيطين الأطلنطي والهندي . وبعد أن فتح سليم مصر عام ١٥١٧ حاول تشجيع تجارة مصر الخارجية بتجديد معاهدتها التجارية مع البندقية ولكن دون نتيجة . ثم ازداد شأن اسبانيا واستولت على البرتغال عام ١٥٧٤ واستطاعت أن تسيطر بأسطولها على طريق رأس الرجاء الصالح . إلا أن بريطانيا استطاعت أن تحطم الأرمادا الاسبانية عام ١٥٨٨ وقضى بذلك على أي أمل لسيطرة الاسبان على البحار . ولقد عزز ذلك الحدث النكسة التي اقترنت

الطريق البري المصري بعد هزيمة الأسطول المصري في موقعة دير . فقد تحسنت انجلترا للطريق الجديد وبذلت غاية جهدها في تمهيده بتطوير سفنها وآلاتها .

ولكن ساعد ازدياد الثروة وارتفاع مستوى المعيشة في غرب أوروبا — نتيجة لتدفق الذهب والفضة من النصف الغربي للكرة الأرضية — على اتساع حركة التجارة الشرقية وتنوعها . ونشطت تجارة التبادل ، ففي مقابل تصدير المعادن النفيسة ، استوردت أوروبا الحرير والأرز من الصين ، والقطن والكتان من الهند ، والتوابل والعقاقير من جزر التوابل ، والصنغ واللبان من شبه الجزيرة العربية ، والشاي من الهند والصين وسيلان ، والبن من مخا . ولقد تم نقل نسبة غير قليلة من تجارة الشرق المتزايدة عبر الطرق البرية الكبيرة من طريق حلب ووادي الفرات ومن طريق القاهرة والبحر الأحمر ، ومن طريق جدة ودمشق على الرغم من وجود طريق رأس الرجاء الصالح منافساً لهذه الطرق البرية وقيام الباشوات العثمانيين بخلق الصعاب والعقبات . ولقد أقام البنادقة علاقات قوية في القسطنطينية وحلب والقاهرة ، ودعموا مركزهم في التجارة الشرقية باحتلال قبرص .

وفي عام ١٥٣٥ وقعت الحكومة الفرنسية في عهد فرانسوا الأول معاهدة الامتيازات المشهورة مع الامبراطورية العثمانية أيام سليمان القانوني ، فقضت على المصاعب التي واجهها التجار الأوروبيون في المناطق العثمانية . ولقد منحت تلك المعاهدة لفرنسا مركزاً ممتازاً في أملاك الدولة العثمانية ، « . . . وتعتبر التسهيلات والإعفاءات التي نالها الفرنسيون وغيرهم بفضل هذه المعاهدة أساساً للامتيازات الأجنبية . . » . فسمحت هذه المعاهدة للمواطنين الفرنسيين بالإقامة في أماكن محددة في موانئ

ومدن الليقات (Levant) الرئيسية ، وأقرت خضوعهم لخباينة وقضاء قناصلهم ، كما سمحت لهم بعملية البيع والشراء وممارسة طقوسهم الدينية بحرية تامة . وبمقتضى هذه المعاهدة نشطت التجارة الفرنسية وأدت إلى اتساع النفوذ الفرنسي في الشرق الأوسط . وفي عام ١٧٤٠ وقع السلطان مجبوع الأول العثماني معاهدة مع لويس الخامس عشر فتح بموجبها البلدان المقدسة ، لا للحجاج الفرنسيين وحدهم ، بل لجميع المسيحيين الذين وفدوا على الامبراطورية العثمانية تحت حماية العلم الفرنسي . ثم اتخذ الفرنسيون هذه الامتيازات أساساً لحق حماية جميع المسيحيين الكاثوليك في سورية (١) . وفي خلال الأعوام المائة التالية حذت دول غرب أوروبا حذو فرنسا ، فوقعت معاهدات مماثلة مع الباب العالي ، فحصلت إنجلترا على امتيازاتها الأولى في عام ١٥٨٠ .

وبعد اضمحلال جمهورية البندقية استطاعت فرنسا عن طريق علاقات الصداقة مع الدولة العثمانية ونتيجة لتوقيع معاهدة الامتيازات أن تحتكر تجارة الشرق . ولما رأت فرنسا أن كلا من إنجلترا وهولندا تتنافسان من أجل السيطرة على طريق رأس الرجاء الصالح أرادت أن تنهز هذه الفرصة السانحة لإحياء الطريق البري (Overland Route) حتى تحقق نجاحاً ملحوظاً في مجال المنافسة التجارية مع الدولتين الأخريين . فكما تمتعت دولتا الأطلنطي بالموقع الجغرافي الممتاز الذي يمكنها من السيطرة على طريق رأس الرجاء الصالح تمتعت فرنسا بـ باعتبارها إحدى دول البحر المتوسط بموقع ممتاز يساعدها على السيطرة على الطريق البري . وعلى الرغم من استمرار اهتمام الفرنسيين بالطريق البري منذ القرن السادس عشر فصاعداً ، لا يبدو أنهم قد علقوا أهمية كبيرة على إنشاء قناة تربط البحر

(١) قليب حتى : تاريخ سورية وفلسطين ولبنان ، ج ٢ / ٣١٨ .

الأحمر بالبحر المتوسط حتى مجيء حملة نابليون بونابرت إلى مصر في أواخر القرن الثامن عشر . وقام كثير من ذوى المصالح - في قسرات مختلفة - بعرض مشروعات بشأن هذه القناة إلا أنهم لم يوفقوا في إقناع أي مسئول فرنسي بالاهتمام بها .

وتظهر أول إشارة إلى فكرة شق قناة بحرية بين البحرين الأحمر والمتوسط في عام ١٥٠٤ عندما قرر مجلس العشرة البندقي (Venetian Council of Ten) أثناء مناقشة التعليلات التي ستصدر إلى سفير البندقية الجديد لدى السلاطين المماليك التقدم باقتراح إلى الحاكم المملوكي لشق قناة بحرية . وفي عام ١٥٨٦ اقترح أحد الباشوات الأتراك ويدعى الحاج على إعادة شق القناة القديمة بين النيل والبحر الأحمر لكي يتمكن السفن الحربية العثمانية من الانتقال من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر عن طريق النيل . وكان هدفه من ذلك هو وضع حد للثورات التي قامت في الجزيرة العربية ضد الحكم العثماني وإيقاف محاولات البرتغاليين لتحويل التجارة الشرقية إلى طريق رأس الرجاء الصالح . ولقد لفت هذا المشروع انتباه سافاري دي لانكوم (Savary de Lancôme) سفير فرنسا في القسطنطينية في ذلك الوقت ، ولكنه تأكد من صعوبة تحقيقه .

ولقد اهتم كل من سلى (Sully) ورشيليه (Richelieu) وكولبير (Colbert) خلال القرن السابع عشر بتحويل تجارة فرنسا الشرقية إلى الطريق البري (المصري) وذلك لمنافسة التجارة التي تمر في طريق رأس الرجاء الصالح . ولا يخلو هذا النشاط التجاري الذي قامت به فرنسا من ميول سياسية ، فالحكومة الفرنسية لم تفكر أساسا في تشجيع التجارة مثلما فكرت في القضاء على طريق رأس الرجاء الصالح فتقضي بذلك على

نقود هولندا وانجلترا . ففكر الوزير الفرنسي كولبير في أن « هولندا يمكن قهرها عن طريق مصر بسهولة أكثر من قهرها في أملاكها ، وبذلك يمكن تجريدنا دون صعوبة مما يسبب ازدهارها ، أي من خيرات الشرق » .^(١) ولقد دارت مفاوضات في القسطنطينية حول رفع الحظر الذي فرضه العثمانيون والذي لا يسمح للسفن المسيحية التجارية بالدخول شمالا بعد جدة ناحية السويس بدعوى أن هذه المنطقة تطل على الأراضي المقدسة . أما الدافع الحقيقي لاتباع هذه السياسة فكان ضمان نقل التجارة الشرقية من طريق وادي الفرات وطرق القوافل في دمشق . كما أراد العثمانيون - في هذه المرحلة المبكرة - القضاء على حركة انشباط التجاري العالمي من مصر ومنع الممالك من الحصول على العوائد الجمركية حتى لا يتمكنوا من القيام بأي عمل استقلالي . ورغم أن الباب العالي قد سمح للفرنسيين - دون غيرهم من الشعوب المسيحية - بالاتجار في البحر الأحمر سنوات قليلة ، فإنه سرعان ما تراجع عن ذلك واستمرت المحاولات الدبلوماسية لتجديد هذا الإذن أو لإلغاء ذلك الحظر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر حتى مجيء حملة نابليون إلى مصر في عام ١٧٩٨ .

وعندما ضجر الفرنسيون من الصعاب المتزايدة التي وضعها العثمانيون لعرقلة إحياء الطريق البري ، أسس كولبير في عام ١٦٦٤ شركة الهند الشرقية الفرنسية (Compagnie des Indes) . وسمح لهذه الشركة باحتكار نقل التجارة الفرنسية مع جزر الهند الشرقية ومدغشقر المارة بطريق رأس الرجاء الصالح على شرط أن تبدأ وتنتهي كل الرحلات من الشرق وإليه عند ميناء لوريان (Lorient) في المحيط الأطلسي . ورغم أن شركة الليفانت (Compagnie de Levant) التي تكونت في نفس الوقت قد احتكرت نقل

التجارة الفرنسية من الليفانت والبحر الأحمر إلى أوروبا ، فإن شركة الهند استطاعت دون شك أن تحول دون اهتمام الفرنسيين بتطور الطريق البري حتى بعد أن فقدت الملكات الهندية الفرنسية بعد ذلك بحوالي مائة سنة . وكان ضياع هذه الملكات من أهم الأمور التي بددت اهتمام فرنسا بالطريق البري ، هذا الاهتمام الذي تحول فيما بعد إلى تنافس تجاري وعسكري مع بريطانيا .

وكان طبعاً أن يتعرض الفرنسيون لفكرة إنشاء قناة تربط البحرين الأحمر والمتوسط عندما بدأت محاولاتهم لإعادة فتح الطريق البري عبر مصر . ولقد قدمت هذه الفكرة في بعض الأحيان ضمن بعض الاقتراحات غير الرسمية لاحتلال مصر . فلقد قدم كاتب فرنسي مجهول اقتراحاً إلى ريشيليه يدعو إلى أن تحتل فرنسا الهند وكتب يقول « إن من الممكن حفر قناة من السويس إلى القاهرة كما فعل ملوك مصر الأقدمين لكي تزداد ثروة تركيا ، وتنعش البندقية ، وتزدهر التجارة مع الحبشة مرة أخرى . كما أن وصل البحرين سيؤدي إلى إضعاف الأسبان في البحر المتوسط » .^(١) وفي عام ١٦٧٩ اقترح جاك سافاري (Jacques Savary) في الطبعة الثانية لكتابه «Le Parfait Négotiant» فتح الطريق البري ، وذلك باستئذان الباب العالي في حفر قناة بين البحر المتوسط والبحر الأحمر . وفي عام ١٦٩٧ اقترح المسيو دي ماييه (Benoit de Maillet) - قنصل فرنسا في القاهرة وهو الذي قضى معظم وقته يتفاوض على فتح طريق البحر الأحمر أمام السفن الفرنسية - اقترح حفر قناة في مصر .

ولقد ظهرت في النصف الثاني من القرن السابع عشر عدة اقتراحات

Marlowe, The Making of the Suez Canal, p. 7.

(١)

تدعو دولة أو أكثر من دول البحر المتوسط إلى احتلال مصر لأهميتها بالنسبة لدول البحر المتوسط باعتبار هذا الاحتلال وسيلة للتنافس التجاري مع دول الأطلنطي . ونتيجة للعقبات التي وضعها العثمانيون أمام استخدام طريق مصر والبحر الأحمر لمرور التجارة العابرة قدم الفيلسوف الألماني ليبنتز (Leibnitz) في عامي ١٦٧١ و ١٦٧٢ مذكرتين إلى الملك لويس الرابع عشر .

Concilium Aegyptiacum : Fabula Ludovisia هما
واقترح فيهما أن تستولي فرنسا على مصر لكي تضمن تفوقها العسكري على جميع الدول الأوروبية ، وسيطرتها على التجارة الشرقية وحمايتها للكنائس المسيحية في الشرق . وفي الوقت الذي قدم فيه ليبنتز مشروعه كانت فرنسا في حرب مع هولندا ولذلك قال إن احتلال مصر سينكسر فرنسا من القضاء على تجارة هولندا المارة بطريق رأس الرجاء الصالح^(٢) . ولكن لم يهتم لويس الرابع عشر ووزرائه بهذا المشروع . كما أهملت الحكومة الفرنسية الاقتراح الذي قدمه ميسو دي شاتونيف (de Catheaucneuf) سفير فرنسا في القسطنطينية بشأن تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بين الدول الأوروبية . كما أهملت اقتراحاً آخر حول هذا الموضوع قدمه الأب جان كوبن (Père Jean Coppin) قنصل فرنسا في دمياط في كتاب نشره في عام ١٦٨٦ تحت عنوان Bouclier de l'Europe ou la Guerre Sainte . ورغم ذلك استمر الاهتمام الفرنسي بالليقات حتى القرن الثامن عشر وأصبح الطريق البري عبر مصر موضع اهتمام جميع الهيئات الرسمية وغير الرسمية فزار كثير من الفرنسيين مصر والليقات ونشروا مذكرات عن أسفارهم ورحلاتهم . واستمرت جهود سفراء فرنسا في القسطنطينية لفتح

(١) نص ال Concilium Aegyptiacum أو « المشروع المصري »

مرفق في خطاب ستودارت إلى بامستون بتاريخ ٢٢ فبراير ١٨٥٠ . وثائق وزارة الخارجية البريطانية (F.O. 78/842)

البحر الأحمر للسفن الفرنسية التجارية • ولكن يبدو أن وزراء فرنسا لم يهتموا كثيراً بالجهودات التي قام بها سفراؤهم في القسطنطينية وقناصهم في القاهرة والتجار الفرنسيون في مارسيليا •

ولم تكن فرنسا هي الدولة الوحيدة من دول البحر المتوسط التي اهتمت بفتح الطريق البري عبر مصر • ففي عام ١٧٤٧ قام دومنيك جونا (Dominic Jauna) — وهو نمسوي قضى سنوات عديدة في مصر وكان موظفا في الإدارة النمساوية للتجارة — بنشر كتاب أهداه إلى الإمبراطورة ماريا تريزا (Maria Theresa) واقترح فيه على فرنسا فتح مصر وقبرص بتكوين تحالف من الدول الكاثوليكية الأوروبية • أما انجلترا — فقد أظهرت منذ تأسيس شركة الهند الشرقية (East India Company) في بداية القرن السابع عشر وحتى قيام الإمبراطورية البريطانية في الهند نتيجة لحرب السنوات السبع — أظهرت اهتماماً رسمياً قليلاً بتسمية التجارة الشرقية عبر الطريق البري على الرغم من أن التجار الإنجليز قد أقاموا في مدينة حلب وفي أسواق أخرى في الليفانت • ونتيجة لتوقيع معاهدة الامتيازات الإنجليزية مع الباب العالي في عام ١٥٨٠ تمتع التجار الإنجليز في الأراضي العثمانية بنفس الامتيازات التي حصل عليها التجار الفرنسيون، وتكونت نتيجة لذلك شركة الليفانت الإنجليزية (The English Levant Company) لتنمية التجارة الإنجليزية^(١) في شرقي البحر المتوسط • على أن مركز بريطانيا التجاري الذي حصلت عليه لم يكن نتيجة للنشاط الدبلوماسي الذي قام به سفراؤها في القسطنطينية أو قناصلها في مصر •

وفي خلال القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر

Bullard, Britain and the Middle East, p. 20.

(١)

كان في مصر قنصل إنجليزي يقيم بشكل غير منتظم ، وفي الوقت الذي كان يقيم في مصر قنصل إنجليزي ، لم يمنع ذلك من أن يتفوق عليه زميله الفرنسي الذي كان ينجح في الحصول على بعض الامتيازات كاحتكار التجارة الأجنبية وحماية الرعايا الأجانب . أما البريطانيون فقد اهتموا بعرقلة جهود الأجانب في الحصول على الامتيازات أكثر من أن يوجهوا اهتماما جديا بوضع التجار الإنجليز القلائل الموجودين بمصر . فبعد أن نشر جونا كتابه مباشرة ، عينت الحكومة النمساوية مواطنا بريطانيا يدعى لاندري (Lander) ممثلا لها في مصر ، لكن القنصل الإنجليزي في مصر قام بناء على تعليمات من السفير الإنجليزي في القسطنطينية بتحريض السلطات العثمانية في مصر على طرد لاندري منها ^(١) . وفي عام ١٧٥٦ كان القنصل البريطاني في القاهرة هو المواطن البريطاني الوحيد المقيم في هذه المدينة ، لأن إنجلترا أهملت طريق البحر الأحمر ولم تكن لها تجارة في هذه المنطقة ولذلك طالب القنصل إعفائه من منصبه عام ١٧٥٦ ، وأقفلت القنصلية أبوابها واضمحلت النشاط الإنجليزي تماما بمصر . وساعد ذلك انشغال إنجلترا في حرب السنوات السبع (١٧٥٦ - ١٧٦٣) .

ولقد مرت مصر بتغيرات سياسية مهمة مثل ظهور علي بك وقيام التنافس بينه وبين محمد أبي الذهب ، ومثل المحاولة التي قام بها الباب العالي عندما أرسل حملة حسن باشا للقضاء على مراد وإبراهيم اللذين هربا إلى مصر العليا وتولى منافسهما إسماعيل بك منصب شيخ البلد ، ولكنهما عادا مرة أخرى وظلا يحكمان مصر حتى مجيء حملة نابليون بونابرت . وفي هذه الفترة أيضا حدثت تطورات سياسية مهمة في منطقة الشرق الأوسط . ففي عام ١٧٦٨ انتصرت روسيا في حربها مع الدولة العثمانية،

F. Charles - Roux, Autour d'une Route, pp. 9, 16. (١)

وبمقتضى معاهدة كوتشك قينارجي الموقعة في عام ١٧٧٤ فقد العثمانيون شبه جزيرة القرم ومناطق أخرى آلت إلى روسيا . وفي عام ١٧٨٧ تحالفت كل من النمسا والروسيا ضد الدولة العثمانية وتم عقد الصلح مع النمسا في عام ١٧٩١ ومع روسيا عام ١٧٩٢ بتوقيع معاهدة جاسي (Jassy) على أساس أن تنازل الدولة العثمانية عن بعض ممتلكاتها لهاتين الدولتين .

ولقد أثبتت هذه الحوادث أن أية محاولة تقوم بها أي دولة أوروبية لاحتلال مصر لن تلقى مقاومة فعالة من جانب الدولة العثمانية أو من جانب مصر . وطالب عدد من الناس الحكومات الفرنسية المتعاقبة باحتلال مصر، ولم تدفعهم الأسباب التجارية إلى المطالبة بذلك مثلما أثرت فيهم الرغبة في إحراج بريطانيا في الهند وضمان مكان مناسب لفرنسا في حالة تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية . على أن الحكومات الفرنسية لم تقم بأي عمل سوى المحافظة على مصالحها التقليدية في الطريق البري ، وكان ذلك يرجع إلى ظروف فرنسا الداخلية من ناحية ، ومن ناحية أخرى لخوفها من حدوث أي رد فعل من جانب الدول الأوروبية الأخرى . أما انجلترا فقد كانت معاهدة باريس عام ١٧٦٣ نقطة تحول في نظرتها إلى الطريق البري عبر مصر لأن تلك المعاهدة أطلقت يد انجلترا في الهند فاقصر اهتمام الحكومة الإنجليزية على إيجاد أصلح الطرق وأقصرها لنقل الرسائل والتعليمات والجنود بين الهند وانجلترا إذ كانت الرحلة من مدراس إلى لندن بالطريق البري عبر مصر تستغرق حوالي ثلاثة وستين يوما أي ربع مدة الرحلة بطريق رأس الرجاء الصالح تقريبا . ولذلك نرى أن الحكومة الإنجليزية لم تنظر بعين الارتياح إلى المحاولات التي قام بها بعض الأفراد البريطانيون لنقل التجارة الإنجليزية عبر مصر لأن هدفها الأساسي لم يكن الناحية التجارية بل الوصول إلى مستعمراتها في الهند . وعلى ذلك لم يكن هؤلاء البريطانيون في نظرها سوى جماعة من المغامرين .

وأول هؤلاء المغامرين هو الرحالة البريطاني جيمس بروس (James Bruce) وكان يعمل قبل ذلك قنصلاً لإنجلترا في الجزائر . وحضر بروس إلى القاهرة في يونيو عام ١٧٦٨ ولم يجد فيها بريطانيا واحداً ، وقد قابل علي بك ثم ذهب إلى مصر العليا وعبر الصحراء الشرقية من قنا إلى البحر الأحمر ثم أبحر إلى جدة حيث وجد بها تسع سفن تجارية إنجليزية آتية من الهند . ولقد رجاء التجار الإنجليز أن يباحث علي بك بشأن المساح للسفن الإنجليزية بالوصول إلى السويس فوعد بذلك بعد عودته من رحلته في الحبشة والسودان . ولقد عاد إلى مصر فعلا في عام ١٧٧٣ وكان علي بك قد استولى أثناء غيابه عن مصر على الحجاز ، وجعل جدة تحت إدارة مملوكة حسن بك الجداوي : وعهد بإدارة جسر كجدة إلى أحد إخوة كارلو روستي (Carlo - Rossetti) أحد تجارة البندقية بمصر . وكان من المقربين إلى علي بك . ولقد سمح علي بك للسفن المسيحية بالدخول شلالا بعد جدة فاحية السويس .

وعندما عاد بروس إلى القاهرة وقد أيقن بإمكان إقامة علاقات تجارية بين الهند ومصر وجد أن عهد علي بك قد انقضى وحل محله محسب أبو الذهب . فقابلته وتمكن من عقد اتفاق معه في فبراير عام ١٧٧٣ . سمح فيه للسفن الإنجليزية بالحضور إلى السويس ، وتعهد بعدم التعرض للتجار بالأذى ، كما حدد الرسوم الجمركية بمقدار ٨٪ من المتاجر الآتية إلى السويس وفرض خمسين ريالاً أسبانيا رسم ميناء لكل سفينة ^(١) . فقام بروس على الفور بإرسال خطابات إلى الهند وإلى أصحاب السفن الإنجليزية الذين قابلهم قبل ذلك بأربع سنوات يخبرهم فيها بالاتفاق الذي وقعه مع

(١) أحمد الحنة : تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ،

أبي الذهب واقترح عليهم التعامل مع بعض البيوت التجارية الموجودة في مصر . ولما لم يكن في مصر في ذلك الوقت بيوت تجارية إنجليزية اقترح بروس عليهم التعامل مع ثلاثة بيوت فرنسية وبيت بندي . كما أنه اقترح عليهم اللجوء إلى قنصل البندقية في مصر إذا واجهتهم مصاعب . وكتب كذلك إلى حاكم البنغال بالهند يخبره بتوقيع الاتفاق .

على أن الحكومة الإنجليزية - التي يحتمل أنها وقعت تحت تأثير شركة الهند الشرقية - لم ترحب كثيراً بالمجهودات التي قام بها بروس ، كما أنها لم تقدم أي مساعدة في ذلك الوقت أو بعده لتنمية التجارة الشرقية عبر مصر . ولكن حكومة البنغال كانت أكثر اهتماماً بالتأثير التي توصل إليها بروس . ونتيجة لذلك قام وارن هاستنجز (Warren Hastings) حاكم البنغال في مارس عام ١٧٧٥ ب عقد معاهدة للتجارة والملاحة مع محمد أبي الذهب ، وجاءت هذه الاتفاقية تأكيداً للاتفاقية التي وقعها بروس في عام ١٧٧٣ وقد نصت على حق التجارة في الهند وفي مصر لمواطني الطرفين على السواء ، وتخفيض الضريبة في السويس على السلع المجلوبة من البنغال ومدارس إلى $\frac{1}{6}$ والمجلوبة من سورات وبمباي إلى $\frac{1}{8}$. وكذلك حق الإنجليز في شراء وتصدير المنتجات المصرية دون ضريبة ما ، وقد تعهد محمد أبو الذهب عن نفسه وعن خلفائه في الحكومة بالمحافظة على المتاجر التي تنقل من الطور أو السويس إلى القاهرة في طريق تصديرها إلى إلى الخارج .

ولقد أحدثت أنباء هذه المعاهدة رد فعل عنيفاً في القسطنطينية بسبب الشكاوى التي تقدم بها كل من شريف مكة الذي كان يخشى من صياح الموائد الجبركية التي كان يحصلها ، وتجار القسطنطينية الذين كانوا يفضلون نقل التجارة بطريق وادي الفرات . وبالإضافة إلى ذلك خاف

الباب العالي من أن يؤدي إحياء طريق مصر البري إلى زيادة ثروة البكوات المماليك ، ثم إلى خروجهم على سيادة الدولة العثمانية . ولهذه العوامل كلها اضطر الباب العالي إلى إصدار مجموعة من القرارات فيما بين ١٧٧٥ و ١٧٧٩ يؤكد فيها منع السفن المسيحية من التجارة في البحر الأحمر ويطلب بإيقافها . وقد ساعدت عدة عوامل على تنفيذ ما ورد في القرارات رغم الجهود التي قام بها التاجر الإنجليزي جورج بولدوين (George Baldwin) فيما بعد . وتتلخص هذه العوامل في وفاة محمد بك أبي الذهب في عام ١٧٧٦ ، وفي عدم اهتمام الحكومة الإنجليزية بهذا الموضوع لأنها لم تفكر في طريق مصر البري من الناحية التجارية وإنما من ناحية إرسال المراسلات البريدية في أسرع وقت ممكن .

ولقد قام جورج بولدوين بجهودات كثيرة لإحياء طريق مصر البري وقد ذكر ذلك في كتابه الذي نشره في لندن عام ١٨٠١ تحت عنوان «Political Recollections Relative to Egypt» ففي عام ١٧٦٠ ذهب إلى قبرص لزيارة أخيه وكان تاجراً مقيماً هناك ويقوم بالتجارة مع موانئ الليفانت وعاد إلى إنجلترا في عام ١٧٦٧ ولكنه عاد إلى قبرص في العام التالي بعد أن عينته الحكومة الإنجليزية قنصلاً لها هناك . وفي عام ١٧٧٣ ذهب إلى مصر وكان ينوي التوجه بعد ذلك إلى الهند ولكنه بقي فيها . وفي عام ١٧٧٥ ذهب إلى القسطنطينية وتعرف على مري (Murray) السفير الإنجليزي هناك وعاد بعد ذلك إلى لندن وعينه الحكومة الإنجليزية وكيلاً لشركة الهند الشرقية في مصر ، ثم رجع إلى مصر وأقام مكاتب للشركة في القاهرة والاسكندرية . ولقد اقتضت جهود بولدوين بوصفه وكيلاً لشركة الهند الشرقية على تنظيم سرعة نقل البريد بين إنجلترا والهند عبر مصر ، لأن شركة الهند الشرقية لم تهتم بالتجارة مع مصر . ولكن بولدوين لم ينس

عمله الأساسي وهو التجارة وأخذ يذل جهده لإزالة الصعاب التي أوجدتها
الفرمانات العثمانية من طريق التجارة .

ولكن سرعان ما وجد بولدوين نفسه على طرفي تقيض مع السير روبرت
أنسلي (Sir Robert Ainslie) سفير بريطانيا في القسطنطينية الذي
خلف مري . فبعد وفاة أبي الذهب في عام ١٧٧٨ ازدادت الصعاب أمام
التجار الإنجليز الذين يتاجرون مع السويس بسبب السياسة التي فرضها
العثمانيون وبسبب الفوضى التي سادت مصر . ولما لجأ بولدوين إلى أنسلي
لمساعدته لم يلق منه أي تأييد إذ كان أنسلي يؤمن بفرض السيادة العثمانية
على مصر ويعارض أي اتفاق يقوم بكوات الممالك بتوقيعه دون إذن من
السلطان . ولذلك أصر أنسلي على ضرورة احترام الفرمانات العثمانية التي
تحرّم التجارة في البحر الأحمر ، وكانت الحكومة الإنجليزية تؤيده في
ذلك . وعمل أنسلي على ضمان تطبيق هذا التحريم على مراكب جميع
الدول المسيحية ولكنه حاول الحصول على موافقة الحكومة العثمانية على
استثناء السفن البريطانية التي تحمل البريد بين الهند وانجلترا من هذا
التحريم . ولذلك وجد أنسلي أن المجهودات التي كان يقوم بها جورج
بولدوين تعطل جهوده ومفاوضاته التي كان يجريها مع الباب العالي من
أجل هذا الغرض .

ولكني يقوي بولدوين مركزه أمام البكوات الممالك ، حصل على
موافقة كل من أنسلي وشركة الليفانت على تعيينه قنصلاً لبريطانيا في مصر ،
وكانت شركة الليفانت في العادة هي التي تعين القناصل البريطانيين في
ممتلكات الدولة العثمانية . ولم يكن في مصر قنصل إنجليزي منذ عام
١٧٥٦ : وقد ضايق بولدوين أمران هما وضع المصالح الإنجليزية في مصر
مؤقتاً تحت إشراف ملتزم الجمارك العام وهو يوفاني الأصل ، واعتماداً على

في الحصول على معلوماته عن مصر على مراسل إيطالي . وفي عام ١٧٧٨ ذهب بولدوين إلى القسطنطينية ليحصل على موافقة أنسلي على تعيينه ممثلاً رسمياً لـ إنجلترا في مصر ، ولكن أنسلي اعتقد وربما كان مصيباً في ذلك أن بولدوين سيستغل موافقته على هذا التعيين للقيام ببعض المخاطر التجارية التي قد تسبب حرجاً لأنسلي في القسطنطينية ، كما أنها تتعارض مع مفهوم أنسلي للسياسة البريطانية في مصر . ولقد تجاهل أنسلي تحذيرات بولدوين عن المشروعات الفرنسية المتعلقة بمصر وحاول أن يلزمه بضرورة احترام الفرمانات العثمانية الصادرة بشأن التجارة في البحر الأحمر وقصر جهوده على تسهيل نقل البريد . ويبدو أنه شك في أن يكون بولدوين على اتفاق مع الفرنسيين لتشجيع مرور التجارة الشرقية عبر مصر . على أن بولدوين لم يغادر القسطنطينية صفر اليدين فعندما أخبر ريس أفندي (وزير خارجية الدولة العثمانية) أنسلي أن الحظر المفروض على التجارة في البحر الأحمر لا يطبق على الإنجليز فحسب وإنما يطبق على كل السفن المسيحية ، وأعطاه وعداً شفوياً بتسهيل سير سفن البريد من السويس وإليها ، وافق أنسلي على تعيين بولدوين وكيلاً غير رسمي في مصر وعهد إليه بالإشراف على تنفيذ الاتفاقات المعقودة بين أنسلي وريس أفندي ، وحذره من القيام بأي نشاط تجاري قد يتعارض مع ما جاء في فرمات الباب العالي (١) . وكما كان متوقفاً ، لم يهتم بولدوين كثيراً بالتحذيرات التي ذكرها أنسلي . ففي أبريل عام ١٧٧٩ ، وبعد عودته إلى مصر بأسابيع قليلة ، اتهم بولدوين وبعض زملائه البريطانيين القادمين من الهند بمحاولة استيراد بضائع عن طريق السويس مخالفين بذلك الفرمانات السلطانية ففضى عليه ولكنه هرب من مصر بعد الإفراج عنه ، وعاد إلى القسطنطينية حيث ادعى أنه كان ضحية مؤامرة . ولم يلق بولدوين ترحيباً من أنسلي

Bullard, op. cit., p. 30.

(١)

الذي منعه من دخول السفاره البريطانيه فعاد إلى لندن حيث قام بحملة شعواء ضد أنسلي .

وفي نفس الوقت ازداد اهتمام فرنسا التقليدي بمصر لرغبتها في إخراج الإنجليز في الهند ولازدياد ضعف الامبراطورية العثمانية الذي ظهر بشكل واضح بعد الحرب الروسية التركية الأولى . وكان من الواضح أنه إذا انهارت الامبراطورية العثمانية فإن ممتلكاتها سوف تقسم بين الدول الأوروبية الكبرى وستطالب فرنسا بالحصول على مصر وسورية؛ ولكن لم يتحدد موقف الحكومة الفرنسية بشكل نهائي فيما يختص بهذا الموضوع فكانت تتأرجح بين الاشتراك في تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية وتأجيله . وعلى العموم فإن الحكومات الفرنسية المتعاقبة حتى قيام الثورة الفرنسية رفضت النصائح التي تسلمتها من مثليها في مصر يدعونها إلى اتباع سياسة جريئة في مصر . على أن مركز فرنسا التجاري في مصر بدأ يتدهور ، ولم يكن لانبجاس أو لأي دولة أخرى دخل في ذلك ، إذ كان هذا يرجع إلى القوضى والاضطرابات التي نجمت عن سوء حكم المماليك في مصر ، وفي بعض الأحيان إلى تأييد بريطانيا لسياسة الحظر التي فرضتها الحكومة العثمانية وهي منع السفن المسيحية من التجارة في شمال البحر الأحمر .

ففي عام ١٧٦٩ قام الدوق دي شوازيل (Duc de choiseul) برسم عدة خطط لاحتلال مصر لكي يعوض فرنسا ما خسرت من مستعمرات في حرب السنوات السبع ، ولكن لم ينفذ شيء من هذه المشروعات . وفي عام ١٧٧٣ أرسل لوي دي لوجيه (Louis de Laugier) وهو أحد تجار مارسيليا ، مذكرة إلى الحكومة الفرنسية قال فيها ان المسافة بين بوندتشي (Pondicherry) - وهي إحدى الموانئ القليلة في الهند التي ظلت في

حوزة فرنسا بعد معاهدة باريس عام ١٧٦٣ - ومارسليا تعادل ربع المسافة بين لوريان (Lorient) وبوندشيري . ودعا إلى عقد اتفاق مع السلطان العثماني يسمح إقامة حاميات فرنسية في الاسكندرية والقاهرة والسويس مقابل مساعدة فرنسا للدولة العثمانية في حربها مع روسيا . كما قال إن احتلال فرنسا لمصر سيساعدها على إزلال روسيا وبريطانيا في آسيا (١) .

وفي عام ١٧٧٥ أخبر ميور (Mure) - قنصل فرنسا في مصر - حكومته بأن أبا الذهب كان مستعداً لعقد اتفاق مع فرنسا يسمح لسفن التجار الفرنسيين بالوصول إلى السويس . ولم تهتم الحكومة الفرنسية باقتراح ميور ولوجييه ، ولكن بعد ذلك بستين أعد سانت بريست (Saint Priest) سفير فرنسا في القسطنطينية) وكان من أقوى المؤيدين لاحتلال فرنسا لمصر بالاتفاق مع الحكومة الفرنسية الترتيبات الخاصة لقيام البارون دي توت (de Tott) وهو ضابط فرنسي من أصل مجرى كان قد عمل فترة طويلة مستشاراً عسكرياً للجيش العثماني (لزيارة مصر وسورية لكي يفتش على المؤسسات القنصلية والتجارية الفرنسية في شرقي البحر المتوسط ، هذا من الناحية الرسمية ، أما مهمته غير الرسمية فقد كانت أخطر من هذا ، إذ أراد أن يستطلع إمكانية الاستيلاء على مصر وتحويلها إلى مستعمرة فرنسية وذلك بالقيام باستطلاعات حرية وباختبار حالة السواحل والقلاع الواقعة على البحر المتوسط ومعرفة أعماق المياه في الموانئ . وفي التقرير الذي رفع بذلك إلى وزير البحرية الفرنسية ، أكد لالون (La Laune) - وهو أحد الخبراء العسكريين الفرنسيين الذين صاحبوا دي توت في زيارته - أنه لا توجد أي صعوبة عسكرية تعوق

(١) F. Charles - Roux, Origines de l'Expédition de l'Egypte, pp. 58 - 59.

احتلال فرنسا لمصر . وقال دي توت نفسه في تقريره إنه من الممكن اتخاذ كريت قاعدة للعمليات الحربية والاستيلاء منها بسهولة على ثغور الاسكندرية ورشيد ودمياط . وإنزال الحملة في أبي قير . وأكد دي توت أن الاستيلاء على مصر لن يكون إلا « احتلال سلبيا لبلد أعزل » ^(١) . وحسب التقرير حساباً لكل التفاصيل وأشار إلى جميع المزايا الاقتصادية والسياسية المترتبة على هذه العملية وهون جميع العقبات التي تعترضها وأوضح أن الاحتلال الفرنسي لمصر سيفسح المجال الفرنسية في البحر المتوسط في حالة استيلاء روسيا على القسطنطينية : كما سيتحول الجزء الأكبر من التجارة الشرقية من طريق رأس الرجاء الصالح إلى البحر المتوسط ، واقترح أيضاً إنشاء قناة تربط النيل بالبحر الأحمر بعد أن تحتل فرنسا مصر . ^(٢)

وفي الوقت الذي قدم فيه دي توت تقريره كانت فرنسا في حرب مع بريطانيا بشأن مستعمراتها في أمريكا ولم تتخذ الحكومة الفرنسية أي إجراء يتعلق بآراء سانت بريست التي كانت تلخص في أن تبقى فرنسا على سياستها التقليدية في المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، فإذا لم يكن هناك بد من انهيارها واقتسام أملاكها ، كان على فرنسا في هذه الحالة أن تهتم بتعيين نصيبها من التركة وهو مصر . ولكن احتمال احتلال مصر ظل مسيطراً على أذهان الحكومة الفرنسية وتجار مارسيليا والموظفين الفرنسيين في الامبراطورية العثمانية بسبب انهيار النفوذ البريطاني نتيجة لحرب الاستقلال الأمريكية والفوضى الناجمة في مصر من سوء حكم إبراهيم ومراد . ولقد زاد اهتمام فرنسا بمصر لاعتقادها أن النمسا كان لها أطماع في مصر مثل الفرنسيين أنفسهم ولا سيما أن النمسا قد أظهرت اهتماماً في بعض

Charles - Roux, Origines, p. 88.

(١)

Charles - Roux, op. cit., pp. 69 - 95.

(٢)

الأحيان بالطريق البري عبر مصر ، كما كانت حكومتها على اتصال وثيق
بكاسيس ملتزم الجمارك في مصر .

وفي عام ١٧٨٣ قام ميور - قنصل فرنسا في مصر - بكتابة تقرير
طالب فيه فرنسا باحتلال مصر وقد دفعه إلى ذلك خوفه من أن النمسا قد
تتهز فرصة تجدد الحرب بين الدولة العثمانية والروسيا وتستولي هي على
مصر . أما السبب الرئيسي الذي دفعه إلى اقتراح ذلك فهو إحياء الملاحة
التجارية في البحر الأحمر حتى تتحول تجارة الهند إليه . وكان أهم جزء
في تقريره هو الذي يوضح فيه الخطط التفصيلية لاستعمار مصر بعد
الاحتلال الفرنسي . فتصور هجرة الفلاحين الفرنسيين إلى مصر لزراعة
الأرض وتحسين طرق الري ، وتشجيع استيراد البضائع الفرنسية ، كما
طالب بحظر استيراد المنسوجات الصوفية والحريرية والقطنية إلى مصر
ما عدا المنسوجات المصنوعة في فرنسا أو التي تنقلها سفن فرنسية .
وخلاصة القول إن ميور لم يقترح احتلال مصر لأسباب تجارية واستراتيجية
فحسب بل وضع في اعتباره أيضا المسائل الاقتصادية ، كأن تكون مصر
مكافأ لاستيطان العدد الزائد من السكان وسوقا لمنتجات فرنسا ، أي أن
تصبح مصر مستعمرة فرنسية . ولكن الحكومة الفرنسية لم تتخذ موقفاً
واضحاً بالنسبة لمسألة احتلال مصر . ولقد استمر شوازيل جوفيه
(Choiseul-Gouffier) سفير فرنسا في القسطنطينية خلفاً لسانت بريست)
في عمل الترتيبات الخاصة لتحسين أحوال فرنسا التجارية والاستعادة
التفوق الفرنسي في السوق المصرية . وأخيراً ، تمكن ضابط بحري فرنسي
يدعى دي تروجيه (de Truguet) بفضل مساعدة شارل مجالون (Charles
Magallon) - التاجر الفرنسي في مصر والمشرف على المصالح الفرنسيين في
القاهرة منذ انتقال القنصلية الفرنسية إلى الاسكندرية في عام ١٧٧٧ -

تسكن من عقد ثلاث معاهدات مع مصر في يناير عام ١٧٨٥ : الأولى مع مراد بك وفيها تعهد مراد بك بصيانة التجارة الفرنسية عند مرورها في مصر وحدد الضريبة على متاجر الهند بمقدار ٢٪ للوالي على مصر و ٤٪ للبك الحاكم و ٣٪ فقط إذا كانت هذه المتاجر مصدرة إلى فرنسا . وتعهد مراد بك أيضا بالعمل على استتباب الأمن في الطريق بين السويس والقاهرة . وقد وقع على هذه المعاهدة بعد ذلك بقليل إبراهيم بك . أما المعاهدة الثانية فكانت مع يوسف كساب ملتزم الجمارك العام ، وفيها تعهد يوسف بعدم زيادة الرسوم على المتاجر الفرنسية وتحصيل ١٪ فقط من قيمة المتاجر المفرغة في السويس ، وكانت المعاهدة الثالثة مع الحاج ناصر شديد أحد شيوخ الأعراب وفيها تعهد بنقل المتاجر الفرنسية بأمان في طريق الصحراء بين السويس والقاهرة مقابل مبلغ معين عن كل جمل .

وكانت هذه المعاهدات قصاصات من الورق ليس غير ، إذ لم تحدث أي أثر على الإطلاق في مركز فرنسا التجاري . كما أن الباب العالي الذي استطاع أن يدعم تفوذه في مصر فترة من الوقت نتيجة لحملة حسني باشا - رفض أن يدعم هذه المعاهدات برفع الحظر المفروض على السفن المسيحية التي تسير في شمال البحر الأحمر . ولقد أيد هذا الرفض السفير الإنجليزي وغيره من السفراء إذ إن فرنسا كانت الدولة الوحيدة التي ستفيد بعد زوال هذا التحريم . ومن ناحية أخرى نشأت مشاكل بين الحكومة الفرنسية وشركة الهند الفرنسية التي جدد عقد تأسيسها ، لأنها عارضت تشجيع تجارة البحر الأحمر التي أثرت على احتكارها للتجارة بطريق رأس الرجاء الصالح .

وعلى أية حال فقد كان لهذه المعاهدات رد فعل مهم ، فعندما علمت الحكومة الإنجليزية بعقد هذه المعاهدات بدأت تهتم بالمخططات الفرنسية

الخاصة بمصر . كما كان لاهتمام التجار البريطانيين بالتجارة بين مصر والهند أثر في موقف الحكومة البريطانية . فلقد قام بولدوين منذ عودته إلى إنجلترا في عام ١٧٧٩ بعرض هذه المسألة على الوزراء وعلى المسؤولين في الحكومة البريطانية . وعندما علمت الحكومة بتوقيع المعاهدات الثلاث، أرسل دنداس (Dundas) رئيس حكومة شركة الهند الشرقية إلى بولدوين ليستشير في الأمر . ورد عليه بولدوين بمذكرة بعنوان تأملات عن موقع مصر ومواردها (Speculations on the situation and resources of Egypt). ولقد حذر دنداس من المطامع الفرنسية في مصر وأكد أهمية مصر بالنسبة لإنجلترا وصلاتها التجارية والسياسية بالهند . ولقد اهتمت الحكومة الإنجليزية بآراء بولدوين وأعدت فتح القنصلية الإنجليزية في مصر وعينت بولدوين قنصلاً عاماً في عام ١٧٨٦ . وفي الخطاب الذي أرسلته حكومة الهند إلى أنسلي تخبره فيه بتعيين بولدوين قالت « إن الغرض الأساسي من وفادة بولدوين إلى القاهرة هو افتتاح طريق للاتصال بالهند عبر مصر » . وأحيط أنسلي علماً بأنه قد طلب من بولدوين التفاوض مع البكوات الماليك لإبرام معاهدة تجعل الرعايا الإنجليز في مصر على قدم المساواة مع الفرنسيين . وأوضحت حكومة الهند في هذا الخطاب أنه إذا رفض الباب العالي التصديق على الاتفاق الذي يبرمه بولدوين مع البكوات على نمط معاهدات تروجه وجب أن يصر أنسلي على حق الإنجليز في نقل الرسائل بين إنجلترا والهند عبر مصر . وكان للعلاقة السيئة بين الرجلين - بولدوين وأنسلي - أثر في عدم إحراز تقدم كبير بخصوص مرور الرسائل والتجارة البريطانية عبر مصر . وسرعان ما فتر اهتمام الحكومة البريطانية بمهمة بولدوين وأغلقت قنصليتها مرة أخرى في فبراير ١٧٩٣ وأقال بولدوين من منصبه . وفي ذلك الوقت أعلن بولدوين عن توقيع معاهدة مع مراد وإبراهيم على نمط . معاهدات تروجه . وبذل بولدوين

قصارى جهده لكي تعدل الحكومة البريطانية عن فرارها وتنظر إلى هذه المعاهدة بجدية تامة . واستمر بولدوين يحذر انجلترا من مخططات فرنسا الخاصة بمصر ولكن دون جدوى حتى اضطر إلى مغادرة مصر في عام ١٧٩٦ . ولقد عاد بولدوين مرة أخرى عام ١٨٠١ مرافقا للخدمة الإنجليزية التي جاءت إلى مصر لاجراج الفرنسيين منها . وعلى أية حال لم تهتم الحكومة الإنجليزية بتلك المعاهدة لانشغالها بالحرب منذ عام ١٧٩٣ ضد حكومة الثورة في فرنسا .

وفي نفس الوقت لم تمنع اتفاقيات تروجه إبراهيم بك ومراد بك من المضي في المظالم وإزهاق التجار الفرنسيين الذين تعددت شكاواهم . ورغم المشروعات التي قدمت للحكومة الفرنسية لاحتلال مصر ، فلم تبد الحكومة الفرنسية أي اهتمام بهذا الموضوع حتى لا تقوم روسيا أو النمسا بهذا العمل ، ولكن حكومة الثورة الفرنسية اتخذت موقفاً مخالفاً لموقف الحكومات الفرنسية السابقة إذ أظهرت اهتماماً بالغاً بالمحافظة على المصالح الفرنسية في مصر . وبعد أن غادر ميور مصر في عام ١٧٨٨ لم يوجد أي ممثل رسمي فرنسي ، ولذلك تولى شارل مجالون رئاسة الجالية الفرنسية بصفة غير رسمية . وفي عام ١٧٩٣ عاد مجالون إلى باريس وأخبر حكومة الثورة بمجرى الأمور في مصر ، وعاد في عام ١٧٩٣ قنصلاً لفرنسا في مصر . ولكن العلاقات ساءت بين التجار الفرنسيين والبكوات المماليك بدرجة كبيرة . ولقد اقتنع مجالون - كما اقتنع ميور من قبل - بأن الطريقة الوحيدة لكي تستعيد فرنسا مركزها في مصر هي احتلال مصر احتلالاً عسكرياً . ونتيجة لهذا التقرير استقدمته الحكومة الفرنسية إلى باريس في عام ١٧٩٧ في الوقت الذي تولى فيه شارل موريس تاليران (Talleyrand) منصب وزير الخارجية في حكومة الإدارة (Directory) وقام بإقناع تاليران وبونايرت بالسيطرة على مصر . ولم يجد مجالون

صعوبة في إقناع تاليران ذلك الاستعماري الفرنسي الذي كان قد قرأ على
المجمع العلمي الفرنسي قبل تعيينه في منصبه بأسبوعين بحثاً في « المزاج
التي تتحقق من الحصول على مستعمرات جديدة في الظروف الراهنة » .
وذكر ساميه بشروعات شوازيل الخاصة بمصر وكان وثيق الصلة به^(١) .

وفي صيف عام ١٧٩٧ كانت فرنسا قد عقدت صلحاً مع بروسيا في
الوقت الذي كانت تتفاوض فيه مع النمسا لإقرار السلم بينهما . ولكن
ثالت انجلترا العدو الأول لفرنسا وكانت المسألة التي يفكر فيها رجال
الحكومة الفرنسية في ذلك الوقت هي كيف يمكن مهاجمة الانجليز ،
وكانت الاستراتيجية النابليونية تنحصر في القضاء عليهم وذلك بمهاجمة
تجارتهم . وفي خطاب أرسله بوناپرت في أغسطس عام ١٨٩٧ إلى حكومة
الإدارة قال إن احتلال مصر من الأمور المهمة للقضاء على انجلترا . وهكذا
بدأت آراء لوجيه ودي توت وميور ومجالون تلقى تأييداً قوياً .

وفي نهاية سبتمبر وقعت معاهدة كامبو - فورميو (Campo Formio)
التي وضعت حداً للحرب مع النمسا ومكنت بوناپرت وحكومة الإدارة
من أن يركزا جهودهما على الحرب مع انجلترا . وكان نابليون يعتقد أن
من الممكن غزو انجلترا عن طريق القنال الإنجليزي ، ولكنه عندما تخلى
عن هذا المشروع بدأ يفكر جدياً في موضوع احتلال مصر . وفي بداية
فبراير عام ١٧٩٨ قدم مجالون إلى تاليران مذكرة تتعلق بمصر^(١) . ولقد
وصف مجالون في مذكرته سوء إدارة حكومة البكوات وانهيار التجارة
الفرنسية في مصر نتيجة لسوء الحكم وأكد أن الممالك لن يستطيعوا

(١) هيرولد : بوناپرت في مصر ، ترجمة قواد أندراوس ، ص ٢٨ .

Charles - Roux, Autour, pp. 348, 355.

(٢)

مقاومة القوات الفرنسية . كما قال إن فرنسا يمكنها بعد احتلال مصر إرسال ١٥٠٠٠ جندي فرنسي إلى الهند للقضاء على النفوذ الانجليزي هناك . وقال إن هذه القوات ستلقى تأييداً من تبوصاحب (Tippo Sahib) سلطان ميسور الذي كان يحارب الإنجليز آنذاك في الهند ، وكان على اتصال بممثلي فرنسا . وقال في ختام مذكرته إن انجلترا إن تسمح بسقوط مصر في أيدي الفرنسيين . وعندما تجيء الفرصة لاحتلالها فسيرسلون أسطولاً بزعم حمايتها من الهجوم الفرنسي . ويمكنهم إرسال قوة قوامها ١٥٠٠٠ من الرعايا مع حوالي خمسة آلاف أو ستة آلاف جندي بريطاني وسيكون هذا العدد كافياً لاحتلال مصر وللحيلولة دون أي محاولة فرنسية لاحتلال مصر » (١) .

وظهر في التقرير الذي قدمه تاليران إلى حكومة الإدارة بعد خمسة أيام من تسلمه لمذكرة مجالون مبلغ تأثيره بآراء مجالون . واقترح تاليران في هذا التقرير احتلال مصر وقال إن الدولة العثمانية لن تعتبر هذا الاحتلال سبباً لقيام نزاع أو حرب . وفي ٢٣ فبراير عاد بونايرت من جولته الاستطلاعية على سواحل القنال الإنجليزي وأشار بضرورة إلغاء أي محاولة لغزو انجلترا وبدلاً من ذلك اقترح إما إرسال حملة إلى ألمانيا ، أو إرسال حملة إلى الليفانت لتهديد مركز بريطانيا في الهند (٢) . وفي ١٢ أبريل عام ١٧٩٨ قررت حكومة الإدارة غزو مصر ، وصدرت التعليمات إلى نابليون بتجهيز الحملة وقيادتها . ولقد اتهمت حكومة الإدارة في قرارها الذي أصدرته بكوات المماليك بالتحالف مع البريطانيين وأنهم نتيجة لذلك قد ضيقوا الخناق على المصالح الفرنسية وعاملوا الرعايا الفرنسيين معاملة

Charles - Rcux, op. cit., pp. 348-349.

(١)

Charles - Roux, Origines, p. 333.

(٢)

سنة في مصر . ولقد تعرض البيان إلى الاحتلال البريطاني لرأس الرجاء الصالح وعرقلة وصول الفرنسيين إلى الهند وطلب من نابليون ضرورة فتح طريق آخر إلى الهند . وتتلخص المهام التي كلف بها القائد العام لجيش (L'armée d'orient) فيما يلي : أن يستولي على مالطة ومصر ويطرد الإنجليز من مؤسساتهم في الشرق ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، وأن يثق برزخ السويس ، وأن يحسن الأحوال المعيشية للوطنيين في مصر ، وأن يحتفظ بالعلاقات الطيبة مع الباب العالي . (٢)

وفي مايو ١٧٩٨ غادر جيش الشرق ميناء طولون . وهكذا كان قرار حكومة الإدارة بإرسال حملة عسكرية لاحتلال مصر مرتبطا ارتباطا وثيقا بالحرب مع إنجلترا وساد الاعتقاد بأن الحملة لن تلقى في مصر أي مقاومة عسكرية خطيرة ، كما أن الحكومة العثمانية لن تعارض هذا الأمر فكأن تأمل أن يرضى السلطان عنها لمحاربتها المدايك والقضاء عليهم . ولقد اعتقدت الحكومة الفرنسية أن إنجلترا كانت تهتم بمصر اهتماما بالغا . ومهما كان الأمر ، فلقد قدر للأحداث التي جرت في أوروبا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أن يكون لها أثر عميق في التاريخ المصري فقد أضافت حرب السنوات السبع إلى أملاك إنجلترا أرضاً جديدة غيرت مجرى التاريخ البريطاني . أما فرنسا فقد تم طردها من الهند باعتبارها قوة عسكرية هناك ، ولم يبق فيها إلا مراكز تجارية في بوندشيري وغيرها ، وتنازلت لبريطانيا عن أراضيها في أمريكا الشمالية الواقعة شرق نهر الميسيسيبي ولأسبانيا عن أراضيها الواقعة في غربه ، وآلت إلى بريطانيا كل الجزر المحايدة في الهند الغربية باستثناء جزيرة سانتا لوتشيا المحايدة التي سمح لفرنسا بالاحتفاظ بها وجزر جواديلوب (Guadeloupe)

والمارتينيك (Martinique) وأعدت فرنسا مينوركا (Minorca) إلى البريطانيين كما تنازلت لهم عن السنغال (Senegal) . كل هذه الانتصارات وما كسبته بريطانيا من أراضٍ وما صاحبها من نمو في رخائها التجاري قد حسن وضعها الاقتصادي عن ذي قبل . وقد أثارت التطورات الصناعية التي طرأت في ذلك الوقت على أوروبا وبريطانيا بوجه خاص تسابقاً على مركز الزعامة التجارية والصناعية في العالم ، وهو التسابق الذي خرجت منه بريطانيا العظمى بمركز الزعامة لا ينازعها فيه أحد . وأصبحت الإمبراطورية العثمانية - التي لم تكن لها قوة عسكرية ذات بال في الوقت الذي أحرز فيه الغرب التفوق في العلوم العسكرية ، وأخذ يدخل في مرحلة من التوسع النشط - هي الضحية المنطقية للدول الأوروبية . وقد أعقبت الانتصارات الروسية في القرن الثامن عشر واتعاش الأطماع الاستعمارية الفرنسية في أعقاب الثورة الفرنسية سياسة من الترقب المشوب بالحسد من جانب كل الدول الأوروبية التي كانت تتطلع إلى المشاركة في الأسلاب التي يمكن انتزاعها من الإمبراطورية العثمانية . وقد ر لهذه السياسة مضافاً إليها الحرص العام على منع نشوب حرب أوروبية عامة بعد هزيمة نابليون في عام ١٨١٥ ، أن تشغل المسرح السياسي لفترة تزيد على قرن من الزمان . وأصبحت المحافظة على أراضي الإمبراطورية العثمانية هي شعار القرار التاسع عشر وبخاصة بالنسبة لـ إنجلترا لا بسبب احترام أوروبا للإمبراطورية . ولكن بسبب الرغبة في الحيلولة دون نشوب نزاع شامل بين الدول التي كانت تسعى بجنون إلى الاستحواز على نصيب أوفر من الغنيمة . فبعد نزول بوناپرت في مصر ، كتب دنداس (Dundas) - وزير الحرية البريطانية في ذلك الوقت - إلى حكومته يقول : « إن استيلاء أي دولة مستقلة على مصر سيكون ضربة قاضية بالنسبة لمصالح إنجلترا » .

•The possession of Egypt by any independent power would be a fatal circumstance to the interest of this country (England)•

ومنذ ذلك الوقت سيطر هذا الرأي على السياسة البريطانية في شرقي البحر المتوسط خلال الأعوام المائة والخمسين التالية .

هذه هي الدوافع الحقيقية للحملة الفرنسية التي لم تكن سوى مرحلة من مراحل هذا الصراع الدولي الكبير في سبيل بناء الامبراطوريات والاستحواذ على السلطة والحصول على الامتيازات التجارية والصناعية . ومن غير المعقول كما يدعي كثير من المؤرخين ^(١) أن الحملة كانت مغامرة عسكرية قام بها نابليون بوناپرت ليشبع رغبة خيالية اختبرت في ذهنه أو أن حكومة الإدارة أرادت أن تبعد عن فرنسا وتخلص منه . إذ ليس من المعقول أن تغامر فرنسا بحملة كبيرة وجيش قوي مثل هذا لكي تتخلص من فرد واحد منها كانت قوته ودهاؤه ووضع . فهذه مسائل أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة ولا تخطو من المبالغة . وما يؤيد رأينا هذا أن حكومة الإدارة كانت راغبة في بداية الأمر عن الحملة على مصر لعدة أسباب منها أنها بهذه الحملة ستبعد عن فرنسا جيشاً من خيرة جيوشها قد تكون في حاجة إليه إذا تجدد القتال بينها وبين أعدائها في أوروبا ^(٢) . وبذلك لاتخرج الأسباب الحقيقية للحملة عن حدود الصراع الانجليزي الفرنسي وتوهم فرنسا بأن انجلترا كانت تعمل على تثبيت أقدامها في مصر واتقضاء

L. Bréhier. L'Egypte de 1798 à 1900, p. 30.

(١)

J. Bainville, L'expédition française en Egypte (1798-1801), in Précis de l'histoire d'Egypte, ed. Mohamed Zaky el-Ibrachy, vol. III, p. 131.

(٢) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية ، ج ١ / ٧٥ .

على التجارة الفرنسية في هذه المنطقة . كما تبين الفرنسيون أهمية مصر
للتجارة الهندية ، فقد قال تاليران في خطابه إلى نابليون في ١٣ سبتمبر عام
١٧٩٧ « إن مصر — بوصفها طريقاً تجارياً — ستعطينا تجارة الهند لأن
المعول في التجارة على الوقت ، وبلاستيلاء على مصر نستطيع أن نقوم
بـ خمس رحلات مقابل ثلاث بالطريق المعتاد حول رأس الرجاء الصالح» (١) .
كما أن القرارات التي كتبت عن مصر والدولة العثمانية خلال هذه الفترة
كانت تشير إلى إمكانية احتلال مصر ، فالدولة العثمانية — كما جاء في أحد
القرارات — في حالة انحلال وفوضى ، ويستطيع من يكلف نفسه مشقة
الاستيلاء على مصر أن يستولي عليها . ولقد استمر سيل من المذكرات عن
المسألة الشرقية (The Eastern Question) ينفذ وزارة الخارجية الفرنسية
طوال عشرين عاماً (١٧٧٠ — ١٧٩٠) . وبعض هذه المذكرات طلبته
الحكومة ، ولكن أكثرها أقحم عليها ، بينما كتب عدداً غير قليل منها أفراد
يتصفون بالاندفاع والتهور . أما عن مصر فإن جميع المذكرات تقريباً أيدت
الاستيلاء عليها ، فمناخها صحي ، وقدرتها الإنتاجية الكامنة لا حد لها ،
وأهلها طيبون طيعون ، وفي الإمكان زراعة محاصيل جديدة فيها كالنيلة
وقصب السكر ، ويمكن شق قناة من السويس إلى البحر المتوسط ،
ويستطيع آلاف الفرنسيين ذوي الجراءة والإقدام أن يستوطنوها ليزرعوا
الأرض ويتجروا في بضائعها . ومهما يكن من أمر فلا يمكن أن نجهل مقدار
أثر هذه التقارير على حكومة الإدارة الفرنسية وتقبلها لفكرة احتلال مصر
وذلك حتى تصيب عصفورين بحجر واحد : ضرب إنجلترا من ناحية ،
والعصول على مستعمرة فرنسية في الشرق الأوسط من ناحية أخرى .

(١) حسين مؤنس : الشرق الإسلامي في العصر الحديث ، ص ٧٨

٢ - الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١)

لقد تكتمت حكومة الادارة مشروع الحملة على مصر حتى لا تعلم به الحكومة البريطانية . ولم يعلم أحد في فرنسا بوجهتها إلا نابليون و رؤساء حكومة الإدارة وتاليران وزير خارجية فرنسا وقرر قليل جدا لا يتجاوز الأربعين ممن يقومون ببعض الأعمال المهمة في حكومة الإدارة . وبالغت حكومة الإدارة في كتمان وجهه الحملة حتى إنها أطلقت على الجيش الذي أعدته لها اسم « الجناح الأيسر لجيش انجلترا » لتوهم انجلترا بأنها مصممة على غزو الجزر البريطانية ، وسميت الحملة فيما بعد بجيش الشرق . ولقد اعتقدت انجلترا أن فرنسا ستقوم بغزوها ولذلك عهدت إلى الأميرال اللورد سان فينسنت (Saint Vincent) بمراقبة جبل طارق ومواصلة حصار قانس التي حبس في مياها شطرا من الأسطول الفرنسي . ولكن فينسنت عهد إلى الأميرال هوراشيو نلسن بأن يتجول في البحر المتوسط لمراقبة حركات الأسطول الفرنسي به . وفي ١٩ مايو ١٧٩٨ أبحرت الحملة الفرنسية من ميناء طولون وبلغ عدد قواتها حوالي ٤٠٠٠٠ جندي وصحب نابليون عدد من علماء فرنسا في مختلف أنواع المعرفة بلغ عددهم ١٤٦ عضوا ما بين عالم وأديب ومهندس ومثال تألف منهم لجنة العلوم والفنون . ووصلت إلى جزيرة مالطة في ٩ يونيو واستولت الحملة عليها عنوة من فرسان القديس يوحنا الاستبارية ، وكانت هذه الجماعة قد وضعت في يناير ١٧٩٧ تحت حماية القيصر بول الشخصية . ولقد أطلقت الحملة سراح أسرى المسلمين المعتقلين في تلك الجزيرة وأخذتهم معها مترجمين للحملة .

وفي ١٨ و ١٩ يونيو أبحرت الحملة من مالطة ولم يتمكن نلسن حتى هذا الوقت من معرفة وجهة الحملة وأخبره قنصل إنجلترا في نابولي بأنه قد يعثر على الفرنسيين تجاه مالطة ، وأيقن نلسن منذ ذلك الوقت أن وجهتهم مصر . فكتب إلى وزير الحرية البريطانية يقول « في اعتقادي أنهم ذاهبون لإتخاذ مشروع الاستيلاء على الاسكندرية وإنزال جنود في الهند - وهي خطة اتفقوا عليها مع تيو صاحب (Tippo Sahib) وليست عسيرة كما تبدو لأول وهلة ... فلتكن وجهتهم أقصى الأرض ، ففي وسع سيدي اللورد أن يطمئن إلى أنني لن أضيع لحظة في إكراههم على القتال ، وأنتي سأحاول تدمير ناقلاتهم » . (١)

واستمر نلسن في البحث عن الحملة وعبر مضيق مسينا ، وما أن علم نابليون بوجود الأسطول البريطاني في هذه المنطقة حتى عدل اتجاهه صوب كريت . ولقد أجمع كبار ضباط نلسن على أن الحملة متجهة إلى مصر فتوجه بدوره إلى الاسكندرية التي وصلها في ٢٨ يونيو ١٧٩٨ . وأرسل نلسن إلى حاكم الاسكندرية السيد محمد كريم ينبه إلى احتمال حضور الحملة الفرنسية ، ويقول الجبرتي في كتابه عجائب الآثار :

في يوم الخميس حضر إلى الثغر عشرة مراكب
من مراكب الإنجليز ووقفت على البعد بحيث يراها
اهل الثغر ، وبعد قليل حضر خمسة عشر مركبا
ايضا ، فانتظر اهل الثغر ما يريدون وإذا بقايق
(مركب) صغير واصل من عندهم وفيه عشرة انفار
فوصلوا البر ، واجتمعوا بكبار البلد ، والرئيس إذ
ذاك فيها والمنار إليه بالابرار والنقض السيد محمد
كريم ، فكلموهم واستخبروهم عن غرضهم ،

(١) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية ، ج ١ / ٧٢ .

فأخبروا أنهم انجليز حضروا للتفتيش عن الفرنسيين
لأنهم خرجوا بعمارة (اي اسطول) عظيم يريدون
جهة من الجهات ، ولا ندري أين قصدهم فربما
دهموكم فلا تقدرّون على دفعهم ولا تتمكنون من
منعهم . فلم يقبل السيد محمد كريم منهم هذا
القول ، وظن أنها مكيدة وجاوبوهم بكلام خشن
فقلت ورسّل الإنجليز نحن نقف بمراكبنا في البحر
محافظة على الثغر لانحتاج منكم إلا الامداد بالماء
والزاد بشمنه . فلم يجيبوهم لذلك ، وقالوا هذه
بلاد السلطان وليس للفرنسيين ولا لغيرهم عليها
سبيل فاذهبوا عنا ، فعندها عادت رسّل الإنجليز
واقبلوا في البحر ليمتاروا من غير الاسكندرية
وليقتضي الله امرا كان مفعولا (١) .

ونظرا لحاجة السفن الإنجليزية إلى المؤن رحل قلنس عن مصر في ٢٩ يونيو
متجها إلى الموانئ الشامية ليأخذ حاجته منها استعدادا لمعاودة حصار
الشواطئ المصرية .

وقبل وصول الحملة إلى الاسكندرية يومين أذاع نابليون منشورا
مهما على جنده جاء فيه :

« انكم موشكون على فتح له آثار بعيدة المدى
في حضارة العالم وتجارته ، وستطعنون انجلترا
طعنة تؤذيها لا محالة في اضعف مواطنها ، انتظارا
لليوم الذي تسدون إليها فيه الطعنة القاتلة ...

ولن تنتضي على نزولنا البر أيام حتى تقضي
على بكوات الممالك الذين لا يرهون غير التجارة

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ٣ ، ص ٢-٣ .

الانجليزية ، والذين يظلمون تجارنا بمعاكساتهم ،
والذين يستبدون بأهل النيل الأشقياء ..

إن التوم الذين سنعين معهم مسلمون .
وعقبتهم الأساسية هي « لا إله إلا الله محمد
رسول الله » .

فلا تعارضوهم . واسلكوا معهم كما سلكتم في
الماضي مع اليهود والإيطاليين واحترموا شيوحتهم
وأئمتهم ، كما احترمت شيوخ اليهود وأساقفة
المسيحيين » (١) .

وفي ٢٩ يونيو وصلت إحدى القطع الحربية الفرنسية إلى الاسكندرية
لإحضار قريب مجالون قنصل فرنسا في الاسكندرية لمقابلة نابليون ، ولقد
أخبره مجالون بمجيء الأسطول الإنجليزي إلى شواطئ الاسكندرية بجنا
عن الفرنسيين . ولقد غيرت هذه الأخبار خطة نابليون وقام بإتزال جنوده
تجاه ساحل العجمي ظهر يوم أول يوليو ١٧٩٨ . وبدأت فرق كليبر ومينو
وبون بالزحف على الاسكندرية في الفجر ، وفي الصباح وصلت الطواير
الفرنسية إلى حصون الاسكندرية الخارجية . وبعد نزول الحملة بإدر السيد
محمد كريم إلى إخبار مراد بك بقدوم الأسطول الفرنسي ، وأرسل إليه
في تلك الليلة ثلاثة عشر رسولا يطلب النجدة وقال في رسالته : سيدي ،
إن العساة التي حضرت مراكب عديدة مالهأ أول يعرف ، ولا آخر يوصف
فه ورسوله دار كونا بالرجال . (٢) وبذل أهل الاسكندرية كل ما في
مقدورهم دفاعا عن المدينة ، ولكن المقاومة لم تدم طويلا فاقحم الفرنسيون
الأسوار ودخلوا المدينة . ولقد قاومت قلعة الفنار - التي كان يتولى

(١) هيرولد : بونايرت في مصر ، ص ٨٠ .

(٢) مذكرات نقولا الترك ، ص ٩ .

القيادة فيها السيد محمد كريم إلى ساعه متأخرة من الليل كما نشب القتال في شوارع المدينة . ويؤخذ من تقرير نابليون إلى حكومة الإدارة أن « كل بيت كان قلعة » . وفي رواية لأحد جنود الحملة أن الرصاص انهار عليهم من داخل المساجد . ولكنهم لم يراعوا حرمة هذه الأماكن فاقحموها ولم يبقوا فيها على أحد . ولكن سلت المدينة في النهاية وسلم حاكم المدينة القلعة . وكف عن القتال وأبقاء نابليون حاكما للاسكندرية . وليس أدل على شجاعة السكندريين ما كتبه الجنرال مينو إلى نابليون يقول : ان الجنود يستحقون الثناء العظيم على ما بذلوه من الإقدام والهمة والذكاء وسط المخاطر العظيمة التي كانت تحيط بهم لأن الأعداء (الأهالي) قد دافعوا عن المدينة بشجاعة كبيرة وثبات عظيم » . (١)

وبدأ نابليون عندئذ في تنفيذ سياسته التي حاول بها استرضاء المصريين ، فكان على الفرنسيين أن يظهروا أمامهم محررين لا غزاة ، أي أنهم جاءوا لكي يقضوا على « ظلم وتعسف العبيد المماليك ، وليضمنوا لفلاح الأرض المضطهد ثمار كده » . وكان على نابليون أيضا أن يبين أن وجود الفرنسيين في مصر لن يؤثر إطلاقا على علاقات الصداقة بين الامبراطورية العثمانية وفرنسا ، وحاول نابليون أن يتخذ من العلماء وسطاء بين الشعب والفرنسيين . فكان أول عمل قام به هو إذاعة منشوره المطبوع باللغة العربية في ٢ يوليو وتعليقه في جميع أرجاء المدينة عقب اجتماعه بأعيانها . والمنشور يبين كيف أن نابليون تعمد التأثير على المشاعر الدينية للمسلمين ، وكيف جمع جمعا غريبا بين هذا وبين الشعارات التحررية المألوفة في فرنسا ، كما وضع في منشوره أساس حكومة أهلية يدير شئونها « العلماء والفضلاء وبذلك تصلح حال الأمة كلها » . وقال في هذا

(١) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق ، ج ١/ ١٧٢ .

المنشور : « يا أيها المصريون قد قيل لكم إني ما قرأت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم (فذلك كذب صريح) فلا تصدقوه وقولوا (للمفترين) أني ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين وإني أكثر من الممالك أعبد الله سبحانه وتعالى واحترم نبيه والقرآن العظيم . وقولوا أيضا لهم إن جميع الناس متساوون عند الله وإن الشيء الذي يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط . » ولقد خاطب المنشور جميع طوائف مصر بقوله : « أيها المشايخ والقضاة والأئمة والجريجية (أعيان البلد) ، قولوا لأمتكم إن الفرنسيات هم أيضا مسلمون مخلصون لحضرة السلطان العثماني وأعداء أعدائه أدام الله ملكه » . ثم يقول المنشور « طوبى لثم طوبى لأهالي مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير فيصلح حالهم وتعلو مراتبهم . . » . وطلب من مثل فرنسا في القسطنطينية أن يعطي الباب العالي تأكيدات مشابة . فقد عرف نابليون بونابرت تماما أنه كان يواجه أمة شرقية ذات حضارة قديمة تختلف اختلافا كبيرا عن الشعوب الأوروبية . فرأى أن خير سياسة يتبعها نحو مصر هي أن يجامل الدولة العثمانية ، وأن يجتذب إليه قلوب الشعب ويتجنب إلى الأهالي بفهامهم أنه إنما جاء لمحاربة طائفة المماليك الغرباء . وهكذا تظاهر نابليون أنه صديق السلطان العثماني حتى لا يستفز الشعور الديني في مصر . على أن منشور نابليون على ما فيه من الوعود والعبارات الجميلة قد حوى التهديد والوعيد وانذار المصريين باستهدافهم لأشد أنواع الأذى إذا هم لم يذعنوا للحكم الفرنسي . وقد هدأ هذا المنشور المصريين وإن لم يقتنعوا به تماما فحولت مجموعة قليلة ولاءها إلى الفرنسيين - تحت تأثير زعماء الدين الذين كانوا يعارضون القيام بأي عنف - ولكن ذلك كان ظاهريا إذ لم يشعروا بأي ولاء حقيقي لكليهما .

وبعد أن اجتمع نابليون بزعماء الأهالي في الاسكندرية أبرمت وثيقة

في ٤ يوليو بالعهود التي أخذها الفريقان كل منهما على الآخر وقضت بأن يستمر أعيان المدينة على العمل بقوانينهم والقيام بشعائرهم الدينية ، وعدم خيانة الجيش الفرنسي ، كما تعهد بوقايرت بمنع كل جندي من جنوده من التعدي على أهل الاسكندرية . ولقد أمر نابليون في ٣ يوليو ببدء الزحف على دمنهور ، ثم تبعهم فرقة رئيسه في ٥ يوليو . وتقرر أن تلو هاتين الفرقتين الفرق الثلاث الباقية في اليومين التاليين - اثنتان بطريق دمنهور ، والثالثة بطريق رشيد ، ويلتقي الجيش كله في الرحمانية على الفرع الغربي للدلتا ، وقبل مغادرته الاسكندرية في ٧ يوليو للزحف على القاهرة عين الجنرال كليبر حاكما على الاسكندرية . ورغم ما تعهد به نابليون فلقد فرض على المدينة غرامة حرية قدرها ١٥٠٠٠٠٠ فرنك ، وعين السيد محمد كريم محافظا على الاسكندرية . وعلى الرغم من ذلك فقد تحين أهل الاسكندرية الفرص للمقاومة والوقوف أمام الفرنسيين . وبعد أن وصلت القوات الفرنسية دمنهور أصدر نابليون بوقايرت أمرا في ٩ يوليو بمواصلة الزحف إلى الرحمانية ، وفي ١١ يوليو اجتمعت الفرق الخمس كلها عند الرحمانية .

أما في القاهرة فقد دعى الديوان فوراً بعد وصول رسل السيد محمد كريم الثلاثة عشر وحضر الاجتماع بكوات الممالك والكشاف والأعيان وتسعة من العلماء من بينهم الشيخ الشرقاوي شيخ الأزهر ، وكتب الممالك والأعيان إلى القسطنطينية طلبا للمساعدة . وبعد يومين غادر مراد القاهرة على رأس جيش يبلغ نحو ٢٠٠٠٠ رجل يتكون من الممالك والمتطوعين من أهل القاهرة والبدو . وكلف جيش مراد بملاقاة العدو في طريقه إلى العاصمة . واتجه مراد بجيشه شمالا بصحبة بعض السفن في النيل حاملة المئونة والذخيرة . وفي ١٣ يوليو التقى الجيشان الفرنسي والملوكي في معركة عند شبراخيت لم تدم طويلا ، إذ سرعان ما ظهر تفوق المدفعية

الفرنسية على فرسان المماليك وتبدد المماليك أمام مربعات بونايرت الذي احتل شبراخيت . وقرر مراد الانسحاب إلى القاهرة ، بينما واصل نابليون زحفه نحو العاصمة بمحاذاة الجانب الغربي للنيل . ولقد أرجع الجبرتي هزيمة المماليك إلى حالتهم النفسية قبل المعركة فيقول : « لكن الأجناس متنافرة قلوبهم ، منحلة عزائمهم ، مختلفة آراؤهم ، حريصون على حياتهم وتنعمهم ورفاهيتهم ، محتالون في ريشهم ، مغترون بجمعهم ، محتقرون شأن عدوهم ... مرتبكون في رؤيتهم ، مضطربون في غفلتهم . وهذا كله من أسباب ما وقع من خذلانهم وهزيمتهم » .

وبعد شبراخيت دب الرعب في قلوب المماليك وسرت موجة الذعر إلى القاهرة على أثر عودة مراد بك مهزوما . فنودي بالنفير العام في يوم ١٧ يوليو ، وأقبل الناس فتعاونوا على شراء الأسلحة والمؤن وجمعوا كل ما أمكنهم الحصول عليه ؛ وبرز في هذا الموقف السيد عمر مكرم نقيب الأشراف بروزا واضحا وقويا . واستنفر الشعب للقتال وبث فيه روح المقاومة وصعد إلى القلعة وأنزل منها علما كبيرا أطلقت عليه الجماهير «البيرق النبوي» ونشره بين يديه ومشى به من القلعة إلى بولاق ولقيت دعوة عمر مكرم استجابة جماعية من أهل القاهرة ، فتجمعت حوله العامة يحملون العصي والنباتات والبنادق ومعهم الطبول ، وأغلق التجار الحوانيت وخلت الأسواق من روادها . وكانت الخطة التي وضعها المماليك للدفاع هي أن يقف إبراهيم بك بجزء من الجيش على الساحل الشرقي عند بولاق ، وهناك انضم إليه أغلب سكان القاهرة القادرين على القتال . أما مراد بك فعسكر على الساحل الغربي ومعه الجزء الأكبر من الجيش والمدافع والفرسان ، واتخذ قاعدته عند أمبابة . وكان ذلك تشتيتا للقوى وتوزيما للجهود ولكن المماليك بلغ بهم الخوف والارتباك إلى حد أنهم لم يرسلوا طلائع لتعرف أكان الجيش الزاحف آتيا من طريق البر الغربي أم الشرقي ، فظنوه

قادما من البرين . ورضعوا خطهم على هذا النحو ، ولكنه لم ينجى إلا عن طريق البر الغربي . فكان نصيب مراد بك أن يتلقى العدمة وأن يتحمل عبء القتال وحده ، ويعتقد الخبراء العسكريون أن مراد بك ارتكب خطأ حريا جسيما بمقابلة الفرنسيين على الشاطئ الغربي للنيل عند إمبابة ، إذ كان الواجب عليه أن يجمع قواته إلى قوات إبراهيم بك ، وتتف هاتان القوتان كتلة واحدة متراصة متعاونة على الشاطئ الشرقي وترك للفرنسيين مهمة عبور النيل لدخول القاهرة وهي مهمة لا تخلو من خطر على الجيش الفرنسي المهاجم . وفي اليوم التالي ٢١ يوليو حدثت الموقعة التي التقى فيها العالم القديم بالعالم الحديث . وتعرف هذه الموقعة عند المصريين باسم موقعة إمبابة ويسمونها الفرنسيون موقعة الأهرام إذ كان ميدانها يمتد من النيل شمال إمبابة إلى منح الأهرام . وكانت هذه الموقعة نصرا للمدفعية الحديثة على فروسية العصور الوسطى ، ولفن الحرب المعتمد على التنسيق والتعاون وبراعة القيادة على الشجاعة الفطرية والبسالة الفردية . وقد أطبقت المربعات التي كونها نابليون على فرسان الممالك والمشاة المهاجمين فحصدتهم المدافع ، وغرق في النيل جمع غفير ، وفر الباقي عن طريق الصحراء . أما مراد بك نفسه فقد فر إلى قصره بالجيزة ، وجمع كل ما أمكن أن يجمعه وهرب إلى الصعيد ، بينما هرب إبراهيم بك إلى الشرقية يصحبه الباشا العثماني وبعض الزعماء المصريين وعلى رأسهم عمر مكرم . وهكذا انقضى حكم إبراهيم ومراد بعد أن دام نحو ربع قرن ، ولم يقدر له أن يعود مرة أخرى . فلهذه الموقعة أهمية كبرى من الوجهة التاريخية ، فقد قضت على الممالك أو على الأقل كسرت شوكتهم فظلوا مشردين أيام الحملة الفرنسية ، كما أنهم لم يستطيعوا بعد جلاء الحملة عن مصر استعادة نفوذهم . وفي ٢٥ يوليو ١٧٩٨ دخل بونايرت مدينة القاهرة بعد أن قصده العلماء مستشفعين يطلبون الصلح . وبدأ نابليون بعد ذلك في إعادة تنظيم مصر . ووصف

الجبرتي شعور أهل القاهرة عند دخول نابليون وصور لنا ما أصابهم من حزن وقلق وفرار القادرين من سكانها وما لقيه الهاربون من سطو اللصوص والأعراب عليهم وسلبهم جميع ما معهم من مال ومتاع ، ثم يقول « إن الأموال التي خرجت من مصر تلك الميلة ، أضاع ما بقى فيها بلا شك » .

وعلى الرغم من أن نابليون - بما كان يتمتع به من مقدرة على المفاجأة وتفوق الجند والسلاح - قد كسب الجولة الأولى فإن مركزه في مصر كان مزعزعا . فقد سيطر على الشريط الحيوي الذي يربط الاسكندرية بالقاهرة . بينما سيطر المماليك على جزء كبير من مصر ، فكان انسحاب مراد بك إلى الصعيد تكتيكا قديماً أثبت فاعليته أثناء الصراع مع قوات الدولة العثمانية في عام ١٧٨١ وحاول نابليون مفاوضة مراد لكسب الوقت وقام بدور الوساطة في هذه المفاوضات روستي (Rossetti) فنصل النصارى في مصر ، فعرض عليه أن يحكم مديرية جرجا حتى الشلال في مقابل اعترافه بسيادة الفرنسيين ودفعه للميري (أو ضريبة الأرض) ، وألا يبقى تحت سيطرته أكثر من خمسمائة فارس . ولكن يبدو أن مرادا قد وصلته أخبار انتصار نلسن على الأسطول الفرنسي ، فرفض شروط نابليون وعرض من جانبه أن يدفع مالا للفرنسيين في نظير مغادرتهم مصر . وقبل أن يعرف نابليون رد مراد ، أخذ يتعقب إبراهيم بك حتى لا يتمكن من السيطرة على شرق الدلتا ولحق به عند الصالحية ودار القتال بينهما وهرب إبراهيم بعد ذلك إلى سورية . وأثناء عودة بوناپرت إلى القاهرة علم في ١٣ أغسطس بالقرب من الصالحية بكارثة الأسطول الفرنسي في خليج أبي قير .

موقف إنجلترا من احتلال بوناپرت مصر :

لم يستطع نلسن حتى التاسع عشر من شهر يوليو معرفة وجهة الحملة الفرنسية . ولكنه أبحر من سيراكيوز في جنوب إيطاليا في ٢٥ يوليو ، وبعد

ثلاثة أيام أرسل أحد ضباطه للبحث عن الحملة وءد هذا الضابط ليخبره بأن الفرنسيين قد شوهدوا منذ أربعة أسابيع في مواجهة الساحل الجنوبي الشرقي لجزيرة كريت . وقام الأسطول بجولة في البحر وفي ظهر يوم ١ أغسطس عثر على أسطول العدو في مياه أبي قير . وحدثت معركة فاصلة بين الأسطولين خرج منها الأسطول الفرنسي وقد تحطم ونسفت البارجة لوريان التي قدم عليها نابليون ولم يبق من هذا الأسطول الهائل إلا أربع سفن فقط . وكانت قطع الأسطول الفرنسي الراسية في خليج أبي قير ضخمة بها الكثير من المدافع وترسو بالقرب من الشاطئ مباشرة . أما قطع الأسطول الإنجليزي المهاجمة فكانت صغيرة وخفيفة وسريعة الحركة . وقد استغل نلسن فرصة وجود الأسطول الفرنسي داخل هذا الخليج الضيق فهاجمه بسرعة دون أن تستطيع قوات الأسطول الفرنسي الخروج ومواجهة المعركة في عرض البحر . ولهذا لم تستطع قطع الأسطول الفرنسي التحرك بحرية تامة ففرض بعضها بالرماح وفر البعض الآخر . وأطلق الفرنسيون على هذه المعركة اسمها الجغرافي الصحيح وهي معركة أبي قير البحرية، بينما اختار الإنجليزي لها اسم معركة النيل (Battle of the Nile) ولقد كان لهذه المعركة أثر كبير في مصير الحملة الفرنسية وفي تفوق البحرية الإنجليزية في حوض البحر المتوسط لأنها كانت معركة حاسمة في تاريخ الحملة وفي الموقف الدولي بالنسبة لها . (١) وبعد المعركة ترك نلسن الكابتن هود (Hood) ومعه ثلاث سفن لمحاصرة شواطئ مصر .

أما فيما يتعلق بالحملة الفرنسية فقد وضع تحطيم الأسطول الفرنسي حداً لمطامع بوقابرت فيما يتعلق بتوغله في البحر الأحمر والوصول إلى

S. Ghorbal, The beginnings of the Egyptian question (١) and the rise of Mohammed Aly. pp. 55-57.

الهند ، كما نسفت المدافع الإنجليزية في تلك الموقعة آمال نابليون في السيادة على البحر المتوسط . ومن ناحية أخرى رأى الجنود الفرنسيون أن القضاء على أسطولهم البحري قد قطع آخر طريق يصل بينهم وبين وطنهم فرنسا . ولقد أثرت المعركة على روح الجنود المعنوية فكتب كليبر إلى نابليون في ١٠ أغسطس عام ١٧٩٨ يقول : « إن مركزي هنا (الاسكندرية) حرج عسير ولا سبيل إلى معرفة خطتكم ونهجكم وإني مضطر أن أواجه الحالة كما لو كنت أتلقى تعليماتكم ، إن الإنجليز يستطيعون أن يضربوا المدينة بالقنابل وأن يقتحموا الثغر دون أن يخشوا مقاومة ، إن لدينا بطاريات تحمي الثغر ولكن وسائلنا محدودة بالنسبة لمجهودات العدو الذي يظهر أنه مصمم على سحقنا ولو ضحى في سبيل ذلك أسطوله بأكمله ، ومن الواجب أن توجهوا عنايتكم لضمان المواصلات بطريق البر » . (١)

وقبل أن تعرض لأثر موقعة أبي قير على الدولة العثمانية يحسن بنا أن نبين موقف الباب العالي من الحملة . فلم يكتب تاليران إلى روفان (Pierre Ruffin) القائم بأعمال فرنسا في استانبول لينهي إليه نبأ الحملة على مصر إلا في ١١ مايو ، قبيل إقلاع الأسطول الفرنسي مباشرة . وطلب إليه أن يقنع الباب العالي بأن الحكومة الفرنسية لا تنوي القيام بأي عمل عدائي ضده ، وأن يعلن قرب وصول مفاوض فرنسي تخول له كامل السلطات . ولم يصل الخطاب إلى روفان إلا في ٢٨ يونيو ، عشية نزول الفرنسيين الاسكندرية . وعلى حين ظل روفان يجهل مشروع الحملة تماماً ، كانت الحكومة العثمانية على علم بالاستعدادات الفرنسية منذ شهر مايو بفضل سفيرها في باريس . وفي ١٩ يونيو علم روفان بالحملة في مقابلة تمت بينه وبين الرئيس أفندي (وزير خارجية الدولة العثمانية) .

(١) الرافعي : المصدر السابق ، ح ١/٢٣٠ - ٢٣١ .

وثارت شكوك الباب العالي حول أهداف فرنسا لا سيما أن فرنسا لم ترسل سفيرا لها إلى الآستانة ليفسر لها نواياها بل إن بونايرت تدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية فأجرى مفاوضات مع علي باشا وإلى يافينا وأرسل الرسل إلى اليونان يحرضهم على الثورة . وكان مما ضايق الحكومة العثمانية أن ترى دولة صديقة تحتل ولاية من أهم ولايات الامبراطورية العثمانية دون إنذار أو إيضاح . ولكن الباب العالي لم يكن من القوة بحيث يعلن الاحتجاج ويندفع ويتهور . وكان على الدولة العثمانية أن تختار بين ثلاثة أمور : الأمر الأول أن تقاوم الحملة الفرنسية علانية وبقوة السلاح ؛ والأمر الثاني أن تتحالف مع الجمهورية الفرنسية؛ والأمر الثالث أن تظاهر بموافقتها على بقاء مصر في أيدي الفرنسيين ولكن تعمل سرا على إقامة المراقيل في طريقهم . (١)

وبالنسبة للأمر الأول فقد كان لدى العثمانيين أكثر من سبب يمنهم من اتخاذ هذا الاجراء . فلكي يحققوا ذلك كان عليهم أن يعقدوا معاهدات مع أعدائها التقليديين ، وهذا يعرض أمن الامبراطورية لتهديد القوات الروسية والنمسية التي ستخرج عندئذ لنجدتها . وبالإضافة إلى ذلك فإن الجنود الفرنسيين الذين يرابطون في جزر الأيونيان يستطيعون بسهولة السير إلى الآستانة ومعاينة الباب العالي قبل وصول حلفائه . ولم تستطع الامبراطورية العثمانية بدافع الكرامة أن تختار الطريق الثاني . أما الأمر الثالث فقد كان مطابقا لروح الحكومة العثمانية ففي حين يرى السلطان العثماني يصرح بأنه لن يفرط في حفة من رمال مصر ويطلب المالينك بالا يتقوا في مناورات الكفرة ، ويمدحهم بإعطائهم كل مدد ونجدة ، يرسل إلى الولايات منشورات لكي توضح أن الفرنسيين ما يزالون أصدقاء.

الامبراطورية العثمانية ولا بد أن يعاملوا معاملة حسنة بالرغم من أن « شريرا يدعى نابليون قد غزا مصر » . وهو خارج على سلطة الحكومة الفرنسية التي لا يد لها في ذلك . وكان هذا ما توهبه العثمانيون . فلتقد أوضح فاليران - بعد معركة أبي قير يومين - في خطاب سري لروفا أن النوايا الحقيقية للحكومة الفرنسية . قال : « إن جميع تجارة البحر المتوسط يجب أن تنتقل إلى أيدي الفرنسيين . تلك هي الرغبة العجبة لحكومة الإدارة ، ثم أنها ستكون النتيجة المحتومة لمركزنا في ذلك البحر . ومصر التي كانت فرنسا تتبنى على الدوام الاستيلاء عليها هي بالضرورة من نصيب الجمهورية . ومن حسن الحظ أن أتاح لنا موقف الممالك . الذي غلبت عليه الوفاحة والوحشية باستمرار وعجز الباب العالي عن الاتصاف لنا منهم ، أن تدخل جيشنا في مصر وأن تثبت أقدامنا في دور أن نعرض أنفسنا لتهمة الاغتصاب والجشع . . . إن الإدارة مدعسة على الاحتفاظ بمركزها في مصر بكل الوسائل الممكنة » . (١)

وهكذا لم تقطع الدولة العثمانية علاقاتها الرسمية بفرنسا . واكفى العثمانيون بالتضييق على روفان وظل الأمر كذلك حتى ٢٢ أغسطس عندما وصلت أخبار انتصار فلين إلى الآستانة فغيرت من موقف السلطان وقضت على تردده فيما يتبعه إزاء الحملة . ففي ٢ سبتمبر استدعى روفان لمقابلة الرئيس أفندي الذي ألقى كلمة قصيرة قال فيها إن الباب العالي يؤمنه أن يرى دولة صديقة تستولي دون إنذار على أثين ولالية . تعتبر صرعا للإسلام « لتقربها من مكة والمدينة » . وقد ظل الباب العالي متويلا لا يستطيع تصديق أي أنباء عن هذا الاستيلاء . ولكن لسوء الحظ وبعد أن تحقق الإديوان . . . من صدق هذه الواقعة قرر به عملا بالتاعدة المتبعة في حالة انقضاء العلاقات

Jonquière. l'expédition d'Egypte. II. pp. 607-8.

(١) . . .

الدبلوماسية ، وبناء على أمر مكتوب يد السلطان نفسه - أن تؤخذ فوراً إلى قلعة الأبراج السبعة ، وأن يقبض على جميع التفاصيل والتجار الفرنسيين المقيمين في أملاك جلالة المحروسة وأن تصادر تجارتهم ، وأن تحبس أنت وموظفو مفوضيتك حتى ترد مصر بعون الله إلى سلطنة ملكنا ومولانا الذي لا يقهر » . (١) وفي ١١ سبتمبر عام ١٧٩٨ أعلن السلطان سليم الثالث الحرب على فرنسا . ومن العجيب أنه لم يعين سفير جديد لفرنسا في الآستانة إلا في يوم ٢ سبتمبر عندما وقع الاختيار على ديكورش (Descorches) . ولكن ما أن وصلت إلى باريس أخبار القبض على روفان وسجنه حتى أوقف إرساله نهائياً .

وكان وجود سفير لفرنسا في الآستانة من الأمور المهمة لا لشرح موقف الحكومة الفرنسية فحسب بل لإفساد مساعي إنجلترا وروسيا ، اللتين حاولتا استالة الآستانة للوقوف ضد فرنسا ولم يكف سبنر سيث (Spencer Smith سفير إنجلترا في الآستانة) عن إفساد العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا . وراقب سيث نشاط روفان واتصاله بالحكومة العثمانية ، كما اهتم تامارا (Tamara سفير روسيا في الآستانة) كذلك بمراقبة نشاط الفرنسيين . وكان أعظم ما تخشاه روسيا هو أن يتشر نفوذ فرنسا في الليفانت . ولا سيما بعد استيلاء الفرنسيين على جزر الأيونيان . ثم زادت مخاوف القيصر الروسي عندما احتل بونايرت مالطة . فحاول القيصر بول (Czar Paul) الاتفاق مع الدولة العثمانية واجتمع السفير الروسي بالريس أفندي في يوليو ١٧٩٨ ، وهكذا سارت المفاوضات بين الدولة العثمانية والروسيا من جانب ، والروسيا وإنجلترا من جانب آخر . ولقد وصلت أنباء انتصار نلسن إلى لندن في ٢ أكتوبر وأدركت الحكومة البريطانية أهمية الاشتراك العسكري السريع مع الدولة العثمانية لإخراج

Jonquière, op. cit., III, p. 232.

(١)

الفرنسيين من مصر للمحافظة على المصالح البريطانية في الهند ذاتها . (١)
وأسفرت المفاوضات عن عقد محالفة دفاعية هجومية لمدة ثماني سنوات بين
روسيا والدولة العثمانية في ٢٥ ديسمبر ١٧٩٨ . ولقد دعت الدولتان
الدول الأوروبية الأخرى كالنمسا وانجلترا وبروسيا وغيرها للانضمام إلى
المحالفة لحفظ التوازن الدولي . وفي ٥ يناير ١٧٩٩ عقدت بريطانيا محالفة
مع الدولة العثمانية جاء فيها « إن جلالة ملك بريطانيا الذي تربطه بإمبراطور
روسيا أواصر المحالفة الوثيقة ، قد انضم الآن في هذه المحالفة ، (المبرمة
بين بريطانيا والدولة العثمانية) إلى المحالفة الدفاعية التي تم إبرامها أخيراً
بين السلطان العثماني وقيصر روسيا . (٢) ولقد أدى عقد هاتين المعاهدتين
إلى تكوين التحالف الدولي الثاني ضد فرنسا فانضمت مملكة نابولي إلى
الحلفاء بمقتضى معاهدة القسطنطينية في ٢١ يناير ١٧٩٩ ، وأعلنت النمسا
الحرب على فرنسا في ٢٤ يناير بسبب الهزائم الشائنة التي ذاقتهما على
أيدي فرنسا في الولايات الإيطالية . أما بروسيا فلم تشارك في هذه
المحالفة .

ولقد حاولت الحكومة البريطانية أن تتخذ من هذا الحلف وسيلة
للقضاء على النفوذ الفرنسي في شرقي البحر المتوسط وعلى قوة فرنسا
داخل القارة الأوروبية . وكان هناك رأيان في بريطانيا بشأن تحديد موقفها
من الحملة الفرنسية في مصر بعد تحطيم الأسطول الفرنسي في أبي قير .
فكان يرى أصحاب الرأي الأول أن حجز قوة فرنسية كبيرة في أرض مصر
سيساعد الحكومة البريطانية في القضاء على قوة فرنسا في القارة الأوروبية،

(١) Charles-Roux, l'Angleterre. pp. 90-97; 108-112. (١)

(٢) انظر نصوص هذه المعاهدات في :

Hurewitz, Dipaomacy in the Near and Middle East, vol. 1,
pp. 65-67.

إذ سيظل الجزء الكبير من الجيش الفرنسي معطلا في الشرق ولا تستطيع الحكومة الفرنسية استخدامه في الميدان الأوروبي . أما أصحاب الرأي الثاني فكانوا يعتقدون أن وجود جيش فرنسي في مصر يهدد مستعمرات بريطانيا في الشرق . غير أن الحكومة البريطانية اتخذت طريقا وسطا في تنفيذ سياستها فنظراً لاهتمامها بالميدان الأوروبي لم تحاول القيام بنفسها بإخراج الفرنسيين من مصر بل تركت تلك المهمة للسلطان العثماني يقوم بها بمساعدة المماليك ، واكتفت بإمداد العثمانيين ببعض الضباط وبقوة بحرية صغيرة تحت قيادة السير سيدني سميث (Sir Sidney Smith) . ولقد شرعت الدولة العثمانية في إعداد جيشين يتوجه أحدهما عبر الطريق البري من الشام والثاني بطريق البحر ، ونقطة تجميعه في رودس . على أن السير سيدني سميث لم يكن يعتقد في مقدرة الجيش العثماني في إخراج الفرنسيين من مصر ، ولم تترك الظروف التي حدثت بعد ذلك لسير سيدني سميث مجالا لتفكير أكثر بل فرضت عليه القيام بدور دفاعي .

حاول بوناپرت أثناء وجوده في مصر أن يوطد النفوذ الفرنسي بها وأن يسعى إلى إيجاد نوع من الصداقة والتحالف - إن أمكن ذلك - بينه وبين الحكام العرب والمسلمين المحيطين بمصر . فحاول الاتصال بأمراء طرابلس والشام وعرض صداقته ونواياه الطيبة نحوهم ، كما حاول في نفس الوقت الاتصال بشريف مكة وبأمراء الهند لتأليبهم على الاستعمار البريطاني هناك باذلاً لهم الوعود بمساعدة فرنسا لهم في التحرر والاستقلال . ولكن لم تأت تلك الجهود بالثمرة المرجوة ، لأن الحكم الفرنسي في مصر لم يكن مستقراً ، كما أن فترة بقاء نابليون في مصر كانت قصيرة ، وأهم من ذلك أن الدول الأوروبية قد تحالفت على إخراج الحملة من مصر . وعندما أعلن السلطان العثماني الحرب على فرنسا ، أصبح مركز بوناپرت في مصر معرضاً

لأخطار جديدة داخلية وخارجية . فلقد كانت الفرمانات الآتية من عند السلطان تلى في المساجد لحث المؤمنين على طرد عدو الإسلام . وعندما علم نابليون بعزم الحكومة العثمانية على إرسال حملة إلى مصر لأخراجها منها بمساعدة الأسطول البريطاني المحاصر للشواطئ المصرية ، صمم على الخروج من هذا المأزق وغزو الشام . ويمكننا أن نلخص أسباب حملة نابليون على سورية فيما يلي : (١)

أولا : دفع خطر الهجوم على مصر من أية جيوش قد تنوي الزحف عليها من جهة الحدود الشرقية . كما كان يريد احتلال سورية واتخاذها مركزاً حصيناً للدفاع عن مصر ورأى أن حدود مصر الطبيعية لا تنتهي بشبه جزيرة سيناء بل ببحال طوروس .

ثانياً : إرغام الباب العالي على توضيح موقفه بصورة تساعد على نجاح المفاوضات التي لا شك في أن حكومة الإدارة قد بدأتها مع الباب العالي في القسطنطينية .

ثالثاً : حرمان الأسطول الإنجليزي في البحر المتوسط من تموين سفنه من سورية .

رابعاً : القضاء على قوة الممالك المتعصمين بالشام قبل أن يستطيعوا الانضمام إلى الجيش العثماني الزاحف على مصر .

خامساً : مواصلة الزحف على الهند إذا ما نجحت الحملة على سورية .

(١) J. Marlowe, Anglo-Egyptian Relations, pp. 16-17;

محمد فؤاد شكري : عبدالله جاك منو ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

سادساً : تثبيت قدم الاحتلال الفرنسي في مصر باتصارات جديدة ترفع من روح الجند المعنوية وتمحو الأثر السيء الذي تركته موقعة أبي قير البحرية في نفوسهم لأن هذه الاتصارات ستؤدي إلى استسلام المصريين بعد أن وجد منهم بونايرت بوادر المقاومة عقب تلك المعركة، وكان لبونايرت الحق في أن يحسب للشعب المصري حساباً لاسيما بعد قيام ثورة القاهرة الأولى في أكتوبر ١٧٩٨ •

غادر بونايرت القاهرة في فبراير عام ١٧٩٩ على رأس قوة تقرب من ١٣٠٠٠ جندي متجهة إلى الشام بمعازاة الساحل الشرقي للبحر المتوسط، واسترد قلعة العريش التي كان أحمد باشا الجزائر قد احتلها في ٢ يناير عام ١٧٩٩ ، واحتل في طريقه خان يونس وغزة والرملة واللد ووصل يافا في ٣ مارس التي سلمت بعد دفاع مجيد استمر أربعة أيام • ثم وصل بعد ذلك إلى أسوار عكا ، وكانت مفتاح سورية الشمالية ولبنان • وكانت عكا من من القوة والمنعة بحيث عاود بونايرت الهجوم تلو الهجوم ولكنه فشل • وقد استبسل الأهالي في الوقوف أمام القوات الفرنسية ، ودافع الجزائر عن المدينة دفاعاً قوياً وكانت عكا مفتوحة من ناحية البحر ويشد من أزرها الأسطول البريطاني بقيادة السير سيدني سميث ، وبذلك لم تعان المدينة شيئاً كثيراً نتيجة للحصار الفرنسي بل وقعت في أيدي سميث أكثر المئون والذخائر التي أرسلت إلى الجيش الفرنسي من مصر كما تفشى الطاعون في جنود نابليون بسبب هذا الحصار • وفي نفس الوقت أرسلت الدولة العثمانية جيشاً برياً لمهاجمة بونايرت من الخلف أثناء حصاره لعكا ولكنه استطاع التغلب على هذا الجيش والقضاء عليه في موقعة « تل طابور » في ١٦ أبريل عام ١٧٩٩ • ولكن بونايرت وجد أن استيلاءه على عكا عنوة سيكلفه كثيراً فاضطر إلى رفع الحصار عن المدينة والإسراع بالعودة إلى مصر لأنه علم بأنباء إرسال حملة بحرية وبرية إلى مصر • ومهما يكن من

أمر فقد حقق بونايرت بعض أهداف تلك الحملة ؛ فقد كان بونايرت يرمي من وراء تلك الحملة إلى القضاء على قوة المماليك المقتصة في تلك الجهات والقضاء على قوة الباشوات ، مثل باشا دمشق وباشا عكا حتى لا يفكروا في الزحف على مصر ، وقد نجح في هذا كل النجاح ؛ إذ إن اتصار القوات الفرنسية على القوات العثمانية في الشام جعل هؤلاء الحكام لا يفكرون مطلقاً في تعقب القوات الفرنسية المتقهقرة إلى مصر . أما الفشل الذي نسبته المؤرخون إلى تلك الحملة استناداً إلى فشل نابليون في الاستيلاء على عكا فهو قول يجانبه الصواب لأن نابليون لو استطاع الاستيلاء على عكا لما أمكنه تحصينها نظراً لمحاصرة الأسطول الإنجليزي لسواحل الشام .

دخل جيش بونايرت إلى القاهرة في ١٤ يونيو ١٧٩٩ ؛ ولم يلبث أن علم بوصول حملة عثمانية إلى أبي قير في ١٤ يوليو ، فأصدر أوامره إلى قواده ليلتقوا به عند الرحمانية حيث قرر اتخاذها قاعدة الهجوم على الجيش العثماني . كما أصدر تعليماته إلى الجنرال ديزيه في الصعيد بأن يترك القوة والذخائر الكافية في قلعة قنا وقلعة القصير ويرسل نصف قوته من الفرسان إلى الرحمانية . وتجمعت القوات الفرنسية عند الرحمانية وقادها نابليون لمواجهة الحملة العثمانية واستطاع القضاء عليها في موقعة « أبي قير البرية » في ٢٥ يوليو وأسر قائدها مصطفى وفر من بقي وكان من بين الفارين محمد علي . وعاد بونايرت إلى القاهرة في ١١ أغسطس ، وكانت أبي قير البرية نصراً كبيراً لنابليون لأنها بمثابة فتح جديد لمصر كما كانت واقعة الأهرام من قبل . وزال كل خطر على مصر من جانب العثمانيين على الأقل بضعة أشهر . ولكن ترتبت على موقعة أبي قير البرية نتائج أخرى مهمة . فقد حاول الفرنسيون بفضل اتصالهم بالعثمانيين والسير مدني سميت أن يقفوا على شيء كثير مما كان يحدث في أوروبا . أما الأسرى فلم يجد بونايرت بينهم من يستطيع إعطاء صورة حقيقية عن

الأوضاع في فرنسا . حتى مصطفى باشا قائد الحملة الذي وقع أسيرا في يده . لم يكن يعلم عن أحوال أوروبا الشيء الكثير . لذلك أرسل رسولين عقب الموقعة للسير سديني سيث ليتفاوضا في تبادل الأسرى ولكي يحصلوا على مزيد من الأخبار عن فرنسا . وفي نفس الوقت كان القائد البريطاني متشوقا للتعرف على الأحوال في مدينة الاسكندرية . فأرسل سكرتيره إلى الشاطئ ومعه بعض الصحف التي يرجع تاريخها إلى ١٠ يونيو وقرأ فيها نابليون أخبار الكوارث التي حلت بفرنسا ، وعلم من الصحف بطرد الفرنسيين من إيطاليا وأن فرنسا نفسها أصبحت معرضة لخطر الغزو من جديد . وفضلا عن ذلك فقد أثبت المعاصرون رسالة من حكومة الإدارة إلى بوناپرت محررة في باريس بتاريخ ٢٦ مايو ١٧٩٩ ، تسلمها بوناپرت بعد عودته من سورية إلى القاهرة وتشير هذه الرسالة إلى الأخطار المحيطة بفرنسا بسبب جهود كل من النمسا والروسيا وتطلب منه العودة بالقسم الأكبر من قواته إن لم يكن الجيش كله ، ليقود جيش الامبراطورية . وشرع بوناپرت يعمل جديا لمغادرة مصر بكل سرعة .

ولكن قبل أن يغادر بوناپرت القاهرة حاول إجراء مفاوضات من أجل عقد الصلح مع الدولة العثمانية . فقد كلف مصطفى باشا ، قائد الجيش العثماني الذي هزم في أبي قير ، أن يرسل إلى الصدر الأعظم رسالة من نابليون مؤرخة بتاريخ ١٧ أغسطس ١٧٩٩ وقبل مغادرته مصر نهائيا بعدة أيام . وأكد نابليون فيها أن فرنسا لم ترد قط انتزاع مصر من السلطان . وذكر الصدر الأعظم بصداقة فرنسا القديمة للدولة العثمانية وعداء روسيا والنمسا لها ، وأوضح أن غاية فرنسا من إرسال الحملة محاربة انجلترا في الهند . وعرض الصلح في رسالته قائلا : « إن الباب العالي يستطيع بالمفاوضة أن يبلغ مالا يبلغه بقوة السلاح . . . إنكم تريدون مصر ، وأنا أفهم هذا ، ولكن فرنسا لم تقصد قط أن تترعها منكم . . . وكل شيء

يمكن تسويته في حديث ساعتين » . (١) ولم ينتظر بونايرت ردا على رسالته فغادر مصر بلا رجعة في ٢٢ أغسطس ١٧٩٩ ، فوصل إلى باريس في ١٣ أكتوبر وكان قد استقر رأيه على اختيار كليبر أعظم قواده العسكريين ليخلفه في قيادة الجيش فكتب إليه قبل مغادرته مصر رسالة على درجة عظيمة من الأهمية ، لأنه شرح له فيها تفاصيل السياسة الواجب اتباعها . ولقد أوضح بونايرت لكليبر في رسالته قواعد السياسة الداخلية الواجب اتباعها في مصر ذاتها وهي :

أولا : الاعتماد على صداقة المسيحيين ، مع منعهم من الاستخفاف بمواطنيهم دفعا لتعصب العثمانيين ضد الفرنسيين .

ثانيا : التمتع بثقة مشايخ القاهرة ، لما لهم من نفوذ ظاهر على أفراد الشعب .

ثالثا : العمل بكل وسيلة لتنظيم شئون الإدارة الداخلية وإصلاح نظام الضرائب .

على أن أهم ما جاء في هذه التعليمات التي أرسلها بونايرت إلى كليبر تلك التي تناولت المفاوضات مع العثمانيين ، إذ خول بونايرت الجنرال كليبر الحق في إبرام الصلح مع الدولة العثمانية ، ولكن قيد هذا الحق في الوقت نفسه بقيود معينة :

١ - ألا يتم اتفاق إلا إذا أخفقت حكومة الجمهورية في محاولاتها الاتصال بالجنرال كليبر وتعذر وصول أي فجدة وأي أنباء إليه من فرنسا خلال الشهور المقبلة منذ ذلك الوقت حتى شهر مايو عام ١٨٠٠ .

(١) هيرولد : بونايرت في مصر ، ص ٤٤٣ .

٢ - إذا تفشى الطاعون وهلك بسببه ١٥٠٠ جندي وبناء على هذا يحق لكليبر إبرام الصلح ولو كان الجلاء عن مصر من شروط هذا الصلح الأساسية . ولكن عاد بونايرت فطلب منه أن يعمل حتى في حالة قبول هذا الصلح على إرجاء تنفيذ شروطه إلى حين الصلح العام في أوروبا . كما طلب إليه أن يشترط في نظير الصلح على أساس الجلاء عن مصر انفصال الباب العالي عن المحالفة الدولية وإعطاء الفرنسيين حق التجارة في البحر الأسود .

كان كليبر من أنصار فكرة الجلاء عن مصر ولذلك حاول أن يثبت أقدامه في مصر وأن يقوى مركز الفرنسيين فيها لا للبقاء في مصر بل لكسب أحسن الشروط للخروج منها . فعمل على استثمار موارد البلاد لامتداد الجيش الفرنسي بما يحتاج إليه ، وفي نفس الوقت قام بإجراء مفاوضات مع الباب العالي للخروج من مصر . فقد وعد كليبر أن يحذو حذو بونايرت « الذي ظفر بمحبة العلماء والمشايخ والوجوه والأعيان باتباعه خطة العدل والنزاهة » وأعاد تنظيم الحكومة وأصدر أمراً في ١٤ سبتمبر عام ١٧٩٩ بتقسيم مصر إلى ثمانية أقسام إدارية ، كما نظم شئون تحصيل الضرائب ، وعن ضبط حسابات المديريات المختلفة فضلاً عن عنايته بسائر فروع الإدارة والاهتمام بنشاط الجنرال ديزيه في الصعيد . ومن ناحية أخرى بات كليبر يعتقد اعتقاداً صحيحاً بأن الحملة قد ساء حالها لدرجة خطيرة ويستدل على ذلك من التقرير الذي أرسله إلى حكومة الإدارة عن مركز الحملة في مصر وصادره الانجليز ونشروه . وكان كليبر يعتقد أنه حتى إذا تبين أن عقد الصلح أمر متعذر ، فإن من نتائج الدخول في المفاوضات مع العثمانيين منع هؤلاء من الزحف على مصر ، ثم كسب الوقت حتى تصله النجدة من فرنسا ولهذا كتب كليبر أول خطاباته إلى يوسف ضيا باشا - الصدر الأعظم - في ١٧ سبتمبر عام ١٧٩٩ وأعاد ما ورد في خطاب بونايرت

المؤرخ ١٧ أغسطس من دعوة الباب العالي للدخول في المفاوضات لسرد مصر إلى الدولة العثمانية ، ولاستئناف التحالف التقليدي بين فرنسا والباب العالي . وفي أوائل أكتوبر وصل محمد رشدي أفندي مبعوث الصدر الأعظم يحمل رداً على رسالة بوذابت بتاريخ ١٧ أغسطس . ورغم أن كليبر ضايقه أسلوب الخطاب لما كان يحويه من كبرياء وعجرفة شرح لرشدي أفندي قواعد الصلح مع الباب العالي وكانت تلخص فيما يلي:

أولاً : جلاء الفرنسيين عن مصر وعقد معاهدة دفاعية هجومية بين فرنسا والإمبراطورية العثمانية يطلب إلى إنجلترا الانضمام إليها ، وذلك حتى تتمكن الدول المتحالفة من الدفاع عن كيان الإمبراطورية العثمانية ضد روسيا .

ثانياً : لما كان اشتراك إنجلترا في المحالفة ضرورياً للدفاع عن الإمبراطورية العثمانية فلا بد من عقد الصلح أولاً بين فرنسا وإنجلترا .

ثالثاً : تمسك كليبر بعدم الجلاء عن مصر حتى يتم عقد الصلح بين فرنسا وإنجلترا .

ووافق كليبر حتى يقيم الدليل على رغبة الفرنسيين في الجلاء عن مصر على وجود أحد الباشوات لتمثيل السلطان العثماني في مصر من تاريخ التوقيع على الاتفاق .

وبعد عشرة أيام وصل رد الصدر الأعظم على الرسالة التي بعث بها كليبر في ١٧ سبتمبر ، ورفض الصدر الأعظم الدخول في أي مفاوضات إلا على أساس جلاء الفرنسيين عن مصر دون قيد أو شرط . على أن المفاوضات اتجهت اتجاهاً آخر عندما تدخل السير سديني سميث في هذه

المفاوضات الدائرة بين العثمانيين والفرنسيين وكتب سميث إلى كليبر في ٢٦ أكتوبر يخبره أنه من المتعذر أن يقبل العثمانيون الصلح منفردين ما دامت معاهدة التحالف المبرمة بينهم وبين الإنجليز في ٥ يناير ١٧٩٩ قائمة. ورحب كليبر بتدخل سدني سميث في المفاوضات لاتفاق ذلك مع رغبته التي أبداهها أثناء المفاوضة مع محمد رشدي أفندي. وكان كليبر له رغبة صادقة في المفاوضات، وكان السير سدني سميث شديد الرغبة كذلك في الاتفاق. ولا بد أن كليبر كان على بينة من أن الصدر الأعظم هو الوحيد بين الأطراف الثلاثة المعنية - وهم كليبر وسميث والصدر الأعظم - الذي يملك سلطة المفاوضة في أي أمر يتصل بمعاهدة صلح عام. فالسير سدني سميث ليس إلا قبطانا في البحرية الإنجليزية، له رتبة الكومودور المؤقتة أما كليبر فليس له أي وضع دبلوماسي وإن كان في استطاعته الاستشهاد بسابقة، هي تفاوض الجنرال بوكابرت في عقد صلح تمهيدي مع النمسا في عام ١٧٩٧ دون أن يخول هذه السلطة. وفي ٢٢ ديسمبر صعد مفاوضا كليبر - ديزيه (Desaix) وبوسيليج (Poussielgue) إلى السفينة البريطانية تيجر (Tiger) وشرعا فورا في إجراء محادثات تمهيدية مع السير سدني سميث. وفي ١٣ يناير وصل ديزيه وبوسيليج يصحبهما سدني سميث إلى معسكر الصدر الأعظم في العريش لبدءوا الجزء الأول من المفاوضات. و انتهت المفاوضات بتوقيع معاهدة العريش في ٢٤ يناير عام ١٨٠٠ ووقعها ديزيه وبوسيليج كما وقعها وكيل الصدر الأعظم. وكانت المعاهدة تقضي بجلاء الفرنسيين عن مصر بأسلحتهم وأمتعتهم بحراً من الاسكندرية ورشيد وأبي قير على السفن الفرنسية والسفن التي تعدها الحكومة العثمانية، وأن يتم الجلاء في مدى ثلاثة أشهر تكون بمثابة هدنة لتنفيذ شروط هذه المعاهدة. كما نصت المعاهدة على ضرورة الحصول من الباب العالي أو من حلفائه الإنجليز والروس على جوازات

مرور لضمان عدم الاعتداء على الجيش الفرنسي في أثناء نقاه إلى الموانئ الفرنسية. وفي ٢٨ يناير عام ١٨٠٠ صدق كليبر على اتفاق العريش وأخذ يستعد للجلاء عن مصر وكان جادا في تنفيذ شروطها. ومن ناحية أخرى امتنع السير مدني سميث عن التوقيع على هذه المعاهدة.

وفي حين انهك الفرنسيون في إعداد معدات الرحيل صدرت أوامر الأميرال اللورد كيث (Keith) قومندان القوات البحرية الإنجليزية في البحر المتوسط بإلغاء العمل بشروط معاهدة العريش. ولقد صدرت هذه الأوامر بناء على موقف الحكومة البريطانية من معاهدة العريش. فلم يعرف سبنر سميث بالمفاوضات الدائرة بين العثمانيين والجنرالات الفرنسيين إلا في ٣٠ أكتوبر عام ١٧٩٩، أي بعد حوالي شهرين من بدئها، وذلك عندما طلب الرئيس أفندي إلى حلفائه الإنجليز والروس إعطاء جوازات المرور اللازمة لإخراج الفرنسيين من مصر ولكن سبنر سميث، سفير بريطانيا في القسطنطينية، اعترض على عودة الجيش الفرنسي بكامل عدته إلى فرنسا لأن ذلك قد يلحق الضرر بمصلحة الحلفاء في أوروبا. وبعد إلحاح من جانب العثمانيين وافق سبنر سميث على إعطاء هذه الجوازات، ولكنه اشترط موافقة اللورد إلجين (Elgin) السفير الإنجليزي الجديد الذي كان من المنتظر وصوله الآستانة. ووصل إلجين في ٣ نوفمبر عام ١٧٩٩ واعترض على موقف مدني سميث وتوسطه في المفاوضات. (١) وما أن علم بتوقيع الاتفاق حتى أظهر امتعاضه ومعارضته وكتب في ١٠ مارس عام ١٨٠٠ إلى اللورد كيث لكي يحاول فرض شروط جديدة للصلح على الفرنسيين. ولكن الحكومة البريطانية كانت قد أبلغت كيث قبل ذلك برفض هذه المعاهدة لأنها لم تنص على ضرورة أن يسلم الفرنسيون أنفسهم كإسرى

Ghorbal, op. cit., pp. 106-107.

حرب تسليماً مطلقاً دون قيد أو شرط . ولقد اعتقد البريطانيون منذ
اتصارهم في معركة النيل أن الجيش الفرنسي أصبح تحت رحمتهم . كما
رسخ في اعتقادهم أن مصير جيش فرنسا هو الهزيمة لا محالة وذلك بعد
أن وصلتهم أنباء رحيل بوناپرت إلى فرنسا . وكانت رسائل اللورد إلجين
— بخصوص موضوع جوازات المرور التي يطلبها العثمانيون لتسهيل عودة
الجيش الفرنسي إلى بلده — قد وصلت إلى لندن يومي ٨ و ٩ ديسمبر ،
وفي ١٥ ديسمبر أصدرت الحكومة البريطانية قرارها بعدم السماح
للفرنسيين بإخلاء مصر . وقد بنت الحكومة البريطانية موقفها على ما وصل
إليها عن أحوال الحملة في مصر ، بعد أن وقع في أيدي الإنجليز تقرير
٢٦ سبتمبر الذي بعث به كليبر إلى حكومة الإدارة وبين فيه أن الحملة
سيقضي عليها عاجلاً . وكلف كيث بإبلاغ كليبر تعليمات حكومته التي
كانت قد وصلتته في أوائل يناير عام ١٨٠٠ ، فأعد رسالة إلى كليبر يوم
٨ يناير ذكر فيها هذه التعليمات ، على أن يقوم السير سدنبيث بإيصالها
إليه في مصر . وتسلم سميث هذه الرسالة وهو بقبرص في ٢٢ فبراير عام
١٨٠٠ ، أي بعد انقضاء شهر تقريباً على عقد اتفاق العريش .

وكان الفرنسيون على وشك إخلاء القلعة وسائر حصون القاهرة عندما
وصلت كليبر رسالة سدنبيث هذه تخبره بصدور الأوامر إلى الأسطول
الإنجليزي في البحر المتوسط أن يحول دون تنفيذ اتفاق العريش . ولذلك
أوقف كليبر عملية الإخلاء ، واتخذ مجموعة من التدابير العاجلة لدرء
الخطر الذي يهدده من انتشار العثمانيين في قسم كبير من البلاد وذلك بعد
احتلالهم الصالحية وبليس وديياط . وكان يوفى ضياً قد أحضر جيشه
إلى بليس بينما رابطت طلائعه في الخانكة فجمع كليبر جنده مرة أخرى
وأخبر الصدر الأعظم بأنه قد قرر تأجيل إخلاء القاهرة ، وأنه يعتبر زحف
الجيش العثماني في بليس عملاً عدوانياً . ولكن الصدر الأعظم — الذي

كان متشوقا لدخول القاهرة - قرر الزحف بجيشه على الخانكة ووصلت طلائعه إلى المطرية ، وتمسك الصدر الأعظم بضرورة إخلاء القاهرة مبقا لاتفاقية العرش واستند في ذلك إلى أن رفض الحكومة الإنجليزية لا أهمية له وغير ملزم مادام الباب العالي نفسه قد وافق على المعاهدة واستسروا في استعداداتهم ووزعوا المنشورات في البلاد ضد الفرنسيين « الكفار أعداء الدين الإسلامي ، الذين لا يراعون عهدا ولا ذمة » (١) .

لقد صمم كليبر الآن على القتال ، وكان عليه أن يختار أحد أمرين : إما البقاء في القاهرة وانتظار الصدر الأعظم ، وإما التقدم للالتحام مع العثمانيين في معركة حاسمة ، وفضل كليبر الخروج لمقابلة العدو . وزحف الفرنسيون صوب المطرية حيث أقامت قوة كبيرة من الانكشارية : فبدأت معركة هليو بوليس (عين شمس) في ٢٠ مارس ١٨٠٠ ، وامتد ميدانها من المطرية حتى جهات الصالحية ، وأوقع الفرنسيون بالعثمانيين هزيمة منكرة . وفي الوقت الذي كانت الموقعة فيه دائرة بين الفرنسيين والعثمانيين كانت القاهرة قد قامت بالثورة تطالب بالجللاء في ٢٠ مارس عام ١٨٠٠ ، وكانت هذه الثورة أخطر من سابقتها (ثورة القاهرة الأولى) ، فقد اشترك فيها العلماء والتجار والأهالي - وكان من زعمائها السيد عمر مكرم نقيب الأشراف والسيد أحمد المحروقي كبير التجار . واستمرت الثورة في القاهرة ما يقرب من شهر (من ٢٠ مارس إلى ٢١ أبريل ١٨٠٠) على الرغم من هزيمة العثمانيين وتقهقرهم نحو بليس فالصالحية . وكان زعماء الثورة والأهالي يرفضون أي مسعى للصلح ، وأوجز الجبرتي وصف حالهم في هذه العبارة « ويقولون لا نرجع عن حربهم حتى نظفر بهم أو نموت عن

(١) محمد فؤاد شكري : المصدر السابق ، ص ٢٠٤ .

آخرنا » . (١) ولقد زاد في روح الثورة دخول كتيبة من المحاربين العثمانيين والمماليك بقيادة ناصف باشا ، وكان يصحبه جماعة من بكوات المماليك مثل إبراهيم بك ومحمد بك الأتلي وحسن بك الجداوي . وعلى الرغم من أن ناصف كان هاربا من ميدان القتال إلا أن الإشاعة قد سرت في القاهرة بأن الفرنسيين قد انهزموا .

وعندما عاد كليبر إلى القاهرة ظافرا في ٢٧ مارس كانت الثورة قد انتشرت في الوجه البحري وكان عليه أن يواجه ذلك الموقف المضطرب ، بأن يعيد الاستيلاء على الدلتا وعلى مصر العليا . ولقد حقق كليبر نجاحا كبيرا عندما عقد مع مراد بك معاهدة صلح في ١٢ أبريل عام ١٨٠٠ . وهناك عدة أسباب دفعت مراد بك إلى عقد هذه المعاهدة منها أن الفرنسيين قد طاردوه في الصعيد لمدة عام وكبدوه خسائر فادحة . كما بدأ مراد يخشى أن يسترجع العثمانيون سيادتهم على مصر ويطردوا المماليك بعد ذلك ، ولقد علم مراد بعد أن نشر الفرنسيون في القاهرة شروط اتفاقية العرش أن العثمانيين يريدون إبعاد المماليك عن الحكم والقضاء عليهم . فامتنع مراد عن الاشتراك في معركة عين شمس رغم وجوده مع رجاله بالقرب من ميدان القتال ، ورفض الانضمام إلى ناصف بعد دخوله القاهرة . وكانت المعاهدة تألف من عشر مواد تنص على إعطاء مراد بك الحكم والإمارة في الصعيد ، والانتفاع بالبلاد الكائنة بالبر الشرقي والبر الغربي للنيل ، ابتداء من بلصفورة بمديرية جرجا إلى أسوان - على أن تكون جرجا العاصمة - في مقابل أن يؤدي للجمهورية الفرنسية الخراج الواجب دفعه لصاحب الولاية على مصر . ونصت المعاهدة على أن يخصص لمراد بك إيراد جبرك القصير وإسنا ويحتل الجيش الفرنسي ثغر القصير على

(١) البحري : عجائب الآثار . ج ٢ . ص ١٠٠ .

ان يكون لمراد الحق في إبقاء نصيلة من الجنود الممالك فيها . كما تعهد كليبر بحمايته في حالة مهاجمته ، وإذا حدث هجوم على المنطقة التي يحتلها الجيش الفرنسي فعلى مراد بك أن يرسل إليها قوة من جنوده لمعاونة القوات الفرنسية . وهكذا قبل مراد أن يحكم الصعيد تحت حماية الحكومة الفرنسية وفضلها على السيادة العثمانية وسمى نفسه « سلطانا فرنسيا » . وهذا الاتفاق أمن الفرنسيون جانب مراد الذي أقبل مباشرة على مساعدتهم في إخماد الثورة في القاهرة . وسلم إليهم العثمانيين الذين لجئوا إليه يطلبون حمايته ، وفضلا عن ذلك أرسل لهم عددا من المراكب المحملة بالحطب والمواد الملتهبة لإحداث الحرائق في القاهرة . وتمكن الفرنسيون من إخماد الثورة بفضل الحرائق التي أشعلوها في الأحياء الوطنية . وبعد الخراب والاحراق والتدمير الذي حل بالقاهرة سعى العلماء لوضع حد للقتال الدائر في القاهرة . وفي ٢١ أبريل عام ١٨٠٠ تم عقد اتفاق وقع عليه قاصف ياشا وإبراهيم بك وتعهد بمقتضاه الجنود العثمانيون والممالك بالجلأ عن القاهرة وأن ينفذ ذلك يوم ٢٥ أبريل . ومن ناحية أخرى تعهد كليبر بالعفو عن أهالي القاهرة الذين اشتركوا في الثورة ، ولكنه اشترط ألا يغادر المدينة أحد المصريين بقصد اللحاق بالجيش العثماني .

ولكن كليبر نقض عهده في العفو عن كل من لهم يد في الثورة ، فأمر بفرض غرامة كبيرة قدرها إثني عشر مليون فرنك ، وخص بعض كبار الأعيان والعلماء بنصيب فادح من هذه الغرامة ، وصودرت أملاك السيد أحمد المحروقي ، واعتقل خمسة عشر رجلا من كبارائهم رهينة لوفاء هذه الغرامة . ومن ناحية أخرى أخذ كليبر ينظم قواته ويدعم موقفه الحربي وأمر بإنشاء قلاع جديدة في القاهرة حتى لا تقوم فيها ثورة أخرى . ولكن كليبر لم يعمّر طويلا بعد عين شمس . ففي ١٤ يونيو ١ٸ٠٠ اغتاله سليمان

الحلبي ، ابن تاجر من حلب وكان طالباً بالأزهر قبل ذلك بثلاث سنوات وهكذا انتقلت قيادة الجيش الفرنسي إلى عبدالله جاك مينو (Menou) حاكم القاهرة ، وكان أكبر قواد الحملة سناً ، إلا أنه لم يكن أكفاهم . وكان موضع سخط من الجنود لاعتناقه الإسلام ولزواجه من مصرية مسلمة وكان مينو على عكس كليبر ، فهو من أنصار البقاء في مصر ، برغم رغبة الجيش الملحة في العودة إلى فرنسا . وفي ٢٢ يونيو عام ١٨٠٠ أصدر مينو إلى قواد الحملة وضباطها وجنودها نداءً وضع فيه الأسس التي بنى سياسته عليها وأهمها عدم الفصل في مسألة الجلاء عن مصر حتى تأتيه أوامر صريحة في هذا الشأن من حكومة باريس نفسها ، ووصف معاهدة كليبر مع العثمانيين بأنها كانت « تسلياً » . وبعد أن رسم مينو معالم السياسة التي قرر اتباعها في ندائه السابق ، بدأ يتفرع لشئون الحكم والإدارة في تلك « المستعمرة » التي أوجدته الظروف على رأسها . وبذلك تعذر الاتفاق على الجلاء بين مينو والإنجليز ، وبينه وبين العثمانيين أيضاً .

١ / وسيطرت على سياسة مينو الداخلية فكرة ظاهرة هي أن مصر « مستعمرة فرنسية » فأخذ يجمع الباقي من الفرامة التي فرضها كليبر على القاهرة . كما فرض عليها هو ضريبة جديدة قدرها أربعة ملايين فرنك ، وعهد بتحصيل الضريبة الجديدة إلى مشايخ الحارات والمساكن الموجودين بالمدينة . ولقد زادت هذه السياسة من نفور المصريين من الحكم الفرنسي . كما أعاد مينو تنظيم الديوان الذي ظل معطلاً منذ التوقيع على معاهدة المريش . فتخلى عن النظام الذي طبقه بونايرت وهو جعل الديوان هيتين . الديوان العمومي والديوان الخصوصي ، وجعله ديواناً واحداً مكوناً من تسعة أعضاء كلهم من المسلمين لكي يستميل الشعب المصري إليه . وقام مينو كذلك ببعض المشروعات الأخرى ، فعزم على تنفيذ مشروع إحصاء النواليد والوفيات وهو المشروع الذي فكر فيه بونايرت وتنفذه فيما يتعلق

بالوفيات ، ووضع نظاما لمساحة الأقطار الزراعية وشرع في إصدار جريدة يومية اختار لها اسم « التنيه » ولكن الجريدة لم تصدر ، وأخذ مينو يفكر مرة أخرى في نظام الضرائب ، فأعد مشروعا في يناير عام ١٨٠١ لتنظيم الضرائب على أساس الاكتفاء بضريبة واحدة بدلا من الضرائب المتعددة السابقة . وكانت الضريبة الواحدة التي اختارها مينو هي «ضريبة الارض» وعرف هذا المشروع باسم المشروع العظيم (Grand Projet) غير أن الجهود التي بذلها مينو كان نصيبها الفشل في النهاية للأسباب ثلاثة رئيسية :

أولا : كان من المتعذر استمالة المصريين إلى قبول الحكم الفرنسي . فقد كان من طبيعة الفرنسيين - وعلى رأسهم مينو - فرض المغارم عليهم وإبتزاز المال منهم . كما ضج مشايخ البلد والملتزمون وغيرهم من الأنظمة التي ابتكرها مينو لضبط أعمالهم وسير دولاب العمل الحكومي بكل دقة ، فأسفرت عن إرهابهم ، أو ترتب على تطبيقها إغفال تقاليد أهل البلاد وعاداتهم . فضلا عن ذلك حز في نفوس القاهريين خصوصا أن يرقبوا الفرنسيين وهم يهدمون بيوتهم ووكالاتهم وحوانيتهم ، كي يستخدموا أحجارها في أعمال التحصينات التي أقاموها حول القاهرة ، أو لإفساح الطريق ، حتى يسهل على جيوشهم الانتقال في قلب المدينة .

ثانياً : ظل مينو يواجه معارضة قوية « إيجابية » من جانب عدد كبير من قواد الحملة وضباطها ، ومعارضة صامتة « سلبية » لا تقل في أثرها عن المعارضة الأولى من ناحية فئة كبيرة من علماء الحملة الذين شاركوا الجيش الفرنسي رغبته في العودة سريعا إلى فرنسا .

ثالثاً : لم يجد مينو متسعا من الوقت لتنفيذ مشروعاته وإصلاحاته

عندما بات مصير الحملة أمراً مقسراً بسبب استئناف النضال من جانب
العثمانيين وحلفائهم الإنجليز لإخراج الفرنسيين من مصر بطريق الحرب
والقتال ، بعد أن أخفقت جهودهم في محاولة إقناع مينو بضرورة تنفيذ
اتفاق العريش والجلاء عن مصر بالطرق الدبلوماسية ، دون حاجة إلى
الاشتباك في معارك جديدة .

إذن لم يكن لمينو من القدرة العسكرية ما يمكنه من الصمود طويلاً
في وجه الجيوش العثمانية والإنجليزية المتحدة ، التي شرعت تزحف على
مصر من ناحية البحر المتوسط شمالاً والشمال شرقاً ومن طريق القصير وقنا
جنوباً . ولقد حدث هذا الزحف العثماني الإنجليزي نتيجة التغير الذي
طرأ على سياسة الحكومة الإنجليزية ، فعدلت عن التمسك ببقاء الفرنسيين
في مصر ، أو تسليمهم كأسرى حرب إلى اتخاذ الوسائل العسكرية الكفيلة
بإخراج الفرنسيين من مصر دون إبطاء . ولقد فكرت إنجلترا في بادئ
الأمر في تجهيز حملة في الهند وإرسالها إلى مصر بطريق البحر الأحمر لتقديم
مساعدات ثانوية للعثمانيين في قتالهم ضد الفرنسيين وذلك لتخفيف الضغط
الواقع عليهم . ولكن عندما تبين للإنجليز عجز العثمانيين عن القيام بأي
عمل عسكري ناجح ضد الجيش الفرنسي في مصر ، قررت الحكومة
البريطانية في نهاية سبتمبر عام ١٨٠٠ الاشتراك جدياً في القتال الدائر ضد
الفرنسيين وأسفر هذا القرار عن خروج حملة البحر المتوسط بقيادة السير
رالف أبركرومبي (Sir Ralph Abercromby) . وكان قرار الحكومة
البريطانية يرجع إلى أسباب عدة منها : أن الإنجليز عمدوا إزاء انتصارات
بونابرت في حملته الإيطالية الثانية ، إلى اتخاذ خطوات سريعة لنجدة
حلفائهم في مختلف نواحي القارة الأوروبية ، وتقوية مراكزهم في البحر
المتوسط ، وضمان سيطرتهم في هذا البحر ، لمنع بونابرت من إرسال أية

إمدادات إلى مصر . كما قامت الحملة الهندية إلى البحر الأحمر في بداية ديسمبر ١٨٠٠ ، ونزل الجند بقيادة بيرد (Baird) في القصير في شهر مايو عام ١٨٠١ ، ووصلوا الجيزة في ٧ أغسطس بعد تسليم القاهرة بأربعين يوما ، ثم بلغوا الاسكندرية وقت تسليم حاميتها ، فلم يكن لها أي أثر في العمليات العسكرية التي أدت إلى إجلاء الفرنسيين من مصر ، ووقع العبء كله على حملة أبركرومبي التي تحركت من جبل طارق في أوائل نوفمبر عام ١٨٠٠ ونزلت إلى شاطئ أبي قير في أول مارس عام ١٨٠١ كما عملت بريطانيا أيضا على إرسال جيش ثالث من رأس الرجاء الصالح ينزل في القصير أيضا . وكان العشانيون ومعهم الأمراء المماليك يتقدمون إلى مصر من ناحية الشرق بجيش تحت قيادة يوسف باشا ضيا ، الصدر الأعظم .

وفي ١٣ مارس بدأت معركة نيكوبوليس بهجوم الإنجليز على خطوط الفرنسيين وخسر الفرنسيون المعركة ، ثم سقطت قلعة أبي قير في أيدي الإنجليز في ١٨ مارس . وعندما وصلت أخبار نزول الإنجليز وهزيمة الفرنسيين في الاسكندرية ، لم يجدوا مفرأ من مغادرة القاهرة ولكنه اتخذ بعض الاجراءات لتنظيم شئون القيادة في القاهرة ، فعهد بها إلى الجنرال بليار (Belliard) . ولم يخرج مينو بكل جيشه إلى الاسكندرية بل أبقى حوالي الألفين في القاهرة لمراقبة الحدود السورية ووصل مينو إلى الاسكندرية في ١٩ مارس وبدأت في ٢١ مارس معركة كانوب الفاصلة التي حددت مصير الجيش الفرنسي في مصر . وقتل أبركرومبي في المعركة وخلفه في قيادة الجيش البريطاني الجنرال هتشنسون (Hutchinson) . وكان من نتائج معركة كانوب أن ارتد الجيش الفرنسي إلى أسوار الاسكندرية ، وافتتح الطريق أمام الجيش الانجليزي للتوغل في البلاد . وصل الجيش الانجليزي إلى أمبابة والجيش العشاني إلى القبة فطلبت

الحامية الفرنسية في القاهرة وقف القتال والدخول في مفاوضات على الجلاء، وانتهت بتوقيع اتفاقية في ٢٧ يونيو ١٨٠١ نصت على جلاء الفرنسيين عن القاهرة والجيزة وبولاق بأسلحتهم وأمتعتهم وعتادهم على ثقة الحلفاء في فترة لا تتجاوز خمسين يوما. وسافر الفرنسيون في السفن النيلية إلى رشيد ومنها إلى أبي قير ثم أبهرت بهم السفن في أوائل شهر أغسطس ١٨٠١ إلى فرنسا. أما مينو فقد شدد الانجليز الحصار عليه برا وبحرا حتى اضطر إلى التسليم ووقع اتفاق تسليم الاسكندرية في ٣١ أغسطس عام ١٨٠١ ونص على جلاء الفرنسيين عن الاسكندرية بشروط أسوأ من الشروط التي وافقت عليها الحامية الفرنسية في القاهرة وتم جلاء الحملة نهائيا عن مصر في ١٨ أكتوبر عام ١٨٠١. وفي خلال الأحداث الحربية التي انتهت بها الحملة الفرنسية كانت المفاوضات بين فرنسا وانجلترا دائرة حول عقد الصلح بينهما لاقرار السلم في القارة الأوروبية. وعندما وصل مينو إلى طولون كانت المفاوضات قد انتهت بتوقيع مقدمات الصلح المعروفة بمقدمات لندن منذ أول أكتوبر ١٨٠١. وقد تضمنت هذه المقدمات القواعد الأساسية التي بنيت عليها فيما بعد معاهدة أميان (Amiens) في ٢٧ مارس ١٨٠٢ التي أبرمت بين انجلترا وفرنسا وحليفتيها هولندا وأسبانيا.

وهكذا خرجت الحملة الفرنسية من مصر بعد أن أخفقت من الناحية العسكرية. وما ساعد على فشلها موقف بريطانيا والجهود التي بذلتها في أوروبا والشرق الأوسط لإخراج الحملة. كما أن الدولة العثمانية رغم ضعفها بذلت كل ما تستطيع لإخراج الحملة من مصر. واشترك السلطان في المجهودات الحربية التي قامت بها انجلترا لطرد الفرنسيين، وحشد جيوشا كبيرة على الحدود الشرقية، واستغل نفوذه الديني وسيطرته الروحية على المصريين. ولا يغيب عن الذهن أيضا مقاومة بكوات المماليك قبل توقيع اتفاق مراد - كليبر في ٥ أبريل عام ١٨٠٠. وفضلا عن ذلك

اثرت مقاومة الشعب المصري في عدم استقرار الحكم الفرنسي ، وتبين
الناس نوايا بونايرت الحقيقية . فلم يمض على دخوله القاهرة بضعة أيام
حتى جمع الديوان وطلب منه فرض ضريبة أسماها « سلفة » على تجار
القاهرة وأرباب الحرف مقدارها ٥٠٠.٠٠٠ ريال فقط ، وكان قد فرض
على أهل الاسكندرية غرامة حرية كبيرة . ومما زاد من سخط المصريين
إنشاء ما أسماه « محكمة القضايا » أو « التسجيل » وكانت مهمتها أن
تلزم الناس بتسجيل ممتلكاتهم وأن يقدم كل واحد الحجة التي تثبت
ملكيته . فمن وجد الحجة وجب عليه أن يدفع رسوم القيد ثم رسوم
التثبيت ، ومن لم يجد أصبح للحكومة الحق في أن تصدر أملاكه وتضع
يدها عليها . ولم يصدق المصريون إدعاءات بونايرت عن الإسلام، واستأوا
من بعض عادات الفرنسيين كشرب الخمر وبيعه نهاراً جهاًراً ، أما أقوى
بواعث الثورة على الحكم الفرنسي فتتمكن في المطالب المالية ، وقبل قيام
ثورة القاهرة الأولى أصدر السلطان منشوراً يحرض المسلمين على القيام
ضد الكفرة الفرنسيين . وأدت هذه العوامل دون شك إلى قيام ثورة
القاهرة الأولى في ٢١ أكتوبر ، ولكنها لم تدم طويلاً . فقامت ثورة أخرى
من ٢٠ مارس إلى ٢١ أبريل عام ١٨٠٠ ، ولم تقتصر المقاومة على القاهرة
بل انتشرت في الدلتا وفي الصعيد . ولكن القاهريين ظلوا بسبب الكوارث
التي حلت بهم عقب ثورة القاهرة لا يجرءون على التمرد بل شغلوا بتدبير
المال اللازم لدفع الغرامات التي فرضت عليهم . ومع ذلك ظلت الشكوك
تساور الفرنسيين ، واتخذ مينو وبليار إجراءات كثيرة منها أخذ الرهائن
وحبس الشيوخ في القلعة . وظل خوف بليار مسيطرأ على تفكيره مما
عجل بتسليم القاهرة . وفضلاً عن ذلك فتح المصريون طريق الصعيد
للحملة الإنجليزية التي غادرت القصير إلى قنا في ٢١ يولية ١٨٠١ .

وهكذا قضى على تجربة الفرنسيين الاستعمارية في مصر فشل

الفرنسيين في فهم تلك الشعوب التي جاءوا لحكمها ، واستهتارهم من الناحية الأخلاقية بعبادات القوم وتقاليدهم . ولقد كان المجتمع المصري في ذلك الوقت مجتمعا دينيا ونظر الشعب إلى السلطان العثماني على أنه سلطان الإسلام . ولذلك امتزجت العاطفة القومية في ذلك الوقت بالعاطفة الدينية بحيث كان يصعب الفصل بينهما . وبالإضافة إلى ذلك ، لعب الانقسام الذي حدث في صفوف الحملة دورا له أثره في هزيمة الفرنسيين . ولقد ظهرت بوادر هذا الانقسام عندما بدأ بوناپرت زحفه من الاسكندرية الى القاهرة ، ولكنه وصل إلى مرحلة خطيرة بعد عودة بوناپرت إلى فرنسا . فكان كليبر وأتباعه يرون ضرورة الجلاء عن مصر وأنه لا أمل في إنشاء مستعمرة في البلاد . ومن ناحية أخرى كان مينو وأنصاره يقاومون هذه الرغبة ويريدون البقاء في مصر . على أن مقتل كليبر قد أثر في تحديد مصير الحملة النهائي ، فساعد تعيين مينو على زيادة هذا الانقسام . ولضعف شخصيته فشل في جمع الكلمة وانصرف ضباط الحملة في مصر إلى تدبير المكاييد والمؤامرات . ولقد علم المصريون بهذا الانقسام ، ولم يكن مصلحة الفرنسيين في شيء أن تنكشف أمام أهل البلاد مواطن ضعفهم في وقت أحاطت فيه الأخطار بالفرنسيين من كل جانب .

٢ - نتائج الحملة الفرنسية على مصر

رغم أن الاحتلال الفرنسي كان قصيراً وغير ناجح ، فقد كان حادثة مهمة مشحونة بنتائج كثيرة بالنسبة لمصر . فعلى وقت مجيء الحملة الفرنسية ، لم تتعرض الولايات العربية الخاضعة للحكم العثماني لاعتداء سافر من جانب القوى السياسية في أوروبا . ولكن انتهت هذه العزلة التي عاشها الشرق العربي ، وأصبحت هذه الأراضي مجال تنافس بين الدول الأوروبية الكبرى ؛ إذ أظهرت الحملة الفرنسية منطقة الشرق الأوسط ومصر خاصة منطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة للقوى العظمى . وأيقنت الحكومات البريطانية في القرن التاسع عشر بأنه من الضروري أن يسيطر على مصر حاكم تربطه بانجلترا روابط الصداقة حتى لا تترك مصر بأي ثمن للفرنسيين . وبذلك افتتحت الحملة الفرنسية مرحلة طويلة من التنافس الأنجلو - فرنسي على مصر اختتمت بالاحتلال البريطاني لها في عام ١٨٨٢ . وبعد أن فشلت حملة فريرز على مصر في عام ١٨٠٧ ، ظلت بريطانيا تقف أمام استقلال مصر ، وعارضت مشروعات محمد علي ، ووقفت أمام أطماعه ، لأنها شعرت بأنه مصدر تهديد لمصالحها الحيوية في المنطقة ولا سيما بالنسبة لخطوط مواصلاتها التي تربطها بالهند والشرق الأقصى . فأجبرته على الانسحاب من المناطق التي استولى عليها ، كما كانت هي المستول الأول عن معاهدة لندن عام ١٨٤٠ ، تلك المعاهدة الدولية التي فرضت على مصر نوعاً من الوصاية الدولية ، ووضعت هذه التسوية حدوداً وأبعاداً للباشوية المصرية ، وحددت وضع مصر الدولي حتى إعلان الحماية

البريطانية على مصر في عام ١٩١٤ . فقد ربطت التسوية مصر بالامبراطورية العثمانية من جديد ، ولو أنها ميزتها من الولايات العثمانية الأخرى بأن جعلت الحكم وراثياً في أسرة محمد علي طبقاً لقاعدة الأرشد فن يليه . ولقد أملت الدول الأوروبية الكبرى التسوية وضمت استمرارها . وخلقت هذه الوصاية الدولية فرصة واسعة لتغلغل النفوذ الأوروبي ، الإنجليزي والفرنسي . حين عهد أبناء محمد علي إلى الوقوف أمام محاولات الباب العالي لجعل مصر ولاية عادية في نطاق الامبراطورية العثمانية ، وذلك بتطبيق التنظيمات الخيرية في مصر ، وهي المشكلة التي قامت بين عباس حلي الأول (١٨٤٨ - ١٨٥٤) والسلطان العثماني . ويشمل عصر عباس حلي الأول فترة تفوق النفوذ الانجليزي ، ولا سيما عندما توطدت علاقات الصداقة بينه وبين قنصل بريطانيا العام في مصر وهو شارل مري (Charles Murray) ، وحصلت بريطانيا على موافقة عباس على إنشاء سكة حديدية في مصر لكي تخدم المصالح البريطانية وتساعد على سهولة وسرعة نقل التجارة والجنود البريطانيين بين إنجلترا والهند .

أما عصر محمد سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣) فيمثل فترة التفوق الفرنسي . فقد كان من الفرنسيين رفاق صباه ومعلموه ، لهذا منح فرديناند دي ليسبس في نفس عام توليته الامتياز الأول لقناة السويس . وقد عارضت إنجلترا فكرة حفر القناة منذ مطلع القرن التاسع عشر، وحبذت بناء الخط الحديدي الذي تم فعلاً بين القاهرة والسويس في عام ١٨٥٨ . كما كانت ترى أن مشروع القناة سيؤدي إلى وضع حاجز من المياه بين مصر وسورية يفصل مصر فصلاً تاماً عن الدولة العثمانية بحيث يمكنها إعلان استقلالها متى شاءت . ولقد رأت إنجلترا في اكتمال مشروع القناة مقدمة لوقوع مصر تحت السيطرة الفرنسية وإذا ما نشبت الحرب بين إنجلترا وفرنسا استطاعت الأخيرة في الحال احتلال مداخل القناة والتحكم

في التجارة الانجليزية شرفي رأس الرءاء لصالح .

أما عصر إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) فيسثل التفوق الفرنسي أولا ثم الانجليزي ثانياً . وكان إسماعيل . بعكس عباس وسعيد . ذا طموح وإرادة وإتجاهات خاصة ، ولكن ذلك كلفه من الأموال أكثر مما تحفل مالية مصر ، فاستدان من الدول الأوروبية ، وتغلغل النفوذ الأجنبي السياسي والمالي حتى انتهى الأمر باشتراء لوزراء أجانب في مجلس النظار المصري . وعندما حاول إسماعيل إيقاف النفوذ الأجنبي وتحريك عوامل الثورة الوطنية المصرية ، ضغطت انجلترا وفرنسا على الباب العالي حتى عزل إسماعيل في ١٨٧٩ . وقد بلغ النفوذ الأجنبي في مصر غايته بالاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ ، وبذلك خرجت مصر من الناحية الفعلية عن السلطنة العثمانية واستقر الاحتلال نهائياً بالاتفاق الودي (Entente Cordiale) بين انجلترا وفرنسا في عام ١٩٠٤ ، فأطلقت فرنسا بمقتضاه يد انجلترا في مصر ، كما أطلقت انجلترا يد فرنسا في مراكش . وظلت مصر من الناحية النظرية ولاية عثمانية حتى إعلان الحماية البريطانية على مصر في عام ١٩١٤ . وقد ظلت تركيا ترفض الاعتراف بالحماية حتى معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ التي تنازلت بمقتضاها عن كافة حقوقها وسيادتها في الشرق العربي ومن بينه مصر .

ومن ناحية أخرى مهد الاحتلال الفرنسي الطريق لحدوث تغييرات بدلت شكل مصر في خلال القرن التاسع عشر . وليس من الصواب أن تنسب إلى الاحتلال الفرنسي مباشرة تلك الميول الفرنسية القوية التي أثرت في الثقافة المصرية ، والتي برغم التقلبات السياسية المختلفة ما تزال نلحظها حتى الوقت الحاضر . فالأدباء والعلماء الذين صحبوا بوقايرت جاءوا إلى مصر ليتعلموا أكثر من أن يعلموا ، كما أن بحوثهم التي نشرت

في كتاب وصف مصر (Description de l'Egypte) كانت أساس البحث العلمي الحديث في كل ما يخص التاريخ والمجتمع والاقتصاد المصري.^(١) ودأب هؤلاء العلماء عقب مجيئهم إلى مصر على بحث ودراسة أحوال مصر من جميع النواحي ، فقلوا بدراسة التربة والمناخ والمتجسات الزراعية والمعدنية وإمكانيات مصر المختلفة وما ضته من آثار . . الخ . وكان الهدف من نشر هذا الكتاب هو نشر المعرفة ورفع اسم فرنسا ، وظهر أول أجزاء الكتاب في عام ١٨٠٩ وكتب الاهداء باسم الامبراطور نابليون . أما آخر الأجزاء فقد ظهر في عام ١٨٢٢ ، وبدأت الطبعة الثانية من الكتاب في عام ١٨٢١ وانتهت في عام ١٨٢٩ . وكان يقابل هؤلاء العلماء في مصر المشايخ وعلماء الدين ، وقد حاول العلماء الفرنسيون استمالتهم وإطلاعهم على ما حوته أبنية المجمع العلمي المصري (Institut d'Egypte) الذي أسسه بوناپرت ، ولكنهم لم يتقبلوا هذا التقدم العلمي وحركة الاستنارة بل أعرضوا عنها .^(٢) وما ساعد على ذلك أيضا إيمانهم بأن الثقافة الأوروبية قد جاءت مع جيش غاز كافر . ومن ناحية أخرى ظل سواد القاهريين يسيئون الظن بالعلماء ويشكون في نواياهم ولا يفرقون بينهم وبين سائر الفرنسيين .

وعلى ذلك فإن الغرس الحقيقي للثقافة الفرنسية في مصر يمكن إرجاعه إلى عصر محمد علي . إذ دخلت أفكار فرنسية كثيرة إلى مصر في خلال حكمه على أيدي رجال من أمثال دروفتي (Drovetti) قنصل فرنسا

(١) J. Heyworth-Dunne, An introduction to the history of education in modern Egypt, p. 98.

(٢) قام الجبرتي بزيارة المجمع العلمي وسجل وصفاً دقيقاً ممثلاً له في كتابه عجائب الآثار ، ج ٣ ، ص ٣٤ - ٣٦ .

في مصر - ومنجان (Mengin) وانصار الفرنسيين الكثيرين الذين -
في مصر بعد انسحاب الفرنسيين أو عادوا إليها بعد أثر سقوط نابليون.
خاصة وأن ضباطاً آخرين مثل كولونيل سيف (Sever) سليمان باشا
الفرنساوي (١٧٨٧ - ١٨٦٠) وغيره من أنصار نابليون قد اضطروا لمغادره
فرنسا ليحربوا حظهم في مكان آخر . كما أتت المؤثرات الفرنسية إلى
مصر في عهد محمد علي مع البعثات التعليمية إلى فرنسا التي كان يشرف
عليها جومار (Jomard) أحد علماء الجامعة الفرنسية . وكانت جماعة
السان سيمونيون (Saint-Simonians) الذين دأبت أحلامهم فكرة
المزاوجة بين الشرق والغرب بإنشاء قناة عبر برزخ السويس هم ورثة
مهندسي الحملة الفرنسية الذين قاموا بعمليات مسح دقيقة لمصر .^(١)
وهكذا فإن الحملة الفرنسية أكدت الاهتمام الفرنسي بمصر أكثر من
الاهتمام المصري بفرنسا ، أي أن ما حققه الباحثون هو تقديم مصر للغرب.
أكثر من التأثير في المصريين .

وعلى الرغم من ذلك فقد وجدت حالات فردية تمثل مقدار الاهتمام
بتقدم أوروبا وتختلف الشرق . ويمثل هذه المجموعة الشيخ حسن بن محمد
الطار (١٧٦٦ - ١٨٣٥) ، الذي كان يبلغ من العمر اثنين وثلاثين عاماً
عند دخول الفرنسيين إلى مصر . فالتقى بنفسه في أيدي العلماء الفرنسيين
بدون تحفظات ، وعلومه في مقابل دروس اللغة العربية فنون بلادهم .
وتعود أن يقول بعد الانتهاء من هذه الدروس « أن بلادنا لا بد أن تتغير
ولا بد أن تأخذ عن أوروبا العلوم التي لا توجد هنا » .^(٢) ولما عجز عن

Rivlin, The agricultural policy of Muhammed (١١)
All in Egypt, p. 14.

J. M. Ahmed, Intellectual Origins of Egyptian (٢)
Nationalism, p. 5.

إحداث أي تأثير عام بسبب موقف علماء الأزهر من هذه الحضارة الجديدة
عكف على ترقية تعليمه ، وتحول من دراسة العلوم التقليدية مثل الفلسفة
والدين إلى الأدب ولا سيما الأدب العربي في أسبانيا الذي استحوذ على
تفكيره .

لقد أحدث الغزو الأجنبي صدمة عنيفة دون شك للنظام الاجتماعي
في مصر . فلقد كونت مصر العشمانية في القرن الثامن عشر - رغم الصراع
الحزبي - مجتمعا مستقرا في جوهره ، تسيطر عليه الصفوة العسكرية
(المماليك) والعلماء في تحالف ضمني مع طبقة من الصناع والتجار تدافع
عن امتيازاتها عن طريق طوائفها الحرفية بالمدن وارتباطاتها بالوجاقات
العسكرية . ويرتكز على فئة كبيرة من طبقة المزارعين أو الفلاحين وهم
عييد في الأرض لطبقة من الملتزمين . أما الطوائف غير المسلمة في المجتمع
المصري ، وهي الأقليات المسيحية وغير المسيحية ، فكانت تعيش على
هامش الحياة الفكرية والسياسية في حياة المجتمع المصري وإن كان لها دور
كبير في الحياة الاقتصادية . فلقد تخصص الأقباط في الأعمال الحسائية
والمالية : فعمد إليهم البكوات المماليك والكشاف بتحصيل الضرائب
وتقديرها وتوزيعها على الأطيان والحاصلات . وكانت لهم في هذه الناحية
من إدارة الحكومة سلطة مطلقة لا رقابة عليها .

ولقد قضى مجيء بونايرت على البناء الأساسي للوظائف وعلى المصالح
والحقوق المكتسبة . ففقدت الصفوة العسكرية القديمة - وكان معظمها
يتكون من المماليك - موضعها وزال حكم إبراهيم ومراد وحل محلهم
عساكر الجمهورية الفرنسية . وهكذا وجهت حروب الفرنسيين مع المماليك
ضربة قاتلة لقوة المماليك وهي القوة العسكرية الإقطاعية في مصر ، فادى
هذا إلى تخلخل النظام الإقطاعي في مصر من أساسه . ويزوال هذه الصفوة

المسكينة ازداد نفوذ العلماء ومكاثتهم وهم العنصر الآخر في المشاركة التقليدية . وكانت طبقة المشايخ أو العلماء من أخصب وأنشط الطبقات المصرية في القرن الثامن عشر . فلم تكن طبقة فكرية منعزلة عن الحياة العامة ، وإنما لعبت دوراً كبيراً في الحياة العامة برضاء بقية الطبقات الأخرى ، لأن رجال الدين في ذلك الوقت كانوا موضع تقدير العالم الإسلامي كله . وتسببت أحداث الحملة الفرنسية دون أدنى شك عن نمو نفوذ العلماء أو المشايخ الذين أتيح لهم أن يلعبوا دوراً أكبر إبان الحملة الفرنسية . فقد فطن بونايرت إلى أهمية الدور الذي لعبوه في العصر السابق ، فرأى - جرياً وراء السياسة الإسلامية والوطنية التي اتبعها - الاعتماد عليهم في إقناع الشعب بقبول الحكم الفرنسي . كما حاول بونايرت تملقهم ولكن لا بد أن أساليب بونايرت قد بدت بالنسبة لهم أساليب سخيفة وصيانية ؛ لقد قبلوا أوسمة ونياشينه . ووقعوا الوثائق التي أعدت ليوقعوها ، ولكنهم ظلوا غير ملتزمين في قلوبهم كلية للنظام الجمهوري أو فرنسا أو نابليون بونايرت . واشترك كثير من العلماء في حركات المقاومة المسلحة وفي ثورة القاهرة الأولى على وجه الخصوص ضد الفرنسيين .

ولقد تجسدت محاولة بونايرت في إقامة تآلف مشترك بين الفرنسيين والعلماء (المشايخ) بدلا من التآلف القديم بين الماليك والعلماء - في الدواوين التي أقامها في مصر ؛ فحين انتهت المفاوضات بتسليم القاهرة دخلها أولا الجنرال ديوي (Dupuy) على رأس طلائع الجيش الفرنسي في ٢٣ يوليو ١٧٩٨ ثم احتلها بونايرت بجيشه في اليوم التالي ، ونزل بقصر محمد بك الألفي بالأزبكية ، وبعد مشاورات مع علماء الأزهر أصدر في ٢٥ يوليو مرسوماً بتأليف ديوان القاهرة (أو أول وزارة مصرية) من تسعة أو عشرة أعضاء كلهم من المشايخ . وكان لديوان القاهرة - الذي تقرر

أن يجمع ظهر كل يوم - حق تعيين اثنين من الأغاوات (رؤساء الجند) لإدارة البوليس . وعليه أن ينتخب لجنة مؤلفة من ثلاثة لمراقبة الأسواق وتموين المدينة . وهكذا كان الديوان مسئولاً أساساً عن حكومة القاهرة المحلية . وبناء على ذلك كان الديوان بدعة جديدة في مصر إذ لم تعرف المجالس البلدية في ذلك الوقت ، فلم يكن للطبقة البورجوازية في المدن العرية خلال العهد العثماني أي نصيب رسمي في الحياة السياسية أو السلطة التنفيذية . ولم تنشأ مجالس المدن في أي جزء من أجزاء الامبراطورية العثمانية حتى اقتبست هذه التنظيمات عن النظم الأوروبية في القرن التاسع عشر . (١) وكان ديوان القاهرة يعمل تحت إشراف وسيطرة فرنسية دقيقة ، ولكن رغم سلطاته المحددة فقد كان تجربة مهمة لأنه منح السلطة السياسية الفعلية لرجال كان دورهم في الدولة هو أن يكونوا وسطاء ومصالحين وأصحاب نفوذ أكثر من كونهم سلطة تنفيذية .

وفي الدواوين الأخرى أعطى بونايرت للعلماء نصيباً أقل . ففي ٢٧ يوليو عام ١٧٩٨ أصدر بونايرت مرسوماً بإنشاء دواوين الأقاليم أو مجالس المديرية ، ونص المرسوم على أن يتألف في كل مديرية من مديريات القطر المصري ديوان من سبعة أعضاء يقومون على مصالح المديرية ويعرضون على بونايرت كل الشكاوى التي تصل إليهم ويمنعون اعتداء القرى بعضها على بعض . كما نصت المادة الثانية على أن يعين في كل مديرية أغا « رئيس » الانكشارية ويتصل دائماً بالقومندان الفرنسي ، ويكون تحت إمرته قوة مسلحة من ستين رجلاً من الأهالي يحافظ بهم على النظام والأمن والسكينة . كذلك نصت المادة الثالثة على تعيين مباشر (مدير ضرائب) في كل مديرية لحماية أموال الميرى والضرائب وإيراد

Holt, Egypt and the Fertile Crescent, p. 161.

(١)

أملاك الممالك ، في كل صنفية ، وحل مجلس المديرية محل الصنف في كل اختصاصاته وحل رأي الجماعة محل رأي الفرد ، وهي تجربة في ديمقراطية الحكم المحلي لم تكن معروفة في عهد العثمانيين والمماليك .

أما الديوان العام الذي انعقد في الفترة من ٥ إلى ٢٠ أكتوبر عام ١٧٩٨ وعمل على عمل مجلس استشاري (جمعية تأسيسية استشارية) فقد تكون من مندوبين من جميع أنحاء مصر بقصد استشارته في النظام النهائي للمجالس التي أسسها بونايرت وفي وضع النظام الإداري والمالي والقضائي في مصر . ولقد تكون كل وفد في هذا المجلس من ثلاثة من العلماء، وثلاثة من التجار وثلاثة من مشايخ البلد أو مشايخ العرب . وهكذا تألف الديوان في صورته التأسيسية الأولى من ١٨٠ عضواً ، فكان نواب القاهرة ثلاثة أمثال كل مديرية (٢٧) ، أما نواب كل من الشرقية والمنوفية فكان ضعف عدد كل مديرية (١٨) ، وأما باقي المديريات فقد مثل كلا منها تسعة أعضاء . أما طريقة اختيار هؤلاء المندوبين فلم يعرف أكانت بتعيينات فرنسية أم أنها قامت على شيء قريب من البيعة . وقد أصدر بونايرت عند إنشاء هذا الديوان مرسوماً مهماً سمي « بفرمان الشروط »^(١) يحدد فيه اختصاصات هذا البرلمان الذي أنشأه ، من حيث صفته التشريعية الاستشارية ويحدد أنواع مشروعات القوانين التي يمكن أن يوصي بها فيصدرها بونايرت . وطلب من الديوان أن يبدى رأيه في أربع مسائل محددة وهي :

أولاً : ما أصلح نظام لتأليف مجالس الديوان في المديريات ؟ وما المرتب الذي يجب تحديده للأعضاء ؟

(١) سمي بفرمان الشروط لأن هذا الاصطلاح كان ترجمة لكلمة شارت Charte وهي الميثاق باللغة الفرنسية .

ثالث . النظام الذي يجب وضعه للقضاء المدني والجنائي ؟

ثالث . التشريع الذي يكفل ضبط الموارث ومحو أنواع الشكوى والإجحاف الموحدة في النظام ؟

رابعاً ما الاصلاحات والاقتراحات التي يراها الديوان لإثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب ؟

وكانت إجابة الديوان على اثنتين من هذه المسائل تلخص الاختلاف في وجهة النظر بين المصريين والفرنسيين . فعندما سئل الديوان عن النظام الذي يجب وضعه للقضاء المدني والجنائي ، أعلن معارضته لأي تغيير في نظام القضاء أو في تنظيم المحاكم . ورأى الإبقاء على النظام القضائي المعمول به على حاله مع تحديد رسوم التقاضي . أما من حيث رأيه في التشريع الذي يتعلق بالموارث ، فقد تمسك أعضاؤه بحكم الشريعة الإسلامية في توريث الذكور والإناث . وهكذا ظلت قوة الشريعة الإسلامية وهي المأمن الرئيسي لكل الطبقات في مصر خلال قرون من الحكم الأجنبي . وفقد العلماء من أعضاء الديوان الثقة في سياسة الإصلاح التي فرضت عليهم فجأة . وأما في شأن نظام الملكية فقد أدخل بونايرت نظام الشهر العقاري الإجباري لتسجيل مستندات الملكية تسجيلًا إجباريًا مقابل رسوم قدرها ٢٪ . وجعل الرسوم ذات أثر رجعي مع مصادرة كل أضيان أو عقار لا يتم تسجيله لصالح الجمهورية الفرنسية . فاحتج أعضاء الديوان ، وتراجع بونايرت وأصدر مرسومًا في ١٦ أكتوبر ١٧٩٨ بتوثيق العقود الجديدة فقط ويفرض رسوم على الشهادات الحكومية وأدخل نظام الضريبة التصاعدية على الأملاك والعقارات مقدرة على أساس تقسيم الأملاك إلى ثلاث شرائح والبيوت إلى أربع . وقد قوبل فرض هذه

الضرائب والرسوم الجديدة بسخط عام وكان أعضاء الديوان في مقدمة
الساخطين . ولكنهم لم يفتروا إلى تخفيضها . وقد انتهى الصراع بين البرلمان
وبونابرت بأن عطي بونابرت اجتماعات الديوان العام الموسع ، مكون من
١٨٠ عضوا في ٢٠ أكتوبر وأحل محله الديوان العام المصغر المكون من
٢٥ عضوا ولكنه أعاد فتح الديوان في ٢١ ديسمبر ١٧٩٨ بعد أن ظل معطلا
شهرين وجعل أعضاءه ٦٠ عضوا معينا بدلا من ٢٥ ، ويتكون من هيتين .
الديوان العمومي والديوان الخصوصي . ولقد ظل الديوان يجتمع من
ديسمبر ١٧٩٨ حتى ٢٤ يناير ١٨٠٠ عندما وقعت معاهدة العريش ، واستمر
معطلا تسعة أشهر حتى أعاده عبدالله جاك مينو بقصد التقرب من المصريين .
فاستغنى عن الديوان العمومي واكتفى بديوان خصوصي اختزله إلى تسعة
أشخاص . ولقد انفض الديوان بطبيعة الحال بعد جلاء الفرنسيين عن
مصر ، وتعرض كل من اشتركوا في الحكم من العلماء والأعيان في عهد
الحملة الفرنسية لاتهامات بالخيانة أو بالتعاون مع الاستعمار الفرنسي .
ولكن الذي لاشك فيه ، هو أن إقامة هذه الواجهة المصرية للحكم
الفرنسي وإجراء هذه التجربة الأولى في الحكم النيابي ، بعد أن كان
المصريون معزولين تماما عن أداة الحكم في البلاد ، وبعد أن كانوا خاضعين
تاما للحكم الشخصي أيام العثمانيين والمماليك ، كان بمثابة إيقاظ لهم
وتنبه إلى حقهم في مزاوله السلطة في بلادهم وبمشابة تدريب لهم على
مسئوليات الحكم الديموقراطي . ولقد أثبتت الحوادث بعد خروج
الفرنسيين كيف استطاع المصريون أن يقرروا مصيرهم بصورة عملية
في عام ١٨٠٥ .

لقد أشرفنا إلى أثر الحملة على تاريخ مصر السياسي وتكوينها
الاجتماعي . ويبقى أن نبث عن النتائج الاقتصادية للاحتلال الفرنسي .
فبعد الاحتلال الفرنسي ، عادت مصر إلى الحكم العثماني وساد فيها النظام .

الاقتصادي السابق لمجىء الحملة الفرنسية . وعلى الرغم من ذلك ، فإن بعض المؤرخين ينظرون إلى الحملة الفرنسية على أنها نقطة تحول في تاريخ مصر الاقتصادي . فلقد أضعف الفرنسيون النظام الإقطاعي بإضعاف قوة المالك ، إذ أبعدوهم عن الحكم ، وصادروا أطياف الملتزمين منهم . ولكن ذلك العمل لم يحدث تحولا كبيرا في تاريخ مصر الاقتصادي . فلقد فشل الفرنسيون في هدم المجتمع الإقطاعي في مصر وإقامة مجتمع رأسمالي تابع لفرنسا . والسبب في ذلك أن الحملة لم تفتح لها فرصة القيام بذلك لأنها شغلت منذ نزولها بمصر بثورات المصريين المتعددة في القاهرة والأقاليم ، ومن ناحية أخرى كانت الأساطيل البريطانية تفرض حصارا اقتصاديا على الشواطئ المصرية لمنع اتصال الفرنسيين بالخارج . كذلك وضع الفرنسيون مشروعات للإصلاح الاقتصادي في مصر لإزالة مظهر مهم من مظاهر الأوضاع الإقطاعية في الزراعة وهو تعدد الضرائب المفروضة على الفلاح بجمع هذه الضرائب في ضريبة واحدة وهو المشروع الذي عرف باسم « المشروع العظيم » . وكان المشروع يهدف أيضا إلى منع الملتزمين من تحصيل الأموال ومن التدخل في شئون القرى ، ولكن لم يقدر له النجاح بسبب ظروف الحملة الفرنسية السيئة في مراحلها الأخيرة . ومع ذلك فقد مهدت تلك المشروعات الطريق للإصلاح ووجهت الأنظار إليه . حتى نفذ فعلا في القرن التاسع عشر . أما بالنسبة للتجارة الخارجية ، فقد حاول بوناپرت أن يبعث فيها النشاط ؛ ففكر في حفر قناة السويس . ولكنه عدل عن ذلك لاعتقاد علماء الحملة الفرنسية بتفاوت مستوى المياه بين البحرين الأحمر والمتوسط . وكانت هذه التجارة ضعيفة وتتجه بصفة أساسية إلى السودان وشبه الجزيرة العربية وتركيا وجنوب أوروبا . ولكن لفتت الحملة نظر إنجلترا إلى أهمية طريق مصر البري لنقل المسافرين والبريد والسلع بينها وبين الهند . فزادت حركة التجارة العابرة (Trade

Transit فادى هذا إلى إنشاء الخط الحديدي من الاسكندرية إلى القاهرة ثم من القاهرة إلى السويس : فزادت حركة مرور المسافرين والبريد والسلع ، حتى انتهى الأمر بحفر قناة السويس وفتحها للملاحة البحرية في عام ١٨٦٩ . ولقد أثر ذلك على موقف بريطانيا المياسي من مصر كما أوضحت قبل ذلك .

الفصل الثالث

مصر في عهد محمد علي

- ١ - تولى محمد علي الحكم وتأسيس باشوية وراثية**
- ٢ - جهود محمد علي في إعادة تنظيم مصر**
- ٣ - أثر حكم محمد علي في المجتمع المصري**

١- قولى محمد على الحكم وتأسيس باشوية وراثية ^{حكومية}

كان الانهيار السريع في قوة الممالك في مصر من أهم النتائج السياسية للحملة الفرنسية . ولم يحدث هذا الانهيار بسبب الهزائم المتوالية التي ألحقها الفرنسيون بالممالك فحسب ، بل بسبب الظروف التي انتهى فيها الاحتلال الفرنسي أيضاً . فعند جلاء الفرنسيين نهائياً عن مصر استمر التنافس القديم بين الممالك ، فبعد وفاة مراد بك في مصر العليا في أبريل عام ١٨٠١ استمر الانقسام بين أنصار إبراهيم بك وخلفاء مراد بك . وعاد إبراهيم بك مع الصدر الأعظم إلى مصر وعاش فترة طويلة ولكن انحصرت المنافسة على الزعامة في ذلك الوقت بين اثنين من ممالك مراد بك هما عثمان بك البرديسي ومحمد بك الأتلي . وبالإضافة إلى ذلك اختلفت وجهة نظر الممالك السياسية ، فمحمد بك الأتلي كان يعمل للحصول على حماية الإنجليز ، أما عثمان بك البرديسي فكان يفضل الاستنجاد بفرنسا . وكان هناك فريق ثالث يزعمه عثمان بك حسن يرى الوقوف على الحياد وتأييد العثمانيين . ولقد تكاثفت هذه العوامل على إضعاف قوة الممالك والتسديد للإطاحة بهم نهائياً خلال السنوات القليلة التالية .

وعلى أية حال ، لم يعد للممالك مجال مفتوح يتصارعون فيه من أجل السيطرة على مصر ، فلقد اجتلت القوات البريطانية والجيش العثماني مصر ، وعملت الحكومة العثمانية على استخلاص مصر لنفسها وعزمت على الحيلولة دون امتعاش قوة الممالك ، وقررت وضع مصر تحت سيطرة وال

عشاني . وفي بادىء الأمر كان حلفاؤهم البريطانيون أقل تحمسا لذلك ، ولكن تغير ذلك الموقف بعد أن شعرت الحكومة البريطانية بأهمية مصر الاستراتيجية . وفضلت إعادة نظام الحكم المملوكي لأنه سيكون أكثر خضوعا للنفوذ البريطاني من أي وال أو نائب عن السلطان . ولقد أظهر اهتمام بريطانيا بالمسالك تلك الزيارة التي قام بها محمد الألفي للندن في عام ١٨٠٣/١٨٠٤ . ولقد طالب الألفي - أثناء وجوده في لندن - الحكومة البريطانية بتأييد الوعود التي أعطاها لهم الجنرال هتشنسون بإعادة حقوقهم السابقة إليهم . وفي رد الحكومة البريطانية على خطاب الألفي في ١٥ ديسمبر ١٨٠٣ قالت إنه « يسرها كثيرا أن تؤكد له اقتناعها العام بالمسلك السليم الذي سلكه البكوات والخدمات التي أسدوها بإخلاص عند اتحادهم في العمل مع القوات البريطانية في مصر ، وإن جلالة الملك سيقوم فوراً بالسعي لدى الباب العالي واستخدام نفوذه عن طريق سفيره بالقسطنطينية حتى يصل إلى صلح بين البكوات وبين صاحب السيادة الشرعي عليهم سلطانهم (العثماني) حليف (إنجلترا) الصادق الأمين ، وأن يبدل (جلالة الملك) قصارى جهده لإعادة تأسيس مصالح البكوات في مصر ، على أساس يكفل لهم وضعاً لا يقل في مزاياه عن الوضع الذي كان لهم وقت غزو الفرنسيين للبلاد » .^(١) وعلى أية حال لم تكن السيطرة الدائمة على مصر هي هدف بريطانيا ، على أنها ما طلت في الجلاء عن مصر طبقاً لمعاهدة أميان (Amiens) في ١٧ مارس ١٨٠٢ ، وأرسل نابليون أحد رجاله إلى مصر وهو الكولونيل سباستيانى (Sebastiani) ليتعرف على نيات الإنجليز ، ومطالبهم بالجلاء . وأخذ نابليون يطالب إنجلترا بالجلاء عن مصر إلى أن تم انسحاب القوات البريطانية في مارس عام ١٨٠٣ .

(١) محمد قواد شكري : مصر في مطلع القرن التاسع عشر ، ج ١/

وبعد انسحاب الإنجليز لبث العثمانيون والمماليك يتنافسون على السلطة في مصر . وكان العثمانيون قد نصبوا من قبل محمد خسر باشا واليا على مصر ، وهو أول وال عثماني بعد خروج الفرنسيين من البلاد . وقد باشر خسر عمله في يناير عام ١٨٠٢ وظل في مصر نحو عام ونصف ؛ ولكنه فشل في مهمته . فلقد دار الصراع بين قواته والمماليك الذين ركزوا أنفسهم في مصر العليا . ولم يستطع إعادة تنظيم شئون الإدارة المالية . وثار جنده عليه بسبب تأخر رواتبهم ورفضوا التوجه إلى الصعيد لمحاربة المماليك ، وكان أشد الجنود ثورة عليه طائفة الأرتاؤود (الألبانيين) بقيادة طاهر باشا فاستولوا على القلعة وهرب خسر إلى دمياط ، وسيطر طاهر باشا على القاهرة ؛ وفي ٦ مايو ١٨٠٣ أعلن العلماء (المشايخ) اختيار طاهر باشا قائما ، ولكنه لم يظل طويلا في هذا المنصب إذ اغتاله الإنكشارية في ٢٦ مايو عام ١٨٠٣ . وهكذا يتضح أنه بعد انسحاب الإنجليز بقليل ظهر حزب ثالث اشترك في الصراع من أجل السيطرة على مصر ، يمثل في قوة الحامية الألبانية ، التي جاءت إلى مصر في بادئ الأمر لمحاربة الفرنسيين وإخراجهم منها . ولقد خلف طاهرا في قيادة القوات الألبانية ضابط في الثلاثين من عمره يدعى محمد علي بك ، وهو الذي تمكن في خلال السنوات القليلة التالية من أن يصبح واليا على مصر . وقبل أن تسبغ الصراع العنيف الذي شهدته مصر في السنوات القليلة حتى عام ١٨٠٥ نود أن تشير إلى قوة أخرى أصبح لها صوت مسوع في مصر وهي قوة العلماء ، ولقد ساعد ضعف المماليك والعثمانيين بسبب تنافسهم المستمر على ازدياد نفوذ العلماء ، وقدر لهم أن يلعبوا دورا بارزا وحاسما خلال أحداث هذه الفترة .

وكان تولي محمد علي قيادة الحامية الألبانية في مايو عام ١٨٠٣ الخطوة الأولى نحو الحصول على السيادة المطلقة في مصر ، فأقام لنفسه

حكماً وراثياً استمر في أسرته التي أصبحت الملكية المصرية في اقصر العشرين ، وظلت تحكم إلى أن قضت عليها الثورة في عام ١٩٥٣ . ويتبع محمد علي إلى طراز من الحكام كان مألوفاً في القرن الثامن عشر . وهو طراز الحاكم العثماني الذي حاول أن يؤسس في ولايته حكماً ذاتياً وراثياً . ونجاح محمد علي في هذا المجال جدير بالاهتمام لأنه حدث في نفس الوقت الذي أعادت فيه الحكومة العثمانية فرض سيطرتها المركزية مرة أخرى على الولايات التي تتكلم التركية وولايات الهلال الخصيب . وسنشير فيما بعد إلى أسباب هذا النجاح ، أما الآن فينبغي علينا أن نجمل سيرته .

ولد محمد علي بمدينة قولة المقدونية في عام ١٧٦٩ . وكان والده - ويحتمل أنه من أصل ألباني - قائداً للجنود غير النظامية ، وتوفي عندما كان محمد علي صغيراً في السن . وقد جاء إلى مصر مع قوة صغيرة جمعت من قولة لمحاربة الفرنسيين في مصر . وورقي محمد علي بسرعة فائقة لدرجة أنه بعد سنتين وجد نفسه في قيادة أقوى الفرق المحاربة في مصر . ويمكننا أن نقسم حياة محمد علي إلى أربع مراحل رئيسية . ففي الفترة ما بين ١٨٠٣ و ١٨٠٥ كان محمد علي واحداً من بين المتنافسين على السلطة في مصر . وبالحصول على الولاية في العام التالي نال محمد علي بذلك سيطرة إسمية ، ولكنه أخذ يدعم قوته على أساس متين بالتخلص من منافسيه وإنشاء قوة عسكرية فعالة يمكن الاعتماد عليها . واستغرق تنفيذ هذا العمل العقدين التاليين ، ولقد اختبرت هذه الإنجازات اختباراً دقيقاً خلال حرب المورة وما بعدها . أما المرحلة الثالثة من تاريخه فتبدأ في عام ١٨٣١ عندما قام بغزو سورية . وانهى الصدام بين الوالي وسيدته بماله من نتائج مهمة وانعكاسات على الدبلوماسية الدولية رسمياً في عام ١٨٤٠ . وتلت ذلك سنوات قليلة أخيرة من المجهود المتراخي والشيخوخة

المتزايدة حتى توفي في عام ١٨٤٩ .

وفي الفترة الأولى (١٨٠٣ - ١٨٠٥) كانت مصر في حالة من الفوضى . وفي بادئ الأمر رأى محمد علي من مصلحته التحالف مع عثمان بك البرديسي للتخلص من الحاكم العثماني الجديد (أحمد باشا) والزعيم السلوكي المنافس محمد بك الألفي ، الذي عاد من إنجلترا في فبراير عام ١٨٠٤ . وبهذا التحالف تمكن محمد علي من طرد الوالي أحمد باشا بعد أن حكم يوما واحدا و ليلة . وبدأت سلطة محمد علي تظهر في الميدان . وبعد حوالي شهر اختلف محمد علي مع البرديسي الذي أحدث فداحة ضرائبه ثورة في القاهرة على المماليك . واحتشد الناس في الشوارع حاملين الرايات والدفوف والطبول وأخذت جموعهم بتادي : « إيش تأخذ من تغليسي يا برديسي » . ^(١) واتهم محمد علي هذه الفرصة لخدمة برنامجه ، فانضم إلى المشايخ واتصل بالجمهير وكسب بذلك عطف الشعب وثقة علمائه ، وأمر محمد علي جنوده بمهاجمة المماليك الموجودين بالقاهرة ، فأخرجوا من المدينة وذهبوا إلى الصعيد ونجح محمد علي بعد ذلك في تعيين خورشيد باشا محافظ الإسكندرية والياً على مصر ، وكان خامس من تولى ولاية مصر في خلال ستين . واستمرت الحرب بعد ذلك سجالاً بين المماليك وجنود الوالي ومحمد علي إلى أن ارتدوا عن القاهرة وانسحبوا مرة ثانية إلى الصعيد . وبعد مطاردة المماليك إلى مصر العليا، انهار التحالف القائم بين محمد علي وخورشيد الذي حاول إبعاد محمد علي عن مصر . وفي ذلك الوقت عمل محمد علي لينال تأييد العلماء وخاصة نقيب الأشراف السيد عمر مكرم علي الوالي خورشيد . وما إن علم العلماء بوصول فرمان يقضي بعودة الألبانيين ورؤسائهم إلى بلادهم حتى

(١) الرافعي : ج ٢ / ٢٩٠ .

طلبوا من محمد علي البقاء في مصر لما عهدوه فيه من العدل والاستقامة ،
وقد قبل محمد علي ذلك . وبذل خورشيد مساعيه مرة أخرى لإقضاء
محمد علي عن مصر ، وأصدر السلطان فرمانا بتعيينه واليا على جدة .
ولكن خورشيد لم يوفق في مسعاه هذا .

وفي ١٢ مايو عام ١٨٠٥ توجه العلماء إلى دار المحكمة الكبرى (بيت
القاضي) ورفعوا شكاواهم إلى القاضي من استغلال خورشيد وسوء
سلوك قواته . واستدعى القاضي وكلاء الوالي ليحضروا مجلس الشرع
الذي عرض عليه العلماء المطالب الآتية ^(١) :

١ - ألا تفرض من اليوم ضريبة على المدينة إلا إذا أقرها العلماء
وكبار الأعيان .

٢ - أن تجلو الجنود عن القاهرة وتنتقل حامية المدينة إلى الجيزة .

٣ - ألا يسمح بدخول أي جندي إلى المدينة حاملا سلاحه .

٤ - أن تعاد المواضلات في الحال بين القاهرة والوجه القبلي .

وفي اليوم التالي (الإثنين ١٣ مايو) أجمع العلماء على عزل خورشيد
باشا وتعيين محمد علي واليا مكانه وامتنع محمد علي في بادئ الأمر حتى
لا يتسب إليه أنه المعرض على هذه الثورة ، ولكن السيد عمر مكرم
والشيخ الشرقاوي قلداه خلعة الولاية . غير أن محمد علي أظهر التمنع

(١) G. Douin, Mohammed Aly, Pacha du Caire.

وقال : « أنا لا أصلح لذلك ولست من الوزراء ولا من الأمراء ولا من أكابر الدولة ، وكان هذا القول رياء وتفاقا من محمد علي حتى تسمك الحاضرون به . » وفعلوا قالوا جميعا قد اخترناك لذلك برأي الجميع والسنة ، والمعبرة رضا أهل البلاد . وجهروا بخلع خورشيد أحمد باشا من الولاية . وإقامة المذكور في النيابة حتى يأتي المتولي أو يأتي له تقرير بالولاية . ونودي في المدينة بنزل الباشا وإقامة محمد علي في النيابة » . ومن خلال هذه التطورات تتضح الحقائق التالية :

١ - أن السيد عمر مكرم هو الذي تزعم « انقلاب » مايو ١٨٠٥ ، كما كان صاحب الاقتراح الخاص بنزل خورشيد وتولية محمد علي بدلا منه .

٢ - قرر المصريون مبدأ دستوريا هاما عندما قرر قادة الشعب يزعامة عمر مكرم حق الأمة في اختيار وتعيين حاكمها .

٣ - أن عمر مكرم كان يرى أن والي مصر يجب أن يكون عثمانيا .

٤ - أن تعيين محمد علي كان بصفة قائمقام (وال بالنيابة) حتى يصدر السلطان العثماني فرمانا بتعيينه أو تعيين عثمانيا آخر واليا على مصر .

٥ - قبل محمد علي الشروط التي رفضها خورشيد من قبل ، كما أقر الرجوع إلى هؤلاء الزعماء في شئون الدولة ، ويقول الجبرتي في هذا الشأن : « تم الأمر بعد المعاهدة والمعاينة على سيره بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع والإقلاع عن المظالم وألا يفعل أمرا إلا بمشورته ومشورة العلماء وإنه متى خالف الشروط عزلوه » . وهكذا لم يفرض العلماء إلى محمد

علي السلطة المطلقة وإنما اختاروه واليا « بشرونا » .

ويعتبر هذا « الانقلاب » حدثاً فريداً ويوماً مشهوداً في تاريخ كفاح الشعب المصري ويقول الرافعي عن هذا اليوم بأن مصر وضعت فيه « أساس حريتها واستقلالها ، وأعلنت عن حقها في تقرير مصيرها » . ولم يقنع العلماء بالدور التقليدي الذي كانوا يقومون به من قبل وهو بديل الوساطة بين الحاكم والشعب بل « تزعموا المحكومين وخطبوا الحاكمين بلهجة شديدة الجراءة بعيدة المعنى » . وتمثل روعة هذا الحدث في أنه كشف عن طبيعة الشعب المصري الأبية . فلم يجبن أمام استبداد الولاة العثمانيين ولم يتقاعس بل كافح وأظهر روح العزة والكرامة المتأصلة فيه . وليس أدل على ذلك مما قاله عبد الرحمن الجبرتي : « وكان الفقراء من العامة يبيعون ملابسهم أو يستدينون ويشترون الأسلحة » . كما أدت هذه الأحداث إلى زيادة نفوذ العلماء وعلو شأنهم . فأسهبوا وعلى رأسهم السيد عمر مكرم في مواجهة ومعالجة الأزمات الخطيرة التي تلاحت بعد ذلك مثل أزمة نقل محمد علي إلى سالونيك والحملة البريطانية على مصر عام ١٨٠٧ والوساطة التي طلبها محمد علي منهم لإنهاء خصومة المماليك له . ومن ناحية أخرى ، عندما حاول محمد علي التخلص من الالتزام الذي يقضي بطلب المشورة من الزعماء والرجوع إليهم في شئون الحكم . تنسك عمر مكرم بميثاق ١٣ مايو عام ١٨٠٥ ، وأدى ذلك إلى حدوث صراع حول هذا المبدأ بين عمر مكرم ومحمد علي انتهى بالصدام بينهما .

وعندما علم خورشيد بهذا الانقلاب ، ثارت ثائرتة ووقف موقف العناد والتحدي ورفض أن يخضع لرغبة الشعب وقال للرسل الذين حملوا إليه ما اتفق عليه العلماء : « لقد ولاني السلطان قلن يعزلني انفلاحون » . وقرر خورشيد المقاومة واعتصم بالقلعة وسارع إلى اتخاذ تدابير عسكرية

وسياسية محدداً شعور المصريين . ولم يكن هناك بد من أن ينزله هؤلاء « الفلاحون » بالقوة من القلعة . وهكذا بدأ النضال الذي استمر شهرين . وكان زعيمه وموجهه هو السيد عمر مكرم . فطاف بأحياء القاهرة لتعبئة المشاعر ودعوة الشعب إلى تأييد الثورة والانضمام إليها ، ويتحدث الجبرتي عن ذلك فيقول : « واجتهد السيد عمر أفندي النقيب وحضره الناس على الاجتماع والاستعداد : وركب هو والمشايع إلى بيت محمد علي ، ومعهم الكثير من المشايخ والعامة والوجاقلية . والكل بالأسلحة والعصي والنبات ، ولازموا السمر بالليل في الشوارع والحارات ويسرحون أحزاباً وطوائف : ومعهم المشاعل ويطوفون بالجهات والنواحي وجهات السور » . (١) وفي ٢٤ مايو عام ١٨٠٥ شن جنود خورشيد هجوماً مفاجئاً على متاريس الثوار ولكنهم استطاعوا أن يردوا هؤلاء الجنود على أعقابهم خاسرين . ولم تقتر عزيمة الشعب المصري أو القائد ، فعقد في اليوم التالي (٢٥ مايو) اجتماع هام بين السيد عمر مكرم وعمر بك الأرتوودي أحد مستشاري خورشيد باشا ، دار فيه نقاش طويل حول حق الشعب في منزل الحاكم الظالم ومعاربته . وقال عمر بك مقترضاً على تلك القرارات . « كيف تعزلون من ولاء السلطان عليكم ؟ وقد قال الله تعالى « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » .

فاجاب عمر مكرم : « أولو الأمر هم العلماء وحملة الشريعة والسلطان العادل ، وهذا رجل ظالم ، وقد جرت العادة من قديم الزمان أن أهل البلاد يعزلون الولاة ، وهذا شيء مألوف من زمان ، حتى الخليفة والسلطان إذا سار في الناس بالجور فإنهم يعزلونه ويظلمونه » . فقال عمر بك : « وكيف تحصرونا وتسنعون عنا الماء والأكل وتقاتلوننا ؟ ونحن

(١) الجبرتي : ج ٣ / ٢٢٠ .

كفر حتى تفعلوا معنا ذلك؟ فرد عمر مكرم : « قد أفتى العلماء بجواز قتالكم ومعاربتكم لأنكم عتاة »^(١) . وقد وضع من هذا الحوار عمق إيمان عمر مكرم بقضية الشعب وشجاعته في الحق حين قرر بصريح العبارة وجوب عزل السلطان نفسه إذا حاد عن العدل . وما تجدر ملاحظته هنا هو أن السيد عمر مكرم كان ينشد الحاكم العادل ولم يذكر قط عبارة الحرية أو الاستقلال عن دولة الإسلام الكبرى ، فهو كما يقول أحد المؤرخين الذين كتبوا عنه « الزعيم ذو النزعة الإسلامية ، لا يكاد يرى الأمان إلا في ظل سلطان المسلمين ، ولم يكن يترامى فكره السياسي إلى الآفاق والمفاهيم التي تزدهم بها أفئدة الثوار المناضلين في أيامنا هذه . والحق أن الوجدان الديني والفكر السياسي كانا يلتحمان بعضهما مع بعض في نفس الزعيم عمر مكرم : فهو يردد في حديثه مع عمر بك الألباني نظرية إسلامية سياسية مهمة هي حق الشعب في عزل حكامه إذا أساءوا الحكم ، وهو يصر على نقل هذه النظرية إلى مجال التطبيق العملي »^(٢) .

وطال الحصار بخورشيد ، وأوشك أن يفتك به ويقومه الجوع والعطش ، فأرسل كتاباً إلى بعض أنصاره في قليوب : يطلب إليهم أن يخرجوه من حصار « الفلاحين » « صيانة لعرض السلطنة وناموس الدين » . ولكنهم خشية من غضب الشعب ، بعثوا برسالة إلى السيد عمر مكرم . وأبقى الشعب على حصاره لخورشيد ومن معه في القلعة حتى ضاق به وجهم الحال . وكان بعض رجاله يتسلل إلى خارجها لينال شيئاً من طعام أو ماء ، فكان الناس يأخذونه أسيراً ، أو يقتلونه . وأصبح عمر مكرم

(١) الجبرتي : ح ٢٢١/٢ .

(٢) عبد العزيز الشناوي : عمر مكرم ، ص ١١٩ .

القائد الأعلى ، فكانت الأوامر تلقى باسمه ، ويمر المناادي في المدينة كل يوم يذيع في الناس ما ينبغي أن يقوموا به ، وما يجب عليهم أن يتبعوه . وكان النداء يبدأ «حسبما رسم السيد عمر أفندي والعلماء نجيب الرعايا» . ولقد حارب الجنود الألبانيون بفتور إلى جانب المصريين لأن غالبية الجنود الذين مع خورشيد كانوا من جنسهم ، كما أن محمد علي لم يدفع لهم مرتباتهم المتأخرة . فتقاعسوا عن القتال وانطلقوا ينهبون الأموال من الشعب استيفاء للمرتبات التي عجز محمد علي عن دفعها لهم . ووقعت مناوشات بين الشعب والجنود الألبانيين سقط فيها قتلى من الفريقين . ولقد قتل من الألبانيين ما يقرب من ستين جندياً . وظهر في ذلك الوقت مصري من عامة الشعب (الذين يطلق عليهم اسم أولاد البلد) ويدعى حجاج الخضري وقام بذبح الجنود الألبانيين الذين يعتدون على الشعب . وكان حجاج الخضري هذا شيخاً لطائفة الخضرية في القاهرة ، ويقيم في حي الرملة (الرفاعي) ، فجمع من أهل هذه المنطقة جماعة قوية تأثر بأمره وتخضع لتوجيهات السيد عمر مكرم . وذهب محمد علي إلى منزل السيد عمر مكرم يرجوه مطالبة الشعب بالكف عن الاعتداء على جنوده وأعلن محمد علي أن كل جندي يعتدي على أحد من الأهالي يضرب عنقه فوراً .

واتفق خورشيد مع علي باشا السلحدار قائد الجيش العشاني في المنيا والذي جاء إلى القاهرة وعسكر في مصر القديمة على أن يقوه كل منهما في وقت واحد بهجوم مفاجئ على مواقع المصريين فتنهار مقاومتهم وتنتهي الثورة . ولما علم عمر مكرم بهذه المؤامرة أصدر نداء عاجلاً إلى الثوار يأمرهم بالتيقظ والاستعداد وعدم مبارحة مواقعهم وقام حجاج الخضري ورجاله في ذلك بترقية الجبل من ناحية القلعة ، فأوا جماعة من الجنود وغيرهم يتجهون صعوداً إلى القلعة ومعهم قافلة من الجبال،

حاربوهم حتى استولوا على القلعة ، وكانت محملة بالذخائر . وحضر الثوار بالأسرى ورؤوس القتلى إلى منزل السيد عمر مكرم . وبعد أن انكشفت خيوط المؤامرة ، اندفع خورشيد اندفاع اليأس في قتاله ، فتتابعت المعارك عند أبواب المدينة وعلى أسوار القلعة ، وما كان يمر يوم بغير موقعة في أحد الجانبين أو كليهما . وكان شعب مصر يخرج في كل تلك المواقع متصراً تزيده ضحاياه شجاعة واستبسالاً . واستمر القتال بين الشعب وخورشيد حتى حضر إلى القاهرة يوم ٩ يوليو عام ١٨٠٥ رسول يحمل مرسوماً سلطانياً « ومضمونه الخطاب لمحمد علي باشا وإلى جده سابقاً وإلى مصر حالاً ابتداء من عشرين ربيع أول ١٢٢٠ (١٨ يونيو ١٨٠٥) حيث رضى بذلك العلواء والرعية ، وأن أحمد باشا معزول عن مصر ، وأن يتوجه إلى الإسكندرية بالإعزاز والإكرام حتى يأتيه الأمر بالتوجه إلى بعض الولايات » . ولكن خورشيد رفض الإذعان وبقي في القلعة مصراً على عناده ، ولم ينزل منها إلا بعد أن هدده رسول السلطان بالتخلي عنه وإعلان عصيانه على دولته ، فنزل مرغماً وخرج من القلعة في يوم الثلاثاء ٦ أغسطس عام ١٨٠٥ . وبرحيل خورشيد من مصر توج الشعب كفاحه بإعلاء كلمته وإبلاء إرادته على الدولة العثمانية واتصاره على أحمد خورشيد .

وهكذا استطاعت القوة البورجوازية الناشئة في مصر أن تنصب محمد علي والياً على مصر . ولكن الباحث في تاريخ مصر الحديث يجسد لزماً عليه بعد دراسة تلك التطورات المهمة التي شهدتها مصر خلال تلك الفترة أن يجيب عن سؤال هام قد يكون مثار تساؤل أو مناقشة . والسؤال هو : لماذا لم يطالب الشعب المصري مثلاً بتعيين السيد عمر مكرم - زعيم الثورة - أو أي زعيم مصري آخر والياً على مصر محل خورشيد ؟ ومن الأمور اللافتة للنظر أن زعماء الشعب اتجهوا إلى محمد علي بالذات ونادوا

به واليا على مصر وهذا موضوع يحتاج إلى دراسة أيضا . والإجابة عن هذه المسائل لا تحتاج إلى عناء كبير إذا دققنا النظر في ظروف عصر وراثتها بالإمبراطورية العثمانية . فالثورة التي تزعمها السيد عمر مكرم لم يكن القصد منها هو الاطاحة بحكم السلطان العثماني لأن الشعب المصري لم ينظر إليه على أنه حاكم أجنبي دخيل مستعمر ، بل كان السلطان في نظره هو سلطان الإسلام . والثورة التي قامت كانت تهدف أولا إلى التخلص من مساويء حكم خورشيد باشا دون المساس بسيادة السلطان العثماني على مصر . ويحلل أحد المؤرخين موقف عمر مكرم تحليلا دقيقا فيقول :

« لم يكن عمر [مكرم] سياسيا وإنما كان شيخا فقهيا متدينا لا قبل له بالسياسة ومناوراتها وتقلباتها القريية والبعيدة ، وهو رجل شريف طاهر لا يريد إلا خلاص الناس من أي سبيل . إنه يقبض على ذمام الشعب ويسيطر عليه تماما ولكن ما عساه أن يفعل إنه يرجو الخلاص من ولاية السلطان لا من السلطان نفسه ، إنه يسعى للانتقاذ ولكنه لا يريد أن يكون ملكا أو أميرا .. فليس هذا من خلق العلماء ولا حماة الشرع ولا رجال الدين ، إن عليهم أن يولوا على الناس أصلحهم ، وأن يشدوا أزر الصالحين ، ويحولوا بينهم وبين الظلم إذا مالت بهم نفوسهم إلى الطغيان . كان عمر يائسا من الولاية والباشوات والبكوات . وكان يدور بعينيه باحثا عن رجل يعهد إليه بالحكم : رجل صالح قادر رحيم .. متدين .. وكان لا بد أن يكون تركيا ... فهذا منطق السياسة في هذه الأيام ... لا مفر من أن يكون الحاكم تركيا حتى لا يقضب السلطان خليفة المسلمين » (١).

(١) حسين مؤنس : الشرق الإسلامي في العصر الحديث ، ص ١١٥ -

ولا يعتبر هذا التفكير غريباً في العصر الذي عاش فيه السيد عمر مكرم ، فلقد ساعد الحكم العثماني « على تأكيد الحياة الدينية لسكان مصر وغيرها من الولايات العربية ، وذلك بتمسكه بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وجعلها أساساً لحكم هذه الولايات مع الحرص على احترام التقاليد الإسلامية والمحافظة على إقامة الشعائر الدينية » . (١) وبالإضافة إلى ذلك لم يكن من المعقول أن يوافق السلطان العثماني على تعيين مصري وإيا على مصر ، فلقد حرصت الدولة العثمانية منذ الفخ العثماني لمصر على أن يكون وإياها عثماني المولد واللسان والنشأة والعقيلة . وكان عمر مكرم يفهم ذلك تماماً ويحرص كل الحرص على ألا يحدث تغييراً جوهرياً في نظام الحكم الذي فرضه العثمانيون على مصر . ونستدل على ذلك مما سجله الجبرتي في كتابه إذ يقول : « عقد السيد عمر مجلساً عند محمد علي . وأحضر المشايخ والأعيان ، ذكر لهم أن هذا الأمر وهذه الحروب ما دامت على هذه الحالة لا تزداد إلا فشلاً ، ولا بد من تعيين شخص من جنس القوم للولاية . فانظروا من تجدوه تختاروه لهذا الأمر ليكون قائم مقام حتى يتعين من طرف الدولة من يتعين . فقال الجميع الرأي ما تراه . فأشار إلى محمد علي » . (٢) ولم يكن الشعور بالولاء نحو الدولة العثمانية مقصوراً على تلك الفترة فحسب ، بل ظل هذا الشعور مسيطرًا على أذهان المصريين حتى مطلع القرن العشرين . ومن أمثلة ذلك الشيخ محمد عبده تلميذ جمال الدين الأفغاني والزعيم مصطفى كامل . ومن ناحية أخرى نجح محمد علي في تعلق السيد عمر مكرم والتودد إليه باعتباره زعيم الشعب . وحاول محمد علي أن يجذب إليه الأنظار في ذلك الوقت بإظهار عطفه على شعب مصر . فأمر جنوده ألا يعتدوا عليهم وأن يتظاهروا بالغضب

(١) عبد العزيز الشناوي : نفس المصدر ، ص ١٤٣ .

(٢) الجبرتي : ح ٢٢/٤ .

على الباشا وجنوده . وهكذا عمل محمد علي بذكاء وحذر شديد
لاستئالة عمر مكرم نعود . وبذل له الوعود الخلافة بأنه إذا أتيح له حكم
مصر فيكون حريصا على التزام العدل والبعد عن المظالم ، وأنه يضع
نفسه تحت رقابة دقيقة من زعماء الشعب فلا يتخذ قرارا إلا بموافقتهم .
ويذكر الجبرتي ذلك فيقول : « ومحمد علي يداهن السيد عمر سرا
ويتسلق إليه ، ويأتيه ويراسله ، ويأتي إليه في أواخر الليل وفي أوساطه
مترددا عليه في غالب أوقاته حتى تم له الأمر بعد المعاهدة والمعاهدة والأيمان
الكاذبة على سيره بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع والاقلاع عن المظالم ،
ولا يفعل أمرا إلا بشورته ومشورة العلماء ، وأنه متى خالف الشروط
عزلوه وأخرجوه . وهم فادرون على ذلك كما يفعلون الآن » .^(١) وصدق
عمر مكرم كل تلك الوعود الكاذبة . ولا غرو فقد كان رجل دين وليس
رجل سياسة ، فسلم عمر مكرم لمحمد علي كل مقومات الحكم « كأنه
كان يشعر في قرارة نفسه أنه غير كفء له ولا قادر عليه » .^(٢) واعتقد
أنه أقام على مصر الحاكم الصالح العادل .

وفي بادئ الأمر لم يكن هناك ما يدعو إلى التفكير في أن باشوية
محمد علي ستظل فترة طويلة من الزمن . ففي مصر كان محمد علي ،
تواجهه قوة المماليك الذين سيطروا على مصر العليا ، وكانت اللعامة
العسكرية الرئيسية التي اعتمد عليها هي الحامية الألبانية التي كانت تتكون
من قوات مشاغبة ، ولم تتدخل الحكومة العثمانية عن رغبتها في استعادة
سيطرتها الكاملة على إدارة مصر . ومن ناحية أخرى ، تجدد الصراع بين
بريطانيا وفرنسا بعد معاهدة أميان قصيرة الأجل ، ومن الممكن أن تصبح
مصر مرة أخرى ضرورة إستراتيجية لكل من المتنافسين . ولكن أمكن

(١) المصدر السابق .

(٢) حسين مؤنس : نفس المصدر ، ص ١٢٩ .

التعب على هذه العقبات بالتدريج . فعزى السلطان المصلح سليم الثالث في عام ١٨٠٧ : ويسقوطة توقيت إعادة تنظيم الامبراطورية فعلا لمدة عشرين عاما تقريبا . ما عدا محاولة فرض السيطرة المركزية في الولايات في معظم اجزاء روميليا والاناتازور ، وعندما بدأ السلطان محمود الثاني في عام ١٨٢٦ فترة جديدة من الإصلاح والسيطرة المركزية . كان لدى محمد علي الوقت الكافي لكي يدعم مركزه في ولايته ويعيد تنظيم مصر حتى يزيد من قوته الشخصية . ولذلك كان التهديد الناشئ من التنافس الإنجليزي الفرنسي أكثر شدة وسرعة . ففي عام ١٨٠٦ نجح بوناپرت - الذي بلغ أقصى مراحل تفوقه - في القضاء على التحالف الإنجليزي العثماني . وقد تطور الموقف السياسي والعسكري في أوروبا في غير صالح الإنجليز . بسبب التقارب والتفاهم الذي حدث بين الإمبراطور نابليون الأول والسلطان سليم الثالث . ونجحت الدبلوماسية الفرنسية في إقناع السلطان بإعلان الحرب على إنجلترا وروسيا في ديسمبر عام ١٨٠٦ . ولذلك ردت الحكومة البريطانية على ذلك الموقف المتأزم في أوروبا بإرسال أسطول إلى الدردنيل والبسفور في فبراير ١٨٠٧ ، ثم بإرسال حملة فريزر إلى الاسكندرية في مارس من نفس العام . وكان الغرض من حملة فريزر احتلال الاسكندرية لمنع نزول الفرنسيين بها ، بالإضافة إلى تأييد الأحزاب الموالية للإنجليز من المماليك في مصر ، فكانت الحملة على هذا ترمي إلى ضمان قاعدة بريطانية في مصر . وقامت حملة فريزر بمحاولة غير ناجحة للاستيلاء على رشيد ، وحجزت الحملة في الاسكندرية إلى أن أفرج عنها بعد عقد معاهدة مع محمد علي . وكان من أهم النتائج المباشرة لحملة فريزر تمكين محمد علي من الاستيلاء على الاسكندرية ، التي كانت خارجة عن حكمه قبل مجيء الحملة .

أما المماليك فكانوا يشلون مشكلة أصعب . فخبيرتهم الطويلة عن

مصر وأما ليهم في اللجوء إلى الصعيد لجمع ثملهم ، وسيلزتهم على إيرادات مصر بسبب نظام الإلزام جعلتهم عدوا مخيفاً ومتاسكاً . وفي السنوات الأولى من حكم محمد علي تحرك بعناية شديدة حتى بتفادي صداماً مباشراً معهم . وساعده على ذلك الخلاف الذي استمر بين البيتين الملوكيين الرئيسيين حتى بعد وفاة رؤسائهما . فقد مات عثمان بك في نوفمبر ومحمد الألفي في يناير ١٨٠٧ . وفي النهاية تخلص من البكوات بحركة غادرة تعرف باسم مذبحة التلعة . ففي أول مارس ١٨١١ دعا الممالك إلى القلعة لكي يحضروا الاحتفال بالحلة المصرية المتوجهة إلى الحجاز للقضاء على الوهابيين . وعندما كان الممالك يسرون في الموكب أسفل مر صخري ، أطلق الرصاص عليهم وعلى أتباعهم ، ونهبت منازلهم في نفس الوقت ، وطورد الممالك الباقون الذين لم يحضروا هذا الاحتفال . أما الجزء الأخير من قوات الممالك في مصر العليا فقد تحطم كله تقريباً خلال الأشهر التالية على يد إبراهيم ، أكبر أبناء محمد علي . وتمكنت مجموعة صغيرة من الهرب إلى ما وراء الحدود المصرية ، جنوب الشلال الثالث .

وكان تنصيب طوسون مقدمة لإرسال حملة ضد الوهابيين الذين احتلوا مكة والمدينة . ومنذ امتداد السيادة العثمانية على الأراضي العربية: عهد إلى حاكم مصر بالإشراف على شئون الحجاز نائباً لسلطين الممالك . وقد كان تكليف محمد علي بتنظيم حملة ضد الوهابيين يسير طبقاً لسابقة ثابتة . أما الاعتقاد بأن الحملة الوهابية كانت محاولة من جانب الباب العالي لإنهاك موارده وقواته فهو اعتقاد خيالي . ومن المحتمل أن الباشا وجد في الحملة وسيلة لشغل جنوده الذين قد يشيرون الشعب والاضطراب .

وتنقسم الحرب العربية إلى مرحلتين رئيسيتين . ففي المرحلة الأولى استولت القوات المصرية بقيادة طوسون على ميناء ينبع ١٨١١ ، كسا

استولت على المدينة في عام ١٨١٢ مكة في العام التالي . وأعيد تأسيس
الأسرة الهاشمية وقيام محمد علي بالحج . وفي عام ١٨١٥ عقد طوسون
هدنة مع الأمير الجديد ضمنّت الوضع الراهن واحتفظ الوهايون بنجد
وبعض أجزاء من الحجاز ، وسيطر رجال الباشا على الأماكن المقدسة ،
وأكدوا سلامة الحج . وبعد موت طوسون استولت العرب في عام
١٨١٦ ، وتسكنت قوات محمد علي -- بقيادة إبراهيم -- من التقدم صوب
نجد . وحاصرت هذه القوات قلاع الوهايين حتى سقطت في أيديها
واحدة فواحدة وفي النهاية تم الاستيلاء على الدرعية - العاصمة السعودية -
في عام ١٨١٨ ، وأرسل الأمير عبدالله إلى استانبول حيث أعدم . وعلى
الرغم من أن الحرب العربية كانت من أجل انتضاء على قوة الوهايين
 وإعادة نفوذ السلطان ، فإنها تسببت عن تكوين قوة لمحمد علي تعمل
على الساحل الشرقي للبحر الأحمر . وقد ظهر في ذلك الوقت أن محمد
علي قد يستولي على أجزاء أكثر من الجزيرة العربية ، فاحتل الأحساء على
الخليج العربي . ولكن الدفاع عن هذه الفتوحات البعيدة لم يكن ممكناً ،
ففي عام ١٨٢٤ ، أخليت نجد عندما استعاد تركي بن عبدالله بن سعود
سلطته . واستمر الوالي في فرض حمايته على الحجاز وأراضي اليمن
الساحلية حتى انهارت قوة محمد علي في عام ١٨٤٠ .

✓ وبعد الحرب العربية ، قام محمد علي بحملة أخرى لم يكلفه السلطان
بها ولكنه استطاع أن يحصل على اعتراف من الدولة العثمانية بفتوحاته .
وكانت هذه الحملة - حملة التوبة وسنار وكردفان - هي التي وضعت
أسس ما أصبح يعرف بالسودان المصري . وكانت سلطنة الفونج (Funj)
بعد أن فرضت من عاصمتها سنار في القرن السادس عشر سيادة على القبائل
شمالاً حتى الشلال الثالث ، قد بلغت مرحلة كبيرة من الضعف وسيطرت
مجموعة من الأمر القبلية على ضفاف النيل . وكانت الأهداف العسكرية

هي الأهداف الحقيقية التي دفعت محمد علي لغزو هذه الأقاليم البعيدة التي لم تخضع من قبل للسيطرة العثمانية . فإرسال حملة إلى هذه المناطق قد يخلصه من جنده الألبانيين المشاغبين . ومن ناحية أخرى هددت بقية الممالك الهارين من مصر والموجودين في دنقلة حكم محمد علي في مصر . وكان محمد علي قد أرسل في عام ١٨١٢ سفارة إلى سلطان التونج تحثه على طرد الممالك من ممتلكاته . ولكن السلطان كان ضعيفاً ولم يستطع تنفيذ ذلك المطلب . ولكن السفارة ههنا ناحية أخرى ، أحضرت معها بعض الأخبار المهمة عن الوضع في أقاليم وادي النيل . أما هدف محمد علي الرئيسي من القيام بهذا الغزو فهو محاولة الحصول على عبيد لجيشه ، لأنه لم يعد يعتمد على جنده الألبانيين . فأراد محمد علي أن يكون جيشاً على النمط الأوروبي لكي يؤكد تفوقه على جميع منافسيه في الداخل (ومن المحتمل على أعدائه في الخارج أيضاً) .

وإذا كانت المحاولات التي قام بها السلطان سليم الثالث لإصلاح الجيش قد أدت إلى سقوطه ، فلقد قام الجند بثورة عسكرية في القاهرة أثناء الحرب الوهاية عندما علموا أن محمد علي يفكر في القيام ببعض الإصلاحات في الجيش . وكان تجنيد جيش من العبيد مسألة تقليدية اتبعها حكام المسلمين ، عندما كانوا يتعرضون للخطر من جانب الجنود الذين يعتمدون عليهم في الوصول إلى مركز القوة . ولم يقصد محمد علي بغزو المناطق الواقعة جنوب مصر أن يسترق المسلمين الأحرار في هذه الأماكن بل أراد الوصول مباشرة إلى مناطق الوثنيين في أقصى الجنوب وهي المناطق التقليدية التي تذهب إليها الحملات لجمع العبيد . ومما دفع محمد علي أيضاً لغزو السودان تقرير غير صحيح عن وجود الذهب في السودان . وقد أسند محمد علي قيادة الحملة الرئيسية إلى أحد أبنائه وهو إسماعيل كامل باشا ، وغادرت الحملة أسوان في صيف عام ١٨٢٠ ، ووصلت إلى

سنار في يونيو من العام التالي حيث أعلن آخر سلاطين الفونج خضوعه . ولكن ممالك دنقلة هربوا قبل وصول الحملة . وقامت حملة أخرى في نفس الوقت في عام ١٨٢١ بغزو كردفان . وبالرغم من أن الفتوحات الأولى كانت سهلة . فإن استياء السودانين من الحكم الأجانب الجدد ومن ضرائبهم تمثل في شكل ثورة مفاجئة بدأت بذبح إسماعيل باشا وحاشيته في شندي في أكتوبر أو نوفمبر عام ١٨٢٢ ، ولكن أمكن اقضاء على هذه الثورة . وإلى وقت قيام الثورة المهدية بعد ذلك بستين عاماً ظلت الأراضي السودانية خاضعة للحكم التركي المصري (١) .

وقد تلا غزو السودان مباشرتهم تنظيم جيش محمد علي الجديد من العبيد . وكان محمد علي يحتاج في بادئ الأمر إلى تكوين فرقة من الفباط بالجيش المصري فجمع حوالي ألف من الممالك الشبان ممن يستلهم الوالي وأعيان مصر في ذلك الوقت ، وكما يقول كلوت بك « ما من عظيم من عظماء القطر إلا وقدم عدداً من ممالكه لهذا الغرض ، حتى بلغ عدد أولئك الشبان ألفاً ، وكان المقصود أن يكونوا نواة للجيش المصري » ، في ثكنات حديثة البناء في أسوان . وقد تلقى هؤلاء تدريباً عسكرياً أوروبياً على يد ضباط جيش نابليون السابقين الفرنسيين والإيطاليين الذين اتهمت أعمالهم العسكرية فجأة نتيجة لتسوية فينا . وكان أشهر هؤلاء الكولونيل سيف الذي اعتنق الإسلام وعرف في التاريخ المصري باسم سليمان باشا الفرنسي . أما بالنسبة للعساكر فكان الوالي في أول الأمر لا يريد اختيارهم من الأتراك أو الأرناؤوط لجهلهم للنظام وكرههم لأحكامه ولم يجد باباً مفتوحاً أمامه إلا الاعتماد على تجنيد السودانين من أهل كردفان وسنار . وقد جند فعلاً منهم ثلاثين ألفاً في عام ١٨٢٣ وأرسلهم على الفور

(١) انظر :

P. M. Holt, A modern history of the Sudan, pp. 35-48.

إلى بني عدي بالتسرب من منفلوط : وعرف هذا الجيش الجديد باسم النظام الجديد . وتكونت منهم ستة آليات بقيادة ضباط من المماليك . وبعبارة أخرى كان محمد علي يخشى تجنيد المصريين في أون الأ. خشية أن يقوموا بانقلاب عسكري يطيح به .

ولكن هذه التجربة لم يقدر لها النجاح ، فقد مات الكثير من الجنود العبيد ، وأيقن محمد علي أنه من الأفضل أن يتجه إلى مكان آخر للحصول على جند لجيشه . فلم يجد بدا من تجنيد المصريين ، وقرر أن يجند الفلاح المصري وذلك عملاً بشورة القنصل الفرنسي في مصر . وكانت هذه المحاولة تجربة جديدة في مصر . لأن قوة مصر الحربية قبل محمد علي كانت تعتمد على رجال من أجناس مختلفة ومن أماكن متفرقة ، فكانوا مزيجاً من الترك والألبانيين والمغاربية والاندلاة (الأكراد) . (١) ولكن الفلاحين لم تكن لديهم الرغبة في تأدية الخدمة العسكرية ، وكان تجنيدهم يتم بطرق غير إنسانية . فهرب معظم الثبان من قراهم ، وتأثرت الزراعة إلى حد كبير بذلك . وما دعا إلى مقاومة الفلاح المصري للتجنيد تعلقه بأرضه وقرية . وظهرت آثار المقاومة التي أبدوها الفلاحون في تشويه أعضائهم ، ولكن واجه محمد علي هذه المقاومة بقبول المشوهين بالجيش وأنشأ آلياتاً كاملاً يتألف من « مجندين مشوهين فقد كل منهم عينه أو إصبعه أو أسنانه الأمامية » . ومن ناحية أخرى ، اتخذ محمد علي سبيلاً آخر غير الشدة في ترغيب الأهالي في التجنيد ، فاستعان بالوعاظ في « تلقين الفلاحين وملء آذانهم واستدراك أذهانهم » . (٢) وكان التجنيد عاملاً من أهم العوامل التي أدت إلى قيام الفلاحين بالثورات ضد محمد علي ، وكانت هذه

(١) محمد محمود السروجي : الجيش المصري في القرن التاسع

عشر ، ص ١٦ .

(٢) المصدر السابق : ص ٥٩ - ٦٠ .

الثورات مظهراً عاماً من المظاهر التي تميز عصر محمد علي .^(١) وأياً كان الأمر فقد استمر تجنيد الفلاحين . واستقر رأيه على أن يكون الجنود من المصريين والضباط من الأتراك أو الشراكسة (المماليك) . وكان هذا التقسيم هو نفس المنهج الذي سار عليه في تسير دفة الحياة المدنية : فكان المأمورون من المصريين ، والمديرون « المحافظون » من الأتراك . وقد حاول محمد علي بذلك إجهاض كل فاعلية حقيقية عند المصريين في التطلع إلى الاستقلال أو الحكم الذاتي أو الحياة الدستورية . ولكن اوضح الذي أوجده محمد علي في الجيش أدى إلى قيام الثورة العرابية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر . هذا ما حدث خلال العشرين سنة التي تلت عصر محمد علي . أما بالنسبة للفترة التي نعالجها من تاريخ مصر ، فلا شك أن محمد علي قد أنشأ جيشاً قوياً يفوق في تنظيمه وتسليحه وتدريبه كل الجيوش الموجودة في منطقة الشرق الأوسط ، واستطاع بهذا الجيش أن يحمي مركزه وأن يضمن استمرار حكمه في مصر . ولقد لجأ إليه السلطان العثماني محمود الثاني عندما احتاج إلى مساعدة محمد العسكرية للقضاء على الثورة اليونانية .

وقد قامت الثورة في اليونان ضد الحكم العثماني في عام ١٨٢١ ، ولم يكن هذا الوضع يهم محمد علي في قليل أو كثير بعكس الحال في غربي الجزيرة العربية ، فاليونان لم تكن في أي وقت داخل مجال النفوذ المصري التقليدي . وعلى أية حال ، عرض السلطان عليه في عام ١٨٢٢ باشوية كريت في نظير إعادتها إلى حظيرة الدولة والقضاء على الثورة التي شبت فيها . وفي عام ١٨٢٤ - عندما نجح محمد علي في أداء هذه المهمة - عرض عليه السلطان محمود الثاني حكم شبه جزيرة المورة بنفس الشروط

Rivlin. Agricultural Policy, pp. 201-212.

(١)

السابقة . ولقد أتاح اشتراك القوات المصرية في حرب المورة انفرسه لمحمد علي بأن يختبر قوة جيشه الجديد . أو النظام الجديد ، وقوة أسطوله الذي بدأ في جسه وتكوينه قبل بضع سنوات . وفي يوليو عام ١٨٢٤ غادرت الحملة التي أعدها محمد علي الإسكندرية بقيادة إبراهيم باشا . ولقد عين السلطان العثماني خسرو باشا - الذي كان والياً على مصر في عام ١٨٠٣ وأول منافس تخلص منه محمد علي - قائداً للأسطول العثماني . وبالرغم من الخلاف بين إبراهيم وخسرو ، تعاونا للتغلب على اليونانيين . وفي عام ١٨٢٥ نزل إبراهيم بحلته في المورة ، وبدأ نجاح القوات المصرية يظهر بشكل واضح بمقارنته بنشل قوات السلطان قبل ذلك في مهمتها في هذه المناطق . وكان إبراهيم موفقاً للغاية ، وكان يرى أن يحسم هذه المشكلة بالطريق العسكري البحت وذلك باتخاذ إجراءات عنيفة ضد اليونانيين . ولم توافق الدول الأوروبية على هذه الأعمال . وكانت روسيا أسبق الدول الأوروبية إلى الرغبة في التدخل لصالح اليونان ، ولكن حالت الدول الأوروبية الأخرى دون ذلك حتى لا يقوى نفوذ روسيا في البلقان والشرق . وفي ٦ يوليو عام ١٨٢٧ اتفقت بريطانيا وفرنسا والروسيا في معاهدة لندن على فرض هدنة حرية وذلك بإرسال أساطيلهم إلى مياه المورة لمنع السفن المصرية والعثمانية من الوصول إلى شواطئ اليونان وإرسال المدد إلى الجيش المصري والعثماني بها . والتقت الأساطيل الأوروبية تحت قيادة الأميرال الإنجليزي كودرينجتون (Codrington) بالأسطولين المصري والعثماني في خليج نافارين (Navarino) في معركة بحرية في ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧ . وقضى على الأسطولين المصري والعثماني وتمت محاصرة قوات إبراهيم باشا البرية داخل المورة .

وأما التسوية التي تمت بخصوص المورة فلم ترتبط بالتاريخ المصري في ذلك الوقت . ولقد فقد محمد علي أسطوله الذي بذل جهداً كبيراً

وأنتق أموالاً كثيرة في إنشائه . وندنك رأى أنه لا فائدة من مواصلة القتال . كما دفعه إلى اتباع هذه الخطة ما تلقاه من قناصل الدول في مصر عن تصميم الدول الأوروبية على تحرير اليونان ، واستهداف مصر للأخطار إذا هي استمرت في اتباع سياسة الدولة العثمانية . ولم يقد إبراهيم باشا بعمليات حرية أخرى إلى أن تم الاتفاق بين محمد علي وكودرنجتون في ٦ أغسطس ١٨٢٨ فتسكن من سحب قواته من المورة . وكان كودرنجتون قد جاء إلى مياه الإسكندرية وهدد بتخريب المدينة إذا لم يسحب محمد علي قواته من المورة . فوقع محمد علي معه اتفاق الإسكندرية وأمر إبراهيم بالجلء . ونصت شروط الاتفاق على ما يلي (١) :

١ - يتعهد محمد علي بإعادة الأسرى اليونانيين وتحرير من يسع منهم في مصر .

٢ - يتعهد أمير البحر كودرنجتون بإرجاع الأسرى المصريين وإعادة السفن المصرية التي أسرت أثناء القتال .

٣ - يخطى الجنود المصريون المورة على سفن مصرية يرسلها محمد علي ويحرسها الحلفاء .

ولقد كان التدخل في حرب المورة مرحلة غير عادية في سياسة محمد علي لأنه لم يحقق أي استفادة من الاشتراك في هذه الحرب . أما العمل الذي قام به بعد ذلك فكان في سورية التي كانت تحظى باهتمام حكام مصر التقليدي . (٢) ولقد صمم محمد علي على الاستيلاء على سورية بسبب الدوافع الاستراتيجية التي تلخص في ضرورة إقامة منطقة حاجزة بين ممتلكاته في وادي النيل والمراكز القديمة للقوة العثمانية في الأناضول .

(١) Dodwell, The founder of modern Egypt, p. 22.

(٢) كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر ، ترجمة محمد مسعود ، ص ١٢١ - ١٢٢ .

ويرجع اهتمامه بهذا الإقليم إلى عام ١٨٢١ - على الأقل - عندما فام بدور الوساطة لدى الحكومة العثمانية بالنيابة عن عبدالله باشا حاكم عكا وبشير الثاني الشهابي أمير لبنان ، الذي كان قد هرب إلى مصر ورجأ إلى محمد علي ونشأت بينهما علاقات وثيقة . ووجد محمد علي في كسل من عبدالله وبشير صديقين مخلصين له يشران على الأقل بالجميل نحو الرجل الذي تشفع لهما عند السلطان . إلا أن محمد علي لم يتخذ في هذا الوقت أي إجراء بالنسبة لسورية . ولكن في نهاية هذا المقدأصبح احتلال سورية من الأمور الضرورية . فلقد استغل السلطان محمود الثاني موقف الانكشارية في حرب المورة وقضى عليهم في عام ١٨٢٦ وأخذ ينظم جيشه على أسس أوروبية حديثة . وقد تلت كارثة اليونان حرب أخرى مشع روسيا في عام ١٨٢٨ ، ولكن بتوقيع معاهدة أدريانوبل (Adrianople) في سبتمبر عام ١٨٢٩ استأنف السلطان مرة أخرى إصلاحاته العسكرية والإدارية . وفي هذا الوقت أصبح تفوق محمد علي العسكري في خطر ، وزادت سياسة محمود الثاني المركزية ، التي قضت على أمراء الوديان وعلى الممالك في بغداد ، وعملت على الحد من استقلال محمد علي انذاتي في مصر . ووجدت بعض الاعتبارات الشخصية أيضا ، فقد كان خسرو باشا - عدو محمد علي القديم - من المقرين إلى السلطان وقد شغل في الفترة من ١٨٢٧ إلى ١٨٣٦ منصباً جديداً هو منصب سر عسكر القوات العثمانية .

وحاول محمد علي في بادئ الأمر أن يستولي على سورية بانوسائل السلمية ، وتقدم بطلب ذلك إلى استانبول في عام ١٨٢٧ ، ولكن السلطان رفض طلبه . ولذلك حاول أن يجد مبرراً للتدخل في شئون سورية ، ووجد ذلك في سلوك عبدالله باشا الذي لم يعد يهمه استمرار الصداقة مع الوالي ، فأوى الفلاحين المصريين الذين فروا من مصر تخلصاً من الخدمة العسكرية وامتنع عن إرجاعه . وكان هذا هو السبب المباشر للحرب .

وفي أكتوبر ١٨٣١ عبرت القوات المصرية بقيادة إبراهيم باتنا الحدود وتحركت نحو عكا ، ولقد استطاع محمد علي في الفترة التي تلت انسحاب قواته من المورة أن يبنى جيشه وأن يعيد تكوين أسطول الذي تحطم في تقارين . وكان بشير الثاني من أهم حلفائه المخلصين ، وقدم أتباعه لمحمد علي خدمات قيمة في أثناء تقدم الحملة . ولم تكن هذه الحرب في بادئ الأمر أكثر من صراع بين حكام بعض الولايات المجاورة ولا يختلف عما كان يحدث خلال القرنين السابقين ، ونتيجة للتطورات الجديدة التي ظهرت في استانبول لم تتردد الحكومة العثمانية في أن تعلن خروج محمد علي على سلطة السلطان . ووصلت أنباء إدانة السلطان لمحمد علي في أوائل ١٨٣٢ عندما كان إبراهيم يحاصر عكا . وهكذا بدأ الصراع يتخذ مظهراً خطيراً إذ استهزأ والي مصر بسيده علناً . وفي مايو استسلمت عكا ، وفي الشهر التالي هرب حاكم دمشق ودخل إبراهيم المدينة دون مقاومة . وفي شهر يوليو زحف إبراهيم شمالاً وهزم قوة عثمانية بالقرب من حصن واستولى على حلب واتصر عند مريلان بالقرب من الاسكندرونة على جيش عثماني قادم للدفاع عن سورية واستمر تقدمه نحو هضبة الأناضول ، وفي ديسمبر ١٨٣٢ هزم جيشاً عثمانياً يقوده الصدر الأعظم نفسه بالقرب من قونية .

وفي هذا الوقت كان من المفروض أن يسر إبراهيم في زحفه على استانبول ، أو أن يعلن والده حاكماً مستقلاً عن الدولة العثمانية . ولكن محمد علي كان في غاية الحرص ، فبذل كل ما يستطيع لكي يتجنب تدخل الدول الأوروبية كما تدخلت في المورة وقضت على الأسطول المصري . ولكي ينتقم من السلطان محمود أعلن محمد علي أنه سيخلص الامبراطورية من السلطان الفاسد الذي قضى على التقاليد الإسلامية واتبع أساليب الحياة الغربية . ولقد أثار هذا القول دهشة بالغة لأن محمد علي نفسه كان قد بدأ برنامج الإصلاح المبني على الحضارة الغربية قبل محمود الثاني .

وفي يناير عام ١٨٢٣ بدأت الإشاعات تردد عن عقد محالفة تركية روسية . وكانت هذه الإشاعات سابقة لأوانها . ولكن روسيا أرسلت أسطولها إلى استانبول في شهر فبراير . وفي أبريل قامت بإرسال قواتها البرية . ولقد كانت مصالح روسيا تقتضي بقاء الدولة العثمانية على حالها من الضعف ؛ فلما رأت جيش محمد علي يجتاح الشام ويشرف على جبال الأناضول ، تخوفت من مسيرته إلى القسطنطينية واستيلائه عليها ، والقضاء على مطامع روسيا فيها .^(١) وقد أزعج بريطانيا وفرنسا أمر هذا التدخل ، وحاولتا إنهاء الخلاف بين الوالي والسلطان حتى لا تجدد روسيا سببا للتدخل . وضغطت كل من الدولتين على محمد علي والسلطان ، فاستخدمت فرنسا علاقتها الودية مع محمد علي لإقناعه بتسوية الخلاف بينه وبين السلطان ، وأوفدت إلى استانبول الأميرال روسين (Roussin) سفيراً لها ليسعى في فض الخلاف بين الوالي والسلطان . ولم يوافق اللورد بامستون (Palmerston) أيضاً على ترك الروس يسيطرون حياتهم على الدولة العثمانية . وفي هذه الفترة عين بامستون قنصلاً جديداً في مصر هو المستر باتريك كامبل (Patrick Campbell) خلفاً لقنصل بريطانيا السابق باركر (Barker) ، الذي كان يتحدث عن محمد علي بازدراء ويسيه الوال الثائر وخصوصاً بعد أن عزله السلطان محمود بعد قيام الصدام بينهما . ولقد عين بامستون كامبل لكي يعرف نوايا محمد علي وأغراضه ؛ ولما تبين محمد علي ذلك أسرَّ إلى كامبل أنه لا ينبغي بالدولة شراً ، وإنما يرجو إتقاذها وإصلاح شأنها .^(٢)

وأخيراً . وبعد المفاوضات التي دارت بشأن هذا الموضوع ، تخطى

Driault, Question d'Orient, p. 141.

(١)

Dadwell, op. cit., pp. 112-113.

(٢)

السلطان لمحمد علي عن سورية وإقليم أدنه ، مع تثبيتته على مصر وجزيره كريت والحجاز ، مقابل أن يجلو الجيش المصري عن باقي بلاد الأناضول . وقام إبراهيم باشا بسحب قواته من الأناضول بعد أن تم تسجيل هذه المسائل المتفق عليها في صلح الكوتاهية (أبريل - مايو ١٨٣٢) وهكذا سيطر والي مصر على كل سورية الجغرافية (أي الشام بجميع أجزائه) كما كان الحال في عهد سلطنة المماليك ؛ وقبل محمد علي أن يحكم الولايات السورية مدى الحياة فقط وتعهده بدفع الجزية السنوية إلى السلطان وبأن يظل تابعا له . وصار إبراهيم باشا - خلال السنوات الست التالية - حاكما عاما على الولايات السورية وممثلا لوالده . وقام بتنظيم أحوال سورية الإدارية والسياسية وعنى بتوسيد مركز مصر في سورية ، فأمن حدودها الشمالية وعنى بتحصين مضائق جبال طوروس . واتخذ مقرا العام في أنطاكية لقربها من التخوم الشمالية . وعين إبراهيم باشا حاكما بحري أحد أعيان السوريين للإشراف على إدارة الشؤون المالية . كما ألف إبراهيم في كل مدينة يزيد عدد سكانها على عشرين ألف نسمة مجلسا يسمى ديوان المشورة ، يتراوح عدد أعضائه بين ١٢ و ٢١ عضواً ينتخبون من بين أعيان البلد وتجارها . وتنظر هذه المجالس في مصالح كل بلد ومطلوبات الميرى . ولقد تمتع الأمير بشير الثاني الشهابي بسيادة مستقلة تقريباً في لبنان ، وعظم نتيجة لذلك شأن هذا الأمير . على أن الحكم المصري في سورية لم يلبث أن اصطدم بثورات محلية نشبت في مختلف هذه المناطق . فأساليب الحكم المصري في التجنيد وجمع السلاح والمال تغرب عنه قلوب العامة . فلقد أصدر محمد علي إلى ابنه إبراهيم في أوائل عام ١٨٣٤ الأوامر التالية :

١ - احتكار الحرير في الولايات السورية .

٢ - أخذ ضريبة الرؤوس من الرجال كافة على اختلاف مذاهبهم .

٣ - تجنيد الأهالي .

٤ - نزع السلاح من أيديهم .

ومن ناحية أخرى كان لندسانس العثمانية والإنجليزية شأن كبير في تحريك تلك الثورات . ولقد ساء رؤساء الإقطاع أيضا ضياع السلطة من أيديهم فحرضوا الأهالي على الثورة ضد الحكم المصري . وعقَّب أحد معاصري الحكم المصري في سورية على هذه التطورات فقال : « هذا النظام (المصري) وإن يكن عادلا وشريفا قد كان باعثا قويا على كره الأمراء والمشايخ للمصريين حيث كف يدهم وأوقف مطامعهم عند حد لا يمكن اجتيازه ، وأما استبدادهم بالشعب ، وجعلهم أمام الشريعة سواء لا امتياز ولا فرق بينهم وبين أفراد الرعية ، فحنقوا على الدولة المصرية وودوا إزالتها وإرجاع الحكومة التركية » . ولذلك قامت في سورية ثورات « إقطاعية » ضد الحكم المركزي ، مثلا في الحكومة المصرية بالشام وحليفها الأمير بشير الشهابي .

وفي عام ١٨٣٩ تأزم الموقف بين الوالي والسلطان ؛ ففي داخل سورية كان الموقف يهدد بالانفجار ؛ أما الموقف الخارجي فكان أكثر خطرا من ذلك . ففي العام السابق اعترف محمد علي بإعلان استقلاله ليقطع آخر صلة تربط مصر بالدولة العثمانية . واستدعى قناصل بريطانيا وفرنسا والنمسا والروسيا وأخبرهم بذلك . وكانت ردودهم غير مشجعة ، إلا أنه لم يتخل عن مشروعه هذا ، وفي نفس الوقت كان السلطان محمود يستعد للحرب . ولقد كانت الدولة العثمانية مصممة على استرجاع سورية عقب هزيمتها في قونية ، وفي أبريل عام ١٨٣٩ عبرت القوات العثمانية الفرات وزحمت على سورية . ولم يتبع ذلك أي صدام بين القوتين في سورية ، إلا أن على سورية . ولم يتبع ذلك أي صدام بين القوتين في سورية ، إلا أن السلطان أعلن في يوم ٧ يونيه أن محمد علي ما هو إلا خائن في نظره .

وبعد سبعة عشر يوماً انتصر إبراهيم باشا انتصاراً ساحقاً على قوات السلطان في موقعة نزيب (نصيبين) ، شمال شرقي حلب . ولقد حل بالعثمانيين بعد هذه الهزيمة كارتان كبيرتان ، ففي أول يوليو عام ١٨٣٩ توفي السلطان محمود قبل أن تصل إليه أخبار الهزيمة ، وخلفه طفلاً في السادسة عشرة من عمره يدعى عبد المجيد ليست له أي دراية بشئون الدولة . وكان أول صدر أعظم عينه عبدالمجيد هو خسرو باشا ، وكان تعيينه في هذا المنصب معناه استمرار الحرب ضد محمد علي . ولكن تعيين خسرو سبب حدوث كارثة ثانية للدولة العثمانية . فلما طلب من فوزي باشا ، قائد الأسطول العثماني الذي كان بينه وبين خسرو عداً قديماً العودة إلى استانبول : ظن أن هذا الاستدعاء لم يكن إلا لعزله أو قتله ، فمضى بأسطوله إلى الاسكندرية وسلمه إلى محمد علي . وكان لهذا الحادث أثر كبير في سير المسألة المصرية لأن تسليم الأسطول العثماني إلى مصر بعد انتصارها في موقعة نزيب جعل كفتها الراجحة على الدولة العثمانية في البر والبحر .

لقد أثار انتصار الجيش المصري إذن المسألة الشرقية ، ووقفت الدول الأوروبية مواقف مختلفة تبعاً لاختلاف أطباعها ومصالحها . فأما بريطانيا فقد يئس لورد بامستون سياستها في الرسالة التي بعث بها إلى باتريك كامبل - قنصل بريطانيا العام في مصر - في فبراير عام ١٨٣٣ ، ووضح فيها أن الحكومة البريطانية مهتمة بضرورة المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، إذ أنها تعتبر بقاءها عاملاً لاغنى عنه في بقاء التوازن الدولي في أوروبا . وكان ذلك أحد الدوافع التي دفعت بامستون إلى الوقوف ضد مصر ومحمد علي . وكان يتولى السفارة البريطانية في استانبول في ذلك الوقت أيضاً اللورد بونسبي (Ponsonby) ، وكان شديد العداء لمحمد علي وبذل جهداً كبيراً لإثارة المتاعب ضد الحكم المصري في سورية . وكانت

النسا أيضا تريد تعزيز مركز الدولة العثمانية حتى لا تعطي الفرصة لروسيا للتدخل في شئونها وفرض حمايتهم عليها ، وكذلك تدعيم مبدأ مترنيخ - المستشار النمساوي - في مقاومة الثورات التي تقوم ضد الحكام الشرعيين . وكانت روسيا أيضا تريد الوقوف أمام محمد علي وإنقاذ الدولة العثمانية من سيطرة هذا الحاكم القوي . أما فرنسا - صديقة محمد علي - فكانت تسيل إلى إقرار محمد علي في سورية وجزيرة العرب ضيقا لصلح الكوتاهية . ولهذا بدأ القلق يسود الحكومات الأوروبية بعد موقعة نصيبين .

وعندما تولى السلطان عبد المجيد الحكم في مثل هذه الظروف رأى ضرورة المفاوضة رأساً مع محمد علي لإنهاء النزاع بين الدولتين سلمياً . وأرسل إلى محمد علي مندوباً خاصاً وهو عاكف أفندي يحمل كتاباً يخوله حكم مصر الوراثي . ولكن في ٢٧ يوليو ١٨٣٩ قدم سفراء الدول الخمس الكبرى وهي إنجلترا وفرنسا وأروسيا والنسا وبروسيا مذكرة مشتركة إلى الباب العالي ، يطلبون فيها منه ألا يفقد أي اتفاق مع محمد علي دون موافقة الدول الأوروبية . وكان اشتراك فرنسا في المذكرة من الأمور الغريبة ، إلا أنها أرادت بإشتراكها في المذكرة أن تمنع أفراد روسيا بحماية الدولة العثمانية . ولقد كان انضمام روسيا المفاجيء إلى جانب الدول بشابة ضربة لفرنسا جعلتها تضطرب وتتحارب في سياستها . وكانت فرنسا تعمل سراً وعلانية ضد سياسة روسيا . ولما لم تستطع الحكومة البريطانية أن تقنع فرنسا بما اعتزمت منحه لمحمد علي من ولاية مصر وولاية عكا ، لجأت روسيا إلى إنجلترا وأظهرت أنها على استعداد للموافقة على هذا الحل . وأرادت روسيا بذلك أن تعزل فرنسا وأن تشترك الدول الأربع في الأخرى في تقرير مصير هذا النزاع ، بعقد مؤتمر للدول الأربع الكبرى في لندن ، وأجرت بريطانيا مفاوضات مع روسيا والنسا وبروسيا وانتهت

المفاوضات بمقد معاهدة (وفاق) لندن في ١٥ يوليو عام ١٨٤٠ بين إنجلترا والروسيا والنمسا وبروسيا والدولة العثمانية . ولم تشارك فرنسا فيها ، وتعهدت الدول بقتضى هذه المعاهدة بمساعدة السلطان فعلا في إخضاع محمد علي ، وتضمن الملحق المرفق بالمعاهدة المسائل التي تعهد السلطان بعرضها على محمد علي وهي أن يخول محمد علي حكومة مصر وراثية وولاية عكا طوال حياته . وأن يكون لمصر حق الاستقلال الداخلي بقيود متينة تربطها بالدولة مثل الجزية وعدم تشيل مصر في الخارج وتحديد الجيش والأسطول وسلطة منح القاب وضرب النقود . الخ ؛ فإذا لم يقبل هذه الشروط في عشرة أيام تنقص من حقوقه حكومة عكا ، فإذا تأخر عشرة أيام أخرى ولم يقبل كان للسلطان الحق في اتخاذ أي طريق تشير به عليه مصالحه الخاصة ونصائح حلفائه .

ولكي تضع الدول هذه التسوية موضع التنفيذ ، تحرك الأسطولان الإنجليزي والنمساوي في البحر المتوسط واستوليا على بيروت في ٩ أكتوبر . وفي ٣ نوفمبر سقطت عكا ، مفتاح فلسطين والشام ، وعلى إثر ذلك سلمت يافا ونابلس . وفي نفس الوقت قامت ثورة في لبنان بتحريض من مثلي بريطانيا والدولة العثمانية ، وانفصل الأمير بشير الشهابي - حاكم لبنان - عن محمد علي لما رأى نجه آخذاً في الأقول . وبعد أن تم للحلفاء احتلال الثغور السورية أرسل الأميرال استوبفورد (Stopford) القائد العام لقوات الحلفاء) بعض السفن الحربية الإنجليزية بقيادة الكومودور شارل ناييه (Napier) إلى الاسكندرية لتهديد محمد علي وإرغامه على قبول مطالب الدول . ولكن لما تبين ناييه أنه لا سييل إلى إخضاع محمد علي بالقوة ، فضل الاتصال به . ولم يجد محمد علي بداً من التسليم وخاصة بعد أن تخطت فرنسا عنه وانهارت قوته المعنوية بعد سقوط عكا . فاتفق ناييه مع الحكومة المصرية على تسليم الأسطول

العشاني وإخلاء سورية مقابل أن تفسن الدول لمحمد علي حكومة مصر وراثية وألا تمس سواحل مصر بسوء : وتم توقيع هذا الاتفاق في ٢٧ نوفمبر ١٨٤٠ . وقد رفض السلطان الاعتراف بنص هذا الاتفاق ، ولم يقره بونسبي - سفير إنجلترا في استانبول - ولكن بامستون وافق عليه . وهناك أسباب دعت بامستون إلى أن يخفف من موقفه ضد محمد علي ، أولها أن ملكة بريطانيا كتبت إليه مرتين (في أكتوبر ونوفمبر) تطلب منه أن يخفف من حدته ، وثانيها حدوث تغير وزاري في فرنسا ومجيء جيزو (Guizot) على رأس الوزارة الجديدة : فأصبح من الواجب على الحلفاء مصالحة فرنسا .

ولقد تشجع الباب العالي بخضوع محمد علي وأخذ يسلي الشروط . فكتب رشيد باشا إلى المندوب العشاني في لندن يقول « كيف توفق الدول الأربع بين مبدأ المحافظة على كيان الدولة ومنح محمد علي حكومة وراثية » . وأرسل مندوبو إنجلترا والنمسا وبروسيا والروسيا مذكرة إلى الباب العالي في ٣ يناير ١٨٤١ يطالبونه فيها بالرجوع عن قرار عزل محمد علي الذي كان السلطان قد أصدره بعد أن رفض محمد علي قبول شروط معاهدة لندن . وفي هذا الوقت بدأ إبراهيم بناء على أوامر والده في الجلاء عن سورية ، ونتيجة لتدخل الدول أرسل السلطان إلى محمد علي فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ . وقد تقرر فيه - لأول مرة - إعطاء محمد علي وأسرته حكومة مصر وراثية ، على أن يختار الباب العالي نفسه من يتقلد منصب الولاية من أبناء محمد علي الذكور خلفاً له ، ثم من يخلف هذا من بعده ، وهكذا حتى إذا انقرضت ذرية محمد علي الذكور لا يكون « لأولاد نساء عائلته الذكور حق أيا كان في الولاية المذكورة » ، واختار الباب العالي لها من يشاء . ويعلن هذا فرمان أن إعطاء محمد علي باشوية مصر وتقرير الحكم الوراثي بها بالصورة المذكورة إنما هو « منحة » من السلطان

العشاني . وتأكيذا لذلك نص فرمان علي ما يأتي : « وحيث أن الامتياز (أو المنحة) المعطى وراثه ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه (وكانت هذه الشروط متعلقة بالجزية ، والإنفاق على الحرمين الشريفين . وسك النقود . وتحديد عدد الجيش (١٨ ألفا) ، والخدمة العسكرية : والتعيين في الرتب العسكرية) فعدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لإبطال هذا الامتياز » . كما نص فرمان علي أن المعاهدات التي أبرمها أوسيرمها الباب العالي وكذلك الخط الشريف المعروف بخط الكلخانة (٣ نوفمبر ١٨٣٩) والقوانين الأساسية للدولة العثمانية تنفذ في مصر . ولكن محمد علي اعترض على القيود التي جاءت في هذا فرمان ، وهي الخاصة بترتيب الوراثة . وتقدير الجزية المطلوبة . وكانت هذه قد قدرت بربع الإيرادات والتعيينات العسكرية أو الرتب في الجيش ، وتبذلت لتسوية هذه المسائل جملة مذكرات بين الباب العالي والدول . وأسفرت هذه المساعي عن صدور فرمان أول يونيه ١٨٤١ الذي نص على ترتيب الوراثة بشكل يجعلها منحصرة في الأكبر « الأرشد » فمن يليه من ذرية محمد علي - أي انتفاء حق الاختيار الذي كان للسلطان بموجب فرمان ١٣ فبراير ، ولكن على شريطة أن يصدر التقليد بالولاية دائما من الباب العالي . حتى إذا انقرضت ذرية محمد علي الذكور ، حق للباب العالي أن يعين شخصا آخر للولاية : « وليس في مثل هذه الحالة لأولاد بنات محمد علي حق أو وجه شرعي يسوغ لهم الادعاء بالإرث » . كما نص أيضا على ضرورة تنفيذ خط شريف كلخانة والمعاهدات المبرمة مع الدول أو التي تبرم معها في المستقبل^(١) .

هذه هي نهاية إمبراطورية محمد علي . فشلت مشروعاته الكبيرة في كل من اليونان وسورية لأنها لم تتفق مع سياسات الدول الأوروبية التي

Marlowe, Anglo-Egyptian Relations, pp. 36-48. (١)

بدأت منذ عام ١٧٩٨ نهتم بشرقي البحر المتوسط . وعلى الرغم من ذلك فقد حقق محمد علي نجاحا محدوداً . ففي عام ١٨٠٥ حصل على لقب والي مصر ، وكان أول وان يمارس نفوذاً حقيقياً منذ قرنين من الزمان: فأنشأ قوة عسكرية استطاع بواسطتها أن يدعم مركزه لا أمام منافسيه المرتقبين في مصر فحسب بل أمام السلطان العثماني نفسه . وفي داخل إفريقيا ، التي لم تكن تأثرت آنذاك بمنافسات الدول الأوروبية ، بنى محمد علي إمبراطورية خارج الحدود التقليدية للنفوذ العثماني ؛ وكان أول من أرسل حملات إلى النيل الأبيض مهدت الطريق للزحف التركي المصري نحو خط الاستواء في الجيل التالي . وعلى الرغم من ذلك بدأ نشاط محمد علي الحيوي يتلاشى بعد ضياع سورية . فعاش تسع سنوات أخرى ، لكنه أصبح غير قادر على الاضطلاع بأعباء الحكم قبيل وفاته لإصابته بضعف في قواه العقلية . وظل كذلك إلى أن توفي في ٢ أغسطس عام ١٨٤٩ بالاسكندرية ونقل إلى القاهرة ودفن بمسجده في القلعة .

٢ — جهود محمد علي في إعادة تنظيم مصر

تعتبر الأعمال التي قام بها محمد علي أعمالاً ثانوية بالنسبة للهدف الأول الذي كان يعني تحقيقه وهو العمل على تدعيم مركزه في البلاد . وفي سبيل تحقيق ذلك اعتمد محمد علي بصفة أساسية على جيشه الجديد . ولكن قبل أن يقوم بهذا العمل بفترة طويلة بدأ في إعادة تنظيم الأراضي الزراعية والنظم المالية حتى يجتمع كل نواحي السلطة ويركزها في يده شخصياً . وكان أول عمل شعر بضرورة تنفيذه هو القضاء على نظام الالتزام الذي كان سائداً في مصر العثمانية . وكان قانون « نامة مصر » الصادر في عام ١٥٢٥ قد أسند مهمة إدارة أملاك الدولة وجباية الضرائب المفروضة على أراضيها إلى « موظفي الحكومة » ، وبخاصة الكاشف ، أو « مشايخ العرب » الذين كانوا يسيطرون على مساحات واسعة في مصر ، أو « الوكلاء » الذين كانوا يختارون من بين الأشخاص الأغنياء الذين باستطاعتهم أن يدفعوا مالا للحكومة في مقابل ميزة العمل بالنيابة عنها . ولا شك أن نظام الالتزام ، الذي ظهر في نهاية الأمر ، قد تطور عن عمل هذه الفئة الأخيرة ^(١) . وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت أراضي الدولة كلها تقريباً موزعة على شكل التزامات ووقعت في أيدي بعض الأفراد

Gibb and Bowen, Islamic society and the west, I/pt. 2, (١) pp. 172-173.

الاعنياء والافوياء مثل الممالك أو رجال الأوجاقات (الوجاقلية) أو الموظفين أو التجار أو مشايخ العرب . وكان معظم الملتزمين من بكوات الممالك ، فمن بين الملتزمين الذين بلغ عددهم ستة آلاف ملتزم ، قدر أن ثلاثة آلاف كانوا من الممالك الذين يحوزون أكثر من ثلثي الأرض الزراعية في مصر . وكان الالتزام ضيقة تمنحها الإدارة التي تولت تسجيل الأرض (الروزنامة) مدة ستة أو عدد من السنوات ، وكان يعطي لمن يتقدم بأكبر عطاء أو طبقا لترتيبات خاصة مع الإدارة . وفي مقابل دفع الملتزم مقدما قسطاً من المال يساوي حصة سنة من ضريبة الأرض المستحقة الدفع للحكومة من دخل الضيقة (الميرى أو خراج الأرض الديوانية) كان يمنح حجة إيجار (تقسيط) وتوجه الروزنامة أيضاً خطاباً إلى أعيان وسكان الضيقة تطلب فيها من الفلاحين طاعة الملتزم وأن يدفعوا له قيمة الضرائب المحددة في شروط الحجة .

وكانت الدولة تبقى في يدها ملكية رقبة الأرض ، بحيث لا يكون للملتزم سوى حق الانتفاع ، وهو حق كان يتقاسمه مع الفلاحين ، الذين كانوا يفلحون تلك الحصة من الأرض التي تخصص لهم (أرض الفلاح) والتي يدفعون عنها ضريبة للملتزم . وكان الملتزم يتلقى جزءاً من ربحه من الضرائب التي كان يحصلها من أرض الفلاح - « الفائض » ، وفي القرن الثامن عشر « المضاف » و « البراني » وكانت في بادئ الأمر ضرائب إضافية ، ولكنها بمرور الوقت أصبحت تجبي بانتظام مع الضرائب المقررة ولكن كان معظم ربحه يحصل عليه من استغلال أراضي الالتزام المخصصة لشخصه لاستغلالها وهي المعروفة باسم أرض الوسية . وقد استلغها الملتزم طوال احتفاظه بالالتزام لمساعدته على واجبات الالتزام وثققاته من الصرف على المساجد والمدارس وإيواء المسافرين والموظفين وضيافتهم في دائرة التزامه . وكانت هذه الأراضي معفاة من الضرائب وفرض على

فلاحي الجبهة أن يعملوا فيها سخره للملتزم بلا أجر ولا جزاء . وعلى الرغم من أن نظام الالتزام كان من الناحية القانونية مجرد امتياز مؤقت يختص بحق جباية قدر من ضرائب الميرى ، فمن الناحية الواقعية نجد أنه قد تولدت تدريجياً إجراءات اتخذت حكم العادة . ومنحت الملتزمين حقوقاً وامتيازات تكاد تشبه الحقوق المتعلقة بالملكية الخاصة . وأمكنها في الواقع أن تجور على حقوق الدولة . وقد عجل تدهور السيطرة العثمانية على مصر في القرن الثامن عشر بهذه العملية إذ تمكن البكوات ، والمماليك بوجه عام ، من اغتصاب امتيازات خاصة برئيس الدولة ، وظهرت حقوق وراثية اتخذت حكم العادة ، فأصبح أبناء الملتزم أو مماليكه البيض أو أي شخص آخر يرد اسمه في وصية الميت إن وجدت ، يرثون حق الإيجار في مقابل أن يدفعوا للباشا - باعتباره ممثلاً للسلطان - ضريبة تسمى الحلوان كانت تصل إلى ما يزيد على فائض ثلاث سنوات . وعند دفع تلك الإتاوة كانت الروزنامة تسجل التغيرات الطارئة في حيازة الأرض وتصدر «تقسيماتاً» جديدة للورثة . وإذا مات الملتزم دون أن يترك أبناء أو وصية ، أو إذا عجز الورثة عن دفع الحلوان كانت الأرض تعود إلى الدولة . واكتسب الملتزم أيضاً في القرن الثامن عشر أيضاً حق بيع أو منح حقوقه في أي جزء من الالتزام إلى ملتزم آخر . وكان باستطاعة الملتزم أن يسترد أرضه في مقابل رد ثمن الشراء . وكذلك مارس الملتزم سلطة مطلقة على الفلاح ، فكان له مثلاً حق انتزاع الأرض من يد الفلاح وإعطائها لفلاح آخر إذا ضاقت يده أو قصر في دفع الضرائب . ويتضح من كل هذه التطورات أن الملتزم قد أصبح الحاكم الفعلي في إطار التزامه .^(١)

أما العلماء فقد استفادوا أيضاً من النظام التقليدي المتبع وذلك

Kivlin, op. cit., pp. 20-22.

(١)

باستغلال الأراضي الموقوفة وهي المعروفة باسم « رزق الأحياسية » أي المرصدة على المساجد والسبل والخيرات . ووجد العثمانيون عندما فتحوا مصر هذا النوع من الهبات الدينية وهو لا يتطلب من الواهب أن ينتقل ملكية العقار المطلقة إلى المؤسسة الدينية أو الخيرية التي تست الهبة لصالحها . وكانت عائدات الأرض التي خضعت لهذا النظام تخصص باعتبارها معاشات أو « رزق » (المفرد رزقه) لأفراد أو مؤسسات دينية وخيرية ، على أن تدفعها خزانة الدولة إلى هؤلاء المستفيدين عينا وتقداً . وقد أقر العثمانيون الرزق واستمر دفعها بعد الغزو . (١) وفي نهاية القرن الثامن عشر تحولت نسبة كبيرة من أراضي مصر الزراعية إلى أحباس لأن ذلك كان الوسيلة الوحيدة التي يأمن بها الملاك على أملاكهم من عسف المماليك واستغلالهم لريعها وغلتها .

وقام محمد علي خلال السنوات الأولى من حكمه بإجراء بعض التجارب لإلغاء نظام الالتزام في الدلتا لأن الصعيد كان لا يزال تحت سيطرة المماليك . ولا شك أن الإصلاحات الزراعية التي قام بها الفرنسيون أثناء احتلالهم لمصر قد استرعت اهتمام محمد علي أوائل حكمه . وفي نفس الوقت كان محمد علي يعلم تمام العلم أن نظام حيازة الأرض الموجود في مصر لا يصلح أداة للحصول على الموارد المالية اللازمة لكي يحتفظ بولاء قواته ويبقى على إخلاص أصدقائه في استانبول . وفي بدء الأمر لم يحصل الباشا سوى الضرائب التي فرضها المماليك ، ولكن حين تبين في عامي ١٨٠٦ و ١٨٠٧ أنها لا تكفي قام بتحصيل نصف الفائض ، وهي الضريبة التي جرت العادة على أن يأخذها الملتزمون . وعندما انخفض فيضان عام ١٨٠٨ استبدل بعدد من الملتزمين الضعاف أفراداً من أسرته وحاشيته . وفي العام التالي حدثت بعض المشاكل في مديرية البحيرة بسبب

Rivlin, op. cit., pp. 31-35.

أحد المشروعات الجديدة التي أدخلها . فقد أنشأ سجلاً جديداً خاصاً دونت فيه كل أراضي المديرية . وقام بفرض ضريبة المال الميري على الأراضي المعروفة باسم الرزق الأحباسية ؛ وطلب حجج من يتولون النظر عليها . وأمر حكام الأقاليم (الكشاف) بالاستيلاء على تلك الأطيان إذا لم يقدم أصحابها إلى الديوان حجج إنشاء الوقف ، ومعنى ذلك تهديد السبيل لمصادرة معظم الأطيان الموقوفة . كما فرض الضريبة على أطيان الوسية . وهي الأرض التي أعطيت للمتزمين وأعفيت أصلاً من الضريبة ، وقرر مصادرة نصف الفائض ؛ أي أنه قرر بذلك مقاسمة المتزمين (وكان معظمهم في ذلك الوقت من المشايخ علماء الأزهر) في معاشهم . ولقد أثارت هذه الأمور في العلماء والمتزمين عاصفة من الاستياء والسخط ، فاتفقوا على مقاومتها ؛ وترعهم السيد عمر مكرم .^(١) وذهب النساء والرجال إلى الأزهر يوم ٣٠ يونيو عام ١٨٠٩ ؛ فأبطل الشيوخ الدروس وأرسلوا إلى السيد عمر مكرم ، وبعد أن تشاوروا في الأمر اتفقوا على الدفاع عن مصالح الأهالي وقرروا الاجتماع في اليوم التالي . وفي هذا الاجتماع أجمع العلماء على الاعتراض على المظالم الجديدة وهي فرض الضريبة على الأطيان الموقوفة وأطيان الوسية ومقاسمة المتزمين في إيرادهم ، وتعاهدوا وتعاهدوا على الاتحاد وترك المنافرة . ولكن غالبية القاهريين كانوا مرتاحين في قرارة أنفسهم لإجراءات محمد علي بمقاسمة المتزمين في فائضهم لأنها أزالَت الفوارق التي مكنت لفئة معينة من العيش في رخاء ، بينما عاشت الأكثرية في تقير وحرمان وبؤس . وعلى أية حال نجح محمد علي في إحداث الفرقة بين العلماء ، وفي النهاية أصدر في ٩ أغسطس أمراً بعزل السيد عمر مكرم من نقابة الأشراف وتقيده إلى دمياط .

de Vaulabelle, op. cit., t. IX, pp. 413-414.

(١)

ولقد أدى اتساع التجارة في عام ١٨١٠ وانتهاء سيطرة المالك في الصعيد إلى تزويد محمد علي بحوافز جديدة لتصفية الأوضاع القديمة نهائياً . فبدأ يراجع نظام جباية الضرائب . وهو أمر يعني في الواقع إعادة النظر في نظام حيازة الأرض بأكمله . وتنظيم إدارة البلاد . وتوجيه زراعة المحاصيل بحيث تتدفق معظم منتجات البلاد الزراعية إلى مخازن الحكومة . وبدأ تطبيق السياسة الجديدة في الصعيد بعد أن خلف القضاء على المالك في عام ١٨١١/١٨١٢ فراغاً سياسياً في الوجه القبلي . فعين الباشا في عام ١٨١١ ابنه إبراهيم حاكماً للصعيد . فقام أولاً بمد سلطة الحكومة المركزية إلى تلك المناطق التي ظلت خارجة عن نطاق سيطرتها عدة سنوات ، ثم أمر بمسح كل أراضي الصعيد . وفيها أراضي المالك وأراضي الملتزمين من غير المالك . ووضع معظم الأراضي تحت الإشراف المباشر للأجهزة الحكومية . ولم يتم محمد علي بإجراءاً متشابهة في الوجه البحري حتى أواسط عام ١٨١٣ عندما تعرض لمشكلتين متشابهتين ، الأولى هي الأعباء المالية التي فرضتها الحرب الوهابية على الخزانة . والثانية هي تعرض أرباح تجارة الحبوب التي دعت دخل محمد علي عدة سنوات للخطر بسبب فتح البحر الأسود واستئناف حركة التجارة بين روسيا وبريطانيا . (١) ولذلك قرر في سبتمبر عام ١٨١٣ اتباع الخطة التالية : (٢)

- ١ - زيادة المساحة المزروعة لحساب الباشا خصوصاً الأراضي التي عجز حائزوها عن زراعتها لافتقارهم إلى التمويل .
- ٢ - إلغاء الضرائب الإضافية التي كان يفرضها الملتزمون على الفلاحين وضماها إلى الضريبة العادية على الأرض .

Rivlin, op. cit., p. 53.

(١)

Driault, Mohamed Ali et Napoleon, p. 231.

(٢)

٣ - إلغاء جميع الإعفاءات التي كانت تستع بها الأراضي المملوكة للمساجد والمؤسسات الدينية .

٤ - إلغاء الامتيازات الخاصة التي تضمن إعفاء أنصار محمد علي .
الذين كانوا يعطاهم أرضاً ، من الضرائب .

٥ - تصنيف كل الأراضي طبقاً لنوع وطبيعة المحصول المزروع وتوحيد ضريبة الأراضي بالنسبة إلى كل فئة .

٦ - تبسيط نظام جزية الضرائب لضمان تدفق نسبة أكبر من الدخل إلى الخزانة بدلاً من ذهباها إلى حيوب الكتبة الأقباط ومشايخ القرى .
الذين كانوا يفيدون من النظام الشاذ المعقد القائم .

وكان من أهم مستلزمات تلك الخطة عملية مسح أراضي مصر كلها منحا شاملا . وكانت قد بدأت عملية مسح أراضي الصعيد في عام ١٨١٣ ، كما بدأ مسح أراضي الوجه البحري في أوائل عام ١٨١٤ . وقبل ظهور النتيجة النهائية للمساحة في مايو عام ١٨١٤ ، صدر أمر محمد علي في فبراير من نفس العام بمصادرة كل الالتزامات القائمة في الوجه البحري على أن يستمر ملتزموها في الحصول على « الفايط » من الخزنة مدى الحياة تعويضاً لهم عن أخذ حصص التزامهم . كما صادر محمد علي الأراضي المعروفة باسم « رزاق الأحياسية » وهي الأراضي الموقوفة على المساجد والأسبلة والخيرات وجهات البر والصدقات . وعلى أثر ذلك ذهب وفد من المشايخ إلى نائب الباشا (الكخيا بك) وطلبوا منه تأجيل تنفيذ فرمان الباشا ، ليتسنى لهم تقديم العرائض إلى محمد علي وكان في الحجاز في ذلك الوقت ، ثم ذهب جمع كبير من النساء الملتزمات بعد عدة أيام إلى الجامع الأزهر وطالبن بسحب قرار المصادرة . ورغم أن الكخيا

بك استدعى المشايخ واتهمهم بتدبير تلك المظاهرات خدمة لأغراضهم الخاصة ، فقد منح الملتزمين الحق في حصاد محاصيلهم القائمة على الأرض . (١)

وكان إلء نظام الالزام اقلابا اقتصاديا واجتماعيا ، إذ شعر الفلاحون بأنهم تحرروا من « رق » الالزام ، وحق لهم أن يقولوا للملتزمين « أتم أيش بقالكم في البلاد : قد انقضت أيامكم ، إنا صرنا فلاحين الباشا » . (٢) وبقتضى هذه الاجراءات أصبح محمد علي « ملتزما » أو مالكا لمعظم أراضي مصر ، ولم يسمح في بادىء الأمر بتكوين ضياع خاصة حتى لا يؤدي ذلك إلى قيام طبقة مالكة تتحدى سلطته ، ويظل محتفظا لنفسه بالأرباح الناتجة من الزراعة . ولكن الأمر لم يستمر على ذلك ، فبدأ محمد علي يعدل من سياسته هذه في أواخر العشرينات من القرن التاسع عشر ، وسمح بتكوين طبقة مالكة وحاكمة من الأشخاص الذين ساعدوه وأخلصوا له ، وكان من بينهم أفراد أسرة الوالي نفسه . ولقد تأكد محمد علي من عدم صلاحية نظام الإشراف المباشر على الزراعة، واحتكار وتحصيل الضرائب على أيدي مندوبين حكوميين . كما أنه أراد أن يخفف من نظام الاحتكار - الذي استحدثه في عام ١٨١٢ - ويخضع قناصل الدول الأجنبية الذين ألحوا عليه في إلغاء ذلك النظام ، فقرر السماح بقيام نوع من الملكية الزراعية ، ومنح الأرض لأتباعه ولكنهم لم يمنعوا عنه محصول ضياعهم الذي كان يأخذه بالثمن الذي يراه . واتمى نظام الاحتكار على يد الحكومة ولكنه بقي بصورة أخرى ، وبعد عام ١٨٤١ اهتم محمد علي وأفراد أسرته وبخاصة إبراهيم باشا بتكوين

(١) الجبرتي : ح ٢٠٤/٤ .

(٢) الجبرتي : ح ٢٠٧/٤ .

ثروات شخصية ضخمة . وهكذا منح محمد علي خلال العقدين الأخيرين من حكمه أفراد أسرته مساحات واسعة من الأرض سميت جفاك (أو شفاك في اللغة التركية ومعناها : مقاطعات أو ملك) وأعفاها الباشا من الضرائب ؛ وكانت تعطي بهذه الأطيان تقاسيط (جمع تقسيط : صك أو وثيقة) من مصلحة الروزنامة أو حجج تحرر بالمحاكم الشرعية . (١) أما عن إدارة تلك الشفاك فكان يجري - بعد الاستيلاء على القرى - حصر لكل رجالها ونسائها وأطفالها ومواشيها وأدواتها الزراعية ، ويعين الديوان ناظراً يكون في العادة ضابطاً سابقاً في الجيش أو الأسطول أو انفرسان . وكان من سلطة النظار ومشايخ البلد تفتيش القرى والمدن بحثاً عن الفلاحين الذين هجروا أراضيهم ، وإجبارهم على العودة . وعلى العموم كانت أحوال الفلاحين وخاصة في جفاك محمد علي بالغة السوء . (٢)

كما أنعم محمد علي على بعض القواد والموظفين والمقرين إليه بمساحات شاسعة من الأراضي البور (قدرها كلوت بك بحوالي ٢٠٠.٠٠٠ فدان) ، وسميت « أباعد » أو « أبعاديات » (سميت بهذا الاسم لأنها كانت مستبعدة من المساحة التي كانت قد عملت في عام ١٨١٣ - ١٨١٤ للأرض الزراعية فقط) ، وقد منحهم ملكيتها التامة وأعفاهم من ضرائبها ليشجعهم على استصلاحها . ولذلك كان يحتم عليهم ألا يؤجروها لغيرهم ، وأن يقوموا على زراعتها بأنفسهم . على أن هذه الملكية الفردية كانت محدودة ، وكانت أكثر الأرض « خراجية » أو « ديوانية » أي ملكاً للحكومة ولا يملك الفلاحون الذين « يحوزونها » ويزرعونها سوى حق « منفعتها » . وكان محمد علي قد قسم الأراضي التي وزعت على الفلاحين في عام ١٨١٣ إلى ثلاثة أنواع على حسب خصوبتها أو سهولة ريعها أو قربها من العمران ،

(١) الرافعي : عصر محمد علي ، ج ١/٥٨٩ .
Divlin, op. cit., pp. 68-69.

(٢)

ثم قدرت الضريبة عليها ولكنها عدلت عدة مرات . وتجت من زيادة الضرائب وافتقار الأراضي الزراعية إلى الأيدي العاملة بسبب نظام التجنيد أن تأخرت قرى كثيرة في أداء نصيبها في الضريبة . وفكر محمد علي في عدة وسائل للحصول على هذه الضرائب المتأخرة . وفي ٢٣ مارس عام ١٨٤٠ فكر محمد علي في نظام العهد (المفرد عهده وهي امتياز من الأرض تنزل عنه الحكومة لفرد يتعهد بجباية ضرائب الأرض) ، فعهد إلى بعض الأعيان والأمورين ورجال الجهادية بأن يكون في عهدهم جباية ضرائب قرى بأجمعها على أن يتعهدوا بدفعها من مالهم الخاص إذا لم يجبوها . وفي عام ١٨٤٤ ، بلغت مساحة أراضي العهد ١٢٠٥٠٥٩٠٠٠ فداناً ، يخص محمد علي منها ١٢٠٠٠٠ فدان ، ويخص إبراهيم باشا ٩٨٠٠٠٠ ، ويخص غيرها من أفراد أسرة الوالي ٧٥٠٠٠٠ فدان ، وأعطيت أراض مساحتها ٩١٢٠٥٥٩ فداناً للضباط الأتراك وكبار الموظفين والمحاسبين .^(١) وكان هذا النظام قريب الشبه بنظام الالتزام الذي ألغاه محمد علي قبل ذلك . ويتضح من ذلك أن التغييرات التي استحدثها محمد علي في حيازة الأراضي الزراعية لم تكن إصلاحات حقيقية ، لأنه استولى على الأرض من المجموعات المالكة السابقة وأعاد توزيعها على مؤيدي وأتباع النظام الجديد . ولقد ظهرت فئات عديدة من حائزي الأرض في نهاية عهد محمد علي مثل أفراد الأسرة الحاكمة ، والضباط الأتراك وكبار موظفي الدولة ، وعدد معين من الأجانب والفلاحين . وكان المتبع في ذلك الوقت هو إعطاء أفضل أراضي الدلتا وأصلحها لكبار حائزي الأرض ، أما الفلاحون فقد حصلوا على الأراضي التي لم تستفد من برنامج منشآت الري الذي نفذ في عهد محمد علي . وظلت الأراضي الممنوحة للفلاحين ملكاً للدولة ، ولم يحصل الفلاح على أية حقوق خاصة بالملكية من قانون الأراضي الذي أصدره محمد علي

Rivlin, op. cit., p. 65.

(١)

في عام ١٨٤٦^(١) ، لأنه لم يضمن إلا حماية الفلاحين من الإبعاد الدائم عن الأرض التي كانت في حالات كثيرة في حيازة أسرهم منذ أجيال . ونتيجة للسياسة التي اتبعها محمد علي بشأن نظام حيازة الأراضي الزراعية ظهرت طبقة أرستقراطية جديدة دخل معها المصريون في معركة فاصلة إبان الثورة العرابية .

أما بالنسبة للتنظيمات الإدارية التي قام بها محمد علي في مصر . فكانت معقدة وغامضة في كثير من النواحي . فلقد استحوذ محمد علي على السلطة بعد الفوضى التي سادت في مصر عقب خروج الفرنسيين في عام ١٨٠١ . وبعد أن تفرقت الصفوة الحاكمة القديسة من المماليك والعشائين ، تم تغيير كل النظم الإدارية التي كانت سائدة قبل الاحتلال الفرنسي . وما يلفت النظر بالنسبة لنظام محمد علي الإداري هو حدوث تغيير في الاصطلاحات الإدارية ، فلقد اختفت أسماء الإدارات والألقاب القديسة وحلت محلها أسماء ذات معنى جديد ، كما ظهرت كلمات جديدة اتخذت مكانها في اللغة . ومع اختفاء الطبقة القديسة الحاكمة من بكوات المماليك ، أصبح لقب « بك » ، كما كان الحال في الفترة الأولى من تاريخ مصر في العهد العثماني ، مجرد لقب فخري ، وفقد قيمته بسبب كثرة منحه . ولقد ظلت ألقاب ووظائف الكشاف والدفتردارين موجودة فترة من الوقت ولكنها أبطلت نتيجة لإعادة تشكيل النظام المالي والإقليمي . وتبثت التطورات التي أدخلت في إدارة الأقاليم في ظهور لقبين جديدين هما : لقب مدير أي رئيس المديرية وكان مسئولاً عن تنفيذ أوامر الباشا في مديريته وبخاصة فيما يتعلق بجباية الضرائب والمتأخرات والمحافظة على الجسور والترع ، والاشراف على المصانع في المديرية ، وإصدار توجيهات

Haer. A history of Landownership in modern Egypt, pp. (١)

فيما يتعلق بيدر المحاصيل وريها . ولقب مأمور أي رئيس المركز ، وكان يضطلع بالمسئولية الكاملة عن كل الأعمال في القرى الواقعة تحت إشرافه . كذلك استخدمت كلمة أخرى جديدة هي كلمة « مديرية » وحلت محل إقليم أو كاشفية . كما أدى استيلاء مصر على بعض المناطق خارج حدودها إلى استخدام لقب جديد هو لقب حاكمدار ، وأضيف هذا اللقب على حاكم سورية المدني في عام ١٨٣٢ : وعلى الحاكم العام للسودان المصري في عام ١٨٣٥ ، وكان حاكمدار السودان يجمع في يده السلطة العسكرية والمدنية .

وفي عهد محمد علي ، أصبحت وظائف الحكومة أكثر تعقيداً واختلافاً عما كانت عليه في العهد السابق . فإن الإجراءات التي تمت بالنسبة للأراضي الزراعية حتمت ضرورة إحداث تغييرات في النظام المالي للحكومة ، كما تطلب تكوين الجيش الجديد إقامة نظام للإدارة العسكرية لم تعهده مصر من قبل ، ومن ناحية أخرى ، تطلب بناء الأسطول وتطوير مدارس الحكومة وتنمية التجارة والصناعة تأسيس جهاز حكومي يقوم بالإشراف على كل هذه المسائل . ولذلك فكر محمد علي في بادئ الأمر في تكوين بعض المجالس أو الدواوين ، فألف مجلساً للحكومة يسمى « الديوان العالي » ومقره القلعة ، وكان يتداول مع أعضائه في الشؤون المتعلقة بالحكومة ، ولقب رئيس هذا الديوان بلقب كتخدا بك أو كتخدا باشا (أي وكيل الباشا) . ثم كون في عام ١٨٢٤/١٨٢٥ مجلساً سماه « المجلس العالي » وكان يتألف من نظار الدواوين ورؤساء المصالح واثنين من العلماء يختارهما شيخ الأزهر ، واثنين من التجار يختارهما كبير تجار العاصمة وغيرهم . (١)

(١) عبد الرحمن الرافعي : ح ٢/٥٧٠ - ٥٧١ .

ومما تجدر ملاحظته أن هذه المجالس لم تكن على درجة كبيرة من الرقي وحسن النظام ، كما أن رؤساء الدواوين والمجالس لم يتسعوا في حقيقة الأمر بكل واجبات ومسئوليات الوزراء . على أن محمد علي سرعان ما وجد أن مناقشة المسائل في المجالس قبل عرضها عليه أدت إلى تأخير البت في المسائل ومحاولة التملص من المسؤولية ، فأمر بإلغاء أكثر هذه المجالس وتركيز العمل في الدواوين . ولهذا السبب ولتأزم وضعه المالي، أصدر محمد علي اللائحة الإدارية المعروفة بالقانون الأساسي أو قانون نامة في يونيو - يوليو ١٨٣٧ ، وأهم ما فيه بيان للدواوين واختصاص كل منها وفروعها ، أي أن الباشا أقدم على إعادة تنظيم إداره الحكومية . وقد ظل هذا القانون أساس التنظيم الحكومي في مصر طوال عهد محمد علي . ولقد حصر هذا القانون السلطة في سبعة دواوين هي (١) :

١ - ديوان الخديو (وزارة الداخلية) : كان هذا الديوان يختص بالشرطة والشئون القضائية التي لا تدخل في اختصاص المحاكم الدينية أو التجارية ، كما يشرف على ١٩ إدارة منفصلة مسئولة عن مسائل كالأسواق، وتموين الباشا : الشخصي والعام ، باستثناء الإمدادات العسكرية والمؤسسات الدينية ، وترعة المحمودية ، والبريد ودار سك النقود .

٢ - ديوان الإيرادات (وزارة المالية) : وقد انقسم إلى قسمين : أحدهما يختص بحسابات كل المديريات المصرية وجزيرة كريت والحجاز والسودان ، وثانيهما يختص بإيراد مدينتي مصر والاسكندرية والجمارك والمقاطعات والزمومات .

٣ - ديوان الجهادية (وزارة الحرب) : كانت تختص بواجبات

(١) انظر : أحمد فتحي زغلول : المحاماة ، القاهرة ، ١٩٠٠ ، ص ٦ - ٢٤ ؛ خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر ، ص ٧٥-٤ .

التجديد وتدريب ونظام القوات وتويعها والإتفاق عليها . وإدارة الخدمة الطبية للجيش والمستشفيات العسكرية وصيانة أبنية الجيش وتحصيناته والإشراف على إمداد ورش الجيش ومخازنه .

٤ - ديوان البحر (وزارة البحرية) : كانت كل الشؤون البحرية تقع تحت سلطة وزير البحرية ، ومن بينها الإشراف على قوات الأسطول وأفراده وحوض السفن . والمخازن . ومستشفيات البحرية وخدماتها الطبية : وخزانة الأسطول .

٥ - ديوان المدارس (وزارة التعليم والأشغال العمومية) : كان الديوان يتولى أمر المدارس الابتدائية والثانوية والفنية ، والمكتبات ومخازن الأدوات ، والمتاحف ، وقناطر الدلتا ، ومطبعة بولاق ، والجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) ، والهندسة ، ومزارع الاسطبلات في شبرا .

٦ - ديوان التجارة المصرية والأمور الإفرنكية (وزارة التجارة والشئون الخارجية) : كانت تتولى العلاقات الدبلوماسية وإدارة وحراسة مخازن الحكومة (الشون) وجباية الالتزامات ، والجمارك ومبيعات ومزادات منتجات الحكومة .

٧ - ديوان الفاوريات (وزارة الصناعة) : كانت مختلف المصانع في القاهرة - كمصنع الطرايش - وصناعات الأقاليم من اختصاص هذا الديوان .

وطلب محمد علي من رئيس كل ديوان (وهو بلقب مدير) أن يقدم للبasha تقريراً في كل أسبوع عن أحوال ديوانه وكشفا شهرياً بحساباته إلى تفتيش الحسابات وميزانية سنوية عن الإيرادات والمنصرف .

وهكذا كانت الظروف التي جاء فيها محمد علي إلى الحكم تحتم

عليه أن يضع نظاماً إدارياً جديداً ، ولكن اختفاء الصفوة الحاكمة القديسة أدى إلى ظهور مشكلة وهي كيفية إيجاد الموظفين للجيش والإدارة المدنية وللخدمات الثانوية . فالتقى محمد علي من بين أقاربه المدعوين والأشخاص المقربين إليه من يحتاج إليهم لشغل المناصب الرئيسية في الإدارة المدنية . ولذلك شغل الأتراك المناصب العليا ، وأحب أفراد أسرة الباشا وخاصة إبراهيم باشا وعباس حلمي الأول دوراً مهماً في اتساحي الإدارية . أما بالنسبة للفنيين المطلوبين للإشراف على كل التطور المدني والعسكري ، فقد استعان في بادئ الأمر بالأوربيين وخاصة الفرنسيين والإيطاليين . ولكن الفساد استشرى في كل فروع الإدارة بسبب قصر نظر سياسة الباشا ، وقد قال الكولونيل دو هاميل Duhamel قنصل روسيا العام في مصر (بأن أسوأ كارثة حلت بحكومة محمد علي هي الحاجة الماسة إلى استخدام موظفين أتراك لشغل الوظائف العامة . فنعظم الذين وفدوا إلى مصر من الأتراك قد جاءوا إليها جرياً وراء المناصب والإثراء . ولما فشل محمد علي في القضاء على جذور الفساد المتفشي في إدارته ، قرر استبدال المصريين بالأتراك . وفي عام ١٨٣٣ ، بدأ يستبعد الأتراك الذين كانوا يشغلون وظائف صغيرة في الإدارة المدنية ، عندما اكتشف أن مفاصل خطيرة قد زحفت إلى الإدارة في خلال انشغاله بالحرب السورية الأولى وصرح في ذلك الوقت بقوله : « لن يستطيع أحد أن يشكو بعد الآن ، والفلاحون الآن على قدم المساواة مع الأتراك » . (١) وبتعيين المصريين تمكن محمد علي من تخفيض نفقات إدارته ، لكنه زاد في أعباء الفلاحين ، لأن الموظفين الجدد أسرعوا بدورهم في مضاعفة دخولهم على حساب الفلاحين . ثم استخدم الباشا مزيداً من المصريين في المراكز الثانوية ليحلوا محل العدد الكبير من الموظفين الأجانب وخصوصاً الفرنسيين

Rivlin, op. cit., p. 109.

(١)

والإيطاليين الذين مُرّدهم في عام ١٨٤١ ، بعد أن قرر الاقتصاد في النفقات . وببضي الوقت تخضت هذه السياسة عن نتائج كبيرة بالنسبة لمصر - إذ إنها أدت إلى قيام الطبقة البيروقراطية المصرية . وكان من أهم النتائج الفرعية لتلك السياسة أيضاً فرض اللغة العربية بالتدريج على الإدارة الحكومية . ولكن رغم ذلك لم يعتد الجهاز الإداري على المصريين وحدهم بل ظل الأجانب يشغلون مناصب هامة ؛ وظل أكبر موظفي الحكومة يؤخذون من الطبقة التركية الحاكمة .

كما أدى احتياج محمد علي إلى موظفين مدربين إلى تأسيس أول نظام تعليمي مدني في دولة إسلامية . فقبل تولية محمد علي الحكم لم يكن بمصر نظام تعليمي بالمعنى الدقيق الذي يدل عليه هذا التعبير ؛ فلم يكن سوى الأزهر وبعض المدارس الملحقة بالمساجد والكتاتيب بالمدن والقرى ؛ ولم تكن تتمتع بنظام يصل ما بينها ويجعل منها وحدة تعليمية ، ولم تخضع لسلطان الحكومة ورقابتها . على أن الركود الذي ساد مصر في العهد العثماني قد أثر على الأزهر ، فاقصرت الدراسة فيه على قراءة كتب الدين واللغة وشرحها ، أما الكتاتيب فانهصر نشاطها في تحفيظ القرآن وتعليم الكتابة والقراءة . أما محمد علي فقد اهتم بتطوير نظام التعليم وتكوين طبقة من المتعلمين لمواجهة احتياجات جيشه ونظامه الإداري الجديد .^(١) ويبدو أن محمد علي قد خشي إثارة الشعور الديني بين جموع الناس إذا هو حوّل الأزهر عن رسالته التي عكف على أدائها إلى العمل لمواجهة متطلبات دولته الجديدة . فأنشأ عدداً من المدارس ، كانت أولها مدرسة الهندسة التي أسسها في القلعة عام ١٨١٦ لتعليم الطلبة مساحات الأراضي

(١) Safran, Egypt in search of political community, pp. 30-31.

وقياساتها بالأقصاب . ويدل هذا العمل على مبلغ ارتباط هذه المدرسة بسياسة محمد علي الخاصة بإعادة تنظيم الأراضي الزراعية . وعام ١٨٢٧ أسس محمد علي - بناء على اقتراح كلوت بك (Clot Bay) أحد مستشاريه الفرنسيين في مجال الطب - مدرسة الطب لتخريج الأطباء المصريين للجيش . كما لعب الترجمة دوراً مهماً في نظام التعليم ، بنقل المحاضرات التي كانت تلقى باللغة الفرنسية إلى العربية وتعريب الكتب الإفرنجية في مجال العلوم والآداب . ويرجع الفضل في إنشاء مدرسة الألسن (أو اللغات) إلى الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) . مؤسس نهضة مصر الثقافية في القرن التاسع عشر ، فبعد عودته من فرنسا اقترح على محمد علي إنشاء هذه المدرسة ، وتم تنفيذ هذا الاقتراح في عام ١٨٣٦ ، وعرفت المدرسة في بادئ الأمر باسم مدرسة الترجمة . وفي العام التالي عهد محمد علي بنظارتها إلى رفاعة الطهطاوي . وفي مدرسة الألسن درست آداب اللغة العربية واللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية والتركية والفارسية ثم الإيطالية والإنجليزية ، وعلوم التاريخ والجغرافيا ، والشرعة الإسلامية ، والشرائع الأجنبية .^(١) وهكذا يتضح أن المهمة الثقافية لهذه المدرسة كانت أعم وأشمل مما يدل عليه الاسم الذي اختير لهذه المدرسة ، لأنها كانت أكبر مدرسة لنشر الثقافة في مصر . وفي عام ١٨٤١ عهد إلى رفاعة أيضاً الإشراف على قلم الترجمة الذي ألحق بالمدرسة ، وقد قام هو نفسه بتعريب الكثير من الكتب . وكان من المحتمل ألا يكون لحركة الترجمة الواسعة التي ظهرت في هذه الفترة أي تأثير أو فائدة لو لم يقيم محمد علي بإنشاء مطبعة بولاق في عام ١٨٢٢ ، لأنها كانت الوسيلة العملية لنشر العلوم والمعارف المختلفة ، واختار لتصحيح مطبوعاتها طائفة من علماء

Dunne, op. cit., pp. 150, 226-227.

(١)

الأزهر . ولقد طبعت في مطبعة بولاق أيضا الوقائع المصرية ، وهي الجريدة الرسمية للحكومة وأول جريدة عربية صدرت في مصر ، وقد ظهر أول عدد منها في ٣ ديسمبر عام ١٨٢٨ . وهكذا ساعدت مطبعة بولاق على تطور النهضة العلمية في مصر .

ومن ناحية أخرى اهتم محمد علي بإرسال البعثات العلمية إلى الخارج لإعداد خبراء وصناع مدربين في كل النواحي المختلفة . وكانت البعثات هي الوسيلة الوحيدة لكي ينقل إلى مصر خبرة علماء أوروبا ومهندسيها . وبدأ محمد علي إرسال بعثات علمية إلى أوروبا في عام ١٨١٣ ، إذ أوفد إلى إيطاليا عدداً من الطلبة لدراسة الفنون العسكرية وبناء السفن وتعلم الهندسة وغير ذلك من الفنون . ولكن أول بعثة علمية كبيرة منظمة أرسلت إلى أوروبا كانت في عام ١٨٢٦ ، وتلاها فيما بين عامي ١٨٢٦ و ١٨٤٧ تسع بعثات ، وتكونت من ٢١٩ طالبا ، ذهب معظمهم إلى فرنسا ، واتجه الباقون إلى إنجلترا والنمسا .^(١) ولقد بلغت قيمة ما أنفقه على هذه البعثات حوالي ٢٧٣٣٦٠ جنيها وأرسلت هذه البعثات لكي يتخصص الطلبة في الهندسة والرياضيات والطبيعات ومختلف الصناعات والنظم الحربية والعلوم السياسية والطب والحقوق .

وبمقتضى التنظيم الإداري الذي أحدثه محمد علي في البلاد عام ١٨٣٧ ، قام بإنشاء إدارة خاصة للمدارس سميت باسم ديوان المدارس ، وهي أول وزارة للتربية والتعليم في مصر الحديثة . وقد ساعد على تنظيم هذه الإدارة تخرج أعضاء البعثات وعودتهم إلى مصر ، فرأى محمد علي أن يستفيد من خبراتهم ومواهبهم في تنظيم نهضة التعليم . وتحت إشراف ديوان المدارس ، اتسع نطاق التعليم وتأسست المدارس التجهيزية في

Dunne; op. cit., pp. 157-180.

(١)

القاهرة والاسكندرية والاقاليم ، وكانت هذه المدارس تقبل الطلبة من المدارس الابتدائية التي أنشأها ديوان المدارس . وكان الهدف من إنشاء المدارس التجهيزية هو امداد المدارس العليا المتخصصة ، مثل مدرسة المحاسبة ومدرسة العمليات ومدرسة القانون والإدارة وغيرها ، بالطلبة اللازمين .^(١) وكان التعليم في مختلف هذه المدارس مجانيا . وكفلت الحكومة للتلاميذ حاجتهم من مسكن وغذاء وملبس ، وأجرت على كثير منهم الأرزاق والمرتبات . ولكن الكثير من هذه المدارس لم يستمر طويلا ، بسبب الصعوبات الكبيرة التي كانت تتعلق بالحصول على الموظفين اللازمين ، ولم يكن الأهالي راضين عن إدخال أبنائهم في هذه المدارس لاعتبارها نوعا من أنواع التجنيد . ولقد كانت سياسة محمد علي التعليمية تقوم في الواقع على انتزاع الطلبة من الأوساط التي نشأوا فيها واحتجازهم في المدارس واخضاعهم لنظام معين كان يصطبغ بالصبغة العسكرية ، وسار في هذا الاتجاه طبقا للخطوط التي سار عليها نابليون بونابرت في فرنسا ، إذ كان الطلبة يرتدون السترة العسكرية ويخضعون لنظام عسكري . كما تأثر نظام محمد علي التعليمي بالتسوية الدولية التي تمت بشأن مصر في عام ١٨٤٠/١٨٤١ ، والتي وضعت حدا لأطماعه ، فانكش في داخل مصر وتقلصت حدود إمبراطوريته الواسعة ما عدا السودان . وقام محمد علي - بعد كل هذه التطورات التي طرأت على الموقف السياسي - بتسريح عدد كبير من الجنود والضباط . ولما كان النظام التعليمي مرتبطا - في مجموعه - بالأغراض العسكرية ، فقد رأى محمد علي أنه من الضروري إعادة النظر في هذا النظام لمراعاة الأحوال الجديدة وأهمها الرغبة في الاقتصاد . ولذلك ألغى محمد علي في عام ١٨٤١ أكثر المدارس الابتدائية وأنقص عدد طلبة المدارس الحربية والمدارس الخصوصية الأخرى ، وأنقص مرتبات الطلبة ، ونظم قلم الترجمة وديوان المدارس على نحو جديد .

Dunne, op. cit., p. 218.

٣ - أثر حكم محمد علي في المجتمع المصري

بعد أن استعرضنا سياسة محمد علي الخارجية والداخلية ينبغي على الباحث أن يقوم بتقييم وتحليل الأعمال التي قام بها ، وناقش إلى أي حد تنطبق عليه عبارة « مؤسس مصر الحديثة » The Founder of Modern Egypt التي استخدمها كثير من المؤرخين الأجانب والمصريين عند دراسة تاريخ مصر الحديث .

في أول الأمر ، بدأ محمد علي ، ذلك الضابط الألباني المغمور ، أداة طيعة لتحقيق الأهداف الكبرى التي كان يسعى إليها السلطان العثماني ، فخلص مصر من المماليك ، تلك الطائفة العسكرية المتردة التي طال تجاهلها لالتزاماتها نحو الحكومة المركزية في الآستانة ، وساعد في إخضاع الوهابيين في شبه الجزيرة العربية بعد أن تحدوا سلطة السلطان باعتباره حامياً للحرمين . وفي النهاية ، لعب محمد علي دوراً له أهميته نحو السلطان خلال حرب الاستقلال اليونانية . ولقد أدرك محمد علي في ذلك الوقت أن الجيش العثماني أصبح عاجزاً أمام جيوش أوروبا الحديثة التي استعادت من التقدم الفني الذي أحرزه الغرب خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وأن قدرة الإمبراطورية العثمانية على تحدي الغرب تتوقف على قابلية الإمبراطورية لاستيعاب الأفكار الجديدة وعلى السرعة التي يتم بها

ضبح الجيش العثماني بالطابع العصري . ولذلك أقبل محمد علي على الإصلاح ، وكان في الواقع أول موظف عثماني يدخل « النظام الجديد » في ولايته بقدر معين من النجاح . ولقد كان من الممكن أن يقوم محمد علي - إذا كان ضابطا عثمانيا وطنيا - بإنقاذ الإمبراطورية العثمانية وبمساعدها على استعادة مركزها السابق كقوة عظيمة . ولكن باشا مصر انصرف كلية إلى تحقيق أطماعه ، وبدلا من أن ينتقد الإمبراطورية جعل محمد علي ضعفها وانهارها أمرا مؤكدا . وربما كان القضاء على الإمبراطورية لا محالة من وقوعه ، فالعوامل التي ساعدت على الانهيار قد امتدت جذورها بالفعل بصلابة بحيث لم يكن من الممكن تغيير الاتجاه . وربما كان محمد علي داعيا من دعاة الوطنية يسيل إلى وضع حد للإمبراطورية العثمانية التي كانت تعلو على الشعور القومي والتي كان قد عفا عايتها الزمن . ولكنه إذا كان داعيا من هذا النوع ، فلا شك أن تحوله إلى المثل الوطنية كان عن غير وعي بالتأكيد ، لأن محمد علي لم يكن وطنيا بالمعنى الحديث ، وقبل كل شيء لم يكن وطنيا مصريا . فلقد اعتبر محمد علي نفسه تركيا ، وأعتقد بأن مصر ليست إلا ملكا خاصا يتصرف فيه ويستغله لصالحه ولصالح أسرته . فصراعه من أجل الاستقلال ، لم يكن صراعا من أجل استقلال مصر ، بل كان من أجل ضمان ملك وراثي لأبنائه من بعده . ولقد نجح في تحقيق أهدافه ، وفتح آفاقا جديدة لمصر ولكن بغير قصد حقيقي منه .

ولقد تطلبت التطورات المختلفة التي مر بها حكم محمد علي الكثير من الأموال والجنود ، ولذلك وضع الأساس الفعلي لتكوين سياسة مالية وعسكرية تحقق له هذين الأمرين . وتركزت سياسة محمد علي المالية في مسألة زيادة موارده المالية لمواجهة مطالب جيشه التي لا تنتهي . ولكي يصل إلى ذلك ، أحدث محمد علي انقلابا في ملكية الأراضي الزراعية في مصر،

ووجد الضرائب وعدل طريقة جمعها . ونظم الإدارة المدنية لكي تنفذ أوامره تنفيذا تاما . وبالإضافة إلى ذلك أدخل بعض المحصولات الجديدة مثل انقطن طويل التيلة ، وعمم الأساليب الزراعية الصحيحة ، كما وسع زراعة بعض الحاصلات وبخاصة الصيفية منها ، كما اهتم بنظام الري وعمل على تحسينه ؛ واهتم محمد علي أيضا بتصنيع مصر في عام ١٨١٧ لإنتاج الأسلحة والعتاد لجيشه وأسطوله الجديدين وتجهيز الحاصلات الزراعية للاستهلاك أو التصدير ، كما أراد أن يعتمد عليها باعتبارها مصدرا من مصادر إيرادات الحكومة . ولقد أدت سياسة محمد علي في النهاية إلى حدوث نتائج إيجابية وأخرى سلبية . ففي المجال الأول ، ساعدت هذه السياسة على دخول كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية المصرية إلى الأسواق الأوروبية المزدهرة ، وفتح بذلك آفاقا جديدة للتجارب المصرية . كما جذب إلى مصر عددا من التجار الأوروبيين نقلوا معهم كثيرا من المهارات الفنية الغربية والعملاء الغربيين ، ولقد غيرت هذه التطورات الشكل العام لتجارة مصر كلية ، فارتبطت ارتباطا وثيقا بأوروبا . وبإدخال مصر في فلك التجارة الأوروبية ، لم يكن هناك مفر أمام محمد علي من اتصال مصر بالحضارة الغربية . ولقد استطاع محمد علي أن يؤسس فعلا الدولة الحديثة في مصر ، وكان ذلك يرجع دون شك إلى فتح مصر للمؤثرات الغربية وإنعاش التجارة ، وتشجيع نمو المدن ، وإيجاد طبقة بيروقراطية مصرية وإنشاء جيش مصري ، وتأكيد نظام الوراثة في أسرته . وهذه في الواقع بعض الإنجازات المهمة التي كان لها أهمية كبيرة في تطور مصر الحديثة .

أما بالنسبة للنتائج السلبية ، فلقد فتح محمد علي الطريق أمام التغلغل الاستعماري الغربي . فاهتمام محمد علي بالأسواق الغربية وفتح الآفاق الجديدة للتجارة قد زاد من اعتماد مصر على الأسواق الأوروبية وجعلوها

سريعة التأثير بتقلبات الاقتصاد الأوروبي . كما أن تدفق التجار الأوروبيين جعل مصر عرضة للتدخل الأوروبي في شئونها الداخلية ، فزعت الحكومات الأوروبية أن لها الحق في حماية تجارتها ومصالحها التجارية بمقتضى معاهدات الامتيازات الأجنبية (Treaties of Capitulations) . وبالإضافة إلى ذلك فإن قضاء محمد علي على استقلال طبقة رجال الدين مثل حركة الطبقة الوحيدة القادرة على كبح جماح الطبقة الحاكمة وتطرفها . ولقد تفنن محمد علي في إيجاد الوسائل المختلفة للإطاحة « بالزعامة الشعبية » ، فأشاع الفقرة بين العلماء وضرب بعضهم ببعض . وعمل على إفسادهم . ولم يجد صعوبة بالغة في التخلص من تلك الزعامة لا سيما بعد التدهور الذي أصابها والذي صوره الجبرتي تصويراً دقيقاً عندما تحدث عن التنافر والتحاسد الذي ساد بين العلماء على الرياسة « والتكالب على سنافس الأمور ... وفراغ الأعين ، والتطلع للأكل في ولائم الأغنياء والفقراء والمعاتبة عليها إن لم يدعو إليها ... » (١) وإبعاد السيد عمر مكرم - الذي أراد أن يجعل للشعب حقاً في مناقشة حدود سلطة الباشا في فرض الأموال وصرفها - لم يعد محمد علي يخشى أي تهديد من جانب العلماء ، وصار السيد المطلق في مصر . وتقلص نفوذ طبقة العلماء تماماً واختفى دورها السياسي تقريباً من الحياة العامة ، ودالت دواتهم كما يقول الجبرتي بسبب « الحظوظ النفسانية والحسد ، مع أن السيد عمر كان ظلاً ظليلاً عليهم وعلى أهل البلد ، يدافع ويرافع عنهم وعن غيرهم . ولم تقم لهم بعد خروجه من مصر راية ، ولم يزالوا بعده في انحطاط وانخفاض » . (٢) وعلى هذا النحو قضى محمد علي على قوة البورجوازية المصرية الناشئة التي كان في استطاعتها التصدي للاستعمار الأوروبي الذي

(١) الجبرتي : ح ٦٩/٤ .

(٢) الجبرتي : ح ١٠١/٤ .

غزا مصر في القرن التاسع عشر . كما قضى كذلك على النظم التي ظلت قرونا تحمي الشعب من الطغيان الذي لا يحده شيء دون أن يعمل على تكوين قيادة جديدة وتنظم جديدة يقوم عليها مجتمع سليم في مصر . وسلب المصريين شيئاً ثميناً جداً هو القدرة على التجمع تحت هذه الزعامة الشعبية لمقاومة مظالم الحاكمين ، وانصرف العلماء إلى « مشاركة الجهال في المآثم والمسارة إلى الولاثم في الأفراح والمآثم » يتكالبون على الأسطة كالبهائم ، فتراهم في كل دعوة ذاهبين وعلى الخوافات راكعين ، وللكباب والسحبرات خاطفين ، ولما وجب عليهم من النصح تاركين » . ولقد أضرت سياسة محمد علي نحو طبقة رجال الدين وحرمانها من موارد الأوقاف بالتعليم المصري ؛ فبرغم ضيق نظام التعليم التقليدي كان يوفر للأطفال المصريين بعض التدريب الذهني . ولم تستطع مدارس محمد علي الحكومية والبعثيات التي أرسلها إلى الخارج أن تحل محل نظام المدارس الأولية التي لم يحسب لها محمد علي أي حساب في نظامه التعليمي الجديد . وفي الحقيقة ألغى محمد علي كل مدارسه الحكومية تقريباً بعد عام ١٨٤١ ، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً . ولكن مما لا جدال فيه أن سياسة محمد علي التعليمية قد أدت إلى ظهور طبقة جديدة من المثقفين بالثقافة الغربية ولا سيما الفرنسية من أمثال رفاعة رافع الطهطاوي .

ولقد قضى محمد علي كذلك على طبقة التجار وطبقة الحرفيين المصريين ؛ ومنع بذلك تطور البورجوازية المصرية (أو الطبقة المصرية المتوسطة) ونمو الصناعة المصرية . ولو لم يتبع محمد علي نظام الرأسمالية الصناعية لأمكن لطبقة الحرفيين المصرية أن تتحول في ظروف طبيعية إلى بورجوازية تجارية وصناعية كما حدث في أوروبا ، ولكن محمد علي حوّل إلى طبقة من الأجراء فقدت حرّتها في شراء المواد الأولية وتسويق منتجاتها كما أن استخدام طبقة الحرفيين لم يكن يتم على أساس التعاقد الحر .

دفع نوع من « الأجور » لهم ، بل اتبعت في إحضارهم واستخدامهم نفس الوسائل المتبعة في التجنيد للخدمة العسكرية حتى يمكننا القول بأن الاستخدام في مصانع الباشا كان نوعاً من التجنيد الصناعي . ومن ناحية أخرى لم تكن الأجور المقررة تدفع بانتظام ، إذ درجت الحكومة على تأخيرها أو حجز جانب منها لضمان استمرار أفراد تلك الطبقة في العمل وتضييق فرص هربهم .^(١) وكثيراً ما كانوا يتلقون أجورهم عيناً بدلاً من الحصول عليها نقداً . وفضلاً عن ذلك ، فإن هدف محمد علي من الصناعة التي أقامها في البلاد كان إمداد جيشه وأسطوله بما يحتاجان إليه لتنفيذ سياسته ، فلما انهارت آماله في عام ١٨٤١ فشلت الصناعات التي أقامها . وأدت أسباب أخرى إلى فشل سياسة محمد علي الصناعية تذكر منها :

١ - لم يكن المديرون (أو النظار) مديرين بما يكفي لإدارة المصانع الحديثة .

٢ - استيراد الآلات إلى مصر دون مراعاة لأحوال البلاد الجوية . فكان التراب يدخل في العجلات وغيرها من الأجزاء الدقيقة في الآلات مما جعل « العمال » يخصصون جزءاً كبيراً من وقتهم لتنظيف الآلات . وإلى جانب ذلك أهمل كثير من الآلات التي استوردت بتكاليف باهظة فور وصولها لأنه لم يكن هناك من يستطيع تجميعها .

٣ - الافتقار إلى القوى المحركة عاق تقدم الصناعة ، وقد حاول محمد علي التغلب على ذلك باستخدام الثيران ، لكن خطأها وحركتها غير المنتظمة كانت تهز الآلات وتسبب توقفها . وعندما أدخلت بعض الآلات البخارية جعل نقص الوقود تكلفة تشغيلها عالية .

Rivlin, op. cit., pp. 197-198.

(١)

وهكذا لم تجد الرأسمالية الأجنبية وهي تسلل إلى مصر قوة في مواجهتها من البورجوازية المصرية أو طبقة الحرفيين ، بل وجدت السوق المصرية خالية تماماً لها . وإلى جانب ذلك أوجد محمد علي طبقة جديدة من ملاك الأراضي الزراعية تتكون من أفراد أسرته ورجال حاشيته والمقرين إليه ، بعد أن حصره التدخل العسكري الأوروبي خلال الأزمة المصرية في داخل حدود مصر . وأجبرته الدبلوماسية الأوروبية على إلغاء نظامه الاحتكاري . وبهذه الطريقة أنشأ محمد علي نظام الملكيات الكبيرة في الأراضي الزراعية (طبقاً لقرار فبراير عام ١٨٤٢ الذي أصبحت بمقتضاه الأراضي الزراعية الواسعة التي منحها لأفراد أسرته ملكاً مطلقاً لهم) فحال دون ظهور طبقة مستقلة ومستقلة من صغار الزراع . ولقد ارتفع الدخل القومي في عهد محمد علي ، ولكن الباشا فشل في إصلاح أحوال الفلاح الذي أثقل كاهله بالأعباء الثقيلة والضرائب الفادحة ونظام السخرة (Corvée) . وفي حين وضع محمد علي أسس الدولة الحديثة في مصر وضع أيضاً أساس كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها مصر بعد انتهاء فترة حكمه وما زالت تصارعها .

وهكذا كان من الممكن أن تتطور القوة البورجوازية المصرية لتحتل مكانها السياسي والاقتصادي لتواجه التغلغل الأوروبي الاستعماري في القرن التاسع عشر لو شاء محمد علي ومن معه من أتراك والباينين وشراكسة . لكن محمد علي لم يضع حداً لأطماعه الشخصية ، فلم يهتم بإصلاح أحوال المصريين الذين وقفوا بجانبه في عام ١٨٠٥ ، وطالبوا به والياً على مصر ، كما أنه لم يهتم بوضع نظم ثابتة محل النظم التي قضى عليها بقسوة بالغة . ولقد حقق محمد علي هدفه بإقامة حكم وراثي في أسرته ولكنه فتح الباب للتدخل الأجنبي قبل أن تطور مصر نظمها التي كان من الممكن أن تساعد المصريين على مواجهة تحدي عصر جديد ، والدفاع عن استقلالهم

أمام هجمات الدول الأوروبية المتربصة . إن محمد علي قد أحدث تغييرات جذرية في المجتمع المصري وفي الحياة السياسية والثقافية ، ولكن هذه التغييرات كانت كلها نتيجة أطماعه الواسعة . وأخيراً فإن أوضح وأعمق تفسير لحكم محمد علي في مصر قد عبر عنه ميثاقنا الوطني بقوله :

« وإذا كان هنا شبه إجماع على أن محمد علي هو مؤسس الدولة الحديثة في مصر ... فإن المأساة في هذا العهد هي أن محمد علي لم يؤمن بالحركة الشعبية التي مهدت له حكم مصر إلا بوصفها نقطة ونوب إلى مظامعه ... ولقد ساق مصر وراءه إلى مغامرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب » . (١)

(١) الميثاق الوطني ، ص ٢٢ .

الفصل الرابع

علاقات مصر بالدولة العثمانية والغرب

(١٨٤٨ - ١٨٧٩)

- ١ - مصر في مفرق الطرق .
- ٢ - عباس الاول (١٨٤٨ - ١٨٥٤) ومشكلة إنشاء السكة الحديدية .
- ٣ - عهد الخديوية المصرية (١٨٦٣ - ١٨٧٩) .

١ - مصر في مفترق الطرق

عانت مصر خلال الفترة التي تلت وفاة محمد علي من حدوث تغييرات بالغة الأهمية . فقد أخفق محمد علي في المحافظة على إمبراطوريته إذ فقد معظمها ما عدا الولايات السودانية وهي بعيدة عن مصر ولم تكن لها أهمية سياسية . ومع ذلك ترك لخلفائه عرشاً وراثياً ، وحكومة قوية ، وجيشاً حقيقياً ، وبلداً من أغنى بلاد الشرق الأوسط . وكان نفوذ السلطان العثماني داخل مصر نفوذاً اسماً ، وإذا كانت الدول الأوروبية قد أثرت على سياسة محمد علي فإنها لم تحكم فيها تحكماً تاماً . ولقد حصل محمد علي على استقلال حقيقي بقدراته الخارقة وتدخل الدول الأوروبية في النزاع بينه وبين السلطان . وأظهر خلفاء محمد علي اهتماماً كبيراً بمسائل مهمة استمدت أصولها منذ حكم محمد علي وهي : العلاقات مع السلطان ، والعلاقات مع الدول الأوروبية ، والإصلاح الداخلي ، وتكوين إمبراطورية أفريقية . ولكن التوازن الحساس بين مصالح الأطراف المعنية الذي استمر طيلة حياة محمد علي قد اهتمز بشكل لا يمكن إصلاحه أو تقاذه في السنوات التالية . ولقد مهد محمد علي للتسلل الأجنبي إلى مصر ، وفي نفس الوقت ازداد اهتمام الدول الأوروبية بها لأهميتها البالغة باعتبارها طريقاً رئيسياً للمواصلات العالمية قبل وبعد إنشاء السكك الحديدية المصرية في عام ١٨٥٨ وفتح قناة السويس للملاحة البحرية في عام ١٨٦٩ . ومن ناحية أخرى وضعت التسوية التي أقرتها الدول الأوروبية في ١٨٤٠/١٨٤١ مصر تحت إشراف الدول وبذلك فتحت الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبي .

وبلغ هذا التدخل الأجنبي في شئون مصر أقصاه في عصر الخديو إسماعيل فقد وصلت الخديوية المصرية في عهده إلى الحضيض عندما طلبت إنجلترا وفرنسا من الباب العالي عزله وتعيين ابنه محمد توفيق في عام ١٨٧٩ . ثم انتهى الأمر بالاحتلال البريطاني لمصر في عام ١٨٨٢ .

وأبرز ما يميز تاريخ مصر في الفترة التالية هو المحاولات التي بذلتها الحكومة العثمانية لإرجاع مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية باشوية عادية كسائر باشويات الإمبراطورية . فلقد منحت الحكومة العثمانية محمد علي وأسرته حكم مصر على غير رغبة منها بسبب ضغط الدول الأوروبية عدة امتيازات هامة . ولكنها لم تفقد الأمل في فرض سيطرتها التامة على مصر إذا سنحت الفرصة لذلك . ومرت بمصر منذ عام ١٨٤٨ ظروف ومسائل أمدت الحكومة العثمانية بكثير من الفرص لتحقيق هذا الأمل ؛ ولكن الدول الأوروبية التي اشتركت في وضع تسوية ١٨٤٠/١٨٤١ حافظت على هذه التسوية وأبقت على الامتيازات التي تضمنتها القرارات .

ولقد تحسنت العلاقات المصرية - التركية بعد انتهاء الأزمة المصرية في عام ١٨٤١ ، وقام محمد علي في صيف ١٨٤٦ بزيارة السلطان في استانبول وقابل السلطانة الوالدة ثم زار قبر مناقبه السلطان محمود الثاني . ولقد أنعم عليه السلطان بالكثير من النياشين والرتب من بينها رتبة الصدر الأعظم ، وبعد عودته إلى مصر تخطى عن زيه التقليدي الذي اعتاد أن يلبسه ، من ذلك أنه خلع العمامة ووضع على رأسه الطربوش^(١) . ولكن كل هذه المظاهر لم تغير من أطباع الباب العالي ، وظل الأمر كذلك

(١) انظر : ضبحي وحيدة : في أصول المثالة المصرية ، ص ١٥٦ ؛

F. O. Stoddart to Palmerston, 8 Aug. 1846.

حتى واته الفرصة عندما تولى عباس حلمي الأول باشوية مصر . أما عن الأسباب التي هددت العلاقة المصرية العثمانية فستشير إليها بالتفصيل فيما بعد ، ولكن المسألة الجوهرية هي أن الباب العالي انتظر حتى يأتي إلى حكم مصر وال لا يتمتع بقدرة وكفاية محمد علي . على أن هذه المحاولات من جانب الحكومة العثمانية قد أتاحت للدول الأوروبية فرصة التدخل في شئون مصر للحفاظ على التسوية وتحقيق مصالحها الحيوية في البلاد .

وقد وضحتنا من قبل علاقة محمد علي بالدول الأوروبية ومبلغ حرصه على ألا يصطدم بالسياسة الأوروبية أو بقوة حرية أوروبية . وكان محمد علي يقدر الصداقة البريطانية ويحسب حساباً لقوة بريطانيا في البحر المتوسط والهند ولنفوذها في البحر الأحمر والخليج العربي . ولقد أظهر محمد علي رغبته في أن ينال صداقة بريطانيا . كما أبدى في عام ١٨٣٠ استعداداً للعمل مع الإنجليز لوقف النفوذ الروسي في الشرق ، وأخبرهم بمفاوضاته مع الفرنسيين فيما طلبوه من اشتراكه معهم في الاستيلاء على مدينة الجزائر في عام ١٨٣٠ . ولكن لورد بامستون - المشرف على السياسة البريطانية - كان يشك في نوايا محمد علي ويرى في اتجاهاته وسياسته تعارضا مع المبدأ الذي قنته بامستون وهو سياسة المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، وكان يشعر دائماً بأن الدولة العثمانية ، هي خير من يشرف على طرق المواصلات إلى الهند .^(١)

كما أن بريطانيا لم تنظر بعين الارتياح إلى تزايد التقارب بين فرنسا ومحمد علي ، ونفوذ قناصل فرنسا الملحوظ لاسيما الميسو دروكتي (Drovetti) الذي ظل في مصر منذ سقوط نابليون الأول . فكان يحضر مجالس الباشا ويدفعه إلى أن يستعين بالفرنسيين للإشراف على مشروعات

H. Bulwer, The life of... Viscount Palmerston, II/293. (١)

الباشا في المجالات المختلفة (١) .

وظلت فرنسا تؤيد محمد علي في النزاع بينه وبين السلطان ولكنها تراجعت في النهاية . وتبين لمحمد علي عدم استعدادها للحرب وأشارت عليه بفتح باب المساومة في مطالبه مع الباب العالي . وقد يقال إن تجارب محمد علي الطويلة قد أقنعتة بالأجدوى من الاعتماد على فرنسا أو أي دولة أوروبية أخرى ، ولكن يبدو أن خيانة فرنسا له وتخليها عنه لم يغير من موقفه بالنسبة لها ، فلم يحاول الانتقام منها باللجوء مثلا إلى دولة أخرى كبريطانيا . ولكن عباس حلمي الأول هو الذي تذكر هذا الموقف لفرنسا وثار منها وأذلها وأضاع مالها من نفوذ في مصر . أما بالنسبة لفرنسا . فإنها لم تتخل عن مصالحها الخاصة في مصر ، التي ظلت أحد مراكز النشاط الفرنسي على طول الساحل الشمالي لأفريقيا . فلم تتغير سياسة فرنسا التقليدية الخاصة بوضع العراقيين أمام استخدام بريطانيا للطريق البري (Overland Route) ومحاولة انقضاء على مصالح بريطانيا السياسية والتجارية . وبعد تسوية عام ١٨٤١ عينت فرنسا الكونت شابو (Conte de Chabot) قنصلا عاما لها في مصر وكلفتة بأن يخفف من حدة غضب محمد علي ، وأن ينصحه باتباع السياسة التي تمكنه من استعادة وضعه السابق . وفي أغسطس عام ١٨٤٥ قام الدوق دي مونتبيينيه (Doc de Montpensier) ابن لويس فيليب ملك فرنسا ، بزيارة مصر ضمن جولته التي قام بها في دول البحر المتوسط مثل تونس وطرابلس واليونان ، وقد رمى من وراء هذه الزيارة إلى تقوية النفوذ الفرنسي في حوض البحر المتوسط (٢) .

Report on Egypt, Stoddart to Palmerston, 9 Feb. 1847, (١)
in F. O. 78/710.

Stoddart to Palmerston, 9 Feb. 1847 in F. O. 78/710; (٢)
Sabry, l'Empire Egyptienne, pp. 542-579.

وعلى أية حال : عرف محمد علي مدى أهمية مصر بالنسبة للدول الأوروبية وتعامل معهم بحذر تام ولكنه لم يمكن أي دولة من أن تستأثر بمصر وتسيطر عليها . ويرجع التنافس الإنجليزي الفرنسي على مصر إلى أهمية مصر باعتبارها طريقاً ممتازاً للمواصلات العالمية ، ولقد تمثل هذا التنافس في الصراع بشأن مشروع السكة الحديدية وقناة السويس . فلقد شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر ازدياد أهمية مصر للمواصلات بين أوروبا والشرق وخاصة بين بريطانيا والهند . ولم تصبح أهمية مصر مسألة ذات منافع سياسي هامة كما وضعنا قبل ذلك - إلا بعد الاحتلال الفرنسي لمصر . ففي ذلك الوقت تمت دراسة أولية لبرزخ السويس واقترح إنشاء قناة بين البحر الأحمر والنيل ، ولكن الفرنسيين لم يكن لديهم الوقت الكافي أو الفرصة المناسبة لتنفيذ هذا المشروع لأنهم شغلوا بالدفاع عن مركزهم في مصر أمام المصريين والعثمانيين والإنجليز . ولم يتطور اهتمام بريطانيا بطريق المواصلات عبر مصر بشكل فعلي حتى عصر محمد علي الذي لم يغفل أهمية الطريق البري وعمل على إحيائه منذ تولي حكم مصر . وكان الرائد الأول الذي اهتم بالطريق البري عبر مصر هو توماس فلتشر واجهورن^(١) (١٨٠٠ - ١٨٥٠) Thomas Fletcher Waghorn الذي سافر في عام ١٨٢٩ من لندن إلى بومباي واستغرقت الرحلة أربعين يوماً ونصف يوم وهو رقم قياسي في ذلك الوقت . وفي عام ١٨٣٧ بدأت الرحلات التجارية للمنظمة بين بريطانيا والاسكندرية وبين السويس وبومباي ، وأخذت المراسلات البريطانية إلى الهند تعبر هذا الطريق ، وتولى توماس واجهورن نقل المراسلات المارة بالطريق البري عبر مصر فترة من الوقت

H. Addison, Thomas Waghorn and the Overland Route, (١)
Royal Central Asian Journal, vol. XLV, April 1958. pt. II/
179-185.

ثم تحول الإشراف على هذه المسألة إلى شركة أسسها محمد علي للقيام بهذه المهمة . ولقد تقص الوقت الذي تستغرقه الرحلة من لندن إلى بومباي إلى واحد وثلاثين يوما مقابل ثلاثة أشهر كانت الرحلة تستغرقها للدوران حول طريق رأس الرجاء الصالح . وبدأ التفكير في نفس الوقت في استخدام طرق أخرى للمواصلات عبر شمالي سورية إلى الثرات: ولكن أثبت التجارب والدراسات التي قام بها البريطانيون بإشراف Chesny في عام ١٨٣١ أن هذا الطريق أقل نجاحا من الطريق البري . ولقد عارض محمد علي إرسال بعثة لمسح الثرات وثبت صلاحية هذا النهر للملاحة البحرية ، ووضع العراقيل الكثيرة أمامها حتى لا يؤثر ذلك على أهمية الطريق المصري الذي يسير في ممتلكات الباشا . ولقد زاد اهتمام الجمهور في بريطانيا والهند باستخدام الطريق البري عبر مصر لعدة أسباب كثيرة . أهمها تزايد أهمية الهند الاقتصادية بالنسبة لـ إنجلترا ، فلقد بدأت التجارة بينها في عام ١٨١٤ ، وفي نفس العام ثم تصدير ٨١٧٠٠٠٠ ياردة من المنسوجات القطنية إلى الهند ، وظلت هذه الكمية تتزايد سنة بعد سنة إلى أن وصلت إلى ٩١٣٠٨٣٣٠٥ ياردة في عام ١٨٣٢ ، وبلغت قيمة القطن المصدر إلى الهند من ١٨٢٠ إلى ٢٠١٨٢ جنيه إنجليزي إلى ٣٢٣٨٢٤٨ جنيه إنجليزي . وزادت قيمة الصادرات من بريطانيا إلى الهند في نفس الفترة الزمنية من ١٨٧٤ إلى ١٨٧٤ جنيه إنجليزي إلى ٣٦٧٤٦٧٣ جنيه إنجليزي . (١)

وكان اهتمام بريطانيا بالطريق البري المصري من المظاهر الواضحة التي فسرت إلى حد ما ارتباط بريطانيا بالسياسة التقليدية المعروفة باسم سياسة المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية . فسياسة بريطانيا في الشرق الأوسط قبل عام ١٨٣٣ ، كانت سياسة دفاعية ، ولكنها بسبب

Hoskins, British Routes to India, p. 87.

(١)

التطورات المهمة التي حدثت في المنطقة مثل احتلال فرنسا للجزائر في عام ١٨٣٠ وغزو محمد علي لسورية في عام ١٨٣١ ، بدأت تلعب دوراً مهماً في توجيه سياسة المنطقة . وعارض بامستون أي تصرف قد يؤدي إلى انهيار وتفكك الإمبراطورية العثمانية ، وحاول بامستون تشجيع طريق القسرات حتى يصبح بديلاً للطريق المصري ولكن هذا المشروع لم يخرج إلى حيز التنفيذ . وفي نفس الوقت ازداد الطريق المصري أهمية لأنه كان بمثابة حلقة الاتصال الأساسية بين بريطانيا والمستوطنين البريطانيين في عدن والهند وسيلان وهونج كونج والصين وأستراليا . وارتفع نتيجة لذلك عدد المسافرين البريطانيين بطريق مصر من ١٤٢٠ مسافراً في عام ١٨٤٣ إلى ٢٣٧٥ في عام ١٨٤٥ .

ولقد أدرك اللورد بامستون تماماً الأهداف الحقيقية للسياسة الفرنسية في مصر ، ورأى من الضروري حماية طرق المواصلات والتجارة من مشروعات فرنسا التوسعية ولذلك كانت الحكومة البريطانية تفضل إنشاء خط حديدي في مصر بين القاهرة والسويس ، وهو الجزء الصحراوي من الطريق البري الممتد عبر مصر من الاسكندرية إلى السويس . كما أن البريطانيين أنفسهم حققوا بدرجة أكبر من أهمية هذا الطريق في منتصف القرن التاسع عشر ، لا سيما وأن عدد المسافرين عبر هذا الطريق قد ارتفع إلى ٣٠٠٠ مسافر في عام ١٨٤٧ . وفي الثلاثينات من القرن التاسع عشر صار مشروع الخط الحديدي صورة من صور الصراع الانجليزي-الفرنسي . فلقد وافق محمد علي نفسه على إنشاء خط حديدي في مصر عام ١٨٣٣ بناء على اقتراح مهندس انجليزي كان يعمل في خدمته هو توماس جالواي (Thomas Galloway) . وأحضر جالواي المعدات اللازمة لبناء الخط الحديدي في عام ١٨٣٥ بناء على طلب الباشا ولكن هذا المشروع ظل معلقاً حتى مجيئ عباس حلمي الأول إلى حكم مصر . فلقد عارضت فرنسا هذا المشروع معارضة

شديدة وكانت تحبذ مشروعها المفضل وهو مشروع قناة السويس . كما أثار القنصل والموظفون الفرنسيون - الذين كانوا يعملون في خدمة محمد علي - مخاوفه ، وحاولوا إقناعه بأن بريطانيا لها نوايا عدوانية نحو مصر ، لأن مصر تقع في منتصف الطريق إلى الهند .

وتقل المسيوي رودو (M. Pérodeaud) مثل محمد علي السياسي في باريس) إلى الباشا رغبة الحكومة الفرنسية في أن يعطي محمد علي لمشروع حفر قناة السويس الأولوية لأن مصر لا تصلح لإنشاء خط حديدي فيها . واعتقد محمد علي نفسه بأن هذا المشروع سيؤثر على علاقاته بالدول الأوروبية بأكثر مما يحققه لمصالحه المحلية . وأخيراً أجاب محمد علي المستر مري - قنصل بريطانيا العام في مصر - أنه لا يرى من المفيد أن يغضب جميع الدول الأوروبية من أجل أن يدفع بالمصالح البريطانية قدماً إلى الأمام . وعلى الرغم من ذلك لم يشجع محمد علي المشروع الفرنسي واكتفى بتمهيد طريق السويس - الاسكندرية وتعييده وتأمينه للتجارة ، فلم يكن يجب أن تقوم في مصر مشكلة كمشكلة المضائق تجر عليها ألوانا من المتاعب هي في غنى عنها . ولقد اعترف صراحة للقنصل الفرنسي بأنه لا يحبذ إنشاء قناة بحرية أو سكة حديدية ، ولكن إذا وافقت كل الحكومات الأوروبية على واحد من هذين المشروعين فإنه سيقوم بتنفيذه دون أي تردد . وفي مثل هذه الظروف كان محمد علي سعيداً لأن يستند إلى بريطانيا ، في رفضه حفر القناة ويعتمد على فرنسا والنمسا في معارضة إنشاء السكة الحديدية في مصر . ولكن المشروعين تحققا في عهدي عباس حلمي ومحمد سعيد ، وأديا إلى مزيد من تدخل الدول الأوروبية في شئون مصر ، وبذلك دخلت مصر في مرحلة من أخطر المراحل التاريخية التي مرت بها .

٢ - عباس حلمي الاول (١٨٤٨ - ١٨٥٤)

ومشكلة إنشاء الخط الحديدي

أثبت الاضطراب العقلي الذي أصاب محمد علي في آخرات أيامه أنه غير قادر على الحكم ، وفي أول سبتمبر ١٨٤٨ أسند الباب العالي حكم مصر - على غير رغبة منه - إلى ابنه إبراهيم باشا . وكان من المتوقع ألا تستقر الأحوال السياسية في مصر بعد أن مرض إبراهيم مرضاً خطيراً . وكانت وراثة الحكم في مصر قد تحددت بمقتضى فرمان عام ١٨٤١ إذ نص على انتقال الحكم من الأكبر إلى من يليه من بين أبناء وأحفاد محمد علي الذكور ولكن أفراد الأسرة كانوا على خلاف فيما بينهم . ففي ٤ أكتوبر عام ١٨٤٨ غادر مصر عباس باشا - وكان المرشح لياشوية مصر بعد إبراهيم - على ظهر سفينة بريطانية متجهاً إلى الحجاز ، مدعياً أنه يريد تغيير الهواء والاستجمام . ولم يكن من الممكن أن يغادر عباس مصر ، في الوقت الذي كان يتولى فيه مناصب مهمة مثل رئاسة الديوان وإدارة ديوان المرور (Transit Administration) ، ما لم يحدث سوء تفاهم بينه وبين إبراهيم . وقد أثار هذا الموقف شكوك قنصلي بريطانيا وفرنسا فأسرعا بالكتابة إلى حكومتيهما عن النتائج الخطرة التي قد تترتب على هذا الموقف . فحث تشارلز مزي - قنصل بريطانيا العام بمصر - لورد بامستون على أن يتدخل لحل هذه المشكلة لتجنب الفوضى والحرب الأهلية أو الاحتلال الأجنبي لمصر الذي يعرض الإمبراطورية البريطانية في الهند

للخطر . ولكن بامستون أراد أن يترك مسألة تعيين الوالي الجديد في مصر للسلطان . وقد نادى القنصل الفرنسي أيضاً بحق عباس الشرعي في تولي الحكم ، وذلك من أجل استمرار الهدوء في مصر وعدم إعطاء أي فرصة للتدخل البريطاني بفرض حماية مواصلات بريطانيا مع الشرق . ومهما تكن نوايا الباب العالي نحو مصر وعباس ، فقد اعترف السلطان بعباس حاكماً شرعياً وفي ٥ ديسمبر عام ١٨٤٨ أسند إليه حكم مصر .

وكانت إعادة عباس من الحجاز إلى مصر على ظهر سفينة بريطانية محاولة من جانب بريطانيا لإظهار صداقتها لعباس ، وقدر عباس ذلك تقديراً كبيراً . وكان هدف بريطانيا هو زيادة نفوذها في مصر ، ولم يكن مري من المعجبين بعباس بل لم ينتظر من قدرته ودكائه الشيء الكثير . ولكنه اعتقد أنه سيكون أقل استجابة للنفوذ الفرنسي من سلفيه . محمد علي وإبراهيم . ولقد كانت بريطانيا ما تزال ترغب في إنشاء السكة الحديدية المصرية التي أصبحت من المسائل الشائكة منذ عهد محمد علي . وعندما تولى عباس الحكم طلب بامستون من مري أن يشرح للوالي أهمية إنشاء خط حديدي من الإسكندرية إلى السويس ، ورغبة الحكومة البريطانية في أن يسهل مرور البريد والبضائع والمسافرين عبر مصر . ولكن عندما تسلم مري هذه التعليمات كان عباس قد سافر إلى القسطنطينية لمقابلة السلطان وإتمام مراسيم توليه السلطة .

وفي استانبول ، كان سير ستراتفورد كاتنج (Sir Stratford Canning) - السفير البريطاني هناك - ينظر نظرة مختلفة إلى عباس ، فلقد رحب بتودد عباس إلى بريطانيا لكنه أظهر بعض التحفظات فيما يختص بأخلاقه وميوله وتأثير أرتين بك عليه ، وكان أرمينيا موالياً لفرنسا (عمل سكرتيراً أول وترجماناً لمحمد علي ، ثم صار وزيراً للتجارة والخارجية

خلفا نبوغوص بك) • ولكن سرعان ما غير كاتنج رأيه في عباس بعد مقابلته له ، إذ أكد عباس لكاتنج أن التحسينات والتعديلات التي أدخلت في إدارة المرور (الترانزيت) باختيار مراقب أجنبي جديد لها ستستمر وسيوسع نطاقها عند عودته إلى مصر باستخدام المزيد من الأجانب وإقامة مكاتب جديدة للبريد واستراحات للمسافرين • وتحدث كاتنج مع عباس وأرتين بك في مسألة إنشاء السكة الحديدية ، وتؤكد أن هذا المشروع لن يتفد بعد وقت قصير ، ولكنه كتب إلى بامستون يقول إن فائدة الخط الحديدي « معترف بها وإذا أمكن الحصول على رؤوس أموال إنجليزية فمن الممكن أن تنجح توصيات سعادتك العاجلة في الإسراع بتحقيق هذا الهدف المرغوب فيه (السكة الحديدية) » (١) •

ولكن ماذا كانت سياسة عباس الحقيقية ؟ مع أن السلطان قد غمر عباس بالنياشين والأوسمة والألقاب ، حاول أن ينقص من الامتيازات التي كان يتمتع بها محمد علي ، وأن يضع ولاية مصر تحت إشرافه المباشر • ومن ناحية أخرى كان عباس مواطناً عثمانياً مخلصاً ، وكان على استعداد تام للاعتراف بأن مصر ليست أكثر من ولاية من ولايات الإمبراطورية العثمانية • وأعلن عباس عند عودته من القسطنطينية عن اتجاهاته السياسية التي تلخصت في إقامة علاقات أوثق مع الباب العالي ، ومقاومة النفوذ الأجنبي في مصر والتخلي عن تقاليد جده محمد علي • ولم ينس عباس أن جده - رغم ذكائه الخارق - قد اضطر للخضوع للسلطان ، واعتقد بأنه - من وجهة النظر الدينية - لا بد أن يكون مخلصاً لزعيم المسلمين جميعاً وهو السلطان • ودفعه إحساسه الديني إلى مقاومة التغلغل الأجنبي

(١) Canning to Palmerston, No. 28 of 5 Feb. 1849 in F. O. 78/772; Benedetti to Tocqueville, No. 1, 17 Apr. 1849, M. A. E., C. P., tom. 12.

في مصر ، وبصفة خاصة تفوذ فرنسا في مصر لأن اتصال عباس الشديد بسجد على أثناء الأزمة المصرية علمه إلى أي درجة كانت وعود فرنسا واهية ولا يعتمد عليها . كيف أنها غررت بجده ثم تخلت عنه .

ولكن عباساً كان يسيل عموماً إلى التوفيق بين تعصبه ومصالحه ، فكان الطريق البري عبر مصر - مثلاً - في حالة جيدة جداً ، وكان العمل في رصف الطريق البري عبر صحراء السويس يسير بخطى سريعة . ودفعت هذه السياسة مديري شركة الـ Peninsular and Oriental Steam Navigation Company إحدى شركات الملاحة البحرية بلندن - إلى إرسال بعثة إلى مصر لتهنئة عباس بتنصيبه واليا على مصر ومباحثته في إدخال مزيد من التحسينات في الطريق البري . وبعد استشارة لورد بامستون رسمياً بخصوص إرسال هذه البعثة ، توجه سير جون ييري (Sir John Pirie نائب مدير الشركة) إلى مصر ، وأثار ييري عند مقابلته لعباس مسألة الترانزيت إلى الهند عبر مصر حتى يتسنى له بعد ذلك الدخول في موضوع إنشاء سكة حديدية في مصر تسهل المواصلات بين بريطانيا والهند . ولقد ساعد تشارلز مري سير جون ييري ، وناقش الاثنان عباساً في هذا الموضوع وبينما له أهمية المشروع باعتباره وسيلة لتحسين المواصلات من ناحية ، وباعتباره مشروعاً اقتصادياً من ناحية أخرى ، وباعتباره ضماناً لاطراد المصالح المشتركة بين بريطانيا ومصر . وأفهما عباساً أن من الممكن الحصول على رأس المال المطلوب من بريطانيا بضمانات معقولة لتنفيذ المشروع . على أن عباساً رأى أنه ليس من الحكمة أن يقوم بتنفيذ مشروعات جديدة واسعة نظراً لانشغاله في بناء القناطر الخيرية وبعض الأعمال الإنشائية الأخرى التي تتطلب تكاليف باهظة وعمالاً كثيرين وهذا لا يتماشى مع سياسته القائمة على الاقتصاد في نفقات مصر إلى حد كبير . ورفض أن يعهد بتنفيذ المشروع إلى شركة أجنبية لأن موقف حكومته الشاذ بالنسبة

للدول الأوروبية يجعل هذا التصرف مجال تساؤل . ومع ذلك اعتقد ييري
أن مسألة بناء السكة الحديدية لم تعد إلا مسألة وقت فقط .

ولقد أساء ييري فهم نوايا عباس ، فقد كان عباس مضطراً لأن يستقبل
مثل شركة ال P. & O. استقبالا طيباً لأنه حمل إليه تهنة الشركة بتوليته
حكم مصر . ولكن مري - وكان يعرف عباساً جيداً - لاحظ عدم رغبة
عباس في تنفيذ هذا المشروع ، إذ أن التعبير الوحيد الذي استعمله عباس
وأوحى بأنه يتعاطف مع فكرة إنشاء السكة الحديدية هو (بكاليم) أي
سوف نرى ، وهو تعبير تركي تعود الأتراك على استخدامه للتخلص من
مناقشة مسألة معينة ولا يدل على الرفض المباشر لها ، ولقد فسر لنا مري
هذا الموقف من جانب عباس ، إذ اعتقد الوالي أن إنشاء هذا المشروع
سيضاعف بدرجة كبيرة من نفوذ بريطانيا في مصر ، بل إن هذه الفكرة
ازدادت قوة عند عباس عندما عرض عليه رأس مال انجليزي لبناء
المشروع .

وعندما علم نائب القنصل الفرنسي في مصر بوصول ييري (Pirle)
ومطالبته بإنشاء خط حديدي ، توجه لمقابلة عباس وحشه على رفض
المشروع . ولقد وصف قنصل فرنسا هذا المشروع في خطاب أرسله إلى
حكومته بأنه سيف إنجليزي يخترق قلب مصر ، وضربة قاتلة لقوة مصر
الإسلامية . ولقد أكد عباس للقنصل الفرنسي أن مصر ليست غنية
بالدرجة التي تمكنها من إنشاء سكة حديدية ، وذكره بأنه لم يسبق لأي
دولة أوروبية أن منحت مثل هذا الامتياز لأجانب ، وبناء عليه فإن مصر
لن تنشئ سكة حديدية أو تسمح لغيرها بتنفيذ ذلك . وشجع رفض
عباس للعرض الإنجليزي ممثلي فرنسا لبذل الجهود المنظمة ليحولوا دون
تنفيذ هذا المشروع نهائياً ، وليستبدل به مشروع فرنسا المفضل وهو قناة

السويس • وأخير عباس قنصل فرنسا أنه يأمل أن يقرن اسمه بشق قناة بين البحرين إذا أيدته فرنسا والروسيا والنمسا في ذلك بالاتفاق مع الباب العالي • واقترح عباس أن يخبر بريطانيا أن من الضروري بذل كل الجهود لالتهاء من الأعمال التي يجري إنشاؤها - لا سيما القناطر الخيرية - قبل البدء في تنفيذ أي مشروع كبير في مصر • ومن الصعب أن تقرر أكان عباس صادقا في هذا القول ، أم أنه كان يضل القنصل الفرنسي ، ولكن الشيء الثابت هو أن مصر لم تعد دولة تابعة تدور في فلك فرنسا كما كانت في عهد محمد علي •

ولكن علاقة عباس الوثيقة بالباب العالي بدأت تضطرب بسبب سياسته الداخلية • فلقد أرسل أنصار أسرة إبراهيم باشا شكاوى سرية ضده إلى استانبول لأنهم كانوا يريدون تعيين أحمد بك - ابن إبراهيم باشا - في باشوية مصر بعد عودته من باريس • ومما زاد من تعقيد الأمور ، أن عباس باشا قد تقي كامل باشا أحد أقرباء مصطفى رشيد الصدر الأعظم • فدعا هذا الحكومة العثمانية إلى التفكير في عزل عباس في أقرب فرصة مواتية • ثم اتسعت هوة الخلاف بسبب لجوء بعض الخارجين على عباس من أفراد أسرة محمد علي إلى استانبول ، ووقع اختيارهم على أرتين بك - وزير عباس - لكي يكون عيناً لهم في مصر ، ولكنه هرب إلى استانبول فراراً من عباس •

وكان هذا هو الموقف الكئيب الذي واجه عباس باشا ، ولقد أدرك أن فرنسا لن تغفر له سياسته العدائية نحوها بسبب إبعاد كل الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يعملون في مصر منذ عهد محمد علي ، وأيقن أن المؤامرات الفرنسية ستكون على أشدها في استانبول لخلعه وإحلال أحد أفراد أسرته محله ، ولا يستبعد أن يكون هذا الشخص هو أحمد بك •

كما أيقن عباس أيضاً أن أرتين سيتوجه إلى استانبول للاتصال بالفرنسيين وأعدائه هناك والعمل على عزله . ولكي يحمي نفسه وعرشه أخذ عباس يبحث عن حليف ، ولذلك قرر أن يدعم علاقات الصداقة مع بريطانيا . وفي ١٨ سبتمبر ١٨٥٠ . استدعى عباس ألفريد ويلن (Alfred Walne) القائم بأعمال قنصل بريطانيا العام في مصر أثناء تغيب مري في لندن (وفاتحة في الموقف الذي يواجهه وشرح مخاوفه . ولكي يحصل عباس على مساندة الحكومة البريطانية له وعلى مساندة سير مترانفورد كاتسج سفيرها في القسطنطينية تحدثت عباس عن موضوع بناء السكة الحديدية، وفوض ويلن (Walne) بالاتصال بلورد بامستون وأعلمه برغبته في إنشاء الخط الحديدي بين الإسكندرية والقاهرة تحقيقاً لرغبة بريطانيا .

والحقيقة التاريخية الجديدة أن الرسالة التي بعث بها ويلن (Walne) إلى لندن قد غيرت وجهة النظر التقليدية المعروفة عن هذا الموضوع . ويكث ذلك الأمر الدكتورة هيلين رفلن (Helene Anne B. Rivlin) في مقال حديث لها عن العلاقات المصرية العثمانية في عهد عباس حلمي الأول . وتمثلت وجهة النظر التقليدية في المقال المكتوب في دائرة المعارف الإسلامية ، وفي كتب شارل رو (Charles-Roux) وأنجلو سامماركو (Angelo-Sammarco) وعبد الرحمن الرافعي وغيرهم . وتدعى كل هذه المصادر التاريخية أن بريطانيا عرضت مساعدتها على عباس أثناء صراعه مع الحكومة العثمانية حول تطبيق التنظيمات الخيرية في مصر ، بشرط أن يوافق على إنشاء الخط الحديدي بين الاسكندرية والقاهرة . ولكن هذه المصادر أغفلت الحقيقة التاريخية التي وضحت لنا بعد الاطلاع على وثائق هذه الفترة ، وهي أن محاولة تطبيق التنظيمات الخيرية في مصر قد تمت بعد موافقة عباس على إنشاء السكة الحديدية . وتخرج الدكتورة رفلن

من دراسة هذه الوثيقة بأن عباساً كان قد عرض فكرة إنشاء السكة الحديدية مقابل مساندة بريطانيا له ، وأنه لم يفعل ذلك لكي يمنع تطبيق التنظيمات في مصر بل ليحمي نفسه من مؤامرات أعدائه في استانبول . وعلى الرغم من هذه الدراسة التي قامت بها الدكتورة رفاً تظل هناك نقطة تثير الجدل وهي من الذي عرض أولاً فكرة إنشاء الخط الحديدي ؟ أهو عباس أم ويلن ؟ ويمكننا إعادة تفسير الجزء الأول من رأي رفاً على ضوء المعلومات الجديدة التي حصلنا عليها من وثائق وزارة الخارجية البريطانية . فلقد ألح مري على عباس من أجل إنشاء السكة الحديدية قبل أن يتسلم رسالة بامستون إليه المؤرخة في ٢١ ديسمبر عام ١٨٤٨ التي يطلب منه فيها مفاتيحة عباس في هذا الموضوع ، كما أنه استمر يلح على عباس بعد ذلك من أجل إنشاء السكة الحديدية . ومن ناحية أخرى فإن الظروف التي دعا فيها عباس المستر ويلن لمقابلته قد شجعت الأخير على إثارة الموضوع مرة أخرى . وقد ذكر المستر ويلن في مراسلاته بعد ذلك أنه عندما طلب عباس مقابلته في خريف عام ١٨٥٠ لاستشارته في بعض المشاكل التي تواجه حكومته ، انتهز الفرصة واقترح عليه إنشاء الخط الحديدي . ولقد اعترف في عام ١٨٥٩ بأن المشروع قد تم بناءً على اقتراحه ومشورته .

وبمجرد أن تسلم مري رسالة ويلن ، أسرع بالكتابة إلى بامستون في هذا الموضوع ، وقام بامستون بدوره بإرسال بعض التعليقات إلى السير ستراتفورد كاتنج في استانبول يطلب فيها أن يمنع الباب العالي من إغضاب عباس أو عزله وتعيين سعيد باشا أو أي شخص آخر مكانه . ولكن في ٣١ أكتوبر عام ١٨٥٠ طلب الباب العالي من عباس تطبيق التنظيمات في مصر . والتنظيمات العثمانية هي مجموعة القوانين التي صدرت مستندة إلى القواعد التي تقررت في خط شريف كلخانة الذي كان السلطان قد أصدره

في ٣ نوفمبر ١٨٣٩ لإصلاح الإمبراطورية العثمانية . وذلك بتأمين رعايا الدولة على حياتهم وأعراضهم وأموالهم وإلغاء نظام الإلتزام وكل الأضرار المرتبطة به ، وجعل التجنيد منتظماً وعادلاً ، ومحاكمة الأشخاص المتهمين بجرائم محاكمة عادلة وعلمية ، وتساوي جميع الأشخاص أياً كانت ديانتهم في تطبيق هذه القوانين . وقد تركزت مطالب الباب العالي في سحب حق الحياة والموت Capital Punishment - أي الإعدام (القصاص) - من الوالي . وكان تطبيق هذه التنظيمات بحذافيرها معناه العودة بمركز مصر إلى مركز الباشويات الأخرى في الدولة العثمانية . وقد أعطت سياسة عباس - وخصوصاً سياسته نحو أفراد أسرته الذين فروا إلى استانبول - مصطفى رشيد باشا (١٨٠٠ - ١٨٥٨) ، الصدر الأعظم الذي تولى هذا المنصب ست مرات ، وأحد رجال الإصلاح في الدولة العثمانية الفرصة للتدخل في شئون مصر والانتقام من عباس وإذلاله . فإذا تمكن رشيد من إضعاف نفوذ عباس أو عزله فإنه يضمن بذلك سيطرة الدولة العثمانية على شئون مصر الداخلية وتطبيق التنظيمات فيها كغيرها من الولايات في الإمبراطورية .

وعندما ظهرت مشكلة التنظيمات وأصبحت مثار جدل بين الوالي والسلطان ، طلب بامستون من ستراتفورد كاتنج أن يستمر في تأييد عباس ضد المؤامرات التي تحاك ضده في استانبول بشرط ألا يمتد هذا التأييد إلى مساندة عباس في معارضة تطبيق التنظيمات في مصر . حقيقة أن بريطانيا قد صادقت عباس وأظهرت استعدادها للوقوف بجانبه ولكن اختلفت آراء المسئولين البريطانيين في لندن والقاهرة واستانبول بشأن موضوع تطبيق التنظيمات في مصر . فتشارلز مري تمادي في تأييده لعباس ضد التنظيمات إلى أقصى درجة ، وكان يؤمن بالاعتقاد السائد في مصر

بأن الغرض من المطالبة بتطبيقها هو تحقير عباس وإهاتته . أما كاتنج فلم يكن من السهل بالنسبة له أن يتخلى عن سياسته التقليدية تجاه الدولة العثمانية - وهي سياسة إصلاح الإمبراطورية - من أجل مصالح عباس حلمي والي مصر ، فحاول أن يعيد ثقة عباس في رشيد باشا ويقنعه بإدخال نظم وقوانين الإدارة العثمانية في مصر بالتدريج . ومن هذين الاتجاهين المتناقضين تمكن لورد بامستون من أن يساند حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأن يضمن إنشاء سكة حديدية في مصر تخدم المصالح البريطانية في الشرق . وهكذا اتبع البريطانيون في علاقاتهم مع مصر والدولة العثمانية خطة التزام حرفية الفرمانات لاتفاق ذلك مع مصالحهم السياسية فلم يوافقوا على أي تدبير يرمي إلى عزل عباس من باشوية مصر حتى لا ينهدم بذلك أحد أركان التسوية التي وضعت للمسألة المصرية . ولكن هذه الخطة نفسها - التزام حرفية الفرمانات - قد جعلتهم من ناحية أخرى على نحو ما قال بامستون لشارلز مري في ٢٠ فبراير ١٨٥١ « لا يريدون ، بل إنهم ليمتنعون عن تأييد عباس في معارضة تطبيق التنظيمات العثمانية في مصر » . (١)

وهكذا أدت العوامل السياسية إلى إنشاء السكك الحديدية المصرية فلم يكن إنشاؤها راجعاً لمواجهة مطالب الاقتصاد القومي . وظل مسيو ليومين (Le Moyne) قنصل فرنسا العام لا يدري ما اعتزمه عباس حتى مارس عام ١٨٥١ ، ففي ١٢ من مارس أخبر عباس مسيو ليومين بقراره الذي اتخذته بخصوص مشروع إنشاء السكة الحديدية ، ولكن بناء على طلب القنصل أعطاه عباس تأكيدات قاطعة بأن إدارة السكة الحديدية

(١) انظر : O. A. A. Omar, Anglo-Egyptian relations and the construction of the Alexandria - Cairo - Suez railway (1833-1858), pp. 126-129.

في مصر ستبقى في يد الحكومة المصرية . ولكن التأكيدات التي أعطاها عباس لم تكن كافية للقضاء على شكوك ليمون ، فظل يعارض هذا المشروع بصفة غير رسمية . وتساءل : هل تعرض الاستقلال النسبي الذي حصل عليه والي مصر في عام ١٨٤١ للمصالح السياسية الحيوية للإمبراطورية العثمانية ؟ وإذا كان فرمان قد نص على ذلك فللباب العالي وحده رأي الأول والأخير في الموضوع . على أن السياسة الفرنسية في مصر في هذه الفترة اتسمت بالتردد لدرجة أن الحكومة الفرنسية تأخرت في الرد على مراسلات قنصلها في مصر عدة أشهر . وفي عام ١٨٥١ أرسل عباس مهندسا فرنسيا إلى باريس لإجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية ووعده بأنه إذا ساعدت الحكومة الفرنسية عباس باشا في إدخال بعض التعديلات على التنظيمات فإنه سيرفض إنشاء السكة الحديدية . ولكن لوي نابليون وحكومته رفضا هذا الاقتراح وقالوا إن هذا المشروع سيفيد مصر والعالم . ومن خلال هذه التطورات يتضح لنا أن عباس كان يهدف إلى الحصول على مساعدة فرنسا أو إنجلترا للوقوف أمام أطماع الباب العالي . ولكي يحقق هدفه بأي وسيلة ، أخبر عباس تشارلز ميري بأن فرنسا تحاول التقرب منه ، وأنه دفاعا عن مصالحه قد يلجأ إليها إذا رفضت بريطانيا مساعدته . وهذه هي إحدى المناورات السياسية التي قام بها عباس لكي يصل إلى أهدافه .

ويبدو أن الباب العالي قد علم بمشروع السكة الحديدية، فإن مختار بك - الذي أرسله الباب العالي للتفاوض مع عباس في المسائل المتعلقة بين الوالي والسلطان مثل مسألة التنظيمات وإنقاص عدد الجيش المصري إلى العدد المحدد في فرمان الرلاية - كان مكثفاً بإقناع عباس بالتصديق على تنفيذ هذا المشروع ، وأخبره بأنه لا يستطيع البدء فيه دون الحصول على موافقة الباب العالي أولا . راجب عباس بأن هذا الإجراء لم يتبع

من قبل سواء في عهد محمد علي أو إبراهيم باشا ، وبالإضافة إلى ذلك فإن بناء هذه السكة الحديدية لن يمنعه عن الوفاء بالتزاماته الأخرى ومن أهمها إرسال الجزية السنوية إلى السلطان . وفي مثل هذه الظروف ، وجد مري أنه يدافع بمفرده عن هذا المشروع في الوقت الذي نمت إلى علمه أن مثلي الدول الأوروبية لديهم تعليمات سرية أو علنية لمعارضة هذا المشروع . وخوفاً من أن يتردد عباس في البدء في المشروع ، أصر مري على أن يبقى عباس متمسكاً بما وعد وأعطاه تأكيدات قوية بتأييد بريطانيا له . وقرر عباس أن يرسل نوبار بك (١٨٢٥ - ١٨٩٩) - وزيره الأرمني - إلى لندن لإبرام العقود الضرورية الخاصة بشراء معدات السكة الحديدية مع روبرت ستيفنسون (Robert Stephenson) مهندس السكك الحديدية المشهور .

ومن ناحية أخرى خشي بامستون معارضة الدول الأوروبية للمشروع وموقفها العدائي من عباس ، فكلف كاتنج بأن يخبر الباب العالي بأنه قد وضع نفسه في موقف حرج بسبب إثارتة لمسألة أحقية السلطان في الموافقة على المشروع مسبقاً ، وعلى الباب العالي في مثل هذه الحالة إما أن يقف أمام رغبات بريطانيا العظمى أو أن يغضب الدول التي عارضت المشروع إذا تنحى عن مطلبه السابق . وحاول بامستون أن يلفت نظر رشيد إلى حالتين سابقتين وهما مشروع القناطر الخيرية ومعاهدة البريد (Postal Convention) التي وقعها محمد علي مع بريطانيا . ولم يتقدم محمد علي في كليهما بطلب لكي يحصل على موافقة الباب العالي على المشروع أو تصديقه على المعاهدة . ولكن رشيد باشا أوضح لستراتفورد كاتنج أن والي مصر لا يستطيع تنفيذ هذا المشروع دون الحصول على موافقة السلطان ، وأصر على أن يتقدم والي بطلب الإذن من السلطان . غير أنه أنكر معارضته

للمشروع ووعد بالموافقة على إنشاء السكة الحديدية لا من الإسكندرية إلى القاهرة فحسب بل إلى السويس أيضا بشرط أن ينفذ المشروع بأموال مصرية .

ولقد احتج رشيد على تصرف عباس ، وهدد بأن الباب العالي قد يلجأ إلى الدول الكبرى الموقعة على تسوية عام ١٨٤١ إذا فشل في تأكيد حقه . وحاول كاتنج من جانبه أن يمنع الباب العالي من اللجوء إلى هذا التصرف ، ولذلك تعهد كاتنج بأن يطلب من مري إيقاف المشروع وأنه سيضع المسألة برمتها أمام بامستون . وطلب كاتنج من مري أن يتعاون معه خلال هذه الفترة إلى أن تسله تعليمات جديدة من بامستون . وفي الحقيقة كان لمثلي فرنسا في استانبول تأثير كبير على موقف الباب العالي ، ففرنسا التي وقعت تدافع عن مصر في عام ١٨٤١ هي نفسها التي وقعت في بداية الخمسينات من نفس القرن تدافع عن الباب العالي وحقوقه في مصر . فلقد تضايق ممثلو فرنسا في كل من القاهرة واستانبول من بعثة نوبار إلى لندن ، وكتبوا إلى حكومتهم بأن عباسا يحاول الحصول على مساعدة بامستون مقابل إنشاء السكة الحديدية من الإسكندرية إلى القاهرة . وورد في تقارير لافاليت *La valette* سفير فرنسا في استانبول (أنه لم يترك أي فرصة تمر دون تحريض الحكومة العثمانية على معارضة هذا المشروع لكي يمنع المشاكل التي قد تنتج منه . ومن ناحية أخرى اعترف لافاليت بأن السكة الحديدية قد تكون مفيدة وناقصة ، ولكنه اشترط حصول الوالي على موافقة السلطان ، وألا يعهد بهذا المشروع إلى شركة أجنبية ، ولا يحصل الوالي على قرض أجنبي لإنشاء هذا الخط الحديدي .

وفي لندن تقابل نوبار مع بامستون وعرض مشكلة عباس ، واعتقد بامستون أن من حق عباس إنشاء السكك الحديدية إذا شاء دون أن يطلب

موافقة الباب العالي . أما إذا كان الباب العالي يرى أن الموافقة على المشروع أمر ضروري فعليه أن يرسل هذه الموافقة فقط . كما تبين بامستون من موزوروس - سفير تركيا في لندن - أن هناك ظروفًا أخرى تؤثر على الباب العالي غير مسألة الإتيكيت (أي مطالبة والي مصر بالحصول على إذن السلطان) ، فلتد أثرت معارضة كل من روسيا والنمسا وفرنسا للمشروع على الباب العالي .

أما في القاهرة فقد اختلفت آراء تشارلز مري عن آراء رئيسه ستراتفورد كاتنج في استانبول فلم ينفذ التعليمات التي كان كاتنج قد أرسلها إليه لأن ذلك يتناقض مع موقفه من مشروع السكك الحديدية ، وضغطه المستمر على عباس لتنفيذ هذا المشروع منذ توليته باشوية مصر . ومن ناحية أخرى كان عباس مصمماً على ألا يعطي للباب العالي فرصة للتدخل في شؤون مصر والإنقاص من سلطته وتقوذه . ولذلك قرر عباس اتخاذ إجراء حاسم حتى لا يعطي الباب العالي سابقة خطيرة تمنحه حق التدخل في مصر مستقبلاً . فبعد الإجراءات الأولية التي تمت بين نوبار وستيفنسون في لندن ، أرسل الأخير أحد مساعديه وهو المستر بورثويك (Borthwick) إلى مصر لتوقيع العقد النهائي لإنشاء الخط الحديدي من الإسكندرية إلى القاهرة . ولكي يواجه مري الجميع بالأمر الواقع ، نصح عباساً بإبرام العقد مع مندوب ستيفنسون . ورأى مري أن عباساً يستطيع بعد ذلك أن يكتب إلى السلطان ليعلنه يده العمل في هذا المشروع ويطلب منه حمايته وتأيده . وفعلًا وقع استيفان بك - وزير خارجية عباس - العقد مع بورثويك في ١٢ يوليو ١٨٥١ . وكتب مري إلى كاتنج في استانبول يشرح له وجهة نظره في التطورات الأخيرة وذكر أنه حاول إنقاذ موقف عباس من ناحية ، ومن ناحية أخرى قام بتنفيذ تعليمات

بامستون الخاصة بفرض مشروع السكة الحديدية عليه . أما الخطاب الذي كتبه عباس إلى السلطان يخبره فيه بنياً توقيع العقد فلم ينجح في استرضاء السلطان . حقيقة أن عباساً اتبع نفس التقليد الذي اتبعه محمد علي من قبل ، وهو أنه سوف يطلق اسم السلطان على السكة الحديدية مثلما أطلق اسم السلطان محمود الثاني على ترعة المحمودية التي حفرها محمد علي في عام ١٨١٩ ، ولكن عباساً أوضح في خطابه أنه إنما يطلب بالحصول على إذن السلطان في حالة واحدة وهي إذا كان الخط الذي ينوي إنشائه هو الخط بين القاهرة والسويس فهو في هذه الحالة سيكون مقصوراً على خدمة المصالح البريطانية فقط ، أما الخط الآخر من الاسكندرية إلى القاهرة فيؤدي خدمات جليلة لاقتصاد مصر .

على أن الموقف لم يهدأ كما تصور مري ، ففي الوقت الذي أعطى فيه نابليون الثالث تأكيدات قوية للحكومة البريطانية عن صداقة فرنسا لأنه لم يعتقد قط أن بريطانيا ستحتكر المواصلات الحديدية عبر مصر ، كانت معارضة مثالي فرنسا في مصر واستانبول في متهى العنف ، وترجع أسباب هذه المعارضة إلى الطريقة التي كونت بها السفارة الفرنسية في استانبول ، إذ كان على رأس هذه السفارة الميسو لافاليت (La valette) الذي كان يدعى باستمرار أن إقامته السابقة في مصر قد مكنته من التأكد من طبيعة مشروع السكة الحديدية ، وأنه لن يخدم إلا المصالح البريطانية . وبعد مضي أربعة أيام على مقابلة ليموين (Le Moyne) عباس التي حاول أن يقنعه فيها بالعدول عن تنفيذ هذا المشروع ، علم ليموين من الميسو أنستاسي (D'Anstasy) قنصل السويد الدائم في مصر) بتوقيع عقد السكة الحديدية . ولذلك اعتبر ليموين عباس ثائراً وخارجاً على نفوذ السلطان لأنه تصرف وحده دون الحصول على موافقة سيده السلطان ، وكان من

رأيه أن تتهمز فرنسا هذه الفرصة وتضغط على الباب العالي لعزل عباس لأن مسألة السكة الحديدية هي المسألة الشرقية (La Question d'Orient) • ولكن استيفان بك أكد للقنصل الفرنسي العام في مصر أن السكة الحديدية ليس لها أي طابع سياسي ما لم تمتد إلى السويس • كما أنكر استيفان أي اتجاه لدى عباس يهدف إلى الابتعاد عن الدول الكبرى الأخرى وخاصة فرنسا ، وأكد للقنصل الفرنسي أن عباساً على علاقات طيبة معها • على أن ذلك لم يثن قنصل فرنسا عن معارضته الشديدة لإنشاء السكة الحديدية في مصر •

ومن ناحية أخرى لم ير اللورد بامستون في تصرف عباس أي خروج على نفوذ السلطان ، فالسكة الحديدية لن تؤثر على مركز الدول الأوروبية البحرية أو على علاقات الدولة العثمانية الخارجية مثلما سيكون الحال بالنسبة للقناة البحرية عبر برزخ السويس • ولقد خشي بامستون أن تدخل الدولة العثمانية عسكرياً في مصر ولذلك طلب من قائد الأسطول البريطاني في البحر المتوسط زيارة ميناء الاسكندرية حتى يشجع عباساً ويؤكد تأييد بريطانيا الأدي له • كما كتب بامستون إلى كاتنج في الآستانة يسخر من تصرف الباب العالي نحو مشروع السكة الحديدية وقال ساخراً أنه يعتقد - نتيجة للضجة الكبيرة التي أثارت حول هذا المشروع في العاصمة التركية - أن أحداً في تلك العاصمة لم يسمع قط عن السكك الحديدية ، وكان السكة الحديدية المزمع انشاؤها في مصر هي أول خط حديدي في العالم •

وفي الحقيقة قامت ضجة كبيرة في الآستانة بسبب توقيع عقد إنشاء السكة الحديدية ، وقامت أزمة حادة بين الوالي والسلطان حالت دون الوصول إلى أي اتفاق بشأن المسائل المتعلقة بين مصر والباب العالي

وخاصة موضوع تطبيق التنظيمات الخيرية في مصر . وتخرج مركز كاتنج وشعر بعجزه عن مساندة عباس أو إقناذه ، وأخير الصدر الأعظم ممثلي عباس الذين كان قد أرسلهم إلى الآستانة للتفاوض بشأن التنظيمات أنه لن يقبل هذا التصرف من جانب عباس ، وهو إبرام العقد دون الاستئذان من السلطان . وأكد رشيد باشا أن الوسيلة الوحيدة لإنهاء هذه المشكلة بطريقة مرضية هي أن يكتب عباس إلى السلطان يستأذن في إنشاء السكة الحديدية ، وأن يتضمن خطاب عباس كل التفاصيل المتعلقة بطبيعة الأموال التي ستفق على هذا المشروع . ومع أن رشيداً قد علم بوجهة نظر كل من بامستون ومري ، فإنه صمم على مطالبة عباس بفسخ العقد الموقعينه وبين استيفسون ، وهدد باللجوء إلى الدول الخمس الكبرى لحل هذه المشكلة . وكانت الغالبية العظمى من أعضاء الحكومة العثمانية ترى ضرورة عزل عباس لأنه انتهك نصوص فرمان عام ١٨٤١ ، ولكن كاتنج استطاع بفضل مجهوداته المستمرة تخفيف لهجة الباب العالي فرد على خطاب عباس السابق بخطاب ذي لهجة معتدلة . وفي هذا الخطاب وجه الباب العالي اللوم إلى عباس لتوقيعه العقد دون موافقة السلطان ، وطلب منه أن يؤجل المشروع حتى يحصل على الإذن من السلطان . وأوضح الخطاب أن السلطان لن يوافق على تنفيذ المشروع ما لم يبين عباس أنه سيتبقى من إيرادات مصر بعد دفع الجزية السنوية وتغطية نفقات الإدارة المصرية ما يكفي لتغطية تكاليف إنشاء السكة الحديدية ، وأن السلطان لن يعلن عن موافقته ما لم يتعهد عباس بأن المشروع لن ينفذ بطريق السخرة (Corvée) ، وأنه لن يحصل على قروض أجنبية ولن يعهد إلى أي شركة أجنبية بتنفيذ المشروع .

وكان بامستون غير رآيه بالنسبة لموقف عباس ، وأوضح لمري أنه من الأفضل لعباس أن يخضع لرغبة السلطان وأن يتقدم بطلب للحصول

على إذنه وقد وعد بإعطاء ذلك من قبل . ولقد قرر بامستون اتخاذ هذا الموقف لأن السلطان لم يعارض إنشاء اسكة الحديدية في حد ذاتها وإنما تمسك بمسألة شكلية وهي ضرورة موافقة السلطان على أي مشروع كبير يقوم والي مصر بتنفيذه . وبالإضافة إلى ذلك تأكد بامستون أن محمد علي كان قد طلب قبل موافقة السلطان على بناء القناطر الخيرية قبل أن يبدأ في تنفيذ العمل فعلاً . وزيادة على ذلك فإن عباساً نفسه أقر في خطابه إلى الباب العالي ضرورة الحصول على إذن السلطان في حالة إقامة السكة الحديدية بين القاهرة والسويس ، ولذلك رأى بامستون أن اعتراف عباس بهذا المبدأ بالنسبة للسكة بين القاهرة والسويس لابد أن يسري على السكة الحديدية الأخرى بين الإسكندرية والقاهرة . وأعلن بامستون أنه لم يكن من المعقول أن تقبل بريطانيا طلب الباب العالي في حالة نشوء الخلاف حول مسألة إنشاء السكة الحديدية أو عدم إنشائها .

واستجاب مري على الفور لرأي بامستون ، وحصل على وعد من عباس بالكتابة إلى السلطان بطلب الإذن . ولم يجد مري بداً من الخضوع لرغبة وزير خارجيته على الرغم من أن ذلك كان على غير رضى منه . وأقر مري بأنه ليس من حقه أن يثير جدلاً بينه وبين لورد بامستون حول هذا الموضوع ، ولكن من حق عباس أن يناقش السلطان في هذا الموضوع . وكتب عباس فعلاً إلى لورد بامستون فيما يتعلق بالمسائل الواردة في خطاب الصدر الأعظم إليه ، وأظهر استعداداً للكتابة إلى السلطان بناء على نصيحة بامستون ، ولكنه أوضح له أن هذه المسائل لم ينص عليها فرمان الوراثة في عام ١٨٤١ . وأضاف أن الهدف الأساسي للباب العالي من وراء إثارة كل هذه المسائل هو عرقلة إنشاء السكة الحديدية والتدخل في شئون مصر الداخلية ومن بينها أموراً مالية ، ومن ناحية أخرى ، دار جدل آخر بين مري ورئيسه كاتنج في الآستانة ، اتبع فيه مري نفس

الأسلوب والطريقة التي اتبعها عباس في خطابه إلى لورد بامستون وذكر
مري أن عباساً مصمم على عدم قبول كل الشروط الواردة في خطاب الباب
العالي لأنها ستثير مشاكل وخلافات بين الوالي والسلطان . وطلب من
كانتج أن يعمل على إقناع الباب العالي باعتماد خطاب عباس والموافقة
عليها طبقاً لنصوص فرمان الوراثة الصادر في عام ١٨٤١ .

وإذا ثبتت مخاوف عباس التي أثارها في خطابه إلى وزير خارجية
بريطانيا وأشار إليها مري في خطابه الأخير إلى كانتج ، فإنها ستؤدي إلى
نتائج خطيرة . ولذلك قابل كانتج رشيد باشا وأخبره بموافقة عباس على
الاستئذان من السلطان ولكنه ناقشه في الشروط المنصوص عليها في خطاب
الباب العالي وذكر له بأنها أحدثت أثراً سيئاً إلى حد ما في القاهرة . ولكن
رشيد باشا أكد أن الباب العالي ليست لديه النية للنظر في المسائل المالية
الخاصة بعباس ولكن كل ما يطلبه منه هو أن يؤكد بشكل قاطع استطاعته
تغطية تكاليف إنشاء السكة الحديدية من ميزانية مصر العادية . وأعلن
أنه لن يعترض على حصول عباس على بعض المساعدات مقدماً من التجار
تمشياً مع النظام السائد في الآستانة ومصر . وأصر رشيد على موقف
الحكومة العثمانية من القروض الأجنبية واستخدام الفلاحين بطريق
السخرة . وعلى ذلك وافق الديوان العثماني على رد عباس ، وفي أكتوبر
عام ١٨٥١ / ذي الحجة ١٢٦٧ هـ أصدر السلطان فرمان الذي سمح
لعباس بإنشاء السكة الحديدية ونص على الشروط الآتية :

(١) عدم إجبار سكان المناطق الواقعة على طول السكة الحديدية
بالعمل في بناء السكة الحديدية دون مقابل ، ولكن يجب أن يدفع لهم
أجر معتدل ، ويعطوا الخبز الذي يحتاجونه .

(٢) لا يمكن فرض ضريبة جديدة لإنشاء هذا الخط الحديدي ، ولا

يكن زيادة الضرائب الحالية لنفس السبب .

٣) يجب أن يخصص الفائض من إيرادات مصر بعد الوفاء بالجزية السنوية للسلطان وتنفقات الإدارة لإنشاء السكة الحديدية .

٤) عدم السماح لأي شركة أو مؤسسة أجنبية بإنشاء السكة الحديدية .

٥) وأخيراً ، لا يجوز عقد قروض أجنبية لمواجهة نفقات إقامة السكة الحديدية .

ولما تأخر وصول فرمان إلى القاهرة بعض الوقت اتاب مري قلق شديد ، وكان يرى أنه إذا اضطر عباس إلى البدء في تنفيذ المشروع قبل فرمان السلطان فلن تقع عليه أي مسئولية . وفي ٥ أكتوبر ١٨٥١ وصل مهندسو روبرت استيفنسوز ولكنهم لم يبدؤوا العمل انتظاراً لوصول فرمان . وأخيراً تسلم عباس فرمان في ٤ نوفمبر وأصدر أوامره بالبدء في المشروع وبذلك لم يكن هناك ما يبرر بقاء السفن الحربية الإنجليزية وكانت قد وصلت إلى الإسكندرية في ١٥ سبتمبر ١٨٥١ بقصد البقاء في المياه المصرية حتى تتم تسوية مسألة السكة الحديدية .

وهكذا قدر لمشروع السكة الحديدية أن ينفذ في عهد عباس الأول نتيجة للظروف والمشاكل السياسية التي واجهت مصر . وبعد أن انتهت مشكلة السكة الحديدية طلب كاتنج من مري أن يعمل على تحسين العلاقات بين عباس والقنصلية الفرنسية في مصر . ولم يكن هذا من المسائل السهلة بالنسبة لمري إذا استمر لاقاليت - السفير الفرنسي في الآستانة - يهاجم السكة الحديدية والإنجليزية وعباساً . وعلى أية حال نجحت بريطانيا في

تشجيع الوالي على إنشاء السكة الحديدية في مصر رغم معارضة مثلي فرنسا ، وادعى ليموين (Le Moyne) أن عباساً لن يتأخر في مد الخط الحديدي من القاهرة إلى السويس . ولقد عمل ليموين جاهداً لعزل عباس وتعين محمد سعيد إذ كانت له ميول طيبة نحو فرنسا . ولكن علينا أن نميز بين اتجاهين سياسيين مختلفين : فالحكومة الفرنسية لم تبين آراء ممثليها في كل من الآستانة والقاهرة ، ولم تطلب منهم معارضة مشروع السكة الحديدية أو العمل على تنفيذ مشروع قناة السويس . ولقد أرسل نابليون الثالث الكونت باكيوتشي (Ccunt Bacclochi) سكرتيرة الخاص في مهمة خاصة إلى مصر لإعادة العلاقات الودية بين مصر وفرنسا . وشرح عباس للمبعوث الفرنسي أسباب الخلاف بينه وبين فرنسا ، أو بالأحرى بينه وبين ممثليها الدبلوماسيين وأعلن عن استعداداته لتناهي الماضي وإقامة علاقات ودية مع فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية . ورأت الحكومة الفرنسية أن تعين قنصلاً جديداً لها في مصر يساعد على تحسين هذه العلاقات ، ولذلك عينت ساباتييه (Sabatier) خلفاً لليموين . وقبل أن يغادر ساباتييه باريس طلب منه نابليون الثالث ألا يظهر أي عداوة لبريطانيا - وكانت سياسة الإمبراطورية الثانية هي التفاهم مع إنجلترا - وألا يتورط في علاقته مع محمد سعيد . وأظهر ساباتييه استعداداته للتعاون مع زميله قنصل بريطانيا العام في مصر وأخبره أنه لن يعارض إنشاء السكة الحديدية من القاهرة إلى السويس لأنها ستحقق المصلحة المشتركة للجميع . (١)

فما الدوافع الحقيقية وراء صداقة عباس لانجلترا إذن ؟ لقد نظر عباس إلى بريطانيا على أنها حليف مخلص له ، واستطاع بصداقتها له أن

Bruce to Clarendon, 16 March 1854 in F. O. 142/18. (١)

يتغلب على أعدائه ويحتفظ بعرشه، ولقد وافق على مشروع السكة الحديدية لأنه أيقن تماما أنه الوسيلة الوحيدة التي يحصل بها على تأييد بريطانيا ومساندتها . وكان يعتقد أنه في نظير تحقيق أهدافه وسياسته عليه أن يدفع الثمن للحكومات والأفراد ويوافق على العروض التي تخدم المصلحة الخاصة . وكان يأمل بعد ذلك في الحصول على مساعدة بريطانيا لتغيير نظام وراثته العرش في صالح ابنه إلهامي باشا . ولقد تأكد بروس (Bruce) - قنصل إنجلترا الجديد في مصر - من اتجاهات عباس هذه وقال إن صداقة لأي دولة أجنبية إنما كان لتحقيق أهداف شخصية لا تتفق مع وضعه واليا على مصر . ^(١) وعلى أية حال ترقب على تسوية مسألة السكة الحديدية نتائج مهمة صار لها مغزى في المستقبل . فقد حافظ عباس عمليا على استقلاله الذاتي في المسائل الداخلية ، كما أكدت الحكومة العثمانية مبدأ منها وهو أنه لا يمكن القيام بتنفيذ أي مشروع كبير بدون موافقة السلطان . ومن ناحية ثالثة أصبحت وساطة بريطانيا ضرورية لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة .

وبعد أن انتهت مشكلة السكة الحديدية استؤنفت المفاوضات الخاصة بتطبيق التنظيمات في مصر في نوفمبر ١٨٥١ . وكانت هذه المفاوضات قد بدأت في ٢٤ مايو ١٨٥١ عندما قرر عباس إرسال خير الدين باشا وأدهم باشا إلى الأستانة لهذا الغرض ، ولكنها توقفت في أوائل أغسطس بسبب الصراع بين عباس والسلطان حول بناء السكة الحديدية . ونحن نعلم أن عباساً رفض تنفيذ مطلب السلطان بخصوص سحب « حق الإعدام » إلا إذا عدل بما يلائم مركز مصر وعادات أهلها وما جرى به حكم الولاية فيها . وتسلك عباس بحق القصاص من أجل المحافظة على الأمن والنظام ، وذلك

Bruce to clarendon, No. 39 of 13 Aug. 1854 in F.O. 142/18. (١)

لأن تطبيق التنظيمات العشائية قد أختق في أكثر ولايات الإمبراطورية .
وفي خلال هذه المفاوضات حاول السفير الفرنسي في الآستانة لافاليت أن
يظهر عباساً بمظهر الشائر على السلطان ، على حين أن سفير النمسا
وروسيا أيدا مساعي سير ستراتفوردي كاتنج لصالح عباس .

وبالإضافة إلى ذلك كتب التجار البريطانيون المراض إلى السلطان
يطالبونه بمنح عباس هذا الحق مؤقتاً حتى لا يضطرب الأمن الداخلي في
مصر . وأخيراً قرر السلطان أن يتنازل بعض الشيء . ففي مارس ١٨٥٢
أرسل السلطان قواد باشا إلى مصر وأمكن التوصل إلى اتفاق مع عباس .
وبمقتضى هذا الاتفاق منح عباس حق القصاص لمدة سبع سنوات؛ وفي
مقابل ذلك وافق عباس على زيادة الجزية السنوية إلى الباب العالي إلى
٤٠٠٠٠٠ جنيه . (١)

وحينما تمت تسوية مسألة « القصاص » استأنف مندوبو عباس في
الآستانة عملهم مرة أخرى لوضع قانون التنظيمات الذي يطبق في مصر .
وفي منتصف يوليو ١٨٥٢ أصدر السلطان فرماناً إلى عباس يشتمل على
تفصيلات هذه التسوية الخاصة بالتنظيمات بينهما ، وقرىء فرمان رسمياً
في القاهرة في ٢٣ أغسطس ١٨٥٢ . ولقد ترك فرمان لعباس حق القصاص
من غير موافقة الباب العالي مقدماً على نصوص الإعدام الصادرة به ،
على أن يكتفي بإرسال إعلام شرعي بهذه الأحكام ومحاضرها بعد تنفيذ
الحكم إلى الآستانة ، كما وافق الباب العالي أن يظل القصاص من حق
عباس مؤقتاً لمدة سبع سنوات . (٢) وأما فيما يتعلق بإشراف الباب العالي
المباشر على شؤون الإدارة فإن شيئاً من ذلك لم يتحقق ، وظل عباس

(١) De Redcliffe to Malmesbury, 17 June 1852, in F.O. 78/892.

(٢) انظر : فيليب جلاد : قاموس الإدارة ، ج ١/٢٠٩ .

محتفظاً بكل سلطاته الداخلية كاملة حسب ما جاء في فرمان الولاية .
وتحسنت العلاقات بعد ذلك بين عباس والدولة العثمانية ، وأرسل عباس
في ٢٠ يوليو ١٨٥٣ بعض القوات المصرية لمساعدتها في حرب القرم، وخطب
ابنة السلطان عبد المجيد لابته إبراهيم إلهامي باشا ، كما طلب من الباب
العالي أن يمنحه لقب «العزیز» : واتسعت آماله في تعديل نظام وراثته العرش
لمصلحة إلهامي باشا . وهكذا اجتاز عباس الأزمة : ونجحت مصر بعد أزمة
التنظيمات في المحافظة على الوضع الذي ناله في تسوية ١٨٤٠/١٨٤١ .

٢ - عهد الخديوية المصرية (١٨٦٣ - ١٨٧٩)

أولاً - علاقة إسماعيل بالباب العالي :

نجح عباس في أن يحافظ على استقلال مصر الذاتي ، ولم تقم الدولة العثمانية بأي محاولة للاتقاص من سيادة مصر في عهد محمد سعيد على الرغم من أن مشروع حفر قناة السويس أدى إلى قيام مشكلة مماثلة للمشكلة التي ظهرت في عصر عباس الأول بشأن موضوع السكة الحديدية . ولكن الأزمة التي ثارت حول موضوع القناة تركزت أساساً في المعركة الدبلوماسية العنيفة بين بريطانيا وفرنسا أكثر مما تركزت بين الوالي والسلطان . أما الخديو إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) فقد عاصر السلطان عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) وكانت العلاقات بينهما في معظم الأوقات علاقات ودية ، إذ عمل إسماعيل على توثيق علاقاته بالدولة العثمانية والتوسع في الاتفاق في العاصمة التركية لكسب الأنصار والقضاء على المناوئين . وكانت شخصية السلطان عبد العزيز من ناحية أخرى مجموعة من المتناقضات ، فقد اتصف بالغرور والعصية والعناد ، وكان جباناً متردداً لا يستقر على رأي . وكانت والدته تسيطر عليه وتستغل نفوذها ، فباعَت المناصب الشاغرة وأجرت تعديلات في الوظائف لكي توفر لنفسها مورداً ثابتاً . ولم يقلَّ عبد العزيز عن والدته نزوعاً إلى استغلال منصبه بعد توليه العرش وذلك لتغطية نفقات إسراره . وبعد أن تولى إسماعيل بالخوية مصر بفترة قصيرة ، توجه إلى الأستانة ليتسلم فرمان التولية من السلطان . ووجه إسماعيل الدعوة إلى السلطان عبد العزيز لزيارة مصر ،

وفعلاً لبى السلطان الدعوة وجاء إلى مصر في أبريل ١٨٦٣ ، وكان بذلك أول سلطان عثماني يزور مصر منذ أن فتحها سليم الأول في عام ١٥١٧ . وقال السلطان عبد العزيز في الحفلة الرسمية التي أقيمت في القلعة وحضرها رجال السك السياسي :

لم يكن غرضي من القدوم إلى مصر سوى إعطاء
واليها دليلاً جديداً على حسن نيتي وتقديري
الشخصي له . ومشاهدة ذلك الجزء المهم من
الإمبراطورية . إنني أخصص كل جهودي للعمل على
تقدم أملاكي ورفاهية جميع طبقات السكان فيها
وتوثيق روابطنا بأوروبا . وإنني لعلّي تمام اليقين من
أن الوالي يسير في نفس هذا الاتجاه ، وأنه سيقوم
بمهمته على أحسن وجه لأنه يسير على خطى ذلك
الرجل الممتاز من امتنا (يقصد محمد علي) (١) .

وقضى عبد العزيز في ضيافة إسماعيل عشرة أيام ، وأكدت هذه
الزيارة مركز الوالي الأدبي ، فقد حصل على الوسام المجيدي ، أرفع
أوسمة الدولة العثمانية . كما كتب قنصل فرنسا العام إلى حكومته يقول
إن مركز والي مصر الأدبي قد تدعم لسبب واحد هو أن حقوق البلاد لم
تنتقص في شيء . (٢) وغمر إسماعيل السلطان وحاشيته بالهدايا والتحف
الفاخرة ، وزود الصدر الأعظم محمد قزاد باشا وحده بستين ألف جنيه
رشوة من أجل خدمات أدائها له ولتعزيز صلات الصداقة بين السلطان
والوالي . وساعدت هذه الصداقة إسماعيل في الحصول على امتيازات
جديدة ، من أولها وأهمها نظام توارث العرش في ولاية مصر . فالنظام

(١) وثائق عابدين الأمريكية : ج ٢ ، رقم ٢٢ واردة في أحمد عبد الرحيم
مصطفى ، علاقات مصر بتركيا ، ص ٦٩ .

(٢) Douin, Histoire de Règne du Khédive Ismail, I, p. 18.

الذي فرضه فرمان ١٨٤١ يقضي بأن يتول عرش مصر إلى أكبر أفراد أسرة محمد علي سناً على غرار النظام المتبع في الدولة العثمانية ، ولكن هذا النظام أثار بعض المشاكل قبل ذلك . فليقد حاول إبراهيم قبل وفاته في ١٨٤٨ إبعاد عباس حلمي عن الوراثة وتعيين ابنه الأكبر أحمد بك . وبعد وفاة عباس في يولييه ١٨٥٤ ، أخفى أنصاره نبأ وفاته لمدة أربع وعشرين ساعة حتى يتيحوا الفرصة لتولي ابنه إلهامي باشا حكم مصر بدلاً من محمد سعيد ، ولكن تدخل قنصلي بريطانيا وفرنسا كان حاسماً ، وتولى سعيد العرش . وعند وفاته خلفه إسماعيل دون أية صعوبة . وكان إسماعيل ولياً للعهد (قائم مقام) خلال حكم سعيد في مناسبتين اثنتين ، الأولى عندما زار سعيد سورية في عام ١٨٥٩ ، والثانية عندما ذهب إلى الحجاز في أوائل عام ١٨٦١ .

وبعد أن تولى إسماعيل العرش كان أكثر من سلفه أملاً في تغيير وراثة العرش لكي يتول إلى أكبر أبناءه ، ونجح إسماعيل في مساعاه بفضل العطايا والهدايا التي لا تقل قيمتها عن ثلاثة ملايين من الجنيهات ، وسافر إلى الآستانة في مايو ١٨٦٦ حيث بدأت المفاوضات بشأن هذا الموضوع ، وانهت بصدر فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ / ١٢ محرم ١٢٨٣ هـ الذي قرر « أن تنتقل ولاية مصر مع ما هو تابع إليها من الأراضي وكامل ملحقاتها وقائم مقامتي سواكن ومصوع إلى أكبر أولاده الذكور بطريق الإرث وبالصورة نفسها إلى أكبر أولاد ذريتك . فإذا خلا منصب الولاية واسم يترك الوالي المتوفي ولداً ذكراً ينتقل الإرث حينئذ إلى أكبر إخوته ، وإن لم يكن له إخوة فالى أكبر أولاد إخوته المتوفين الذكور » . ومقابل ذلك وافق إسماعيل على رفع مقدار الجزية السنوية من ثمانين ألف كيس إلى ١٥٠ ألف كيس ، وأن يقدم للسلطان ١٢ ألف جندي يرفع عددهم إلى ١٥ ألفاً في مقابل حق الوالي في زيادة عدد جيشه إلى ٣٠ ألف . وأبلغ الباب

العالي هذا فرمان إلى الدول التي أفرت تسوية ١٨٤٠ / ١٨٤١ • وأوضح أسباب هذا التعديل بقوله : « إن مبدأ الوراثة الذي ينص عليه فرمان الثاني لعام ١٨٤١ ينطوي على مضار جسيمة في بلد كمصر لا تتميز فيه الثروة العامة عن ثروة الحاكم • والواقع أن كل أمير يلي العرش لا يكون مطمئناً إلى مصير أبنائه • فمن البديهي أن تغريه هذه الحالة على التفكير في إثراء ذريته أكثر من التفكير في إثراء الدولة • وقد يتفرع على هذا الخطر خطر أفدح : ذلك أن كل وال قد يعقب فرعاً غنياً قوياً فيتكون مع الزمن نظام أشبه بنظام الإقطاع قد لا يقل إضراره بالأمن العام عن الأضرار الناتجة عن نظام الممالك » • (١) وعلى أية حال لم تعترض الدول الأوروبية على التعديل الجديد ، وهنالك جميع الحكومات وكانت بريطانيا أول المهتمين /

ولم تقف أطماع إسماعيل عند هذا الحد ، بل سعى جاهداً للحصول على لقب يميز ولاية مصر عن بقية وزراء الدولة العثمانية والحكام العشائين والآخرين الذين كانوا يلقبون مثله بلقب وال • ولقد استخدم أسلافه لقب خديوي بصفة غير رسمية (وكلمة خديو نعت فارسي مشتق من كلمة خيفا وهو اسم فارسي من أسماء الله ، فهي لذلك تعني رباني أو إلهي أو ملك) • (٢) كما كان الديوان المصري الأعلى (أي الديوان المحيط بالوالي مباشرة) يسمى بالديوان الخديوي من أيام محمد علي • وعلى ذلك حصل إسماعيل في ٨ يولييه ١٨٦٧ / ٥ صفر ١٢٨٤ على فرمان جديد يعطيه وخطباءه لقب خديوي ، بعد أن كان (والياً) ، وارتقى إسماعيل بذلك إلى

(١) جورج جندي وحاك تاجر : إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ،

ص ٤٠ .

(٢) بير كرايتس : إسماعيل المقري عليه ، ص ٤٨ .

مصاب الملوك . وبالإضافة إلى ذلك حصل إسماعيل بقتضى هذا فرمان على حق عقد المعاهدات الإدارية والتجارية ، وحق وضع القوانين والأنظمة الداخلية في مصر من غير قيد . واستطاع إسماعيل بواسطة المال والهدايا السخية التي آغدها على السلطان وحاشيته وإرسال المساعدات العسكرية للسلطان لإخماد ثورة كريت (يوليو ١٨٦١ - نوفمبر ١٨٦٧) ، وأحياناً بتهديد السلطان بسحب القوات المصرية من جزيرة كريت ، استطاع أن يحصل على الامتيازات التي طالب بها .^(١)

ولكن بعد صدور هذا فرمان ائترى العلاقات المصرية العثمانية انقور والخلاف . وأصبحت الدولة العثمانية حساسة لسيادتها على مصر ولتطلعات إسماعيل في أن يلعب دوراً يتجاوز فيه الحدود التي نصت عليها فرمانات . فعندما أوشك العمل في قناة السويس على الانتهاء ، قام الخديو إسماعيل في صيف عام ١٨٦٩ بجولة في أوروبا لدعوة ملوكها ورؤساء حكوماتها إلى حضور حفل افتتاح قناة السويس في نفس العام . وحاول إسماعيل بذلك أن يضع الباب العالي أمام أمر واقع بإحاطة نفسه ببعض صفات السيادة التي لم يعترف له بها صراحة . وزيادة على ذلك ، انزعج الباب العالي من زيادة عدد الجيش المصري وتسليحه ينادق من الطراز الحديث وإضافة ثلاث فرقاً مدرعة إلى أسطوليه الحربي . ونتيجة لذلك استاء الصدر الأعظم غالي باشا - الذي خلف قزاداً بعد وفاته في فبراير عام ١٨٦٩ - وطالبت بعض الصحف التركية بعزل إسماعيل من منصبه وإرجاع مصر ولاية عثمانية كباقي الولايات طبقاً للفرمانات . ولذلك أصدر الباب العالي عقب الاحتفال بافتتاح القناة بشهر واحد فرمان ٢٩ نوفمبر ١٨٦٩ / ٢٤ شعبان سنة ١٢٨٦ الذي انتقص من سلطته إذ حرم

(١) محمد محمود النروجي : المسألة الشرقية ، ص ١٠٤ - ١٠٦ .

على الخديو عقد قروض جديدة من غير موافقة الباب العالي . وحظر عليه عرض الميزانية العامة والدخل والمصروفات على الباب العالي . وحظر عليه بناء السفن الحربية من غير استئذان السلطان .

وإذا كان إسماعيل قد استاء من هذا فرمان فقد أخذ يسعى لتحسين علاقاته بالدولة العثمانية بعد أن اشتد الأزمة المالية . فسافر إلى الآستانة في صيف ١٨٧٢ وبصحبه إسماعيل المفتش وزير المالية ونوبار باشا وزير الخارجية لمساعدته في تحسين العلاقات مع السلطان . وأقنع إسماعيل السلطان بكل الطرق - ومن أهمها طريق الذهب - بإلغاء فرمان ١٨٦٩ وأصدر فرماناً آخر في ١٠ سبتمبر ١٨٧٢ / رجب ١٢٨٩ يؤكد فيه الامتيازات التي سبق منحها لإسماعيل ، وينسخ القيود الواردة في فرمان عام ١٨٦٩ ، وفي العام التالي (١٨٧٣) زار إسماعيل الآستانة لكي يحصل على فرمان جامع للمزايا التي نالتها مصر منذ تولية محمد علي الحكم . وحصل على ما كان يسعى إليه إذ أصدر السلطان في ٨ يونية ١٨٧٣ / ١٣ ربيع الثاني ١٢٩٠ هـ فرمان الجامع الذي ثبت المزايا الواردة في فرمانات السابقة . ولقد شرح هذا فرمان الوراثة وشكل الوصاية إذا كان الخديو قاصراً . ومنح فرمان إسماعيل من جديد حق سن القوانين واللوائح الداخلية على أنواعها ، وحق عقد اتفاقيات جمركية ومعاهدات تجارية ، وحق اقتراض أي قروض يشاؤها في مصحة البلاد ، وحق زيادة الجيش أو خفضه كما يشاء ، وحق بناء سفن حربية ماعدا المدرع منها . وخلاصة القول أن هذا فرمان الجامع قد ثبت لمصر حقوقها الكاملة في الاستقلال الذاتي فيما عدا دفع الجزية السنوية (وقدرها ٧٥٠ ألف جنيه عثماني) وعدم عقد المعاهدات السياسية وحق التمثيل الخارجي ، وعدم صنع المدرعات الحربية . وهكذا أرسى هذا فرمان ومعاهدة لندن (١٨٤٠) الأساس الذي استند إليه استقلال مصر قبل الاحتلال البريطاني في عام

ثانياً - علاقة إسماعيل بالغرب :

وهكذا نجح إسماعيل في استبعاد النفوذ العثماني من مصر ، ولكنه في معاملاته واتصالاته بالأوروبيين كان أقل توفيقاً . ويبدو أن إسماعيل كان يتوهم حسن نية الدول الأوروبية نحوه ونحو مصر ، وظل هذا الوهم منيطراً عليه حتى أدرك خطاه في نهاية عهده . ولقد شغل عصر إسماعيل مسألتان أساسيتان لهما مغزى دبلوماسي هما الامتيازات الأجنبية وقناة السويس . ولقد نشأت هاتان المسألتان قبل عصر إسماعيل كما أشرنا قبل ذلك بالنسبة لمسألة قناة السويس ، أما بالنسبة للامتيازات فيجدر بنا أن نرجع إلى تاريخها الماضي .

(١) الامتيازات الأجنبية وإنشاء المحاكم المختلطة :

الامتيازات (Capitulations) هي معاهدات تجارية نظم السلاطين العثمانيون بمقتضاها أمور التجارة مع الدول المسيحية . ولكن عندما ضعفت الإمبراطورية أصبحت الامتيازات المنوحة للأجانب بمثابة حقوق مكتسبة ، وصارت « في مصر عدواناً على السيادة الأهلية ، ومشاركة للحكومة في سلطتها » . ولم يطالب بها شعوب الدول الأوروبية فحسب بل طالب بها أيضاً السكان المحليون الذي استطاعوا - ببعض الوسائل - الحصول على الحماية القنصلية . كما شكلت الامتيازات الأجنبية مشكلة بالنسبة لرجال الإدارة في كل الإمبراطورية العثمانية ، فإنها كانت مشكلة خطيرة على وجه الخصوص في مصر في القرن التاسع عشر لازدياد عدد

(١) M. Rifaat, The awakening of modern Egypt, p. 115.

الجاليات الأجنبية بها ، ونمو اقتصاده . ورعيه حكمها في الاستقلال السياسي . فوجد في مصر سبع عشرة محكمة فصلية مختلفة تمارس كل واحدة منها قانوناً مختلفاً . وقد تكرر حدوث تضارب في الأحكام عندما يكون أحد أطراف النزاع مواثناً عثمانياً . أو عندما يكون الطرفان من رعايا دول مختلفة ، وكثيراً ما كان التحكيم يخضع للضغط الدبلوماسي . ولقد أصبحت الجاليات الأجنبية ومن يتصلون بها من الجهات صاحبة الامتيازات في داخل مصر إذ إن الرعايا الأجانب لم تكن مقاضاتهم أمام المحاكم الجنائية المحلية ، وكانوا في مأمن من تفتيش الشرطة لمحال إقامتهم ، وكانوا يتهربون من الجانب الأكبر من الضرائب المحلية .

وفي عهد محمد علي وإبراهيم وعباس لم تحصل الجاليات الأجنبية على مزايا جديدة ، ولم تسبب أي مشكلة خطيرة بالنسبة للحكومة المصرية . فقد عمد عباس إلى وقف نزوح الأجانب إلى مصر . ولكن بسجى محمد سعيد تغير الموقف لأنه كان يحب الأجانب ويتساهل معهم ، فنزح عدد كبير منهم إلى مصر في عهده ولقد كتب أحد الكتاب الأوروبيين المعاصرين لهذه الفترة يقول : « أما سعيد فكان ضعيف الإرادة ، يخضع دائماً لمطالب القناصل ، وقد طغى سيل الأجانب في عهد إسماعيل ، واحتسوا بنظام الامتيازات الأجنبية وانتفعوا من تبذير الحكومة وسفوها » .^(١) وزادت فعلاً سلطة الأجانب على سيادة الحكومة في عهد إسماعيل . وحاول إسماعيل - عندما ناب عن عمه في إدارة البلاد في عام ١٨٦١ - اتخاذ بعض الخطوات الأولى لتعديل نظام الامتيازات في مصر . فأرسل إلى القنصليات منشوراً دورياً يحتوي على مسودة لائحة تبيح القبض على الرعايا الأجانب واستجوابهم ، ولكن لم يلق هذا المشروع أي تشجيع . وعندما تولى إسماعيل عرش مصر استأنف جهوده في هذا المجال . فلقد

(١) الرافعي : عصر إسماعيل ، ج ٢ / ٢٤٠ .

قام وزيره الأرميني نوبار باشا بإعداد الخطط اللازمة والإشراف على المفاوضات مع الدول الأوروبية . ولم يجد إسماعيل ونوبار غضاضة من التدخل الأجنبي في ولاية القضاء وصرح نوبار في تنفيذ مشروعه وأعد في أغسطس عام ١٨٦٧ مذكرة اقترح فيها إلغاء نظام الامتيازات وتوحيد نظام القضاء في مصر وإنشاء المحاكم المختلطة وجعل قضاتها من المصريين والأجانب على أن تقوم حكومة الخديو بتعيين القاضي الأجنبي . كما اقترح أن تسير المحاكم المختلطة طبقاً لقوانين مستمدة من القانون الفرنسي وتقوم بوضعها لجنة دولية . وتنظر هذه المحاكم في القضايا المدنية والجنائية وتقتصر اختصاصات القناصل على رعاية بلادهم . (١) واجتمعت اللجنة في القاهرة وحضرها مندوبو بريطانيا والنمسا والمجر وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والروسيا والولايات المتحدة الأمريكية . (٢)

ولقد رفضت فرنسا كل هذه الاقتراحات ، وعملت بواسطة قنصلها العام في مصر المسيو تريكو (Tricou) على إحباط المشروع . أما الدول الأوروبية الأخرى المهتمة بهذا المشروع فقد وافقت عليه مع بعض انتقاضات مختلفة . واستمرت المفاوضات لمدة ست سنوات ولكن وافقت الدول في عام ١٨٧٣ - ما عدا فرنسا - على مشروع نوبار في شكله النهائي ، كما وافقت أيضاً على القوانين الستة التي تطبقها المحاكم المختلطة . ولكن فرنسا وافقت في العام التالي بعد أن أخطرتها الحكومة المصرية بأنها ستفتح المحاكم المختلطة من غير اشتراك فرنسا ، وأنها في الوقت نفسه ستلغي المحكمة التجارية في الإسكندرية ، وافتتحت هذه المحاكم في عام ١٨٧٥ . وفيما يلي خلاصة القواعد التي قام عليها نظام هذه المحاكم (٣) :

(١) انظر : نجيب مخلوف : نوبار باشا ، ص ٥٩ - ٧٠ .

(٢) Marlowe, Anglo-Egyptian relations, p. 88.

(٣) Marlowe, op. cit., pp. 89-90.

١) تختص بالفصل في المنازعات المدنية بين المصريين والأجانب .
وبين الأجانب الذين ليسوا من جنسية واحدة .

٢) تفصل في المنازعات العقارية إذا كان أحد الطرفين من الأجانب
ولو كان الطرفان من جنسية أجنبية واحدة .

٣) تفصل في المسائل الجنائية بالحكم على المتهمين الأجانب في بعض
المخالفات البسيطة .

٤) أما الجنح والجنايات التي تقع من الأجانب فلا تختص بالحكم
فيها ، بل بقيت من اختصاص المحاكم القنصلية ، مع استثناء الجرائم التي
تقع على قضاة المحاكم المختلطة . أو مأموريها القضائيين أثناء قيامهم بعملهم
فتختص بالحكم فيها .

وقررت لائحة المحاكم المختلطة فتح ثلاث محاكم ابتدائية في الإسكندرية
وفي القاهرة وفي المنصورة عين لها سبعة عشر قاضياً أجنبياً واثنا عشر قاضياً
مصرياً . وأنشئت أيضاً محكمة عليا للاستئناف بالإسكندرية مكونة من أحد
عشر قاضياً سبعة منهم من الأجانب وأربعة من المصريين ، ولهذه المحكمة
حق الإشراف والإدارة العامة ، وتنتخب القضاة حكوماتهم . ويعينهم
الخديو بمرسوم منه ، ويصدرون أحكامهم باسمه . وهكذا أصبح نظام
القضاء المختلط قضاء أجنبياً ، إذ خضع المصريون به للقضاء الأجنبي .
وكانت المحاكم المختلطة محاكم أجنبية ليس لها الصيغة المصرية ، فغالبية
القضاة من الأجانب ولم يسمح لقاس مصري بأن يرأس الجلسات ، وأصبحت
اللغة الأجنبية هي لغة التعامل والمرافعات ، أما اللغة العربية فلم يكن لها
وجود في تلك المحاكم ، « ومن أراد أن يتكلم بها لم يجد من يسمعه إلا

إذا شاء المترجم أن يترجمها للغة أجنبية ، فرنسية كانت أم إيطالية » . (١)
ولم يكن القضاء المختلط سوى مظهر من مظاهر التدخل الأجنبي ونوع من
أنواع الوصاية الأجنبية التي تنتقص السيادة القومية في أهم أركانها وهي
سلطة التشريع . ويتحدث الرافعي عن هذا النظام فيقول : (٢)

« فمن يوم أن انشئت المحاكم المختلطة توطدت مصالح
الدائنين الأجانب من الشركات والأفراد ، واستقر
الرهن العقاري ونزع الملكية على قواعد مضیعة لأملاك
المدنيين من الأهلين وحقوقهم ، ولا يوجد في العالم
محاكم تشبه المحاكم المختلطة في قسوة إجراءاتها
حيال المدنيين ، وتعريض أملاكهم وأموالهم للبيع
الجبرية بأبخس الأثمان ، وبأسرع من لمح البصر ،
وتحميلهم فادح النفقات والمصاريف الرسمية وغير
الرسمية .

وقد كانت (المحاكم المختلطة) حرباً على مصر
وعلى الخديو إسماعيل الذي أنشأها ، فإنه لما
ارتبكت أحواله المالية أصدرت هذه الأحكام جزافاً
للدائنين الأجانب ، وتشددت في تنفيذها ، وأسرفت
أقلام محضريها في اقتضاء ما كان يحكم به على
الخديو ، حتى أوقعت الحجز على منقولات القصور
الخديوية ، وأعلنت بيعها بالمزاد ، وأظهرت من
التحيز للأجانب في دعاوهم على الحكومة ما جعلها
مضرب الأمثال في امتحان العدالة ، فكانت من الكوارث
التي أثقلت كاهل الخزانة والبلاد بالفارم الباهظة ،
ورأى إسماعيل من تحيزها للأجانب ما جعله ينتقم من
نوبار باشا الذي كان السبب في إنشائها .

(١) الرافعي : المصدر السابق ، ص ٢٤٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٥١ .

ولم تلغ الامتيازات الأجنبية إلا بمقتضى معاهدة مرترية (Montreux Convention) في ٨ مايو ١٩٣٧ التي نصت على إلغاء هذه الامتيازات، وعلى بقاء المحاكم المختلطة حتى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ ، أي مدة اثني عشرة سنة ، وهي المدة التي سميت باسم « فترة الانتقال » ، وبانتهائها تلغى المحاكم المختلطة ويصبح الاختصاص كله للقضاء الوطني .

(ب) مسألة قناة السويس وتطورها منذ عهد اسماعيل :

أما مشروع قناة السويس فلقد أحدث أزمة سياسية عنيفة بين بريطانيا وفرنسا . ولقد رأينا كيف أن بريطانيا كانت تفضل دائما إقامة السكة الحديدية وعرقلة تنفيذ مشروع قناة السويس ، ولقد نجحت في التحكم في طرق المواصلات العالمية عبر مصر عندما وافق عباس الأول على تنفيذ مشروع السكة الحديدية . وأكمل تنفيذ المشروع في عهد محمد سعيد ، فبعد أن انتهى إنشاء السكة الحديدية بين الإسكندرية والقاهرة في عام ١٨٥٦ ، بدأ مد الخط الحديدي إلى السويس وافتتح في عام ١٨٥٨ . ولكن في نفس الوقت أظهر والي مصر اهتماما كبيرا بمشروع قناة السويس الذي حدد المكائنة التي كان يتمتع بها الطريق البري عبر مصر . وكان بطل مشروع قناة السويس في ذلك الوقت هو فرديناند ديليسبس ، الذي جاء إلى مصر أول مرة في عام ١٨٣١ لتولي منصب مساعد قنصل فرنسا في مصر . ولقد كانت هناك صلات قديمة بين محمد علي ووالده الكونت ماتيوديليسبس (Mathieu Delesseps) عندما كان قنصلا عاما لفرنسا في مصر في عام ١٨٠٣ . واتصل فرديناند بمحمد سعيد إذ طلب منه محمد علي أن يهتم بتربيته الرياضية ، فتشأت صداقة متينة بينهما . وقرأ ديليسبس عندما كان في الإسكندرية البحث الذي وضعه المهندس الفرنسي لويج عن وصل

البحرين المتوسط والأحمر في عهد الحملة ، وظل ديليسبس منذ هذا الوقت مهتما بالمشروع مع أنه انتقل من منصبه في مصر . وما أن علم بتولي سعيد الحكم حتى أرسل يهته بتولي العرش ثم أسرع بالحضور إلى مصر . وفي ٣ نوفمبر ١٨٥٤ منح محمد سعيد صديقه ديليسبس امتياز إنشاء قناة السويس وقد انطوى على شروط مجحفة بحقوق مصر ، إذ رخص الامتياز لديليسبس إنشاء وإدارة شركة تتولى حفر قناة السويس واستغلالها لمدة تسعة وتسعين عاما ابتداء من تاريخ افتتاحها للملاحة ، ونص الامتياز أيضا على إعفاء جميع الآلات والمهمات التي تستوردها الشركة من الخارج من الضرائب الجمركية ، وإعطاء الشركة الحق في أن تستخرج بدون مقابل جميع المواد اللازمة لأعمال القناة والمباني التي ستكون تابعة لها من المناجم والمحاجر المملوكة للحكومة . وسمح الامتياز للحكومة المصرية بأن تتقاضى ١٥٪ سنويا من صافي الأرباح ، أما الباقي فيوزع بين الأعضاء المؤسسين وبين حملة الأسهم بنسبة ١٠٪ للأولين و ٧٥٪ للآخرين . وبالإضافة إلى ذلك أعطى الامتياز الشركة العالمية لقناة السويس الكثير من الامتيازات الأخرى مثل حيازة مساحات شاسعة من الأراضي في منطقة القناة . وعاق دي روستي (de Rossetti) قنصل تسكانيا (Tuscany) في مصر على الامتياز في تقرير أرسله إلى وزير خارجية فلورنسة في ٢٥ ديسمبر ١٨٥٤ (وأرفق به نسخة من عقد الامتياز) بقوله : « لست في حاجة لأن أظهر لمعاليكم مقدار الامتيازات التي منحها سمو الوالي فإنها عظيمة الفائدة للمسيو ديليسبس وللشركة المزمع تأسيسها ، فلم يحدث مطلقا أن ظفر أي شخص بمثل هذه الميزات العظيمة وبمثل هذا السخاء من أية حكومة كانت » . (١) وبعد حوالي ثلاثة أسابيع من صدور عقد الامتياز ، أهدى الامبراطور نابليون الثالث وسام الشرف (Légion d'honneur) إلى سعيد

(١) عبد العزيز الشناوي : السخرة في حفر قناة السويس ، ص ٣.

باشا ، وأقيم احتفال بهذه المناسبة بالقلعة في ٢٢ ديسمبر ١٨٥٤ . على أن هذا الوسام قد أثار - من ناحية أخرى - شكوك إنجلترا حول مشروع القناة .

وكان هذا الامتياز أول خطوة تجاه تحقيق أحلام ديليسبس . ولكن المشروع واجه معارضة شديدة من جانب إنجلترا ومثلها في مصر فردريك بروس Bruce الذي فشل في تحويل محمد سعيد عن رأيه . وكانت إنجلترا - كما رأينا - تعتقد بأن مشروع القناة هو مشروع سياسي يهدف إلى امتلاك مصر ثم ضرب الممتلكات البريطانية في الهند وغيرها . ولم يرغب الحكومة البريطانية في ذلك الوقت أن تقدم إنذاراً لمحمد سعيد ضد ذلك المشروع حتى لا يؤثر ذلك على العلاقات الطيبة بينها وبين فرنسا وخصوصاً أثناء حرب القرم إذ تحالفت بريطانيا وفرنسا مع الإمبراطورية العثمانية ضد روسيا . ولكن الحكومة البريطانية تأكدت أن هذا المشروع لن يمكن تنفيذه إلا إذا وافق عليه السلطان العثماني صاحب السيادة الفعلية على مصر . وعرفت الحكومة البريطانية أنه إذا أرادت عرقلة تنفيذ المشروع فعليها أن تنصح الباب العالي بعدم الموافقة على المشروع . وفي الوقت الذي قام فيه لورد ستراتفورد دي رذكليف (سير ستراتفورد كاتنج سابقاً) بعرقلة المشروع في الآستانة ، أوضح لورد كلارندون (Clarendon) - وزير خارجية إنجلترا - للسفير الفرنسي في لندن بأن الغرض الحقيقي من وراء تنفيذ هذا المشروع غرض سياسي ، بل إنه سيؤخر فعلاً إتمام مشروع السكة الحديدية من الإسكندرية إلى السويس . وأضاف كلارندون أن المشروع لا يخرج عن كونه فكرة نابليونية عدائية لانجلترا انحدرت إلى ورثة نابليون . ولقد لقيت مساعي ستراتفورد دي رذكليف نجاحاً كبيراً لدى السلطان ، فأرسل الباب العالي خطاباً شديداً بالهجة إلى سعيد باشا

« يحذره فيه عواقب عمله الجريء » . (١)

ولم يتخاذل ديليسبس أمام معارضة الحكومة البريطانية للمشروع بل اتصل ببعض الزعماء البريطانيين واتصل كذلك بالرأي العام الإنجليزي لإقناعه بقيمة المشروع من الناحية العملية ومن الناحيتين الحضارية والإنسانية ، ولقد أظهرت بعض الشركات التجارية المهمة مثل شركة الهند الشرقية وشركة ال P. & O. لخطوط الملاحة غطفها على المشروع . وفي ٥ نوفمبر ١٨٥٥ كون ديليسبس لجنة دولية من المهندسين (من بينهم عدد من كبار المهندسين الإنجليز) لدراسة مشروع القناة وإبداء الرأي في صلاحيته وإمكان تنفيذه حتى يرغب الناس في الاكتاب في أسهم الشركة عند تأسيسها . وانهت اللجنة من وضع التقرير في ٢ يناير عام ١٨٥٦ وأيدت فيه إنشاء القناة البحرية بين البحرين بعد أن ثبت لهم أن سطح البحرين واحد . وبعد أن أطلع فرديناند سعيد باشا على تقرير اللجنة ، منح الوالي ديليسبس عقد الامتياز الثاني في ٥ يناير ١٨٥٦ ، وانقسم إلى قسمين : القسم الأول وهو باب الالتزامات ويتكون من تسع مواد ، والقسم الثاني وسمى الامتيازات ، ويتكون من أربع عشرة مادة . وقد تقرر في باب الالتزامات أن تقوم الشركة على نفقتها وتحت مسئوليتها بكافة الأعمال والمنشآت اللازمة لحفر قناة للملاحة البحرية الكبرى وحفر قرعة للماء العذب تربط النيل بالقناة الملاحية وتستخدم في أغراض الري والملاحة النهرية ، وتتفرع قبل وصولها إلى بحيرة التمساح إلى فرعين للري والتغذية ، ويتجه أحدهما شمالا إلى الفرما والثاني جنوبا إلى السويس . أما المادة الثانية فتعتبر من أهم المواد إذ نصت على أنه « للشركة الحق في تنفيذ الأعمال المنوطة بها بمعرفة أو بواسطة مقاولين تعطي لهم هذه الأعمال

(١) محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس ، ص ٢٧-٢٨ .

بالمناقصة العامة أو بالممارسة . وفي جميع هذه الحالات يكون على الأقل أربعة أخماس العمال الذين يستخدمون في هذه الأعمال من المصريين » . وكان الهدف الحقيقي من المادة الثانية هو تحقيق أغراض سياسية ومكاسب مادية للشركة ، فمن الناحية السياسية أرادت الشركة أن تغلب على معارضة انجلترا من ناحية العمال الأجانب وتبديد شكوك تركيا من أهداف فرنسا وسعيد السياسية ، فقالت جريدة قناة السويس (L'Isthme de Suez) في عام ١٨٦١ « ولا يخفى أن وضع المادة الثانية أريد به دفع الاتهامات عن سعيد باشا وتعزيز مركزه ، تلك الاتهامات التي يروجها البعض من أنه يرمي إلى حركة استقلالية أو تعرض أملاك الدولة العثمانية لخطر الضياع » . (١)

وعلى الرغم من ذلك استمرت الحكومة البريطانية في معارضتها للمشروع ، وصرح بامستون في مجلس العموم البريطاني في عام ١٨٥٧ بأن المشروع سيوجد فاصلا مائيا بين مصر والدولة العثمانية . وإذا كانت انجلترا قد كفت بعد صدور عقد الامتياز الثاني عن معارضة المشروع على أساس مسألة العمال الأجانب ، فإنها أثارت من ناحية أخرى مسألة تسخير الفلاحين في حفر القناة . وبالإضافة إلى ذلك احتوى عقد الامتياز الثاني على كثير من التسهيلات والإسراف من جانب الحكومة المصرية في المزايا التي منحتها للشركة في مقابل حصة صغيرة لمصر من صافي الأرباح . وقد علق سعيد هذا العقد على مصادقة السلطان العثماني عليه . وبعد الحصول على هذا العقد أراد ديليبس أن يسجل تدخل الحكومة لجمع العمال من أجل حفر القناة في وثيقة رسمية يستصدرها من سعيد تأمينا لصالح الشركة . واستجاب سعيد لرغبة ديليبس وأصدر في ٢٠ يوليو ١٨٥٦

(١) العدد ١٥/١٢٠ يونية ١٨٦١ ، ص ١٩٩ - ٢٠٢ .

لائحة عرفت باسم « لائحة استخدام العمال الوطنيين في أشغال قناة السويس »^(١) وفي ديسمبر ١٨٥٨ تكونت شركة القناة برأس مال قدره ٢٠٠ مليون فرنك (٨٠٠٠٠٠٠٠ جنيه تقريبا) موزعة على ٤٠٠٠٠٠ سهم قيمة السهم خمسمائة فرنك (٢٠٠ جنيه) . واكتب سعيد بـ ١٧٧٢ و ١٧٧٣ سهمي أي ٤٤٠ / فرنك تقريبا من مجموع الأسهم . وفي ٢٥ أبريل عام ١٨٥٩ بدأ حفر قناة السويس دون أن يصدق السلطان على عقد الامتياز ، وازداد غضب إنجلترا وسعت لدى الباب العالي لوقف العمل فأصدر أمره إلى سعيد بإيقاف العمل في ١٩ مايو ١٨٥٩ .

واستغلت إنجلترا الموقف الدولي في أوروبا في ذلك الوقت للقضاء على المشروع فقد قامت الحرب بين فرنسا والنمسا في ٢٦ أبريل ١٨٥٩ ، ونتيجة لذلك اهتمت فرنسا بدرجة كبيرة بالمسائل الحرية ، بينما تخلت النمسا عن تأييدها للمشروع وسعت لدى الباب العالي لإيقاف العمل في القناة .^(٢) ولقد أثرت معارضة الدول والباب العالي على موقف سعيد إذ شعر بخطر اندفاعه في تأييد ديليسيس ، وتآزمت العلاقات بينهما . وفي ٩ يونيو ١٨٥٩ أرسل شريف باشا - ناظر الخارجية المصرية - بناء على تكليف من الوالي إلى ديليسيس يطلب منه وقف العمل فورا في مشروع انقناة لأن السلطان لم يصدق بعد على عقد الامتياز واستمرت إنجلترا في معارضتها الشديدة للمشروع لدرجة أنها أرسلت وحدات من أسطولها إلى الاسكندرية في يوليو ١٨٥٩ لعزل سعيد من منصبه وإيقاف العمل في القناة بالقوة . ولحسن حظ سعيد أن استدعى الأسطول مرة أخرى إلى قاعدته في مالطة بسبب بعض التطورات الحرية في أوروبا في ذلك الوقت . ولقد غادر

(١) الشناوي : المصدر السابق ، ص ٢٢ - ٢٤ .

Hallburg, The Suez Canal, p. 165.

(٢)

ديليسيس مصر بعد ذلك إلى فرنسا يلتمس مساعدة الإمبراطور نابليون الثالث . وفي أكتوبر عام ١٨٥٩ أرسل الباب العالي إلى مصر مندوب الوالي في الآستانة يحمل خطاباً إلى الوالي يطلب منه فيه ضرورة إيقاف العمل في مشروع القناة . وعلى الفور اجتمع شريف باشا بقناصل الدول الأوروبية في مصر وطلب منهم أن يشيروا على رعايا دولهم الذين يعملون في المشروع بالتخلي عن أعمالهم . وقد استجاب جميع الأجانب الذين يعملون في المشروع لأوامر قناصلهم سوى المستخدمين والعمال الفرنسيين فقد رفضوا الاستجابة لأوامر ساباتييه (Sabatier) قنصل فرنسا العام في مصر . ولقد حدثت بعض التطورات في فرنسا عندما وصلت أنباء هذه الأزمة، فاتصل ديليسيس بالإمبراطورة أوجيني ، وطالبت الصحافة الفرنسية الحكومة بتأييد شركة قناة السويس وقابل وفد أعضاء مجلس إدارتها الإمبراطور نابليون الثالث في ٢٣ أكتوبر ١٨٥٩ . وقبل الإمبراطور التدخل ، وقررت الحكومة الفرنسية في ٢٦ أكتوبر ١٨٥٩ نقل ساباتييه من مصر لأنه لم يحتج على القرارات التي اتخذت في اجتماع شريف مع قناصل الدول . وبسبب هذا الموقف حاول سعيد تحسين علاقته بفرنسا باتخاذ موقف سلبي نحو المشروع ، فحكومته لم تكره المصريين على العمل في تنفيذ المشروع ، ولكنها لم تضع عراقيل أمام الشركة عندما استأنفت استخدامهم بل تركتها وشأنها تتعاقد مع من شاء منهم أن يعمل في خدمتها .

وبذلك تدخلت الحكومة الفرنسية رسمياً ، وطلب السفير الفرنسي من الصدر الأعظم الحصول على موافقة السلطان على مشروع القناة . ولكن الباب العالي لم تكن له إرادة حرة بالنسبة لهذا الموضوع ، بل اتهم خطة تدل على أنه العوبة في أيدي فرنسا وبريطانيا . وعلى أية حال أصدر الصدر الأعظم غالي باشا مذكرة في ٤ يناير ١٨٦٠ إلى سفير الدولة

العثمانية في باريس ولندن مفادها أن القرار النهائي في مسألة القناة يتوقف على ضمان حقوق الدولة ذات السيادة على مصر وسلامة الملاحة في القناة، وذلك بأن يكون وضعها شبيها بوضع البوغازين ، متفقا مع مصالح أوروبا عامة وتركيا خاصة . وعلى الرغم من مذكرة الباب العالي ومعارضة إنجلترا للمشروع استطاع ديليبس أن يجد نفوذا قويا على الوالي فاطمان إلى مساعدة فرنسا وعاد إلى تعضيد المشروع بكل قواه . فقام سعيد في عام ١٨٦١ بزيارة برزخ السويس وتفقد العمل في قناة السويس ، كما رأى ضرورة التوسع فيه ، فأمر بزيادة عدد العمال إلى عشرين ألفا . ومن الأمور التي دفعت سعيدا إلى التوسع في تسخير المصيرين في حفر القناة حيازته لعدد ضخم من الأسهم بلغ ١٧٧٦٤٢ سهما ، فلم يسهه إذن أن يرى المشروع يصاب بالفشل بسبب عدم كفاية الأيدي العاملة المصرية لدى الشركة . ولقد حق ديليبس أن يقول « ان وجود الوالي في البرزخ كان أسعد حادث وقع لنا » .^(١) وعندما توفي سعيد في ١٨ يناير عام ١٨٦٣ كانت مياه البحر المتوسط قد وصلت إلى بحيرة التمساح .

ولم يؤد موت سعيد إلى عرقلة عمل الشركة في تنفيذ المشروع فكان إسماعيل باشا لحسن حظ الشركة مؤيدا من حيث المبدأ للمشروع ولكنه لم يوافق على كل شروط الامتياز وخاصة ما كان متصلا منها بالأراضي التي تعطى للشركة امتياز حفر التربة العذبة وتسخير العمال المصيرين ، لأنه قدر الخسارة التي تحل بمصر والزراعة نتيجة لذلك ، لا سيما بعد قيام الحرب الأهلية الأمريكية American Civil War (١٨٦١ - ١٨٦٥) وزيادة الحاجة إلى القطن المصري الذي ارتفعت أسعاره في الأسواق ارتقاء

F. De Lesseps, Lettres, journal et documents,
IV/110-112.

(١)

كبيراً . وبنت الحكومة البريطانية كثيراً من الآمال على موقف إسماعيل من امتياز القناة ، واعتقدت أن مطالبة إسماعيل بإلغاء السخرة وإرجاع ملكية الأراضي لمصر مسألة قد تؤدي إلى فشل المشروع الفرنسي وعدم إنجازه . وعندما سافر إسماعيل إلى الآستانة لتسلم خلعته الولاية ، اتهم السير هنري بلور (H. Bulwer) -سفير بريطانيا في الآستانة - هذه الفرصة ليحرض إسماعيل على الوقوف أمام مناورات فرنسا . وقد ذكر السير هنري بلور الحكومة العثمانية بأن الحكومة الإنجليزية لن يرضيها أن ترى سيادة الباب العالي وحكومة الوالي في مصر متاراً لنفوذ دولة أجنبية .^(١) ولكن آمال انجلترا في القضاء على المشروع تداعت ، إذ أكد إسماعيل لهنري بلور أنه ليس من القوة بحيث يستجلب عداء فرنسا . ومن ناحية أخرى أعلن إسماعيل أنه إذا كان يعارض المشروع ، فإننا بالقدر الذي يهدم هذه الامتيازات وينقصها إلى الحد الأدنى دون أن يقضي على الفكرة ذاتها . واتصل إسماعيل في نفس الوقت بالسيو دي موستيه (De Moustier) وأخبره بأنه من أنصار مشروع القناة المتحمسين ، وأن العمل في القناة لن يتوقف .^(٢) وكان كل ما يخشاه إسماعيل هو أن اعتماده على معارضة الحكومة العثمانية وحدها للمشروع قد يضع استقلاله ويقضي على المشروع . فما أن عاد إلى مصر حتى قرر إسماعيل أن يصل إلى تحقيق غرضه في تعديل شروط الامتياز بالاتفاق مع الشركة ، فوقع مع شركة القناة اتفاقين مهمين في ١٨ و ٢٠ مارس ١٨٦٣ لهما صفة تجارية لا سياسية: أخذت الحكومة المصرية على عاتقها حفر جزء من ترعة المياه العذبة يمتد من القاهرة إلى وادي الطميلات - وكانت الشركة قد قامت بحفر الجزء الآخر الممتد من الوادي إلى بحيرة التماسح . وحاول إسماعيل بهذين

(١) محمد مصطفى صفوت : المصدر السابق ، ص ٤٣ .

Douin, op. cit., I, p. 46.

(٢)

الاتفاقين تجنب المنازعات الخاصة بتلك شركة للترعة واتزاعها ملكية الأفراد من الأراضي التي يقتضيها إنشاؤها . وقد تنازلت الشركة للحكومة عن حقوقها في ملكية الأراضي الواقعة على طول هذه الترعة واتفقا معاً على تنظيم دفع الالتزامات المالية الباقية .

ولكن في أوائل شهر أبريل ١٨٦٣ أرسل الباب العالي مذكرتين إحداهما إلى لندن وباريس والثانية إلى والي مصر يوضح فيهما أنه رغم عدم رغبته في القضاء على المشروع ، فإنه لا يوافق عليه إلا إذا ضمنت حيدته . وأصر الباب العالي على وجوب إلغاء السخرة ذات النتائج الخطيرة على الزراعة المصرية والمناقضة لقوانين الإمبراطورية العثمانية التي لا يقرها الوالي الجديد ، كما أصر الباب العالي على وجوب إلغاء استعمار الأجانب للأراضي الواقعة على جانبي ترعة المياه العذبة في السويس . وغضبت فرنسا من مذكرة الباب العالي في أبريل ١٨٦٣ ، وفوجئت انجلترا باتفاق ٨ و ٢٠ مارس ووبخت قنصلها في مصر كلكهون (Colquhoun) لعدم عرقلة هذا الاتفاق . وطلب اللورد رسل (Russell) -وزير خارجية بريطانيا- أن يوضح للوالي أنه لا يعدو أن يكون حاكماً إدارياً يباشر سلطته باسم سيده، وأنه لا يتمتع بأي حق في منح ديليسبس حقوقاً تخص السلطان عبد العزيز . وحاولت الحكومة البريطانية منع زيارة السلطان عبد العزيز لمصر خوفاً من أن تحاول الشركة الاتصال به والتأثير عليه ، ولذلك أرسل السير هنري بلور سكرتيه (Stevens) إلى مصر لمراقبة المشرفين على أمور الشركة في مصر ، ومعرفة مبلغ اتصالاتهم بحاشية السلطان .

وفي نفس الوقت شككت الحكومة الفرنسية في نوايا السلطان، فأصدر المسيو دروان دي ليس (Droin de Lhuys) -وزير خارجية فرنسا- تعليماته

إلى المسيو تاستو (Tastu) قنصله في مصر بمراقبة نشاط السلطان .^(١) ومن ناحية أخرى ، رفض إسماعيل أن ينقض الاتفاقين ، قائلاً لكل من خاطبه في شأن القناة إنها أصبحت أمراً واقعياً بالفعل .^(٢) وفي الواقع لم يكن إسماعيل يستطيع القضاء على الامتيازين - رغم صدق تحذير السلطان - خوفاً من إغضاب شركة القناة والحكومة الفرنسية . ولكن قرر إسماعيل إرسال نوبار باشا إلى الآستانة لكي يرضى كلا من إنجلترا وفرنسا والباب العالي دون أن يتنازل عن حقوق مصر . وفي الآستانة عمل نوبار على الاعتماد على إنجلترا للقضاء على امتيازات شركة القناة ، وعلى فرنسا للتغلب على محاولة كل من إنجلترا والباب العالي فرض السيادة العثمانية على مصر . وبعد المناقشات التي تمت مع نوبار باشا ، أصدر الباب العالي في أوائل أغسطس ١٨٦٣ مذكرته التي نصت على موافقته على القناة من حيث هي ممر بحري وتجاري ، بشرط أن يتفق الوالي مع الشركة على استرجاع الأراضي وترعة المياه العذبة ، وأن تلغي السخرة وتوجد الضمانات الكافية لأن تقتصر القناة على التجارة وحدها ، ثم يعطي إسماعيل مهلة قدرها ستة أشهر لكي يجري مع الشركة اتفاقاً معقولاً ، على أن تصبح مذكرة أبريل نافذة المفعول إذا ما انتهت هذه المهلة دون عقد اتفاق بين الطرفين .^(٣) وسافر نوبار باشا بعد ذلك إلى باريس لكي يبلغ مجلس إدارة الشركة بشروط الباب العالي ويواصل السعي لحل مسألة الأراضي ومسألة السخرة . وتلخصت مطالب الوالي في الرسالة التي بعث بها نوبار إلى الشركة فيما يلي^(٤) :

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(٢) Douin, op. cit., I, p. 52.

(٣) Marlowe, The making of the Suez Canal, p. 189.

(٤) الرافعي : مصر إسماعيل ، ج ١/١٠ .

١ - إلتصاع عدد العمال الذين تلتزم الحكومة بتقديمهم للشركة إلى ٦٠٠٠ لأن تسخير العدد الحالي (٢٠ ألفا) يضر بالبلاد وبالزراعة .

٢ - زيادة أجورهم وجعلها فرقين لكل عامل في اليوم، لكي يعرض الفلاح ما يخسره من ترك بلده وأرضه وما يبذله من الجهد للعمل في حفر القناة .

٣ - إلغاء امتياز ملكية الشركة للأراضي ، وفي مقابل ذلك تأخذ الحكومة المصرية على عهدها إتمام التربة العذبة ، وتعويض الشركة قيمة النفقات التي بذلتها في القسم الذي أنشأته فيها .

وقد رفضت الشركة - ومن ورائها الحكومة الفرنسية - هذه الشروط . وطلب مجلس إدارة الشركة من نابليون الثالث التدخل ليحكم في هذا النزاع ، ووافق إسمايل على هذه الخطوة . وفي ٢١ أبريل ١٨٦٤ تمكن نوبار من عقد اتفاق مع ديليبس وافق فيه على إلغاء السخرة وإعادة الأراضي المتنازع عليها إلى الحكومة المصرية . وفي ٦ يولية ١٨٦٤ أصدر نابليون الثالث حكمه الذي أقر إلغاء السخرة مع تعويض الشركة بمبلغ ٣٨ مليون فرنك ، وتنازل الشركة على الجزء الذي حفرته من القناة البحرية وفي أن تعفى سفنها من الرسوم . كما وافق الإمبراطور على اتفاق نوبار - ديليبس بشأن الأراضي ، ولم يترك للشركة سوى الأراضي اللازمة لنجاح المشروع ، وقد قدرت بثلاثة وعشرين ألف هكتار (الهكتار عشرة آلاف متر أي أكثر من فدانين) ، منها ١٠٢٦٤ هكتارا على جانب القناة البحرية وملحقاتها و ٩٦٠٠ هكتار للتربة العذبة وثلاثة آلاف هكتار لمباني الشركة . أما الأراضي الأخرى التي اتضح عدم لزومها للمشروع (ومساحتها ٦٠٠٠٠ هكتار) فقد قررت إعادتها للحكومة المصرية .

وقد بلغ مجموع التعويضات التي ألزمت بها الحكومة المصرية للشركة ٨٤ مليوناً من الفرنكات (٣٣٦٠٠٠٠ ر.٣٦٠ جنيه) وتدفع على مدى خمسة عشر عاماً . ولم تستطع الحكومة البريطانية معارضة الحكم الذي أصدره الإمبراطور نابليون الثالث ، وهكذا قوى مركز الشركة وسارت في تنفيذ مشروعها . وبعد ضغط متكرر من جانب الحكومة الفرنسية أصدر السلطان العثماني في ١٩ مارس ١٨٦٦ فرماناً يوافق فيه على الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس . وبعد ثلاث سنوات انتهى العمل في حفر القناة وافتتحت للملاحة في ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ . وأقام إسماعيل حفلاً فخماً بهذه المناسبة شهدته أعظم شخصيات أوروبا في ذلك الوقت مثل الإمبراطورة أوجيني زوجة نابليون الثالث ، والإمبراطور فرانستوا جوزيف إمبراطور النمسا والمجر وغيرهما من الشخصيات البارزة في أوروبا ، وحضر الاحتفال أيضاً السفير البريطاني في الأستانة السير هنري إليوت وعقيلته . ولقد بلغت نفقات هذا الحفل حوالي ١٤٠٠٠٠٠ ر.١٤٠٠٠ جنيه ، وهكذا ظهر إسماعيل بمظهر الملك العظيم ولكن على حساب مصر والديون التي أرهقت مآليتها وسلمتها في النهاية لانبطرا .

الفصل الخامس

نمو الوعي القومي وقيام الثورة العراقية

١ - عوامل نمو الوعي القومي في مصر

٢ - الثورة العراقية

١ - عوامل نمو الوعي القومي في مصر

التغلغل الاستعماري الغربي في مصر :

شجعت سياسة محمد علي الأجانب على المجيء إلى مصر لأنه كان يستعين بالعملاء الأجانب لتصريف منتجاته في الأسواق الأوروبية . فعندما عزى بوناپرت مصر في عام ١٧٩٨ . كان في مصر أقل من مائة أوروبي أغلبهم نجار في مراكز مثل الإسكندرية ودمنيا . وكانت التجارة الأوروبية مع مصر في السواب التي سبقت الغزو الفرنسي تحتضر ، وبدأت الشركات الغربية تعلق متاجرها وتنقل تجارتها إلى أماكن أخرى . ولكن تغير الوضع في القرن التاسع عشر نتيجة لزيادة إنتاج القطن المصري واتساع كمية التجارة مع أوروبا . ففي عام ١٨٣٣ بلغ عدد الأجانب في مصر نحو خمسة آلاف وفي عام ١٨٣٧ ضمت الإسكندرية أكثر من سبعين شركة تجارية أجنبية أغلبها من اليونان وفرنسا وإنجلترا والنمسا وإيطاليا .

وعندما تولى عباس حلمي الأول الحكم . فقد الأجانب التشجيع الذي كانوا يلقونه في عهد محمد علي . وعهد عباس - بسبب معاداته للغرب - إلى وقف التغلغل الأجنبي في مصر بعدما تزايد نتيجة لانتشار الانقلاب الصناعي في أوروبا واتجاه الدول إلى البحث عن مواطن جديدة للمواد الخام أو أسواق لتصريف منتجاتها . ولما كان عباس يخشى بصفة خاصة توطد النفوذ الفرنسي في مصر ، فقد طرد عدداً من الفرنسيين المشتغلين في المصانع والمعامل . بلغ عددهم نحو ستمائة . ولكن بمجرد ذبوع نبأ وفاة عباس ، جاء إلى مصر من كل شاع أوروبا المحتالون والباحثون عن الذهب

على حد قول المسيو ماناتيه ، فصل فرنسا العام في مصر في ذلك الوقت .
وتدفقوا بأعداد هائلة كما لو كانت مصر كاليفورنيا الجديدة . وفي المساء
التي بين عامي ١٨٥٧ ، ١٨٦١ دخل مصر حوالي ٣٠٠٠٠٠٠ أجبي كل عام .
وأدى إنشاء قناة السويس ورواج القطن المصري إلى ازدياد عدد التاجر
إلى مصر حتى بلغوا ٨٠٠٠٠٠ في عام ١٨٦٥ ، واستمر ذلك حتى انهارت
أسعار القطن عام ١٨٦٦ وخفض عددهم إلى ٥٠٠٠٠٠ (٢) .

وكان محمد سعيد مشغولاً عن ذلك أيضاً بسبب حجة الأجانب
وتساهله معهم وحرصه على إرضائهم . ومن ناحية أخرى أصبحت خزائنه
والتي مصر مهدفاً مغرياً للأجانب . ونافس فاصلهم في التقدم بأغرب
المشروعات غير المعقولة في نظير الحصول على عبوة أو نسبة من العنبة .
« وهكذا أصبحت مصر » ، كما يقول لاندز (Landes) في كتابه Bankers
and Pashas . « ميداناً للنهب » . قام يكن هالك سيء مستحيل لا يصلح
عذراً للإغارة على خزائنة الوالي . فإذا سرق شخص بسبب إهماله هو فإن
الحكومة هي المخطئة بسبب عجزها عن المحافظة على النظام والأمن ،
ثم يطالب بالتعويض . وإذا أبحر شخص بقاربه وتسبب باهماله في جنوحه
فإن الحكومة هي المخطئة لأنها تركت رمالاً على الشاطئ في تلك الجهة
ثم يطالب بالتعويض . وفي إحدى القضايا نجح أحد النبلاء النمساويين
(واسمه كاستيلاني) بمساعدة حكومته في اسرع مبلغ ٧٠٠٠٠٠٠٠ فرنك
على أساس أن ثمانية وعشرين صندوقاً من شرايط الحرير قد تلفت بسبب
تعرضها للشمس عندما تأخر سفر القطار من السويس إلى القاهرة » . (٣)

(١) دافيد لاندر . بنوك وباشوات ، ترجمة عبد العظيم ابيس ص ٨٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٨٠ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٨٢ .

وكان فشل محمد سعيد في مقاومة أصحاب الادعاءات في التعويضات الجسيمة على الحكومة المصرية ، من أهم العوامل التي أدت إلى استفحال الأزمة المالية . وعندما عجزت الحكومة المصرية عن دفع مرتبات موظفيها المدنيين والعسكريين ، اضطر سعيد إلى عقد أول قرض له في باريس في ١٧ يوليو ١٨٦٠ وقيمته ٢٨ مليون فرنك . ثم عقد القرض الثاني مع بيت فرولنج - جوشن (Fruhling-Goschen) الإنجليزي - الألماني بلندن في ١٨ مارس ١٨٦٢ وقيمته ٣٢٩٣٠٠٠ رطل جنيه انجليزي ، وقبل وفاة سعيد بأسبوعين بلغت ديونه السائرة والثابتة حوالي ٧٤٠٠٠٠٠ رطل جنيه انجليزي . (١)

وفي عهد الخديو إسماعيل ازداد تغلغل النفوذ الأجنبي في مصر ، وأخذ الكثيرون ممن وفدوا إلى مصر في استثمار أموالهم استناداً إلى الامتيازات الأجنبية التي كانت تعفيهم من دفع الضرائب وتسحبهم الحق في أن يحاكموا أمام محاكمهم الخاصة ، واستناداً إلى الوصاية الدولية التي بدأت بمعاهدة ١٨٤٠ . ولقد ظهرت في عهد إسماعيل تبعية مصر المالية والاقتصادية للأجانب ، إذ أنهم جاءوا برءوس أموال استثمروها في إنشاء المتاجر والبنوك والبيوتات المالية والشركات وما إلى ذلك . وبالإضافة إلى ذلك استحكمت الأزمة المالية في عهد إسماعيل فأدى هذا إلى تدخل الدول الأجنبية في شئون مصر المالية والسياسية . فاستمر إسماعيل في سياسة عقد القروض حتى بلغت ديونها في عهده ١٢٦٣٥٤٣٦٠ رطل جنيه انجليزياً . وفي عام ١٨٧٦ أفلس مصر وأصبحت ضحية سهلة للسيطرة الأجنبية ، وكان إسماعيل من أقطع النكبات التي أصيبت بها مصر ، وصور أحد الأجانب هذا الاسراف خير تصوير حين قال :

(١) محمد قوّاذ شكري : مصر والسودان ، ص ٥٥ - ٥٦ .

« كان إسماعيل مفترف المال من الخزانة العامة
يكلتا يديه لا ليرعى أهواءه الشخصية فحسب، بل
ليسد بهم الطامعين المتعفن حوله . فكم من
فرنسيين وإيطاليين وإنجليز كانوا تمسأ في بلادهم،
ثم نالوا بعد أن هبطوا مصر الرخاء والنعيم ! لقد
كان الخديو مستعداً على الدوام أن يهبهم المراكز
والقصور والمنح (البقاشيش) ، أو يعهد إليهم
بالتوصيات على التوريدات ، وما كان أشد دهشة
السياح إذ يرون في القاهرة أو الاسكندرية جماعة
من الأوروبيين ليس لهم من المزايا إلا مظهر الرجل
الأنيق . يقومون بمهمة الموردين لنائب الملك
(الخديو) ، ويربحون من هذه التجارة أرباحاً
باهظة ، لا يتصورها العقل ، فليس ثمة وسيلة لجمع
الثروة الطائلة أسهل من الحصول على عطاء تائيت إحدى
السرايات الخديوية ، أو توريد بعض الصور أو
التحف والطرف ، وكم من أناس جاءوا من أوروبا
مقلين بالديون . فما كادوا يستقرون في القاهرة
ويأوون إلى إحدى قاعات الانتظار في سراي عابدين،
حتى صاروا طفرة من أصحاب الملايين . »

✱ وابتدع إسماعيل الوسائل المختلفة للحصول على القروض من الأجانب
والأهالي . وساعده في ذلك أخوه في الرضاة ووزير ماليته إسماعيل باشا
صديق (المعروف بالفتش) . فعندما توقفت البيوت المالية عن الإقراض
بسبب الحرب الفرنسية البروسية في عام ١٨٧٠ ، ابتدع له إسماعيل الفتش
طريقة تعد بمثابة ضريبة تفرض على أطيان الأهالي وصدر بها القانون
المعروف بلائحة المقابلة في ٣٠ أغسطس عام ١٨٧١ . وكان هذا القانون
يقضي بأنه إذا دفع ملاك الأطيان الضرائب المربوطة على أطيانهم لمدة ست

(١) انظر : الرافعي : عصر إسماعيل ، ج ٢/ ١٨ .

سنوات مدممة أعقت الحكومة أطيافهم على الدوام من نصف المربوط عليها . وقد بلغت الديون حداً غير معقول أدى في النهاية إلى التدخل الأجنبي وفقدان مصر لاستقلالها المالي . وأخذ هذا التدخل شكلاً خطيراً في عام ١٨٧٥ ، عندما اشترت إنجلترا أسهم مصر في قناة السويس ، وبذلك خلت إنجلترا أول خطوة نحو احتلال مصر . وفي العام التالي أصبح استقلال الخديو الذاتي مقيداً بسبب ازدياد سيطرة أصحاب الديون العالميين . ولما رأى إسماعيل أن حالة الخزنة قد ساءت بدرجة كبيرة ، طلب من إنجلترا أيضاً إيفاد موظف مالي لدراسة حالة الحكومة المالية ، ولبت الحكومة البريطانية نداء إسماعيل ، وأرسلت إليه بعثة مكونة من أربعة من موظفيها برئاسة ستيفن كيف (Stephen Cave) . وقد بين « كيف » في تقريره الذي وضعه أن أسباب سوء الحالة المالية هي فداحة الشروط التي عقدت بها القروض المتوالية ، وإلى الإسراف في مسائل غير ذات أهمية . وخافت فرنسا من أن تستأثر إنجلترا بالنفوذ لدى إسماعيل ، ولذلك أرسلت هي أيضاً أحد موظفيها ، وهو الميسو فليليه (Villet) ليعاون إسماعيل في تنظيم ماله . وعندما شعر إسماعيل بارتباك المالية المصرية ، أراد استرضاء الدائنين ، فاستجاب لمطالب وكلاء الدائنين الفرنسيين وأصدر مرسوماً في ٢ مايو ١٨٧٦ بإنشاء صندوق الدين (Caisse de la Dette Publique) وأن يكون من أربعة أعضاء ، عضو إنجليزي وعضو فرنسي وعضو نمساوي وعضو إيطالي . وكانت مهمة هذا الصندوق هي تسلم المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية . ولم تر إنجلترا في هذا الصندوق الكفاية لضمان مصالح الدائنين ، فرفضت أن تعين مندوباً عنها في صندوق الدين .

كانت إنجلترا تعمل على وضع نظام جديد يمكنها من التدخل الفعلي في إدارة الحكومة المصرية ، ويجعل مصر أكثر خضوعاً للدول الأجنبية

في سياستها وتصرفاتها الداخلية . ونتيجة لضغط الدائنين الأجانب، أصدر الخديو مرسوماً في ١٨ نوفمبر بفرض الرقابة الأجنبية المصرية ، وأذن بشرف عليها مراقبان أحدهما انجليزي (لمراقبة الإيرادات العامة للحكومة ويسمى مفتش الإيرادات) ، والثاني فرنسي (لمراقبة المصروفات . ويسمى مفتش الحسابات والدين العمومي) . وبصدور هذا المرسوم الخديوي تبدأ فترة جديدة في تاريخ مصر تعرف عادة باسم الحكم الثنائي أو الرقابة الثنائية (Dual Control) . وفي يناير ١٨٧٨ : طلبت الحكومتان الفرنسية والانجليزية تشكيل لجنة عليا للتحقيق (١) . وقامت لجنة التحقيق العليا بفحص كل نواحي الإدارة المالية . وقدمت تقريراً مبدئياً إلى إسماعيل شرحت فيه الحالة المالية وبينت عيوبها ، وذكرت ما تراه لإصلاحها واقترحت ما يلي : (٢)

١ - أن يسلم إسماعيل أراضي وأراضي عائلته للدولة لسد عجز ميزانية الحكومة .

٢ - أن يتنازل الخديو عن الحكم المطلق .

٣ - أن يقبل مرتباً سنوياً .

٤ - وأخيراً أن يقوم بإجراء إصلاحات ثانوية في الإدارة المصرية .

وفي ٢٣ أغسطس قبل إسماعيل فعوى التقرير دون إبداء أي تحفظ ، وبعد خمسة أيام كلف نوبار باشا بتشكيل الوزارة ، وأقر إسماعيل في

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ٥٨ .

(٢) أحمد الحنة : تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٢٧٩ .

خطابه إلى نوبار مبدأ المسؤولية الوزارية . بحيث يحكم عن طريق مجلس وزرائه وبالاشتراك معه . واشترك نوبار في الوزارة وزيرين أوروبيين هما ريفرر ولسن (Wilson) . رئيس لجنة التحقيق الانجليزي وزيراً للمالية ، والمسيودي بلنير (De Blignières) . العضو الفرنسي بصندوق الدين وبلجنة التحقيق ، وزيراً للأشغال . ولقد كان لسياسة هذه الحكومة أثر كبير في تطور الحركة القومية لأنها كانت وزارة أجنبية . وقد أقصت تلك الوزارة الموظفين المصريين عن النفوذ والسلطة ، وعزلت بعضهم بمخبة الاقتصاد ، وعينت بعض الأجانب في الوظائف المهمة بمرتبات كبيرة . وكان من سوء حظ هذه الوزارة ، أنها استهلت حكمها بعقد قرض جديد بشروط مجحفة لم تخصص أرصده لأي غرض جاد في حين كان ولسون يملأ وزارة المالية بالموظفين الإنجليز ، وأغلقت المدارس ، وقررت تسريح عدد كبير من الجنود ، وإحالة ٢٥٠٠ من ضباط الجيش إلى الاستبداع .

وهكذا فشلت وزارة نوبار الأوروبية في تنفيذ برنامجها الإصلاحية وأثارت سخطاً واسع النطاق . وفي ١٨ فبراير ١٨٧٩ . تجتمع نحو ٦٠٠ ضابط وساروا إلى نظارة (وزارة) المالية . وفي طريقهم إلى وزارة المالية شاهدوا نوبار في عربته فأهانوه ، وهاجموا ولسن عندما تصدى للدفاع عن نوبار ، وقاموا بحبس الاثنين في إحدى حجرات الوزارة . وتدخل إسماعيل في هذه المسألة بناء على طلب القنصل البريطاني العام في مصر ، وفي اليوم التالي قدم نوبار استقالة وزارته . ولقد اعتقد البعض أن الخديو إسماعيل هو الذي دبر هذه الحادثة ، ولكن اللورد كرومر وسير إدوارد مالت (Malet) قنصل بريطانيا العام في مصر ، والقنصل الفرنسي يؤكدون أن حادثة قصر النيل لم تكن نتيجة أي تدبير أو تأمر . فالذين يحملون الخديو إسماعيل مسؤولية ما حدث لا يقيمون وزناً للرأي العام

المصري الذي نما بشكل بارز في تلك الفترة وأصبح عاملاً جديداً مستقلاً
عن الخديو .

وفي ٢٢ مارس عام ١٨٧٩ كلف الأمير محمد توفيق بتشكيل الوزارة
الجديدة : (وهي الوزارة الأوروبية الثانية) ، وذلك بعد المباحثات التي
جرت بين لندن وباريس وتم الاتفاق فيها على عدم اشتراك الخديو في
اجتماعات مجلس النظار (الوزراء) ، وتعيين محمد توفيق رئيساً للمجلس ،
وإعطاء الوزيرين الأوروبيين (الانجليزي والفرنسي) في الوزارة حق
الاعتراض (Veto) على اقتراحات مجلس الوزراء . ولم يلبث أن وقع
الصدام بين الوزارة والخديو عندما أعلنت الوزارة أن البلاد في حالة
إفلاس ، فاستقالت الوزارة في ٧ أبريل ، وشكلت في اليوم التالي « الوزارة
الوطنية » برئاسة محمد شريف باشا . وكان تأليف الوزارة الوطنية ،
وإبعاد الوزيرين الأوروبيين منها معناه انتهاء التدخل والنفوذ الأجنبي الذي
فرضته الوصاية الدولية على مصر . وفي ٤ مايو عام ١٨٧٩ أخبر الخديو
إسماعيل انجلترا وفرنسا ، أن الرأي العام المصري لن يسمح بدخول
الأجانب في الوزارة .

وفي ١٧ مايو قدم محمد شريف باشا لمجلس شورى النواب (المجلس
النيابي في مصر) لائحته الأساسية (الدستور) ، ولائحة الانتخاب
الجديدين . وقد خولت اللائحة الأساسية المجلس سلطة البرلمان الحديثة
المثلة في حق إقرار القوانين وإقرار الميزانية ، ومسئولية الوزارة أمامه .
ولقد لقي هذا المشروع تأييداً كبيراً ، ولكن تصفيق الأعضاء لم يفعل
شيئاً لتقوية مركز الخديو إسماعيل خارجياً ، إذ صمتت الحكومتان
البريطانية والفرنسية على مطالبة الباب العالي بعزله ، وفي ٢٦ يونيو
- أي قبل الفراغ من مناقشة اللائحة الأساسية - أرسل الصدر الأعظم

إلى إسماعيل البرقية التالية : « إن الصعوبات الداخلية والخارجية التي وقعت أخيراً في مصر بلغت من خطورة الشأن حداً يؤدي استمراره إلى إيجاد المشاكل والمخاطر لمصر والسلطنة العثمانية ، ولما كان الباب العالي يرى أن توفير أسباب الراحة والطمأنينة للأهلين من أهم واجباته ومما يقضي به فرمان الذي خولكم حكم مصر ، ولما تبين أن بقاءكم في الحكم يزيد المصاعب العجالية ، فقد أصدر جلالة السلطان إرادته بناء على قرار مجلس الوزراء بإسناد منصب الخديوية المصرية إلى صاحب السمو الأمير توفيق باشا » .

النهضة الثقافية والفكرية :

أخذ الوعي القومي ينمو في مصر نتيجة لانتشار الثقافة والاتصال بالحضارة والفكر الأوروبيين وحيوية الشعب المصري واستعداداه لمسايرة حركة التقدم والرقى . ومن أوضح الشواهد على ذلك ماكتبه عبدالعزيز جاورش في مقال له نشره في صحيفة القلم عام ١٩١٠ وعنوانه « الحركة الوطنية في مصر » حيث يقول : « إن الشعور بالوطنية اصطلاح إفرنكي انتقلت بذوره إلى الشرق من مطاوي العلوم المصرية وأصول المدنية الحديثة التي اهتدى إليها أهل الغرب » .^(١) ولقد كانت البعثات العلمية التي ذهبت إلى أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر هي الوسيلة الوحيدة التي نقلت إلى مصر تقدم أوروبا وخبرة علمائها . وتأثر أحد المصريين بالاتصال بأوروبا ، وظهر ذلك في اتجاهاته الفكرية فيما بعد ، فبدأ يقارن بين ما عندنا وما عند الغرب ويبحث عن أسباب التخلف والتأخر . كان هذا الشخص

(١) صحيفة القلم ، العدد الأول ٧ مارس ١٩١٠ ، واردة في محمد حسين : الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ، ج ١/ ٥٢ .

هو الشيخ رفاعه الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) الذي أضفى عليه
مؤرخوه لقب : « زعيم النهضة الثقافية في مصر في القرن التاسع عشر » .
نشأ الطهطاوي في الأزهر وتعلم العلوم الدينية كما تعلمها غيره ، ثم صاحب
البعثة العلمية الأولى إلى باريس في عام ١٨٢٦ إماماً لطلبة البعثة ، يؤمهم
في الصلاة ويعظهم ويرشدهم . ولكن بهرته الحضارة الأوروبية ، فعكف
على دراسة اللغة الفرنسية من تلقاء نفسه ، ثم اتجهت ميوله بعد ذلك إلى
دراسة التاريخ والجغرافيا ، والفلسفة والآداب الفرنسية ، وقرأ مؤلفات
فولتير ومونتسكيو وجان جاك روسو وراسين . (١)

ولقد استفادت منه مصر بعد عودته من فرنسا في مجالات التعليم
والترجمة ، وألف كثيراً من الكتب كان يخصص فيها الفصول الطوال
للتحدث عن الوطن والوطنية . ومن آثاره في نفسه هذه العاطفة أنه شاهد
بعينه الثورة التي قام بها الشعب الفرنسي في عام ١٨٣٠ ، وكيف ضحى
الفرنسيون بأرواحهم في سبيل وطنهم . وفي الواقع ، كان رفاعه الطهطاوي
هو أول من كتب - ثراً وشعراً - في معنى الوطن والوطنية وحب الوطن
في العصر الحديث ، ويعتبر كتاب رفاعه الطهطاوي « مقدمة وطنية مصرية »
هو أول كتاب من نوعه في مصر في الوطنية المصرية . ويحدد الطهطاوي في
هذا الكتاب معنى الوطنية ، ويدعو إلى تجسيد الوطن المصري فيقول :
« حب الوطن من الإيمان » . ومن طبع الأحرار إحرار الحنين إلى الأوطان .
ومولد الإنسان على الدوام محبوب ومشوّه مألوف له ومرغوب ، ولأرضك
حرمة وطنها ، كما لوالدتك حق لبنها ، والكرام لا يجفوا أرضاً بها
قوابله ، ولا ينسى داراً بها قبائله . . . » (٢) ويتأشد المريد في كتابه
« المرشد الأمين للبنات والبنين » أن يفرسوا الوطنية في نفوس طلابهم

(١) رفاعه الطهطاوي : تخلص الإبريز ، ص ١٦٠ .

(٢) رفاعه الطهطاوي : مقدمة وطنية مصرية ، ص ٢ .

لأن « الوطن هو عش الانسان الذي فيه درج ومنه خرج ومجمع أسرته ومقطع سرته وهو البلد الذي نشأته تربته وغذاء هواؤه ورياء نسيبه وحلت عنه التائب فيه ... » . (١) وللطهطاوي أيضاً شعر وطني زاخر بالحب المصري ، فيتغنى في قصيدته « المجد الأثيل » بمجد مصر وقوتها حين يقول :

أبناء مصر نحن موطننا أصيل
حسب عريق زاته مجد أثيل
وفخارنا في الكون جل عن المثل
لرحابنا تطوى المهامه (٢) بالطلاح (٣)

ولقد طرح رفاعة الطهطاوي في كتابه « تخلص الإبريز إلى تلخيص باريز » بعض النظريات السياسية المهمة ، ومهد الطريق للتخلص من الولاء لسلطان الدولة العثمانية الذي كان في موضع العصمة عند المصريين وسائر أبناء العالم الإسلامي . ورأى الطهطاوي أن الولاء لسلطان الدولة العثمانية ليس قدراً على المصريين ، فلقد استطاع غيرهم من الأمم التخلص من ظلم حكامهم ، ويقول في هذا الشأن : « وقد سبق للفرنساوية أنهم قاموا سنة ١٧٩٠ من الميلاد وحكموا على ملكهم وزوجته بالقتل ، ثم صنعوا جمهورية ، وأخرجوا العائلة السلطانية المسماة اليربون من باريس وأشهرهم مثل الأعداء ، ولا تزال الفتنة باقية الأثر » . وهكذا أوحى رفاعة الطهطاوي إلى المصريين وإلى محمد علي نفسه بالتخلص من السيادة العثمانية ، ويعتبر

(١) رفاعة الطهطاوي : المرشد الأمين للبنات والبنين ، ص ٩١ .

(٢) المهمة : المفازة والبرية القفر .

(٣) الطلاح : الإبل الهزيلة ، والمعنى أن رحابنا مقصودة من أقصى الجهات يقدم إليها الإنسان فتهازل مطايا بطول المسافة .

هذا الاتجاه في الواقع بمثابة رد على اراي العام التقليدي وقياداته من المثقفين المحافظين الذين كانوا يومئذ يجدون غضاضة في الثورة على « الخليفة العشاني » . (١) واستكمل الطهطاوي كل النظريات السياسية والاجتماعية التي ناقشها في « تخطيط الإبرر » في كتاب آخر أصدره في عام ١٨٦٩ بعنوان « مناهج الألباب المصرية في مباحج الآداب المصرية » . ويعتبر هذا الكتاب هو أول كتاب ظهر في مصر في الفكر السياسي والاقتصادي المصري نظرياً وتطبيقياً : فهو كتاب في الاقتصاد والسياسة ويشتمل كذلك على فصول تاريخية دعت الضرورة إلى إدماجها لتوضيح الفلسفة الاجتماعية التي كان رفاة الطهطاوي يعتنقها ، ويدعو إليها . ويرى بعض الكتاب أنه إذا كان تخطيط الإبرر في أساسه كتاباً عن الحضارة الفرنسية بقلم مفكر كان يعتقد أن بعث مصر لا طريق إليه إلا الأخذ بأهم مقومات الحضارة الأوروبية في زمنه ، فإن « مناهج الألباب » في أساسه محاولة مصرية لبناء المجتمع المصري على أسس الديموقراطية البورجوازية التي كان رفاة الطهطاوي يؤمن بها مع جنوح شديد إلى اليسار الليبرالي أو إلى اليمين البروليتاري أي إلى الراديكالية . (٢)

والأفكار التي بشر بها الطهطاوي في هذا الكتاب تنحصر في تثبيت فكرة القومية المصرية . وفكرة الدولة العلمانية (الزمنية) ، وتثبيت مقومات المجتمع البورجوازي سياسياً واقتصادياً . ومن الأفكار التقدمية التي ردها الطهطاوي مطالبته بتقويض الأركان الأساسية التي يقوم عليها الاقتصادية الرأسمالي الليبرالي وتدخل الدولة لحماية العمال من الملاك أو أصحاب رؤوس الأموال بفرض حد أدنى للأجور باعتبار أن العمل هو الأساس الأول للقيمة في الإنتاج ثم يليه رأس المال . وندد الطهطاوي

(١) لويس عوض : تاريخ الفكر المصري الحديث ، ج ٢ / ١٢٢ - ١٢٣ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٤٨ .

باستغلال الملاك للفلاحين ، ودافع في « مناهج الألباب » عن أصحاب الجلايب
الزرقاء ، فكتب يقول : « فحديث الزرع للزراع لا يدل على شيء من
جواز استحواذ المالك على المحصولات وعدم مكافأة العامل ، ولا يستند
في غبن الأجير إلى أن المالك دفع رأس ماله في مصرف الزراعة وانتم
الاتفاق عليها ، فهو الأحق بالاستحواذ على المحصولات الجسيمة وأنه
الأولى بربح أمواله العظيمة ، فهو الأصل في التوزيع ، وأن عملية الفلاح
إنما هي فرعية أتت بها وحسبها رأس المال . فإن هذه التعديلات محض
مغالطة . . فمواكسة المالك له في تقليل أجرته محض إجحاف به ووصف
استملاك الأراضي والمصرف على الزراعة من رأس مال المالك لا يقتضي
كونه يستوعب جل المحصولات ويصحف بالأجير نظراً إلى إزدحام أهل
الفلاحة وتنقيصهم للأجر وسومهم على بعضهم بالمزايدات التنقيصية وهذا
لا يشر محبة الأجير للمالك (من يزرع الشوك لا يحصد به غنا) ، فإن
هذا فيه إيذاء بعضهم لبعض وهو ممنوع شرعاً » . (١)

ومن زعماء النهضة الفكرية الأدبية الذين دعوا إلى الفكرة القومية
المصرية علي (باشا) مبارك (١٨٢٤ - ١٨٩٣) ، الذي عمل على مصانة
الوالي عباس حلمي الأول لينقذ البقية الباقية من المدارس التي يهددها
عباس بالاغلاق ، كما استشر غرور الخديو إسماعيل وطموحه في إصلاح
التعليم والتوسع فيه وتهيئة وسائل الثقافة لمن ينشدها من الناس . وعاش
علي مبارك في فترة شهدت فيها مصر أحداثاً سياسية مهمة ، فبعد أن أتم
تعليمه في مدرسة المهندسخانة بتفوق بالغ ، اختاره سليمان باشا الفرنساوي
في عام ١٨٤٤ فيمن اختارهم لدراسة الفنون الحربية في مدرسة خاصة
أنشأها محمد علي بفرنسا وعرفت باسم « المدرسة المصرية الحربية بباريس » .

(١) رفاة الطهطاوي : مناهج الألباب ، ص ٩٥ - ٩٦ .

وعاد علي مبارك من البعثة عام ١٨٥٠ فلم يلحق بحكم محمد علي ولا بحكم إبراهيم القصير ، ولحق بحكم عباس وسعيد ، وإسماعيل ، وتوفيق . وشغل مناصب مهمة ، فكان وزيراً للمعارف والأشغال وأنشأ دار العلوم ودار الكتب . وكان علي مبارك يؤمن بالتعليم وبأثره في نهضة الشعوب وارتقاء الأمم ، وكان يحث عليه ويعمل على نشره ، ويرى أن تحرر المصريين لا يتم بدونه ، والتحرر كما كان يراه المصريون حينذاك « هو التحرر من الطغيان التركي وسيطرة الأتراك على أجهزة الحكم ومراكز السلطة في الدولة ، فإذا كان للأتراك من عصبية الحاكم ما يسندهم ويقومهم ، فلن يشاركهم المصريون في التقدم واحتلال مناصب الحكم ما لم يشعر الحاكم بحاجته إليهم » .^(١) وكان علي مبارك مصرأ لم ينس مصريته فكتب يقول إن المصريين « أقرب الناس إلى الإصلاح وأسرعهم تقدماً في سبيل العلاج إذا وجدوا حاملاً على ذلك » . فجه لمصر هو الذي دفعه إلى نشر التعليم وحمله على الكتابة والتأليف .

فقيماً بين ١٨٨٧ ، ١٨٨٩ أصدر علي مبارك الأجزاء العشرين من كتاب « الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة » وهو من أروع آثاره . والخطط مجموعة من المعلومات والحقائق عن مصر ، تاريخها القديم والحديث وجغرافيتها ومدنها وقراها وترعها وبحيراتها وشواطئها وسكانها وعاداتهم وتقاليدهم . وكان كتاب « الخطط » ولا يزال وسيظل مرجعاً لتراجم الرجال الذين صنعوا تاريخ مصر الحديثة ، وخاصة أولئك الذين عاشوا وبنوا تاريخها ونهضتها في القرن التاسع عشر . وبعد كتاب « الخطط » تكملة وتجديداً لخطط المقريري ، وكتاب تخطيط مصر الذي وضعه علماء الحملة الفرنسية . ومن أهم مؤلفات علي مبارك أيضاً

(١) حسين فوزي النجار : علي مبارك ، ص ١١١ .

قصة « علم الدين » التي تعتبر القصة الأولى في تاريخ الأدب المصري الحديث . « علم الدين » قصة خيالية في أربعة أجزاء يدور الحديث فيها بين عالم مصري من الأزهر وعالم أوروبي من إنجلترا ، ويبدأ الحديث في مصر فيقف العالم الإنجليزي موقف التلميذ يسأل الشيخ المصري عن حقيقته حياه كل ما يراه من مظاهر الحياة المصرية وتاريخها ، ثم يرحل الرجلان إلى أوروبا فينقلب الموقف ويتخذ الشيخ المصري موقف التلميذ يسأل رفيقه الإنجليزي عن كل غريب يراه . وبذلك ينطوي هيكل القصة الفني على بحث في الوطن . إذ يظهر اعتزاز المؤلف بمصر من أول القصة إلى آخرها . ويسبب إليها جميع العلوم النافعة والفنون والعادات والقوانين والمدنيات . ويقول إذ مصر هي سبب كل تقدم وحضارة في العالم . وهكذا انطلق علي مبارك من هذه القصة إلى الوطنية المصرية وإلى وصف الوطن وصفاً يكاد يكون الأول من نوعه .

ولقد قام علي مبارك بتأسيس بعض المنشآت العلمية الهامة مثل مدرج المحاضرات في دار الكتب بسراي الجواميز ، وعهد إلى بعض أساتذة المدارس بإلقاء المحاضرات فيه لتثقيف أذهان الطلبة . وكان ممن اشترك في إلقاء المحاضرات به عالم مصري له علاقة بتطور الفكرة القومية في مصر وهو الشيخ حسين المرصفي (ت ١٨٨٩)^(١) وقد تولى المرصفي تدريس اللغة والآداب في دار العلوم وتعلم اللغة الفرنسية . وللمرصفي كتاب أسد رعاة « التكلم الثمان » نشره في عام ١٨٨١ ، وهو دراسة في بعض المفاهيم التي ظهرت على ساطع البحث لأول مرة في تاريخ مصر منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر - مثل الوطن والحرية والأمة والعداة

Hourani, Arabic thought, p. 194; J.M. Ahmed, The intellectual origins of Egyptian nationalism. pp 21-22

والقلم والسياسة والحكومة والتربية . وقد اهتم المرصفي بالحركة القومية ، وظهر ذلك خلال تعريفه للقطعة امة . ثم يتحدث أيضا في كتابه عن الوطنية ، ويدعو إلى خدمة الأمة . والوطن عند المرصفي - هو « تلك القطعة من الأرض التي تعمرها الأمة » والحكومة هي « قوة تحصل من اجتماع طائفة من الأمة لإمضاء مقتضيات الطبيعة على وجه بقرب من رخاء الكفاة » . ويتضح من هذه الأمله أن رفاعة الطهطاوي وعلي مبارك وحسين المرصفي هم أول من اهتموا في القرن الماضي بتحديد كلمة الوطنية وتعريفها . ولقد أسهم هؤلاء الرواد بجهد ملحوظ في نمو الوعي القومي في مصر حتى ظهرت بعد ذلك مدرسة الإصلاح الديني والسياسي والاجتماعي التي تمخضت عن جهود جمال الدين الأفغاني وجهود تلاميذه التي سنشير إليها بعد قليل .

نشأة الصحافة المصرية :

وإذا كنا قد أشرفنا إلى رفاعة الطهطاوي على أنه في طبيعة رواد النهضة الحديثة في مصر ، فإننا لا ننفل الدور الخطير الذي لعبه أيضا في حياة الصحافة المصرية . فالصحيفة الأولى التي عرفت بها مصر ، وهي « الكورييه ديجيت » (Courie d'Egypte) - أي بريد مصر - صدرت لأول مرة في ٢٩ أغسطس ١٧٩٨ بأمر بوناپرت ، واختفت بجلاء الحملة . وكانت تصدر باللغة الفرنسية . والصحيفة الثانية كانت « لاديكاد إيجيپسيان » (Le Décade Egyptienne) وهي بالفرنسية أيضا ، وقد صدرت بأمر بوناپرت في أول أكتوبر ١٧٩٨ لنشر بحوث المجمع العلمي المصري . وبعد أن استقر الأمر لمحمد علي في حكم مصر أصدر الجريدة الرسمية « الوقائع المصرية » عام ١٨٢٨ لكي يطلع الشعب المصري على أعمال الحكومة ويقف على إصلاحاته . وكانت الوقائع تكتب أصلاً باللغة

التركية - لغة مصر الرسمية في ذلك الوقت - ثم تترجم بعربية ركيكة . ودخلت « الوقائع » مرحلة جديدة من حياتها عندما عهد في ١١ يناير عام ١٨٤٢ إلى رفاعة رافع الطهطاوي برباسة تحريرها . ووجد الطهطاوي أن المواد التركية كانت تشغل النصف الأيمن من صفحات الجريدة ، وأن المواد العربية تشغل النصف الأيسر منها ، فعكس الوضع بعد توليه رئاسة التحرير . كذلك خطا الطهطاوي خطوة مهمة بأن جعل المادة الأصلية تكتب أولاً باللغة العربية ثم تترجم إلى اللغة التركية . ثم أضاف خطوة ثالثة بأن جعل أخبار مصر تتقدم كل الأخبار ثم تأتي بعد ذلك الأخبار الواردة من الخارج ، ومنها أخبار الدولة العثمانية . ونجح الطهطاوي في أن يثبت هذا النظام مدة عام : ولكن الطبقة الحاكمة التركية أرغته على التراجع عما أجرى من إصلاحات . واستمرت « الوقائع المصرية » وهي الصحيفة الحكومية في الظهور في عهدي عباس وسعيد ، وكانت تعبر عن حياة الدولة من ناحية وعن سياسة الحكام واتجاهاتهم من ناحية ثانية .

ولكن مصر شهدت في عصر إسماعيل مولد الصحافة الوطنية ، فظهرت الصحف العلمية والأدبية ثم السياسية . أما العوامل التي ساعدت على نمو الصحافة المصرية في عهد إسماعيل فتتلخص فيما يلي (١) :

- (١) بدأ الكيان الشعبي لمصر يتكون في ذلك الوقت .
- (٢) رغبة إسماعيل في الاعتماد على الصحافة الوطنية في الدفاع عنه ضد الباب العالي من ناحية وضد الأجانب المقيمين في مصر من ناحية أخرى وضد حكوماتهم .

(١) انظر : سامي عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الإنجليزي ، ص ١٤ - ٢٣ .

٣) قيام الحرب بين الروس والعثمانيين (١٨٧٦ - ١٨٧٨) وعدم
رغبة إسماعيل في الاشتراك فيها دفعه إلى ترك الصحافة الوطنية تتحدث
عن الحرب بحرية وطلاقة لم تكن موجودة من قبل • ولم تلبث الكتابة
عن الحرب أن تطورت من موضوع الحرب إلى معالجة المسائل السياسية
المعاصرة •

٤) أدى ظهور الحركة الفكرية في مصر إلى ظهور ما يعرف « بالرأي
العام المصري » الذي أخذ يناقش استبداد إسماعيل والديون التي اقترضها
والتدخل الأجنبي في شئون مصر •

٥) ظهور جمال الدين الأفغاني في مصر فجأة وإقامته فيها بعض
الوقت •

٦) هجرة العناصر السورية إلى مصر فراراً من اضطهاد الدولة
العثمانية ومشاركتهم في حركة النهضة الفكرية المصرية •

وعلى أية حال بدأت الصحافة الوطنية بداية مصرية بصحيفة « وادي
النيل » التي أنشأها الشاعر الشاعر عبد الله أبو السعود (١٨٢٠ - ١٨٧٨)
في عام ١٨٦٧ وكان أول صحفي سياسي ظهر في مصر الحديثة • وظلت هذه
الصحيفة تصدر مرتين في الأسبوع حتى ألغيت بأمر الحكومة عام ١٨٧٠ •
وبعد عامين ظهرت صحيفة أخرى تسمى « نزهة الأفكار » أشرف على
إصدارها إبراهيم بك المولحي (١٨٤٦ - ١٩٠٦) أحد تلامذة جمال
الدين الأفغاني ومحمد عثمان جلال (١٨٢٨ - ١٨٩٨) أحد تلامذة رفاعة
الطهطاوي • ولم يصدر من هذه الصحيفة إلا عددان ، ثم عطلها إسماعيل
بناء على مشورة شاهين باشا ناظر الحرية ، إذ حذر عواقب لهجتها وما

تؤدي إليه من إثارة الخواطر . (١)

وفي الفترة ما بين ١٨٧٥ و ١٨٨٢ ظهر عدد وفير من الصحف الوطنية منها صحيفة الأهرام التي قام بتأسيسها رجلان لبنانيان هما سليم وبشارة تقلا . ونشأت الأهرام أسبوعية بمدينة الاسكندرية حيث تقيم العجاليات الأجنبية وتروج الحركة التجارية . ثم انتقلت إلى القاهرة وأخذت تصدر أسبوعية . واشترطت نظارة (وزارة) الخارجية المصرية في ذلك الوقت على صاحبي الأهرام عدم الخوض في السياسة . وتم تنفيذ ذلك حتى قامت الحرب الروسية - التركية ، فتدخلت الأهرام في الشؤون السياسية ، وعندما انتهت الحرب وأصبحت مصر مجالا للمساومات السياسية بدأت الأهرام في مناقشة وضع مصر الدولي . وظهرت في عام ١٨٧٧ جريدة سياسية أسبوعية تسمى « الوطن » ، أنشأها ميخائيل أفندي عبد السيد، واستمرت تصدر إلى ما بعد الاحتلال الإنجليزي . ولقد اشتركت جريدة الوطن أيضا في الحديث عن الحرب الروسية التركية ، وهاجبت الوزيرين الأوروبيين ودافعت عن النواب المصريين في داخل مجلس شورى النواب . وظهر في نفس السنة جريدة أسبوعية أخرى هي « مصر » قام بتحريرها بسوري يدعى أديب اسحق بوحى من أستاذه جمال الدين الأفغاني . وكان يشاركه في تحريرها صديقه سليم نقاش . وقد وجهت تلك الجريدة النقد للحكومة في أمور كثيرة من أهمها اعتماد الحكومة المصرية على الأجانب إلى درجة كبيرة . وقد وصف أديب اسحق ذلك بأنه « بربرية أوروبية لا يعبوز السكوت عليها لأن القوم نازعونا الأرض التي جبلت بدم آبائنا، وأصبحوا أمراء في بلادنا » . ودافعت جريدة مصر عن مصر دفاعاً قوياً تسبب في تعطيلها أكثر من مرة . ودافعت عن مجلس شورى النواب

(١) الرافعي : عصر اسماعيل ، ح ١/٢٤٨ .

وهاجمت الوزيرين الأوروبيين • واشترك في تحرير هذه الجريدة كل من الأفغاني ومحمد عبده، ونشرا بها مقالات سياسية عبرت عن روح الأفغاني وكفاحه من أجل الحرية • وأصدر يعقوب صنوع في عام ١٨٧٧ صحيفة هزلية اسمها « أبو نظارة زرقاء » صور فيها الظلم الذي يعانيه الناس في أيام إسماعيل معتمداً في ذلك على فن المحاورات باللغة العامية • واتصل صنوع بالسيد جمال الدين الأفغاني ، وقيل إنه هو الذي أوعز إليه بإصدار تلك الجريدة لانتقاد سياسة إسماعيل • وقد لاءت صحيفة «أبو نظارة» طبع العصر نفسه وجاءت في زمن تعددت فيه ألوان الحياة وبداية التفرنج والأخذ عن الغرب • وهاجم صنوع في جريدته أيضاً جميع الأمراء والوزراء والموظفين الأجانب في الحكومة فنفاه إسماعيل من مصر فرحل إلى باريس واستأنف إصدار جريدته بأسماء مختلفة معارضاً الخديو متقدماً أعماله •

ولقد لعبت هذه الصحف الوطنية دوراً مهماً في تنمية التيار التحرري، إلا أن الحكومة قاومت هذا التيار بكل ما تملك من إجراءات وسلطات ، وأغلقت كثيراً من هذه الصحف الوطنية • ولم يؤثر ذلك في التيار الوطني القوي ، رغم ما قامت به وزارة شريف باشا ، في نوفمبر عام ١٨٨١ من وضع أول قانون للطبوعات في مصر • فأصدر السيد عبدالله النديم (١٨٤٣ - ١٨٩٦) - خطيب الثورة العرابية الذي ترك مهنة التعليم إلى الصحافة - في مدينة الإسكندرية في يونيو عام ١٨٨١ صحيفة أسبوعية أطلق عليها اسم « التنكيت والتبكيت » ، وكتبها بالعربية الفصحى والعامية، ليقرأها الخاصة والعامية على السواء • وسماها بهذا الاسم لأن مقال النديم فيها كان ينقسم إلى قسمين ، أولهما « التنكيت » ، بمعنى السخرية من المجتمع المصري في عيب من عيوبه الاجتماعية ، وثانيهما « التبكيت » ، بمعنى تأنيب المجتمع على هذا العيب من عيوبه • ولقد برع النديم في عرض طرق الإصلاح الاجتماعي مما جعله ، بلا منازع ، صحفي القرن التاسع

عشر . فنشر أزجالا اجتماعية في « التنكيت » قالت شهرة واسعة في ذلك الوقت ، فقال في الفرنجة والتقليد للغرباء ونفذ التقاليد المصرية والتعليم الأمر الذي جلب الخراب لكثير من الأمر التي غالت في هذا السبيل ما يلي (١) :

أهل البثوكا والأطيان صاروا على الأعيان أعيان
وابن البلد ماشي عريان سمعاه ولا حق الدخان
شرم برم حالي غلبان

★ ★ ★

يا ما نصحتك يا بنجر وقت لك أوعا بمنجر
فضلت تسكر وتفنجر لما صبح يتك خربان
شرم برم حالي غلبان

★ ★ ★

الحق عندك ياخوية يا لبي طليت وشك بوية
ولبت سروال أبو أوية ومشيت تقلدلي النسوان
شرم برم حالي غلبان

★ ★ ★

وبعد أن انتقل عبدالله النديم إلى القاهرة غير اسم صحيفته إلى
« الطائف » (تيمناً باسم البلدة المشهورة بالحجاز) وأخرجها في ثوب

(١) علي الحديدي : عبدالله النديم ، ص ١١٦ - ١١٧ .

جديد ، وتركزت سياستها في مواصلة الكتابة عن تاريخ الخديو إسماعيل
والثقة على الخديو توفيق بسبب اهتمامه بالدول الأوروبية واعتماده عليها،
وشرح حالة البؤس التي يعيش فيها الفلاح المصري ودعوة الحكومة إلى
العناية ، والمطالبة بالإصلاح النيابي والدفاع عن الثورة العرابية . ومن
المسارىء الاجتماعية التي تعرض لها التديم في مقالاته مثلاً - : «الضرائب
والقسوة المتبعة في تحصيلها من حجز المواشي والضرب بالكرباج ، بل إنه
سجل أن إحدى السيدات جلدت بالكرباج حتى الموت لأنها رفضت أن
تدلي بالمكان الذي كان زوجها يضع فيه أمواله ، وكان مديناً للحكومة
ببلغ ٥٠ قرشاً » . (١) وهكذا تغيرت أحوال المجتمع ، وأصبح المصريون
يقرأون في الصحف من يخاطبهم بأن « قد حان لكم أن تعلموا أن الراعي
لكم ولستم للراعي . انبذوا الخوف جانباً وقاوموا سيوف الظلم ، ولا
تهابوا من يروم إبعاد الحق ، لاتخشوا سطوة مدير أو عامل أو حاكم... » .
وبهذا ساعدت الصحف الوضعية التي برزت في انصف الثاني من القرن التاسع
عشر على نمو الرأي العام وتوعيته ، وتوجيه الأنظار إلى الإصلاح ، مما
أدى إلى قيام الثورة العرابية وتطور الحركة القومية في مصر ، وأصبح
شعار الأمة المصرية « مصر للمصريين » . (٢)

افكار جمال الدين الأفغاني :

لعب جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨ - ١٨٩٧) دوراً مهماً في ظهور
الصحف الوطنية في مصر في عام ١٨٧٧ ، وأثرت دعوته في مصر أكثر مما
أثرت في غيرها لأذ: التربة كانت مهياة لتقبلها بفضل الجهود السابقة التي
قام بها رقاغة الطهطاوي وعلي مبارك . وكان جمال الدين الأفغاني مصلحاً

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ٨٢.
Mac Coan, Egypt as it is, p. 85.

(٢)

ديناً . وفيلسوفاً حكيماً . وزعيماً سياسياً ، ولقد خبر جمال الدين عن كتب
دسائس الاستعمار الأوروبي ومطامعه . إذ نشأ في أفغانستان التي تنازعها
النفوذ الإنجليزي الروسي ، وعانى الآلام من الجهل المتشتر واستغلال
الغرب الذي لا يعرف غير مصلحته . ودعا الأفغاني إلى حركة الجامعة
الإسلامية التي هدف من ورائها إلى تخليص أمم الشرق الإسلامي من قيود
التسلط الغربي الأوروبي . ولم تكن أفغانستان وحدها هي مجال عمله
ونشاطه ، بل عرفته فارس والهند ، وخبرته مصر وتركيا ، وأفادنا من
فضحه السياسي ومن علمه وأفكاره . وزار مصر أول مرة في أوائل عام
١٨٧٠ ، ثم عاد إليها في ٨ مارس عام ١٨٧١ وأقام بها حتى أغسطس عام
١٨٧٩ . وبدأت تظهر على يديه في مصر نهضة علمية وأدبية ولكنها لم
تطور إلى الناحية السياسية إلا في نحو عام ١٨٧٦ . وكان الأفغاني
« بنفسية ودروسه وأحاديثه ، ومناهجه في الحياة ، مدرسة أخلاقية ،
رفعت من مستوى النفوس في مصر ، وكانت على مر الزمن من العوامل
الفعالة للتحول الذي بدأ على الأمة وانتقالها من حالة الخضوع والاستكانة
إلى التطلع للحرية والتبرم بنظام الحكم القديم ومساوئه ، والسخط على
تدخل الدول في شئون البلاد » .^(١) وفي الحقيقة بذر جمال الدين
الأفغاني بذور الثورة الوطنية ورعى جيلاً ثورياً متحرراً تدين له مصر
بالكثير من تطورها الحديث والمعاصر .

لم يحاضر جمال الدين الأفغاني في الأزهر خلال إقامته في مصر ،
وإنما كان أغلب لقاءه وتدريسه لمن التفوا حوله في منزله وفي المقاهي
والمتنزهات العامة . والتف حوله خيرة الطلاب من مجاوري الأزهر وبعض
علمائه وخلاصة المثقفين المصريين . وكانت الظروف التي تمر بها مصر في

(١) الراجعي : عصر إسماعيل ، ج ٢ / ١٣٤ .

ذلك الوقت تسمح بتقبل مبادئ الأفغاني أو « حكيم الشرق » ، إذ بدأ التدخل الأوروبي في شئون مصر ، فاشتريت إنجلترا أسهم مصر في قناة السويس ، وجاءت بعثة كيف إلى مصر ثم تكون صندوق الدين في عام ١٨٧٦ . ومن أبرز مظاهر النهضة السياسية التي حدثت في أواخر عصر إسماعيل نشاط الصحف السياسية وإقبال الناس عليها ، وظهور روح المعارضة واليقظة في مجلس شورى النواب (الذي كان إسماعيل قد أنشأه في نوفمبر عام ١٨٦٦) على يد نواب تلمذوا عليه وتأثروا به من أمثال عبد السلام بك الموطحي . ولما أثارت أفكار الأفغاني إسماعيل ذا النزعة الاستبدادية ، خشي الأفغاني بطشه ولجأ إلى المعامل الماسونية ذات النشاط السري والمتسعة بالرعاية والحماية الأجنبية . وعندما ينس جمال الدين الأفغاني من المحفل الماسوني الاسكتلندي بسبب خوف أعضائه من بأس الحكومة ويطشها ، أنشأ محفلاً وطنياً جديداً قسمه شعباً ، شعبة مهمتها مراقبة الشئون العسكرية لمطالبة ناظر الجهادية بإنصاف الضباط الوطنيين الذين تجاوزوا في الخدمة بالسودان الحد الذي تسترجيه القوانين وشعبة ثانية للحقانية وثالثة للمالية وأخرى للاشغال وبقية المؤسسات والمصالح الحكومية مهمتها المحافظة على حقوق الموظفين الوطنيين ومساواتهم بغير المصريين الذين كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة . وعن طريق هذه الهيئات الماسونية التي كانت تضم ممثلين للطبقة الحاكمة وللمثقفين تبودلت الأفكار بين أولئك الذين كانوا على صلة بالحياة السياسية وأسرار الحكومة ، فخلقت بينهم رابطة من التضامن ترجع نشوء « الحزب الوطني المصري » في هذه الهيئات . (١)

(١) Sabry, Episode de la question d'Afrique, l'empire égyptien sous Ismail et l'ingérence Anglo-Française (1863-79), p. 349.

كان الأفغاني يهاجم إسماعيل لاستبداده وإسرافه وتسكينه الدول الأوروبية من مصر فخطب مرة قبل خلع إسماعيل فقال : « أنت أيها الفلاح المسكين تشق قلب الأرض لتستيت ما تسد به الرمق وتقوم بأود الميال، فلماذا لا تشق قلب ظالمك ؟ لماذا لا تشق قلب الذين يأكلون ثمره أتعابك ؟ » . بهذه الجرأة كان جمال الدين يخطب ويتكلم ، وكان لكلامه أثر كبير في إيقاظ الناس وتبنيه المحكومين إلى حقوقهم قبل الحاكمين . ومن ناحية أخرى كان الأفغاني يترسم الخير في الخديو توفيق ، إذ رآه وهو ولي للعهد ميالا إلى الشورى ، يتتقد سياسة أبيه وإسرافه ، وقد اجتمعا في المحفل الماسوني ، وتعاهدا على إقامة دعائم الشورى . ولكن توفيق لم يف بعهده بعد أن تولى الحكم ، وهاله أمر جمال الدين الأفغاني وطلب مقابله فذهب إليه بعد مأساة أيام . وقال توفيق لجمال الدين : « إني أحب كل خير للمصريين ويسرني أن أراهم في أعلى درجات الرقي ولكن أكثر الشعب خامل جاهل لا يصلح أن يلقي عليه ما تلقونه من الدروس والأقوال المثيرة للنفوس ، فيلقون أنفسهم والبلاد في تهلكة » . فأجابه جمال الدين الأفغاني « ليسمح لي سمو الخديو أن أقول في حرية وإخلاص إن الشعب كبائر الشعوب لا يخلو من وجود الخامل والجاهل بين أفرادهم ولكنه ليس محروما من وجود العالم والعامل . فالتنظر الذي تنظرون به إلى الشعب المصري وأفراده ينظرون به إلى سموكم . فإن قبلتم نصيح هذا المخلص وأسرعتم في إشراك الأمة في حكم البلاد حكما شوريا ، وأمرتم بإجراء انتخاب نواب من الأمة تسن القوانين وتنفذ باسمكم وإرادتكم كان ذلك أثبت لعرشكم وأدوم لسلطانكم » . وغضب توفيق أشد الغضب على الأفغاني وأسرها في نفسه . ولما كان توفيق حاكما ضعيفا خائرا الإرادة ، تدخلت الحكومة البريطانية وطلبت إليه أن يبعد الأفغاني عن البلاد خشية تفاقم الحال ضدهم وضد الأوروبيين عامة . فأصدر توفيق أمره بنفي الأفغاني في أغسطس عام ١٨٧٩ .

وعلى الرغم من إبعاد جمال الدين عن مصر تركت مبادئه وأفكاره أثرها في المجتمع المصري ، وظلت النفوس تأثراً تتطلع إلى إصلاح نظام الحكم ، وإقامته على دعائم الحرية والشورى . وجمال الدين الأفغاني من الوجهة الروحية والفكرية « أبو الثورة العرابية » ، لأن الثورة العرابية هي استمرار للحركة السياسية التي كان لجمال الدين الفضل في ظهورها في عهد إسماعيل ، وكان كثير من زعمائها من تلاميذه ومريديه . وقد اتصل بهم في مصر كثير من المصريين الذين لعبوا أدواراً مهمة في تاريخ مصر الحديث من أمثال محمد عبده وسعد زغلول . وكان أقربهم إلى نفسه الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) لأنه لمس فيه حسن الاستعداد والحماسة للإصلاح . واستفاد الشاب الصوفي في ذلك الوقت الكثير من أستاذه ، فأنصرف عن ممارسة الزهد ، وعن اعتزال الناس ، وأخذ يتذوق الحياة العامة ، وأقبل على دراسة العلوم المختلفة التي خلت منها مناهج التدريس في الأزهر كالفلسفة وعلم الكلام والرياضيات والأخلاق والسياسة .

وبعد اتصال محمد عبده بالأفغاني بدأ يكتب في الأهرام في السنة الأولى من صدورهما (عام ١٨٧٦) ، وكان مجاوراً ، قبل أن ينال شهادة العالمية . ثم اتصل بالصحافة اتصالاً قوياً بعد أن نال شهادة العالمية (١٨٧٧) ، وبعد أن نزل إسماعيل عن العرش ، وتولي توفيق وتفى أستاذه . وفي أكتوبر عام ١٨٨٠ عهد إليه رياض باشا برئاسة تحرير الوقائع المصرية ، وكان يعمل في ذلك الوقت محرراً بها ، فحول الجريدة من صحيفة بلاغات وقرارات إدارية إلى منبر للنقد والتوجيه والأدب . وقد أحصى تلميذه ومؤرخ حياته ، محمد رشيد رضا ، عدد المقالات الإصلاحية التي كتبها في الجريدة ، فبلغت ستاً وثلاثين . وتحدث تلك المقالات كلها عن وجوب إصلاح مصر على أسس واعية متفتحة ، على غرار سبيل الإصلاح

في أوروبا . وفيها نقد للمفاسد الاجتماعية والإدارية ، ودعوة لبناء نهضة متدرجة متطورة ، ورفع مستوى التفكير الشعبي بترقية مناهج التعليم ونشر وسائله ، وإقامة حكم دستوري يقيد سلطات الحكومة ويؤمن الحريات للشعب . (١)

وقد مهد له هذا الاتجاه ليكون أحد رجال الثورة العرابية ، وإن كان ظهوره لم يتضح إلا في المرحلة الثانية من الثورة . ويقول الأستاذ أحمد أمين في كتابه « زعماء الإصلاح » إنه « إذا كان للثورة العرابية أسباب ، فكان هو سبباً من أسبابها ، ولكنه سبب بعيد ، لا كعبدالله النديم سبب قريب ، ثم انقلب الشيخ محمد عبده سبباً قريباً يوم حميت النار ، فلتن اتهم بأنه من زعماء الثورة وحوكم عليها ، لقد كان ذلك حقاً » . (٢) وحوكم محمد عبده بعد فشل الثورة العرابية ، ونفى إلى خارج مصر ثلاث سنوات ، بعد أن سجن ثلاثة أشهر ، وتنقل في مدة النفي بين لبنان وفرنسا وانجلترا وتونس ، ثم عاد إلى مصر بعد أن عفا عنه الخديو توفيق . فانصرف إلى إصلاح الأزهر وإلى الدعوة لتطوير الفكر الإسلامي . واستمر في جهاده الفكري والاجتماعي حتى توفي في عام ١٩٠٥ .

وفي أثناء منفاه ، اجتمع محمد عبده بأستاذه الأفغاني في باريس حيث أنشأ جريدة العروة الوثقى لإثارة العالم الإسلامي ضد الانجليز على احتلالهم لمصر . وصدر أول عدد من هذه الجريدة في ١٣ مارس ١٨٨٤ ، وكان لها تأثير كبير في مصر والعالم الإسلامي ، فمنعت من الدخول إلى

(١) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ،

ج ٢/٢٣٦ ؛

J. Alexander, The truth about Egypt, pp. 1-3.

(٢) أحمد أمين : زعماء الإصلاح ، ص ٣١١ .

مصر والسودان والهند ، ووضعت الحكومة المصرية غرامة قدرها خمسة جنيهات على كل من توجد عنده نسخة منها . ولقد أفردت المجلة بعض صفحاتها للكلام في الوطنية المصرية والحث عليها ، وفيها برزت آراء محمد عبده في الوطنية المصرية وإيمانه بها مرادفة للوحدة الإسلامية العثمانية . وقد حدد محمد عبده القومية المصرية بقوله : « إن الشعب المصري لا يفني ولا يندغم في غيره من الشعوب التي تغلبه على حكومته ، وقد يندغم الشعب المتغلب عليه فيه . ذلك بأن ذل الغلب وفقد الاستقلال لا يضعف حيويته ويقلل نسله كما وقع لشعوب أخرى ، بل يعيش في كل حال ، يأكل ويشرب ويلهو ويلعب ويتزوج وينسل ويحفظ شخصاته القومية . والحكومات أعراض تزول وهو لا يزول . . . » . وتوقفت جريدة العروة الوثقى عن الصدور بسبب موقف الحكومة البريطانية منها وعدم السماح لها بدخول مصر والسودان والهند . وفي عام ١٨٨٩ ، عاد محمد عبده إلى مصر ، واعتزل منذ ذلك الوقت الحياة السياسية كلية وخصص جهوده للإصلاح الديني والاجتماعي .

ففي أواخر أيامه ، كان هدفه في جميع أعماله وكتاباته سد الثغرة القائمة في المجتمع الإسلامي ، والاعتراف بالحاجة إلى التغيير وربط هذا التغيير بمبادئ الإسلام . ولذلك كانت المهمة التي اضطلع بها محمد عبده ذات شقين : أولاً ، إعادة تحديد ماهية الإسلام الحقيقي ، وثانياً ، النظر في مقتضياته بالنسبة إلى المجتمع الحديث . ويحدد محمد عبده هذين الهدفين في مطلع سيرة حياته فيقول :

« الأول ، تجريد الفكر من قيد التقليد ، وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف ، والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى ، واعتباره من ضمن موازين العقل البشري التي وضعها

الله لترد من شططه ، وتقلل من خلطه وخبطه ، لتتم
حكمة الله في حفظ نظام العالم الإسلامي ، وإنه
على هذا الوجه يعد صديقاً للعلم ، باعثاً على البحث
في أسرار الكون داعياً إلى احترام الحقائق الثابتة
مطالباً بالتعديل عليها في أدب النفس وإصلاح العدل .
كل هذا أعدّه امرأ واحداً وقد خالفت في الدعوة
إليه رأى الفئتين العظيمتين اللتين يتركب منهما
جسم الأمة : طلاب علوم الدين ومن حلى شاكلتهم ،
وطلاب فنون هذا العصر ومن هو في ناحيتهم .

« أما الأمر الثاني ، فهو إصلاح أساليب اللغة
العربية في التحرير . وهناك أمر آخر كنت من دعائه
والناس جميعاً في عمي عنه وبعد عن تعقله ، ولكنه
هو الركن الذي تقدم عليه حياتهم الاجتماعية ، وما
أصابهم الوهن والضعف والذل إلا بخلو مجتمعهم
منه ، وذلك هو التمييز بين ما للحكومة من حق
الطاعة على الشعب وما للشعب من حق العدالة على
الحكومة . نعم كنت فيمن دعا الأمة المصرية إلى
معرفة حقها على حاكمها ، وهي هذه الأمة لم يخطر
لها هذا الخاطر على بال من مدة تزيد على عشرين
قرناً . دعوناها إلى الاعتقاد بأن الحاكم وإن وجبت
طاعته هو من البشر الذين يخطئون وتغلبهم شهواتهم
وإنه لا يردّه عن خطئه ولا يوقف طغيان شهوته إلا
نصح الأمة له بالقول والفعل » . (١)

وكان من بين الذين تأثروا أيضاً بآراء جمال الدين الأفغاني عبد الله
النديم . فلقد بدأ حياته السياسية بالإقبال على حلقة الأفغاني ورفاقه ،
وعكس النديم أثر تلك الحلقة في عدة مقالات نشرتها له جريدتا « مصر »
و « التجارة » الوطنيتان . ثم أسس في عام ١٨٧٩ مع جماعة من الأدباء

(١) محمد رشيد رضا : إصدار السابق ، ج ١/ ١١ .

جمعية سميت باسم « الجمعية الحيرية الإسلامية » وعين مديراً لمدرستها، وكان يث آراء الوطنية المصرية بين صفوف الطلاب وحلقات المعلمين . وقد شارك عبدالله النديم الأستاذ الإمام محمد عبده في آرائه السياسية والاجتماعية ، ونكته كان أقرب إلى الوطنية المصرية منه إلى الفكرة الإسلامية ، وكان أكثر من زميله محمد عبده انغماساً في السياسة والحزبية . وكان النديم أول أديب مصري يعالج مشاكل القومية المصرية بأسلوب شعبي في صحيفته « التنكيت والتبكيت » . كما يعتبر النديم من أعظم خطباء مصر في القرن الماضي ، وهو أول خطيب سياسي في تاريخها الحديث . فرأى فيه زعماء الثورة العرابية حليفاً صادقاً ، ولقبوه بخطيب الثورة ، واتخذوا جريدته (الطائف) ناساً ناطقاً بدعوتهم وثورتهم .

وهكذا تولى النديم مهمة الإعلام للحركة الوطنية والدعاية لها ، وإرشاد الشعب إلى الطريق الصحيح إليها . فهو الذي حمل العريضة التي أعدها عرابي ليجمع عليها توقيعات عُمدة وأعيان الريف يعلنون فيها باسم الأمة تفويض عرابي في المطالبة بمطالبها . وظل النديم مع زعماء الثورة حتى حطت الكارثة الكبرى باحتلال إنجلترا لمصر ، فاخفى عشر سنوات في مصر ، ولم تستطع الحكومة ، خلال تلك المدة ، العثور عليه رغم أنها رصدت مكافأة قدرها ألف جنيه لمن يرشد عليه . فقد عرف الذين آووه وأخفوه التضحية في سبيل الوطن وقدموا نفوسهم من قبل قرباناً لوطنهم في ميدان القتال ، فلا أقل من أن يذلوها في سبيل من بث في قلوبهم هذا الشعور ، الشعور بالكرامة وبالعزة الوطنية . وبعد تلك المدة ظهر النديم من مخبئه ، فقبض عليه وحبس ثم نفى إلى يافا بفلسطين . وعندما تولى الخديو عباس حلمي الثاني الحكم ، عفا عنه وعاد النديم إلى مصر ، ولكنه لم يعد ذليلاً يدفع ثمن العفو عنه خضوعاً وخنوعاً لذوي السلطان ، بل عاد كما خرج ثائراً . فأنشأ مجلة أسبوعية في عام ١٨٩٢ أسماها «الأستاذ» .

وكانت سياسة الأستاذ « ذات أهداف منها الإصلاح الاجتماعي ، وإصلاح التعليم والدفاع عن الشرق ضد أوهم الغرب ، والدفاع عن اللغة العربية باعتبار أنها اللغة القومية ، والدعوة إلى تدريس المواد كلها بالمدارس باللغة العربية » . ولقيت تلك المجلة إقبالا عظيماً دلَّ على مكانة النديم في النفوس ، وتأثر به الشباب المصري فخرج في مظاهرات كبيرة على رأسها مصطفى كامل . ولكن الحكومة أغلقتها خوفاً من أثرها على المصريين ، وقررت إبعاده عن مصر ، فذهب إلى استانبول وظل بها حتى مات في عام ١٨٩٦ .

ظهور طبقة ملاك الأراضي الزراعية :

تعرض المجتمع المصري لحدوث بعض التطورات الهامة في الفترة الممتدة من أواخر عصر محمد علي حتى عام ١٨٨٢ . وبدأت هذه التطورات في مجال طبقة الفلاحين بظهور نظام الملكية الخاصة الذي تجسد في مدالة من التشريعات واللوائح ، وكان أهمها اللائحة الأولى عام ١٨٤٦ التي أتاحت حرية التعامل بالأراضي ، وتوسعت في حقوق الملكية فسمحت لمستغلي الأرض أن يتصرفوا فيها بالرهن أو التنازل للغير عن حق الانتفاع . ثم حدث في عهد كل من سعيد وإسماعيل تغييرات في نظام الملكية الزراعية في مصر ، إذ ساعد تأثير الأفكار الاجتماعية والقانونية الأوروبية ، وانتشار محاصيل جديدة (مثل محصول القطن) على قيام مجتمع زراعي مختلف ، واقتصادي فردي محل المجتمع التقليدي القديم في القرية . وأحدثت اللائحة السعيدية التي أصدرها سعيد في ٥ أغسطس عام ١٨٥٨ تطوراً خطيراً في نظام ملكية الأرض ، إذ أعطت هذه اللائحة لمستغل الأرض الحق في تأجيرها لمدة ثلاث سنوات ورهنها وبيع حقه في استغلالها وحق توريث الحق في الانتفاع . على أن الحكومة احتفظت ، رغم ذلك ، بملكية

الأرض ، ولم يكن للفلاح ، قانونا ، سوى حق الاقتفاع بها . (١)

وتج من هذه اللائحة أن زادت قيمة الأرض ، وعلا سعرها ، واستقر الفلاح في أرضه . وقد استمر هذا الاتجاه في عهد إسماعيل ، فأصدر في ٣٠ أغسطس عام ١٨٧١ ما يعرف باسم « قانون المقابلة » لعلاج أزمة المالية . وقد نص على أنه إذا دفع مالك الأقطان عنها المقابلة وهي ستة أمثال ما عليها من الضرائب في السنة ، مرة واحدة أو في مدى ٦ سنوات . تعفى أقطانه من نصف ضرائبه الحالية بصفة مستديمة (المادة ٣ من اللائحة) ، ولا تزداد ضرائبها في المستقبل ، وبذلك ينح فيها حقوق الربة وانتوريث والاسقاط والوصية والوقف وقف خيرا ، أو أهليا بعد الاستئذان والحصول على الأمر العالي ، كما يعطي له ثمن ما يؤخذ منها للمنافع العامة أو بدل عنه ، وتحرر له حجة شرعية بالأقطان التي دفع عنها المقابلة ثبت دفع المقابلة والحصول على الامتيازات المذكورة .

وتتبع لهذه التطورات ، ازداد ثراء وأهنية مجموعة صغيرة من الفلاحين وهم المعروفون باسم مشايخ القرى . وفي العقود السابقة تم تعيين مشايخ القرى بواسطة الملتزمين ، ولكنهم أصبحوا وكلاء عن الحكومة نتيجة لعودة محمد علي إلى نظام الملكية الفردية محل ملكية الدولة ، فأخذ استمر وضعهم الاقتصادي والاجتماعي في النمو حتى وصل إلى الذروة في عهد إسماعيل ، إذ أصبحوا من ملاك الأراضي الأغنياء وتمتعوا بنفوذ سياسي كبير في المناطق التي كانوا يعيشون فيها . وكانت الحكومة في عهد سعيد قد اتخذت ضد هذه الفئة إجراءات كان لها نتائج مهمة . فبعد تولية سعيد العرش قرر في عام ١٨٥٥ - ١٨٥٦ جمع أولاد العمدة (ظهر

(١) انظر نص اللائحة في محمد كامل مرسي : الملكية العقارية في

مصر ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

هذا اللقب في حوالي منتصف القرن التاسع عشر) والمشايخ وأقاربهم للتجنيد ، وسمى ذلك « بلمة العمد » . (١) وبذلك ألغى سعيد الإعفاء الذي كان يتمتع به أبناء مشايخ القرى ، وكان هدفه من ذلك هو أن يتساوى جميع المصريين في الخدمة العسكرية . وعلى أية حال ، فتح سعيد مجال الترقي إلى الرتب العسكرية العليا أمام الضباط المصريين الذين جندوا من بين أبناء هؤلاء المشايخ ، وكان من بينهم أحمد عرابي باشا ، الذي كان ابناً لأحد مشايخ القرى في الشرقية .

وكان تطور الزراعة ، كذلك من أهم العوامل التي أحدثت تغييراً اجتماعياً في زيف مصر . حقيقة كانت مصر تزرع القطن من قبل ولكنه كان قصير التيلة . أما القطن طويل التيلة فقد أمر محمد علي بزراعته في عام ١٨٢١ ، وأصبح من أهم حاصلات مصر الزراعية ، وخصصت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية للمحصول الجديد ، واستمرت زراعته بعد وفاة محمد علي . وفي أثناء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ - ١٨٦٥) اتجه أصحاب مصانع الغزل والنسيج إلى البلاد الأخرى بعد أن حرمت أوروبا من القطن الأمريكي . واشتد الطلب على القطن المصري من البلاد الصناعية ، فارتفعت كمية القطن المصدر من ٣٥٠.٠٠٠ قنطار في عام ١٨٥٠ إلى ٢.٠٠٠.٠٠٠ قنطار في عام ١٨٦٥ ، كما ارتفع سعر القنطار إلى ٤٥ ريالاً في عام ١٨٦٤ بعد أن كان متوسط ثمنه ١٢ ريالاً في عام ١٨٦١ . وتساهلت الحكومة وكبار أصحاب الأقطان وصغارهم في بذل أقصى الجهود للإكثار من زراعة القطن فأصبح القطن يزرع في جميع مديريات الوجه البحري ، بعد أن كان من قبل يزرع في مديرتي المنوفية والغربية بصفة أساسية ، وفي مديرتي الدقهلية والشرقية بصفة ثانوية . على أنه بنهاية

(١) محمد محمود السروجي : الجيش المصري في القرن التاسع عشر،

الحرب في عام ١٨٦٥ ، انتهى التوسع الكبير في زراعة القطن لأن الولايات المتحدة الأمريكية عادت إلى تصدير القطن بعد الحرب ، فانخفض سعره حتى بلغ متوسط ثمن القنطار $\frac{1}{2}$ ٢١ ريالاً في عام ١٨٦٦ . ولقد استفاد الفلاح من ارتفاع أسعار القطن بسبب تلك الحرب ، ولكن هذا اليسر ما لبث أن تبدل عسراً بعد أن هبطت أسعار القطن . وعلى أية حال استفاد مشايخ القرى من الأزمة المالية ، لأنهم كانوا يقرضون المال لجيرانهم المعسرين وترتب على هذه العملية مزايا كبيرة بالنسبة لهم .

كما ازدادت أهمية مشايخ القرى السياسية نتيجة للتطور الدستوري الذي قام به إسماعيل بإنشاء مجلس شورى النواب في عام ١٨٦٦ . وتكون هذا المجلس من عدد لا يزيد على ٧٥ عضواً ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، ويتولى انتخابهم عدد البلاد ومشايخها في المديرية ، وجماعة الأعيان في القاهرة والإسكندرية ودمياط . وكانت الغالبية العظمى من أعضاء المجلس (٥٨ إلى ٦٤ في الدورات المختلفة) من بين مشايخ القرى . وقد أدت هذه التطورات إلى ظهور طبقة من كبار ملاك الأراضي الزراعية أخذت تتجه بالنظام الزراعي نحو الرأسمالية ، وتعمل على تثبيت الملكية الزراعية من ناحية والمشاركة في الحكم من ناحية أخرى . وأضحت هذه الطبقة ذات مصلحة أساسية في سياسة الحكومة الاقتصادية والمالية ، وبدأت تتحرك عندما اشتدت الأزمة المالية في أواخر أيام إسماعيل . وكانت الصحافة الوطنية تشجع أعضاء المجلس وتذكرهم بواجب الدفاع عن حقوق مصر وتخفيف بؤس الفلاح ، كما طالبت المجلس بأن يترفع المسؤولية عن الضرائب ويجعل الوزارة مسئولة أمامه ويفرض الضرائب على الأجانب وبخاصة الوزيرين اللذين كانا يتقاضيان راتباً سنوياً قدره ٦٠٠٠٠ جنيه . وعندما رأى الوزيران الأوروبيان وقوف المجلس موقف المعارضة تجاه الوزارة الجديدة التي تكونت برئاسة محمد توفيق ، قررا التخلص من المجلس

ووافقهما على ذلك رياض باشا - وزير الداخلية - لما عرف عنه من ميول استبدادية . واعترض الأعضاء على طلب الحكومة فض المجلس . وقدموا إلى الخديو إسماعيل في ٢٩ مارس ١٨٧٩ عريضة يحتجون فيها على امتحان الحكومة لحضور المجلس ، ويعارضون المشروع المالي الذي أعدته الحكومة لإعلان الإفلاس وإلغاء قانون المقابلة .

وواصل أعضاء المجلس العمل من أجل التخلص من التدخل الأجنبي، ف عقدوا اجتماعات كثيرة كان من أهمها الاجتماع الذي عقد في منزل إسماعيل راغب باشا في ٢ أبريل عام ١٨٧٩ (وزير المالية السابق ورئيس مجلس شورى النواب في أول إنشائه) وأطلقت عليه الصحافة اسم « الجمعية الوطنية » وأحياناً « الحزب الوطني » ^(١) . ووضع المجتمعون - وكانوا من ضباط الجيش وأعضاء مجلس شورى النواب وكبار الباشوات والزعماء الدينيين : مسلمين ومسيحيين ويهود - لائحة سميت باسم « اللائحة الوطنية » طالبوا فيها الخديو بانتخاب مجلس نواب يتمتع بنفس المزايا التي تتمتع بها المجالس الأوروبية المماثلة ، وتشكيل وزارة مصرية خالصة مسئولة أمام المجلس ، وإبعاد الأوروبيين عن الإشراف على مالية البلاد ، وأخيراً الإبقاء على قانون المقابلة . وكان هذا المطلب الأخير تلبية لرغبة كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين حضروا الاجتماع . وقدم توفيق استقالته تمشياً مع رغبة الأمة ، وبين أن سبب استقالته كان يرجع إلى أن الوزيرين الأوروبيين لم يستشيرا في شئون الوزارة . وقابل الخديو إسماعيل قناصل الدول الأوروبية ولخص لهم « اللائحة الوطنية » ، وأخبرهم بأنه كلف شريف باشا بتشكيل الوزارة الجديدة التي تكونت

(١) الرافعي : عصر إسماعيل ، ج ٢ / ١٨٠ - ١٨٢ ؛
J.M. Landon, Parliaments and parties in Egypt, pp. 87-

من بعض الأعضاء الذين اشتركوا في مشروع اللائحة الوطنية . وحقق شريف باشا المطالب الوطنية بوضع دستور على أحدث المبادئ العصرية عام ١٨٧٩ ، ولكن الأزمة المالية التي اتت بعزل إسمايل حالت دون إصداره والعمل به .

وهكذا اشتركت الطبقة المالكة الجديدة في الحياة السياسية ، وكونت مع غيرها من العناصر الأخرى الناقمة على سياسة رياض باشا مثل محمد شريف باشا ومحمد سلطان باشا (الذي كان يمتلك نحو ثلاثة عشر ألف فدان من أجود الأطنان) حزبا سريا أسماه « الحزب الوطني » ، واتخذوا من مدينة حلوان مركزا له . وقام الحزب في ٤ نوفمبر عام ١٨٧٩ بإصدار أول بيان سياسي له يحدد فيه أهدافه التي تلخصت في إنقاذ مصر من التدخل الأجنبي والاستقلال الأوروبي والنهوض بالأمة المصرية عن طريق التعليم . وكانت صحافة هذا الحزب تكون أساسا من جريدتي مصر والتجارة ، ولكن بعد أن ألغتهما الحكومة أوفد أعضاء الحزب أديب إسحق إلى باريس لإنشاء جريدة الأهرام هناك لمعارضة رياض باشا . وتعددت الاجتماعات السرية لهذا الحزب ، وكان من بين الذين حضروا تلك الاجتماعات أحمد عرابي وعبد العال حلمي وعلي فهمي ومحمود سامي البارودي وبعض مديري المديريات مثل مدير مديرية الشرقية ومدير المنيا . وكان الهدف من ضم المديريين إلى الحزب هو نشر الدعاية له في الأقاليم . وقام الحزب أيضا بنشر عدة منشورات في الصحف الفرنسية عن تكوين الحزب الوطني حددت واجباته وطالبوا الحكومة بمراعاة مصالح مصر . وتمثلت سياسة الحزب الاقتصادية في النقاط التالية (١) :

١ - أن تعاد إلى الحكومة المصرية جميع أملاك الخديو .

(١) الراقعي : الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي ، ص ٧٢ .

٢ - أن يلغى النص القاضي بتخصيص السكة الحديدية للقروض الممتاز (في قانون التصفية) فإن لم يرض بذلك الدائنون من الإنجليز تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل العام .

٣ - أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمتظمة ديناً واحداً مضموناً بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها ٤٪ .

٤ - أن تقام إدارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الأجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية .

وأدى وجود جمال الدين الأفغاني في مصر إلى تطور الحزب الوطني نتيجة للمبادئ الثورية التي نشرها في مصر خلال تلك الفترة . ومن ناحية أخرى ، كان لظهور هذا الحزب أثر كبير في قيام الثورة العرابية ، إذ تألفت من طبقة ملاك الأراضي الزراعية وطبقة الموظفين - ولا سيما العسكريين منهم - نواة البورجوازية المصرية التي تصدت للتدخل الأجنبي السياسي والعسكري في عامي ١٨٨١ - ١٨٨٢ وهي الحركة المعروفة باسم الثورة العرابية .

٢ — الثورة العرابية

قيام الثورة :

تزعّم الثورة الوطنية التي قامت في أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر أحمد عرابي باشا (١٨٤١ — ١٩١١) وكان ابناً لأحد مشايخ القرى في مديرية الشرقية . ولما لم يتم دراسته بالأزهر — بعدما قضى به أربع سنوات — التحق بالجندية في عام ١٨٥٤ جندياً عادياً تنفيذاً لما قرره سعيد من تجنيد أولاد العمدة والمشايخ . وما لبث أن رقى بعد سنتين إلى ملازم ثان ثم إلى رتبة ملازم أول ثم إلى يوزباشي (نقيب) بعد سنة ، ولم يمر عامان بعد ذلك حتى وصل إلى رتبة قائمقام « عقيد » وكان أول مصري وصل إلى هذه الرتبة . وكان أحمد عرابي هو أول من ثار من أجل كرامة المصريين وأكد على أصله المصري واعتز به وهاجم الأرستقراطية التركية . وقد كون عرابي آراءه السياسية الأولى — كما يقول المستر بلنت (Blunt) ^(١) — أثناء صلته القرية بسعيد باشا ، وكانت هذه الآراء تتشبه في المساواة بين طبقات الأمة ، وضرورة احترام الفلاح باعتباره العنصر الغالب في القومية المصرية . ويقول بلنت إن « هذا الدفاع عن حقوق الفلاح هو الذي جعل لعرابي ميزة بين مصلحي ذلك العصر فقد كانت حركة الأزهر ترمي إلى إصلاح حال المسلمين عامة بغير تمييز ، بينما كانت حركة عرابي في جوهرها قوامها الجنسية ، وقد جعلها هذا أوضح في معنى القومية ومن ثم قدر

(١) W.S. Blunt, The secret history of the English occupation of Egypt, p. 131.

لها أن تكون أكثر شهرة وديوعا » . وبدأت هذه الدعوة في النضج في عهد إسماعيل عندما عادت الخطوة في الجيش إلى العنصر الجركسي الدخيل . وفي أوائل عهد إسماعيل وقع خلاف بين عرابي وبين اللواء خسرو باشا الشركسي فقدمه إلى مجلس عسكري وتمكن من فصله من الجندية ، وظل عرابي ثلاث سنوات مبعداً عن عمله حتى عفا عنه إسماعيل بعد أن ظلت مظالمه لديه هذه السنوات الثلاثة مهملّة في غير سبب ظاهر .

وهكذا تآصلت في نفس عرابي روح الكراهية لضباط الجيش من الشراكسة والترك الذين عارضوا ترقية الضباط المصريين ، إذ ظل عرابي — نتيجة لهذه السياسة — برتبة قائمقام لمدة تسعة عشر عاماً . ويعتبر عام ١٨٧٥ نقطة تحول هامة في حياة أحمد عرابي ، فلقد ألحق عرابي بالحملة الحبشية في تلك الحرب (١٨٧٥ — ١٨٧٦) التي قامت أصلاً بناء على رأي الحزب الشركسي التركي في الجيش . ولم يكن عمل عرابي في تلك الحرب هو عمل الجندي المحارب بل كان « مأمور مهمات » بمصوع . ولقد أغضبت هذه الحرب عرابي غضباً شديداً . إذ أيدت في أثناءها فرقة مصرية بأكملها بسبب الخلافات بين كبار الضباط الأتراك وبين القادة الأمريكيين الذين استخدمهم إسماعيل في الجيش منذ عام ١٨٦٩ ، وكان من هؤلاء الجنرال وليم لورنج (Loring) الذي اتهم بأنه كان يتصل عن طريق أحد القساوسة بالأحباش ويطلعهم على كل شيء . وتقم عرابي وكثير غيره من الضباط المصريين على الخديو ، وأيقن منذ هذه الحرب أنه لاصلاح لمصر إلا بالقضاء على الفساد من أساسه .

وعبر هؤلاء الضباط عن سخطهم بعد عودة حملة الحبشة بتأسيس جمعية « مصر الفتاة » السرية التي انضم إليها كذلك بعض الطلبة والأدباء وهي الجمعية التي أنشأها أصلاً على الروي وانضم إليها علي فهمي وأحمد

عرايى وعبد العال حلمى • ولم يلبث أن أصبح عرايى عضواً بارزاً فيها • وكان هدف هذه الجمعية فى ذلك الوقت ، إلى جانب التخلص من الطبقة الشركسية التركية فى الجيش وفتح باب الترقى أمام المصريين ، القضاء على حكومة إسماعيل وعزل الخديو نفسه بصفته مصدر الفساد فى مصر • وازداد اتصال عرايى بالناقمين من العناصر المدنية من أعضاء الحزب الوطنى واقترح خلع إسماعيل ، ولكن على حد قول عرايى « لم يكن يوجد يومئذ من يقود هذه الحركة ، ولذلك فإن مقترحي لم ينفذ وإن حاز القبول ، وقد ألقى عزل إسماعيل بعد ذلك عبئاً ثقيلاً عن كواهلنا وعم الفرح ، ولكن لو أفا فعلنا ذلك بأنفسنا لكان أفضل إذ إتنا كنا نستطيع أن نتخلص من أسرة محمد على كلها فإنه لم يكن فيها حاكم صالح إلا سعيد ، وكنا نستطيع أن نعلن إقامة جمهورية ، وقد اقترح الشيخ جمال الدين (الأفغانى) على الشيخ محمد عبده أن يقتل إسماعيل عند جسر قصر النيل ووافق محمد عبده على ذلك » • واتخذ أعضاء جمعية « مصر الفتاة » من جريدة « أبو نضارة » لسان حالهم •

وعندما تولى محمد توفيق (١٨٧٩ - ١٨٩٢) الحكم بعد عزل والده ، اعتقد المصريون أن الخديو الجديد سوف يحقق لهم الكثير من الآمال ، فقد سبق له الانضمام إلى المعارضة فى عهد أبيه ، وكان من تلاميذ جمال الدين الأفغانى • ولكن توفيق كان ضعيف الشخصية ، ولقنه خلع والده درساً أثر فيه طيلة حياته ، إذ اقتنع بأن المحافظة على عرشه تقتضى الاعتماد على إنجلترا وفرنسا والانصياع لإرادتهما • ولقد أثبت له إنجلترا وفرنسا أن فى إمكانهما حماية عرشه ، وذلك عندما حاول السلطان العثمانى إلغاء بعض الامتيازات التى سبق أن منحها لخديو مصر بمقتضى فرمان الشامل الصادر فى ٨ يونية عام ١٨٧٣ • فاعترضت الدولتان على إدخال أى تغيير جوهري فى مركز مصر السياسى ، وما كانت إنجلترا وفرنسا

تهدفان من وراء ذلك صالح مصر أو محمد توفيق بل تدخلتا من أجل حماية مصالحهما الخاصة ، السياسية والتجارية والمالية في مصر . وأصرت الدولتان على أن يخلو فرمان إسناد الخديوية إلى توفيق من أي كلمة تحتل أكثر من معنى . وأخيراً أصدر السلطان في ٧ أغسطس فرمان الجديد الذي أكد سيادة السلطان العثماني ، وحدد عدد الجيش المصري بثمانية عشر ألف جندي ، كما نص على أن تدفع مصر جزية سنوية قدرها ٧٥٠.٠٠٠ ر. ٧٥٠ جنيه تركي ، وألا يعقد الخديو قروضاً جديدة إلا إذا كان الغرض منها إصلاح المالية المصرية وبشرط موافقة الدائنين أو ممثلهم الرسميين .

وما أن اطمأن محمد توفيق بصدور فرمان السلطان حتى اتجه إلى الحكم المطلق وأظهر رغبته في التخلص من محمد شريف باشا ، رئيس الوزراء . وكان شريف باشا قد قدم استقالته من الوزارة عقب تولية توفيق الحكم ، ولكن الخديو طلب منه البقاء في الحكم ، وكلفه في ٢ يوليو ١٨٧٩ بتشكيل الوزارة الشريفة الثانية . وكان شريف ، كما سبق لنا الإشارة إلى ذلك ، من أنصار النظام الدستوري . وفي ١٧ أغسطس عام ١٨٧٩ قدم شريف استقالة وزارته وكان ذلك يرجع إلى تمسكه ببرنامج الدستور ، وعدم اطمئنان ممثلي إنجلترا وفرنسا إلى بقائه في الوزارة لميوله الدستورية هذه . وألف توفيق وزارة برياسته هو نفسه في ٢٨ أغسطس . وحتى يجعل الوزارة المصرية خالصة ، ولا يغضب إنجلترا وفرنسا ، أصدر الخديو مرسومين في ٤ سبتمبر و ١٥ نوفمبر عام ١٨٧٩ بإعادة نظام المراقبة الثنائية ، ووافقت إنجلترا على تعيين سير إيفلن بيرنج (Evelyn Baring) ، كما وافقت فرنسا على تعيين الميود دي بلنير (de Billignières) . وسمح لهذين الممثلين بحضور جلسات مجلس النظار (الوزراء) على أن يكون رأيهما استشارياً ، ولكن أصبح لهما تفويض كبير

في الحكومة بحيث لا يصدر أمر له علاقة بالأمور المالية دون موافقتها ،
وأصبحت منذ ذلك الوقت الحاكمين الحقيقيين لمصر ، وعلى أية حال لم تستمر
وزارة توفيق طويلاً ، إذ استدعى رياض باشا من أوروبا — بناء على
نصيحة كل من إنجلترا وفرنسا — وعينه رئيساً للوزارة في ٢١ سبتمبر
عام ١٨٧٩ .

اختار محمد توفيق مصطفى رياض باشا (١٨٣٤ — ١٩١١) لما عرف
عنه من ميل للحكم المطلق ، ورغبة عن النظم الدستورية ، وإذعان للتدخل
الأجنبي . فلقد ظل رياض باشا يتعاون خلال الفترة التي شغل فيها منصب
رئيس الوزراء (من ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ إلى ٩ سبتمبر ١٨٨١) مع المراقبين
المالين الذين كانوا يحكمون من وراء ستار . حقيقة إن رياض قد قام ببعض
الإصلاحات، إذ ألغى السخرة والضرب بالكرباج كما ألغى ما يقرب من ثلاثين
ضريبة من الضرائب البغيضة التي فرضت في عهد إسماعيل، ولكن كل ذلك لم
يغير من نظرة طبقة ملاك الأراضي الزراعية إليه لموقعه العدائي السابق من مجلس
شورى النواب ، ثم لإلغائه قانون المقابلة في ٦ يناير عام ١٨٨٠ . كما أعطى
رياض حكام الأقاليم سلطات واسعة فأرسلوا الناس إلى السجن وإلى
أقاصي السودان دون محاكمة . وبالإضافة إلى ذلك ، أصدر توفيق في ١٧
يوليو عام ١٨٨٠ قانون التصفية (تسوية الديون) الذي أصبح أساساً
لنظام مصر المالي حتى عام ١٩٠٤ . ولقد جاءت هذه التسوية نتيجة للسيطرة
الأجنبية على الحكومة المصرية التي أصبحت عاجزة عن التصرف في مصادر
دخلها . ولم يقابل المصريون قانون التصفية بشيء من الارتياح ، بل اتهموا
الخدو وحكومتهم بالاستسلام للأجانب لأنه من غير المعقول أن يخصص
قانون التصفية نصف دخل الدولة لمصلحة الأجانب . ولم يحسب قانون
التصفية حساباً لحقوق أصحاب الديون من الأهالي ، فالغنى دين المقابلة،
وحدد مبلغ ١٥٠٠٠٠٠ جنيه انجليزي تعويضاً يدفع على أقساط سنوية

لمدة خمسين سنة . وازداد سخط طبقة ملاك الأراضي إذ رأوا أنهم لم يعرضوا التعويض الكافي نتيجة لإلغاء دين القنطرة ، وما زاد من بدهور الموقف أن رياض باشا كرم الصحف لأنها شنت هجوماً عنيفاً على سياسة حكومته وصادر الصحف الوطنية نشرها مقالات ضد الحكومة ، ومنع بعض الجرائد مثل « أبو قنطرة » من دخول مصر . وبذلك مهد السبيل لقيام الثورة وحدث قتال حاد في ثلاث شب : « بين روح القومية الصاعدة ، والسلطة الخديوية التهاوية ، والأجانب بتفوذهم اقوي في البلاد » (١) .

وما ساعد أيضاً على ازدياد السخط العام في مصر ، سياسة عثمان باشا رفاقي ، وتزوير الحرية في وزارة رياض باشا . وكان رفاقي رجلاً شريكاً متعصياً لبني جلدته يعمل على ترقية رفاقيهم لأعلى المناصب دون جدارة واستحقاق . ودفعه بغضه الأعلى وكرهه للضباط المصريين في الجيش إلى إصدار قرارات ٢١ يوليو عام ١٨٨٠ التي وجد فيها المصريون اضطهاداً ظاهراً لهم ، فتلكت القرارات التي أصدرها رفاقي حرمت المصريين حق الترقي في الجيش وقصرت الترقية والتعيينات على الأتراك والشراكسة الذين أراد لهم أن يظلوا العنصر السائد في الجيش . ولم تقف سياسة عثمان رفاقي على ذلك ، بل كان يسخر الجند في أعمال لا تمت بصلة إلى الجندية كحفر الترع ومد السكك الحديدية وزراعة أراضي الخديو . وعارض الضباط الوطنيون هذه السياسة ، وتوالى اجتماعاتهم سرية ، وكان أهمها الاجتماع الذي عقد بدار أحمد عرابي في ١٦ يناير عام ١٨٨١ وحضره علي فهمي الديب ، قائد الحرس الخديوي ، وعبد العال حطمي ، وأحمد عبد القفار ، وعلي الروبي ومحمد عبيد . واختار المصريون عرابي زعيماً لهم لكي يتوب عنهم في رفع شكاياتهم إلى الخديو .

(١) محمد مصطفى صفوت : الاضطلال الإنجليزي لمصر ، ص ١٤-١٥ .

في هذا الاجتماع الذي تم فيه انتخابه زعيماً للحزب العسكري : « قالوا
كلهم إنا فوضنا إليك هذا الأمر فليس فينا من هو أحق به وأقدر عليه
منك ، فقلت : كلا ، بل انظروا إلى غيري وأنا أسمع له وأطيع وأنصح له
جهدي ، فقالوا إنا لا نبغي غيرك ولا تثق إلا بك ، فأبنت لهم أن الأمر
عصيب ، ولا يسمع الحكومة إلا قتل من يتصدى له ، فقالوا نحن نقديك
ونقدي الوطن العزيز بأرواحنا ، فقلت لهم : أقسموا على ذلك ، فأقسموا
على السيف والمصحف » . (١) واختير عرابي لجرأته وصدقه ووطنيته ،
وذهب ورفقته زميلاه عبد العال حلي وعلي فهمي لمقابلة رياض باشا ،
ورفعوا إليه باسم الضباط عريضة طلبوا فيها عزل عثمان رفقي من وزارة
الجهادية (الحرية) وإستاد هذا المنصب إلى وزير وطني ، كما طالبوا
بإصلاح نظام الترقية في الجيش .

وحاول رياض إقناع الضباط بسحب العريضة ولكنهم رفضوا
وأصروا عليها . واجتمع مجلس النظار برئاسة الخديو واستقر الرأي على
تقديم الضباط الثلاثة للمحاكمة أمام مجلس عسكري . واستدعى الضباط إلى
وزارة الجهادية بقصر النيل ، وما كاد ثلاثتهم يدخلون الوزارة في أول
فبراير عام ١٨٨١ حتى تم القبض عليهم ومحاكمتهم أمام مجلس عسكري .
ولما شاع ذلك النبا في دوائر الضباط الوطنيين ، هجم الضابط محمد عبيد
على رأس قوة من جنوده على قصر النيل ، وأخرجوا الضباط الثلاثة من
السجن . وتوجه الجميع بعد ذلك إلى قصر عابدين وجسّدوا طلب عزل
وزير الجهادية ، فاستجاب توفيق لمطلبهم ، وعزل عثمان رفقي وعين محمود
سامي البارودي قائداً للجهادية .

ولا شك في أن اتصار عرابي في هذه الجولة على الخديو توفيق قد

(١) الرافي : المصدر السابق ، ص ٨٦ .

أدى إلى ذبوع صيته في جميع أنحاء البلاد ، وأصبح موضع إعجاب الأعيان والفلاحين . ويرى بلنت أثر هذه الحركة على مركز عرابي وشعبيته فيقول : « أصبح مقامه في بضعة أسابيع مقام رجل ذي نفوذ وقوة في مصر ، أو على الأقل أصبح يعزى إليه القوة . وصارت تتقاطر عليه الظلمات من أناس عانوا الظلم ، ولقد أذاع صيته خارج القاهرة ظهوره بظهر من يحيى الفلاحين من جور الحكام الشراكسة ، واتصل به كثيرون من الأعيان وأشياخ البلاد ، وكان يرد كلاهما يسعه من رد حسن أو بما يدخل في طوقه المحدود من عون ، وكان يؤثر في الناس تأثيراً حسناً أينما لقوه بحد من محضره وبإبتسامته الجذابة وفصاحته في الحوار . ويجب أن نذكر أنه في تاريخ مصر لم يبرز في مدى ثلاثة قرون على الأقل فلاح بسيط إلى حد أن يصبح ذا مكانة سياسية لها خطرهما ، أو إلى حد أن يصبح داعية إصلاح أو إلى أن يهمس بكلمة تدعو حقاً إلى الثورة » (١) وهكذا أصبح أحمد عرابي زعيم العسكريين والمدنيين أو بالأحرى — كما يقول بعض المؤرخين — زعيم الحركة الشعبية الوطنية المطالبة بالحرية .

ولم تقتصر مطالب زعماء الحزب العسكري على المسائل المتعلقة بالجيش ، بل تعدت ذلك إلى الرغبة في الإصلاح وإقامة العدل على قاعدة الحرية والإخاء والمساواة . وذلك لا يتم إلا بإنشاء مجلس النواب وإيجاده فعلاً . ولم يوافق توفيق — بطبيعة الحال — على هذه الخطوة ورأى فيها اعتداء على سلطته وحقوقه ، ولذلك لم يكن متوقعاً أن تصفو العلاقات بينه وبين زعماء الحزب العسكري . واعتقد الخديو أيضاً أن محمود سامي البارودي هو سبب ما في الجيش من فوضى ، وأغضبه رفض عرابي

(١) رولستين : تاريخ المسألة المصرية ، ترجمة عبد الحميد العبادي ،

والبارودي لمحاولة الحكومة تسخير الجنود في حفر الترع بقصد إبعادهم عن العاصمة ، وازدياد اتصالهم بزعماء الحزب الوطني . ولذلك قرر الخديو عزل البارودي من منصبه وعين مكانه صهره داود يكن باشا ، الذي اتبع الشدة في معاملة ضباط الجيش ، فحظر عليهم الاجتماع بالمنازل أو التحدث في السياسة ولكن أمراء الآلايات ردوا إليه هذه الأوامر العسكرية قائلين إنها « مخالفة للقوانين العسكرية ومهينة للشرف العسكري » .

ووجد عرابي أن الحل الطبيعي للتخلص من تلك الحالة هو إقامة الحياة النيابية الدستورية ووضع حد للسيطرة الإنجليزية الفرنسية على الحكومة ، فاتصل بالعلماء والأعيان وعمد البلاد ومشايخ العربان لمساعدته على تحقيق ذلك . واجتمع عرابي بزعماء الحزب الوطني ، وكان قد تجمع لديهم بعض عرائض يطالب الشعب فيها بعزل وزارة رياض ودعوة مجلس نواب على أساس دستوري ، واتفق معهم على القيام بمظاهرة سلمية تأييداً لمطالب الأمة ، وحدد لهذه المظاهرة الوطنية يوم ٩ سبتمبر عام ١٨٨١ أمام سراي عابدين . وكتب عرابي إلى وزير الحرية يخبره بأمر هذه المظاهرة ، وطمان قناصل الدول الأوروبية على أرواح الأجانب المقيمين في القاهرة .

وفي اليوم المحدد لهذه المظاهرة الوطنية ، احتشد في ميدان عابدين ما يقرب من أربعة آلاف جندي معهم مدفعيتهم وضباطهم ، وتجمعت وراءهم الآلاف من أهل القاهرة ووفود الأقاليم لتري تحدي أحد « فلاحى » مصر للخديو الذي كان يعتقد ألا رأى إلا رأيه . ونزل توفيق إلى الميدان يحيط به المستر تشارلز كوكسن (Cookson) قنصل إنجلترا بالإسكندرية ، والجنرال الأمريكى استون (Stone) رئيس أركان حرب الجيش المصرى ، وسير أوكلاند كلفن (Sir Auckland Colvin) المراقب المائى البريطانى ، وبعض الضباط الأوروبيين والوطنيين . وقد شجع كلفن

الخديو على أن يواجه الجيش بنفسه ، وكان يوحى إليه بما يقوله وما يفعله . ويروي عرابي بنفسه ما حدث في ذلك اليوم التاريخي المشهود فيقول : « ولما وقعت بين يديه (الخديو) مشيراً بالسلام خاطبني بقوله ما أسباب حضورك بالجيش إلى هنا ؟ فأجبتُه بقولي : « جئنا يا مولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة » ، فقال : « وما هي هذه الطلبات » ؟ فقلت : « إسقاط الوزارة المستبدّة وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوروبي وإبلاغ الجيش إلى العدد المعين في الترمانات السلطانية والتصديق على القوانين العسكرية التي أمرتم بوضعها » فقال : « كل هذه الطلبات لاحق لكم فيها ، وأنا خديو البلد أعمل زي ما أنا عاوز ، وقد ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي وما أتم إلا عبيد إحصافاته » ، فقلت : « لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا تراثاً وعقاراً ، فوالله الذي لا إله إلا هو إننا سوف لا نورث ولا نستعبد بعد اليوم » . وعند ذلك أشار كلفن على الخديو بالعودة إلى القصر ، وأخذ كوكسن يغدو ويروح بين عرابي والخديو حتى جاءه آخر الأمر يخبره باستسلام الخديو لبعض هذه المطالب . فأقال وزارة رياض باشا في اليوم التالي ، وبعد أربعة أيام أسندت الوزارة إلى محمد شريف باشا بطل الدستور ، كما أحال المطالب الخاصة بتشكيل مجلس النواب وزيادة عدد الجيش إلى القسطنطينية .

ولقد ظل شريف باشا متردداً في تشكيل وزارته الثالثة حتى تعهد له العرايون بعدم تدخل العسكريين الوطنيين في السياسة ، وأسند نظارة الجهادية والبحرية إلى محمود سامي البارودي . وأوضح شريف باشا في كتابه الذي رفعه إلى الخديو الأسباب التي دفعتّه إلى قبول الوزارة ، وأشار إلى أنه قبلها ترولاً على إرادة الأمة . وحرص شريف على أن يضع في برنامج وزارته الجديدة ما يدعو الدول الأجنبية إلى الاطمئنان على مصالح رعاياها ، لأن الدول الأوروبية لم تكن راضية عنه منذ أن وقف

مواقفه المشهورة في عهد الخديو إسماعيل . وفي يوم ١٨ سبتمبر ١٨٨١ ، قابل شريف وقدأ من الأعيان على رأسهم محمد سلطان باشا وسليمان باشا أباطة وعبد السلام المويلحي وغيرهم ، وقدموا له عريضة موقعا عليها من ١٥٠٠ من عمد البلاد والأعيان يطلبون فيها إنشاء مجلس النواب وبثروح الحرية في مصر . وفي ٢٢ سبتمبر ١٨٨١ ، أصدرت الوزارة القوانين العسكرية التي اقترحتها لجنة إصلاح الجيش في عهد البارودي والتي اشتملت على القوانين الخاصة بتحسين حالة انضباط والجنود وكفالة حقوقهم في الترقيات والمربات والمعاش . وعندما تولى شريف الوزارة تقرر أن يسافر عرابي وآلايه إلى رأس الوادي بديرية الشرقية وأن يسافر عبد العال حلمي وآلايه السوداني إلى دمياط . وفي ٨ أكتوبر عام ١٨٨١ ، سافر آلاي عرابي من القاهرة بين مظاهر الحماسة والتكريم ، وخطب في المودعين قائلا : « سادتي وإخواني : بكم ولكم قمنا وطلبنا الحرية وقطعنا غرس الاستبداد . ولا نتشي عن عزمنا حتى نحي البلاد وأهلها ، وما قصدنا بسعينا إفسادا ولا تدميرا . ولكن لما رأينا أننا بتنا في إذلال واستعباد ولا يتمتع في بلادنا إلا الغرباء حركتنا الغيرة الوطنية والحمية العربية إلى حفظ البلاد وتحريرها والمطالبة بحقوق الأمة » . (١)

وعمل شريف على إقامة الحياة النيابية في مصر ، إذ أنه كان مقتنعا قبل عام الثورة بضرورة إنشاء مجلس نيابي كامل السلطة . وفي ٤ أكتوبر ١٨٨١ ، أصدر الخديو مرسوما بإجراء الانتخابات ، وفعلا افتتح مجلس النواب في ٢٦ ديسمبر عام ١٨٨١ وانتغل شريف منذ إجراء الانتخابات في اعداد دستور أو «لائحة أساسية» لعرضها على المجلس ، وفي ٢ يناير عام ١٨٨٢ عرض شريف الدستور على المجلس ، وقال في خطابه الذي ألقاه

(١) الرافعي : الثورة العرابية ، ص ١٥٢ .

بهذه المناسبة : « لما كانت لائحة النواب التي اجتمعتم على مقتضاها لاتلائم أفكارنا جميعاً كما أوضحت ذلك منذ ثلاث سنوات وكررت بالمعرض الذي رفعته أخيراً للسدة الخديوية عند طلب اجتماع مجلسكم هذا ، اشتغلت مع رفاقي بتحضير لائحة موافقة لمقاصد العموم ، وقد تمت ، وها أنا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لكم الحرية انتمامة في إبداء آرائكم وحق المراقبة على أفعال مأموري الحكومة من أي درجة وأي صنف كانوا ، وتصرح لكم بنظر الموازين العمومية وإبداء رأيكم فيها ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أي ضريبة أو نشر أي قانون أو لائحة مالم يكن بتصديق وإقرار منكم ، وكذلك تعهدت بأن تجعل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه إخلال بحقوقهم ، والغاية فإنه لم يحجر عليكم في شيء ما ، ولم يخرج أمر مهم عن حد نظركم ومراقبتكم ، إننا لا نخفي عليكم الحالة المالية التي كانت عليها مصر مما أوجب عدم ثقة الحكومات الأجنبية بها ، ونشأ من ذلك تكليفها بترتيب مصالح وتعهداتها بالتزامات ليست خافية عليكم ، بعضها يعقود خصوصية ، والبعض بقانون التصفية ، فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الأمور موضعاً لنظرها أو لنظر النواب ؟ حاشا ، لأنه يجب علينا قبل كل شيء القيام بتعهداتنا وعدم خدشها بشيء ما حتى نصلح خللنا وتزداد ثقة العموم بنا ونكتسب أمانة الحكومات الأجنبية » .^(١) وهكذا تضمن الدستور مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ، ومراقبة أعمال الحكومة ، وحق إقرار القوانين والضرائب . ومن ناحية أخرى ، حرم دستور شريف مجلس النواب حق مناقشة الميزانية وإقرارها من أجل المحافظة على التزامات مصر المالية قبل الدول الأوروبية ، وحتى لا يؤدي

(١) المصدر السابق ، ص ١٨٦ - ١٨٧ .

ذلك إلى تدخل إنجلترا وفرنسا في شئون مصر . ولذلك دب الخلاف بين شريف باشا والمجلس ، إذ رأى الأعضاء أن من حقهم مناقشة الميزانية والموافقة عليها مادام لهم حق الرقابة على الإدارة العامة لمصر .

التدخل الأوروبي وانفراد إنجلترا بالاحتلال :

وفي الوقت الذي حدث فيه « أزمة الميزانية » بين الوزارة والمجلس ، حاولت الدولة العثمانية والدولتان الاستعماريتان إنجلترا وفرنسا ، استغلال الظروف التي تمر بها مصر والتدخل في شئونها . فبالنسبة للدولة العثمانية كانت مصر جزءاً حيوياً من ممتلكاتها وازدادت أهميتها خصوصاً بعد مؤتمر برلين (١٨٧٨) لأنها كانت المركز المناسب المتوسط الذي يستطيع منه السلطان نشر دعايته للجامعة الإسلامية في شمال إفريقيا ووسطها ، ومن ناحية أخرى اتهم السلطان عبد الحميد كل فرصة للتدخل في شئون مصر وتعزيز مركزه فيها ، ولذلك وجد في حادث عابدين (٩ سبتمبر ١٨٨١) فرصة سانحة للتدخل واتصال حق الإشراف عليها . فأرسل وفداً إلى مصر برئاسة علي نظامي باشا في ٦ أكتوبر ١٨٨١ دون أن يستشير مصر أو يتباحث مع حكومة الخديو في هذا الشأن . واقتنع الميسو تسو (Tissot) - سفير فرنسا في الآستانة - بأن غرض السلطان من إيفاد هذا الوفد هو إرسال قوة عثمانية تحتل مصر وتحتل الجيش المصري وتوزع الضباط المصريين على الفرق العثمانية المقيمة في أماكن قاصية من الإمبراطورية ، وخلق توفيق وتنصيب وال عثمانى عادي يحكم مصر لمدة خمس سنوات . كما سرت الإشاعات في مصر بأن الأتراك على وشك التدخل لإقرار النظام في مصر ، وأرسل سنكفكز (Sienkiewicz) ، قنصل فرنسا العام في مصر ، إلى باريس أن الجاليات الأوروبية قد انزعجت لهذا الاحتمال . (١)

Tissot à Barthélemy Saint Hilaire, 15 Sept. 1881, Docu-(١)
ments diplomatiques français, 1er Série, IV, No. 134

وأعلن السلطان أن الهدف من البعثة هو إبلاغ الخديو توفيق بموافقته على الطريقة التي نجح بها في تسوية مشاكل مصر . وفي الواقع لم يكن هناك مبرر على الإطلاق لزيارة الوفد العثماني لمصر ، فقد ثارت انجلترا وفرنسا ، وطلبتا من الحكومة العثمانية تقصير مدة إقامة الوفد العثماني في مصر . وفي نفس الوقت قررت انجلترا وفرنسا إرسال بارجتين إلى ميناء الإسكندرية ، ولكنهما غادرتا الميناء في ٢٠ أكتوبر عام ١٨٨١ غداة مغادرة الوفد العثماني لمصر .^(١)

وأما فيما يختص بانجلترا ، فقد ظلت سياستها الخاصة نحو مصر تعمل حتى عام ١٨٧٠ على بقاء العلاقات بين السلطات والخديو كما تحددها فرمانات ١٨٤١ و ١٨٧٣ و ١٨٧٩ . ولكن بعد فتح قناة السويس للسلاحه في عام ١٨٦٩ رأت الحكومة البريطانية أن من الضروري الإشراف على مصر ذاتها ، وأخذت بهذا الرأي فعلاً بعد شرائها لأسهم الخديو في قناة السويس عام ١٨٧٥ . وزاد اهتمام انجلترا بمصر بعد احتلالها لجزيرة قبرص في عام ١٨٧٨ ، وفكرت جدياً في احتلال مصر والاستئثار بها وحدها بعد أن احتلت فرنسا تونس في عام ١٨٨١ .^(٢) وأما فرنسا ، فقد بنت سياستها على أساس مصالحها الاستعمارية ، وكانت ترى أن صلتها بمصر قديمة ووثيقة إذا قورنت بصلات الدول الأخرى بمصر ، وترى أن مشروع قناة السويس هو مشروعها . ولذلك أصرت على ألا يكون للدولة العثمانية نفوذ حقيقي في مصر ، وعملت أيضاً على عرقلة نمو المصالح البريطانية الاستعمارية فيها ، واتفقت مع انجلترا في عام ١٨٧٥ على أن يكون النفوذ الفرنسي الاستعماري مساوياً للنفوذ الانجليزي الاستعماري في مصر .

(١) Rifaat, The awakening of modern Egypt, pp. 186-187.

(٢) محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزي لمصر ، ص ٣٠-٣٥ .

وزاد اهتمام فرنسا بمصر عندما جاء الجمهوريون إلى الحكم في فرنسا في أواخر عام ١٨٧٧ • وبذل وادنجتون (Waddington) جهده لمنع احتلال إنجلترا لهذه البلاد • وفي عام ١٨٨١/١٨٨٢ لعب جبستا ، زعيم الجمهوريين الفرنسيين ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ، دوراً خطيراً في المسألة المصرية • فلقد حرص تماماً على ألا يترك للحكومة الإنجليزية فرصة واحدة للتدخل وحدها في مصر • وعمل على الاشتراك مع الحكومة المصرية في الخطوات التي تتخذها نحو المصيرين ، وكان جبستا - وهو يهودي الأصل - يرى أيضاً أن تأييد الحكم النيابي الديوقراطي في مصر يتعارض مع مصالح فرنسا الاستعمارية ، وأقنع حكومة الأحرار في إنجلترا بزعامه جلادستون (Gladstone) بالتعاون مع الحكومة الفرنسية في مصر لصيانة مركز الخديو والنفوذ الأوروبي •

وأظهر جبستا كرهه للحركة الوطنية المصرية ودمغها « بالتعصب الإسلامي » و « بالاتجاهات العسكرية » و « بالأحلام الثورية » • واستغل جبستا فرصة افتتاح مجلس النواب في مصر لتطبيق سياسته وأقنع الحكومة البريطانية بإرسال مذكرة مشتركة إلى مصر في ٨ يناير عام ١٨٨٢ • وقد جاء فيها : « إن الحكومتين الفرنسية والانجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش طبقاً لأحكام فرمانات التي قبلتها الدولتان رسمياً هو الضمان الوحيد لاستتباب النظام ولتقدم سعادة مصر ورفاهيتها التي يهم فرنسا وإنجلترا أمرها ، والحكومتان متفقتان اتفاقاً وطيداً على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التي قد تهدد النظام القائم في مصر • ولا يخامرهما شك في أن الجهر بعزمهما في هذا الصدد سيكون له أثره في اتقاء الأخطار التي يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو • ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وإنجلترا اتحاداً وثيقاً للتغلب

عليها . وتعتقد الحكومتان أن سر الخديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمانية والقوة التي هو في حاجة إليها لإدارة شئون الشعب المصري والبلاد المصرية » . (١)

وواجه المصريون المذكرة المشتركة بالسخط لاسيما عندما علموا بأن توفيق قد قبل المذكرة وكتب إلى قنصلي إنجلترا وفرنسا يشكر حكومتهما على ما تبديان من عطف نحوه . وإذا كان توفيق لم يعبأ بالرأي العام في مصر ، فإن المذكرة قد أضعفت مركزه أمام الشعب المصري . وشعر المصريون بأن مثل هذه الخطوة الخطيرة التي اتخذتها الدولتان ما كانت لتتخذ دون تدبير مقصود وأنها مقدمة لتطورات هامة . واجتمع قادة الثورة في وزارة الحرية لبحث الموقف ، وهناك انضم إليهم محمود سامي البارودي الذي بدد مخاوفهم وغضبهم ، وأسرع إلى مجلس الوزراء لكي يخبر زملاءه بالآثر الذي أحدثته المذكرة المشتركة على الضباط . فتوجه الوزراء برئاسة شريف باشا إلى الخديو ، واتفق الجميع على إرسال مذكرة إلى الباب العالي معربين عن رفضهم لها ، ولأم أعضاء مجلس النواب الخديو الذي اعتقدوا أنه طلب من مالت (Malet) ، قنصل إنجلترا العام في مصر ، أن يحصل من الحكومة الإنجليزية على هذا التصريح .

وعلى أية حال ، فقد أدرك المصريون ضرورة توحيد صفوفهم وأصبح اسم عرابي والزعماء العسكريين على كل لسان لاسيما وأن المذكرة المشتركة قد أوضحت بطريق غير مباشر أن التدخل العسكري غير بعيد الاحتمال . وشجعت المذكرة المشتركة المصريين على تحدي المراقبة الثنائية وأصر أعضاء مجلس النواب على موقفهم بالنسبة لمسألة الميزانية . وفي ٢٦ يناير ١٨٨٢

(١) Gambetta à Sienkiewicz, 7 Janv. 1882, Documents diplomatiques français, 1er Série, IV, pp. 217-218.

طلب قنصلا إنجلترا وفرنسا - بإيعاز من الرقيين الأوروبيين - ألا يدخل مجلس النواب حق تقرير الميزانية . ولما كان شريف يخشى تدخل الدولتين في مصر ، فقد أراد أن يرجىء مسألة حق المجلس في مناقشة الميزانية . ولكن الزعماء المدنيين والعسكريين لم يوافقوا على هذا الرأي ، وانفض المراسيون من حول شريف وعملوا على إقصائه عن الحكم . وإزاء مطالبة المدنيين والعسكريين بإسقاط وزارة شريف ، قدم الأخير استقالته في ٢ فبراير عام ١٨٨٢ وألف محمود سامي البارودي في ٤ فبراير عام ١٨٨٢ وزارة الثورة ، وتقلد أمور وزارة الحرية فيها أحمد عرابي . وما لاشك فيه أن سقوط وزارة شريف وإسناد الوزارة إلى البارودي يعد انتصاراً حاسماً للحزب العسكري ، وتحدياً سافراً للمراقبة الثنائية والتدخل الأجنبي .

وفي ٧ فبراير عام ١٨٨٢ أقرت حكومة الثورة « اللائحة الأساسية » أو الدستور متضمناً مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ، وحق المجلس في إقرار الميزانية . وفرح النواب والمصريون جميعاً من مدنيين وعسكريين لصدور الدستور ، ويتجلى ذلك في الحفلات العديدة التي أقيمت عادة صدور الدستور . وبقدر ما فرح المصريون كان استياء الأجانب ، وحقدت الدولتان على وزارة الثورة وثارت نائرتهما ووجهت صحفها المطاعن إليها وعمل كل من مالت وكلفن على تشويه الثورة لدى الحكومة البريطانية ولدى الرأي العام البريطاني . وظلت إنجلترا تنتظر الفرصة المواتية للتدخل حتى وقع حادث المؤامرة الشركسية فاستغله الإنجليز أسوأ استغلال . ولقد كان لهذه المؤامرة الخطيرة أثر كبير في تطور الأحداث بعد ذلك . وكان هدف المؤامرة التي اكتشفت خيوطها في أبريل عام ١٨٨٢ اغتيال الوزراء وكبار زعماء الحزب الوطني وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة . وكان المتآمرون من الأتراك

والشراكة الذين يحركهم إسماعيل من منقاه • ولما كان المتآمرون جميعا من العسكريين فقد تشكلت محكمة عسكرية لمحاكمتهم ، وأصدرت في ٣٠ أبريل حكما بتجريد أربعين من كبار المتآمرين - ومنهم عثمان رقيي - من رتبهم وقيهم إلى أقاصي السودان • ومن ناحية أخرى اعتقد قنصلا إنجلترا وفرنسا وكذلك الخديو توفيق أن المؤامرة من اختلاق الحكومة ، وأبدى الأخير عطفه على المتهمين • وأشار مالت على الخديو برفض الحكم ، واشتدت حيرة توفيق ووقف موقفاً مبهماً أول الأمر ، ولكنه ما لبث أن أخذ برأي مالت ، وبذلك خطا الخديو خطوة أخرى عجبت بالوصول إلى الغاية التي رسمتها إنجلترا وهي الاستيلاء على مصر •

ورأى الخديوي توفيق بإيحاء من مالت أن يعرض الحكم على السلطان ، فغضب زعماء الثورة من إقحام السلطان في هذه المسألة الداخلية ، وعدوه تنازلاً عن الامتيازات التي حصلت عليها مصر في استقلالها بثورتها الداخلية • وأرادت حكومة الثورة أن تحبط مؤامرات الأجانب ، فاقترحت على توفيق تخفيف الحكم من تلقاء نفسه ، وأخبرته بأن الوزارة ترضى أن ينفي المحكوم عليهم إلى أي جهة من الجهات دون أن تمس رتبهم أو ألقابهم وإنما تستبعد أسماءهم من سجلات الجيش • غير أن توفيقاً لم يرض بهذا ، ووقع على أوراق الحكم بنفي المتآمرين إلى خارج مصر مع عدم استبعاد أسمائهم من سجلات الجيش • ولام البارودي الخديو على تعديل الحكم والنزول على رغبة قنصلي إنجلترا وفرنسا ، وطلب إليه إضافة عقوبة التجريد من الرتب العسكرية إلى أمر التعديل • وحرص مالت الخديو على رفض ذلك ، وكتب إلى وزارة الخارجية البريطانية ، في ١٨ مايو عام ١٨٨٢ يقول : « لقد انقطعت الصلة بين الخديو ووزرائه ووصل الموقف إلى أقصى الخطر » • ودعت وزارة الثورة مجلس النواب من عطلة دون إذن من الخديو وازداد الموقف تحرجاً • وأعلن عرابي أن الوقت

قد حان للتخلص من أسرة محمد علي .

وعندما علم توفيق بدعوة المجلس ، أعلن لقنصلي إنجلترا وفرنسا أن اجتماع المجلس غير قانوني ، مستنداً في ذلك إلى المادة رقم ٩ من لائحة المجلس الأساسية التي تخوله وحده حق دعوة المجلس أثناء عطلة . وابتدأ أكثر النواب دعوة الوزارة وحضروا إلى القاهرة ، ولكنهم لم يوافقوا على عقد المجلس بصفة رسمية لعدم شرعية الاجتماع غير العادي إلا بأمر من الخديو . وكانت وزارة الثورة قوية في بادئ الأمر لأنها كانت معتزة باجماع النواب على تأييدها ، ولكنها فوجئت برئيس مجلس النواب ، سلطان باشا يدعو إلى الحكمة والروية . فقد انقاد سلطان باشا لتهديد مالت بالتدخل الأوروبي ، خاصة وقد امتلأ قلبه حقداً على عرابي ، فانضم هو ونحو ثلاثين آخرين من أعضاء المجلس إلى الخديو ، بالرغم من أن الغالبية العظمى من أعضاء المجلس كانوا ما يزالون موالين للوزارة . وإزاء هذا التردد من قبل بعض أعضاء المجلس في مشايعة الوزارة ، قدم البارودي إستقالته إلى الخديو ، ولكن توفيقاً عجز عن إقامة وزارة في مصر . وبذلك المساعي لتسوية الخلاف بين الوزارة والخديو إلى أن أمكن الوصول إلى تسوية ظاهرية فحسب على أساس بقاء الوزارة وتعديل الحكم العسكري حسبما ارتأه الخديو (١٦ مايو ١٨٨٢) .

أوجدت هذه التطورات التي شهدتها مصر ، من اجتماع مجلس النواب وتهديد الخديو بالخلع ، في نظر شارل دي فريسنيه (Freycinet) رئيس وزراء فرنسا الذي كان قد خلف جيمتا في ٣١ يناير عام ١٨٨٢ - « موقفاً ثورياً » Situation Révolutionnaire يدعو في نظره للتدخل على أساس التعاون مع إنجلترا والتآزر مع الدول الأوروبية . فاقترح

فريسينيه في ١٢ مايو القيام بمظاهرة بحرية هدفها إرهاب العسكريين
القائمين بشئون الحكم في مصر وإسقاط الوزارة ، ووافق جرانقل -وزير
خارجية إنجلترا- على هذا الاقتراح في الحال . وأبحرت السفن الإنجليزية
الفرنسية إلى مصر ووصلت إلى الإسكندرية في ٢٠ مايو . ولكن هذه
الترتيبات التي اقترحها فريسينيه كانت ويلة على فرنسا ، لأنها أخرجتها
عن دائرة العمل الفعلي في الأزمة المصرية . وكذلك كانت آثارها ويلة على
مصر لأنها أدت إلى الاحتلال البريطاني لها في النهاية . وعلى أية حال حاول
الباب العالي إقناع الدولتين بطريقة ودية بالعدول عن المظاهرة البحرية في
مياه الإسكندرية دون جدوى .

وقد أدت هذه المظاهرة - من ناحية أخرى - إلى توثيق العلاقات
بين السلطان وعراقي . وقد أحدث وصول السفن الحربية أثرا عميقا في
مصر ، وعبر عراقي عن موقف المصريين من المظاهرات في رسالة بعث بها
إلى بلنت وقال فيها : « إن كل المقيمين بالبلاد قد جزعوا لإرسال السفن
الفرنسية والإنجليزية ، وهم ينظرون إلى هذا الإجراء على أنه دليل على
سوء نية الدولتين إزاء المصريين ، وعلى تدخلها في شئوننا دون حاجة
إلى ذلك أو أي سبب معقول . وفي الواقع أن المصريين قد صمموا على
عدم الاستسلام لأية دولة تود أن تتدخل في شئوننا الداخلية ، كما صمموا
على المحافظة على المزايا التي أكدتها لهم المعاهدات والدول ، وهم لن
يسمحوا بالتنازل عن أقل قدر من هذه المزايا مادام فيها عرق ينبض بالحياة .
وسيدلون كل ما في وسعهم للسهر على المصالح الأوروبية وأرواح الرعايا
الأوروبيين وأملاكهم وشرفهم ، مادام هؤلاء الرعايا لا يتعدون الحدود التي
ألزمهم بها القانون . (١)

وجرت محاولات كثيرة بعد وصول السفن الحربية لإسقاط الوزارة الوطنية ، وفي النهاية قدم قنصلا انجلترا وفرنسا في ٢٥ مايو ١٨٨٢ إلى البارودي إنذاراً في شكل مذكرة ثنائية طالبت بما يأتي :

أولاً : إبعاد عرابي باشا مؤقتاً من مصر ، مع احتفاظه برتبة ومرتبته .

ثانياً : إرسال علي فهمي وعبد العال حلمي إلى داخل مصر ، مع احتفاظهما برتبهما ومرتبتهما .

ثالثاً : إستقالة الوزارة الحالية .

وأضافت المذكرة : « أن ليس لحكومتنا فرنسا وانجلترا غاية من التدخل في شئون مصر سوى المحافظة على الوضع الراهن Status quo » وأن يعيد للخديو السلطة المختصة به ، إذ بدونها يخشى على هذا الوضع الراهن المعمول به ، وبما أن توسط الدولتين ليس مبنياً على حب الانتقام والتشفي فستبذلان الجهد في صدور عفو عمومي من الحضرة الخديوية ، وستسهران على تنفيذ هذا العفو » .

وفي اليوم التالي (٢٦ مايو ١٨٨٢) رفضت الوزارة الوطنية للمذكرة الثنائية على أساس أن المطالبة التي وردت بها تعتبر اعتداء على القرمات والمعاهدات الدولية التي حددت وضع مصر . ولكن الخديو خالف رأي وزارته وأعلن موافقته على الإنذار ، ولذلك استقال البارودي في نفس اليوم احتجاجاً على ذلك ، وقال في كتاب إن قبول الخديو الإنذار فيه مساس بحقوق السلطان . ولم يتردد الخديو في قبول استقالة الوزارة مهما تكن النتائج ، فهو لم يعد يهتم إلا استعادة سلطته المطلقة ولو أدى ذلك إلى ضياع مصر . وظل الخديو يومين في حيرة ورفض شريف تأليف

الوزارة مادام العرايون محتفظين بسيطرتهم ، وزاد الموقف خطراً إلى أن وصل إلى الخديو رسالة من كبار رجال الجيش والشرطة يقولون فيها إنه إذا لم يعد عرابي إلى منصبه في اثنتي عشرة ساعة ، فهم غير مسئولين عما تفضي إليه الحوادث . ومطالب العرايون بخلع الخديو توفيق ولكنهم لما تبينوا عدم موافقة بعض النواب والأعيان على ذلك اكتفوا بالتسكع بعرابي وزيراً للحرية . وفي اليوم التالي (٢٨ مايو) استقبل الخديو وفداً مكوناً من بطريرك الأقباط وحاخام اليهود والأعيان وكبار التجار ورجوه أن يعيد عرابي إلى وزارة الحرية . ونتيجة لذلك لبي توفيق هذا الرجاء ، وبذلك فشلت مذكرة ٢٥ مايو فشلاً ذريعاً .

وتطورت الأحداث في مصر بسرعة ، وفي ٧ يونيو عام ١٨٨٢ ، وصل إلى الإسكندرية وفد من قبل السلطان عبد الحميد برئاسة المشير درويش باشا . وقوبل الوفد في مدينتي الإسكندرية والقاهرة بمظاهرات عظيمة كانت تهتف بسقوط الإنذار النهائي ، وكان يسميه الناس يومئذ اللائحة ، وكان الهتاف الشعبي أن يقول أحد الناس « اللائحة اللائحة » فيرد الجميع قائلين « مرفوضة مرفوضة » . ولقد كانت أهداف درويش باشا متعددة ومتناقضة في نفس الوقت ، فقد كان الهدف الحقيقي من إرسال البعثة مجرد التظاهر بتثبيت مسند الخديوية ، والعمل الجدي في الواقع لتقرير سلطة الباب العالي ، بإلغاء مجلس النواب ، واستدعاء جنود عثمانين إذا لزم الأمر إلى مصر ، ثم التخلص من العسكريين أي من عرابي وزملائه . وقد أخذ درويش يستقصى أسباب الخلاف بين عرابي والخديو ، ولم يقبل عرابي أن يصحبه إلى استانبول حين عرض عليه ذلك ، كما أنه رفض أن يتنازل له عما أخذه على عاتقه من حماية الأمن ، إلا إذا حصل منه على كتاب رسمي يخليه فيه من كل تبعة .

تزايد رواج الشائعات المقلقة وخصوصا في الإسكندرية بسبب وجود الأساطيل الأجنبية في مياهها ، فطلب الأجانب المقيمون بها من قناصلهم أن يأذنوا بالتسلح استعدادا لمواجهة الطوارئ . وتوترت الأعصاب ، وحدث يوم ١١ يونيه عام ١٨٨٢ شجار بين أحد الوطنيين ويدعى السيد العجان وأحد المالكين من رعايا الإنجليز بأحد أحياء الإسكندرية . ولم يلبث هذا الشجار أن تحول إلى مذبحة مروعة . وقد اتهم عرابي وأنصاره بتدبير هذه المذبحة ولكن لا دليل مادي يؤيد هذا الاتهام . وفي الواقع أن المذبحة قد أحزنت عرابي ورفاقه ، لأن اختلال الأمن في البلاد كان لا بد أن يسبب إليهم . ولذلك فإن مذبحة الإسكندرية كانت ضربة موجعة للحركة الوطنية في الصميم ، كما كانت حجة للخدو وأعدائه من الأجانب على فساد الأحوال الداخلية وتعرض أموال الأوروبيين وأرواحهم للخطر بسبب الحركة القومية التي ظل يصفها الإنجليز منذ قامت بالقوضى . ويقيم بعض الكتاب الدليل على اتهام الخديو توفيق وعمر لطفي محافظ الإسكندرية بتدبير المذبحة لأنه كان من مصلحتهما التخلص من عرابي مهما كان الثمن . (١) وقد ذكر في المناقشات التي دارت في مجلس العموم البريطاني في عام ١٨٨٣ حول مصر بأبرقية من الخديو إلى عمر لطفي على جانب كبير من الخطر وهي : « لقد ضمن عرابي الأمن العام ونشر ذلك في الجرائد ، وقد تحمل مسئولية ذلك أمام القناصل ، فإذا نجح في ضمانه ، فإن الدول سوف تثق به وسوف تفقد بذلك اعتبارنا ، يضاف إلى ذلك أن أساطيل الدول في مياه الإسكندرية وأن عقول الناس في هياج وأن الحرب قريبة الوقوع بين الأوروبيين وغيرهم . . . والآن فاختر لنفسك هل تخدم عرابيا في ضمانه أم هل نخدمنا ؟ »

(١) Blunt, op. cit., pp. 497; A.M. Broadly, How we defended Arabi, p. 190.

وكان من أثر هذه المذبحة أن قرر قنصل ألمانيا والنمسا وإيطاليا ضرورة التدخل « محافظة على أرواح الأوروبيين » ، ورأوا وجرب تشكيل وزارة جديدة إلى أن يتم الفصل في المسألة المصرية . قسم تأليف وزارة إسماعيل راعب باشا في ٢٠ يونيه ، وعين أحمد عرابي وزيراً للحرية بها . ولكن هذه الوزارة لم تمل ثقة الخديو ، ورفضت إنجلترا وفرنسا الاعتراف بها . ونشبت الدولتان لإيجاد حل نهائي للأزمة . وفي يوم ٢٣ يونيه انعقد مؤتمر من الدول الأوروبية الكبرى في دار السفارة الإيطالية في استانبول لمناقشة مسألة مصير مصر ، وكان الهدف الأكبر للمؤتمر بطبيعة الحال هو القضاء على الثورة المصرية . وكان فريسينيه قد اقترح على إنجلترا في ٣٠ مايو ١٨٨٢ - أي قبل مذبحة الإسكندرية - فكرة عقد هذا المؤتمر . وكان هدفه من وراء ذلك هو أن يحول بين إنجلترا والأتراك بالعمل لأن فرنسا كانت تتوجس خيفة من سياسة إنجلترا . ولقد وافقت إنجلترا على عقد المؤتمر لكي تخفى نياتها ، أما الدولة العثمانية ، فقد عارضت الفكرة لأنها صاحبة الحق الشرعي في مصر ولاحق لغيرها من الدول في النظر في المسألة المصرية . ولذلك أسرع السلطان بإيفاد درويش باشا إلى مصر - كما سبق الإشارة إلى ذلك - ورأى ذلك سبباً عالياً يبرر فيه رفضه فكرة المؤتمر . ولم تشارك الدولة العثمانية في المؤتمر إلا في يوم ١٩ يوليو بعد أسبوع من ضرب الإنجليز للاسكندرية .

ومن مهازل السياسة الأوروبية ، أن المناقشات في مؤتمر الآستانة بدأت بموضوع ضرورة المحافظة على حقوق الدولة العثمانية وانهت باحتلال الإنجليز وحدهم لمصر وسلبها كل ما تتمتع به من حرية واستقلال . ففي ٢٥ يونيه أبرمت الدول المشتركة في المؤتمر بروتوكول إنكار الذات (Prototole Désinterresment) وفيه تتعهد الحكومات التي يمثلها الموقعون على هذا أنها في كل تسوية يقتضيها عملها المشترك لتنظيم شئون

مصر لاتسعى إلى امتلاك شيء من أراضيها ، ولا إلى أي إذن خاص ولا إلى أي فائدة تجارية لرعاياها إلا ما كان عاماً يمكن أن تناله أية أمة أخرى » . (١) وبعد ستة عشر يوماً فقط من صدور هذا البروتوكول ، ضربت إنجلترا الإسكندرية (١١ يوليو ١٨٨٢) بمدافعها الضخمة متعللة بعذر قبيح هو عمل الثوار المصريين على تحصين مدينة الإسكندرية . ولم يشترك الأسطول الفرنسي مع الأسطول الإنجليزي في هذا العمل ، ولا يدل عدم اشتراك الأسطول الفرنسي في الاعتداء على المدينة أن فرنسا كانت تستنكر ما أقدمت عليه إنجلترا ، فلقد كانت ترغب في التعاون مع إنجلترا في استخدام القوة ضد مصر . ولكن حكومة فريسييه كانت تخشى الرأي العام الفرنسي الذي كان يعارض سياسة المغامرات الاستعمارية التي كانت تريد تلك الوزارة اتباعها ، واعتبر فريسييه ضرب الإسكندرية « عملاً » اعتدائياً ، لامبرر له في نظر فرنسا ولا يمكن الاقدام عليه دون موافقة البرلمان الفرنسي .

ولقد وقعت الثورة المصرية موقف البطولة والشرف ورفضت الإنذار الإنجليزي الذي طالبها بوقف الاستعدادات الحربية في خطوط الدفاع البحرية بالإسكندرية . ولقد وصف جون نينيه (John Ninet) — رئيس الجالية السويسرية في مصر — في كتابه « عرابي باشا » بطولة المصريين وشجاعتهم في الدفاع عن مصر وصد العدوان فيقول : « فما كان أروع منظر الرماة المصريين الذين كانوا خلف مدافعهم المكشوفة ، كأنما هم في استعراض حربي لا يخافون الموت الذي يحيط بهم ، وكانت معظم الحصون بلا حواجز تقيها ولا متاريس ومع هذا فقد كنا نسمع هؤلأ البواسل من أبناء النيل خلال الدخان الكثيف ، وكأنهم أرواح الأبطال الذين سقطوا في

(١) محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزي لمصر ، ص ٤٨ — ٤٩ .

حومة الموت قد بعثوا ليناضلوا العدو ويواجهوا نيران مدافعه . . . وقد أدى الجميع واجبهم رجالاً ونساءً ، كباراً وصغاراً ، ولم تكن ثمة أوسمة أو مكافآت تستحث أولئك الفلاحين على أداء واجبهم - وإنما كانت تثير الحماسة في نفوسهم عاطفة الوطنية والثورة على ما استهدفوا له من فظائع وهم في مواقعهم البواسل المجهولون الذين لم يفكر أحد فيما تحلوا من آلام » . (١)

وفي مساء ١٢ يوليو انسحب الجيش من الإسكندرية وتحصن عرابي بجهة كفر الدوار. وعندما تأكد عرابي من انحياز توفيق إلى جانب الإنجليز، أرسل تلغرافاً إلى المديريات والمحافظات يحذر الجميع من اتباع أوامره . كما دعا في خطابه إلى يعقوب سامي باشا ، وكيل وزارة الحرية بالقاهرة، إلى عقد جمعية عمومية من العلماء والأعيان لكي تصدر قراراً في شأن الخديو ، وفيما يجب عمله لصالح الأمة . وفي ١٧ يوليو ١٨٨٢ ، اجتمعت الجمعية العمومية وحضرها نحو أربعمائة عضو وفي مقدمتهم الأمراء الموجودون بالقاهرة وشيخ الإسلام وقاضي قضاة مصر والمفتي والنواب ووكلاء الدواوين والمديرون والقضاة والتجار ، وبعض كبار ملاك الأراضي . وبعد التشاور في الأمر ، قررت الجمعية استدعاء الوزراء إلى القاهرة وأوفدت لجنة من أعضائها للسفر إلى الإسكندرية لإبلاغ الوزراء بقرار الجمعية . وعندما علم توفيق بهذا القرار أصدر أمره بعزل عرابي من وزارة الجهادية وعده وحده مسئولاً عما يحدث لإصراره على الاستعداد للحرب ورفضه الحضور إلى الإسكندرية . وفي ٢٣ يوليو قررت الجمعية العمومية أنه بناء على احتلال القوات الأجنبية للإسكندرية ، ووجود الأسطول البريطاني في مياهها ، ونظراً للموقف الذي اتخذته عرابي لصد الأعداء ، وجب إبقاؤه في منصبه بصفته وزيراً للحرية والبحرية على أن يوكل إليه

أمر القيادة العامة للجيش المصري ، وأن يمنح مطلق السلطة في كل ما يتعلق بالعمليات الحربية ، وألا يلتزم أحد بطاعة أوامر الخديو ووزرائه . وهكذا لم يحفل المصريون بأمر توفيق القاضي بعزل عرابي ، بل ازدادوا تمسكاً به والتفافاً حوله ، وأضاف الناس إلى لقب عرابي لقباً جديداً هو « حامي حامي الديار المصرية » . ويعتبر هذا القرار الذي اتخذته الجمعية العمومية أصدق دليل للرد على الذين يدعون أن الثورة العرابية ما كانت إلا فتنة عسكرية لم تؤيدها الأمة المصرية .

وبعد هذا التأييد المطلق من جانب المصريين أصدر عرابي أمراً يستدعي إلى كفر الدوار خمس الذكور في كل مديرية ، كما استدعى قدماء المحاربين وأمر بإعداد الخيول والمؤن اللازمة للجيش ، وعين البارودي قائداً للقوات المرابطة قرب قناة السويس . كما عين محمود فهمي رئيساً لهيئة أركان حرب الجيش المصري ، وكان من أكفأ رجال الهندسة الحربية في مصر . وقد قام محمود فهمي بسد ترعة المحمودية بالقرب من كنج عثمان ووضع المدافع على السد لحمايته ، كما أنه وضع في خطته سد ترعة الإسماعيلية لمنع المياه العذبة عن الإسماعيلية والسويس وبور سعيد عند اللزوم ، وسد قناة السويس نفسها لمنع اتخاذها قاعدة عسكرية للإنجليز . واشتركت الأمة المصرية بأكملها في النضال ضد الإنجليز ، وجاءت على اختلاف مذاهبها ونحلها - كما روى عرابي « بالمال والغلال ، والدواب والفاكهة والخضروات ، حتى حطب الحريق وذلك فضلاً عما أمدوا به الجيش من الأقمشة والأربطة اللازمة لتضميد جراح العساكر ، ومن الأهالي من تبرع بنصف ما يملكه من الغلال والمواشي ومنهم من خرج عن جميع مقتضياته ، ومنهم من عرض أولاده للدفاع عن الوطن لعدم قدرته على الدفاع بنفسه » .

وعندما تحصن عرابي عند كفر الدوار ، تحول الإنجليز الذين كانوا

قد احتلوا الإسكندرية في ١٣ يونيو إلى مهاجمة البلاد عن طريق قناة السويس وهي المنطقة التي تركها عرابي مكشوفة اعتماداً على تعهد فريدناند ديليبس له بالمحافظة على حيطة القناة وهو التعهد الذي أقنع عرابي بأن الفرنسيين سوف يدافعون عن مصالحهم . ولكن الإنجليز سرعان ما اقتحموا قناة السويس بالرغم من احتجاجات ديليبس ، واحتلوا السويس بأمر من الخديو دون مقاومة في أوائل أغسطس عام ١٨٨٢ . وفي ١٣ سبتمبر هزموا جيش عرابي في معركة التل الكبير . وفي ١٥ سبتمبر احتلوا القاهرة ، فكانت بداية الاحتلال البريطاني لمصر . واستدعى الجنرال دروري لو (Drury Lowe) قائد خيالة الإنجليز عرابي وطالبة عصت لمقابله في ثكنات العباسية ، وسأل عرابياً « هل يقبلون أن يكونوا أسرى حرب لجلالة الملكة ؟ فقال عرابي لو أن عندنا من القوى الحرية ما يمكننا به إطالة زمن القتال والمدافعة عن البلاد لما قبلنا ذلك » ، فأمر لو (Lowe) باعتقالهما .

وفي ٢٥ سبتمبر عام ١٨٨٢ ، دخل توفيق القاهرة وبصحبته رئيس وزرائه محمد شريف باشا (الذي كان قد شكل الوزارة الجديدة في ٢٠ أغسطس خلفاً لوزارة إسمايل راجب باشا) وولزلي (Sir Garnet Wolseley) ، قائد جيش الاحتلال ، ودوق كنوت (Connaught) ، ابن ملكة إنجلترا ، وإدوارد مالت ومحمد سلطان باشا . وأقام توفيق في ٣ أكتوبر مأدبة كبرى وحفلاً ساهراً في سراي الجيزة تكريماً للضباط والقواد الإنجليز ، وأنعم على ستين منهم بالأوسمة المختلفة ، كما أنعم على محمد سلطان بالنشان المجيدي ومنحه عشرة آلاف جنيه نظير خدماته للعرايين . وبدأ توفيق بإلغاء الجيش المصري جملة بحجة أنه انضم إلى العصاة ، وكان هذا توطئة لمحاكمة قواده وضباطه إلا من انجاز أثناء الحرب إلى الخديو . وصدر أمر من توفيق بتشكيل محكمة عسكرية على رأسها

محمد رموف باشا من أنصار الخديو ، كان الأعضاء إلا واحدا من أصل شركسي ومن الناقمين على عرابي . و انتهت محاكمة عرابي - وكانت من المهازل الكبرى - بنفيه مع زملائه إلى جزيرة سيلان وتجريدهم من الرتب والألقاب والنياشين ومصادرة جميع ممتلكاتهم . واستقر توفيق في حكم مصر وأرسل إلى جلادستون شاكرا الحكومة الإنجليزية « باسمه وباسم الشعب المصري » ، على إعادة النظام في مصر ومعبرا عن أمله في أن تتمتع مصر بالرفاهية والسعادة في ظل نصيحة انجلترا وتوجيهاتها .

وظل عرابي بالمنفى حتى سحبت له الحكومة الإنجليزية بالعودة إلى مصر . فعاد إليها في عام ١٩٠١ وعكف على كتابة مذكراته عن الثورة ، وفرغ من كتابتها في عام ١٩١٠ . وقد اختتم عرابي مذكراته بقوله : فعلى الناشئة المصرية أن تجد وتجتهد وتعمل ليلا ونهاراً على استرداد مجدها واستقلالها وحريتها المطلوبة منها ومطالبة الإنجليز بالجلاء حتى ينكشف عنها البلاء . . . ثم أناشدهم أن يقولوا أوامر الإخاء بين أبناء وطنهم ويخرجوا ما في قلوبهم من غل وضيعة ويعملوا يداً واحدة ورجلاً واحداً لرفع شأن بلادهم . . هنالك يخرج الله أعداءكم ويولى عليكم خياركم والله على كل شيء قدير . . . » . ومهما كانت النتيجة التي آلت إليها الثورة العرابية ، فلقد سجل عرابي اسمه في تاريخ الكفاح القومي لمصر أول زعيم للحركة الوطنية المصرية ، وأول فلاح دعا إلى حرية بلاده وقام بثورة حقيقية ضد سوء الإدارة والحكومة . وهكذا كانت ثورة أحمد عرابي ثورة قومية على الرغم من باطل المبطلين ، ولم يستطع حتى كرومر نفسه أن ينكر قومية هذه الثورة فقد كتب في كتابه مصر الحديثة : « إن حركة عرابي أكثر من أن تكون مجرد فتنة عسكرية . لقد كان فيها إلى حد ما طبيعة الحركة القومية الحقيقية ، ولم تكن هذه الحركة موجهة كلها أو في جوهرها ضد الأوروبيين والتدخل الأوروبي في الشؤون المصرية ولو أن النفور من

الأوروبيين والتجني عليهم كانوا يسيطرون على عقول قواد هذه الحركة ،
إنما كانت هذه الحركة إلى مدى عظيم موجهة من المصريين ضد الحكم
التركي » . (١)

وإذا حاولنا أن نتبع العوامل التي أدت إلى فشل الثورة العرابية ،
نجد أنها تلخص في العوامل الآتية :

(أولا) التسابق الاستعماري للسيطرة على مصر :

قامت الثورة العرابية في وقت نما فيه الإمبريализم (Imperialism)
الأوروبي وبدأت الدول الاستعمارية كأنجلترا ترى ضرورة تأييد مسند
الخدوية والقضاء على الثورة لصيانة « الوضع » القائم الذي يكفل
استمراره - في نظرها - ضمان مصالحها وكان من أهمها تأمين طريق
مواصلاتها إلى الهند عبر قناة السويس . ولقد أخطأ زعماء الثورة عندما
اعتقدوا أن صراعهم مع الخديو مسألة داخلية لا يجب أن تنال اهتمام
الدول ، وتصوروا أن إظهار الحرص على احترام التعهدات الدولية الخاصة
بمسألة الديون كقيل وحده بتجريد الدول من أي مبرر للتدخل . ووجه
الخطأ في هذا التصور هو أن المسألة المالية في خطوطها العريضة لم تكن
إلا متاراً في الحقيقة يخفي وراءه صراعاً سياسياً بين إنجلترا وفرنسا
خصوصاً على الإستثمار بالنفوذ في مصر .

ولقد كان هناك من الدلائل ما يشير إلى النوايا العدوانية لهاتين
الدولتين عندما أرسلتا أسطوليهما إلى ميناء الإسكندرية في ١٩ مايو .
واتبعت إنجلترا الوسائل الدبلوماسية المختلفة التي كانت تبذل في مؤتمر
الآستانة لحل الأزمة ، بل كانت هناك نية مبيتة لتعقيد الأزمة والتمهيد

Cromer. Modern Egypt, vol. I, pp. 323-324.

(١)

للتدخل العسكري الإنجليزي . فلتقد اهتمت الحكومة الإنجليزية منذ نوفمبر عام ١٨٨١ بجسع المعلومات الخاصة بالجيش المصري والتحصينات القائمة في البلاد . وفام سير جارت وولزلي (Sir Garnet Wolseley) الذي عين قائداً للحملة البريطانية فيما بعد - واللورد تشيلدرز بدراسة التقارير التي وصلت لندن بهذا الخصوص حتى يمكنها إعداد الحملة إذا ما اقتضت الظروف . وبدأت الاستعدادات العسكرية منذ شهر مايو عام ١٨٨٢ : وقدم وولزلي إلى تشيلدرز في ٣ يوليو خطة حربية للزحف على القاهرة ، عين فيها موقع التل الكبير الذي كان من المحتمل أن يلقي فيه الإنجليز المقاومة من جانب المصريين . وهذه المسائل تكشف فعلاً عن نية بريطانيا الميثة لتصفية الثورة العرابية ، فالتحصينات المصرية التي تدرعت بها للتدخل لم تدعم فجأة ، كما أنها لم تكن تشكل خطراً على الأسطول الإنجليزي . وعلى ذلك كان التسابق الاستعماري على مصر من أهم الأمور التي ضيقت على الثورة العرابية فرصة النجاح وعمت على تصفيتها . ومن ناحية أخرى ، لم يفهم العرايون الموقف الدولي على حقيقته إذ اعتقدوا أن فرنسا لن تسمح لإنجلترا بالتدخل المسلح بمفردها .

(ثانياً) تصدع الجبهة الداخلية :

كان التصدع والانقسام الذي حدث في الجبهة الداخلية من أهم العوامل ساعدت الإنجليز على التدخل لتصفية الثورة العرابية . وقد نتج هذا التصدع بسبب الخلاف الذي نشأ بين الزعماء العرايين وأعضاء مجلس النواب من المدنيين حول موضوع خلع الخديو توفيق وإعلان الجمهورية . ودفع ذلك الاتجاه من جانب العرايين وبعض الزعماء المدنيين من أمثال سلطان باشا - رئيس مجلس النواب - إلى طعن الثورة من الخلف فقام بتوزيع رسائل الخديو على كبار الضباط ، وأعلن توفيق في هذه الرسائل

أن الجيش الإنجليزي لم يحضر إلى مصر إلا بأمر من السلطان خدمة للخديو وتأييداً لسلطته . واستعان الإنجليز بسلطان باشا على رشوة البدو الموجودين غربي القناة بين الإسماعيلية ورأس الوادي ، فاستمال أكثرهم بالمال والرشاوي والوعود ، واتخذ الإنجليز منهم مرشدين وأدلاء للزحف على تلك المناطق الصحراوية التي لا يسهل على الجيش المهاجم أن يتعرف مسالكها . وعندما دخل الجنرال وولزلي القاهرة في ١٥ سبتمبر صعبه سلطان باشا نائباً عن الخديو ، وأصبح له نفوذ كبير في القاهرة إذ أمر بالقبض على من حامت حولهم الشبهات باعتبارهم المحرضين على الثورة أو من زعمائها . كما ذهب سلطان باشا في ٢٨ سبتمبر على رأس جماعة من الأعيان إلى وزارة الداخلية وطلبوا من رياض باشا - وزير الداخلية - أن يأذن لهم بتقديم بعض الهدايا إلى كل من الأميرال سيمور ، قائد الأسطول الإنجليزي الذي دمر الإسكندرية ، والجنرال وولزلي والجنرال دروري لو شكراً لهم على إنقاذ البلاد من غوائل الفئة العاصية . وفي نظير المساعدات والتأييد التام الذي لقيه انجلترا من سلطان باشا ، انضمت عليه ملكة انجلترا بوسام سان ميشيل وسان جورج الذي خوله لقب سير . وهكذا أدى الانقسام في النهاية إلى تضعف قوة المقاومة .

(ثالثاً) خيانة رجال الجيش والبدو :

لعبت خيانة بعض رجال الجيش دوراً مهماً في تصفية الثورة العرابية، إذ رافق بعض الضباط الموالين للجيش الإنجليزي في زحفه من ناحية الشرق وساعده و أمدده بالمعونة . وكان من أشهر الضباط الخونة الأميرالاي علي يوسف الشهير بخنفس ، قائد قلب الجيش المصري ، الذي اشتراه سلطان باشا بالمال ، فأطلع الإنجليز على الخطة التي وضعها عرابي للهجوم على مواقع الإنجليز في القصاصين وسلم وولزلي الرسم الذي

وضع لها . وكان يتقدم الجيش الإنجليزي أثناء زحفه على التل الكبير
لفيف من ضباط أركان حرب المصريين من حزب الخديو لإرشاد الجيش
الإنجليزي أثناء سيره في الصحراء . ومن بين الضباط الذين وقعوا تحت
تأثير سلطان باشا أيضاً ، عبدالرحمن حسن ، قائد فرقة الاستطلاع
السواري ، وراغب ناشد ، أحد ضباط مقدمة الجيش والأميرالاي حسن
رأفت قائد الآلاي الثاني مدفعية ، والأميرالاي أحمد عبدالغفار ، قائد
الآلاي الأول خيالة . ولو لم تحدث الخيانة لاستمرت مقاومة العرايين
طويلاً ولما انتهى الموقف إلى ما انتهى إليه . ولهذا لم يكن من المصادفة أن
أطلق الشعب المصري المثل القائل « الولس كسر عرابي » بعد الهزيمة .

(رابعاً) الحرب النفسية وتأثر الوجدان الديني بفكرة الخلافة الإسلامية :

لم تتخذ الدولة العثمانية موقفاً واضحاً من الثورة ، إذ انتهزت قيام
الثورة لاسترداد الامتيازات التي سبق لمصر الحصول عليها ، فظهرت
أحياناً بتأييد الخديو ، وتارة أخرى بتأييد العرايين حتى تستفيد من وراء
هذه السياسة ، ولكن انجلترا وحدها هي التي استفادت من هذه السياسة
الحمقاء ، إذ اتخذت الدولة العثمانية في بادئ الأمر عن الاشتراك في مؤتمر
الآستانة ، ثم تراجعت عن هذا الموقف واشتركت في المؤتمر وقبلت إرسال
جيش عثماني إلى مصر ، ولكن بعد ضياع الفرصة إذ كانت انجلترا قد
قصفت الإسكندرية بمدافعها . وفي أثناء المفاوضات التي دارت بين اللورد
دفرن (Lord Dufferin) - سفير انجلترا في القسطنطينية - والحكومة
العثمانية للاتفاق على موضوع إرسال الجيش العثماني إلى مصر ، ضغطت
إنجلترا على السلطان لإعلان عصيان عرابي . فقد كان الجيش والوطنيون
يعدون توفيقاً من الخونة لخروجه على خليفة المسلمين ، وكانوا يرون عرابياً
مدافعاً عن الخليفة ضد انجلترا المعتدية . وحملت انجلترا السلطان

عبد الحميد ، الذي أنعم على عرابي بالأمس بالوسام المجيدي الأكبر ، على طعن عرابي طعنة قاتلة بذلك القرار ، وقد نشر بجريدة الجوائب التركية (وكانت تصدر باستانبول باللغة العربية) في ٦ سبتمبر .

وأحضر الإنجليز آلاف النسخ من هذه الجريدة إلى مصر ، وأخذ أعوان سلطان باشا وعمر لطفي باشا يوزعونها سرا في صفوف الجيش وبين العمد ومشايخ البلاد والأعيان في الريف والمدن فانضم كثير منهم إلى معسكر الثورة المضادة بسرعة إثر ذلك أمثال « السيد الفقي » من المنوفية و« أحمد عبد الغفار » عمدة تلا . ونتيجة لهذا القرار ضعفت الروح المعنوية ضعفا شديدا . وجاء في هذا الإعلان : « أن الدولة العليا السلطانية تعلن أن وكيلها بمصر هو حضرة فخامتلو دولتو محمد توفيق باشا ، وأن أعمال عرابي باشا كانت مخالفة لإرادة الدولة العلية . . وأن تصرف الدولة العلية السلطانية إلى عرابي باشا ورفقائه وأعرائه يكون بصفة أنهم عصاة ويتعين على سكان الأقطار المصرية حالة كونهم رعية مولانا وسيدنا الخليفة الأعظم أن يطيعوا أوامر الخديو المعظم الذي هو في مصر وكيل الخليفة » . وهذا يدل على أن الجهاد الوطني كان في جوهره جهادا إسلاميا يدور في قلبك الولاء للسلطان وهو خليفة المسلمين ، أو هكذا تصور الناس . فظل عرابي يعتمد على مساعدة السلطان وتأييده ، حتى أعلن عصيانه ، فكان لهذا الإعلان أسوأ الأثر كما يقول عرابي نفسه في مذكراته . (١)

(١) مذكرات عرابي ، ج ٢/١٧-٢٠ .

الفصل السادس

الحركة الوطنية من

الاحتلال الى الحماية

١ - سياسة الاحتلال البريطاني في مصر

٢ - عوامل ظهور الأحزاب السياسية

٣ - الأحزاب السياسية واتجاهاتها

١ — سياسة الاحتلال البريطاني في مصر

دخلت إنجلترا مصر حين لم يكن فيها قوة يعتد بها إذ ضعفت الخديوية المصرية وقضى على مجلس النواب المصري والمراقبة الثنائية . وادعت بريطانيا أنها جاءت لتخليص مصر من الفوضى وإصلاح حال الفلاح المصري وإدخال المدنية والحضارة الغربية إلى مصر ، ولكنها جاءت في الحقيقة لحماية مصالحها السياسية والحرية والاستراتيجية ، ولم تفكر إنجلترا في ضم مصر إلى ممتلكاتها أو فرض الحماية عليها لما قد يتبع عن ذلك من مشكلات دولية ومحلية ، ولكنها عملت على أن تكون وحدها صاحبة النفوذ الفعلي في مصر . ولقد وضع دفرن Dufferin — سفير إنجلترا في القسطنطينية الذي أرسلته حكومته إلى مصر في ٣ نوفمبر عام ١٨٨٢ لتسوية المسألة المصرية — في اعتباره كل هذه المسائل . واشتملت التعليمات التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى اللورد دفرن على شيء من التناقض : ففي الوقت الذي تؤكد فيه رغبتها في تقصير مدة الاحتلال بقدر الإمكان ترى من اللازم ألا تضع عن كاهلها هذه المهمة حتى توفر الضمانات الكافية لإقرار السلام وتثبيت سلطة الخديو ، ولتمتد قدرة المصريين على الحكم الذاتي ووفاء مصر بعهودها للدول الأوروبية . وحاول دفرن أن يحل المشاكل التي واجهته بطريقة تتفق مع مصالح إنجلترا ، وأن يضع نظاماً مستقراً من شأنه تأييد سلطة الخديو ومنع الاستبداد في الإدارة والحكم ، ولم يكن هدف دفرن إقامة حكومة مسئولة أو بناء نظام برلماني حقيقي وإنما تمهيد الطريق لحكم إنجلترا في ظل جيش الاحتلال . ولذلك رأى تصفية الثورة

بتكوين لجان تحقيق ومحاكم لهذا الغرض ، وإنشاء جيش جديد تحت قيادة انجليزية بحيث لا يضم العناصر التي سبق لها الاشتراك في اشورة . واقتراح دفرن كذلك إنشاء بوليس للمحافظة على النظام في الأقاليم تحت إشراف مفتش عام انجليزي وإلغاء المراقبة الثنائية ووضع الشؤون المالية تحت إشراف مستشار مالي انجليزي له حق حضور جلسات مجلس الوزراء (١) .

أما من ناحية نظام الحكم ، فقد رأى ضرورة استمرار حكم الخديو وحق تعيين الوزراء على أن يأخذ بنصيحة المتمد البريطاني في كل هذه المسائل وينفذها . كما رأى أن النظام النيابي الذي يناسب مصر هو إنشاء مجلسين نيابيين ، أحدهما يعرف بمجلس شورى القوانين والآخر بالجمعية العمومية . ويتكون المجلس الأول من ثلاثين عضواً تعين الحكومة منهم أربعة عشر ، وتنتخب مجالس المديرية بقية الأعضاء . وقد عرف المجلس « بشورى القوانين » لأن أعضائه لم يكن لهم الحق في إجازة أي قانون بل يدون آراءهم فيما تعرضه الحكومة عليهم من مشروعات ، ولها الحق في أن تقبل رأي المجلس أو ترفضه . كما لم يكن من حق هذا المجلس النظر في بعض أبواب الميزانية المتعلقة بالإيرادات والنفقات التي حددتها المعاهدات الدولية . أما الجمعية العمومية فتتكون من اثنين وثمانين عضواً ، ينتخب الأهالي منهم مئة وأربعين عضواً فقط والباقيون هم الوزراء الستة وأعضاء مجلس شورى القوانين الثلاثة . وكان من اختصاص هذه الجمعية ألا تفرض ضريبة مقررة جديدة من غير موافقتها ، وأما فيما عدا ذلك فإيهما كراي مجلس الشورى استشاري محض . كان هذا إذن هو الدستور الذي وضعه اللورد دفرن ، ولكنه كان في حقيقة — كما وصفه أحد

Marlowe, Anglo-Egyptian relations, pp. 132-133.

أعضاء مجلس العموم البريطاني « صورة كاذبة للحكم الدستوري » (٢).

وهكذا انتقلت السلطة الفعلية في مصر بطريقة مسترة إلى مثل
انجلترا في مصر أو القنصل البريطاني (British Agent and Consul-
General)، وإلى أعوانه من المستشارين الإنجليز الذين عينوا في الوزارات
المختلفة . وأصبح من الضروري تعيين معتمد بريطاني بدلاً من السير إدوارد
مالت ، قنصل بريطانيا في مصر ، يقوم بتنفيذ الاقتراحات التي قدمها اللورد
دفرن في تقريره . ولقد رأت الحكومة البريطانية أن إدوارد مالت لا يصلح
للقيام بهذه المهمة لأنه كان بغضاً إلى المصريين ، وكانت تنقصه قوة الخلق
وسعة الحيلة اللازمة . ولذلك عينت في ١١ سبتمبر ١٨٨٣ السير إيفلين بيرنج
Sir Evelyn Baring (١٨٤١ - ١٩١٧) - اللورد كرومر Cromer
فيما بعد - معتمداً جديداً في مصر . وكان كرومر - الذي عهدت إليه
الحكومة البريطانية بتنفيذ سياستها في مصر - أحد بناءة الإمبراطورية
البريطانية ، وقد استمد قوته من قوة شخصيته وثقة حكومته فيه وتأيدها
له ، وكانت له مبادئ استعمارية وخطة سلكها في خدمة بلاده . وكان
كرومر بالنسبة لدعاة الإمبراطورية والإمبريالزم الرجل الذي أدى رسالة
الحضارة الغربية خير أداء في مصر ، أما من وجهة النظر المصرية ، فقد كان
كرومر ممثلاً للاستعمار ومنفذاً لسياسة الغرب الاستبدادية المتسلطة (١).

وعلى أية حال ، كانت المسألة المالية هي أول مشكلة واجهت كرومر
عند تعيينه ، إذ كان يريد مواجهة النفقات التي استلزمها الاضطرابات التي
نشبت في السودان ، إلى جانب نفقات جيش الاحتلال والتعويضات التي

Hansard, 1883, vol. 286/1310.

(١)

Owen, The influence of Lord Cromer's Indian experience on British policy in Egypt, 1883-1907, Middle Eastern Affairs, 4, pp. 109-113. (٢)

طالب بها الأجانب بسبب حريق الإسكندرية ، والتأثير المترتبة على انتشار وباء الكوليرا وانخفاض منسوب النيل في عام ١٨٨٣ . ورأى كرومر أنه لابد من المساس بقانون التصفية (Law of Liquidation) - الذي وضع في أوائل عهد توفيق - وذلك بأن تستولي الحكومة المصرية على ماخصص لصندوق الدين وتمتد إلى احتياطيته . ولذلك دعت الحكومة البريطانية إلى عقد مؤتمر دولي في لندن في عام ١٨٨٥ لبحث الوسائل الواجب إتخاذها لتلافي إفلاس مصر والنظر في تعديل قانون التصفية . وانهى المؤتمر بعقد اتفاقية بين الدول السبع التي حضرت المؤتمر (وهي ألمانيا والنمسا وفرنسا ، وبريطانيا وإيطاليا وروسيا والدولة العثمانية) في ١٧ مارس عام ١٨٨٥ تهدف إلى تحسين مالية مصر . وتوصلت إنجلترا إلى ذلك باسترضائها ألمانيا وروسيا عن طريق اختيار عضوين ألماني وروسي في صندوق الدين . ونتيجة لذلك تمكنت مصر من الحصول على قرض مقداره تسعة ملايين من الجنيهات بضمن الدول الكبرى وبفائدة قدرها ثلاثة في المائة .

وعملت قرارات مؤتمر لندن على تحسين أحوال مصر المالية ، قسم دفع تعويضات حريق الإسكندرية ، وسد عجز السنوات ما بين ١٨٨٢ و ١٨٨٥ ، وبقي لدى الحكومة بعد ذلك مليون جنيه ووجه لأعمال الري . وفي الواقع تقدم نظام الري في مصر في عهد الاحتلال البريطاني حتى عام ١٩١٤ بسبب اتباع سياسة التخصص الاقتصادي التي فرضتها إنجلترا على مصر . وكانت هذه السياسة قائمة على تخصص مصر في الزراعة وبخاصة القطن ، فتوفر بذلك المواد اللازمة للمصانع الإنجليزية ، وتصبح في نفس الوقت سوقاً رائجة للمنتجات الإنجليزية . ويفسر ذلك اهتمام إنجلترا بتحسين نظام الري ، فأصلحت القناطر الخيرية ، وأنشئت قناطر أسبوط

(١٩٠٢) وإسنا (١٩٠٩) وزفتى (١٩٠٣) ، وتم تشييد خزان أسوان فيما بين ١٨٩٨ و ١٩٠٢ وأمكن بواسطته خزن المياه الكافية للري الصيفي . وأدى الاهتمام بالري إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية زيادة غير كبيرة من ٨١٠٠٠٠٠ رء فدان في عام ١٨٧٩ إلى ٩١٣٦٧٨ رء فدان في عام ١٨٨٩ ، ثم إلى ٤٩٥٨٠٠ رء فدان في عام ١٨٩٩ و ٦٥٨٠٠٠ رء في عام ١٩١٣ . كما زادت مساحة المحصول بنسبة أكبر من زيادة مساحة الأراضي الزراعية ، بسبب انتشار الري الدائم فازدادت مساحة المحصول من ٧٦٢١٧٨ رء فدان في عام ١٨٧٩ إلى ٧١١٠٣٢ رء فدان في عام ١٨٩٩ ثم إلى ٧١٢٤١٢ رء فدان في عام ١٩١٣ ^(١) . وانصرفت عناية الاحتلال كلها إلى زراعة القطن ليجعل مصر بلداً متخصصاً في إنتاج هذا المحصول ، فازدادت مساحة أرض القطن من ٧٠٧ رء فدان في عام ١٨٧٩ إلى ١٧٢٣٠٩٤ رء فدان في عام ١٩١٣ ، أي من ١١.٥٪ من المساحة الكلية للحاصلات إلى ٢٢.٤٪ ^(٢) .

ومن ناحية أخرى ، تبنى الاحتلال الإنجليزي كذباً سياسة العطف على الفلاحين « أصحاب الجلايب الزرقاء » حتى لا يظهر نوايا انجلترا الحقيقية . فلقد أدرك الاحتلال أن ازدياد ثروة الفلاح وانتعاش حالته سيؤديان بالضرورة إلى زيادة دخل الحكومة ، ولذلك خفف وطأة الضرائب وأنغى الكرباج والسخرة ^(٣) ، ودفعت هذه الأعمال الفلاحين إلى الاعتقاد بأن الاحتلال نصير « أصحاب الجلايب الزرقاء » ، ولكن سرعان ما اكتشف الفلاح المصري أن الاحتلال لا يضر له خيراً وذلك عندما وقعت حادثة دنشواي عام ١٩٠٦ . وكانت سياسة التخصيص الاقتصادي التي فرضها الاحتلال

(١) أحمد الحته : تاريخ مصر الإقتصادي ، ص ٦٠ - ٦٢ .

(٢) روثستين : تاريخ المسألة المصرية ، ص ٢٨٠ - ٢٨٣ .

(٣) Cromer, Modern Egypt, vol. II, chs. XLIX & L.

قد قُضت بالفعل على كل ما من شأنه أن يعود ببعض التقدم الصناعي . فاهملت الصناعة ولم تتخذ التدابير الكفيلة برفعها ، بل ألغت الحكومة البعثات الصناعية إلى الخارج ، وفرضت في أبريل عام ١٩٠١ على جميع المصنوعات القطنية في مصر ضريبة مقدارها ٨٪ تعادل الرسوم الجبركية التي كانت تحصل إداً ذلك عن الواردات من الغزل والمنسوجات القطنية . وبالإضافة إلى سياسته فرض الضرائب على المصنوعات القطنية وغيرها ، كان رؤساء المصالح الحكومية من الإنجليز يؤثرون السلع البريطانية . ومن بين العوامل التي أدت إلى انهيار الصناعة أيضاً أن أصحاب رؤوس الأموال من المصريين فضلوا استثمار مدخراتهم في استصلاح الأراضي وفي الزراعة ، وبخاصة بعد استقرار قواعد الملكية التامة في الأراضي . وصور اللورد كرومر في تقريره عن عام ١٩٠٥ تدهور الصناعة إذ كتب يقول : « إن المنسوجات الأوروبية حلت محل المنسوجات الوطنية ، وبانقراض المنسوجات الوطنية أخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضاً ٠٠٠ » والنتيجة التي نخرج بها من هذا العرض الموجز هي أنه بانتقال السلطة إلى يد الإنجليز تم توجيه الاقتصاد المصري لخدمة المجتمع الغربي ، وظل المجتمع المصري محتفظاً بطابعه الزراعي فترة غير قصيرة .

وفي مجال الإدارة ، حرص كرومر على حرمان المصريين من المشاركة في إدارة شئون البلاد فقد جعل هذه الإدارة جهد المستطاع إدارته بريطانية . ولقد أثبتت هذه السياسة أن ما ذكره اللورد دفرن في تقريره وهو أن الإنجليز كانوا يريدون « أن يحيا المصريون حياتهم التي ألفوها وأن يديروا حكومتهم » كان مجرد كلام نظري فقط . فمن عام ١٨٩٦ إلى عام ١٩٠٦ ازداد عدد الموظفين في الحكومة المصرية من ١٩٣٤ موظف إلى ١٣٢٧٩ موظف ، وازداد من بين هؤلاء عدد الموظفين الأجانب من ٦٩٠ موظف

إلى ١٢٥٢ موظف أي إلى نحو الضعف ، في حين أن عدد الموظفين المصريين قد ازداد من ٨٤٤٤ موظف إلى ١٢٢٠٧ موظف أي زيادة نحو ٥٠٪ فقط . وكان في عام ١٨٩٦ من بين الموظفين الأجانب ٢٨٦ موظف إنجليزي فقط ، فأصبح عدد الموظفين البريطانيين ٦٦٢ موظف في عام ١٩٠٦ . وكانت الوظائف الصغيرة من نصيب المصريين ، إذ شغل الـ ١٣٠٠٠ موظف مصري وظائف سعاة البريد وعمال السكك الحديدية والتلغراف وما إلى ذلك ، في حين أسندت الوظائف الإدارية الكبرى إلى الأوروبيين وخاصة الإنجليز . ففي مصلحة السكك الحديدية مثلاً وجد ٣٦ مراقباً يتقاضى الواحد منهم سنوياً ٦٠٠ جنيه فاكتر ، وشغل هذا المنصب من المصريين أربعة فقط . وكان العدد الباقي من الأوروبيين . وكان في نفس المصلحة أيضاً ٩٣ مفتشاً يتراوح مرتب الواحد منهم في الشهر ما بين ٢٦ جنيهاً و ٤٨ جنيهاً في الشهر منهم ٧٤ أوروبياً و ١٩ مصرياً .

وواضح من هذه الأمثلة البسيطة أن الاحتلال البريطاني كان يعمل عامداً على إبقاء المصريين في حالة من القصور والعجز والاعتماد على الإنجليز في القيام بشئون الوظائف المهمة . وأخذت سياسة « نجلزة الإدارة المصرية » في التفاقم بعد أن اطمأن الاحتلال إلى مركزه الدوائي منذ توقيع الاتفاق الودي (Entente Cordiale) في عام ١٩٠٤ ، إذ تضاعف بعد ذلك عدد الموظفين الإنجليز في الحكومة المصرية . ففي عام ١٩٠٦ كان هناك مستشار إنجليزي في نظارة الداخلية . أما نظارة المالية فكان المستشار المالي ووكيلاها ومراقب الضرائب بها من الإنجليز . وكان في وزارة الأشغال مستشار ووكيلان ومفتش عام للري . كما شغل الإنجليز أيضاً منصب وكيل نظارة الحرية وسردار الجيش المصري (قائد عام الجيش) . وشغلوا كذلك مناصب المستشار القضائي والمدعي العمومي والمفتش العام للنيابات في نظارة الحقانية . وبذلك سيطر الإنجليز من مستشارين ووكلاء

للنظارات ومديرين للمصالح على جميع النظارات عدا نظارة الخارجية لقلة أهميتها حيث لم يكن لمصر ، وهي ولاية عثمانية ، علاقات دبلوماسية رسمية مع الدول . وقام جورست (Gorst) - المعتمد البريطاني بعد كرومر - بفتح مكتب دائم في لندن لتوظيف الإنجليز في الحكومة المصرية .

ولم تؤد سياسة التعليم في عهد الاحتلال البريطاني إلى تخريج كفايات مهمة تسد حاجة البلاد ، فإهمال كرومر للتعليم كان من أهم مظاهر حكمه ومن مميزات إدارته كلها . ولقد وعد اللورد دفرن في تقريره المشهور بأن ترقية التعليم ستكون من أهم ما يحرص عليه الإنجليز حتى لا تكون صيحة « مصر للمصريين » صيحة جوفاء ، ولكن ما أعظم الفرق بين القول والعمل في معاملة الإنجليز للمصريين . ففي عام ١٨٨٨ بلغت الميزانية المخصصة للتعليم في مصر ٧٠٠٠٠٠ جنيه فقط في حين أن ما أنفقه إسماعيل على التعليم في وقت الأزمة المالية كان ٨٧٠٠٠٠ جنيه . ثم أخذت ميزانية التعليم تزداد بعد عام ١٨٩٠ ، فبلغت في عام ١٩٠٦ بعد إلحاح الرأي العام المصري والبريطاني ٣٦٢٠٠٠٠ جنيه ، وبرغم ذلك فإن هذا المبلغ لا يكاد يبلغ في الحقيقة ٣/١ من مصروفات تلك السنة . وفي خلال الخمس والعشرين سنة الأولى من عهد الاحتلال الإنجليزي بلغ مجموع الإيرادات التي حصلتها الحكومة المصرية ٢٥٨٠٠٠٠٠٠ جنيه أنفق منها على التعليم ٢٨٠١٠٠٠٠ جنيه فقط أي نحو ١/١٠ .^(١) ومن الأمثلة الصارخة الدالة على عدم تشجيع الإنجليز للتعليم أنه لم يكن بمصر في عام ١٩١٤ سوى ٦٨ مدرسة ابتدائية وثانوية تنفق عليها الحكومة ، في حين كانت توجد ٧٣٩ مدرسة خاصة يتردد عليها ٩٩٠٠٠ تلميذ و ٣٢٨ مدرسة من مدارس الإرساليات وغيرها تضم ٤٨٠٠٠ تلميذ .^(٢) ولم يقتصر إهمال التعليم على عدد المدارس بل

(١) روثستين : تاريخ المسألة المصرية ، ص ٢٩٣ - ٢٩٦ .
(٢) Safran, Egypt in search of political community, p. 55.

إن المدارس تحولت إلى معامل تخرج موظفي الحكومة وأصبحت إلى حد بعيد أداة لنجزة المصريين . ولم يكن في مصر كلها سوى ست مدارس عالية ، كان أشهر ما يدرس بها علم الحقوق والهندسة . واستمر إرسال الطلبة في بعثات إلى الخارج ، ولكن الغالية العظمى من هؤلاء الطلبة لم تذهب إلى فرنسا كما كان الحال من قبل ولم تدرس العلوم التي أوفدت من أجل دراستها إلى الخارج . ففي الفترة السابقة على الاحتلال الإنجليزي لمصر ذهب إلى فرنسا ٨٠٪ من مجموع المبعوثين ، كما درس ٩٦٪ منهم الموضوعات الفنية ، أما في عهد الاحتلال فقد أوفد ٧٥٪ من هؤلاء المبعوثين إلى إنجلترا وانصرف ٦٥٪ منهم إلى دراسة العلوم الانسانية والاجتماعية .^(١)

ولما شعر كرومر في أواخر عهده بالاهتمام بالتعليم العالي والرغبة في إنشاء جامعة مصرية . حاول القضاء على تلك الفكرة ونصح أصحابها بضرورة الانصراف إلى نشر التعليم بين الشعب لأن ذلك أتمتع للبلاد من إنشاء الجامعة . وشرع كرومر فعلا في الاستكثار من الكتاب حتى يقف سيل التبرعات للجامعة وترتب على ذلك أن أبناء الأثرياء وحدهم هم الذين كان في إمكانهم تلقي التعليم الفني والعالي بالسفر إلى الخارج . وبالإضافة إلى كل هذه المساويء التي ارتكبها كرومر ، قام بإسناد وظائف التدريس إلى الإنجليز دون المصريين . وشرع دوجلاس دنلوب (Douglas Dunlop) - الذي عينه كرومر مستشاراً للتعليم - في عام ١٨٩٠ في سياسة « النجزة » فقصر التعليم في مصر على الأهداف التي ترمي إليها إنجلترا، وعمل على زيادة عدد المدرسين الإنجليز في المدارس الابتدائية وما فوقها وجعل اللغة الإنجليزية هي اللغة الأولى في المدارس . وهكذا ضمنت إنجلترا تفوق اللغة الإنجليزية في دوائر الحكومة على حساب العربية .

Safran, op. cit. pp. 55-56.

(١)

وقد عبر شاعر النيل حافظ إبراهيم عن استياء المصريين من سياسة الاحتلال التعليمية بقوله مخاطباً كرومر :

بناديك قد أزريت بالعلم والحجبا ولم تبق للعلم يا « لورد » معهدا
وأنتك أخصبت البلاد تعمدا وأجديت في مصر العقول تعمدا
قضيت على أم اللغات وإنه قضاء عليها أو سبيل إلى الردي

ويتضح من هذا العرض أن سياسة الاحتلال قد تأثرت في تلك الفترة بثلاثة عوامل هي ربط التعليم بالحاجة إلى موظفين لدواوين الحكومة ، والتطور الاقتصادي في مصر ، ونمو الحركة الوطنية بين الطبقة المثقفة .

وإذا كان الاحتلال قد قام ببعض التغييرات في المجالين الاجتماعي والاقتصادي فإن هذه التغييرات لم تكن إلا تدعيماً وإمتهاداً لاتجاهات المجتمع والاقتصاد المصري التي كانت قد ظهرت في أواخر عصر إسماعيل . فعندما احتل البريطانيون مصر كانت قد تغيرت أسس البنيان الاقتصادي ، فقد تطور الاقتصاد المصري من النظام الإقطاعي إلى الاقتصاد القائم على الجهد الفردي ، وارتبط بالسوق العالمية نتيجة لتخصص في زراعة القطن وما تبع ذلك من نشاط في حركة التصدير ونمو في رأس المال وقيام مؤسسات قضائية وإدارية . وكانت مصر قبل الاحتلال البريطاني قد شهدت قيام الحكومة المركزية والإدارة الحديثة على النمط الغربي ، فتسرب إلى البلاد النظام الغربي للتعليم - على حساب النمط التقليدي الذي أصاب بعض التطور - وكان هدفه تزويد البلاد بالموظفين . كما ازداد تدفق الأجانب على مصر ، وتغلغلت الأساليب والعادات الغربية في المجتمع المصري ، وبخاصة في المدن . وعندئذ أخذت أسس التشكيل الاجتماعي تتضح ، ففي القمة كانت الطبقة الحاكمة القائمة على أرستقراطية الأرض

اتركية - المصرية : وفي القاعدة بقيت فئات الفلاحين وأرباب الحرف أو الـ (tiers état) التي برزت منها طبقة وسطى جديدة من أصحاب المهن والموظفين . وتوزع كبار رجال الدين وصغارهم بين هاتين الطبقتين . أما البورجوازية الصناعية والتجارية فإن احتكارات محمد علي الصناعية والتجارية قد عرقلت نموها باستثناء التجار ورجال الأعمال الأوروبيين . ولكن بعض الأعمال التي قام بها الاحتلال كانت مسؤولة عن حدوث تغييرات كمية كبيرة ، فمن طريق الإدارة الجديدة التي أدخلها إلى مصر وإلغاء السخرة والضرب بالكرباج قتل الاحتلال ، طوعاً أو كرهاً ، إلى المصريين المفهوم الخاص بأن السلطة خدمة إجتماعية وليست تسلطاً ، وأن الوظيفة خدمة عامة وليست إقطاعية ، وأن الناس متساوون بالفعل أمام القانون ، وأن حقوقهم هي التي تحدد سلطة الحكومة وأن لم ينص على ذلك دستور مكتوب .

أما بالنسبة للاتعاش الذي أصاب الأدب العربي في مصر في ظل الاحتلال فلم يكن مرتبطاً بالسياسة الإنجليزية ، وإن يكن الإنجليز قد خلقوا - في حدود ضيقة جداً - بيئة تشجع على العمل الخلاق والفكر الخلاق . ويجب أن تشير هنا إلى الخطى الواسعة التي خطتها مصر نحو الامتزاج بالحضارة الأوروبية في أواخر عصر إسماعيل . ففي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، أخذت طوائف لبنانية وسورية كثيرة من الذين تخرجوا من مدارس اليسوعيين والبعوث الدينية الأوروبية والأمريكية المختلفة تهاجر إلى مصر منذ عصر إسماعيل فراراً من اضطهاد العثمانيين أو سعياً وراء الرزق . ولم تلبث هذه الطوائف أن شاركت في حياتنا الأدبية عن طريق الصحف مثل الأهرام وطريق الكتب والمؤلفات والمترجمات . والتركوا معنا في نهضتنا الأدبية والثقافية ، وكانوا قد سبقونا إلى العناية بالآداب الغربية في بلادهم . وأخذ هؤلاء المهاجرون والمصريون جميعاً

يصلون في حقل غربي جديد وهو ترجمة الآداب الأوروبية بمعناها الواسع، ولم تتأثر هذه الموجة بالاحتلال بل ازدادت حدة وشدة . فترجم محمد عثمان جلال (١٨٢٩ - ١٨٩٨) وغيره من المصريين الكثير من أعمال عمالقة الكتاب الغربيين من أمثال مولير (Mollère) وسانت بيير (Saint Pierre) وراسين (Racine) ولاسيما كتابه (Alexandre le Grand) ، ولا فوتين (La Fontaine) . وكذلك ترجم بعض هؤلاء المهاجرين السوريين لشكسبير وغيره من الغربيين .^(١) وقد توج هذا المجهود الخاص بترجمة روائع الأدب العالمي بالثمرة المنتظرة ، وهي ظهور أدب مصري إنساني يتسل في إنتاج محمود سامي البارودي (١٨٤٠ - ١٩٠٤) وأحمد شوقي (١٨٦٨ - ١٩٣٢) وحافظ إبراهيم (١٨٧١ - ١٩٣٢) وإسماعيل صبري (١٨٥٤ - ١٩٢٣) وغيرهم . حقيقة أن الاهتمام بالتراث العربي قد ظهر في عصر إسماعيل ، ولكن خطأ شعراء النهضة عندما بشعروا خطوات واسعة ، فاستأنفوا حياته القديمة الخصيبة ، وطوعوه ليؤدي حياتنا العامة أداء دقيقاً . وبذلك أخذت مصر نصيبها من التفوق والامتياز وتبوأ مكانة ممتازة في تاريخ الشعر العربي الحديث .

ولكن ظهر في مصر في مطلع القرن العشرين جيل جديد تثقف ثقافة عميقة بالآداب الإنجليزية وغيرها من الآداب الغربية واختلف عن الجيل السابق في فهم الشعر وتصوره . فأرادوا أن يكون الشعر قبل كل شيء تصويراً لعواطف إنسانية تزدهم بها النفس الشاعرة ، وتندفع على لسان الشاعر لحناً خالداً يصور صلته بالعالم والكون من حوله .^(٢) ومن رواد هذا الجيل عبد الرحمن شكري (١٨٨٦ - ١٩٥٨) ، وإبراهيم عبد القادر المازني (١٨٨٩ - ١٩٤٩) ، وعباس محمود العقاد (١٨٨٩ - ١٩٦٣) .

(١) شوقي ضيف : الأدب العربي المعاصر في مصر ، ص ٢٤-٢٦ .

(٢) المرجع السابق : ص ٤١ - ٩٦ .

وقد تخرج الأولان من مدرسة المعلمين العليا ، أما العقاد فلم يدرس دراسة منتظمة ، ولكنه حقق لنفسه ثقفا أصيلاً بالإنجليزية وما أنتجته قرائح الشعراء والنقاد فيها . ولم يلبث الثلاثة أن ألفوا مدرسة شعرية رائعة بثت روحاً جديداً في شعرنا الفنائي ودفعته قدماً نحو تطور واسع . وهما كان الأمر فيجب ألا تنسى أن التأثير بالرومانسية الأوروبية كان نتيجة لروح التشاؤم الشديد الذي سرى بين الشباب لأن المستعمر وأعوانه حالوا بينهم وبين حريتهم . فلقد تفتحت أعينهم في أوائل هذا القرن على الاحتلال الإنجليزي البغيض الذي داس ثرى الوطن وأمجاده .

ومن بين العوامل التي ساعدت على انتعاش الأدب العربي في مصر ذلك النضج الذي طرأ على بعض تلامذة جمال الدين الأفغاني ، ورجوع بعض أعضاء البعثات من أوروبا بعد أن تلقوا تعليماً عميقاً في الدراسات الإنسانية ، وحملوا لنا زاداً من الحضارة الأوروبية . وكان من ثمرة هذه النهضة أن تأسست الجامعة المصرية وفتحت أبوابها في عام ١٩٠٨ ، وألقيت بها محاضرات في الأدب والتاريخ والفلسفة ، ألقاها أساتذة مصريون وأوروبيون من المشرقين . ويدل هذا بشكل واضح على أن مصر انتقلت في حياتها الفكرية نقلة كبيرة ، فهي لا تدرس العلم والأدب الغربي لإنشاء جيش أو طبقة من موظفي الدواوين أو معلمي اللغات في المدارس كما كان الحال في عهد محمد علي ، وإنما تدرسهما من أجل أنفسهما ، ومن أجل البحث الحر والمتعة بهذا البحث . وقد خلق كل ذلك جمهوراً لديه الفراغ والتعليم والرغبة في القراءة مما ساعده على اقتحام أسوار الحضارة والثقافة الأوروبية .

٢ - عوامل ظهور الأحزاب السياسية

انتهت الثورة العرابية بسجن زعمائها وتشريدهم ، وخسدت الحركة الوطنية طوال عهد توفيق بسبب ذلك التحالف البغيض بينه وبين سلطات الاحتلال التي ارتسى في أحضانها ودان لها بكيانه . واستبد اللورد كرومر بمصر وأنكر عليها الحقوق النيابية واعتقد أن الاحتلال الإنجليزي كان منجاة لها وإصلاحاً لحالتها وحلاً حاسماً لمشكلتها . ولكن انجلترا ما كانت تعتد في احتلالها لمصر على حق شرعي أو قانوني ، إذ كانت البلاد من الناحية الدولية تابعة للدولة العثمانية . وعرضت الحكومة العثمانية في أواخر أكتوبر عام ١٨٨٢ الدخول في مفاوضات مع انجلترا بشأن جلائها عن مصر . ولم تهتم انجلترا بطلب الدولة العثمانية ، ولكنها وجدت في النهاية أن من صالحها التفاهم مع الحكومة العثمانية بشأن المسألة المصرية لتقوية مركزها في الشرق الأوسط . ولذلك قررت إيفاد سير هنري درمند ولف (Sir Henry Drummond Wolff) في بعثة إلى استانبول والقاهرة للتفاوض مع الحكومة العثمانية على أساس تحديد موعد للجلاء في سنوات معينة ، والاتفاق على عودة الاحتلال ثانية بالاشتراك مع الدولة العثمانية في ظروف معينة تحدد . واستغرقت مهمة البعثة المدة من أغسطس عام ١٨٨٥ إلى يوليو عام ١٨٨٧ ، وتوصل السير درمند ولف إلى اتفاق مع الحكومة العثمانية في ٢٢ مايو عام ١٨٨٧ ، ولكن عملت فرنسا وروسيا على فشل هذه الاتفاقية ، وهددتا السلطان لأن انجلترا لم تعين في هذه الاتفاقية تاريخاً فعلياً قريباً للجلاء عن مصر . وأبلغتا السلطان أنه إذا وافق

على شروط السير هنري درمتد ولف فإنها تصبحان في حل من احتلال أي جزء من أجزاء الإمبراطورية العثمانية فتحتل فرنسا سورية ، وتحتل روسيا أرمينيا . وتحت تأثير هذه المعارضة القوية رفض السلطان التصديق على الاتفاقية ، وبذلك لم تعد إنجلترا تفكر إطلاقاً في احتمال دعوة الدولة العثمانية للتعاون معها في المسألة المصرية ، بل أخذت تقوى تدريجياً لديها فكرة إطالة أمد الاحتلال في مصر . ومما ساعدها أيضاً على التماهي في هذا الاتجاه معارضة اللورد كرومر الشديدة للجلاء .

وهكذا ضعفت فكرة الجلاء عن مصر فعلاً بعد عام ١٨٨٧ بسبب زيادة المصالح البريطانية في البلاد ، وأصبحت قناة السويس « مصلحة إمبراطورية » ، وزادت مصالح إنجلترا التجارية والقطنية في مصر . كما زادت أهمية مصر في نظر إنجلترا حين فكرت الحكومة البريطانية جدياً في استرجاع السودان لمصر . وفي الحقيقة كان اتفاق الحكم الثنائي (Anglo-Egyptian Convention) الذي أبرمته إنجلترا مع مصر في ١٩ يناير عام ١٨٩٩ قد ثبت أقدامها في وادي النيل كله بحيث لم يمكن أن تزحزح عن مكانها مادام هذا الاتفاق معنولاً به باعتباره نظاماً أساسياً للوضع السياسي في السودان ، ولذلك فإن إنهاءه باتفاقية ١٢ فبراير عام ١٩٥٣ ، قبل اتفاقية الجلاء ، كان الخطوة الصحيحة لتحقيق الجلاء ، واقتلاع السيطرة الأجنبية من وادي النيل . وعلى الرغم من ذلك ظل مركز إنجلترا في مصر مزعزراً لأن مصر ظلت من الناحية الشرعية خاضعة لسيادة الدولة العثمانية، كما أنها لقيت معارضة قوية من جانب الشعب المصري والدول الأوروبية وخصوصاً فرنسا . ونتيجة لذلك رأت إنجلترا أن من الضروري أن تصالح علاقاتها مع فرنسا لتأمين مركزها في مصر ، وجعلت مفتاح ذلك مسألة مراکش . ووقعت إنجلترا معها في ٨ أبريل عام ١٩٠٤ الاتفاق الودي (Entente Cordiale) الذي حصلت به على اعتراف فرنسا بمركزها

الفعلي في مصر ، مع الاحتفاظ بالحالة السياسية فيها دون تغير . وبهذا الاتفاق ثبت الاحتلال البريطاني أقدامه في مصر من الناحية الفعلية ، ولم يعد هناك ما يحول دون فرض السيادة البريطانية الكاملة على البلاد سوى ذلك الخيط الشرعي الرفيع ، الذي كان يربط مصر بالدولة العثمانية . ولكن لم تمر عشر سنوات أخرى حتى أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر وأصبح مركزها مضموناً من الناحيتين الفعلية والشرعية .

وعلى أية حال فرضت إنجلترا على مصر في الفترة ما بين عامي ١٨٨٢ و ١٩١٤ حماية مقنعة (velled protectorate) ، ففي حين ظلت السلطة الشرعية في البلاد في أيدي الخديو ومجلس النظار ، تركزت السلطة الفعلية في يد اللورد كرومر الذي استمر في منصبه حتى عام ١٩٠٧ . ولكن إذا كانت الحركة الوطنية قد همدت في السنوات العشر الأولى التي تلت الاحتلال ، فإن الوضع قد تغير بعد اعتلاء عباس حلمي الثاني كرسي الخديوية عقب وفاة أبيه في ٧ يناير عام ١٨٩٢ . وكان عباس الثاني شاباً طموحاً لم يكن قد تجاوز الثامنة عشرة من عمره عندما استدعى من النمسا حيث كان يتعلم في التريزيانوم (Theresianum) - أي مدرسة الأمراء وكان عباس شديد الإعجاب بجده إسماعيل وكان يحترق والده لضعفه واستسلامه . وساءه عندما عاد إلى مصر أن رأي الإنجليز قد فرضوا سيطرتهم على وزارات الحكومة ومصالحها ، فاعتزم وضع حد لهذا التدخل غير المشروع . ولقد شجعه مشاروه على استرداد حقوقه باعتبار أن فرنسا - ومن ورائها روسيا - تسندان استقلال مصر الذاتي . وقام عباس بتغيير العاشية التي أحاطت بوالده وتودد إلى المصريين الذين أحبوه واستبشروا به خيراً لدرجة أن كرومر اعتقد أن المبادئ العراية قد عادت إلى الظهور تحت اسم جديد هو لقب الخديوية ، وأن الحالة قد أصبحت كثيرة الشبه بما كانت عليه عند بدء ثورة ١٨٨١/١٨٨٢ . وفي الواقع كان عباس جريئاً

واسع الأمل ، « مصر يا بحتا » كما حكم عليه كرومر منذ لقائهما الأول . (١)
وعندما حاول الخديو القضاء على سيطرة الاحتلال اصطدم بكرومر الذي
قرر أن يلقنه درساً يفهمه حقيقة الموقف في مصر .

بدأ عباس مقاومة الاحتلال فأقال وزارة مصطفى فهمي في يناير عام ١٨٩٣ ،
وكانت وزارة موالية وخاضعة للنفوذ الإنجليزي وتحظى بثقة كرومر وتأييده .
ولذلك كانت إقالة الوزارة هي أول دور من أدوار ذلك النزاع الخطير ،
إذ احتج كرومر بشدة على مسلك الخديو ولم يعترف بوزارة حسين فخري
باشا (١٨٤٣ - ١٩٢٠) التي عينها عباس مكان الوزارة المقالة . وأيدت
الحكومة البريطانية كرومر فاضطر عباس إلى التراجع والموافقة على اقتراح
كرومر بتولية رياض باشا على رأس وزارة جديدة ، وبالإضافة إلى ذلك
استصدر كرومر نصيحة من الحكومة البريطانية لعباس ألا يجري تعديلا
وزارياً دون استشارة المعتمد البريطاني . ولقد أثار موقف عباس هذا
عطف الشعب والتفافه حوله ، ولكن السياسي العجوز تصيد فرصة أخرى
لتوجيه لكمة قوية إلى عباس عندما احتك الخديو بكتشنر - سردار
الجيش وقتذاك - فبادر كرومر إلى الاتصال برياض باشا يطلب تقديم
اعتذار رسمي من الخديو عباس ينشر في الصحيفة الرسمية ويهدد بخلعهم .
ولم يجد عباس بداً من الاعتذار لأنه وجد نفسه « وحيداً للمرة الثانية » ،
ولكن هذه الحادثة كانت ضربة قاضية لنفوذ عباس في الجيش . ولقد
اتهى الأمر في الجيش إلى ما توقعته صحيفة الأهرام في تعليقها على الحادث
حين قالت : « إن الضباط والعساكر المصريين سيتهي بهم الأمر إلى أن
لا يعرفوا رئيساً عسكرياً سوى كتشنر باشا ، ولا رئيساً سياسياً سوى
اللورد كرومر » . (٢)

(١) كرومر : عباس الثاني ، ص ٢١ ، ٢٨ .

(٢) محمد حسين : الاتجاهات الوطنية ، ج ١ / ١٦١ - ١٦٢ .

ووجد الخديو نفسه وحيداً أمام كرومر لاسيما وأن قنصلي فرنسا وروسيا اللذين كانا يشجعانه على مقاومة الإنجليز قد تخطيا عنه ، ولكن لم يكن من خصال عباس الشاب الاستسلام للهزائم . وحاول عباس الاحتواء بالدولة العثمانية والسلطان صاحب السيادة الشرعية على مصر من الإنجليز ، فارتضى بين أحضان السلطان عبد الحميد كما يرتضى الطفل بين يدي أبيه طلباً للحماية من كلب ضار . ولكنه لم يلق من السلطان سوى النصائح والتشجيع على مقاومة الاحتلال لأن السلطان نفسه كان عاجزاً عن مقاومة الدول الأوروبية والتخلص من نفوذها . وكتب سفير بريطانيا في استانبول في هذا الشأن يقول : « إن السلطان نصح للخديوي بطريقة أبوية أن يفوض أمره إلى الله ، ويرضى بما قسم له ، ويثق بفعل الزمن ، محافظاً دائماً على العلاقات الحسنة مع الإنكليز » .

أما في داخل مصر فلم يدع عباس حلمي فرصة للاتصال بالشعب إلا اقتنصها ، ولذلك مدحه الشعراء ومجندوا فيه وطنيته الصادقة وكانت شيئاً جديداً من جانب أسرة معصدة علي التي عاملت المصريين من قبل بكثير من الترفع والاحتقار . ولقد دفع الشعراء إلى مدحه خلال الفترة الأولى من حياته شعور وطني خالص . وحاول عبدالله النديم أن يجمع المصريين حوله عن طريق صحيفته « الأستاذ » ، واستأنف جهاده الذي بدأه مع عرابي برغم مآذاق في سني اختفائه العشر من آلام . ووجد عباس في مصطفى كامل (١٨٧٤ - ١٩٠٨) الزعيم الوطني الشاب الذي استطاع في حداثة سنه أن يحمل علم الجهاد منذ عام ١٨٩٠ عندما كان طالباً بالمدرسة الثانوية . وقد تلقى مصطفى كامل دروسه الأولى في الوطنية وفي السياسة على يد عبدالله النديم منذ عودته من منفاه ، وعرف منه كثيراً من أسرار الثورة العرابية ودسائس السياسة الإنجليزية ، وحاول قدر استطاعته أن يجعل من الشعب والقصر قوة واحدة تواجه الاستعمار . وجاهر مصطفى كامل

في أول حديث له نشر في جريدة الأهرام في ٢٨ يناير عام ١٨٩٥ بالمناقشة
بالجلاء . وهكذا كان عباس محور الحياة السياسية والوطنية في ذلك
الوقت . وسعى للاستناد على المثقفين في فضاله لأن طبقة كبار ملاك
الأراضي من المصريين قد ترددت بين الولاء للخديوية أو الاحتلال الذي
حاول في سياسته الداخلية كسبهم بجانبه بأن عين منهم نوابا في الجمعية
العمومية ومجلس شورى القوانين . واتفق مع مصطفى كامل على تشكيل
لجنة سرية من بعض الشبان المتأثرين بالوطنية ممن بلغوا التعليم العالي
في مصر والخارج .

وفي ذلك الوقت أيضا كان لتقدم الشعور بالحرية وتقوى الروح
القومية في أوروبا وآسيا وفي الدولة العثمانية بوجه خاص أثر كبير على
مصر التي تملك ناصية الشرق والغرب . وميز الجزء الأخير من القرن
التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ظهور القوميات المتوثبة في ألمانيا
وإيطاليا وروسيا واليابان والصين ، ومن ثم تأثرت مصر بهذا التيار إذ لم
يكن من المعقول أن تعيش عن العالم بمعزل أو أن تنسى مجددها القديم أو
استقلالها . ولم يكن الحكم البريطاني مهما تشدد الاستعماريون بقوته
ونزاهته سوى حكم أجنبي دكتاتوري لا يمكن بأي حال من الأحوال أن
يمثل آماني الشعب المصري أو يعمل على تحقيقها . حقيقة أن سلطات
الاحتلال في مصر قد اكتسبت إلى جانبها العمد والمشايخ وكبار الملاك
الزراعيين وبعض العناصر الأخرى ولكنها فشلت في اجتذاب رجال الطبقة
الوسطى من سكان المدن المثقفين والبورجوازيين الذين لم يمتلكوا أرضا
ولم يتأثروا بسياسة الاحتلال الزراعية . وعلى ذلك لم يمت الشعور
القومي في مصر بل قام شبان الجيل الجديد أو الطليعة المثقفة الناشئة من
المحاميين والأطباء والمهندسين والصحفيين والعلمين وغيرهم ينادون بحقوقهم
السياسية . فكانوا يتوقنون إلى أن يلعبوا دورهم في الحياة السياسية ،

ويحملون الأوتوقراطية الخديوية مسئولية الكوارث التي حلت بمصر ، ويتجهون إلى تحديد السلطة الخديوية باعتبار ذلك وسيلة للتخلص من التدخل الأجنبي . ولقد تأثر هذا الجيل من المثقفين تأثراً كبيراً بالاتجاهات الغربية واختلف عن أولئك الذين تلمذوا في الأزهر وتأثروا بالبيئة الدينية التي كان لها وزن كبير خلال الثورة العرابية . وحدث تصادم بين الفكر التقليدي والفكر المتأثر بالغرب، وانعكس ذلك في برامج الأحزاب السياسية التي ظهرت في مصر فيما بين عامي ١٩٠٧ و ١٩١٤ .

تزعم مصطفى كامل إذن الحركة الوطنية بعد الاحتلال ، وذكر المصريين بماضيهم وجلال تاريخهم ، وخصص كل جهوده لإثارة عاطفة الوطنية وتمجيدها . وكانت نشأة مصطفى كامل تختلف عن نشأة أحمد عرابي وغيره من زعماء الثورة العرابية ، فهو لم يتلق تعليمه في الأزهر بل تلقاه في المدارس الأميرية ثم أكمله في فرنسا لأن عباساً اصطفاة وأرسله في هذه البعثة . وفي فرنسا تعرف مصطفى كامل بفرنسيين كبيرين من أعداء السياسة البريطانية هما السيدة جوليت آدم *Mme Juliette Adam* (١٨٣٦ - ١٩٣٦) أعظم شخصيات فرنسا في عالم الوطنية والسياسة والأدب، والمسيو فرنسوا دلونكل (*François Deloncle*) الزعيم السياسي وعضو البرلمان الفرنسي . وقد زار مصطفى كامل مجلس النواب الفرنسي في عام ١٨٩٥ وقدم إليه عريضة تطالب حكومة فرنسا بالعمل لاستقلال مصر : « جاءت الأمة المصرية تستغيث بهذه الأمة الكريمة - فرنسا - التي حررت عدة من الأمم ، فهل تجاب إلى استغاثتها وتضرعها وهل لفرنسا أن تؤيد بهذا العمل الجليل مكائتها في العالم الإسلامي الواصل بها ؟... فلتحي فرنسا محررة الأمم » . (١)

(١) عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل ، ص ٥٠ - ٥٢ .

وعلى الرغم من أن مصطفى كامل قد سلم بالمفهوم الليبرالي للوطنية، فإنه كان ممن ورثوا الفكر السياسي لدى جمال الدين الأفغاني : فكان قوى العقيدة الدينية ورأى « أن الدين والوطنية توأمان متلازمان ، وأن الرجل الذي يتمكن الدين من قواده يحب وطنه حباً صادقاً ويفديه بروحه وما تملك يده » .^(١) ولقد آمن مصطفى كامل بأن لمصر كياناتاً مستقلة ولكنه أيد النفوذ العثماني في مصر ، إذ اعتقد أن ذلك هو السبيل الوحيد لناوأة الاستعمار . وقد أجاب الأميرالاي بارنج Baring (شقيق اللورد كرومر) عندما قابله في لندن عام ١٨٩٥ وسأله عن جنسيته بقوله « مصري عثماني » ، وأضاف قائلاً عندما تعجب بارنج لجمعه بين الجنسيتين بقوله : « ليس في الأمر جنسيتان بل في الحقيقة جنسية واحدة لأن مصر بلد تابع للدولة العلية » . وقال مصطفى كامل كذلك في خطبة له في الإسكندرية عام ١٨٩٧ : « إن مظاهرة الأمة المصرية نحو الدولة العلية هي مظاهرة قوية ضد الاحتلال الإنجليزي ، وإشتراك أفراد الأمة على إختلافهم في الاكتاب للجيش العثماني هو اقتراع عام ضد الإنجليز في مصر » .^(٢) ولما كان مصطفى كامل يعتمد في مطالبته بالجلء وتمتع مصر باستقلالها الذاتي على ما للدولة العثمانية من حقوق دولية في مصر ، فإنه كان من الطبيعي أن يؤيد حركة « الجامعة الإسلامية » تحت لواء السلطان العثماني . وكتب مصطفى كامل في عام ١٨٩٨ كتاباً بعنوان « المسألة الشرقية » دافع فيه عن الدولة العثمانية دفاعاً مجيداً وأكد ضرورة المحافظة على سلامة الامبراطورية العثمانية قائلاً : « إن بقاء الدولة العلية ضروري للنوع البشري ، وأن في بقاء سلطانها سلامة أمم الغرب وأمم الشرق »^(٣) . ويختم مصطفى كامل الفصل

(١) المصدر السابق ، ص ١٤٦ ، ٤٢٢ - ٤٢٣ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٩٩ ، ٣٤٦ - ٣٥٤ .

(٣) مصطفى كامل ، المسألة الشرقية ، ص ١٣ .

الأول من كتابه بالدعوة إلى الالتفاف حول الراية العثمانية بقوله : « أما واجب العثمانيين والمسلمين أمام عداوة انكلترا للدولة العلية فبين لا ينكره إلا الخونة والخوارج والدخلاء . فواجب العثمانيين أن يجتمعوا جميعاً حول راية السلطنة السنية ، وأن يدافعوا عن ملك بلادهم بكل قواهم ولو تفانى الكثيرون منهم في هذا الغرض الشريف حتى يعيشوا أبدا الدهر سادة لا عبيداً وواجب المسلمين أن يلتفتوا أجمعين حول راية الخلافة الإسلامية المقدسة ، وأن يعززوها بالأموال والأرواح ففي حفظها حفظ كرامتهم وشرفهم وفي بقاء مجدها رفعتهم ورفعة العقيدة الإسلامية » .^(١) ولقد أنعم عليه السلطان في عام ١٨٩٩ برتبة « المتسايز » فصار مصطفى بك كامل ، وفي عام ١٩٠٤ منحه السلطان رتبة الباشوية .

حقيقة ، دعا مصطفى كامل إلى التقارب الوثيق مع الدولة العثمانية واعتنق أفكار حركة الجامعة الإسلامية ، ولكنه بلا منازع كان أول مصري اكتمل لديه الوعي القومي فأداه تأدية من يشعر بمعناه شعوراً لا تردد فيه . فكان مصطفى كامل هو أول من هتف بعبارة « تحيا مصر » ، وكان دائم الاستعمال للتعبيرات القومية المصرية الواضحة في خطبه وبياناته . واتخذ تجلّي إيمانه بمصر في رسالته الأولى التي بعث بها إلى الأديبة والمؤرخة مدام جوليت آدم ، ولم يكن يومها قد تعرف عليها ، إذ قال : « إن لي آمالاً كباراً ، فإني أريد أن أوقف في مصر الهرمة مصر الفتاة . هم يقولون إن وطني لا وجود له . وأنا أقول يا سيدتي إنه موجود . وأشعر بوجوده بما آنس له في نفسي من الحب الشديد . . . » ورد مصطفى كامل على رحالة ألماني زعم أن الحركة الوطنية غريبة عن مصر ، برسالة جاءت فيها الفقرة التالية : « إن المصريين القائمين بالدعوة الوطنية العاملين ضد الاحتلال

(١) المصدر السابق ، ص ٢٢ .

الإنجليزي استير في سيل تحرير ومنهم مصريون من سلالة المصريين الحقيقيين وأغلبهم أبناء الفلاحين أما أنا فأفخر وأتشف بأني ابن ضابط شهم آباؤه فلاحون مصريون يضر إدد جليا أننا لسنا من تلك الفئة الغريبة الأصل عن الفلاحين ولنا كذلك بقاحة الفلاحين في الماضي لأنهم إما اخوتنا أو آباؤنا ... » . وقد دعا مصطفى كامل إلى هذه الأفكار في جريدة « اللواء » التي صدر العدد الأول منها في ٢ يناير عام ١٩٠٠ ، وعاونه الخديو عباس على إصدارها . وكانت « اللواء » بمثابة مدرسة علمت المصريين حقوقهم وواجباتهم وبصرتهم بحقائق بلادهم ومساويء الاحتلال وحشتم على الجهاد في سيل الاستقلال . وبالإضافة إلى النواحي السياسية اهتمت اللواء أيضاً بالمسائل الاقتصادية والأدبية والعلمية .

ولقد بدأ مصطفى كامل فترة جديدة من كفاحنا القومي تختلف في تفاصيلها عن الفترة السابقة : ففي حين اعتمدت الثورة العرابية على قواها المحلية وحدها ، استندت حركة مصطفى كامل في البداية إلى كل من الخديو وفرنسا والدولة العثمانية . وكان الاستقلال الذي طالب به مصطفى كامل هو استقلال مصر الذاتي كما تقرر في معاهدة لندن في عام ١٨٤٠ ، فنفر بعض المصريين إذ رأوا في هذه الدعوة استبدالا لتبعية بأخرى . ولكن فهم مصطفى كامل للظروف الدولية هو الذي دفعه إلى الاتجاه نحو الدولة العثمانية ، إذ أنه أيقن أن انقطاع العلاقات يؤدي إلى سقوط مصر في يد الإنجليز . ومن ثم رأى مصطفى كامل أن جلاء إنجلترا عن مصر هو الرمز للاستقلال ، أما السيادة العثمانية فإن التخلص منها من أيسر الأمور بعد التخلص من الاحتلال . كما دفعه هذا الفهم للظروف الدولية المحيطة بالقضية المصرية أيضاً إلى اللجوء إلى الدول الأوروبية وبخاصة فرنسا لإكراه إنجلترا على الجلاء عن مصر . وكانت الصفة الدولية للقضية المصرية تستند من الناحية القانونية إلى معاهدة لندن عام ١٨٤٠ ، والقرمانات المؤكدة

لهذه المعاهدة ، إلى جانب الفرمانات التي أصدرتها الحكومة العثمانية في عهد الخديو إسماعيل بشأن اختصاصات ومسئوليات الخديوية . ولكن مصطفى كامل لم يلبث أن خاب أمله في فرنسا ، وصدمت الحركة الوطنية صدمتين : الصدمة الأولى بعد حادث فاشودة عام ١٨٩٨ الذي دل على أن فرنسا لا تنوي معارضة انجلترا في احتلال مصر ، والصدمة الثانية بعد الاتفاق الودي عام ١٩٠٤ . وبذلك ضعف أمل مصطفى كامل في تدخل أوروبا لإنقاذ مصر وانهار ركن من أهم أركان سياسته : وكتب إلى جوليت آدم في ١٠ مايو ١٩٠٤ يقول : « إن مواطني يكرهون اليوم فرنسا أكثر من انجلترا نفسها . . . إن موقفي الشخصي يعد من أصعب المواقف وأخطرها ، فإن جميع أصدقائي المصريين والفرنسيين الذين كانوا يناضلون بجانبني أصبحوا إما أصدقاء للإنجليز أو يائسين من الكفاح » (١) .

ولكن مصطفى كامل لم ينس بل استمر في طريقه يحمل علم الجهاد منادياً بالجهاد . ولقد استطاع مصطفى كامل أن يجتذب إليه بعض الأعيان المتصلين بالسراي وكثيراً من الفئات المثقفة من الطبقة الوسطى ، من الموظفين والطلبة والمحامين . وبدأت مظاهر اليقظة القومية تظهر في الشباب المثقف بشكل عملي في عام ١٩٠٥ : عندما فكروا في إنشاء ناد للمدارس العليا وتم افتتاحه في أبريل عام ١٩٠٦ . وكان هذا النادي بمثابة معهد وطني علمي أخلاقي تكون فيه جيل من خيرة الشباب المصري ، إذ امتزج الطلبة بالمتخرجين فاكسبوا بهذا الاتصال النضج الفكري والمعنوي . وقد ظل النادي قائماً يؤدي مهمته خير أداء حتى أغلق بأمر السلطة العسكرية البريطانية في أوائل الحرب العالمية الأولى .

ولقد تأصلت الحركة الوطنية في نفس مصطفى كامل ، ورأى أن

(١) أحمد رشاد : مصطفى كامل ، ص ١٨٣ .

الاستقلال والاحتلال ضدان لا يجتمعان وقال : « كل احتلال أجنبي هو عار على الوطن وبنية » . ولذلك خالف الكثيرين من معاصريه الذين كانوا يرون مصانعة الاحتلال والتقرب إليه ، وأفاد من أخطاء العرايين وحاول رآب الصدع الداخلي الذي تفد منه المستعمر . فعل دائما على إيجاد جو من التفاهم بين المصريين وبين الخديو عباس الثاني ، وتجنب الصدام بينه وبين الخديو حتى في الأوقات التي تيقن فيها ألا مجال لحفظ الود بينهما . كما حاول من ناحية أخرى التوفيق بين عنصري الأمة الدينين - عنصري المسلمين والأقباط - اللذين يتكون منهما الشعب المصري ، وقال : « إن المسلمين والأقباط شعب واحد مرتبط بالوطنية والعادات والأخلاق وأسباب المعاش ولا يمكن التفريق بينهما مدى الأبد » . وحرص على نشر التعليم إدراكا منه أنه أداة لنشر الوعي القومي الصحيح والقضاء على النعرات الدينية التي كان هو يحاربها بكل قوته ، واتهم كرومر بالإهمال المقصود للتعليم . وأصدر مصطفى كامل في عام ١٩٠٧ صحيفتين باللغتين الفرنسية والإنجليزية : ظهرت الأولى وهي صحيفة *الاتندار إيجسيان* (L'Étendard Egyptien) في ٢ مارس من نفس العام ، والثانية وهي *ذي إيجسيان استاندرد* (The Egyptian Standard) ، بمعنى اللواء ، في اليوم التالي ، وكاتتا صورتين لجريدة اللواء الصادرة باللغة العربية مع تعديل فحواهما بما يناسب المستوطنين الأجانب بمصر . وأشرف مصطفى كامل على تحرير هذه الصحف الثلاث بنفسه ، واختار لتحرير الصحيفتين الصادرتين بالفرنسية والإنجليزية محررين من خيرة الكتاب الأوروبيين . (١) وتوجت جهود مصطفى كامل في عام ١٩٠٧ بإنشاء الحزب الوطني في مواجهة ظهور حزب الأمة ، على الرغم من أن مصطفى

Goldschmidt, The Egyptian Nationalist Party; 1892-1919, in Political and social change in modern Egypt, pp. 314-315.

(١)

كامل كان لا يؤمن بإنشاء حزب رسمي اعتقاداً منه أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى انقسام الأمة .

ولم يعيش مصطفى كامل طويلاً بعد تأليف حزبه : فقد أسلم الروح في ١٠ فبراير عام ١٩٠٨ ، ولكن حياته القصيرة لم تمنع أفكاره من تكوين تيار قوي استمر عشرات السنوات من بعد وفاته . وكانت زعامة الحزب الوطني من نصيب محمد فريد (١٨٦٨ - ١٩١٩) ، وكيل الرئيس الراحل ، وزميله في الرأي والعمل . ودعا محمد فريد إلى إيجاد نهضة مصرية شاملة في مختلف الحقول . ولم يرض أن تنحصر قومية مصر في مفاهيم سياسية عابرة ، بل دعماً بتراث علمي ، وتسنى له بذلك تطوير وطنية زميله وصقلها . ولقد انفس محمد فريد في الحركة الوطنية منذ أن تخرج من مدرسة الحقوق عام ١٨٨٧ ، فأخذ يكتب مقالات وطنية في صحف ذلك العهد (خاصة في المؤيد) حول تاريخ مصر القديم والحديث ، ووجوب إعطاء مصر حقوقها السياسية ومنحها دستوراً تقدماً . ويعتبر محمد فريد من أوائل الداعين لتأسيس الجامعة المصرية ، ومن المسهمين في الحركة التعاونية وفي نقابات العمال ، ومن المطالبين بانصاف الفلاحين ونشر الثقافة وإشراك الشعب في تقرير مصيره . كما أشرف محمد فريد على عدة دراسات موضوعية عن أوضاع مصر الزراعية والثقافية والصناعية ، وكان على اتصال مستمر بالجمعيات المصرية في أوروبا ومن الممكن أن تعتبر هذه الجمعيات من الدعائم التي رسخت بها القومية المصرية في الربع الأول من القرن العشرين . فقد كانت تعقد مؤتمرات دورية لدراسة أوضاع مصر في مختلف الحقول ، والبحث فيها على أسس علمية واعية متفتحة . هذا إلى جانب أثر تلك المؤسسات في الدعوة لمصر وحقوقها في أوروبا . واشترك محمد فريد أيضاً في المؤتمرات العالمية ، مثل مؤتمر الشعوب العنصرية والسلام ، والاشتراكية الدولية . وكان فريد ينادي في هذه كلها ببداً

« مصر للسمرين » . وقال في خطاب القاد في مدينة ليون . في حفلة أقامتها
الجمالية المصرية هناك لتكريه : « لا تظنوا أن أبا الهول قائم تماماً . كلا .
فإنه ينام بإحدى عينيه وينظر بالأخرى إلى الأمم الفاتحة التي توالت على
مصر وذهبت كأمس الدابر . وهو رابض مكانه يمثل الأمة المصرية الأبدية
التي لا تؤثر فيها المغيرات بل هي دائمة ملأى بالحياة ومن طبيعتها أن تنقلب
على الفاتحين فتدمجهم فيها . وهذا ما يجعل أملنا شديداً في نيل استقلالنا
وحریتنا » .

لم يستمر موقف الخديو عباس حلي الثاني من الاحتلال فترة طويلة ،
إذ تضعف عباس وخار عزمه أمام اللطمتين القاسيتين اللتين تلقاهما من
كرومر . وفقد الخديو الأمل في أية مساعدة حقيقية من المصادر التي كان
يرجو مساعدتها ، فبدأ سياسة التسليم للاحتلال بعد حادث فاشودة ،
ووافق على اتفاقية السودان عام ١٨٩٩ . وتوالى خضوعه للاحتلال إذ
شهد العرض الذي كان يقامه جيش الاحتلال في ميدان عابدين بمناسبة
ميلاد الملكة فيكتوريا ثم الملك إدوارد السابع من بعدها ، ووقف للمرة
الأولى تحت العلم البريطاني بجوار اللورد كرومر في عام ١٩٠٤ ، مرتدياً
بدلة التشرية الكبرى يحيط به حرسه الخاص ، وقبل تعيين ياور انجليزي
له في عام ١٩٠٥ وهو الجنرال واطسن . وانصرف عباس في غمرة يأسه إلى
المال يجمعه في سره ولا يبالي شيئاً غير تحقيق منفعة ، متعذراً عن مسلكه
بأنه يعادي دولة قوية قاهرة تحتاج في حربها إلى المال ، وبأنه لا يدري
أينتهي الأمر بظفره فينجح في إجلائها أم تظفر هي فتطرده خارج مصر ؟
وأدى إنحراف عباس إلى تحول الشعب عنه وسخطه عليه ، كما فترت
علاقة الخديو بمصطفى كامل . وهكذا خضعت « السلطة الشرعية الحاكمة »
في مصر للاحتلال البريطاني منذ عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٠٦ ، ولم يبد
الخديو أي اعتراض على تزايد السيطرة البريطانية في الإدارة . ولقد

أدى هذا التغير في موقف الخديو إلى حدوث انقسام في صفوف الحركة الوطنية التي ظلت متحدة متأسكة فترة من الزمن ، فانقسمت إلى ثلاث جماعات متميزة كوت في عامي ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ الأحزاب السياسية المصرية الرئيسية الثلاثة في تلك الفترة ، وهي الحزب الوطني وحزب الإصلاح الدستوري وحزب الأمة .

وهكذا يتبين أن تطور الحركة الوطنية وحدث تغيرات اجتماعية وفكرية من أهم العوامل التي أدت أخيراً إلى قيام الأحزاب السياسية . فلقد تيسر للأعيان والمثقفين - وهما الطبقتان الأساسيتان اللتان لعبتا الدور الأساسي في الحياة الحزبية في مصر - الاتصال بأوروبا وبفكرها السياسي . كما شهدت الفترة التي سبقت قيام الأحزاب وواكبتها صدور مجلات وجرائد اهتمت كثيراً بنشر الفكر الأوروبي في عام ١٨٩٨ ، فقد كانت في مصر ١٦٩ جريدة ومجلة وبلغ عددها عام ١٩١٣ إلى ٢٨٢ . وهذه الصحف وإن كانت تعبر أساساً عن وجهات نظر سياسية قد تضمنت كثيراً من الأعمال الفكرية ذات القيمة الكبرى . وبالإضافة إلى ذلك توجد عوامل أخرى سياسية واقتصادية ساعدت على ظهور وتكوين تلك الأحزاب السياسية وهي :

(١) حادثة طابة ١٩٠٦ (١)

طابة هذه موقع على رأس خليج العقبة إلى الجنوب الغربي من أم الرشراش أو إيلات الحالية . وعندما تولى عباس الثاني خديوية مصر في عام ١٨٩٢ أرادت الدولة العثمانية أن تخرج سيناء من فرمان التولية ولكن عارضت إنجلترا وانهى الخلاف بأن بقيت إدارتها في يد مصر . ولكن في

(١) يونان ليب رزق : أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابة ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ١٢ ، ١٩٦٩ ، ص ٢٤٧ - ٢٠٥ .

يناير عام ١٩٠٦ احتل الأتراك طابة في محاولة لاتزاع ما تيسر لهم انتزاعه من سيناء . وقد تدخل الإنجليز لوقف محاولات العثمانيين والاحتفاظ بسيناء لمصر وأدى ذلك إلى قيام أزمة عنيفة بين الدولة العثمانية وبريطانيا من يناير إلى مايو عام ١٩٠٦ . ورأت إنجلترا أن قبول مطالب الدولة العثمانية يعتبر خطراً على حرية قناة السويس وسلامة مصر والأسرة الخديوية ، وأرسلت إنجلترا قوة إلى خليج العقبة . وبدأت المحادثات بين الإنجليز والعثمانيين وتكونت لجنة انجليزية - مصرية - عثمانية لرسم الحدود المصرية واتفق على تحديدها بخط فاصل إداري بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وشبه جزيرة سيناء . جعل كل شبه جزيرة سيناء - باستثناء خليج العقبة - ملكاً لمصر ، وبقيت مدينة طابة ملكاً لمصر .

وقد اجتذبت هذه الحادثة اهتمام الرأي العام المصري فانقسم إزاءها: فقلل الكثيرون من أهمية طابة وأظهروا عطفاً على وجهة النظر العثمانية ، وأنكروا على بريطانيا تدخلها في المشكلة . وما دعا هذا الفريق إلى اتخاذ مثل هذا الموقف إستنكارهم لدور الحماية الذي اتخذته إنجلترا في المشكلة وخشوا أن تكون تلك مقدمة لإنهاء السيادة العثمانية وضم مصر إلى إنجلترا أو إعلان الحماية عليها . أما الفريق الآخر ، فكان يرى أنه يجب ألا يقع تنازل للسلطان عن أي جزء من الأراضي المصرية ، بحكم أن مصر مقيض لها أن تستقل عن كل من إنجلترا والدولة العثمانية . وكان الفريق الأول أقوى من الفريق الثاني . وكما حدث إبان أزمة فاشودة كان معظم المصريين على استعداد للتضحية بمصالحهم الشخصية في سبيل التعبير عن كرههم للاحتلال البريطاني . وقد انزعج تلامذة محمد عبده لهذا الاتجاه ودعوا إلى اجتماع يضم من ينحون نحوهم - وكان هذا الاجتماع هو أساس نشأة حزب الأمة . أما مصطفى كامل فإنه رفض الاعتراف بحق إنجلترا في حماية مصر وطالبها بسرعة الجلاء ، ووقف بجانب الدولة

العشانية يدافع عن مطالب دولة الخلافة . ووقفت صحيفتا اللواء والمؤيد
تعضدان الدولة العشانية وتحلان على الإنجليز . وهذا امتداد لإيمان
مصطفى كامل والشيخ علي يوسف (صاحب المؤيد) بفكرة الجامعة
الإسلامية وأهمية المحافظة على سيادة السلطان العثماني في مصر . (١)
وتعتبر حادثة طابة السبب المباشر لظهور الأحزاب السياسية .

(٢) حادثة دنشواي (١٩٠٦)

وفي نفس العام وقعت أيضاً حادثة دنشواي المشهورة فاستثارت
الشعور القومي فغذى الحركة القومية بزاد جديد . وأخذت به تستد إلى
أعناق الريف . ويتلخص الحادث في أن بعض الضباط الإنجليز خرجوا في
رحلة لهم إلى مديرية المنوفية لصيد الحمام على مقربة من قرية دنشواي .
واستاء أهالي دنشواي من صيد الحمام ، واشتعلت ثورتهم عندما أصابت
مخالب الضباط الجرن وأشعلت فيه النار وعندما أطلقوا النار على الأهالي .
وفي ٢٧ يونيو عام ١٩٠٦ أصدرت المحكمة التي شكلت لمحاكمة أهالي
دنشواي أحكاماً لا تقبل الطعن تقضي على أربعة من الفلاحين بالشنق ،
وعلى اثنين بالسجن لمدة الحياة ، وعلى واحد بالسجن لمدة ١٥ سنة وعلى
سبعة آخرين بالسجن سبع سنوات وعلى ثلاثة بالحبس سنة مع الشغل مع
جلد كل منهم خمسين جلدة . ونفذ الحكم في اليوم التالي على مرأى من
الآباء والأبناء والأزواج ، وآمن في ذلك الوقت من لم يكن قد صدق
دعوة « مصطفى كامل » عندما قال : « لا يفرنكم من المحتلين نعومة
الملس فقد يغلب عليهم زبانية الجحيم » .

وهكذا أثارت هذه الحادثة الشاعر ضد وحشية الإنجليز وقربت

Ahmed, The intellectual origins of Egyptian nationalism- (١)
lism, pp. 59-60.

بين المصري العادي ومصطفى كامل ، واتهمزت صحيفتا (اللواء والمؤيد) هذه الفرصة فأخذتا تنشران آراءهما عن الجامعة الإسلامية وتتناولان بؤس الفلاحين وتنددان بالسياسة الإنسانية التي كان الإنجليز ينادون بها وبسببهم الحضارية التي يدعونها . كما انضم الأقباط إلى موجة انتقاد العامة ضد الاحتلال البريطاني - وبذلك حقق مصطفى كامل الوحدة الدينية التي كان يصبو إليها . وقد وصف قاسم أمين الحالة النفسية السيئة يوم تنفيذ حكم دانشواي بقوله : « رأيت عند كل شخص تقابلت معه قلباً مجروحاً وزوراً مخنوفاً ، ودهشة عصبية بادية في الأيدي وفي الأصوات ، كان الحزن على جميع الوجوه ، حزن ساكن مستسلم للقوة ، مختلط بشيء من الدهشة والذهول . وترى الناس يتكلمون بصوت خافت ، وعبارات متقطعة ، وهيئة بائسة ، منظرهم يشبه منظر قوم مجتمعين في دار ميت ، كأنما كانت أرواح المشنوقين تطوف في كل مكان من المدينة » (١) وبعد أيام من تنفيذ الحكم نشر حافظ إبراهيم قصيدته عن دانشواي ويقول فيها :

ليت شعري ... أهلك محكمة النف تيش عادت أم عيد نيرون عاداً ؟
كيف يحلو من القوي التشفي من ضعيف ألقى إليه القياداً ؟

وهكذا أدت حادثة دانشواي إلى انتعاش الحركة الوطنية بعد فترة الركود والضعف التي اتابتها قبل وقوع الحادث . وأضاف تزايد العداء ضد الاحتلال إلى صفوف الحركة الوطنية العناصر الكثيرة التي كانت مترددة من قبل . كما زادت حادثة دانشواي من روح التذمر بين الفلاحين وركزتها وبلورتها ووجهتها ضد الاحتلال وهذا يعتبر تحولاً جديداً في تاريخ الحركة الوطنية لأنه قبل دانشواي حمل سكان المدن وحدهم ،

(١) الرافعي : مصطفى كامل ، ص ٢٠٢ .

وبخاصة المثقفين ، عبء الحركة الوطنية . ولقد تزايدت قوة الفلاحين وأصبح من الصعب مواجهتها كما حدث فعلا في ثورة ١٩١٩ . وبسبب هذه القوة التي اكتسبتها الحركة الوطنية واصلت سلطات الاحتلال عليها لتشجيع الفريق المتعاون مع الاحتلال من كبار الملاك والفئة المنضمة إليهم من المثقفين على مواصلة جهودهم . وهكذا ساعد حدث دنشواي على بلورة الوضع في مصر واستقطابه في النهاية ، إلى أن ظهرت بشكل رسمي الأحزاب المصرية الرئيسية الثلاثة المعروفة حينئذ .

(٣) سياسة الاحتلال الاقتصادية واثرها في إثارة السخط :

تدفق رأس المال الأجنبي في مصر بعد عام ١٨٩٧ لأن إعادة فتح السودان بمساعدة إنجلترا ثبت مركز الاحتلال في مصر وأكسبه صفة الدوام فاطمأن أصحاب رؤوس الأموال من الأجانب ، فتضاعف رأس المال الأجنبي خمسا وعشرين مرة بين عامي ١٨٩٢ و ١٩٠٧ فشارت مخاوف المصريين . وزاد من مخاوفهم أن ثلاثة أرباعه كان مستغلا في شركات الأراضي والرهون العقارية، وأدى هذا إلى أن الأراضي التي يملكها الأجانب تضاعفت ثلاث مرات بين عامي ١٨٨٧ و ١٩٠٦ وهدد ملكية المصريين لأراضيهم . وبالإضافة إلى ذلك اشتكى كثيرون من المصريين من العقوبات التي وضعها كرومر في سبيل قيام الصناعة في مصر . كما أن صغار الملاك والفلاحين المعدمين لم يفيدوا كثيرا من سياسة الاحتلال الاقتصادية ولم تحسن حالتهم ، فتخفيض الضرائب كان ضئيلا واستمرت الضرائب مرتفعة تصل إلى أكثر من ربع القيمة الإيجارية للأرض . وكانت قروض البنك الأهلي (تأسس في عام ١٨٩٨) تعطي بضمان الأراضي ، لذلك ساعدت كبار الملاك ومتوسطيهم على زيادة ملكياتهم ، أما صغار الملاك فساعدتهم على الاحتفاظ بأراضيهم دون أن يتزعمها منهم المرابون ، لكنها

لم تمكنهم من تحسين حالهم بزيادة ملكياتهم ، فتركوا العوامل تفتت الملكية الناتجة عن نظام الوراثة ، وأدى هذا إلى تضخم عدد صغار الملاك الذين يملك كل منهم فدانا أو أقل ، وهي مساحة ضئيلة لاتعول أسرة ، لذلك كان بعضهم يؤجر أراضي إضافية من كبار الملاك أو يعمل أجيراً ، وفقد بعضهم أرضه وتحولوا إلى أجراء . لذلك فإن سياسة كرومر الزراعية أدت إلى حركة استقطاب في الملكيات الزراعية ، وإلى زيادة التناقضات الطبقة بين كبار الملاك وصغار الملاك والفلاحين وتقوية روح التذمر في الريف .

وكان من بين العوامل التي زادت من تدمير صغار الملاك والفلاحين ذلك الارتفاع الكبير في الأسعار بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٠٦ حين وقع حادث دنشواي . فقد تضاعف سعر القطن وتضاعفت القيمة الإيجارية للأرض حوالي مرتين ونصف فزاد ثراء كبار الملاك ولحق الضرر بهذا القطاع الكبير الفقير من أهل الريف . وهكذا انقسم الريف قبيل دنشواي إلى ملاك أغنياء أفادوا من سياسة الاحتلال الزراعية ، وفلاحين وصغار ملاك لم يفيدوا كثيراً من تلك السياسة . هذا حال الريف ، أما بالنسبة للسكن فلم يكن الوضع أحسن حالا ، إذ ارتفعت تكاليف المعيشة وبخاصة إيجار المساكن ارتفاعاً كبيراً في نفس الفترة قبيل دنشواي ، وتأثر بذلك الفقراء وذوو الدخل المحدود . كما عبر العمال عن استيائهم بإضرابات متوالية ، إذ أضرب عمال السجاير بالقاهرة في عام ١٨٩٩/١٩٠٠ يطالبون برفع أجورهم ، وقاموا بإضراب آخر في ديسمبر ١٩٠٣ . ولقد أسهم ارتفاع تكاليف المعيشة الذي اشتدت وطأته عام ١٩٠٧ في تحريك العمل الجماعي للطبقة العاملة . وقد أصبح موضوع « غلاء المعيشة » في هذه السنة من الموضوعات اليومية في الصحف وفي أماكن التجمع بالأحياء الوطنية بالقاهرة والإسكندرية . بل لقد أصبح - على حد ما جاء في الأهرام

(فبراير ١٩٠٧) - « حديث السواد الأعظم من الشعب الذي يصرف جل كلامه واهتمامه إلى الغلاء المحقق به من كل جهة : غلاء الماكول وغلاء المشروب وغلاء المسكن وغلاء الملابس » . وتألفت في القاهرة « لجنة للدفاع عن حقوق المستأجرين » جعلت أهدافها « تخفيض إيجارات المساكن . ووضع حد لاستبداد المالكين ، ووضع نظام لرفع الإيجارات » . (١) وقد عبر شاعر النيل حافظ إبراهيم عن هذا الاستياء في القاهرة فقال :

أيشكي الفقر غاديننا ورائحننا ونحن نمشي على أرض من الذهب

وعلى أية حال ظل الأمر كذلك ولم تستعد مصر استقرارها الاقتصادي إلا قبيل الحرب العالمية الأولى .

(٤) اثر الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤ - ١٩٠٥) .

بعد أن تلت القيصرية الروسية أول ضربة في حرب القرم أمام إنجلترا وفرنسا والدولة العثمانية في أوائل النصف الثاني للقرن التاسع عشر . تلاشي النفوذ الروسي في أوروبا إلى حد كبير ، واضطرت روسيا إلى الاتجاه وجهه شرقية ، إلى التوسع في شمال آسيا ووسطها ، حيث أخذت تصطدم بالنفوذ الإنجليزي ، ثم بنفوذ اليابان الذي أخذ يظهر ويتفوق في شرقي آسيا . فانهزمت القيصرية الروسية في حربها مع اليابان في أوائل القرن العشرين ، حين دمرت الجيوش اليابانية الجيوش الروسية في شرقي آسيا . في موقعة موكدن Mukden (فبراير - مارس ١٩٠٥) ، وحين حطم الأسطول الياباني الأسطول الروسي في موقعة تسوشيما Tsushima (مايو ١٩٠٥) . وقد ألهم انتصار اليابان على روسيا مشاعر الشرقيين

(١) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية ، ص ٧٦ - ٧٧ .

وزودهم بالأمل في كسر حدة الموجة الإمبريالية الأوروبية ، كما جذبت اليابان الانتباه لأنها كانت في فترة قصيرة قد اصطنعت أساليب التقدم في جوانبه المادية وقفزت طفرة واحدة إلى حيز الدول الكبرى . كما ربط الشرقيون بين انتصار اليابان وبين أخذها بالنظام البرلماني الأوروبي الذي عزل إليه تقدم اليابان وقوتها واثارت موجة من الإعجاب بهذا النظام تجاوزت أسداؤها في الشرق الأقصى وفي إيران وتركيا ومصر ذاتها . وقد استرعى انتصار اليابان نظر مصطفى كامل ، فقدمه إلى أبناء مصر ليحشهم ويشجعهم على استئناف كفاحهم ، حتى النهاية ، ولذلك ألف كتاباً عن اليابان نشره في عام ١٩٠٤ تحت عنوان « بلاد الشمس المشرقة » .

وتعرض مصطفى كامل في هذا الكتاب لتاريخ اليابان من أقدم العصور حتى عام ١٨٩٤ - حين حاربت الصين ثم تدخلت الدول الأوروبية لحماية الصين . كما تناول الحرب الروسية اليابانية . والكتاب في مجموعة يدور حول مدح اليابان التي لم تعتمد إلا على قوتها الذاتية للتخلص من التقاليد الموروثة البالية ولتكون بلداً صناعياً كبلاد أوروبا ولتسمر إلى مصاف الدول الكبرى . وكان هدف مصطفى كامل من وراء تأليف الكتاب أن ينظر المصريون بعين الاعتبار إلى الأمة اليابانية التي لم تكن شيئاً مذكوراً يوم أن كانوا أصحاب الحول والطول . وأراد مصطفى كامل أيضاً أن يبين للمصريين كيف ترقى الأمم المتسكة بأهداب الوطنية ، وكان ذلك الدرس الذي قدمه لمواطنيه مناسباً للظرف على أثر توقيع الوفاق الودي الذي حطم الأمل الخاص باستطاعة مصر أن تحصل على استقلالها بمساعدة فرنسا ، بل لقد ألف حافظ إبراهيم قصيدة عن نهضة اليابان أحرزت شعبيه واسعة .

وفي غمرة كل هذه الأحداث والتيارات ظهرت الأحزاب السياسية التي ستعرض لنشأتها وبرامجها بشيء من التفصيل في الصفحات التالية.

٢ - الأحزاب السياسية واتجاهاتها

حزب الأمة :

لم تجد دعوة مصطفى كامل تجاوبا بين طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية والمثقفين من أبنائهم لأنهم حرصوا على صيانة أهدافهم الطبقية . وقد انتهى الأمر إلى ظهورهم في تكتل يعرف باسم حزب الأمة . ولقد شعر المثقفون من أبناء تلك الطبقة بحاجتهم إلى صحيفة تعبر عن اتجاههم . ولذلك فكروا في إصدارها عام ١٩٠٣ لكنها لم تتحقق إلا بعد أن ألت الظروف في إصدارها ، وفي ظل اشتداد الحركة القومية ولا سيما بعد حادث طابة الذي تحطم على صخرته كل أمل يعقده المصريون على دولة الخلافة . فدعا أحمد لطفي السيد (١٨٧٢ - ١٩٦٣) - من شيعة الشيخ محمد عبده - لاجتماع وضعت فيه خطة العمل والمبادئ التي تقوم عليها جريدة مستقلة تنطق بلسان مصر وحدها دون أن يكون لها ميل خاص إلى الدولة العثمانية أو إلى الخديو أو سلطات الاحتلال البريطاني في مصر . وبعد إقناع كبار ملاك الأراضي الزراعية تألفت شركة « الجريدة » (وهو اسم الصحيفة السياسية) واكتسبوا لإنشائها مبلغ عشرين ألف جنيه . وصدر العدد الأول منها في ٩ مارس عام ١٩٠٧ .

وكتب لطفي السيد في افتتاحية العدد الأول من « الجريدة » يقول : « ما الجريدة إلا صحيفة مصرية ، شعارها الاعتدال الصريح ، ومراميها إرشاد الأمة المصرية إلى أسباب الرقي الصحيح ، والحض على الأخذ بها ،

وإخلاص النصح للحكومة والأمة ، بتبيين ما هو خير وأولى . تنقد أعمال الأفراد وأعمال الحكومة بحرية تامة أساسها حسن الظن ، من غير تعرض للموظفين والأفراد في أشخاصهم أو أعمالهم التي لا أساس لها بجسم الكل الذي لا ينقسم ، وهو الأمة » . (١) ولقد بدأت « الجريدة » في الصدور ببرنامج مرسوم تضمن ستة مبادئ هي :

- ١ - قبول نوع الحكومة القائمة .
- ٢ - عدم نشر المسائل التي تثير حساسيات دينية .
- ٣ - خلق رأي عام صحي في البلاد .
- ٤ - بحث مسائل المصلحة العامة بواسطة باب خاص .
- ٥ - التعامل مع الآخرين بروح الاعتدال .
- ٦ - الجرأة في التعبير عن المبدأ .

وفي ٢١ سبتمبر من نفس العام قرر أعضاء شركة الجريدة تحويلها إلى حزب سياسي أطلقوا عليه اسم حزب الأمة ، على أن تكون صحيفة الجريدة هي لسان حال هذا الحزب . وكان قوام هذا الحزب جماعة من الباشوات والملاك مثل محمود سليمان باشا ، وحسن باشا عبدالرزاق ، وحمد بك الباسل ، وفخري بك عبد النور وسليمان أباطة وعبد الرحيم الدمرداش وعلي شعراوي باشا ومحمد الحفني الطرزي وعبد الخالق ثروت ومحمد الشريعي . وقد رأس الحزب بعد تأليفه محمود سليمان باشا، العضو بمجلس شورى القوانين وأحد كبار أثرياء الصعيد ، وتولى وكالته حسن عبد الرزاق الذي كان صديقاً حميماً لمحمد عبده ، ثم خلفه فيها

Ahmed. op. cit., pp. 85-112.

(١)

علي شعراوي •

وقد أطلق اللورد كرومر على رجال هذا الحزب اسم « أتباع المرحوم المفتي السابق الشيخ محمد عبده » (the followers of the late Mufti, Sheikh Mohammed Abdou) ^(١) ، كما وصفهم محمد رشيد رضا بأنهم « أركان أصدقاء الشيخ محمد عبده من كبار رجال الحكومة ووجهاء القطر » • وذكر كرومر في التقرير الذي رفعه إلى حكومته في عام ١٩٠٦ أن أعضاء هذا الحزب « مجردون عن صبغة الجامعة الإسلامية » وهذا نص ما كتبه : ^(٢)

«They are truly Nationalists in the sense of wishing to advance the interests of their countrymen and co-religionists, but they are not tainted with Panislamism».

وكان الشيخ محمد عبده قد افترق عن أستاذه جمال الدين الأفغاني في عام ١٨٨٤ ، وعاد إلى مصر بعد أربع سنوات عندما صدر عفو الخديو توفيق عنه • وانصرف بعد عودته إلى مصر إلى الإصلاح والتجديد عن طريق التربية والتعليم ، واختلف في ذلك عن أستاذه الذي أراد أن يكون ذلك الإصلاح والتجديد عن طريق السياسة دون سواها • كما أدرك الشيخ محمد عبده أنه لن يستطيع البقاء في وطنه وتنفيذ برنامجه في الإصلاح إلا بإدارة الإنجليز ، فأخرجهم من مصر لا يمكن أن يتم إلا بالسير في الجهاد عن طريق الحكمة • ولذلك بني محمد عبده خطته على تربية الأمة المصرية وتكوينها ، حتى تكون مصدر الإدارة والسياسة في بلادها • وأيقن محمد عبده - منذ البداية - أنه لن يتمكن من تنفيذ إصلاحاته إلا من طريق رسمي ، وهذا يوضح لنا سبب اتصالاته بالخديو والإنجليز • وكانت

Alexander, The truth about Egypt, p. 81.

(١)

Alexander, op. cit., p. 81.

(٢)

علاقات محمد عبده بالخديو طية في بادىء الأمر ، فاقنعه بإصلاح الأزهر
والمحاكم الشرعية والأوقاف ، ولكن سرعان ما انقلب الشيخ محمد عبده
معارضاً له بسبب تصرفه في أموال الأوقاف ، وتوترت العلاقات حتى إن
الخديو غضب من شاركوا في تشييع جنازة الشيخ محمد عبده في
عام ١٩٠٥ .

وفي الفترة الأخيرة من جهاده تمكن الشيخ محمد عبده من أن يجتذب إليه
إليه فريقاً يعتد به من التلاميذ والمريدين ، من كبار رجال الحكومة
والأعيان ، الذين تأثروا بمذهبه في الإصلاح والتجديد عن طريق التربية
والتعليم . ويعتبر « سعد زغلول » من أشد من تأثر بتعاليم الأستاذ الإمام ،
ومن أقطاب شيعته . فلم يكن كغيره تلميذاً فحسب . بل كان - كما يقول
تشارلز آدمز (مؤلف كتاب الإسلام والتجديد في مصر Islam and
Modernism in Egypt - مريداً . وكان أيام طلبه للعلم في كنف محمد
عبده ، فاستفاد من علمه ومن أخلاقه وبلاغته ولذا اختاره ليعاونه في تحرير
الوقائع المصرية . وكان سعد في البداية يؤمن بالتعاون مع البريطانيين في
إصلاح الإدارة سالكاً السبيل المهادىء الذي سار عليه محمد عبده والذي
أصبح مبدأ من مبادئ شيعته فيما بعد . وهذا المبدأ يخالف تماماً المبدأ
الذي سلكه مصطفى كامل . فلقد أعاد المهتمون بشئون السياسة المصرية
من شيعة الأستاذ الإمام النظر في سياسة الاعتماد على الدول الخارجية
(فرنسا والدولة العثمانية) في الحصول على استقلال البلاد ، ورأوا
الارتكاز على الشعب نفسه في الحصول على الحرية . وكان من بين الذين
تأثروا أيضاً بمذهب الأستاذ الإمام لطفي السيد الذي اكتمل تفكيره
السياسي والقومي حين فكر في إصدار الجريدة . وقد كتب إلى الخديو
قبل ذلك بسبع سنوات تقريراً ضافياً يفصح فيه عن اتجاهاته الفكرية
والسياسية الجديدة يقول فيه : « إن مصر لا يمكن أن تستقل إلا بجهود

أبنائها وإن المصلحة الوطنية تقضي أن يرأس الخديو حركة شاملة للتعليم العام » . (١) ويذكر المرحوم الأستاذ شفيق غريبال أن للأستاذ أحمد لطفي السيد الفضل في أنه ارتفع بموقف الأعيان من مستوى المصالح التي ينهونها إلى مذهب يسعى للمصلحة العامة ويقدر الحرية ويحكم للعقل . (٢)

وكان لطفي السيد يدرك أن مصر لم تفد شيئاً من العلاقة الشرعية التي تربطها بالدولة العثمانية التي نظمتها معاهدة لندن في يوليو عام ١٨٤٠ . وتحقق أنه لا يمكن الاعتماد على فرنسا ولا على أية دولة أخرى في المسألة المصرية ، فلن « يحرر مصر إلا المصريون » . ولم يجد لطفي السيد وسيلة يدعو بها المصريين سوى الصحافة التي كان يهواها ، ومن ثم كان التفكير في إصدار صحيفة « الجريدة » التي كان ظهورها يعتبر بداية تبلور الكامل لفكرة القومية المصرية المستندة إلى الفهم الصحيح للشعب ومقوماته باعتباره مجموعاً له مثله الخاصة وتفكيره الخاص . وإذا كان حزب الأمة قد تكون من عنصرين هما عنصر المفكرين من ذوي العقائد الحرة ، وعنصر الأعيان من أصحاب الأملاك الواسعة ، فإن العنصر الأول هو الذي كان يقود الحركة . وكان المثقفون من أعضاء هذا الحزب أصحاب مذهب سياسي اجتماعي ، إذ تشبعوا بالنظريات الأوروبية الليبرالية وتعاليم محمد عبده ، فلم يتمسكوا بأهداب التقاليد بل رحبوا بالتطورات الاجتماعية . ودعوا إلى التحرر الفكري وإلى التعاون مع الأوروبيين في كل ميادين الحياة ومجالات النشاط الثقافية والاقتصادية والسياسية . وكان الكثيرون ممن

(١) أحمد لطفي السيد : قصة حياتي ، ص ٢٨ - ٢٩ .

(٢) محمد شفيق غريبال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ،

ج ١ ، ص ٢٨ .

نقم الأزهر عليهم فيما بعد لتقدمية أفكارهم من أعضاء حزب الأمة أو من المتلمذين عليه - مثل أحمد لطفي السيد ونبه حسين ومحمد حسين هيكل ومصطفى عبد الرزاق .

وقد جاء في ديباجة برنامج الحزب أن الاستقلال التام لا يمكن الحصول عليه بالكلام وأن هناك مقدمات ينتج عنها هذا الاستقلال وأن لهذه المقدمات أغراض يجب السعي إليها . وبعد ذلك تضمن برنامج الحزب المبادئ التالية : (١)

١ - أن يعضد بسعيه وأمواله ونصائحه حركة التعليم العام والمثروعات التي تساعد على تحقيق رغباته العامة من التقدم إلى المدنية .

٢ - أن يوجه همه ويصرف قواه للحصول على حقه الطبيعي ، وهو الاشتراك مع الحكومة في وضع القوانين والمثروعات العامة ، بالسعي في توسيع اختصاصات مجالس المديرية ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية حتى يكون له رأي معدود في القوانين التي يعامل بها كقوانين المحاكم الأهلية والإدارة والري ونحوها حتى يصل بالتدرج إلى المجلس النيابي الذي يوافق حالة البلاد السياسية .

٣ - أن يواصل السعي ولا يدع فرصة تفوته في مساعدة نهضة التعليم حتى يصبح موافقا لرغائبه موصلا إلى مقاصده فيكون في مدارس الحكومة الابتدائية مجانيا وإجباريا .

(١) يونان ليب رزق : الحياة الحزبية في مصر ، ص ٥١ - ٥٢ .

٤ - أن يسمى ما استطاع في توسيع نطاق الجمعية الزراعية توصلًا إلى تقدم زراعة البلاد وإنماء حاصلاتها وتنويع مزروعاتها .

٥ - ألا يهمل الصناعة بل يداب على رقيها بفتح المدارس الحرة أو الأميرية .

٦ - أن تعطي الوظائف في المصالح المصرية للوطنيين بمقتضى الكفاءة والاستحقاق مع تقليل عدد الأجانب بقدر الإمكان حتى يتأتى للمصريين أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم .

٧ - أن تكون محاكمة الأجانب المقيمين في مصر جنائيا أمام المحاكم المختلطة .

ومن الواضح أن حركة حزب الأمة استهدفت أهدافاً مستمدة من طبيعة نشأته وتكوينه . وكان من أهمها المطالبة بالدستور ، لأنه يتيح لهذه الطبقة الاشتراك في الحكم مع السلطتين الشرعية (الخديو) والفعلية (الإنجليز) . ولم يكن حزب الأمة يعتقد أن الإنجليز هم الأعداء الوحيدون الذين يجب أن توجه كل الجهود لمحاربتهم - كما يرى مصطفى كامل - وإنما كان يرى أن الخديو ، بسلطته ، لا يقل خطراً على مصالح الأمة عن الإنجليز بسلطتهم المطلقة . وهكذا نجد أن حركة حزب الأمة تستهدف الخديو والإنجليز معاً . أما الهدف الثاني فكان الاستقلال عن كل من الدولة العثمانية وإنجلترا ، وهذا أمر طبيعي بالنسبة لتلك الطبقة التي لم ترغب في العودة إلى أوضاع ما قبل الاحتلال إذ تعرضوا لاستبداد الخديو وبطاته وازدراء الأتراك والجراكسة والأرمن والأرناؤود . وبذلك رفع حزب الأمة لواء « القومية المصرية » وأخذ يدعو إلى الاستقلال التام ، ولكن على أساس التدرج ، فالاحتلال في نظره قوة أت بها ظروف سياسية

وتذهب بها ظروف سياسية . فإن صدق وعده وترك مصر لأهلها «فذلك ما يجب على انجلترا الإتيان به » وإلا فلن يستطيع أن يغير من صبغته شيئاً ولا أن يتقل من كونه إحتلالاً فعلياً إلى أن يكون إحتلالاً بالقانون»^(١) ومن هنا كان حزب الأمة يرى أن تقوية الأمة سوف يؤدي إلى زوال الاحتلال ؛ ولذلك دعا قبل كل شيء إلى إعداد الأمة وتعليم الشعب الباهل بعكس الحزب الوطني الذي كان يرى أن الاحتلال هو علة العلل .

وقد أدى هذا الاختلاف بين الحزبين في النظر إلى الاحتلال إلى وجود اختلاف في التعامل معه . ففي الوقت الذي رفض الحزب الوطني الاعتراف بالاحتلال أو التعامل معه ؛ اعترف حزب الأمة بالإنجليز حقيقة واقعة ورأى ضرورة التعامل معهم لوضع أيديهم على مواطن الإصلاح بوصفهم القوة الفعلية في البلاد . وكانت الجريدة تصور الاحتلال على أنه حقيقة واقعة ، وترى أن عدم الاعتراف بشرعيته لا يعني عدم وجوده ، ولا يقلل من سلطته أو نفوذه . وكان هدف هذه السياسة بطبيعة الحال هو إعداد الأمة للاستقلال الذاتي ، إلى أن تنهيا الظروف بما يؤدي لزوال الاحتلال، أو حتى « يستأثر حب الاستقلال الذاتي بجميع حواس الأمة وملكاتنا ؛ على صورة تنفجر في الحال عن الاستقلال الفعلي العام » .^(٢) وكان مذهب المثقفين من أعضاء حزب الأمة هو : « أن الوطنية ينبغي ألا تكون اندفاعاً عاطفياً أعمى ، يتخبط على غير هدى من المنطق السليم والتفكير الهادئ المتزن . وينبغي ألا تقام على أساس من الأوهام التي لا سبيل إلى تحقيقها، من مثل التعلق بالجامعة الإسلامية أو الرابطة العثمانية . والأحرى بالمصري أن يفكر في نفسه أولاً ، وفي مصلحته قبل كل شيء ؛ وهي مصلحة يتفق

-
- (١) الجريدة في ٦ يوليو عام ١٩٠٨ .
(٢) الجريدة في ١٧ مايو عام ١٩٠٨ .

فيها سائر المصريين - وهم يعنون بهم المقيمين في مصر ممن استوطنوها
- على اختلاف نحلهم ومذاهبهم ، ولا يشاركون فيها غير المسلمين » . (١)

وكان موقف حزب الأمة من الاحتلال وقيام العلاقات الودية بين بعض
أعضائه وبعض كبار الموظفين الإنجليز من الأمور التي أثارت شكوك أعداء
هذا الحزب . واتهمت صحيفة « الجريدة » في ذلك الوقت بأنها إنجليزية
الميل ، وأنشئت بروحي من اللورد كرومر . وفي الواقع أن كرومر وكبار
مساعديه في مصر عملوا جاهدين لتشجيع الفريق المتعاون مع الاحتلال
من كبار الملاك والفئة المنضمة إليه على إنشاء الجريدة وتكوين الحزب ،
كما أسند كرومر نظارة المعارف إلى سعد زغلول في ٢٨ أكتوبر عام ١٩٠٦ .
ويعتبر تعيين سعد زغلول من النتائج المباشرة لحادثة دنشواي ، فقد أرادت
سلطات الاحتلال تعديل سياستها في مصر بأن تسند بعض المناصب الكبيرة
إلى الأكفاء من المصريين لعلها بذلك تخفف من مخطط الأمة على الاحتلال،
وتجذب في ذلك الوقت الكثيرين من المثقفين من أعضاء حزب الأمة .
ويبدو اعتراف الجريدة بسلطة الاستعمار وحرصها عن حسن الصلة به
بشكل واضح في مقال كتبه لطفى السيد في صحيفة الجريدة بتاريخ ٢٣
مارس عام ١٩٠٧ عنوانه « حالتنا السياسية » جاء في نهايته « الأمة المصرية
أمة تحب السلام والطاعة ، كما تحب الإخلاص لحكومتها . وهي تحترم
السلطة الشرعية ولا تنكر السلطة الفعلية فنظن أنه قد حان الوقت لأن
تسمح لها السلطان جميعاً بأن يكون لها حياة مستقلة بالذات ، لكي لا تبقى
ضائعة المركز بين السلطتين ، ولتفكر حقيقة فيما ينفعها من حيث هي أمة
مستعدة لأن تؤهل لحكم نفسها بنفسها ، ولتقوم بواجبات الأمم في السعي
في تحسين أحوالها الزراعية والصناعية والتجارية » . (٢)

(١) محمد حسين : الاتجاهات الوطنية ، ص ٧٩ - ٨٠ .

(٢) الجريدة في ٢٣ مارس عام ١٩٠٧ .

وعلى أية حال فتفسير الصلة التي قامت بين حزب الأمة والاحتلال أن
كرومر كان يستغل عدم موافقة الأغنياء على تطرف الحزب الوطني وكرههم
اتجاهه نحو الدولة العثمانية فشجع هؤلاء وغيرهم من المعتدلين في نظرهم
إلى الاحتلال متوسلاً فيهم الوقوف في وجه الخديو عباس والأوتوقراطية
الخديوية . ومن ناحية أخرى ، فإن كثيراً من العناصر البارزة في تكوين
الحزب كانت تنتمي إلى أسرات لعبت دوراً في الثورة العرابية ، ومن هنا
كانت معارضتهم للسلطة الخديوية المطلقة وكذلك معارضتهم لسلطة
الإنجليز . وإذا كان رجال حزب الأمة قد حرصوا على حسن صلتهم
بالاحتلال فلأنهم كانوا يعتقدون أن مصر في ضعفها وانحلالها لا تستطيع
أن تكافحه ، وأن الطريق الأمثل للتقدم هو إصلاح حالتها الاجتماعية
والاقتصادية والتعليمية بالاتفاق مع سلطات الاحتلال . وعلى الرغم من
ذلك اتبع حزب الأمة في ذلك كل وسيلة شريفة توصل للمقاصد التي كان
أعظمها منح الأمة الاستقلال الذاتي إلى أن تهيأ الظروف بما يؤدي إلى
زوال الاحتلال .

ولكن الكثيرين من المصريين لم يستجيبوا لآراء حزب الأمة ودعوته
مثلاً استجابوا لأسلوب مصطفى كامل واللواء ، فلم تلق أيديولوجية
« القومية المصرية » قبولاً مماثل قبول أيديولوجية « الجامعة الإسلامية »
التي وجدت رواجاً كبيراً في مجتمع عاش طول عمره إسلامياً . كما أن
صحيفة الجريدة على الرغم من أنها راجت رواجاً حسناً ، واستطاعت أن
تثبت كيانها ، لم تحظ بانتشار مماثل لجرائد الحزب الوطني ، التي كانت
تقدم لقراءها المقالات الحماسية التي تخاطب العاطفة . ومع ذلك فبفضل
الدراسة العميقة والفهم الواسع الأفق والإدراك الشامل الذي إمتاز به
أحمد لطفي السيد ، أثارت الجريدة موجة من الفكر والوعي استطاعت
أن توسع أفق الثقافة المصرية بنزجها بالثقافة الغربية ونقلها آراء الكتاب

والمؤلفين وفقهاء الدستور والعلوم السياسية . فاثارت في أفق الثقافة المصرية تصوراً جديداً للحكم ونظامه وعلاقة الحكومة بالأفراد على أسس عليية إلى أفكار مدنية لا علاقة لها بالدين . ولأحمد لطفي السيد الفضل الأكبر في تحويل الوثنية المصرية نحو الوجهة الديموقراطية ؛ ذات الطابع العلمي المدروس . وقد صبح إيمانته القومي بصيغة مناقبية ودعمها يبحث كانت الأولى من نوعها - في ماهية الأمة . والوطن ؛ ووضع الفرد فيهما . وإلى جانب عنايته بتعويد الشعب على تعابير الأمة والوطن المصريين ؛ وتعريفه الشخصية المصرية خلال التاريخ ؛ عني بتصوير القيسم . فجعل الأخلاق والعادات والمناقب مصرية ؛ بعد أن كانت عربية أو إسلامية . ولقد حدد الشخصية المصرية في مقال كتبه في صحيفة الجريدة في عام ١٩١٣ جاء فيه : (١)

« كذلك نحن المصريين نحب بلادنا ولا نقبل مطلقاً أن تنتسب إلى وطن غير مصر ، مهما كانت أصولنا حجازية أو بربرية أو تركية وشركسية أو سورية أو رومية . اقمنّا في مصر وطننا لنا وعقدنا معها عقد صدق ترزقنا من خيرها وتقوم على مصالحها ونفدي شرفها بأرواحنا . فما النزر اليسير الذي لا يزال يحب الانتساب إلى قوم غير المصريين أو إلى وطن غير مصر إلا ناكث عهد و متاجر بشرقه . إذ من القواعد الأولية للعيشة الإنسانية أن « الغرم بالغنم » فالذي يعيش في مصر يجب أن يدفع ثمن هذه العيشة الراضية محبة لها وحناناً عليها ، وأقل اقدار المحبة عدم عقوقها والانتساب إلى غيرها . »

وهكذا حاول أحمد لطفي السيد أن يكشف عن الشخصية المصرية الأصلية ويرز سماتها وملامحها ويلبس أهدافها الحقيقية ، ولم يكن ذلك غريباً

(١) الجريدة في ٩ يناير عام ١٩١٣ .

على ابن القرية الذي نشأ « في أسرة مصرية صميّة لا تعرف لها إلا الوطن المصري ولا تعتر إلا بالمصرية ولا تنتمي إلا إلى مصر ، ذلك البلد الطيب الذي نشأ التمدن فيه منذ أقدم العصور .. وله من الثروة الطبيعية والشرف القديم ما يكفل له الرقي والمجد » . ولذلك ندد لطفي السيد بفكرة الجامعة الإسلامية وقال إنها غير ملائمة للعصر ولا متفقة مع النمو الذاتي المستقل للشعب المصري .

وعلى الرغم من أن أحمد لطفي السيد حاول أن يرتفع « بالأعيان » من أعضاء حزب الأمة عن مستوى المصالح التي يفهمونها إلى مذهب يسعى للصلحة العامة ، فإن الحزب لم يتحول إلى حزب قومي بمعنى الكلمة ، ولم يحظ بشيء من شعبية الحزب الوطني . ومن ناحية أخرى لم يحقق الحزب أيضاً آمال كرومر والدوائر الإنجليزية بسبب قيامه في الوقت الذي اتسعت فيه الهوة بين المصريين والإنجليز . فبعد توقيع الاتفاق الودي مع فرنسا ، أظهر كرومر علناً نيات الاحتلال واعتبر نفسه السيد الأمر الناهي الذي يستطيع أن يسيّر الدولة كيفما شاء . ونتيجة لذلك انهارت الآمال التي علقها حزب الأمة على التعاون مع الإنجليز . كما كان التقرير الأخير الذي نشره كرومر على أثر رحيله من مصر ضربة موجعة إلى حزب الأمة ، لأنه صب احتقاره على المبادئ التي اعتز بها مفكروه وظنوا أن انجارتها تسعى إلى تطبيقها في مصر . فقال كرومر في تقريره : ^(١)

«Can any sane man (Cromer asked) believe that a country which has for centuries past been exposed to the worst forms of misgovernment at the hands of its rulers, from Pharaohs to Pashas, and in which but ten years ago.

Egypt, No. 1 (1907), Cd. 3394, P. 7, cit. in Ahmed, (1) op. cit., pp. 71-72.

only 9.5 per cent. of the men and 3 per cent. of the women could read and write, is capable of suddenly springing into a position which will enable it to exercise full rights of autonomy».

وهاجمت الجريدة « التقرير » وانتقدته ، وما لبث أن تطور النهج الذي سار عليه حزب الأمة بعد انتهاء عهد كرومر (١٩٠٧) في ظل سياسة الوفاق في عهد خلفه السير إلدون جورست (Sir Eldon Gorst) عندما أرادت إنجلترا في عهده - وكان واحداً من رجال الاحتلال خدم في مصر من عام ١٨٨٦ إلى عام ١٩٠٤ - معالجة الحركة القومية بطرقها من زاوية جديدة وهي كسب الخديو بجانب الاحتلال باسترضائه برد بعض السلطات إليه ، وكانت الخطة تقتضي ألا يعين المعتمد البريطاني في هذا الإرضاء أو الإغضاب ، ولكن جورست انحرف نحو السلطة الشرعية - كما كان يمثلها عباس - انحرافاً شديداً . فأخذ يرضى شره الخديو إلى السلطة والمال ويطلق يده في كل ما تشتهي نفسه منها ، واغتسر الخديو وأسرف فاستثار هذا الحركة القومية في جانبها المتطرف ، المتمثل في الحزب الوطني ، والمعتدل المتمثل في حزب الأمة (الذي كان كرومر يطلق على مثقفيه اسم الجيرونديين Girondists ، أي المعتدلين)^(١) حتى تطور على نحو يتناول منهجه في الحملة على الاحتلال ثم الخديو ، ولا غرو فقد لمس « الأعيان والمثقفون » في ظل سياسة الوفاق مبلغ اشتداد الخديو الذي هددطموحهم في المشاركة في الحكم أو التفاهم مع الاحتلال على مصلحة مصر . وهكذا صرف جورست المصريين إلى معارضة الخديو بدلا من معارضة المحتلين ، ووقف الإنجليز موقف المتفرج ، يتدخلون للتوسط ولحل النزاع حينما يحلو لهم ذلك . وتحقق بذلك ما أوصى به اللورد دفرن في تقريره الذي

Ahmed, op. cit., pp. 44-57.

(١)

وضعه في السنة الأولى للاحتلال ، إذ نصح بأن لا يتولى الإنجليز حكم مصر المباشر وإدارتها ، مقترحا أن تحكم بأيدٍ مصرية موالية للاحتلال ، حتى تقع أخطاء الحكم على رهوس المصريين أنفسهم . ولما اتخذ حزب الأمة موقف المعارضة من السلطة الشرعية والفعلية بدأ الخلاف بين أعضائه فقد رفض الموظفون منهم الوقوف موقف المعارضة دون حماية تسندهم إذ ارتبطوا بحزب الأمة على أساس التعاون مع الحكومة ، وانقسم فريق الأعيان : فمنهم من رأى أنه يستطيع الإفادة الشخصية من علاقته السياسية بالخديو فانشقوا على الجريدة وهاجموها ؛ ومنهم من ظل يؤلف الحزب ، وكانوا يؤمنون بأن مصالحهم باعتبارهم طبقة لا تتفق مع محاولات الخديو التوسع في سلطانه ، فلا غرو أن تشل حملة لطفي السيد على سياسة الوفاق حقيقة موقفهم من الخديو واتجاهات المثقفين . واستخدم الاحتلال القوة في نهاية عهد جورست للتكيل والضغط على الحريات والمحاكمات ومصادرة الصحف .

ولكن قلت حدة التوتر بين حزب الأمة والوكالة البريطانية خلال الفترة التي شغل فيها اللورد كتشنر منصب المقيم البريطاني في مصر (١٩١١ - ١٩١٤) ، خلفا لجورست . وكان كتشنر أيضاً قد عمل من قبل في مصر ، وكان قائداً عاماً للجيش المصري الذي هزم الدراويش واسترجع السودان . وكان كتشنر رجلاً عسكرياً صرفاً يحقر السياسة والساسة ويؤمن بضرورة إيجاد حكومة قوية تتمشى مع مطالب دعاة القوة في مصر وفي إنجلترا على السواء ، خاصة أن سياسة الوفاق قد أدت إلى فصم عرى الصلات التي قامت بين الخديو والوطنيين . ولهذا كان على كتشنر أن يعود إلى سياسة كرومر ويسير على نفس النهج لكي يخدم أغراض بلاده ، ولكن بوسائل جديدة قامت على الإمعان في سياسة الرياء وبطرق المسألة المصرية من جانب المصريين ، فسعى يسترضي « أصحاب الجلايب الزرقاء »

بحماية الملكية الصغيرة (إذ أصدر قانون الأفدنة الخمسة الذي نص على عدم إمكان نزع ملكية من يمتلكون أقل من خمسة أفدنة بسبب تراكم الديون عليهم) ، والمثقفين بمنحهم حق التمثيل في تنظيم جديد حل محل المجالس التمثيلية القائمة هو الجمعية التشريعية ، مع خنق الحريات وتشتيت الاتجاه المتطرف من النضال القومي والقضاء عليه . وهكذا ألفى كشنر نظام الهيئتين شبه النيابيتين القائمتين : الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ، وأنشأ بدلها نظام الجمعية التشريعية في يوليو عام ١٩١٣ مشكلة من ٦٦ عضواً يمثلون المهن والهيئات ، وكانت مدة العضوية ٦ سنوات يتغير ثلثهم كل سنتين ، أما انتخابها فكان على درجتين وقد بلغ أعضاؤها من كبار ملاك الأراضي ٤٩ عضواً .

ومن المحتمل أن الهدف الذي كان يسعى إليه كشنر من إعادة تشكيل الحياة النيابية السورية أن يوصل أبوابها أمام فئات « النياسين » وأن يجعل الجمعية التشريعية أداة تمثيل لأصحاب المصالح الزراعية الذين لا يتأثرون بالتهيج السياسي ، مما يؤدي إلى تغليب الاعتدال على علاقاتها بالحكومة فيكون استعمالها للسلطات الممنوحة لها استعمالاً معقولاً . ولكن قدر لهذه الجمعية أن تتحول من محض هيئة استشارية إلى أداة قوية للمعارضة برزت فيها كتلة الوطنيين الدستوريين من المحامين والأعيان الذين تزعمهم سعد زغلول . وكانت الجمعية التشريعية هي الساحة التي تبلورت فيها هذه الزعامة حول سعد زغلول ، ففي أول جلسة انتخاب بإجماع الآراء وكيلاً للجمعية ، فتجلى بمناقشاته حرصه على رعاية مصالح الأمة . وهكذا أصبحت الجمعية التشريعية أداة لتدريب رجال السياسة البرلمانيين الذين تزعموا ثورة ١٩١٩ وتصدروا الحياة السياسية في أعقابها .

الحزب الوطني :

بعد أن تكون حزب الأمة بقليل ظهر الحزب الوطني على مسرح الأحداث السياسية بصفة رسمية . وعلى أية حال قام هذا الحزب أولاً « حركة » سياسية قبل قيامه حزباً رسمياً منظماً له رئيس وأعضاء ومجلس إدارة . ولقد كتب مصطفى كامل في اللواء في عام ١٩٠٧ : « إن الحزب الوطني المصري الذي جعل أولى مراميهِ وأسمى غاياته استقلال مصر ورد حقوقها إليها ، موجود فيها فعلاً من ثلاثة عشر عاماً مضت ، فهو وإن لم يظهر بشكل نظامي وبلائحة ولجنة إدارة قد ظهر بأعماله واتفق أعضاؤه على خدمة البلاد بكل قوة » (١) وكان مصطفى كامل قد فكر في عام ١٩٠٠ في جعل الحزب حزباً منظماً على غرار الأحزاب الأوروبية ، ولكنه اعتزم تنفيذ فكرته فعلاً في عام ١٩٠٧ . ففي تلك السنة ساعد حادث دنشواي — كما ذكرنا قبل ذلك — على بلورة الوضع في مصر بحيث أدى إلى ظهور الأحزاب المصرية الثلاثة . وكان من الطبيعي أن يتأثر موقف الخديو عباس الثاني بالأحوال التي جرت بعد دنشواي من حيث قوة الحركة الوطنية واتجاه الوضع السياسي إلى الاستقطاب ، فكان عليه أن يحدد موقفه إلى جانب الحركة الوطنية أو ضدها . وقد اتخذ موقفه إلى جانب الحركة الوطنية لعدة عوامل ، منها ما بدا من قوة الحركة الوطنية وقوة الشعور ضد الاحتلال . ومنها أنه بعد أن زار لندن في عام ١٩٠١ قابل فارس نمر (١٨٥٦ — ١٩٥١) : حليف كرومر وصاحب جريدة المقطم : وصرح له باستعداده للتعاون مع الاحتلال ومع كرومر ، ولح إلى شرط يضعه لهذا التعاون وهو أن يكون له نصيبه في حكومة البلاد . لكن هذا الشرط لم يتحقق فما كان كرومر يقبل منه سوى التسليم الكامل دون

(١) الرافعي : مصطفى كامل ، ص ٢٥٥ .

مقابل . ومن ذلك يتبين أن النزاع بين عباس الثاني والمحتلين كان نزاعاً على نفوذ الحكم ولم يكن نزاعاً على حقوق الأمة ولا على مبادئ القضية الوطنية . وضائق عباساً الثاني موقف كرومر ووجد في دنشواي فرصة للانتقام .

وكانت القطيعة — كما نعلم — قد قامت بين عباس الثاني ومصطفى كامل منذ نوفمبر عام ١٩٠٤ ، لكن الطرفين تجنباً للتطرف في العداء لشعور كل منهما بضعف موقفه تجاه الاحتلال وحاجته إلى الآخر . وحين وقعت حادثة دنشواي رأى فيها كل منهما فرصة لتوجيه ضربة قاضية لكرومر وسياسته ، فكاتب مصطفى كامل الخديو عن طريق رئيس ديوانه أحمد شفيق باشا ينشد تعاونه ، ووجد استجابة لدى عباس . بذلك أفاد مصطفى كامل من اتصالات عباس في بريطانيا وما له من أعوان هناك ، في الحملة الناجحة التي قام بها في لندن ضد سياسة الاحتلال . وحين عاد كل من عباس الثاني ومصطفى إلى مصر في خريف عام ١٩٠٦ توسط الدكتور محمود صادق رمضان (١٨٦٨ — ١٩٤١) ، طيب القصر ، والصدّيق الحميم للزعماء الوطنيين بين الطرفين ، فاجتمع عباس الثاني سراً في أكتوبر بكل من مصطفى كامل ومحمد فريد ولطيف باشا سليم (وهو من أكبر أنصار مصطفى كامل) . وفي هذا الاجتماع رسمت خطة التعاون بين الطرفين ، وتقرر إنشاء الحزب الوطني ، كما تقرر إصدار جريدتي الاجبسيانستاندارد باللغة الإنجليزية ، وليتنّدار اجبسيان باللغة الفرنسية ، وتم رصد مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه إنجليزي لتحقيق ذلك . وقد عاد التعاون بين الخديو ومصطفى كامل ، وتوالت اجتماعاتهما . وهكذا أدت حادثة دنشواي إلى عودة التعاون بين الخديو ومصطفى كامل ، كما أدت إلى أن الحكومة البريطانية تبنت خطأ سياسة كرومر في مصر فكفت عن تأييدها ، فأدى ذلك في النهاية إلى استقالة كرومر وتعيين جورست محله .

وبعد ظهور « الجريدة » أخذ مصطفى كامل يشك فيها لميولها الإنجليزية ، وعندما عاد من أوروبا في أكتوبر عام ١٩٠٧ ، ألقى خطبة مهمة بالإسكندرية (٢٢ أكتوبر) جعلها دعوة عامة إلى الانضمام إلى الحزب الوطني ، واتخذ « الجلاء » مبدأ للحزب ، حتى صار أصبح تعريف له أنه « حزب الجلاء » . وقد تكلم مصطفى كامل في خطبته عن حياة مصر الوطنية بعد الاتفاق الودي ، ونوه بالخطوات الواسعة التي خطتها الحركة الوطنية برغم هذا الاتفاق ، بعد أن كان الإنجليز يظنون أنه سيقضي على أمل الأمة ، وأبان لأول مرة أن اعتماد الأمة على نفسها هو سبيلها إلى الاستقلال ، وقال في هذا الصدد : (١)

« إن العزلة التي صرنا إليها بعثت فينا روحاً جديدة وأرشدتنا إلى الحقيقة التي لا قوام لشعب بدونها ولا حياة لأمة بغيرها ولا وجود لنفر من الناس إذا لم يتبعوها ، وهي أن الأمم لا تنهض إلا بنفسها ولا تسترد استقلالها إلا بمجهوداتها ، وأن الشعب كالفرد لا يكون آمناً على نفسه إلا إذا كان قوياً بنفسه مستجماً لكل عدد الدفاع وآلات اللب عن الشرف والمال والحياة » .

وفي ٢٧ ديسمبر من نفس العام عقدت أول جمعية عمومية للحزب اجتماعاً حافلاً تمثلت فيه طبقات الأمة ، وافتتح مصطفى كامل الاجتماع بخطبة تحدث فيها عن أغراض الحزب فقال : (٢)

« إننا لسنا حزباً سياسياً فقط بل نحن قبل كل شيء حزب حياة للأمة وإنهاض لها ، فلا تغفل

(١) انظر نص الخطبة في المصدر السابق ، ص ٤٦٦ - ٤٦١ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

التعليم بين سائر الطبقات لحظة واحدة، وهو يرمي إلى الاستقلال من كل سعادة ، ويعمل لنشر التعليم حتى لا يبقى مصري جاهلاً تحت سماء مصر ، ويسمى للوفاق بين الأمة وتقريب المسافة بينها وبين الشعوب الأخرى ، هو يرمي قبل كل شيء إلى أن يكون المصري إنساناً باسمي معاني الكلمة ، واقصد بالمصري ليس فقط الذي نراه في المدائن يجسد ويعمل ، بل اقصد بنوع خاص ذلك الفلاح الذي قضى القرون من السنين وهو يعتقد أنه ملك للحاكم ومتاع لا إرادة له ، فاسمى عمل تقوم به هو إنهاض ذلك الفلاح العزيز وإعلاء مكانته . فهو هو ممثل النشاط المصري ، ومصدر كل خير ونعيم ؛ فليحي عصر ينطق فيه التاريخ بأن الفلاح القى أثقال القرون الماضية وصار رجلاً حراً بفضل أبناء وطنه المتعلمين المجاهدين في سبيل حريته وسعادته» .

وتم التصديق في هذا الاجتماع على لائحة الحزب التي نصت على أن رئيس الحزب هو مصطفى كامل مدى الحياة وأن الجمعية العمومية للحزب تجتمع مرة في كل سنة في شهر ديسمبر باسم «المؤتمر الوطني» ، واختصاصاتها انتخاب اللجنة الإدارية والتصديق على ميزانية الحزب وأعماله والنظر في اقتراحات الأعضاء . كما تقرر أن تؤلف اللجنة الإدارية من ثلاثين عضواً عدا الرئيس ، وتنتخب لمدة ثلاث سنوات ، وتجتمع مرة في كل شهر على الأقل ، وتنتخب وكيلين للحزب وسكرتيراً وأميناً للصندوق من بين أعضائها. ولجنة تنفيذية من ثمانية أعضاء من بينهم الوكيلان والسكرتير وأمين الصندوق لتنفيذ قرارات اللجنة الإدارية ، وتجتمع مرة في كل أسبوع على الأقل ، وينشأ ناد للحزب وفروع له في الأقاليم .

ولقد اشتمل برنامج الحزب الوطني على ما يأتي : (١)

١ - استقلال مصر كما قررته معاهدة لندن في عام ١٨٤٠ وضمنته القرارات السلطانية - ذلك الاستقلال الضامن عرش مصر لأسرة محمد علي . والضامن للاستقلال الداخلي للبلاد (ويدخل تحته كافة البلاد التي ضمت لمصر بمقتضى قرارات سلطانية) . وهو الاستقلال الذي وعدت إنجلترا باحترامه ونعمدت رسمياً بذلك .

٢ - إيجاد حكومة دستورية في البلاد بحيث تكون الهيئة الحاكمة مسؤولة أمام مجلس نيابي تام كمجالس النواب في أوروبا .

٣ - احترام المعاهدات الدولية والاتفاقيات المالية التي اربطت بها حكومة مصر لسداد الديون . وقبول مراقبة مالية كالمراقبة الثنائية ما دامت مصر مدينة لأوروبا ، وما دامت أوروبا تطلب هذه المراقبة .

٤ - انتقاد الأعمال الضارة بكل صراحة ، والاعتراف بالأعمال النافعة والتشجيع عليها ، وإرشاد الحكومة إلى خير الرعية ورغائبها والإصلاحات اللازمة لها .

٥ - العمل لنشر التعليم في أنحاء الديار على أساس وطني صحيح بحيث ينال الفقراء النصيب الأوفر منه ، ومحاربة الخزعبلات والترهات ، ونشر المبادئ الدينية السليمة الداعية للرتي ، وحث

(١) بونان ليب رزق الحياة الحزبية في مصر ، ص ٥٨ .

الأغنياء والقادرين على بذل المساعدة لنشر التعليم بتأسيس الكليات في البلاد . وإرسال الإرساليات إلى أوروبا ، وفتح المدارس الليلية للصناع والعمال .

٦ - ترقية الزراعة والصناعة والتجارة وكل فروع الحياة ، والعمل والجد وراء نيل الأمة استقلالها العلمي والاقتصادي .

٧ - إرشاد الأهالي بكافة الوسائل الممكنة إلى حقائق الأحوال وبث الشعور الوطني فيهم ، ودعوتهم للاتحاد والائتلاف ، وتمكين المحبة بين المسلمين والأقباط وتنبيههم إلى واجباتهم نحو بلادهم ، والعمل للمحافظة على الأمن العام والسكينة في كافة أرجاء القطر .

٨ - مساعدة كل مشروع يمدد على القطر بالنجاح والاجتهاد في تحسين الأحوال الصحية حتى يزداد عدد السكان فتزداد الأمة قوة على قوتها .

٩ - تقوية روابط المحبة بين الوطنيين والأجانب وإزالة سوء التفاهم بينهم ، والسعي لجعل محاكمة المجرمين الأجانب أمام المحاكم المختلطة .

١٠ - بذل الجهود لتقوية علائق المحبة والارتباط والتعلق التام بين مصر والدولة العلية ، وإنماء علائق المحبة والثقة بين مصر ودول أوروبا ، ونفى كل تهمة عن مصر ، والعمل لإيجاد انتصار لها في كل أنحاء العالم حتى تكون لها قوة أدبية سامية تساعد على اعتراف الغير بحقوقها الشرعية ، والتغلب على المساهي التي تعمل ضدها ويراد بها إخفاء الحقيقة .

وهكذا كان الحزب الوطني يختلف عن حزب الأمة في مبادئ أساسيين:
أولهما هو عنفه في مهاجمة الاستعمار وتخصيصه حياته لغرس بغضه
وكراهيته في نفوس المصريين ، وثانيهما هو إقامة دعوته الجديدة إلى الوطنية
وإلى القومية المصرية على أساس من الدين ومن الدعوة إلى التضامن بين
الأمم الإسلامية ، والتسك بعهدة عام ١٨٤٠ التي تمنح مصر استقلالاً
داخلياً وتعترف بالسيادة التركية . ومن ناحية أخرى يتضح من برنامج
الحزب الوطني أن الحزب لم يهتم اهتماماً كبيراً بالمشكلات الاقتصادية .
وأهمل المشكلات الاجتماعية إهمالاً يكاد يكون تاماً . ويرجع ذلك إلى أن
تكوين الحزب الوطني والأحزاب السياسية الأخرى التي عرفت مصر كان
تكويناً بورجوازياً ، بحيث كانت وسائلها مقصورة في أغلب الأحوال على
التهيج والإثارة بحكم أن المشكلات السياسية ، لا الاقتصادية أو
الاجتماعية هي التي خلقتها ، ولأن كبار رجالاتها كانوا من الأغنياء والمحامين
والأدباء والصحفيين والأطباء والمهندسين ، لا من رجال الاقتصاد أو مثلي
الطبقات . فلقد استطاع مصطفى كامل أن يجتذب إليه بعض الأعيان
المتصلين بالرأي وكثيراً من الفئات المثقفة في مصر من الطبقة المتوسطة،
من الموظفين والطلبة والمحامين، وخصوصاً من الشباب الذين ألهم شعورهم
بقوته الخطائية النادرة ، ولكنه لم يجتذب إليه الخاصة من جيله سواء
أكانوا من الأعيان أم من المفكرين .^(١) ولذلك فإن القول بأن الحزب
الوطني كان يمثل الاتلجنتسيا (Intelligentsia) قول غير صحيح ،
لأن الطبقة المثقفة كانت منقسمة بين الحزب الوطني وحزب الأمة . وكانت
الصفوة المتعلمة تعليماً غريباً من هذه الطبقة تنحاز إلى حزب الأمة . ولعل
هذا هو السبب في أن هذا الحزب كان يقف موقفاً تقديمياً من التطور

(١) فتحي رضوان : كفاحنا الوطني في نصف قرن ، ص ٧٣-٧٤ .

الاجتماعي . بينما كان الحزب الوضي يقف موقفا رجيا ، كما ظهر من موقفه من قاسم أمين .

كما أن مصطفى كامل لم يكتسب تأثيرا قويا على الفلاحين في ائقرى . وذلك لسببين : أولهما أن نشاط الحزب الوطني قد تركز في المدن دون ائقرى ، وكان نشاطه الرئيسي في القاهرة والإسكندرية ؛ وثانيهما ، أن للاحتلال كسب مهادة الفلاحين في الريف بإلغاء السخرة والكرباج ، وما أجراه من الإصلاحات الزراعية والمالية ، ويضاف إلى ذلك أن دعوة مصطفى كامل التي تنجه إلى توثيق الصلات بالدولة العثمانية ، لم تكن تلقى حماسة من الفلاحين ، الذين ذاقوا مرارة المسف التركي . ولعل تخلص الدعوة الوطنية في عام ١٩١٩ من التعلق بالدولة العثمانية ، كان من الأسباب التي دفعت الفلاحين إلى الاشتراك في هذه الثورة . ومع ذلك يمكن القول بأن مصطفى كامل كان قد لقي استجابة كبيرة لدى الفلاحين بعد موقفه الرائع من مأساة دنشواي . أما الطبقة العمالية ، فقد بدأت محاولات الحزب الوطني لاجتذابها جديا عندما انتقلت قيادته إلى محمد فريد . فظهرت فيه الدعوة إلى إنشاء نقابات للعمال ونشر الجمعيات التعاونية وتنظيم نشر الثقافة الشعبية في مدارس الشعب الليلية التي كانت تعلم العمال القراءة والكتابة ومبادئ التربية الوطنية والدين وتاريخ مصر والتاريخ الإسلامي . فقام محمد فريد مثلا بإنشاء نقابة للعمال في عام ١٩٠٩ باسم نقابة عمال الصنائع اليدوية ، وأصبح لها ١١ فرعا تضم ٨٠٠ عامل غير العمال المساعدين (وهي ليست أول نقابة للعمال في مصر ، كما يقول الرافي (١) ، فقد سبقها نقابة لعمال الدخان ونقابة عمال الترام المختلطة في عام ١٩٠٨) . كما طالب محمد فريد بإعادة النظر في القوانين الضريبية لإعفاء العمال

(١) الرافي : محمد فريد ، ص ١١٠ .

والفلاحين والطبقات الفقيرة من الضريبة وتقرير التأمين الاجتماعي للفئات العاملة وتحقيق مستوى لائق لهم من الناحية الصحية والتعليمية . على أن أهم ما عمله الحزب الوطني هو اجتذاب طلبة المدارس إلى الحركة الوطنية ويعتبر الطلبة عنصراً جديداً قوياً من عناصر المقاومة الشعبية بحكم كثرتهم واتساعهم إلى طبقات مختلفة وخصوصاً الطبقات الوسطى والفقيرة .

كانت سياسة محمد فريد الوطنية استمراراً لسياسة مصطفى كامل . فقد وضعها معاً قواعدها ، واتخذها الجلاء أساساً لها . وكان محمد فريد شديد الحرص على أن تبقى القضية المصرية قضية الجلاء ، ولذلك كان يقاوم سياسة الأحزاب الأخرى في عدولها عن الجلاء ومطالبتها انجلترا بالإصلاحات الداخلية ، وكان يرى في هذه الخطة خروجاً على أساس القضية الوطنية . وقال في هذا الصدد : « إن الشعب لا يمكنه أن يصدق بأن أمة أجنبية محتلة بلاد أمة أخرى تساعدها بإخلاص على ترقيقها وتمدينها » . وقال أيضاً في خطبة جامعة عن الحالة السياسية في مصر في عام ١٩٠٨ : (٢)

« يقول لنا خصومنا السياسيون كيف نطلب الجلاء من أمة عزيزة الجانب كثيرة الجيوش والاساطيل ، إن هذا المطلب يعد تهوراً وجنونا إذا لم يكن لنا اساطيل تعادل الاساطيل الإنكليزية وجيوش تضارع جيوشها ، أياننا لا نطلب الجلاء أبد الأبد ، حيث إنه من الجنون الحقيقي أن نعتقد بأن مصر يكون لها في يوم من الأيام هذه القوة الهائلة ، فكأنهم يقولون للمصريين : اقبلوا الاحتلال شاكرين وامتثلوا لحكم القوة مساعرين ، فإن الحق في جانبها دائما ، ولذلك ترك بعضهم المطالبة بالجلاء ، وسموا

(٢) المصدر السابق ، ص ٨٦ - ٨٧ .

هذا التحول اعتدالا في المبدأ ، وما هو إلا خيانة كبرى
للوطن وبنيه ، واخذوا من ثم في تولية وجوههم شطر
لوندرة عاصمة الإنكليز ، لطلب بعض الإصلاحات
البسطة ، تعمية على الراي العام وتضليلا له ،
واغترارا بوعود أعضاء مجلس النواب الإنكليزي ،
الذين الفوا ماسموه (اللجنة البرلمانية المصرية) ،
لمساعدة هؤلاء المعتدلين على الإصلاح الداخلي ،
بشرط عدم التعرض للاحتلال بكلمة ، وقد كثرتوجيه
الاسئلة من هؤلاء الأعضاء إلى وزير الخارجية
الإنكليزية عن شئون مصر الداخلية ، كان مصر
أصبحت مستعمرة إنكليزية تسال حكومة انجلترا
عن إدارتها ! واستبشر بعض البسطاء خيرا بهذا
الاهتمام الظاهري ، الذي من ظاهره الرحمة ومن
باطنه العذاب ، ونسوا الأمر الأساسي الذي لايجوز
أن يكون لنا مطلب غيره من الإنكليز ، ألا وهو الجلاء
العاجل » .

وبالإضافة إلى تمسك محمد فريد بالجلاء ، جعل الدستور أساسا
ثانيا للحركة الوطنية ، وهنا أيضا كان متفقا في المبدأ والخطه مع مصطفى
كامل . كما ندد محمد فريد « بسياسة الوفاق » بين المعتمد البريطاني
جورست والخديو عباس حلمي الثاني ، غير أنه تعرض لحرب مشبوبة من
القوتين المتحالفتين . وعمل محمد فريد منذ أن تولى رئاسة الحزب الوطني
على تحقيق ما يلي : (١) .

(١) الاحتفاظ بوحدة الحزب وتضامن أعضائه ، وإحباط المساعي التي
كانت تبذل لحله والتخلص منه .

(١) المصدر السابق ، ص ١٠١ - ١٠٣ .

٢) إنشاء اللجان الفرعية للحزب في أقسام العاصمة وفي البنادر والأقاليم .

٣) تأليف مدارس الشعب الليلية لتعليم الصنائع مجاناً .

٤) وضع تقرير سنوي مفصل عن حالة البلاد .

٥) الدعاية للقضية الوطنية في أوروبا وبخاصة في إنجلترا .

ولكن الحزب الوطني لم يلبث أن تلقى ضربات قاصمة من الإنجليز ، بعد مقتل بطرس غالي باشا ، رئيس الوزراء ، في ٢٠ فبراير عام ١٩١٠ ، على يد إبراهيم تاصف الورداني بسبب توقيع اتفاقية السودان عام ١٨٩٩ ، ورياسة المحكمة المخصصة في حادثة دنشواي ، وإعادة قانون المطبوعات ، ثم سعيه في إنقاذ مشروع مد امتياز القناة . وكان الورداني صيدليا من المتحمسين لمبادئ الحزب الوطني المناوئ للخديو عباس وقتذاك ، بعد أن مال إلى مهادنة المستعمرين والاتفاق مع مثلهم جورست . وكان الحزب الوطني يرى أن بطرس غالي هو عضد الخديو الأيمن في سياسته الجديدة . ولقد عين النورد كشنر خلفا لجورست ، وتبع العناصر المتطرفة في الحزب الوطني ، وعرضهم لسلسلة من المحاكمات والاضطهادات ، ولم يكد يمضي عام كامل على مجيئه حتى كان رئيس الحزب قد هاجر إلى خارج البلاد عام ١٩١٢ .

وبقيام الحرب العالمية الأولى ينتهي الدور التاريخي للحزب الوطني في قيادة الحركة الوطنية وتوجيهها ، فبالإضافة إلى تشتت أعضاء الحزب ، فإن الحرب العالمية كانت فاصلا حجب الحزب الوطني فترة طويلة من الوقت عن الرأي العام . ثم لم تكد تنتهي الحرب حتى كانت الظروف الدولية والأيدولوجية التي كان الحزب يعمل فيها وبمقتضاها قد تغيرت . ففرنسا

أصبحت حليفة لبريطانيا ، والدولة العثمانية انهارت انهياراً تاماً . وفضلاً عن ذلك ، كانت وفاة محمد فريد واختفاء زعامته القوية زعامة مصطفى كامل . من آخر من عوامل تخلف الحزب . ولكن أهم سبب لتخلف الحزب الوطني ، هو ظهور قيادة منظمة جديدة تمثلت في « الوفد المصري » الذي كان على رأسه زعيم وخطيب جماهيري فذ هو سعد زغلول . وقد اتجهت هذه القيادة في فطنة وذكاء إلى القاعدة الشعبية الكبرى من الفلاحين ، فتغلغت لجان الوفد في كثير من القرى الصغيرة في مصر ، بينما كان الحزب الوطني لا يزال يعتمد على نشاطه في المدن . ومنذ ذلك التاريخ ، لم يعد الحزب الوطني يؤثر تأثيراً يذكر في مجرى الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى ، بل أصبح فيما بعد أداة من الأدوات التي كان يستغلها القصر في ضرب التحركات الشعبية .

حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية :

مرت علاقة الحزب الوطني بالخديو عباس حلمي الثاني بفترة ركوده . ولم يشأ الخديو أن يبقى وحيداً بلا حزب ينصره وينطق باسمه ويجمع له الأنصار . فقد كان الخديو أدرك الناس بشعبية الحزب الوطني وصعوبة مقاومته إلا بسلاح حزبي آخر ينازعه شعبيته ويسلب منه ثقة المواطنين . ومن ناحية أخرى ، فوجيء الخديو بقيام حزب الأمة من أعضاء شركة الجريدة ، وكان معنى ذلك في نظره أن تلاميذ الإمام محمد عبده وأصدقاء الوكالة البريطانية لم يكتفوا بإصدار « الجريدة » لتقف منه موقفاً عدائياً وإنما تجاوزوا هذا العمل بتكوين حزب سياسي يكون له موقف الجريدة . وهكذا . . . الخديو ضالته في شخص الشيخ علي يوسف (١٨٦٣ - ١٩١٣) ، صاحب جريدة « المؤيد » التي تأسست عام ١٨٨٩ . وكان علي يوسف أزهرى الثقافة ووجه سياسة المؤيد وجهة خاصة ، فجعلها بوقاً للرأي

المحافظ ، وصارت بذلك صحيفة الفئات المتعصبة والرجعية . ولقد أبدى علي يوسف الجامعة الإسلامية بكل قواه ، وهاجم حركات القومية والتقدمية ، ولم يفرق بين الاستعمار والتبشير ، بل كان يدعو إلى محاربتها معا ، وبسلاح مشترك من الجهاد الديني والوطني .

وفي ١٥ ديسمبر عام ١٩٠٧ أسس الشيخ علي يوسف بإيعاز من الخديو حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ، وقد تلخست مبادئ هذا الحزب فيما يلي :^(١)

١ - تأييد السلطة الخديوية فيما منحتها
الفرمانات الشاهانية لاستقلال مصر الإداري .

٢ - الاعتماد على الوعود والتصريحات التي
أعلنتها بريطانيا العظمى عند احتلال القطر المصري ،
ومطالبتها بتحقيقها ، والوفاء بها .

٣ - المطالبة بمجلس نيابي مصري يكون تام
السلطة فيما يتعلق بالمصريين ، والمصالح المصرية .

٤ - أن يكون التعليم الابتدائي عاما ومجانا .

٥ - أن تكون اللغة العربية لغة التعليم في البلاد .

٦ - أن تعطى الوظائف في المصالح المصرية
لوطنيين بمقتضى الكفاءة والاستحقاق مع تقليل
عدد الأجانب بقدر الإمكان ، حتى يتأني للمصريين
أن يحكموا أنفسهم .

٧ - أن تكون محاكمة الأجانب المقيمين في

مصر جنائيا امام المحاكم المختلطة ، كما يتقاضون
امامها اليوم في الحقوق المدنية ، إلى ان يتم توحيد
المحاكم المصرية لجميع سكانها ، تحقيقا لأعظم مبدأ
بين سكان البلد الواحد ، وهو المساواة امام القانون .

وكان الشيخ علي يوسف صحفيا قبل أن يكون مؤسس حزب ، ونجح في
ميدان الصحافة حتى غدا المؤيد من أوسع الصحف انتشارا ، ولكنه لم
يصب نجاحا في ميدان الحزبية فلم يتضمن إليه غير عدد قليل من دعاة
الرجعية والجمود ومن نحا نحوهم من غمار العامة . ولم يحظ حزب
الإصلاح الدستوري بتأييد جماهيري مثل ما حظى به الحزب الوطني ، كما
أنه لم يحظ بتأييد طبقي مثل ما تمتع به حزب الأمة .

وهكذا انقسمت مصر إزاء النزاع بين السلطة الشرعية والسلطة
الفعلية إلى معسكرين ، أحدهما يحارب الاستعمار ، ويتذرع إلى ذلك
بكل وسيلة ممكنة ، فيعتمد على نفوذ الخديو آفا ، وعلى نفوذ تركيا
آفا آخر ، وعلى نفوذ فرنسا في بعض الأحيان . وذلك هو الحزب الوطني
— كما رأينا — يؤيده شباب مصر وطلبة المدارس . أما المعسكر الآخر
فقد جنح إلى موالة الإنجليز واكتساب رضائهم ، معتقدا أن مصر في ضعفها
وانحلالها لا تستطيع أن تكافحهم ، وأن الطريق الأمثل للتقدم هو إصلاح
حالتها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية بالاتفاق مع سلطات الاحتلال .
وذلك هو حزب الأمة ، يؤيده كبار الملاك ، ويشايهم نفر من أصدقاء
الشيخ محمد عبده . وبين هذين الحزبين الكبيرين وقف حزب علي يوسف
يمبر عن اتجاهات الخديو .

وبالإضافة إلى هذه الأحزاب الثلاثة الرئيسية ، تألفت في مصر عدة
أحزاب صغيرة في الفترة ما بين ١٩٠٧ و ١٩٠٩ . وكان الاختلاف بينها

ينحصر في علاقات كل منها مع الخديو ومع السلطان ومع الاحتلال . ولم
تغن بعض تلك الأحزاب بقضايا مصر الأساسية ، من رفاهية مادية وإصلاح
اقتصادي ونهضة اجتماعية وثقافية وعلمية . ولم تؤثر هذه الأحزاب تأثيراً
جدياً في العلاقات بين القوى السياسية الكبرى لأنها في الواقع لم يكن لها
جذور ضاربة في الأرض المصرية ، فكلها كانت تمثل فكراً متخلفاً أو وضعاً
مندثراً . وهذه الأحزاب هي :

الحزب الوطني الحر :

كون فريق باع نفسه للاستعمار حزبا أطلق عليه اسم «الحزب الوطني
الحر» وما هو بوطني وما هو بحر . وكان الحزب الوطني الحر أول
الأحزاب التي لم تهتم بقضايا مصر الأساسية ، وكانت تمثله صحيفة
«المقطم» التي تحيزت لسلطات الاحتلال البريطاني . وقد أسس هذا
الحزب محمد وحيد الأيوبي في مايو عام ١٩٠٧ . ولكن الإعلان الرسمي
عنه كان في السنة التالية ، حينما كتب الأيوبي مقالا في المقطم يودع اللورد
كرومر ، عند انتهاء مدة خدمته ، وداعاً حاراً ، ويرحب بخليفته ، جورست ،
ترحيباً آخر . وفي سبتمبر من تلك السنة كتب الأيوبي رسالة مفتوحة إلى
السير إدوارد جراي (Grey) وزير خارجية إنجلترا - تحدث فيها عن
فوائد الاحتلال البريطاني لمصر ، ثم استعرض مبادئ حزبه التي اشتملت
على ما يلي : (١)

١ - مسألة المحتلين والسعي في نيل ثقتهم
والإتفاق معهم على كل ما فيه خير القطر وترقيته
وإنجاحه وتنبيههم بالحسنى إلى مواضع النقص
التي يرى الحزب في تنبيههم إليها فائدة لمصر وأهلها

(١) يونان لبيب رزق : المصدر السابق ، ص ٣٢-٣٣ .

كما هو حال الشعوب الضعيفة المعاقلة مع الأمم القوية
الراقية التي تربط مصالحهم بمصالحها لأن طريق
المسألة هذه هي الطريق الوحيدة التي تضمن للأمم
الضعيفة بلوغ الاستقلال في كنف الأمم القوية
المشرقة عليها .

٢ - مسألة الأجانب من سكان القطر المصري
على اختلاف مللهم ونحلهم وعددهم جميعا إخوانا لنا ،
لهم ما لنا وعليهم ما علينا .

٣ - السعي في تميم التعليم الابتدائي بين
طبقات الأمة كلها وتوسيع نطاق التعليم العالي شيئا
فشيئا مع اجتناب الطفرة التي تؤدي إلى ضد
المقصود وقد تكون عاتقا عن ارتقاء المعارف وتقدمها .
والاهتمام بترقية لغة البلاد وتعليم كل ما يمكن تعليمه
من العلوم بها على شرط ألا يكون ذلك سببا في تقصير
التعلمين باللغة العربية عن سواهم من المتعلمين باللغات
الأجنبية وبعبارة أخرى أن لا يكون تعليمهم باللغة العربية
حائلا دون إتقانهم للعلوم ومباراتهم لإخوانهم الذين
يتعلمونها باللغات الأجنبية . وإرسال الإرساليات من
الطلبة إلى أوروبا لتعلم العلوم حتى يجتمع من هؤلاء الطلبة
العلماء الأكفاء الذين يعول عليهم في الترجمة والتأليف
 والتصنيف لكي تبارى لغتنا العربية الشريفة اللغات
الأوروبية في علومها كما يزتها في آدابها .

٤ - السعي في إعداد العامة لقبول الإصلاح
والمزايا النافعة في التمدن الغربي وذلك بإزالة
أوهامهم ومخاوفهم من الإصلاحات الصحية التي
لا تقوى الأمة إلا بها والإصلاحات الإدارية التي لا تنتظم
أحوال الأمة إلا بها أيضا وما شاكل ذلك .

٥ - السعي إلى الحكم النيابي من ابوابه وذلك
بإقناع الحكومة الإنكليزية وجميع الأمم الأوروبية
مع الزمان بمسالتنا وإخلاصنا وتسامحنا وكفاءتنا
بأننا أهل لذلك الحكم ويكون ذلك تدريجاً حتى إذا
آن أوانه وامتت عواقبه باستعداد الأمة له كنا أول
المطالبين به بالطرق المشروعة التي تضمن لنا نيله .

٦ - السعي في تفهيم عامة الأمة وبسطاتها معنى
الوطنية الحقيقية وشروطها وتحذيرها من الذين
يضلونها ويموهون عليها ليقنعوها إلى المصائب والمحن
ويقضوا مآربهم الخصوصية أو مآرب الذين يتخلونهم
وسائط لقضاء أوطارهم .

وهكذا اشتمل برنامج الحزب الوطني الحر على مبادئ تدعو كلها
إلى المسألة الكاملة للمحتلين وبقائهم في مصر بهدف الاستفادة منهم . ولم
يتطرق اتجاه سياسي في تأييد الوجود الاحتلالي بصورة سافرة كما
تطرق اتجاه رئيس الحزب وحيد الأيوبي ووكيله نشأت بك . ولما كان هذا
الحزب قد تأسس في رحاب جريدة المقطم ، فإن فرمان المقطم الثلاثة ،
مكاريوس ونمر وصروف ، كانوا من موجبي الحزب من وراء ستار . أما
باقي الأعضاء فكانوا من السوريين المتعاونين مع الاحتلال ، أو من المصريين
الذين رشاهم الاستعمار للحد من نشاط مصطفى كامل وحزبه المتطرف
في وطنيته .

حزب المصريين المستقلين :

أثار « الاتجاه الإسلامي » الذي تميزت به أقوال وأعمال الحزب
الوطني مخاوف الأقلية القبطية . وقد احتج هؤلاء من « الاتجاه الإسلامي »
بالمغالاة في رفع شعار المصرية واعتبار أن الوطنية القبطية إنما هي صنو

للوطنية المصرية بغض النظر عن الدين . وقد أدت وفاة مصطفى كامل وما دخل على الحزب الوطني بل على الموقف السياسي كله من تغييرات إلى أن يكون الأقباط ما أسماه « بحزب المصريين المستقلين » . فتفجر العداء بين الحزب الوطني وحزب الأمة من جانب والخديو عباس حلمي الثاني من جانب آخر كان من الأسباب المؤدية إلى تخوف الأقباط من الحزبين الكبيرين وإلى شعورهم بأن هذا التطرف قد يؤدي بصر إلى مهاو خطيرة . وعندما تزايدت الدعوة للدستور تزايدت مخاوف الأقباط من احتمالات الاستجابة لهذه الدعوة وما يمكن أن يترتب عليها من تغير مركزهم إزاء الأغلبية . وقد أسس هذا الحزب الدكتور في الحقوق أخنوخ فانوس (١٨٥٦ - ١٩١٨) عام ١٩٠٨ . وكان معظم أعضاء الحزب من الأقباط ، باستثناء نفر من المسلمين المتعاونين مع الاحتلال ، مع أن مؤسس الحزب لم يكن قبطيا ولا مسلما ، بل بروتستانتيا . وكانت ثقافته أمريكية فقد درس في كلية أسيوط الأمريكية ثم في الجامعة الأمريكية ببيروت .

وكانت مبادئ الحزب ، شأن مبادئ الأحزاب الأخرى ، محصورة في نطاق مصر كما يلي : (١)

- ١ - وحدة مصر والسودان .
- ٢ - استقلال مصر .
- ٣ - إلغاء الامتيازات .
- ٤ - سعادة وفلاح سكان مصر .
- ٥ - اعتبار كلمة مصري مطلقة على الأصل والمتجنس بالجنسية المصرية .
- ٦ - وجوب تسهيل شروط التجنس .

Landau, op. cit., pp. 144-145.

(١)

وتحقيق ذلك يتطلب :

(أ) إقامة صداقة حقيقية بين مصر وبريطانيا .

(ب) إقامة علاقات طيبة مع الأجانب المقيمين في مصر وضمان حقوقهم ومصالحهم بالقانون .

(ج) فصل الدين عن السياسة بالقانون .

(د) فرض ضريبة الدخل على الأجانب .

(هـ) عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا ، تعطي بمقتضاها تسهيلات تجارية لبريطانيا وضمانات عسكرية لمصر .

(و) إنشاء مجلسين نيابيين لهما سلطة سن القوانين ، ويكون الأجانب المنتخبون الذين أقاموا في مصر خمس سنوات على الأقل نصف أعضاء أحد المجلسين .

(ز) التعليم الابتدائي الإجباري للجنسين .

(ح) توحيد القضاء ووضع قانون عام ومدني وجنائي واحد .

ولأخنوخ فانوس عدة مقالات وأبحاث في القومية المصرية الفرعونية ، وفي الوسائل لإعادة بناء مجد مصر القديم . وكان شعاره ورمز حركته مصريون قبل كل شيء . وهذا البرنامج يعطي بلا شك صورة حية للتناقض الذي وقع فيه الأقباط في ذلك الوقت . لأنه لم يكن تابعا من « اقتناع فكري » بقدر ما كان تابعا من « ضرورات دينية » فسلبه هذا مضمون تقديمي .

حزب مصر الفتاة :

تأسس هذا الحزب على أثر نجاح حزب تركيا الفتاة في الدولة العثمانية في عام ١٩٠٨ ، وكان مؤسسه وزعيمه إدريس راغب بك . أما

عن مبادئ الحزب ، الذي يداد بكون مجهولا ، فقد حفظتها لنا رسالته وجهها مؤسس الحزب إلى البرلمان البريطاني . ويدعى الكاتب القومي المصري ، ولكنه يطالب بحماية تلك القومية عن طريق بقاء الاحتلال البريطاني في مصر . ويهاجم سلبية الحزب الوطني ويدافع عن نيات الاستعمار ويعدد خدماته في مصر . وتأسيس هذا الحزب في الحقيقة يمثل تطرفا سياسيا في الحياة الحزبية المصرية ، فإن هذا الحزب كان يدين بالولاء لسلطة الخديو وسلطة الاحتلال ، ويجسد سياسة الوفاق بينهما . ويوضح ببرنامج الحزب هذا التطرف في الجمع بين الولاء لكل سلطة في مصر ، فيشتمل البرنامج على ما يلي : (١)

١ - احترام وإجلال حقوق الحضرة النخبة الخديوية وامتيازاتها وكذلك امتيازات السلالة الكريمة الخديوية بأكملها .

٢ - احترام حقوق الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر .

٣ - اتفاق أفكار الحزب مع أفكار جمهور من ساسة الإنكليز يخص منهم بالذكر جناب اللورد كرومر .

وقد غير إدريس راغب بك اسم الحزب فيما بعد إلى « الحزب الدستوري » فتضايق زعماء حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية . ورغم اتخاذ الحزب لهذا الاسم الجديد ، كان مثلاً أميناً لجمود المحافظين الراغبين في الإبقاء على الأمور على ما هي عليه ، ورفض أسلوب المطالبة العاجلة بحياة دستورية ، وحدد عشرين سنة كاملة ليستطيع الشعب أن ينال

(١) يونان لبیب رزق ، المصدر السابق ، ص ٢٥

حقوقه الدستورية ويتمكن من استخدامها استخداماً حسناً . وحتى في
تصوره لطبيعة الانتخابات بعد هذه الفترة الطويلة ، وضع شروطاً منها أن
يكون للمتعلم خمسة أصوات في عملية الاقتراع التي تجري لتكون
المجالس النيابية .

حزب النبلاء :

ظهر هذا الحزب في أكتوبر عام ١٩٠٨ ، ليؤكد أن « الأرستقراطية
التركية » لم تنته بعد . ولقد دفع حسن حلمي زاده رئيس الحزب وسكرتيه
محمود طاهر حقي إلى تكوين حزب النبلاء ذلك الهجوم الذي شنّه الحزب
الوطني على الخديو عباس حلمي الثاني في النصف الثاني من عام ١٩٠٨ .
وبلغ هذا الهجوم الذروة بمقالات محمد فريد المشهورة « ماذا يقولون »
التي عرض فيها بالخديو وسياسته الجديدة (سياسة الوفاق) ، وذكره
بأحاديثه القديمة في الانتصار للدستور والحركة الوطنية . فكتب في اللواء
بتاريخ ١١ أبريل عام ١٩٠٨ يقول : « لا يخطر على بال مصر أن سمو الخديو
التركي في وسط الأمم الحرة وبجانب أكبر إمبراطور دستوري (الإمبراطور
فرانيس جوزيف إمبراطور النمسا) يخضع بما تزينه له سياسة السير
إلدون جورست اللينة الملمس ، ويضع نفسه فعلاً تحت حماية انكلترا ،
بل نحن على ثقة تامة بأن قلبه الكبير يتألم بقدر تألم قلوبنا ، إن لم يكن
أكثر ، من وجود الاحتلال الأجنبي ببلاده ، وتوق نفسه العالية إلى أن
يكون حراً في بلاده ، يحكمها بصفة أمير دستوري بالاشتراك مع مجلس
نيابي عالم بقوته وبالواجب عليه ، ولذلك فنحن نلفظ كل « ما يقولون »
ونستمر على القول بأن فكرة المجلس النيابي سائرة في طريقها ، وليس في
استطاعة أحد أن يوقفها » (١) كما رأى النبلاء أن سياسة تأييد الحزب

(١) محمد فريد : المصدر السابق ، ص ٨١ .

الوطني للدولة العثمانية لا تجدي مادام على عدائه للإنجليز ، إذ تصوروا أن لا إنقاذ للدولة العثمانية من محتتها بدون العون الإنجليزي . ولقد أرسلوا فعلا برقية إلى السير إدوارد جراي أثناء أزمة البوسنة والهرمسك يطلبون منه أن تعمل بريطانيا على المحافظة على الدولة العثمانية . ولقد حدد حسن حلمي بك أهداف حزبه فيما يلي : (١)

١ - الولاء للدولة العثمانية .

٢ - الولاء للأسرة الخديوية .

٣ - التعاون مع بريطانيا لتجديد مصر .

وأيما كان الأمر فإن حزب النبلاء لم يقدم في العمل السياسي المصري أكثر من مدلول فكري دون أي عمل فعلي .

★ ★ ★

وقد أدت جوانب الخلاف بين الأحزاب الرئيسية إلى خوض الصحف في مهارات لم تكن تستهدف الحق دائما ، وقد كان كثير منها يتصل بالأشخاص لا بالمسائل العامة . وقد أفست هذه المهارات الأخلاق والأذواق ، فتولد في المصريين ميل جامع لتبع هذا السباب والتشفي بساعه ، وأصبحت هوايتهم الفاسدة أن يترقبوا في شوق طلوع اليوم الجديد ليستمتعوا بمزيد من السباب ، وليأخذوا مقاعدهم في حفل مصارعة الثيران ، وقد غدا أقدر الناس على السباب وعلى رده هو أبرعهم في أعين الناس . وبذلك استنفدت طاقة المصريين فيما لا طائل تحته ، وصرفت عن مواجهة الاستعمار ، عدوهم الأول ، الذي استراح من حربهم بعد أن أصبح

Alexander, op. cit., p. 195.

(١)

كل منهم حرباً على صاحبه . وارتكبت الصحف باسم الحرية أبشع جريمة في تمزيق شمل المصريين وتفريق كلمتهم . وكان مقال الجريدة « تعالوا تتفق أو نخلف » من أوضح ماكتب في بيان الفروق والاختلافات بين هذه الأحزاب ، وقد جاء فيه .

« ... (فالؤيد) يتحيز دائماً في سياسته العامة إلى إحدى السلطتين ، وأما في جزئيات المسائل وتقدير الحوادث فإنه يجري من النقيض إلى النقيض ، أي من (اللواء) إلى (المقطم) . فأحياناً يكون كالأول ، وأحياناً كالثاني ، وغالباً يتفرد في هذا الميدان الفسيح بدينكم النقيضين ، مراعيًا في ذلك حالة مصلحة سياسته العامة التي ذكرناها . وأما (الجريدة) فإنها لا تتحيز لجهة من السلطتين ، ولا تتفق مع طرف من طرفي النقيض ، وليس من سياستها أن تخدم سلطة مطلقاً بل قلمها وقف على خدمة الأمة دون سواها . . . وبذلك لا يمكن أن تكون متفقة السياسة مع (المؤيد) . وأما (المقطم) فإنه يتحيز إلى سلطة قصر الدويارة ، ويزين أعمال المحتلين ولو كان ملوهاً الخطل ، ويقول بالرضا عن الاحتلال . . . وأما (الجريدة) فإنها لا تقول بالرضا عن الاحتلال مطلقاً . . . وبهذا لا يمكن أن تكون (الجريدة) و (المقطم) متفقتي المذهب . . . وأما (اللواء) فإنها تدعو إلى الاستقلال بالطفرة ، وخطتها عدائية للمحتلين ، ونحن نرى أن الطفرة محال ، وعواقب التشبث بها خطيرة جداً . . . كما نرى أن معاداة المحتلين وتقبيح أعمالهم التي لا يحكم العدل بقبحها ليس من الاعتدال الذي هو شعارنا في شيء » .

كما نرى حافظ إبراهيم فوضى الرأي في ذلك الوقت بهذه الأبيات : (١)

(١) ديوان حافظ إبراهيم : ج ٢/ ٢٠٤ .

وصحف تطن طنين الذباب وأخرى تشن على الأقرب
وهذا يلوذ بقصر الأمير ويدعو إلى ظله الأرحب
وهذا يلوذ بقصر السفير ويطنب في ورده الأعذب
وهذا يصيح مع الصائحين على غير قصد ولا مارب

وهكذا عمل الاحتلال البريطاني على تفتيت الحركة الوطنية المصرية ، ويرجع ذلك إلى سياسة التفاهم التي التزم بها المعتمد البريطاني جورست مع الخديو . وعندما قامت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ كان عباس يقوم برحلته المعتادة إلى الآستانة ، ولكنه لم يعد إلى مصر بعد ذلك . ففي ١٨ ديسمبر من نفس العام فرضت إنجلترا حمايتها على البلاد مسفرة بذلك عن نياتها الحقيقية نحو مصر ، وواضحة جداً لسياسة الغموض التي سارت عليها منذ البداية . وفي اليوم التالي أعلنت الحكومة البريطانية خلع الخديو عباس حلمي الثاني ، وتولية السلطان حسين كامل عرش مصر . ومهما كان الأمر ، فقد أنهى خلع الخديو واستبدال الحماية بالاحتلال عهداً كان جهد النضال القومي موزعاً فيه بين مقاومة الاحتلال والسعي لإنشاء الحكومة الدستورية ، واتجه المناضلون إلى تركيز الجهود ضد الحماية — وليدة الاحتلال — لإزالتها ولإرغام البريطانيين على الجلاء . وفي ذلك الوقت كان هذا الفريق الذي يرى ضرورة التعاون مع الإنجليز وتنظيم علاقة مصر بإنجلترا على أساس الاعتراف باستقلال مصر ، يتبوأ مركز الصدارة في حياة البلاد . ولم يعد هناك من يرى ربط المسألة المصرية بمعاهدة لندن عام ١٨٤٠ وانهار بذلك آخر أساس لنظرية الحزب الوطني في علاج المسألة المصرية ولم يبق غير مبدأ « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » .

الفصل السابع

ثورة ١٩١٩

١ - قيام الثورة وموقف قيادتها من الجماهير

٢ - القوى الاجتماعية الجديدة في الثورة

١ - قيام الثورة وموقف قيادتها من الجماهير

عندما أعلنت الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية ، قررت بريطانيا إعلان الحماية على مصر ، وهو إجراء وسط بين ضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية وترك أمورها على ما هي عليه . ولم يكن فرض الحماية على مصر من جانب واحد أمراً مقبولاً من المصريين جسيماً لولا ظروف الحرب التي لم تمكن أحداً من الإدلاء برأيه صراحة ، خاصة وقد أعلنت الأحكام العرفية في ٢ نوفمبر ، وتحددت الحريات وانتشرت جيوش الاحتلال في البلاد . وبينما كان الساسة المصريون يفكرون في مصير البلاد في فترة أواخر الحرب : حاولت السلطات البريطانية تثبيت الحماية وربط مصر بالإمبراطورية البريطانية لأهميتها بالنسبة إلى المواصلات الجوية والبحرية العالمية . ولكن المعتمد البريطاني ريجنالد ونجت ^(١) (Wingate) حذر الحكومة البريطانية من طبيعة مشاعر المصريين في المراحل الأخيرة من الحرب ، ولفت نظرها إلى ضرورة تحديد معنى الحماية ، ورغبة كل المصريين - من السلطان إلى الفلاح - في تحقيق استقلال مصر الذاتي .

وبعد انعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ ، استيقظت الحركة الوطنية المصرية التي اضطرت إلى الخمود بسبب ظروف الحرب العالمية ، وركب « سعد زغلول قمة الموجة الثورية الجديدة يقود النضال الشعبي

(١) عين ونجت في هذا المنصب منذ أوائل عام ١٩١٩ خلفاً للسير هنري مكماهون .

العنيد» . وكان « الوفد المصري » قد تألف بعد انتهاء الحرب مباشرة في نوفمبر ١٩١٨ ، بهدف « السعي للاستقلال بالطرق السلمية المشروعة» ، مما استوجب الحصول على توكيلات من شتى أطراف البلاد لهذا الغرض . (١) ويبدو أنه كان هناك تفاهم بين رئيس الحكومة - حسين رشدي - والقادة على أن يكون هناك مسعيان : أحدهما رسمي يتولاه رئيس الحكومة لدى الحكومة البريطانية ، والآخر شعبي يشده أزر الرسمين لدى الشعب المصري نفسه ولدى الرأي العام في بريطانيا وفي غيرها من البلاد ولدى ممثلي الدول في مفاوضات الصلح . وفي ١٣ نوفمبر ١٩١٨ توجه سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي - أعضاء الوفد - إلى دار الحماية ، حيث تقابلوا مع ريجنالد ونجت ، وطالب سعد بإلغاء الأحكام العرفية ، وأن تكون صداقة مصر لبريطانيا صداقة الند للند ، وطالب سعد كذلك بالاستقلال التام لمصر ، وأكد عزم بلاده على احترام التزاماتها وخاصة المالية . وتلا ذلك أن تقدم الوفد إلى الحكومة طالبا السفر إلى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ، فوافقت . وتقدم الوفد إلى دار الحماية للترخيص لأعضائه بالسفر إلى بريطانيا لانجاز المهمة المنوطة به . ولكن السلطات البريطانية رفضت هذا الطلب . وفي ٨ مارس ١٩١٩ ألقى القبض على سعد زغلول ومحمد محمود وإسماعيل صدقي وحمد الباسل - من أعضاء الوفد - وتلقوا في اليوم التالي إلى جزيرة مالطة ، فاندلجت الثورة .

وتشير الحوادث الأولى لثورة مارس ١٩١٩ ، إلى أن المصريين كانوا يريدون ، عن طريق القيام بمظاهرات سلمية ، الاحتجاج على القبض على

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية، ج١/٧٩.

زعمائهم الأربعة والتعبير عن تأييدهم لهم في مطلبهم الخاص بالاستقلال التام . ولكن الأمر تطور ، بسبب اتجاء السلطات البريطانية ، تحت تأثير عجزها عن تقدير الحالة النفسية التي يعانيها الشعب تقديرا واعيا سليما - إلى مقابلة محاولته السلمية هذه بالعنف والقسوة ، مما فجر الاستياء المكبوت في صدور الناس لمختلف الأسباب السياسية والاقتصادية، وظهوره في شكل ثورة عارمة ضد الإنجليز . فلقد خاضت مصر غمار حرب لم تكن منها شيئا ، بل زاد فيها الشعب شقاء وخصوصا طبقة الفلاحين والعمال ، والموظفين . كما وضع للشعب مقدار استغلال انجلترا له مدة الحرب ، وكيف جشعت ما يزيد على المليون من خيرة رجاله . فلقد كان المصريون « يربطون بالحباء عند تجنيدهم ، ويساقون كالأنعام وينقلون في مركبات الحيوان » ، واستولت بريطانيا على المحصولات الزراعية بشن بنس ، واشتدت سلطات الاحتلال في جمع الضرائب والدواب^(١) ، وقاسى الشعب المصري الضنك والكرب في حين استطاعت قلة من المصريين وعدد من الأجانب جمع ثروات طائلة .

وعلى ذلك بدت الثورة في شكلها الذي ظهرت به ، انفجارا بكل ما يحمل مثل هذا الانفجار من طابع الارتجال ، والخطأ العفوية والتنظيم السريع ، ولكن هذا « الانفجار » سرعان ما تحول إلى ثورة عندما اشتمل على عناصر جديدة في النضال الوطني ، دلت على وقوع تغير عميق في كيان المجتمع المصري ، ونقصد بهذه العناصر الأقباط والمرأة المصرية . ولقد كانت القاهرة بحكم قيادتها التقليدي للحركات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، أول ما ظهر فيها رد الفعل الذي أحدثه القبض على سعد زغلول ورفاقه . ومن القاهرة انتقلت الحركة إلى الأقاليم . وكانت الطبقة

(١) انظر : عبدالرحمن الراغبي : ثورة ١٩١٩ ، ج ١ .

البورجوازية في المدن أول من استجاب لنداء الثورة . وتبعها الطبقة
العملية فيها . أما في القرى فكان الفلاحون هم الذين حملوا عبء النضال
بتأييد الأعيان . وقد تصدرت الطبقة المثقفة النضال وقادته منذ البداية .
وانتشرت أفرادها بين العمال في المدن . والفلاحين في القرى يوقظون الوعي
والشعور وينظمون الصغوف . ولقد مرت ثورة ١٩١٩ بمرحلتين رئيسيتين .
مرحلة الثورة العفيفة في مارس ١٩١٩ . وهي المرحلة التي اشركت فيها
جموع الشعب من فلاحين وعمال ومثقفين من الإسكندرية إلى أسوان ،
وقطعت خلالها خطوط انسكك الحديدية وأسلاك البرق والتليفون في
كل من الوجهين البحري والقبلي ووسائل المواصلات في المدن ، والتي قابلتها
القوات البريطانية بكل عنف وفسوة ؛ ثم المرحلة الثانية بعد مارس ، وهي
المرحلة الطويلة التي انحصرت الثورة فيها أو كاد في المدن ، واتخذت
شكل مظاهرات الطلبة وقد كانت المثقفين .

وقد اتخذ دعاة الثورة في القاهرة أماكن يجتمعون فيها ، يتدارسون
شئونهم ويرسمون خططهم ومن هذه الأماكن ما كان سرا ومنها ما هو
معروف . وفي طليعة هذه الأخيرة : الأزهر وبيت الأمة (بيت سعد زغلول) ،
ودار محمود سليمان باشا بشارع الفلكي ومحل جروبي بشارع المناخ ،
ومحل « صوت » بشارع « قزاد » ، وغيرها من الأماكن التي يذكرها
الرافعي في كتابه ثورة ١٩١٩ . وكان الأزهر هو المكان المهيمن الذي لم
تستطع السلطة العسكرية اقتحامه ومنع الاجتماعات العامة فيه بسبب
مكاته ومنزله الدينية ، ولهذا أصبح محفلا عاما للخطابة يتبارى فيه
الخطباء من كل الطبقات ، ويقف على منبره القس المسيحي إلى جانب
العالم المسلم . وظهر خطباء للثورة عرفوا ببذاهبهم الخطايا التي تسترعي

الأسماع من أمثال الأستاذ يوسف الجندي والدكتور زكي مبارك والدكتور
محجوب ثابت، ومن أمثال القمص مرقص مرجيوس والقمص بولس غبريال،
ومن أمثال الشيخ مصطفى القاياتي والشيخ محمود أبو العيون من علماء
الأزهر . وفي الحق أن اتحاد عنصري الأمة في ثورة ١٩١٩ هو أعظم
إنجازات الثورة إطلاقاً ، حتى ولو لم يترتب على قيامها تحقيق أي نصيب
من الاستقلال . ولقد قال القمص مرجيوس في إحدى خطبه : « إذا كان
الاستقلال موقوفاً على الاتحاد ، وكان الأقباط في مصر حائلاً دون ذلك ،
فإنني مستعد لأن أضع يدي في يد إخواني المسلمين للقضاء على الأقباط
أجمعين ، لتبقى مصر أمة متحدة مجتمعة الكلمة » . وقد استجابت المرأة
المصرية كذلك للسفور الوطني ، فنزلت لأول مرة في حياتها إلى ميدان
النضال السياسي مسجلة الخطوة الأولى في أخطر تطور اجتماعي في تاريخ
البلاد . ففي يوم ٦ مارس قامت السيدات والآنسات بمظاهرة كبرى مكونة
من عدد يربو على الثلاثمائة من كرام العائلات ، وأعددن احتجاجاً مكتوباً
ليقدمنه إلى معلمي الدولة يحتجن فيه « على الأعمال الوحشية التي
قوبلت بها الأمة المصرية الهادئة » . ولقد وجدت المرأة المصرية في الثورة
الناشبة فرصة العمر لتؤكد وجودها في المجتمع المصري الذي كان يصر
على تجاهلها تحت عوامل التقاليد والدين .

ولقد كانت ثورة ١٩١٩ ثورة سياسية قامت من أجل استقلال الوطن،
ولم تقم لإحداث تغيير اجتماعي ، ومع ذلك فلم تخل من إرهاصات طبقية
طبقية . فقد وجد إلى جانب طلاب الاستقلال طلاب قوت . فعندما أحاط
بعض الثائرين ببيت محمود باشا سليمان في أسبوط ، وكان رئيساً للجنة
المركزية للوفد ووالد محمد محمود عضو الوفد المصري ، لتخريبه
وإحراقه ، واران البعض أن ينهبهم إلى شخص من يحرقون بيته ، أجابوا :
« وهل وزع محمود باشا سليمان أرغفة العيش على الجائعين من الفلاحين؟

نحن طلاب قوت » . (١) ولم يكن الوفد ، يتوقع ، عندما بدأت المظاهرات الأولى عقب القبض على سعد زغلول وصحبته ، أن هذه المظاهرات سوف تتطور إلى ثورة عارمة تكتسح البلاد من أقصاها إلى أدناها . والحق لقد كان من رأي سعد زغلول نفسه أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل ، ومرهق الأعباء ، ومشحون بالجند والسلاح والأرصاء ، ولكنها إذا كانت واقعة ، فشعور الناس بالاختناق والتماسهم المتنفس للجهر بالأمم المكبوتة كاف لانفجارها والاستيئاس فيها . ولذلك فلم يدرك أحد أعضاء الوفد (عبد العزيز فهمي) حين أفضى إليه مندوبو طلبة الحقوق في اليوم التالي للاعتقال بما يهيمون به من القيام بمظاهرات الاحتجاج ، أن هذه المظاهرات سوف تكون فاتحة ثورة جامعة تجتاح البلاد اجتياحا سريعا ، فنصح لهؤلاء الطلبة بالاقلاع عن هذه الفكرة والتزام الهدوء .

والحقيقة أن الحوادث قد جرت بعد ذلك على غير تدبير الوفد . فقد استولى الشعب بنفسه في المدن والثغور والقرى على زمام الموقف ، وانتقل الأمر إلى أيدي اللجان الثورية والجمعيات السرية وغيرها من التنظيمات التي ظهرت إبان الثورة ، والتي نشأت تلقائيا وسط الممارك دون أن تتلقى وحيا من الوفد . ومعنى هذا أن الشعب قد قفز إلى مسرح الحوادث ، سابقا قيادته التي كانت بحكم تكوينها من عناصر معتدلة ، تجزع من العنف وتؤثر حل القضية المصرية في إطار قانوني داخل مؤتمر الصلح . وفي الحقيقة أن دور الوفد في التنظيم الثوري سوف يأتي بعد اخماد ثورة مارس ، وعلى يد لجنة الوفد المركزية التي سوف تتشكل بمناسبة سفر الوفد إلى أوروبا . وعلى أية حال فإن ظهور الشعب على مسرح الحوادث كقوة مهيمنة فعالة ، سوف يكون نقطة تحول في تاريخ الحركة

(١) فكري أباطة : الضاحك الساكن ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٥٤ .

الوطنية كلها . ففينا يتصل بالوفد ، فان توكيله الذي كان - حتى ذلك
الحين - كما يقول الدكتور هيكل في كتابه « مذكرات في السياسة المصرية »
- أمرا صوريا لحاجة انجلترا ، قد أصبح حقيقة ملموسة ، فأصبح الشعب هو
الأصيل والوفد هو الوكيل . وفيما يتصل بالانجليز ، فلم يعد يجديهم أن
يكتسبوا تسليما من جانب الدول الأوروبية بمركزهم في مصر واعترافا
منها بالحماية ، لأن البت في المسألة المصرية لم يعد في يد دول أوروبا ، وإنما
أصبح في يد الشعب المصري ، وبهذا باتت المسألة المصرية مسألة مصرية
لا مسألة دولية .

وإذا كانت قيادة الوفد قد اتابها الرعب من ثورة الشعب في مارس ،
فان تلك الثورة لم تحدث هذا التأثير المتخاذل في كل أعضاء الوفد . فنجاح
سعد زغلول أفاد كثيرا من ثورة مارس ، فبدأ يشعر بأن وراءه قوة شعبية
تحميه في موقفه الأمر الذي دفعه إلى مزيد من الثورية والتشدد في موقفه ،
فربط نفسه بالقوة الشعبية أكثر مما ربط نفسه بأعضاء الوفد من
الأرستقراطية الزراعية . لذلك عارض زملاءه في قبول مشروع ملتر رغم
ان غالبية الوفد من الأرستقراطية الزراعية كانت تحبذ قبوله . فالمسألة
في نظره ليست أغلبية بل مسألة توكيل ، بمعنى أن سعدا لا يهمه أن أغلبية
الوفد تحبذ هذا المشروع ولن يخضع للأغلبية ، ولكنه موكل عن الأمة
ومسئول أمامها ولن يحترم إلا إرادتها . وتلك حقيقة أساسية في الموقف
داخل القيادة الوفدية ، ألا وهي أن الخلاف بين سعد وبقية أعضاء الوفد -
بامتناء سينوف حنا وواصف غالي - كان في تقدير قوة الشعب كطاقة
ثورية ، بل في انزعاج بقية أعضاء الوفد من استمرار الثورة ورغبتهم في
الامراع بحل يتيح لهم شيئا من التنفس السياسي والاقتصادي . هذا
بينما كان سعد قد تطور بعد ثورة مارس ، التي أجبرت بريطانيا على فك
أسره وإطلاقه من منفاه ، فمست جوانب نفسه وأذابت جليد الاعتدال الذي

اتسمت به مواقفه في فترة الاحتلال وجعلته إبان فترة الاحتلال أقرب ما يكون إلى حزب الأمة .

ولقد أفهمت ثورة الشعب في مارس سعد زغلول أن المسرح السياسي القديم في مصر قد اختفى كلية ، وأن حزب الأمة لا يستطيع أن يكون الممثل الرئيسي فيه ، بل أدرك أن مصر أصبحت مسرحاً لتحركات ثورية شعبية لم يكن يحلم بها قبل الحرب العالمية الأولى ، ومن ثم ، فقد كان الموقف يتطلب تطوراً في ثورية القيادات القديمة لترتفع إلى مستوى التضحيات التي بذلتها الأمة في سخط في ثورة مارس . ولقد عبّر سعد زغلول عن احساسه بقوة الطبقات الشعبية وصدق ثورتها في خطابه الذي ألقاه في ٤ يوليو عام ١٩٢٤ في حقل نقابة عمال شركة السكك الحديدية وواحات عين شمس إذ قال : «أفرح كثيراً وأسر كثيراً كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العالية فقط، بل هي منبعثة أيضاً وعلى الأخص في الطبقة التي سماها حسادنا طبقة الرعاع ، واقتخر بأني من الرعاع مثلكم . ولو كانت هذه الحركة قاصرة على الطبقة العليا ، لما قامت لها قائمة ، ولما انتشرت هذا الانتشار . ولما انتصر المبدأ الوطني ، فطبقة الرعاع هي الطبقة الأكثر عدداً في الأمة ، والتي ليس لها صالح خاص ، والتي مبدؤها ثابت على الدوام : مبدؤها الاستقلال التام لمصر والسودان . إن الرجل صاحب الأموال وذلك الموظف في المنصب العالي إذا قال : يحيا الوطن ، فإنما يقول تحيا وظيفتي أو مصلحتي ، ولذلك رأيت كثيراً من أرباب تلك المصالح ومن ذوي الوظائف تقلبوا أو تغيروا ، ولكن الرعاع أمثالكم ما تغيروا ولا بدلوا عقائدهم » .

وعلى الرغم من ذلك فقد كان سعد زغلول يرفض أن يعطي حركة الشعب في ١٩١٩ مضمونا اجتماعيا ، فيقول في نفس الخطاب : « لا يطرأ

سمي أكثر من أن رجلاً فقيراً لا قوت عنده ينادي ليحيى الوطن ، وليس
يطمع في شيء إلا أن يعيش كما هو » . ويتضح ذلك أيضاً من سياسته وهو
رئيس وزراء في وزارة الشعب عام ١٩٢٤ ، فلم يعترف بتقابات العمال ،
ولم يرفع شعار الأرض بالنسبة للفلاحين . والحقيقة أن المضمون الاجتماعي
لثورة ١٩١٩ ، كان الضمان الوحيد لبقاء الطبقات الشعبية في صفوف
الثورة ، فلما دبر مصرع السردار ، لم يكن الأمر في حاجة إلى أكثر من
دقائق لكي ينطفئ كل شيء ، وتقف الجماهير عاجزة عن أن تمد يدها
وتنتهي ثورة ١٩١٩ . وهكذا كانت قيادة ثورة ١٩١٩ تنتمي بصفة عامة
إلى الأرستقراطية الزراعية التي كانت تخشى من الثورة ، وبالذات من
تحولها من ثورة سياسية إلى ثورة اجتماعية . أما سعد زغلول ، فمع أنه
كان يدرك قوة الشعب وطاقاته الثورية ، إلا أنه بدوره كان يرفض المضمون
الاجتماعي الشعبي للثورة .

٢ - القوى الاجتماعية الجديدة في ثورة ١٩١٩

بدأ الاختار الثوري ، إذن ، ينساب بين المجتمع المصري ضد الاحتلال عندما استطاع ذلك الاحتلال بوجهه السافر أن ينفذ إلى قلب المجتمع إبان الحرب بطريقة مباشرة وحساسة بالقيم التي كانت قوام ذلك الروح والتي كان يعيها وعياً مباشراً ويحرص عليها حرصه على كيانه وحياته . ولما كان الاحتلال أكثر مساساً واحتكاكاً بالقاعدة الشعبية ، ونظراً لأنها كانت إذ ذاك وهي البيئة المحافظة تمثل مكن هذا الروح في قوته - فقد كانت تلك تاهل بطاقات ثورية كبيرة . وكان هذا الاختار الثوري ينمو في فترة الحرب في ظل الحماية ضد الاحتلال فربط مصر بشعور واحد وان تجلى مختلفاً في مستوياته بين فرد وآخر أو طبقة وأخرى كل باختلاف النظر والاستعداد للتجاوب مع تحديات الاحتلال بين الفلاحين والعمال والمثقفين والرأسمالية والأعيان . وينبغي أن نشير الآن إلى القوى الاجتماعية التي حركت ثورة ١٩١٩ ، وأفزعت الجناح المتخلف من قيادة الثورة ، وطورت من ثورية سعد زغلول . وهذه القوى الاجتماعية الرئيسية ثلاث : الفلاحون والعمال والمثقفون . وقد تطورت كل قوة من هذه القوى الثلاث خلال فترة الاحتلال تطورا جعل من مجموعها ومن تحالفها القوة الضاربة في ثورة ١٩١٩ .

الفلاحون :

« الفلاح المصري صبور ، لكنه لا يقبل الظلم والاستبداد ويثور عليهما في النهاية ، ويجب أن ننظر إلى دوره في ثورة ١٩١٩ باعتباره حلقة

في سلسلة طويلة من الثورات ضد الظلم والاستبداد بالإضافة إلى تحرير البلاد من أجنبي ظالم مستبد » . قيل عن الفلاح المصري في بعض الأحيان أنه مستكين ، يرضى بالظلم وينام على الضيم ، وأن مئات السنين التي عاشها يعاني الظلم والاضطهاد قد صيرته إلى هذه الحال من التبذ . ولكن هذا القول عار تماماً من الصحة . حقيقة أن حرفة الزراعة عكست الفلاح الصبر . وصحيح أن سيطرة الحكومة المصرية على وسائل الري والصرف تجعل رزق الفلاح بل وحياته في يدها ، مما يجعله يقبل الخضوع لسلطانها عن طيب خاطر ، لكن هذا شيء والاستكانة للظلم شيء آخر . والشواهد كثيرة في التاريخ المصري على جرأة الفلاح وشجاعته وثورته الدائمة على الظلم . فثار الفلاحون ضد الاحتلال الفرنسي في مصر ، وثاروا ضد محمد علي وابنه إبراهيم خصوصاً في الصعيد ، كما اشتركوا في الثورة العرابية . ومن الثابت أن التبرعات والهبات من المحصولات الزراعية والماشية التي خاص بها الجيش العرابي الحرب ضد الإنجليز ، كانت من فقراء الفلاحين ، وهم الذين بنوا الخنادق للجيش المصري في معارك كفر الدوار .

ولا شك أن النكسة التي أصابت الثورة العرابية كان لها أثرها على الفلاحين . كذلك كان لسياسة الاحتلال إزاءهم أثرها . لقد قدر الاحتلال الإنجليزي ما للفلاحين كطبقة من وزن باعتبارهم الغالبية الساحقة من الشعب . ولذلك قامت سياسة الاحتلال تجاه الفلاحين على أساسين ، الأول الحرص على اجتذابهم إلى صفه وإبعادهم عن التأثير بتيار الحركة الوطنية الصاعد . وساعده على انتهاج هذه السياسة ما قام به من إصلاحات في نظام الري والصرف واستصلاح الأراضي ، لرفع إنتاج مصر كمزرعة تمد بريطانيا بالمواد الخام وبخاصة القطن وتمكينها من سداد ديونها للأوروبيين . يضاف إلى ذلك أن الاحتلال قام بإصلاح في النظام الضرائبي ما أدى إلى إلغاء كثير من الضرائب الصغيرة بينما استبقى

المصدر الرئيسي للإيراد ، وهو ضريبة الأرض ، كما هو . ولقد أدت هذه السياسة إلى تحييد شعور الفلاحين تجاه الاحتلال وإلى حصر نشاط الحركة الوطنية في المدن . لكن عدم وجود مضمون اجتماعي لسياسة الاحتلال الزراعية هذه أدى إلى أن الرخاء الذي أوجدته راح إلى جيوب كبار الملاك الزراعيين ، كما حصل استقطاب في الملكية الزراعية فقلت الملكيات المتوسطة ، وزادت الملكيات الكبيرة عددا ومساحة . بينما تعرضت الملكيات الصغيرة للتفتت وزاد عدد الفلاحين المعدمين . وهكذا زاد الأغنياء غنى وبقى الفقراء على فقرهم في وقت ارتفعت فيه الأسعار في أوائل القرن العشرين ، مما أدى إلى تدمير الفلاحين .

أما الأساس الثاني لسياسة الاحتلال تجاه الفلاحين فهو ضرورة القضاء بكل سرعة وشدة على أية حركة معادية تقوم بينهم قبل أن تستفحل وتجرفهم في تيار الحركة الوطنية . سياسة الإرهاب تلك هي التي أملت تصرفات الاحتلال في حادث دنشواي . كانت دنشواي نقطة تحول في شعور الفلاحين تجاه الاحتلال ، إذ اتضحت لهم بشاعته وأنه ليس صديقا لهم كما يدعى . (١) وهكذا أدت سياسة الاحتلال في النهاية عند قيام الحرب العالمية الأولى إلى تحويل الفلاحين إلى طبقة متدمرة اجتماعياً وسياسياً . وقد زادت سياسة الاحتلال خلال الحرب من هذا التدمير ، فأعطت السلطات العسكرية الأولوية المطلقة لمتطلبات الحرب واستولت على الكثير من محصولات الفلاحين ومواشيهم ودوابهم ولم تعوضهم عنها التعويض المناسب ، في الوقت الذي أدت فيه الإجراءات وظروف الحرب إلى ارتفاع الأسعار . وكونت السلطات العسكرية فرقاً من العنّال وفرقاً للنفل بالدواب لمساعدة قواتها المحاربة ، وجمع الفلاحون بالأكراه لهذه الفرق بما عرف

(١) عن دنشواي وأحداثها راجع : محمد جمال الدين المسدي : دنشواي ، مطبوعات مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

بالسلطة . وقد مات منهم الكثيرون في ميادين الحرب في الشرق الأوسط وأوروبا . وفي عام ١٩١٦ كان يتظم في هذه الفرق حوالي عشرة آلاف في فرنسا وثمانية آلاف في العراق . وفي عام ١٩١٨ كان هناك مائة خمسة وثلاثون ألفا في سورية ، مما يوضح ضخامة الأعداد التي جمعت . وتلك أعباء وقع معظمها على الفلاحين الفقراء وقد اقترنت في أذهانهم بالاحتلال وإعلان الحماية .

وهكذا تعرض الفلاح المصري لضروب من الذل أعادت إلى ذهنه ذكرى المظالم التي عاناها أيام الحكم التركي القديم . وما ان اندلعت ثورة ١٩١٩ حتى اندفع الفلاحون تلقائيا إلى المساهمة فيها مع باقي طبقات الشعب . وقد دعمت ثورتهم مختلف مديريات القطر . وكان أهم ما قاموا به مهاجمة محطات السكك الحديدية وقطع الخطوط الحديدية وأسلاك البرق والتليفون وإتلاف الطرق . وقد أصابوا ٦٣ محطة سكة حديد وقطعوا الخطوط الحديدية في ٢٠٠ نقطة ، وكان هدفهم من ذلك شل حركة المواصلات وتعويق حركة القوات البريطانية . وقام الفلاحون أيضا بمهاجمة مراكز البوليس والاستيلاء على ما بها من سلاح ، وبمهاجمة القوات البريطانية وبخاصة في مديرية أسيوط . وكانت معارك الفلاحين في أسيوط وحولها ضد القوات البريطانية من أمجد معاركهم . فقد هاجم الثوار القوات البريطانية في أسيوط واضطروها إلى اتخاذ موقف الدفاع رغم ما تكبدوه من مئات القتلى والجرحى . وتوالى النجذات البريطانية مسرعة ، فوصلت طائرتان حريتان أمطرتا الثوار وابلا من القنابل ، وسارت النجذات من القاهرة في البواخر النيلية ، فهاجمها الآلاف من الفلاحين على ضفاف النيل في مركز ديروط . (١) ورغم أن المدافع الرشاشة حصدت

(١) انظر : احمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي ،

منهم عدة مئات فقد تكرر الهجوم .

بدأ اشتراك الفلاحين في الثورة في ١٢ مارس ، ثم خرجوا منها بسرعة بعد حوالي أسبوعين . ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها ضعف تسليح الفلاحين ، فقد كان المصريون ممنوعين بمقتضى القانون من حمل السلاح إلا بترخيص . وكان الفلاحون يفتقرون إلى قيادة عسكرية وسياسية توجه عملياتهم وتنظمها . يضاف إلى ذلك كثرة عدد القوات البريطانية في مصر منذ قيام الحرب ، والوسائل الوحشية التي لجأت إليها السلطات العسكرية للقضاء على ثورة الفلاحين فقد سيرت الفرق العسكرية والقطارات الحربية المسلحة والسفن المحملة بالجند والمدافع وارسلت الطائرات للقضاء على الثورة . واتبعت تلك القوات تجاه القرى النائرة أو التي يقع بالقرب منها اعتداء على السكك الحديدية ، اُتبعَت سياسة النهب والحرق والاعتداء على النساء وجلد الرجال وقتل من يدي أية مقاومة لتلك الإجراءات . ومن البلاد التي ارتكبت فيها تلك الفظائع العزيرة والبدرشين ونزلة الشوبك بالوجه القبلي ، وميت القرش وتفنها الأشراف وكفر الشيخ بالوجه البحري ، كما أنهم فرضوا على قرى مركز كفر الشيخ أن تقدم كل منها عدداً محدداً من رجالها يجلد كل يوم زيادة في الاذلال والتنكيل .

ومن العوامل التي أدت إلى سرعة خروج الفلاحين من الثورة تخوف قياداتها منهم . فلقد حملت ثورتهم مضموناً اجتماعياً إلى جانب المضمون السياسي ، فلم يصبوا نقتهم على الأجنبي المحتل فقط ، بل صبوها أيضاً على الملكيات الكبيرة . وكانت قيادة الثورة حينئذ في أيدي كبار الملاك الزراعيين من أعضاء حزب الأمة السابق ومن المتعاطفين معهم ، أي أنها قيادة وطنية في اتجاهاتها السياسية رجعية في اتجاهاتها الاجتماعية . وقد خشوا أن تتحول ثورة الفلاحين إلى ثورة اجتماعية تطيح بهم ، بدل أن

تلتزم طريق الثورة السياسية المرسوم ، ومن أدلة الخوف من ثورة الفلاحين تلك الحكومات المحلية والمجالس التي قامت للمحافظة على الأموال والأموال والأرواح .

كانت ثورة ١٩١٩ أول ثورة في تاريخ مصر الحديث على النظام القومي ، ولو لم يشترك فيها الفلاحون والعمال لانقلبت إلى حركة مقاومة عادية محدودة يحمل لواءها الطلبة وحدهم ولما كان لها أثر كبير . ولكن ثورة الفلاحين باتشارها في معظم بلاد القطر ، وبأعمال العنف التي صاحبتهما ، أكسبت ثورة ١٩١٩ الطابع القومي وطابع القوة الإيجابية، وتلك عوامل أقنعت بريطانيا بقوة الثورة والتأييد الذي تجده بين جميع طبقات الشعب ، وبخاصة بين غالبية الشعب من الفلاحين . ولو تيسر لثورة الفلاحين أن تستمر لأمكن لثورة ١٩١٩ أن تحقق كثيراً من النتائج في المجالين الخارجي والداخلي ولتغيرت قيادة تلك الثورة ، واكتسبت مضمونا اجتماعيا ، ولحق الفلاحون بعض المكاسب ، أما خروجهم المبكر بالإضافة إلى خروج العمال ، فقد حرم ثورة ١٩١٩ من قاعدتها العريضة ومن النشاط الإيجابي الذي ميز أدوارها الأولى وعادت إلى طريق المقاومة السلبية من إضرابات ومقاطعة وهو الطريق الذي رسمته زعامتها منذ البداية «السمي إلى الاستقلال بالطرق السلمية ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا» . ولما كانت تلك الوسائل محدودة النتائج فقد تحتم السعي إلى الاتفاق مع المحتل وبدأت الحركة الوطنية تدور في حلقة المفاوضات المفرغة حتى عام ١٩٣٦ وبعدها . ومن الزاحية الداخلية فإن خروج الفلاحين والعمال من الثورة أفسح المجال أمام الطبقة البورجوازية بشقيها في الريف وفي المدن بالاستئثار بالمكاسب بحيث خرج انقلاحون والعمال صفر اليدين دون أن يحققوا أية مكاسب تذكر مقابل ما بذلوا من تضحيات .

العمال :

تعتبر الطبقة العاملة المصرية من القوى الاجتماعية الجديدة في مصر^(١) . فلقد كتب كرومر في تقريره عام ١٩٠٥ يقول : « بأن الصنائع التي اشتغل الوطنيون أنفسهم بها قرونا طويلا . أخذت في الانقراض .. ان الترامواي يحل محل الحمير لنقل الركاب وبانقراض ركوب الحمير تنقضي صناعة السروج وتوابعها ... ومنذ قل استعمال البلاط البلدي لتبليط أراضي الغرف وأصبح يصنع من الخشب أخذت صناعة الحصر تنقرض ... أما صناعة النسيج ففي انحطاط .. والمنسوجات الأوروبية تحل محل المنسوجات الوطنية ... » وفي هذه الظروف المتغيرة صدر فانسون ٩ يناير عام ١٨٩٠ بتقرير حرية العمل والصناعة ، ففضى بذلك على الطوائف الحرفية نهائيا . وكانت تصفية نظام الطوائف كنظام مركزي في الكيان الاقتصادي من أهم العوامل التي أزاحت من الطريق عقبة أمام الاستشارات الرأسمالية الواسعة ، التي تعتبر بحق السبب في ظهور الطبقة العاملة المصرية الحديثة .

وتنتيجة لكل هذه التطورات شهدت مصر في الخمسة عشر عاما السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى حركة عمالية على درجة طيبة من الوعي ، ساعدت على قيامها الظروف السيئة التي كانت تعمل فيها الطبقة العمالية ، كما ساعد عليها وجود عدد كبير من العمال الأجانب بين العمال المصريين ، وكذلك اتجاه الحزب الوطني نحو تنظيم صفوف العمال والصناع في نقابات للاستفادة بهم في الصراع ضد الاستقلال . ومنذ أوائل القرن العشرين كانت المشروعات الحديثة قد أخذت تنتشر في مصر ، وكان من أهم تلك المشروعات شركات السجاير والسكر وحليج الأقطان والترام والغاز ،

(١) عن نشأة هذه الطبقة وتطورها انظر : أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ؛ رؤوف عباس حامد : تاريخ الحركة العمالية في مصر من ١٨٩٩ إلى ١٩٥٢ .

فضلاً عن بعض المحال التجارية الكبيرة ، وبعض مشروعات حكومية هامة
أخصها السكك الحديدية . وقد ترتب على ذلك ازدياد عدد العمال
المشتغلين في تلك المشروعات تدريجياً ، وشعورهم بأنهم يكونون طبقة
كبيرة متميزة عن عمال الحرف الصغيرة .

وقد خضعت هذه الطبقة الوليدة لظروف معيشية سيئة . فقد كانت
أجورهم ضئيلة ، وساعات العمل طويلة ومرهقة ، ولم يكن ثمة ما يؤمنهم
ضد ما يتعرضون له من مخاطر إصابات العمل ، والمرض والشيخوخة وغير
ذلك . وفي الواقع أنه ، حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، لم يكن بمصر
تشريع صناعي لتنظيم أمور العمال ، من حيث الأجور وساعات العمل
وظروفه ، والعلاقة بين العمل ورأس المال . ولهذا شعر العمال بوجوب
تضامنهم والمدافعة عن حقوقهم . وكان بعض هؤلاء العمال من الأجانب ،
وكانوا يعلمون مبلغ ما يفيد العمال في الخارج من النقابات ، فكونوا مع
إخوانهم المصريين نقابات خاصة بهم .

وقد سجل عام ١٨٩٩ بداية الصدام بين البروليتاريا أو الطبقة العاملة
المكونة من عناصر مصرية وأجنبية ، وبين الرأسمالية الأجنبية المستغلة .
ففي هذا العام أضرب عمال مصانع السجائر بالقاهرة ، وقاموا بمظاهرات
أمام مباني الحكومة واصطدموا مع البوليس ، واستطاعوا في النهاية أن
يحملوا أصحاب الأعمال على رفع الأجور وتحديد ساعات العمل . وقد
حاولوا تأليف نقابة لهم على أثر إضرابهم هذا ، ولكن التوفيق لم يلزمهم .
فعادوا فأضربوا مرة ثانية في عام ١٩٠٣ . وفي عام ١٩٠٨ ، عندما تهدد
مصالحهم الخطر بعد أن عمدت الشركات إلى استخدام الآلات مكان العمل
اليدوي ، قاموا بإضراب آخر ، ونجحوا هذه المرة في تأليف نقابة لهم في
أكتوبر من نفس العام . وقد اقتدى سائقوا ترام القاهرة بعمال السجائر

وأنشأوا نقابتهم في عام ١٩٠٨ ، لكنها ظلت زمنا اسما على مسمى ، لتهديد الشركة بالفصل للمنضمين للنقابة . ثم كونت طوائف أخرى من العمال والمستخدمين نقابات لها ، ومن أمثلة ذلك نقابة مستخدمي المكاتب ، ونقابة كنية المحامين الأهلية ، ونقابة كتبة المحامين المختلط ، ونقابة مستخدمي المحاكم المختلطة الخ . .

وعندما أخذ الحزب الوطني ، تحت زعامة محمد فريد ، في بث الوعي بين العمال وتكوين رأي عام بينهم عن طريق تأسيس نقابات للعمال والصناع ، أنشأ يولاق في عام ١٩٠٩ نقابة عمال الصنائع اليدوية ، وما لبثت أن أنشئت على غرار هذه النقابة نقابات أخرى لعمال الصنائع اليدوية في الإسكندرية والمنصورة وغيرها . وكانت هذه النقابة أهم النقابات العمالية قبل الحرب العالمية ، وهي نقابة مصرية صميمة ، وكانت أغراضها طبقا للائحتها ، تنحصر في السعي إلى تحسين حال أعضائها المادية والأدبية ، وبذا كانت أغراضها تعاونية صرفة ، فلم يكن من مقاصدها — على الأقل طبقا لنصوص تلك اللائحة ، المدافعة عن مصالح العمال إزاء أرباب الأعمال على نحو ما تفعل النقابات العمالية الحققة ، لكن الظاهر أن هذه النقابة كانت تعمل سرا لهذا الغرض ، بدليل الصلة بين نشاطها وبين الاضراب الكبير الذي أعلنه بعض أعضائها من عمال السكك الحديدية بالقاهرة في أكتوبر عام ١٩١٠ . وعلى ذلك فقد كان هناك وعي نقابي يشتد في صفوف العمال في السنين السابقة للحرب العالمية الأولى ، وشعور بالظلم والاستغلال تفيض به نفوس هذه الطبقة ، واحساس بالقوة يتمثل في الالتجاء إلى الإضراب لتحقيق المصالح والأهداف .

وهكذا انتعشت حركة الطبقة العاملة المصرية في الفترة من ١٩٠٧ إلى ١٩١٤ ، ولم تنجح الاجراءات الإدارية التي اتخذتها سلطات الاحتلال

والحكومات الموالية في الحد من نمو حركة الطبقة العاملة . كما لم يمنع
نكوص الحكومة عن الاعتراف القانوني بالتنظيم النقابي نمو هذا التنظيم
واتساع نشاطه وانتقال قيادته إلى العناصر الوطنية من العمال . ولقد قامت
الحرب العالمية الأولى في فترة كانت الطبقة العاملة المصرية مقبلة على تأكيد
جانب كبير من حقوقها ومن مطالبها الاقتصادية . وبإعلان الحرب وجدت
هذه الطبقة نفسها في ظروف جديدة ، كان لها أبعاد الأثر في نموها وحركتها
سنوات طويلة . والواقع انه لم يفض على نشوب الحرب أكثر من شهرين
حتى صدر قانون منع التجمهر (١٨ أكتوبر ١٩١٤) الذي اعتبر «تجمهراً»
كل اجتماع من خمسة أشخاص على الأقل في طريق أو محل عام ولو لم
يكن له قصد جنائي . وجعل عقوبة المخالفة الحبس لمدة أقصاها ستة شهور
أو غرامة أقصاها عشرون جنيها . وتلى ذلك القانون ، إعلان الأحكام
العرفية ووضع رقابة على الصحف في ٢ نوفمبر ١٩١٤ ، ثم إعلان الحماية
البريطانية على البلاد في ١٨ ديسمبر من نفس العام وتعطيل الجمعية
التشريعية . ولقد كان صدور هذه القوانين والقرارات ضربة شديدة للطبقة
العاملة ، إذ أنها كانت تعني في الواقع تجريد العمال من أسلحة العمل
الجماعي ، وشل حركتهم في العمل الاقتصادي والوطني ، كما كانت تعني
انه إذا تعرض العمل وتقاباتهم لاجراءات تعسفية من جانب أصحاب العمل
— وخاصة الشركات الأجنبية والإدارات الأوروبية في المرافق — فلن تتاح
لهم فرصة لمقاومتها بسلاح الاضراب أو بالعمل النقابي الذي مارسوه في
سنوات ما قبل الحرب . ومن المؤكد أن سلطات الاحتلال قد وجدت ضالتها
في هذه الظروف الاستثنائية لتوجيه ضربتها إلى العناصر الوطنية النشيطة
بحجة تأمين جهود الحرب في المنطقة . ولم يكن غريبا أن يكون الحزب
الوطني ، أول من يتلقى الضربة ، باعتباره أنشط الأحزاب الوطنية وأكثرها
عداوة للاستعمار وأقدرها على الاتصال وتحريك العمال والفئات الشعبية

الأخرى . وقد قامت سلطات الاحتلال بحملة اعتقالات واسعة ضد رجال هذا الحزب ، كما هاجمت أنديته العمالية ومدارس الشعب التي أنشأها للعمال ، وضبطت أوراقها ودفاترها وسجلاتها .

وبإعلان الحرب اشتدت وطأة الحياة على أبناء الطبقة العاملة نتيجة للغلاء وارتفاع أسعار السلع الأساسية والضرورية . فقد ارتفعت أسعار الذرة بنسبة ٨١٪ والأرز ٧٢٪ والبقول ١١٤٪ والقمح ١٣١٪ والسكر ١٩٤٪ والبترول ١٠٣٪ ، وبلغ سعر الفحم تسعة أمثال ما كان عليه قبل الحرب . وفي الوقت الذي كان العمال يعانون هذه الصعوبات ، ظهرت حركة بين أصحاب الأعمال (الأجانب والمصريين) وخاصة في المهن والصناعات التي تأثرت بالحرب في سنواتها المبكرة ، تستهدف خفض الأجور وتوفير العمال . وقد أدت هذه الحركة - ضمن عوامل أخرى - (مثل عرقلة حركة التجارة الخارجية ، ورحيل بعض أصحاب الأعمال من الأجانب وتصفية أعمالهم ، ووقف مشروعات البناء والتشييد) إلى ظهور البطالة واستفحالها بين العمال الوطنيين والأجانب على حد سواء . وكانت صناعة السجائر - بالذات - من الصناعات التي تأثرت كثيرا لوقف تصدير منتجاتها من ناحية وصعوبة استيراد الكميات الكافية من الدخان لانتاجها .

ولم تكن القوانين الاستثنائية ، وارتفاع تكاليف المعيشة ، وشبح البطالة هي الحصيلة الوحيدة للحرب أو سمة الظروف التي خلقتها وطغت بها الطبقة العاملة المصرية . لقد كان يتظر هذه الطبقة فوق كل ذلك الكثير من الأحداث والمشاق بسبب الحرب . ولعل أبشع ما أصاب الطبقة العاملة - والفلاحين طبعاً - خلال سنوات الحرب هو حشدتهم جماعات وقطعانا في « فرقة العمل المصرية » أو ما أطلق عليه العامة تعبير « الشغل في السلطة » . ولقد تشكلت هذه الفرقة مع بداية الحرب وتحرك الحملات

التركية في اتجاه قناة السويس (فبراير ١٩١٥ ثم أغسطس ١٩١٦) وذلك لسد حاجة القوات البريطانية إلى الأيدي العاملة لاستخدامها في الأعمال المدنية وأعمال الانشاء الضرورية للجهود الحربية مثل تعبيد الطرق ومد خطوط السكك الحديدية وحفر الآبار والخنادق وإقامة الاستحكامات ومد أنابيب المياه وطورها تحت الرمال ونقل أدوات التليفون والتلغراف والمهمات والذخائر .

ولم يكن لسياسة القهر التي مارستها سلطات الاحتلال البريطاني ضد الشعب المصري خلال سنوات الحرب أن تستمر طويلا دون رد فعل قوي لمواجهتها . ولما كان نصيب الطبقة العاملة المصرية من اجراءات القهر والاستغلال أكبر نصيب ، فمن الطبيعي أن توقع أن تكون الطبقة العاملة أول من يكر إلى الانتفاض والحركة . صحيح أن الأمة تحركت بكل فئاتها في مارس عام ١٩١٩ ، ولكن إذا كانت هذه الحركة — كما يتفق المؤرخون — بعيدة الجذور في تاريخنا المعاصر فإن ظروف القهر والاستغلال الاستعماري — طوال سنوات الحرب كانت مشعل انفجارها واندفاعها . وما إن لاحت بشائر السلام وانتقل مسرح العمليات الحربية من منطقة القتال وسيناء إلى فلسطين ، وخفت يد السلطات العسكرية نسيا عن الشئون اليومية للحياة في القاهرة والإسكندرية ، حتى بدأ عمال السجاير يعودون رويدا رويدا إلى ممارسة أساليب العمل الجماعي للدفاع عن مصالحهم ولرفع بعض ما حل بهم من حيف أصحاب الأعمال . وفي فبراير عام ١٩١٨ أعلن عمال الدخان والسجاير في الإسكندرية الاضراب العام ، وأصدر العمال منشورا إلى الجمهور يشرحون فيه وجهة نظرهم جاء فيه :

« كنا والسلام يتسم للعالم والخير يتدفق
عليه نتناول أجورا تكاد لا تكفي احتياجاتنا ، وعندما

ذهمتنا هذه الحرب وما جرت من غلاء في المعيشة ،
قلنا سحابة صيف ثم تنقشع ، واتخذنا لها المدق من
اجهاد الجسم واتباع التقدير والاكتفاء بما هو دون
الضروري ، آمليين انفراج الأزمة ، ولكن لم تزال
الحال في اشتداد والغلاء في اطراد وازدياد حتى
ضاق بنا الفرع . هذا ما حدا بنا إلى الامتناع عن
العمل ، ومن أجل هذا قمنا نطالب بزيادة الأجر ،
فما لبثنا ان سمعنا من اصحاب معاملنا عندما
توسط سعادة محافظنا في الأمر حججا نوردها
ليطلع عليها الجمهور ويعلم منها مبلغ نعمتهم ،
مفنديين كل اعتراض من اعتراضاتهم بأدلة وجاعلين
مصلحتنا في مؤخرة مصلحتهم فتمثل امام المطلع
على هذا المنشور الحقيقة كما هي .

ولقد كان اضراب عمال السجاير أول إشارة للعودة إلى أسلوب
العمل الجماعي المنظم الذي حظرت ظروف القهر الاستعماري والعسكري
استخدامه ، فلم تلبث الحركة أن امتدت إلى عمال الترام ، وعمال السكك
الحديدية وعمال المياه وعمال المطابع والمحلات التجارية في القاهرة
والإسكندرية . وبلغت الحركة ذروتها في الشهور المبكرة من عام ١٩١٩ قبل
الانفجار الثوري في مارس عام ١٩١٩ . ولم تكن حركة تجديد العمل
الجماعي قاصرة في أهدافها على تحسين شروط العمل ، وإنما اتجهت في
الوقت ذاته - بوضوح أكثر - نحو هدف إحياء التنظيم النقابي وتجديد
نشاطه مع التطلع للحصول على الاعتراف القانوني بالوجود النقابي .
وبذلك يمكننا أن نميز في هذه الحركة اتجاهين بارزين : اتجاه نحو إنشاء
النقابات المفردة والآخر نحو إحياء نقابة الصنائع اليدوية التي تحملت أكبر
الخسائر بسبب الحرب ، وكان ارتباطها بالحزب الوطني من العوامل المشددة
لتعريضها لقسط أكبر من طغيان سلطات الاحتلال . ثم أتاحت ظروف

الانتجار الثوري (١٩١٩) الفرصة للطبقة العمالية للقيام بالمزيد من النشاط في الحركة العمالية . وفي أحضان هذا المد الثوري تم تأليف عدد كبير من النقابات يقدرها لا كير في كتابه « الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط » - استنادا إلى الإحصاءات الرسمية - في الفترة ما بين عامي ١٩١٨ و ١٩٢١ نحو ٣٨ نقابة في القاهرة و ٣٣ في الإسكندرية و ١٨ في منطقة القتال .

ولقد دلت هذه الأحداث والتيارات بما شملته من بحث للعمل الجماعي من أجل تحسين شروط العمل وتجديد التنظيم النقابي على مدى عمق الطاقات المكبوتة في صميم الطبقة العاملة المصرية وقدرتها على المبادرة إلى الحركة والنضال فور انتهاء الحرب . ولكن الطبقة العاملة في هذه الفترة كانت لا يزال يشغل كاهلها الكثير من آثار القهر التي تعرضت له طوال سنوات الحرب . ولهذا فقد جاءت مطالبها - في الأغلب والأعم - مطالب مباشرة لاتكاد ترقى عن الأمل في تحسين متواضع وعاجل في الأجور . وخلت المطالب الجديدة من اللامعات الرائعة التي طالما ظهرت في اضطرابات ما قبل الحرب مثل مطلب التعويض عن إصابة العمل ومكافأة نهاية الخدمة واللجان المشتركة لتسوية الشكاوى والاعتراف بالوجود النقابي . ولقد كانت الطبقة العاملة بحاجة إلى قيادة واعية - وربما قيادة موحدة أيضا - لتبدأ السير بها لا من حيث تركتها سياسة القهر الاستعماري خلال الحرب ، وإنما من المواقع المتقدمة التي وصلت إليها عام ١٩١١ أو بعد ذلك بقليل .

وجملة القول أن الطبقة العاملة المصرية كانت بحاجة إلى صياغة مطالبها الأساسية الشاملة بدلا من الجري وراء مطالب جزئية مباشرة هنا وهناك . ولا نحسب أن القيادات الأجنبية التي عاودت نشاطها النقابي بعد الحرب كانت جديرة بحمل هذه المسؤولية فقد اتجهت هذه القيادات نحو التجمع

في مواقع معينة ، وشغلتها مهمة الحصول العاجل على مكاسب مباشرة ، عن التفكير الشامل في المطالب الأساسية للطبقة العاملة • ولا غرو فقد كان التكتل العنصري أو القومي غالبا ما يحكم حركتهم ويعجز عن النظر عبر حدوده ، فهناك مطالب للعمال الأرمن ، وأخرى للعمال الإيطاليين وثالثة للعمال اليونانيين وهكذا • ولهذا كان من المحتم أن تقع المسؤولية على عاتق رجال الحزب الوطني العاملين في نقابة الصنائع اليدوية • وكان يؤهلهم لحمل هذه المسؤولية ما عرف عنهم من حماس وطني ، فضلا عن نظرتهم الشاملة إلى التنظيم النقابي والمشكلات العمالية • وكما تصدى قادة نقابة الصنائع اليدوية في الاسكندرية لاتجاهات النقابة المنفردة ، فانهم تصدوا أيضا لصيانة المطالب الأساسية الشاملة للطبقة العاملة • وأسفرت جهودهم عن ميلاد وثيقة تاريخية على جانب كبير من الأهمية نشرها بعنوان « مشروع قانون لحماية العمال » (٢ مارس ١٩١٩) ، والبلاد على مشارف الانفجار الثوري • (١)

إذن دخل العمال المصريون أحداث ثورة ١٩١٩ حاملين معهم مطالبهم الأساسية وقضاياهم القديمة والجديدة كما صورتها هذه الوثيقة التاريخية واندفعوا للمشاركة في الثورة لا باعتبارها عملا وطنيا وثوريا فحسب، ولكن لأنها أطلقت لهم فرص العمل الجماعي من عقالها وجعلت من سلاح الأحزاب — الذي كان سلاحا تقاييا — أداة من أدوات العمل الثوري الوطني • ولقد أحييت أحداث ثورة ١٩١٩ في نفوس العمال ذكريات النضال القديم من خلال اضرابات الترام والسكك الحديدية في سنوات ما قبل الحرب • كما أحييت بالنسبة للعمال العائدين من فرقة العمل المصرية ذكريات الإهانة والاستغلال والاذلال في سيناء وفلسطين وغاليبولي وفرنسا والعراق ،

(١) قامت ثورة ١٩١٩ يوم ٨ مارس أي بعد نشر الوثيقة بنحو اسبوع.

وحفزت فيهم الرغبة للخلاص والتحرر من تبعة الاستعمار . ودخل العمال ميدان الثورة وهم مؤمنون بأن انتصار العمل الوطني ونيل الاستقلال كفيل بتحقيق مطالبهم وحل قضاياهم، وبهذا نشروا بذور المضمون الاجتماعي على أرض ثورة ١٩١٩ . ولكن لم تخرج الطبقة العاملة على الإطلاق بمكاسب من هذه الثورة ، بل سرعان ما فرضت البورجوازية المصرية حمايتها على الحركة العمالية .

المثقفون (او الانتلجنسيا) :

اتجه البعض إلى تسمية ثورة ١٩١٩ « بثورة الأفندية » تقديرًا لدور الطبقة المثقفة في الثورة . والطبقة المثقفة الثورية التي نشير إليها هنا والتي تحملت عبء ثورة ١٩١٩ كانت من أبناء الطبقة المتوسطة من أهالي المدن والقرى بصفة أساسية ، أما مثقفو طبقة كبار ملاك الأراضي فقد اقتصر دورهم على نشر الأفكار القومية والغربية في مصر ، أي على التمهيد للثورة بنشر الأفكار الليبرالية ، إذ بعد تطور الأحداث في مارس ١٩١٩ ، وظهر اتجاهات اجتماعية إلى جانب الاتجاهات السياسية ، و « المطالبة بالقوت إلى جانب المطالبة بالاستقلال » ، خشي هؤلاء اشتداد الجانب الاجتماعي في الثورة ، وهو موقف ينبثق عن موقف طبقتهم العليا ومن الرغبة في المحافظة على مصالحها . وتوقعوا عن مسaire الركب الثوري ، وعملوا على الالتقاء مع الإنجليز عند منتصف الطريق . ومن ناحية أخرى، يصعب القول بوجود مثقفين وقتذاك يتسمون إلى الطبقة الدنيا - العمال والفلاحين - وإن وجد بين مثقفي تلك الفترة من تبني قضايا هذه الطبقة . فقد كان العمال والفلاحون أعجز ماديًا عن تعليم أبنائهم نظراً للظروف التاريخية التي مرت بسياسة التعليم في مصر ، وخاصة منذ الاحتلال الإنجليزي للبلاد في عام ١٨٨٢ ، الذي عمل على محاربة التعليم بإغلاق

المدارس وانتقاص ميزانية التعليم ، مع تحديد مهمة التعليم بـتخريج الموظفين فقط ، وهي السياسة التي ارتبطت بـسم « دقلوب » المستشار الإنجليزي لوزارة المعارف . وإذا قيل أن بعض أبناء القرى قد تمكنوا من التسرب إلى دور العلم في تلك الفترة ، فإنه يمكن الرد بأن هؤلاء كانوا يقدون أساساً إلى الأزهر ومعاهده لرخص التعليم به ، وحتى هؤلاء فكأنوا من أبناء الطبقة المتوسطة في الريف الذين يتسكنون من الاستغناء مادياً عن أبنائهم في فلاحه الأرض إلى جوارهم . وهكذا إذا سلمنا بأن المثقفين الذين حملوا عبء ثورة ١٩١٩ كانوا أساساً من أبناء الطبقة المتوسطة في المدن والريف فيجدر الإلمام سريعاً بطبيعة تكوين هؤلاء المثقفين وظروف نشأتهم وذلك لإبراز حقيقة المسيرة التي اختطوها لأنفسهم أثناء الثورة وما بعدها .

لقد كان لـميل محمد علي إلى الاقتباس من الغرب عند تأسيس دولته الجديدة أثره في وضع البذور الأولى لفئات المثقفين ، وذلك نتيجة إقامة المدارس على الأساس الغربي وإرساله البعثات إلى أوروبا . ولكن نسي الاتجاه العلماني على حساب التعليم الديني ، نتيجة عدم اهتمام الدولة وقتذاك بتطوير الأزهر ، ولوقوف بعض رجالات الأزهر موقف الجمود أمام التيارات الغربية الحديثة التي غزت البلاد ، وأخيراً لاعتماد أجهزة الدولة التي كانت في اتساع مطرد على خريجي المدارس الأميرية الحديثة مما كان يفتح مجال التوظيف أمام هؤلاء الخريجين . وربما أدى فتح هذه المدارس إلى خلق « ثنائية فكرية » بين مدرسة الأزهر والمدرسة الجديدة في التعليم ، ولكن استطاعت الطبقة الجديدة أن تتزعزع القيادة الفكرية من رجال الدين ، وساهمت بالنصيب الأكبر في قضايا التغير الاجتماعي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وفي تحرير المرأة والحياة النيابية .

ولم يكن نمو المثقفين أمرا عديدا وعلميا فحسب ، بل إنهم اكتسبوا شحنة ثورية كبيرة خلال النضال السياسي والاقتصادي الطويل الذي مروا به حتى اندلاع ثورة ١٩١٩ . فأسرة محمد علي وإن كانت قد استعانت بهذه الطبقة في إدارة الدولة ، إلا أن عناصر الأتراك الشراكسة ظلت تحتل المناصب الرئيسية في أجهزة الدولة من محمد علي إلى إسماعيل ، ولهذا نشأت بين طبقة المثقفين المصريين وبين طبقة الأتراك والشراكسة ، منافسة شديدة كانت في مقدمة العوامل التي حركت ثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢ . وفي أوائل عهد الاحتلال البريطاني احتجبت هذه الطبقة اجتماعيا وراء ثلاث فئات استولت على أهم المناصب وأعلاها نفوذا في الدولة ، وأكبرها أجرا ، وهم الأجانب والسوريون (العناصر الشامية) والإنجليز . وأما الأجانب، فقد كانوا يحكمون تركز النشاط الاقتصادي في مصر في يد العناصر الأجنبية، يفضلون عن المصريين في الشركات والمصانع على وجه الخصوص، ويحتلون فيها المناصب العليا والوسطى . ويترك للمصريين الفئات . وكان هؤلاء الأجانب يجدون الحماية الكاملة في ظل نظام الامتيازات الأجنبية ، كما كانوا يجدون الاعتراف الكامل بالوضع الذي صار لهم في مصر من السياسة الإنجليزية .

وكانت الفئة الثانية التي حجبت الطبقة المثقفة في مصر هم السوريون . وكان السوريون وخاصة المسيحيين ، يكونون في مصر جالية على درجة كبيرة من النفوذ ، ولم تكن هذه الجالية تستمد أهميتها من عدد أعضائها، بل كانت تستمد من المراكز التي كان يشغلها أفرادها فقد كان معظم أفراد الطبقة العليا من هذه الجالية ومن كبار رجال الطبقة الوسطى فيها من الموظفين . وكان السوريون قد بدأوا يحتلون الوضع الذي صار لهم في مصر عندما بدأ إسماعيل في صوغ الإدارة المصرية بالصيغة الأوروبية ، فقد أخذ الطلب يزداد على الموظفين الذين يعرفون اللغتين العربية والفرنسية،

ويشكلون القدرة على استيعاب طريقة الإدارة الأوروبية وتمثيلها في مصر .
ولما عجز عدد المصريين المثقفين ثقافة أوروبية عن سد الحاجة ، التجأ إلى
السوريين ، الذين سرعان ما نجحوا في تصدر المناصب الكبرى بحكم
طموحهم ، وامتلاكهم خاصة التلاؤم مع البيئة في المجتمعات التي هي خليط
من كل الأجناس . وعندما احتل الإنجليز مصر وتولوا إدارة شئونها ،
ساعدت الظروف على احتضانهم للسوريين . (١) فقد رأوا أنهم لا يستطيعون
الاعتماد على المصريين من المسلمين بحجة أنهم لا فائدة منهم في ذلك الوقت ،
ورأوا أن الأقباط لا يفضلون المسلمين إلا في القليل ، ومن ثم فلم يسبق
أمامهم سوى السوريون .

وكانت الفئة الثالثة التي حجبت الطبقة المثقفة في مصر عن المراكز
والمناصب هم الإنجليز أنفسهم . وكانت السياسة الإنجليزية في أوائل عهد
الاحتلال قد قامت على استخدام عدد معين من الموظفين المثقفين ليشيروا
ويساعدوا ، وخصوصا في دوائر المالية والري . ثم أضيف إليهم مستشار
قضائي ومستشار للمعارف وبعدها مستشار للداخلية وجماعة من المفتشين
للأقاليم . على أنه باستمرار الاحتلال ، وزيادة إيرادات مصر ، اتسع نطاق
الوظائف في حكومتها كثيرا ، وفي نفس الوقت لم يكن هذا التوسع لمصلحة
العنصر المصري ، فقد زاد عدد الموظفين البريطانيين زيادة مضطردة ، وأغفل
المبدأ القاضي بأن يكون غرض الإدارة تدريب المصريين وإعدادهم لتدبير
شئونهم بأنفسهم . لهذا أخذ الاستياء ينمو ويزيد ، ورأى المصريون الذين
طال اختبارهم للوظائف في حكومتهم ، واتصفوا بالكفاءة ، أنه قد قضى
على ترقيتهم إلى أسنى المناصب في حكومتهم ، بعد النظام القاضي بأن

(١) انظر : محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ،

ج ١ / ٢٢١ - ٢٢٨ .

المنصب الذي يتقلده غير مصري لا يتقلده مصري إذا خلا ، بل يتقلده غير مصري على الدوام . وواضح أن الاحتلال البريطاني كان يعمل عامداً على إبقاء المصريين في حالة من القصور والمعجز والاعتماد على الإنجليز في القيام بشئون الوظائف الهامة . ذلك أن سياسة التعليم ، التي كانت تجري على يد الاحتلال ، لم يكن من شأنها في الواقع أن تفضي إلى تخرج كفاءات هامة تسد حاجة البلاد . ولقد كان الغرض من ذلك أن يجد الإنجليز على الدوام الذريعة لشغل الوظائف العليا بالعناصر الإنجليزية ، ومن ثم يسيطرون تماماً على شئون البلاد .

وعلى كل حال ، فقد كانت فترة الحرب العالمية الأولى محنة للطبقة الوسطى المثقفة . ففي الوقت الذي كانت قطاعات أخرى من الشعب تستفيد من حالة الحرب في الأثراء ، كانت هذه الطبقة تعاني أسوأ آثار الحرب الاقتصادية وتآجها . فإن ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية ارتفاعاً متوالياً لم يسبق له مثيل وخصوصاً أسعار الحبوب الغذائية والمنسوجات والوقود ، وكذلك ارتفاع أجور المواصلات ، لم يصحبه في نفس الوقت ارتفاع مماثل في دخل أصحاب المهن والموظفين . ولقد عانت الحكومة إلى منع الموظفين علاوة غلاء المعيشة ، ولكنها من ناحية أخرى ، رفعت أجور النقل بالسكك الحديدية ٥٠٪ على زيادتها السابقة فبلغت الزيادة ١٠٠٪ .

على أن انتهاء الحرب العظمى كان إيذاناً بازدياد متاعب هذه الطبقة ، ففي المدة ما بين ١٦ أغسطس عام ١٩١٨ وأول سبتمبر عام ١٩١٨ ، تقدم للقومسيون الطبي في لندن مائة وثلاثون شاباً إنجليزياً من راغبي التوظيف في مصر ، وقد نجح هؤلاء جميعاً ، ووفد هذا العدد الكبير على مصر حتى اضطرت الحكومة إلى إيجاد أقسام جديدة في مصالحها لاستيفائه . وقد نشر الأستاذ فكري أباطة في ذلك الحين مقالا أبدى فيه تخوفه من ازدياد

عدد الموظفين الإنجليز فقال : « وقد علينا هذين اليومين ، جيش جرار من شبان الانجليز ، زاحنا حتى في أصغر وظائف مصرنا العزيزة وسارت حكومتنا مع الوافدين على النصف الثاني من المبدأ المشهور أحرار في بلادنا بـ كرماء لضيوفنا فالحقهم بالوظائف الفنية وغير الفنية ، وترتب على هذا خروج عدد عديد من الموظفين المصريين ، فالتجئوا للمحاكم طالبين العدل والانصاف ، وكان دفاع الحكومة ، ولا يزال ، ملخصا في كلمتين : رقتاه للاستغناء ، ولو أنصفت لقات رقتاه للاستبدال » .

وهكذا يتضح جليا أن سياسة الإنجليز نحو الطبقة الوسطى المثقفة لم تدع لهذه الطبقة من سبيل سوى الاستماتة في محاربة الاحتلال . وسرى كيف أثر هذا على النشء من هذه الطبقة ، فبرز عنصر جديد من عناصر المقاومة الشعبية في مصر وهم الطلبة . ولقد كان لهؤلاء تراثهم الثوري الزاخر بالتنظيم والمواقف ، الذي مكنتهم من تحمل الأعباء التي ألقيت على عاتقهم من حيث القدرة على تنظيم أنفسهم علنيا وسريا ، وعلى العمل في وسط الجساهر . ففي عام ١٩٠٥ بدأت أول محاولة لتنظيم صفوف الطلبة والخريجين بإنشاء نادي المدارس العليا ، ويعد هذا النادي مسئولا عن المظاهرات الوطنية التي شهدتها مصر حتى قيام الحرب العالمية الأولى . وفي ظل الظروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب ، وتقيد الحريات ، حمل الطلبة مسؤولية نشر الوعي السياسي والوطني بين الأهالي وذلك من خلال مناقشاتهم لأوضاع الاحتلال وأعوانه في البلاد . وكما كان القبض على سعد زغلول يوم ٨ مارس هو العامل المباشر لقيام ثورة ١٩١٩ ، فقد كان الطلبة هم الذين أطلقوا الشرارة الأولى لهذه الثورة ، وهم الذين فجروا الثورة عند باقي عناصر الأمة وقتاتها . ففي اليوم التالي للقبض على سعد زغلول ، تظاهر طلبة المدارس العليا وبعض المدارس الثانوية احتجاجا على اعتقال سعد ، وللمطالبة برفع الحاية . وعندما سرى

حبر هذه المظاهرات . أجس انطبه دون استثناء على التظاهر ثانية؛ فخرجت مظاهراتهم تطوف أنحاء القاهرة في اليوم الثاني للثورة ، وهو اليوم الذي بدأ فيه اشتراك العمال في الثورة . وقد نظم الطلبة أنفسهم في لجان لتنظيم أعمالهم وتحركاتهم طوال مدة الثورة . وكانت هذه اللجان تعمل بوحى من شعورها الخاص في المراحل الأولى للثورة ، وقبل أن تنضوي تحت لواء الوفد . ولتوضيح ضخامة حركة الطلبة يسكن القول أن عدد المعتقلين منهم في القاهرة عقب مظاهرة اليوم الأول فقط كانوا ثلاثمائة طالب ، كذلك بلغ عدد المعتقلين من طلبة المعهد الديني في الإسكندرية وخدمهم ١٥٠ طالبا .

ومن الفئات المثقفة أيضا التي اشتركت في الثورة أصحاب المهن الحرة . وكانت هذه الفئة من أخطر العناصر الثورية ، فكانت مكاتب المحامين خلايا للثورة تزخر بالحركة والنشاط . ولقد كان الأستاذ يوسف الجندي الذي أعلن استقلال إقليم « زفتي » أثناء الثورة أحد المحامين بهذا الإقليم . وقد اشترك المحامون في الثورة منذ يومها الثالث ، فقد اجتمعوا يوم ١١ مارس وأصدروا قرارا بالإضراب وتأجيل النظر في القضايا ، فوافق أغلب القضاة على التأجيل . وتبعهم المحامون الشرعيون فأضربوا في يوم ١٥ مارس وطلبوا تأجيل القضايا .

أما بالنسبة لموقف الموظفين من الثورة ، فرغم تأخر قيامهم بالإضراب بالنسبة لباقي عناصر الأمة نظرا لوضعهم الاقتصادي ، فقد كان لاضرابهم أثر بالغ الخطورة على سلطات الاحتلال لتحكمهم في أجهزة الحكم ، ولأن هذا الإضراب كان يعني انتقال هذه الأجهزة إلى أيدي الثوار . ومن ناحية أخرى فلم يكن تأخر إضراب الموظفين يعني عدم مشاركتهم في الثورة ، فقد سارع بعضهم إلى تحرير العرائض وجمع التوقيعات عليها لرفعها إلى السلطان احتجاجا على اعتقال الزعماء ورفع الحراسة ، كما قام

البعض الآخر بالاضراب يوم ١٠ مارس . أما الإضراب العام لجميع الموظفين الذي استمر ثلاثة أيام فقد كان في أول أبريل بعد أن تسلسوا مرتباتهم . وكان موقف الموظفين قد بدأ يتخذ شكلا حاسما منذ ٢٥ مارس عندما قرروا تأليف لجنة من الموظفين للتعبير عن موقفهم إزاء الأحداث وقتذاك . وقد أعيد تشكيل هذه اللجنة وزادت من أهميتها وعملها حتى أصبحت المسئولة عن إسقاط وزارة رشدي باشا الرابعة التي تآلفت عند الإفراج عن سعد ومسجبه في ٧ أبريل . وقد تكونت هذه اللجنة من ٣٢ عضوا ، وسيت «لجنة مندوبي موظفي وزارات الحكومة ومصالحها» . وعندما بدأ تعثر الثورة . خرج الموظفون بسرعة ، ثم تحول أصحاب المهن الحرة إلى أصحاب مطالب يطعمون في مناصب الوزارة والبرلمان ، وبقي العنصر الأخير والثالث هو الطلبة .

وعلى أية حال لم تستطع الثورة أن تحقق شيئا مباشرا للعاملين والفلاحين ، ولكن الأوضاع بعد تصريح فبراير عام ١٩٢٢ مكنت الوزارات المصرية المتعاقبة من تمصير الإدارة المصرية تدريجيا ، ولا سيما وزارة سعد في عام ١٩٢٤ ، وكان ذلك لصالح المثقفين المصريين . ثم مكنت هذه الأوضاع الحكومات المصرية منذ عام ١٩٢٤ من التوسع في التعليم ، فزاد عدد الطلبة في المدارس في عام ١٩٢٤ إلى ٣٢٤ ألف ، ثم إلى ما يقرب من ٩٠٠ ألف في عام ١٩٣٣ ، كما زادت ميزانية التعليم بالنسبة إلى الميزانية العامة من ٤٪ في عام ١٩١٩ إلى ٢٪ قبل الحرب العالمية الثانية . وكان هذا مكسبا أيضا للمثقفين المصريين . وهكذا كانت طبقة المثقفين في طليعة الطبقات التي خرجت بمكاسب واضحة من الثورة .

★ ★ ★

وبرغم تعثر ثورة ١٩١٩ وإخفاقها فقد تمخضت عن تلك الثورة عدة

تائج هامة نجلها فيما يلي :

١ - استطاعت الثورة ان تلغي الحماية البريطانية عام ١٩٢٢ . حقيقة ان إلغاء الحماية لم يؤد إلى الاستقلال الذي تطلع إليه المصريون بسبب التحفظات الأربع المصاحبة لإلغاء الحماية في تصريح فبراير عام ١٩٢٢ . ومع هذا فإن إلغاء الحماية أتاح فرصة للرأسمالية المصرية للتنفس السياسي وتصير وظائف الدولة . وفتح الباب أمام أبنائها للدخول ، كما أن مقاعد البرلمان والوزارات أتاح لها فرصة المشاركة في الحكم . وبذلك اتسم موقف الرأسمالية المصرية بسبب هذه المشاركة بطابع المهادنة أو المساومة .

٢ - كما أدى هذا الحد من التنفس السياسي للرأسمالية المصرية إلى تأسيس بنك مصر ، كمؤسسة لتجمع الرأسمالية الوطنية في مواجهة الاحتكارات الأجنبية ، وإن كان تطور بعض قطاعات من الرأسمالية المصرية في الفترة ما بين الحربين العالميتين ، سيتهي إلى ظهور الرأسمالية الاحتكارية المصرية ، الأمر الذي سيخرج الرأسمالية المصرية بصفة عامة خارج معسكر الثورة الوطنية الديموقراطية .

٣ - كان اشتراك المرأة في ثورة ١٩١٩ علامة حاسمة في حركة تحرير المرأة المصرية التي بدأت في السنوات الأولى من القرن العشرين . غير أن هذا التطور في الحركة النسائية كان مشوبا بكثير من الشوائب ، لأن الحركة النسائية بدلا من أن تتطور تطورا ثوريا حدث لها ما حدث للحركة العمالية . وقد استخدمت الحركة النسائية في مصر لخدمة القصر والأحزاب الرجعية . كذلك عجزت الحركة النسائية المصرية بسبب طبيعة العناصر المسيطرة عليها ، من أن تتطور تطورا ثوريا فضاليا ، فظلت تسم بطابع الانحلال إلى حد كبير ، والابتعاد عن مجال العمل الوطني السياسي ، وحصر نشاطها

في مجال الخدمة الاجتماعية ذات الطابع الإحساني ، مما أدى إلى تجميع حقيقة التناقضات الرئيسية بين الطبقات الشعبية والأرستقراطية المستغلة .

ولكن إذا كان الشعب المصري قد فشل في تحقيق ما غلقه على ثورة ١٩١٩ من آمال ، فإن ذلك يرجع إلى بعض الأسباب . السبب الأول كما يقول الميثاق هو « أن القيادات الثورية أغفلت إغفالاً يكاد أن يكون تاماً مطالب التغيير الاجتماعي » . فتور ١٩١٩ لم تكن ثورة اشتراكية إطلاقاً ، كما أن طبيعة قيادتها لم تؤهلها للقيام بهذا الدور ، فهي ثورة التحرر الوطني القائمة على فكرة التحالف بين الطبقات : وهي الرأسمالية المصرية والمثقفون والعمال والفلاحون ، والتحالف بقيادة الرأسمالية . ولقد خرج العمال والفلاحون دون مكاسب على الإطلاق من هذه الثورة ، ومن الواضح أن قيادة الثورة كانت حريصة على خروج هذين القطاعين من الثورة منذ البداية ، حتى لا تكتسب الثورة ذلك الطابع النضالي العنيف الذي اتخذته في مارس ، أو حتى لا يكون هناك احتمال تحول الثورة كلها من ثورة سياسية فقط إلى ثورة سياسية واجتماعية معاً . ولقد أثر خروج العمال والفلاحين على مسار الثورة كلها ، إذ جعل منها أو انتهى بها إلى حركة سياسية أسلوبها في تحقيق الاستقلال أسلوب المساومة السياسية مع الاحتلال . حقيقة أن هذا التحول الجذري في مجرى الثورة قد بدأ في عام ١٩٢٤ ، ولكن تحول الثورة من ثورة إلى حركة سياسية مركزة في المدن أسلوبها مظاهرات الطلبة وتجمعات المثقفين ، هذا كله لا بد أن يحدد بخروج العمال والفلاحين من معسكر الثورة رغم إرادتهم . ويقول الميثاق في هذا الشأن : « إن المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها . لكن القيادات التي تصدت في مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ بإغفالها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثوري لم تستطع أن تبين بوضوح أن الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة للشعب إلا إذا مدت اندفاعها

إن ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ووصلت إلى أعناق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

ومن الأسباب التي أدت إلى تحول الثورة ضد الإنجليز إلى حركة سياسية : دستور ١٩٢٣ وما أدى إليه من نزاع بين الوفد وهو قيادة الحركة الوطنية من ناحية وبين السراي من ناحية أخرى . ودون شك كان لهذا الصراع دلالة البالغة ، لكن الوفد لم يرفع أبدا شعار إسقاط السراي ، فلم يتطور هذا الصراع تطورا ثوريا ، بل بقي في إطار دستور ١٩٢٣ ، الأمر الذي جعل الحركة الوطنية دائما في موقف الضعيف العاجز عن حسم ذلك التناقض بين الحركة الوطنية والأسرة الحاكمة .

ومن ناحية أخرى لم يخدم الموقف الدولي الحركة الوطنية في مصر، أو في غيرها من المستعمرات الآسيوية والافريقية ، فالدول الاستعمارية كانت في عنفوان قوتها . حقيقة لقد أدت ثورة أكتوبر ١٩١٧ إلى ظهور الاتحاد السوفيتي ، الذي استطاع أن يقدم بعض المساعدات للحركات الوطنية في البلاد القريبة منه مثل تركيا والصين وإيران ، ولكنه بسبب بعده عن مصر من ناحية ومشاكله الداخلية من ناحية أخرى ، لم يتمكن من تقديم أية مساعدة للحركة الوطنية المصرية . وحتى إذا كان في إمكانه ذلك ، فمن المشكوك فيه تماما أن قيادة ثورة ١٩١٩ كانت على استعداد لتقبل هذه المساعدة . فالوفد خلال عام ١٩١٩ كان يركز في اعتماده دوليا على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها . ومن هنا جاء نشاط الوفد لدى الدوائر الأمريكية الرسمية وغير الرسمية . فلما فشلت هذه المحاولات واعترفت الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر ، كان سعي الوفد إلى حل القضية المصرية في إطار التفاهم المباشر والضيق مع إنجلترا وحدها

وذلك هو الخط السياسي الذي ظل الوفد يتبعه حتى وقع معاهدة
سنة ١٩٣٦ •

وعلى ذلك يجب أن نعتبر معاهدة ١٩٣٦ التاج الطبيعي للخط الذي
شاعت ثورة ١٩١٩ أن تسير عليه بالحاح • وكان توقيع معاهدة ١٩٣٦ من
العوامل التي أضعفت الوفد ، فبدأ نفوذه في السيطرة على الحركة الوطنية
يتدهور • ولما كان الوفد يمثل بشكل رئيسي اتجاهها لبراليا بـورجوازيـا.
فان معاهدة ١٩٣٦ وتدهور نفوذ الوفد سيؤدي إلى تيارات سياسية في
أقصى اليمين ذات الاتجاه الفاشستي مؤيدة من الرأسمالية الاحتكارية
وتيارات سياسية في أقصى اليسار مثلة في نشاط جماعات ماركسية
متخبطة • ومنذ الحرب العالمية الثانية والحركة الوطنية المصرية عبارة عن
محصلة التفاعل أو التناقض بين هذه الاتجاهات الثلاث السياسية والاجتماعية
والاقتصادية : التيار الليبرالي البورجوازي التقليدي مثلاً في الوفد في
الوسط ، وتيار فاشستي ديني مثلاً في حركة الإخوان في اليمين ، وتيار
يساري في أقصى اليسار مثلاً في جماعات ماركسية •

الفصل الثامن

تصريح ٢٨ فبراير وظهور التكتلات السياسية

١ - لجنة ملتر وتصريح ٢٨ فبراير

٢ - الأحزاب السياسية في أعقاب ثورة ١٩١٩

١ - لجنة ملنر وتصريح ٢٨ فبراير

عندما تفاقمت الحالة السياسية في مصر بسبب منع الوفد من السفر واستقالة حكومة حسين رشدي باشا تضامنا مع الوفد ، قررت الحكومة البريطانية استدعاء مندوبها السامي في مصر ريجنالد ونجت لتتف منه على تطور الأحوال في مصر . وغادر ونجت مصر في ٢١ يناير عام ١٩١٩ . ولقد كان ذلك توطئة لإقالته من منصبه وهو الرجل الذي أحسن لها النتيجة وأشار عليها بقبول سفر الوزيرين المصريين إلى العاصمة البريطانية وعادت هي إلى رأيه بعد فوات الأوان . ولما ثبت الثورة بعد رحيل ونجت استبدلت به مندوبا آخر أكثر شكيمة وأقوى بأسا وهو المارشال اللنبي فاتح القدس . وقد جاء في البيان الرسمي الذي أذيع في لندن في ٢١ مارس عام ١٩١٩ أنه « وكل إليه أن يقوم بالسلطة العليا في جميع المسائل العسكرية والملكية ، وأن يتخذ جميع الوسائل التي يرى ضرورتها ومتناسبها حتى يعيد القانون والنظام في هذه البلاد وحتى يدير جميع الشؤون إذا لزم الأمر ناظرا إلى ضرورة تأييد حماية جلالة الملك على القطر المصري على قاعدة ثابتة عادلة » . وتدل لهجة البيان على أن الحكومة البريطانية ، برغم اثورة ، كانت مضرة على توكيد الحماية وتشيتها ، كما أن اختيار المارشال اللنبي بالذات يدل على اتجاهها إلى قمع الثورة بقوة السلاح .

وصل اللنبي إلى القاهرة في ٢٥ مارس ، وفي اليوم التالي أدلى بتصريح هام إلى بعض الكبراء والأعيان من استدعاهم خصيصا لسماعه وحدد أغراضه فيما يلي :

١ - وضع حد للاضطرابات الحالية .

٢ - عمل تحريات دقيقة في جميع الأسباب التي حلت أهل البلاد على الشكاوى .

٣ - إزالة كل الشكاوى التي تستوجب العدالة إزالتها .

ولقد رأى النبي أن القوة ليست وحدها القادرة على حل المشاكل، ولذلك اتبع خطة تقوم في ظاهرها على احترام عواطف الشعب ومحاولة كسب ثقته، وباطنها استدراجه لقبول الحماية البريطانية ، أي أنه اتبع خطة أساسها المزج بين الشدة واللين . وشاء النبي في بداية الخطة الافراج عن سعد وزملائه فأرسل في ٣١ مارس عام ١٩١٩ ينصح بإطلاق سراحهم والساح لهم بالسفر إلى أوروبا . ولم تجد بريطانيا مناصا من الاذعان لندوبها السامي ، فقد منحت كل السلطات ليتصرف في الموقف . وعلى أية حال فقد وافقت على هذا الحل بعد أن اتخذت عدتها في مؤتمر الصلح لكي يرفض مطالب مصر ، بل يرفض أيضا سماع هذه المطالب ، واستوثقت من أنه سيقر الحماية البريطانية في معاهدة الصلح . وفي ٧ أبريل أذاع النبي بلاغا يعلن فيه أنه بالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان فؤاد لم يبق حرج على السفر ، وأن جميع المصريين الذين يزيدون مبارحة البلاد يكون لهم مطلق الحرية » وأن « كلا من سعد زغلول باشا واسماعيل صدقي باشا وحيد الباسل باشا ومحمد محمود باشا يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر » . وسارع الوفد في القاهرة إلى تنظيم نفسه ، فتقرر أن يسافر الأعضاء الآتية أسماؤهم : علي شعراوي باشا وسنيوت حنا بك وجورج خياط بك ومصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفي بك . على أن ينضم إليهم في مالطة سعد ورفاقه . ولتعزيز جهوده بالمال فتح باب

التبرعات له ، فتبارى أبناء الشعب في منح المنح ، حتى كانت التبرعات تجمع في المقاهي والمنتديات ، وشملت حركة التبرعات الفقراء والأغنياء على السواء . وفي ١١ أبريل عام ١٩١٩ غادر الوفد البلاد ، وفي اليوم التالي تآلفت في القاهرة لجنة مركزية تنوب عن الوفد في غيابه وتتولى انشاء اللجان التي تنوب عنه في الأقاليم .

وبعد وصول الوفد إلى باريس في ١٩ أبريل عام ١٩١٩ عمل على تنسيق أعماله وتنظيمها ، فقسم نفسه إلى ثلاث لجان : الأولى للمالية وتتكون من سعد وشعراوي وعبد اللطيف المكباتي ، والثانية للدعاية والنشر وتتكون من إسماعيل صدقي وعبد العزيز فهمي وحافظ عفيفي وويصا واصف ، والثالثة للحفلات وتتكون من إسماعيل صدقي وحسين واصف وجورج خياط . وبدأت اللجان أعمالها وفي نفس الوقت بدأت اتصالاتها بالمسؤولين وبوفود الأمم ورجال الصحافة . ولكن بريطانيا عندما صرحت بسفر الزعماء واطلاق سراح المعتقلين منهم كانت غير صادقة النية في إيجاد جو من التفاهم الودي بينها وبين المصريين ذلك لأن الشواهد نفسها أكدت بعد ذلك أنها ما قصدت من كل هذا إلا تخفيف حدة الثورة المصرية كي تنصرف بدورها إلى « مؤتمر الصلح » . وتضع العراقيل بعد ذلك في وجه ساسة مصر وتغلق دونهم أبواب المؤتمر فلا يعترف بهم أحد ولا يسمع صوتهم رسمي من الرسميين . فعندما وصل الوفد إلى فرنسا أرسل سعد إلى الرئيس وودرو ويلسون - صاحب مبدأ حق تقرير المصير - يطلب منه الاذن في مقابلة خاصة للوفد المصري . فلم يجيئه الرد المنتظر من رسول السلام وإنما جاءه رد لم يكن متوقعا : فإن الولايات المتحدة اعترفت بالحماية البريطانية على مصر في ١٩ أبريل ، أي في نفس اليوم الذي وصل فيه الوفد إلى باريس . وفي ٢٢ أبريل اذاعت دار الحماية في القاهرة نص الكتاب الذي تلقته من هامبسون جاري معتمد الولايات

المتحدة بمصر ويقول فيه : « اشرف باخباركم ان حكومتى قد كلفتى ان ابلغكم ان الرئيس يعترف بالحماية البريطانية التي اعلنتها حكومة جلاله الملك على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف فإنه بالضرورة يحفظ لنفسه حق المناقشة في المستقبل في تفاصيل ذلك وفي التعديلات التي قد تنتج عن هذا القرار فيما يمس حقوق الولايات المتحدة ، وبهذه المناسبة فقد كلفت ان اقول ان الرئيس والشعب الأمريكي يعطفان كل العطف على آماني الشعب المصري المشروعة لتوسيع نطاق الحكم الذاتي ، على انهما ينظران بعين الأسف إلى أي مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالالتجاء إلى القوة والشدة » .

ويرجع موقف ولسون هذا إلى عدة عوامل رئيسية : أولا - أنه لم يكن في وسعه اغضاب انجلترا برفض الاعتراف بحمايتها على مصر . لأنه كان بحاجة إلى مساندتها في الوقوف ضد أطماع فرنسا القوية في أوروبا . وثانيا - ان انجلترا كانت حليفة اليابان التي كانت تخشاها الولايات المتحدة ، وكان اليابانيون يطالبون في ذلك الوقت بكياو تشاو (Kiaow Chaw) وغيرها في الشرق الأقصى . وثالثا - أن ولسون كان يزداد انزعاجا في المؤتمر : فقد عارض مطامع إيطاليا وتسبب عن ذلك انسحاب الوفد الإيطالي وعودته إلى بلاده . ورابعا - أن ولسون وقع تحت نفوذ لويد جورج ، رئيس الوزارة البريطانية وقتئذ وصاحب النفوذ الأكبر في مؤتمر الصلح ، وربما أدخل لويد جورج في روعه أن المصريين أساءوا فهم دعوته وتشجعوا بها على الثورة وتهديد الحضارة والمصالح الأجنبية ، وأن كلنة منه تحقق الدماء وتعيد الأمن وتصون أرواح الأوروبيين ومرافق العمران . وأن ترك مصر عرضة للتنازع عليها بين الدول قد يجر العالم إلى حرب كالحروب التي كان يتقيها ويشر باجتنابها ، فبقاؤها في ظل الحماية أصون للسلام وأتقى للحروب .

والحق أن الوفد صدم باعتراف ولسن بالحماية البريطانية على مصر، وبدأ لسعد أول وهلة أن العمل في أوروبا لا يجدي ، وأن تركيز العمل في مصر أجدي وألزم . وقد لمس وقع الصدمة في نفوس فريق من زملائه فإذا هو أفدح . وتوالت الصدمات التي أعدتها بريطانيا للوفد ، إذ أعلنت شروط الصلح التي قررها الحلفاء ، وسلمت إلى الوفد الألماني في مؤتمر فرساي يوم ٧ مايو عام ١٩١٩ ، وفيها المواد الخاصة بمصر (من المادة ١٤٧ الى المادة ١٥٤) وتحتم على ألمانيا الاعتراف بالحماية البريطانية والتنازل عن الامتيازات في القطر المصري وتقل السلطات المخولة لتركيا بموجب اتفاقية عام ١٨٨٨ عن حرية المرور في قناة السويس إلى بريطانيا . وهكذا كسبت بريطانيا قبل مضي ثلاثة أسابيع كاملة على وصول الوفد إلى باريس اعترافاً دولياً بحمايتها على مصر . ولقد اغتبطت سياسة بريطانيا بما نالوه من نصر في المؤتمر وشعروا بمزيد من الاطمئنان حول مركز الحماية في مصر . وتجلّى ذلك الشعور في خطبة ألقاها اللورد كيرزون باسم حكومته في ١٥ مايو عام ١٩١٩ في مجلس اللوردات عن الحالة في مصر . فقد أقرّ فعلاً بأن الحالة في مصر قد تحسنت عن ذي قبل ، وإن لم تبث في رأيه على الرضا وأن النظام قد عاد مع قلائل متقطعة ، ثم أخذ يشير إلى بعض الأحداث التي حدثت كإضراب الموظفين والطلبة وغير ذلك ، ثم تكلم عن اعتراف ولسن بالحماية البريطانية على مصر وما سبقه من اعتراف فرنسا والروسيا بها على أثر إعلانها عام ١٩١٤ ، وما تضمنته معاهدة الصلح المعروضة على ألمانيا وحلفائها من الاعتراف بها . ونوه بما اعتزمت بريطانيا كعلاج للاضطرابات في مصر من إيجاد لجنة برئاسة ملنر لتحقيق أسباب ذلك . واقترح القانون النظامي اللازم في سبيل الحكم الذاتي ، وضمان المصالح

الأجنبية في ظل الحماية البريطانية . (١) وكانت هذه الخطبة إيذانا باصرار الحكومة البريطانية على تأكيد الحماية وتثبيتها ، ومناوأة الأهداف القومية ، وإلقاء اليأس في نفوس المصريين لكي يعترفوا بالأمر الواقع ، ولكن الأمة قابلت هذه الخطبة بالثبات والمثابرة ، فلم تكن الثورة قد انقضت بعد حتى يتلاشى غرضها القومي الأسمى .

وفي ٢١ مايو عام ١٩١٩ ، وهو اليوم الذي نشرت فيه خطبة كيرزن ، بدأت بريطانيا تنفذ ما اعتزمت ، فاستدعت رجلا كان بينه وبين سعد جفاء وهو محمد سعيد باشا ، وكلفته بتشكيل وزارة جديدة بعد استقالة وزارة حسين رشدي التي كانت قد عادت في ٩ أبريل بعد سفر الوفد . ولكنها لم تستمر طويلا لأنها شعرت بالخرج من مطالب الضباط والموظفين . فلقد طلب الضباط الوطنيون ان تسند الحراسة إليهم ، لأن اسناد الحراسة في الميادين العامة إلى أناس لا يفقهون لغة البلاد ولا يعرفون عاداتها كثيرا ما أدى إلى ازهاق الأرواح . كما ألف الموظفون لجنة من اثنين وثلاثين عضوا لمخاطبة الوزارة في المطالب السياسية التي لا يتعرض لها الضباط ، وهي التصريح بصفة الوفد الرسمية وان قبول الوزارة الحكم لا يفيد الاعتراف بالحماية . والافراج عن المعتقلين مع إبطال الأحكام العرفية . ولكن فشلت وزارة حسين رشدي في التوفيق بين مطالب الشعب والموظفين وإرادة السلطة العسكرية . وألف محمد سعيد وزارته بغير برنامج قومي وصرح لمندوبي الصحف يوم تأليفها « انها وزارة إدارية » لا تبت في شيء له مساس بمركز مصر السياسي وليست لها صبغة سياسية . وكانت مهمة هذه الوزارة الأولى : إعادة السكينة والنظام في مصر : فوجه سعيد جهده كله في ذلك ، فمضى بسياسة كان ظاهرها كسب ثقة الشعب وباطنها دفعه

(١) انظر : مضابط مجلس اللوردات البريطاني ، المجموعة الخامسة ،

المجلد ٢٤ . ص ٦٨٠ .

إلى الرضا بالواقع ، فحاول شغل الشعب عن الكفاح السياسي بالاهتمام
بالمسائل الجزئية الخاصة بزيادة أجور الموظفين والافراج عن بعض المعتقلين،
لتهئية الخواطر ، فنجح في ذلك نجاحا كان موضع تقدير النبي . ولقد
كان من نتائج امضاء معاهدة الصلح ونجاح الوزارة في التعجيل بإعادة
السكينة أن تساهلت السلطات العسكرية وأذغت لاقناعه بتحويل قضايا
الوطنيين من المحاكم العسكرية إلى المحاكم الأهلية ، كما استجاب النبي
لطلب الوزارة الافراج عن بعض المعتقلين السياسيين كما ألغيت الرقابة
على الصحف . على أن ذلك ما لبث أن تكشف مغزاة أمام الشعب، وارتاب
الناس في نيات رئيس الوزراء حتى قم عليه أحد الطلاب ويدعى سيدعلي
محمد من أهالي كفر الزيات قبول الوزارة وتهية الخواطر للرضا بالواقع،
فألقي عليه قبلة ، في ٢ سبتمبر عام ١٩١٩ فاتفجرت ولكنها لم تصبه .

أما عن موقف سعيد باشا من لجنة ملنر ، فلقد أبدى اعتراضه على
مجيء لجنة انجليزية إلى مصر من قبل توقيع الصلح مع تركيا ، وكانت
ذريعتة في هذا « انه ما دامت لا توجد وثيقة نهائية تتضمن تحويل حقوق
تركيا إلى انجلترا ، فكيف يمكن الشروع في مفاوضات على قاعدة
راسخة ؟ » (١) وعلى هذا كتب النبي إلى حكومته ينصحها بعدم قدومه
اللجنة قبل شهر سبتمبر ، بحجة إتاحة الفرصة للوزارة الجديدة للاستقرار
والقبض على ناصية الأمور . وفي أوائل سبتمبر عام ١٩١٩ صدرت الأوامر
إلى المصالح الحكومية ودواوينها بأعداد التقارير والبيانات والاحصاءات
اللازمة للجنة حين وصولها إلى البلاد . وفي ٢٢ سبتمبر أعلن تأليفها
رسميا في لندن من جميع الأحزاب الإنجليزية برئاسة اللورد ألفريد ملنر
(Milner) وزير المستعمرات ، وعضوية السير رنل رود (Renel Rood) ،

(١) أحمد شفيق : حويات مصر السياسية ، ج ١ / ٥٢٤ .

وكان سكرتيرا بالوكالة البريطانية في مصر من ١٨٩٤ إلى ١٩٠١ ، والجنرال السير جون مكسويل (John Maxwell) : الذي كان قائدا للقوات البريطانية في مصر عند نشوب الحرب العالمية ، والجنرال السير أوين توماس (Owen Thomas) ، عضو البرلمان ، والمستر سبندر (Spender) ، رئيس تحرير جريدة « وستمنستر جازيت » ، والمستر هيرست (Hirst) المستشار القضائي في وزارة الخارجية ، ومن المتخصصين في القانون الدولي . ومنذ أوائل أكتوبر قامت مظاهرات الاحتجاج عليها في القاهرة والإسكندرية . وفي ١٤ نوفمبر نشرت دار الحماية بلاغا رسميا أعلنت فيه قرب قدوم لجنة ملتر وحددت مهمتها بأنها اقتراح النظام السياسي الذي يلائم مصر تحت الحماية - فرد الحزب الوطني على ذلك ببديئه المشهور « لامفاوضة إلا بعد الجلاء » ، وأعلن الوفد تسكه بالاستقلال التام . وبعد نشر هذا البلاغ واشتداد المظاهرات قدم محمد سعيد باشا استقالته إذ كان قد طلب تأجيل حضور اللجنة : وخلفه يوسف وهبه باشا (وهو قبضي) في ٢١ نوفمبر وسار على « السنة الإدارية » التي استنها سلفه . والتزم الحيدة مع اللجنة المقبلة فلم يتخذ له موقفا معها أو عليها .

أما اللجنة التي تفاقم حولها هذا الخلاف فقد وصلت إلى مصر في ٧ ديسمبر عام ١٩١٩ . ومنذ وصول اللجنة رأت الأدلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة منظمة لمقاومتها . وفي اليوم التالي لوصولها أصدرت لجنة الوفد المركزية بيانا إلى الأمة المصرية قالت فيه : لقد أجمعت الأمة المصرية على مقاطعة لجنة لورد ملتر ، وبنت هذه الخطة السياسية على الأسباب المشروعة الآتية : (١)

(١) أحمد شفيق : المصدر السابق ، ص ٥٨١ - ٥٨٢ .

أولاً - لأن المسألة المصرية مسألة دولية . فقبول المفاوضة مع لجنة ملتر يفقدها هذه الصبغة ويجعلها مسألة داخلية بيننا وبين انجلترا .

ثانياً - لأن اللجنة تريد المفاوضة على أساس الحماية ، مع أن الأمة لم تقبل الحماية ، بل رفضتها رفضاً باتاً ، وأعلنت أنها لا ترضى بغير الاستقلال التام .

ثالثاً - لأن كل استفتاء سياسي لا يجوز أن يكون تحت الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية . فإصرار الحكومة الإنجليزية على إرسال هذه اللجنة بالرغم من الإجماع الذي تجلّى في كثير من المظاهر ، لا يفيد إلا أن السياسة الحاضرة تريد أن تستخدم كل ما لديها من الوسائل للتأثير في الإجماع القومي .

ولم تلبث الحرب أن أعلنت على اللجنة : وانفتحت كلمة معظم الكتاب على أن سعد زغلول المقيم بباريس هو الوكيل الذي أقاله الشعب المصري عنه ، فالأولى باللجنة مفاوضته في الأمر . وشاع بين أبناء الريف أن أعضاء اللجنة المنيرة يطوفون البلاد خفية فأصبحوا يستريون بكل سؤال يلقيه عليهم أجنبي غير معروف . ورويت في ذلك أحاديث شتى تدخل في باب الطرائف ولكنها تدل في الوقت نفسه على الجدل في كراهة الحماية وحب الاستقلال والوفاء لزعيم الوفد . فكان الفلاح الساذج إذا سأله أجنبي لا يعرفه : أين الطريق ؟ يدر إلى ذهنه أنه عضو من أعضاء اللجنة يتخفى لاختلاس الآراء والأجوبة بغير علم الوفد فأجابه على الفور : عليك بسعد في باريس يخبرك أين الطريق ؟ وإذا سأله : هل لك أولاد ؟ أو سأله : كم أجرك في اليوم ؟ لم يزد على أن يحيله إلى سعد في باريس فهو أعلم بالجواب .

ولما رأى ملتر روح الوطنية المصرية ، لجأ إلى الملاينة وحاول أن يفسر غرض اللجنة تفسيراً يحافظ به على الحدود التي رسمتها الحكومة البريطانية ويجتنب في ظاهره الكلمات المثيرة التي تنفر المصريين وأخصها ذكر الحماية. فأصدر في ٢٩ ديسمبر عام ١٩١٩ بلاغه المشهور الذي قال فيه بأن اللجنة « ترغب رغبة أكيدة في أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساساً اتفاق ودي يتأصل كل سبب للتناحر ، فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهودهم في ترقية شئون بلادهم تحت أنظمة دستورية Self Governing Institution وللوصول إلى هذه الغاية تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئة المختصة للأمة المصرية ، آراء الأشخاص الذين يهتمون اهتماماً صادقاً بغير بلادهم ، ويتسكن كل فرد من إبداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية ، إذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة بقيد ، أو حصرها في دائرة مخصوصة ... » (١) . ولقد اتخذ سعد زغلول قراراً نشر في بلاغ بث به إلى مصر عقب نشر اللجنة بيانها قال فيه ما نصه : (٢)

« يحاول الأقوياء بجميع الوسائل أن يخلدوا منكم رضاء بحمايتهم ليزدادوا قوة ويزدوكم ضغفاً ، فلا تنخدعوا إذا وعدوكم ولا تخافوا إذا هددوكم ، والبتوا على التمسك بحكمكم في الاستقلال التام فهو أعظم سلاح في أيديكم وأقوى حجة لكم ، فإن لم تفعلوا - وليس في قوة إيمانكم الوطني ما يجعل احتمالاً لذلك - خللتم نصراءكم وأهنتم شهداءكم وحقرتم ماضيكم واتكروكم حاضركم ومددتم للسرقة أماناكم وحنينكم للذل ظهوركم وانزلتم بأنفسكم فلا يرفع منه عز ، وإن تفعلوا - كما هو أكبر ظني في

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ، ص ٢٤٦ .

(٢) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٧٢ .

عظم إخلاصكم ومنين اتحادكم وقوة وطنيتكم - فقد
استبقيتم لانفسكم قوة الحق واعدتكم لنصرتكم قوة
العدل . فلا تدلوا وان قهرتم ، ولا تخشوا وان
ظلمتم . ولا بد من يوم يعلو فيه حقكم على باطل
غيركم ، وينتصر فيه عدل الله على ظلم خصومكم ،
وتتحقق بإذن الله الإله القدير آمالي وآمالكم في
الاستقلال التام .

ولقد وصل ذلك البيان القاهرة ونشر في صفحتها في منتصف يناير . وكانت
لجنة الوفد المركزية قد أعلنت بلاغا في معناه عقب صدور البيان المتقدم
من لجنة ملنر ، فتعاقبت على أثره صدور البلاغات المختلفة في هذا المعنى .

وجدت لجنة ملنر بهذا أن لارضاء في الاتفاق بينها وبين الأمة على
قاعدة يانها ، لأن الأمة لم تكن تجد مصلحتها في تجاهل وفدها النائب
عنها في قضيتها . وأجمعت الأمة على المقاطعة إجماعا منظما محكما ، ومع
هذا الإجماع وقف حسين رشدي وعدلي يكن وعبد الخالق ثروت - الوزراء
المعروفين يومئذ باسم أصدقاء الوفد - من هذا الإجماع موقفا حياديا ،
فلم يغضبوا الوفد ولم يغضبوا اللجنة ، وكتبوا في ٧ يناير عام ١٩٢٠ خطابا
إلى سعد يقترحون فيه عليه أن يعود هو وأصحابه إلى القاهرة لمفاوضة
ملنر بعد الوعود التي أفضى بها إليهم ولا تخرج عن معنى البيان المتقدم .
فلما أجاب الوفد بامتناع ذلك لأن بيان ملنر يحصر الغرض من المفاوضة
في الحكم الذاتي ، أجابوه بتفسيرهم كلمة الحكم الذاتي التي جاءت في
الصيغة الإنجليزية ، وقالوا إن ملنر لا يرى مانعا من دخول الوفد المفاوضة
على أساس الاستقلال التام ، وإن كان هو لا يستطيع الجهر بهذا الأساس .
ولكن رفض سعد العودة ولم يكن في وسع الوزراء أن يفاوضوا اللجنة
بمعزل عن إجماع الأمة وموقف الوفد في باريس ولجته المركزية في القاهرة
والا خسرت الجانبين ، ولم يخطر على بال الوفد أو بعض أعضائه العودة

إلا إذا كان الغرض من العودة الوصول إلى عقد معاهدة تضمن استقلال مصر التام . ولم يكن سعد يرفض المفاوضات إذا جرت في أوروبا لأنها لا تكون هناك بمثابة تحقيق تجربة الدولة المتبرعة في بلاد رعاياها فضلا عما فيها من اعتراف اللجنة بوكالة الوفد عن مصر وهي تجهل نصوص هذا التوكيل .

وفي ١٨ مارس عام ١٩٢٠ غادرت لجنة ملتر مصر بعد أن قضت فيها نحو ثلاثة أشهر ، ولقد توصل ملتر خلال هذه الفترة إلى حقيقة لا ريب فيها وهي أن مصر لن تتفاوض مع الإنجليز إلا عن طريق سعد زغلول . ولذلك قابل عدلي يكن قبل سفره وأبلغه أنه أزمع العودة إلى لندن ، وأنه قرر أرجاء كتابة تقريره حتى أواخر شهر أبريل . وذكر أنه يدع الباب مفتوحا ، وأنه على استعداد لمفاوضة الوفد . وفي نفس الوقت كانت كل أبواب مؤتمر الصلح قد أوصدت أمام الوفد المصري بباريس ، فأخذ يتصل بالصحف ويقيم المآدب للدعاية للقضية المصرية . كما استمال الوفد بعض كبار الكتاب الأوروبيين ، فنشر بعضهم مقالات وبحوثا دفاعا عن مطالب المصريين ، وألف فيكتور مرجريت - أحد مشاهير الكتاب الفرنسيين - رسالة باسم « صوت مصر » (La voix de l'Egypte) قدم لها أناتول فرانس (Anatole France) أكبر أدباء فرنسا في ذلك العصر بمقدمة وجيزة ، هي في ذاتها دفاع بليغ عن القضية المصرية . وبالإضافة إلى ذلك نذب الوفد محمد محمود باشا للدعاية للقضية المصرية بأمريكا ، واستعان أيضا بمحام قدير بالولايات المتحدة وهو المستر جوزيف فولك ، فدافع عن مطالب الأمة المصرية وقدم عنها في أغسطس عام ١٩١٩ مذكرة إلى لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي وأصدرت اللجنة قرارا لصالح مصر . وعندما عاد ملتر إلى لندن ، أرسل المستر هيرست ، أحد أعضاء لجنته ، إلى باريس ليدعو الوفد للمجيء إلى لندن للمفاوضة مع اللجنة .

وفي ٥ يولية عام ١٩٢٠ وصل الوفد إلى لندن ، وبعد يومين بدأت المباحثات بين سعد وملتر في وزارة المستعمرات البريطانية ، وقدم ملتر مشروعا لمعاهدة رفضه أعضاء الوفد ، وقدم الوفد مشروعا ثانيا رفضه ملتر ، ثم صدرت في النهاية مذكرة مشتركة قال ملتر أنها أقصى ما تستطيع بريطانيا التنازل عنه . هذه المذكرة لم تكن اتفاقا بين البلدين ، بل لم تعد أن تكون قاعدة لتسوية المسألة المصرية بشكل مقبول ، وهي في الواقع أساس لكل المفاوضات التي دارت بين البلدين حتى عام ١٩٣٦ حين أمكن توقيع المعاهدة المرجوة تحت ضغط الموقف الدولي . ولقد انطوى مشروع ملتر على اقتراحات بشأن تنظيم الحماية فبريطانيا الضامنة لاستقلال مصر وعلاقاتها الخارجية يجب أن تتم برضاها ، كما ينبغي أن تبقى بمصر قوات عسكرية بريطانية نظرا للمسئولية الملقاة على عاتق بريطانيا إلى جانب تعيين مستشار مالي انجليزي يقوم مقام صندوق الدين ، وترث بريطانيا الامتيازات الأجنبية أي أنها تصبح وحدها صاحبة هذه الامتيازات القضائية . وواضح من هذا المشروع أنه لم يخرج بمصر عن الحماية الصريحة في أضيق حدودها . وأن اللجنة لم تقرب به خطوة واحدة إلى موقف المصريين ولم تزد على أن جعلت فيه ما تريده بريطانيا بخدائيره إلى أقصى مداه ، وليس فيه شيء يصح أن يقال أنه كان موضع تفاهم أو اتفاق بين المندوبين الإنجليز والمندوبين المصريين ، لأنه دون المطالب من جانب واحد ولم يترشح فيها قيد أنملة إلى جانب المطالب الأخرى .

أما مشروع الوفد فقد تضمن انتهاء الحماية مع استرداد مصر لكامل سيادتها الداخلية والخارجية ، وجلاء القوات البريطانية في ظرف مدّة معينة مع بقاء قوات بريطانية في شرق القناة تقام منشآتها على نفقة بريطانيا لصد أي هجمات على القناة ، وبعد انقضاء عشر سنوات تدور مفاوضات للبحث في بقاء هذه القاعدة . وفي حالة قيام أي خلاف يرفع إلى عصبة الأمم

للفصل فيه. وتبرم معاهدة دفاعية تعهد فيها بريطانيا بالدفاع عن مصر ضد أي اعتداء خارجي ولا يجوز لمصر عقد أي اتفاق خارجي دون موافقة بريطانيا. وتؤول جميع الامتيازات الأجنبية إلى بريطانيا فضلا عن تعيين نائب عام بريطاني في المحاكم المختلطة ومستشار مالي بريطاني له اختصاصات صندوق الدين. كما جاء بمشروع الاتفاق أرجاء البت في مسألة السودان باتفاق خاص. ولقد زاد هذا المشروع على مشروع ملر كرما بتقديم تعهد من جانب مصر بأن تقدم لبريطانيا داخل حدودها جميع ما تحتاج إليه حريا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل وذلك في حالة اشتباك بريطانيا مع دولة أخرى حتى إذا لم تكن سلامة مصر نفسها مهددة.

وتوقفت المفاوضات، ثم توسط عدلي يكن في الأمر، فاضطر سعد إلى أرجاء السفر ريثما تتم هذه الوساطة، وبقي في لندن حتى تسلم مذكرة اللجنة الثانية في ٥ أغسطس فافتتح بها باب جديد للمناقشة وجرى التعديل مرة أخرى في بعض العبارات. وتعذر الاتفاق على جميع المسائل فاستمر البحث فيها إلى منتصف أغسطس، وهنا اختلفت آراء الأعضاء بين القبول والرفض. واقترح بعضهم عرض المشروع الأخير على الأمة لتبدي ملاحظتها عليه ثم يعاد بحثه بين الوفد واللجنة بعد الوقوف على جملة الآراء. وتردد سعد في العمل بالاقتراح مخافة الانقسام والشتات. ولكنه رأى بوادر الانقسام والشتات تبدو في داخل الوفد، فأثر أن يتداركها وأن يرجي ظهورها ما استطاع. فتقرر إيفاد أربعة من الأعضاء إلى القاهرة وهم محمد محمود وأحمد لطفي السيد وعبد اللطيف المكباتي وعلي ماهر، ينضم إليهم في القاهرة مصطفى النحاس وويضا واصف وحافظ عفيفي، لعرض الموضوع على طوائف الأمة واستطلاع رأيهم فيه وتقييد ملاحظاتهم عليه، والرجوع بها إلى الوفد في النهاية لاستئناف البحث فيها جميعا مع لجنة ملر. وفي ١٦ أغسطس عام ١٩٢٠ سافر سعد زغلول من لندن إلى باريس وتبعه

الأعضاء في اليوم التالي ، وتبعهم عدلي يكن يوم ١٨ أغسطس .

عرض المشروع على الأمة . وأثار فريق - وبخاصة الحزب الوطني - برفضه رفضا تاما وحيد فريق آخر قبوله . ولكن الاتجاه العام كان أميل إلى قبوله بعد تعديله على أساس « تحفظات » تعد من تدخل بريطانيا في شؤون مصر بعد عقد المعاهدة ، وتلغى كل ما تشتمل عليه من تقييد استقلال مصر بمجرد زوال الأسباب الداعية لذلك . وبعد عشرين يوما مضت في عرض المشروع والتعقيب عليه في الصحف والمجالس أكتفى الأعضاء المندوبون بما اطلعوا عليه من الآراء وكتبوا يانا شكروا فيه الأمة على ما قابلتهم به من الحفاوة ونوهوا بالاستشارة التي « خلقت فرصة جديدة ظهر فيها رشد الشعب وحسن تقديره لجميع الظروف السياسية التي تحيط الآن بالفصل في مصيره . » . وعاد أعضاء الوفد من القاهرة ، فدعا ملتر الوفد إلى لندن للنظر في نتيجة الاستفتاء ، وسافر عدلي وتبعه سعد إليها في ٢١ أكتوبر عام ١٩٢٠ . ولقد تبين من خلال المقابلات الأولى للمتر أنه كان يرفض البحث في التحفظات ، وكان يرى قبول المشروع كله أو رفضه كله مع معارضته بشدة في تضمين المعاهدة نصا يقرر إلغاء الحماية . وكانت هذه هي نهاية المفاوضات ، فقد غادر الوفد إنجلترا في ١٠ نوفمبر ، بعد أن أرسل منها نداء مؤثرا إلى الأمة ، أشاد فيه بنتيجة الاستشارة في مشروع الاتفاق ، ووصف تلك النتيجة بأنها « ثبت أن الاستقلال ليس في نظركم كلمة تردد في القضاء بغير معنى ، بل أتم ترديدون استقلالاً حقيقياً خليقاً بكم وبستقبلكم الذي سيرمل غدا أشعة الوضاعة على مصر الحرة . وهذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا وروح التضحية والإيمان بأنفسنا ، وبعدالة قضيتنا المقدسة إيماناً هادئاً صادقا » .

وبعد عودة أعضاء الوفد إلى باريس ثبت بينهم الخلافات التي

تطورت إلى مالا تحمد عقباه وتركت آثارها الباقية في حياة مصر السياسية .
فقد تقدم أعضاء الوفد بمشروع يقضي بأن يفوض عدلي يكن لمفاوضة
ملتر في هذه التحفظات على حين يقف الوفد يرقب الموقف . ووافقت أغلبية
الوفد على هذا الاقتراح وطلبت من سعد أن يوقع عليه ورفض سعد .
فقد كانت المسألة في نظره ليست مسألة أغلبية بل مسألة توكيل بمعنى
أن سعدا لا يهمه أن أغلبية الوفد تجبذ هذا المشروع ولن يخضع للأغلبية
ولكنه موكل عن الأمة ومسئول أمامها ولن يحتسرم إلا إرادتها . وهذه
حقيقة هامة تجب على سعد كمها تجب على رئيس الوفد بعد وهي عدم
الأكتران برأي أغلبية أعضاء الوفد حول المسائل التي يعرف أن اتجاهات
الأمة تعارضها . ولقد كان الوفد كله - باستثناء منيوت حنا وواصف
غالي - يعارض سعد ويرى أن يفوض عدلي لمفاوضة الإنجليز بينما كان
سعد يرى العودة إلى مصر لقيادة الحركة الوطنية فيها . وكانت الغالبية
المعارضة لسعد تقول إن الأمة لا تقوي على متابعة المعارضة والمقاومة، وتلك
حقيقة أساسية في الموقف إلا وهي أن الخلاف بين سعد وبين بقية أعضاء
الوفد كان في تقدير قوة الشعب كقوة ثورية في حل القضية المصرية . بل
ونكاد نقول في انزعاج بقية أعضاء الوفد من استمرار الثورة ورغبتهم في
الأسراع بحل يتيح لهم شيء من التنفس السياسي والاقتصادي .

حدث هذا بينما كان سعد قد تطور بعد ثورة مارس التي أجبرت
بريطانيا على فك أسره وإطلاقه من منقاه وأذابت جليد الاعتدال الذي
اتسمت به مواقفه في فترة الاحتلال وجعلته خلال الاحتلال أقرب إلى حزب
الأمة وأبعد من الحزب الوطني . فلقد أفهمت ثورة مارس سعد زغلول أن
المرح السياسي القديم في مصر قد اختفى كلية وأن حزب الأمة لا يستطيع
أن يكون الممثل الرئيسي فيه ، ولخص سعد زغلول خلافه مع الأرستقراطية
الزراعية في خطبته التي ألقاها في القاهرة في ٢١ يناير عام ١٩٢١ بعد عودته

بقوله « لقد رأيناهم يقابلون بوجوه هشة باسمه كل خير يدل على ضعف النهضة الوطنية وفتور الهمم وانحلال القوى ويمسسون للأخبار التي تدل على قوة روحها » . ان حزب الأمة عاد إلى بدايته وانهى إلى غايته » . ويعتبر هذا الخطاب بلا ريب إعلاناً لانسلاخ الاستقراطية الزراعية من قيادة الثورة ودخول الثورة في مرحلة جديدة ارتفعت إلى مستوى الوعي القومي الذي انفجر منذ مارس عام ١٩١٩ . وأضافت إلى قضية الاستقلال من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٢٤ قضية التناقص الطبقي أو بمعنى أدق تحالف الطبقات الوطنية ضد الأرستقراطية الزراعية . وعلى الرغم من ذلك لم يترجم سعد هذا الاحساس إلى مطالب اجتماعية داخل الإطار الوطني مما يمكن أن يحافظ على تحالف الطبقات الوطنية .

على أية حال رفع ملنر تقريراً لحكومته وضع فيه القواعد السياسية التي سارت عليها بريطانيا حتى عام ١٩٣٦ . ولقد أوصى في تقريره بالعدول عن سياسة الحماية نتيجة لياج الرأي العام المصري عليها واقترح عقد معاهدة يرضاها الفريقان توفق بين آماني مصر ومصالح بريطانيا ومصالح الأجانب . كما أوصى بأن تحصل بريطانيا على ضمانات لإبقاء قوة عسكرية في مصر لكي تتمكن بذلك من حماية مواصلاتها ، وأن يكون لبريطانيا رقابة على التشريع والإدارة الخاصة بالأجانب وبمصالحهم ، وأن تشارك بريطانيا شئون مصر الداخلية للمصريين بأن تعترف باستقلال مصر مقيداً بهذه القيود ومشروطاً بها وذلك فضلاً عن استبعاد السودان نهائياً من هذه التسوية وإبقاء الحالة فيه على ما كانت عليه منذ الاتفاقية الثنائية عام ١٨٩٩ . ولم تر الحكومة البريطانية ان تنقيد بقبول أو رفض التقرير ولكنها أخذت عنه فكرتين الأولى ضرورة ابدال نظام الحماية بعلاقة بين مصر وبريطانيا تبعث على رضا المصريين ، والثانية أن الوطنية المصرية تحقق عليها رغبة واحدة ولكن رجالها يتفاوتون استعداداً لقبول جوهر التسوية وأنه من

الممكن أن تبنى خطة المفاوضة على أساس وجود هذا التفاوت . وعلى هذا أبلغت الحكومة البريطانية السلطان قواد في ٢٦ فبراير عام ١٩٢١ برغبتها في تبادل الآراء حول اقتراحات ملنر مع وفد يعينه السلطان للوصول — إذا أمكن — إلى استبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التي لبريطانيا وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصري . وفي أواسط مارس عرّضت الوزارة على عدلي يكن قبلها على أن يكون هدفه المباشر استئناف المفاوضات .

وسميت وزارة عدلي « وزارة الثقة » ، وترجع هذه التسمية إلى سعد ، فهو الذي اختارها لها ، ذلك أنه حين جاء اللورد ملنر إلى مصر على رأس لجته قابل ضمن من قابلهم عدلي ورشدي وثروت ، فصارحوه الرأي بأن اللجنة يحسن أن توجه بالمحادثة إلى الوفد . وكان سعد قد أرسل برقية إلى وكيل لجنة الوفد المركزية في ٢٦ يناير عام ١٩٢٠ يشكر الوزراء الثلاثة على موقفهم ، قال فيه : « قد أرسلنا قرارنا تفرافيا إلى أصدقائنا الوزراء الثلاثة الذين بعثوا إلينا بصورة أحاديثهم مع اللورد ملنر ، وقد تبينا أن ما قالوه للورد كان ملوئا حكمة ووطنية خالصة » . وكان سعد على اتصال بعدلي أثناء وجود لجنة ملنر في مصر وبعد رحيلها ، ورأى تاليف « وزارة ثقة » تضع الدستور وتولى المفاوضات . وقد ذكر عدلي في خطاب تشكيله الوزارة أنه سيدعو الوفد — برئاسة سعد زغلول — للاشتراك في المباحثات ، وأن الأمة سيكون لها — على لسان مثليها في الجمعية الوطنية — القول الفصل في هذا الاتفاق ، وإن الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير الدستور . وعرض عدلي على سعد الاشتراك في المفاوضات ، فجاء رد سعد — وكان لا يزال في باريس — أنه سيحضر إلى مصر . وفي ٤ أبريل وصل سعد إلى الإسكندرية حيث استقبل بها وبالقاهرة

في اليوم التالي استقبال الأبطال •

ولكن سرعان ما وقع الصدام بين سعد زغلول وعدلي يكن ، فكان سعد يريد المفاوضة في إطار المبادئ التي يراها كمثل للأمة وكان عدلي يريد المفاوضة بوفد رسمي تضطلع به الوزارة • ولم يكن الاتفاق على خطة واحدة ميسورا بين الوفد واتجاه عدلي الذي يلور اتجاه المعتدلين في نزعتهم والحاquدين على الثورة والناقمين عليها • ولذلك لم يوافق عدلي على الشروط التي كان سعد قد قدمها إليه قبل مجيئه إلى مصر وعقب أن تسلم بيان الوزارة • وتضمنت هذه الشروط ما يلي : (١)

أولا : الوصول إلى إلغاء الحماية الغاء تاما صريحا بمعنى الغاء الحماية التي فرضت على مصر في ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ •

ثانيا : الاعتراف باستقلال مصر استقلالاً تاما ودوليا عاما سواء في الداخل والخارج مع مراعاة إرادة الأمة التي أبدتها في التحفظات التي قدمها الوفد للجنة ملنر •

ثالثا : الغاء الاحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل الدخول في المفاوضات •

رابعا : تكون غالبية المفاوضين الرسميين للوفد ، وأن تكون رئاسة المفاوضات من الوفد •

وقد وقع الصدام حول الشرط الرابع لأن عدلي يكن تمسك بأن تكون

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ، ص ٣٢٠ -

له الرئاسة ما دام رئيسا للحكومة سدا في ذلك إلى أن التقاليد السياسي لا تسمح بدخول رئيس حكومة في هيئة سياسية للمفاوضة ولا يكون رئيسا . وفي الحقيقة فإن الموقف السياسي في تقدير عدلي يكن كان يدفعه لهذا التحدي دون أن يخشى شيئا . ذلك أن أقصى ما كان سعد زغلول يستطيع أن يعمل في تلك الحالة ، هو أن يجمع أعضاء الوفد ليستصدر منهم قرارا بعدم الثقة بـعدلي . وكان عدلي يعلم أن إصدار الوفد قرارا بعدم الثقة به أمر مستحيل ، لأن أغلبية الوفد كانت في صفه بل كانت تعمل تحت قيادته لا قيادة سعد زغلول . وفي ٢٥ أبريل ألقى سعد خطابا بشيرا أعلن فيه الخلاف ووصف عدلي وإخوانه بأنهم برادع الإنجليز ، وأنهم إذا ما تفاوضوا مع الإنجليز فإن ذلك لا يعني سوى أن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس .^(٢) وراح بعض أنصار سعد يتفوهون بأن الاحتلال على يده خير من الاستقلال على يد عدلي .

وظل الخلاف بين سعد والوزارة عنيقا أشد العنف قرابة شهرين . انقسمت الأمة في أثنائها إلى سعديين وعدليين . ولما كان سعد أقرب إلى قلوب الجماهير فقد كسب الجولة وهوت إليه قلوب عامة المصريين . واتسم حينئذ بعزة نفس قوية وثقة بالنفس لأحد لها ، فكتب له التاريخ أنه أقوى من استطاع أن يهز ضمير المصريين والشرقين على وجه العموم في الصدر الأول من القرن العشرين . ولكن يعاب على سعد اسرافه في الخصومة وعدم تحرزه في رمي خصومه بالاتهامات . ولما كان هو معبود الجماهير وشيخ ساسة مصر لجيل كامل ، فإنه يتحمل مسئولية قدر كبير مما شاب السياسة المصرية على يديه من اسفاف كانت له آثاره الوخيمة

(٢) تحية الرئيس في منفاه . خطبة الرئيس في شبرا في ٢٥ أبريل

على أخلاق البلاد . ومن ناحية أخرى أخطأ عدلي كذلك في السفر مع وفد
مفاوضته إلى لندن في هذا الجو المشحون بالخلاف .

وبدأت المفاوضات في لندن بين عدلي يكن وكيرزون في يوليو عام
١٩٢١ . ولم يكن من المتوقع نجاح مفاوضات عدلي - كيرزون في هذا
الطرف ، فقد استغل الإنجليز الخلاف الذي نشب بين سعد وعدلي ،
واشتطوا في شروطهم . وفي ١٠ نوفمبر سلم كيرزون عدلي مشروع الحكومة
البريطانية ورأى الوفد الرسمي انه لا يحقق الغاية التي سافر من أجلها
للمفاوضة فقرر ألا يسترسل فيها أكثر من ذلك . وفشلت المفاوضات في
النهاية لسببين رئيسيين : أولهما اصرار بريطانيا على ابقاء حامية في مصر،
وعدم الاتفاق حول تحديد الإشراف على شئون مصر الخارجية . (١)
وعلى الرغم من ذلك فقد قرر لنصوص مشروع كيرزون - وهي أسوأ حالا
من نصوص مشروع ملر - أن تحدد العلاقات بين مصر وبريطانيا لمدة
أربعة عشر عاما تقريبا ، وذلك بعد أن اتحلت عنوانا جديدا هو : تصريح
٢٨ فبراير المشهور . وهذا هو التطور الذي كسبه القضية المصرية
بانقسام قيادتها .

ومما لا شك فيه أن تصريح ٢٨ فبراير كان مخرجا للسياسة البريطانية
أكثر منه مخرجا لمصر . وسعت إليه السلطات البريطانية في مصر وألحت
على حكومتها في إصداره . فلقد كان الموقف بعد تعذر الحكومة البريطانية
الاتفاق مع المعتدلين يقتضي أمرا من اثنين : إما أن تدعن بريطانيا لمصر ،
وإما أن تتشبت بريطانيا بموقعها وتحمل مصر على الاذعان لشروطها .
وفيما يتعلق بالأمر الأول ، كان سعد قد أصبح في نظر الحكومة الإنجليزية

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي من الاحتلال
إلى المعاهدة ، ص ١٢٦ - ١٣٠ .

مهيجا كبيرا يثير الشعب والعداوة ضد بريطانيا ، ومن ثم فلم يكن متوقعا أن تلجأ الحكومة الإنجليزية إلى هذا الحل . وأما بخصوص الأمر الثاني فكان لا يقل تعذرا عن الأول اذ اعترضته صعوبتان : الأولى الخوف من استمرار الاضطرابات في مصر ، والثانية تتمثل في أن النبي ، المندوب السامي البريطاني ، كان ضد سياسة التشدد التي كانت تتبعها الحكومة البريطانية . وقد كان بسبب هذا الوضع أن ظهرت في ذلك الوقت عدة حلول قصد بها الخروج من هذا المأزق ، ولم يكن تصريح ٢٨ فبراير غير واحد منها وهو الذي استقر عليه الرأي أخيراً . فقامت بريطانيا بإبعاد سعد وتفيه إلى سيشل التي نقل منها بعد ذلك إلى جبل طارق بسبب سوء حالته الصحية . وأفسح تفي سعد الفرصة للوصول إلى اتفاق بين النبي وثروت وعدلي وصدقي في ١٢ يناير ١٩٢٢ . ونص الاتفاق على تأليف وزارة برئاسة ثروت باشا بشرط أن توافق الحكومة البريطانية - دون أن تنتظر عقد معاهدة - على إلغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وإعادة وزارة الخارجية وإنشاء برلمان وتأليف حكومة دستورية وإلغاء الأحكام العسكرية ، وأن تستبقي فقط للتسوية أربع نقط هي : تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية ، والدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبي بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، وحماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات ، والسودان . (١) وقد طلب النبي من حكومته اعتماد هذا الاتفاق . وبعد أخذ ورد وافقت الحكومة البريطانية على هذا المشروع بعد ادخال تعديلات قليلة عليه أهمها أنه جعل الأمر في البرلمان شركة بين الملك وشعبه ، ولم يكن كذلك في أصل المشروع . وذلك تمشيا مع السياسة البريطانية في احتضان العرش ، وبسبب الرغبة في إيجاد

(١) الكتاب الأبيض الانجليزي ، ترجمة إبراهيم عبد القادر المازني ،

قوة توازن قوة البرلمان .

وقد احتوى المشروع المعدل على وثيقتين هامتين : الأولى تصريح بانتهاء الحماية على مصر مع تحفظات أربعة ، والثاني كتاب مفصل إلى السلطان . وفي ٢٨ فبراير أصدرت بريطانيا تصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد وجاء فيه : (٢)

بما ان حكومة جلالة الملك ، عملا بنواياها التي جاهرت بها ، ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة . وبما ان للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانية فيموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر مستقلة ذات سيادة .

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار الاجراءات العسكرية التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ المفعول على جميع ساكني مصر ، تلقى الاحكام العرفية التي اعلنت في ٢ نوفمبر ١٩١٤ .

٣ - إلى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتي يانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولي هذه الأمور وهي :

(٢) المصدر السابق ، وثيقة رقم ٣٥ ، ص ٤٦ - ٥١ .

- (أ) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر .
- (ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة .
- (ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .
- (د) السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي عليه الآن .

وبعد إصدار التصريح لم يبد أن مصر قد طرأ عليها تغيير حقيقي . فقد ظل الشعب المصري يردد صيحته المتطرفة من أجل الاستقلال التام . وخاب ظن النبي الذي كان يعتقد أن إعطاء مصر جرعة من الاستقلال سوف يلهيها عن المطالبة بالباقي ، وأن مقاومتها التي ظلت مستمرة طوال ثلاث سنوات كاملة ، سوف يخبو أوارها حالما تفاجأ بتصريح الاستقلال . أما حزب المعتدلين الذي أراد النبي أن يرفع من قدره بتحقيق مكاسب تصريح ٢٨ فبراير على يديه ، فقد سقط سقطة لم يقم منها طوال حياته . وظهر ذلك بشكل رسمي في الانتخابات الأولى التي فاز فيها بـ ستة مقاعد من ٢١٤ مقعداً . وعلى الرغم من ذلك ، فقد كان تصريح ٢٨ فبراير تويجاً متواضعاً لمرحلة من الكفاح الشعبي استمرت ثلاث سنوات وبضعة أشهر . فقد سقط به علم الحماية على أرض المعركة في مصر ، وبالرغم مما بذلت بريطانيا من جهود لحمل الدول في مؤتمر الصلح على الاعتراف بها .

وقد ترتبت على صدور تصريح ٢٨ فبراير نتائج هامة نلخصها فيما يلي :

١ - تهيئة الفرصة للعناصر غير المتشددة والمعارضة لسعد زغلول داخل هيئة الوفد للعمل المنفصل وعلى ذلك فليس غريبا أن يستبج تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ تأسيس حزب الأحرار الدستوريين برئاسة عدلي يكن خصم سعد .

٢ - ظهور القصر بسبب الدستور الجديد (دستور ١٩٢٣) إلى الخطوط الأمامية كقوة معارضة في الداخل وبذلك تشتت جهود الوطنيين بين كفاحهم ضد القصر من ناحية وبين كفاحهم ضد الإنجليز من ناحية أخرى .

٣ - انتقل الوفد بحكم المعركة الدستورية من كونه هيئة موكلة من الشعب لأداء مهمة معينة إلى حزب سياسي وان احتفظ بجوهره الأصلي من حيث شعبيته وأصبح الوفد منذ هذا الوقت وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ محور القيادات الشعبية للسياسة المصرية .

٢ — الأحزاب السياسية في أعقاب ثورة ١٩١٩

بعد تصريح ٢٨ فبراير لم يتعد وضع مصر الواقعي كونها محمية : فانجلترا كانت ولا تزال تضطلع بمهمة الدفاع عنها ، وظل وضعها إزاء الدول الأجنبية على ماكان عليه قبل التصريح . وحاولت انجلترا من جديد أن تتوصل إلى عقد معاهدة مع الزعماء المصريين ولكنهم لم يقبلوا الشروط التي حاولت انجلترا أن تفرضها عليهم ؛ فبقيت العلاقات معلقة بين البلدين مما أدى إلى الانقلابات السياسية التي شهدتها مصر وعرقلة عملية الإصلاح الداخلي التي كانت في مسيس الحاجة إليها بعد حصولها على الاستقلال الذاتي . فتفتت وحدة البلاد السياسية بعد هبوط المدى الثوري الذي أشاعته ثورة ١٩١٩ ؛ وأخذت تظهر فيها تكتلات سياسية هي امتداد لما كان قبل عام ١٩١٤ مع الاختلاف في التفاصيل الذي كان يمليه تطور البلاد أثناء الحرب العالمية الأولى .

ولقد بدأ الشقاق يدب في صفوف الوفد نفسه ، فاختلف أعضاؤه منذ السنة الأولى لاشتغالهم بالقضية المصرية ، وهم في أوروبا لم يعودوا إلى مصر بعد . وأدى هذا الخلاف إلى تصدع الوفد من أعلى ، فلم ينفصل عنه السياسيون الطموحون فحسب ، أمثال محمد محمود ، وإسماعيل صدقي ، بل لطفي السيد أيضا ، وهو ذلك المتعقل القنوع وزميل سعد في التلمذة على محمد عبده . وأصبح سعد زغلول أيضا أكثر تعنتا في تصرفاته مع الآخرين وأضيق في مفهومه للأمة المصرية . حقيقة استطاع سعد زغلول أن يجمع الشعب تحت زعامته أثناء الثورة ، ولكن كان من الصعب

عليه أن يستمر في تزعم كل الفئات التي تصدت للعمل السياسي . فقام نزاع خطير بين سعد وعدلي يكن على رئاسة وفد المفاوضات واعترض سعد على رئاسة عدلي لوفد المفاوضات المصرية . واستبد سعد برأيه في الاصرار على رئاسته للمفاوضين المصريين ، متجاهلا رأي كثرة أعضاء الوفد الذين كانوا يؤيدون رئاسة عدلي للمفاوضات . واندفع الناس في تنزيه سعد وتمادوا في تحقير عدلي والمختلفين مع سعد في الرأي ممن جروا على تسميتهم « بالمنشقين » حينا و « بالخونة » حينا آخر ، وانحدرت القضية الوطنية إلى خلافات شخصية هي أشبه بخلافات الأسر والعصبيات في الريف وبين البدو . وتوالى الاحتجاجات على سعد من أعضاء الوفد ، فلا يبالي بهم ، ويمضي في قبول استقالاتهم وإخلال غيرهم محلهم ، ويزيد على ذلك فصل من تشتم منه رائحة المعارضة . وبعث واحد وثلاثون عضوا من أعضاء الجمعية التشريعية يبرقية في ٢ نوفمبر عام ١٩٢١ يسحبون فيها منه توكيلهم لاستبداده برأيه وتورطه في سلسلة أغلاط سياسية ، ويعلنون ثقتهم بالوفد الرسمي للمفاوضة وتعزيده رعاية لمصلحة البلاد .

وقد كان لهذا الموقف أسوأ الأثر في مستقبل مصر السياسي ، فقد قسمت المصريين إلى شعب وقصر ، وألجأت القصر إلى أن يعمل في الظلام ، وإلى أن يلتمس العون والسند من قوى خارجية أجنبية . وزاد الأمر سوءا أن الشعب نفسه قد تقسمته أهواء الأحزاب التي يزعم كل منها أنه ينطق باسمه ، وهي جميعا أحزاب مصطنعة لا مبرر لوجودها ، فكلها قد وجدت لأسباب شخصية ، ولا فرق بين يرامجها ، لأنها جميعا متولدة عن حزب الأمة . وقد بدأت جميعا مستندة إلى العصبيات وإلى أصحاب المصالح من كبار الملاك . ولم يكن من السهل بالنسبة لسعد أن يستمر في تزعم كل الفئات التي تصدت للعمل السياسي . فانتزع سعد إلى صفه الطبقة الوسطى وفئات المثقفين الذين سبق لهم الالتفاف حول مصطفى كامل واللواء ، كما

استطاع أن يؤثر تأثيرا فعالا في جماهير المصريين يكاد يقرب من مستوى عبادة البطولة . أما الفئات التي كانت تلتف حول حزب الأمة والجريدة فتحولت إلى جانب عدلي يكن وحزب الأحرار الدستوريين . وقد تألف هذا الحزب في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ ، وجتمع عددا من كبار المصريين أكثرهم من أعضاء حزب الأمة القديم أو من أبنائهم وذويهم منضا إليهم فريق من المثقفين المتحررين . وبهذا احتفظ الحزب بطابع حزب الأمة القديم وبتمثيله لطبقة الخاصة من الأعيان والمثقفين . ولنفس هذا السبب لم يلق من الطبقات الشعبية ، التي كانت منفصلة عنه طبقيا وذهنيا ، إلا ما لقبه أبوه الروحي حزب الأمة في عام ١٩٠٧ من وجوم واستنكار . بل إن الدكتور محمد حسين هيكل يذكر في « مذكرات في السياسة المصرية » أن الصحف أخذت تهاجم الحزب الجديد من قبل أن يعلق عن تأليفه ، وراحت تهمة بأنه في حرصه على الاتفاق مع الإنجليز سوف يفرط في حقوق الوطن .

وعلى أية حال حمل الحزب منذ تأليفه العداء لـ «سافر لسعد والوفد» وكان برنامجها كالآتي : (١)

أولا : (١) الاستمرار في العمل لاستكمال استقلال مصر استقلالاً فعلياً تاماً .

(ب) إنهاء الاحتلال البريطاني لمصر .

(ج) الحرص ، فيما يختص بالمفاوضات المقبلة ، على أن الأمور التي احتفظت بها إنجلترا لا تؤدي الاتفاق على شيء منها إلى المساس بأي حال من الأحوال باستقلال مصر أو تعطيل أي مظهر من مظاهرها .

(١) أحمد بيلى : عدلي يكن ، ص ٢٦٦ - ٢٧٠ .

(د) التمسك بعدم فصل السودان عن مصر ، وبخفظ سيادتها وحقوقها عليه وبرعايتها بنفسها منافعتها الحيوية فيه .

ثانيا : ادخال مصر في جمعية الأمم دولة مستقلة ذات سيادة .

ثالثا : تأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش .

رابعا : السعي في ترفية شأن الهيئات النيابية المحلية ، كمجالس المديرات والمجالس البلدية ، واستكمال هذا النظام النيابي حتى يقوم بالشئون المحلية المختلفة حق القيام .

خامسا : الدفاع المستمر عن حقوق الفرد وتنمية أسباب قدرته وعمله ، فلا تقيده حرته إلا في مصلحة عامة لا صارف لها .

سادسا : السعي في إعداد وسائل الدفاع عن البلاد ضد كل اعتداء خارجي .

سابعاً : محاربة الأمية في البلاد ، وتوجيه قوى الأمة والحكومة جميعاً للقضاء عليها بأن يجعل التعليم الأولي إجبارياً ومجانياً ، وصرف العناية في تمكين البنين والبنات من الحصول على ما يريدون من أنواع التعليم بكافة درجاته ، ووضع خطط التعليم على وجه يمكن كلا الفريقين من أن يرقى إلى كماله الخاص ، والسعي في جعل اللغة العربية لغة التعليم في المعاهد العلمية العمومية في مصر بأعداد الوسائل لذلك من نقل أمهات المؤلفات العلمية إلى اللغة العربية والتزيد من البعثات المدرسية إلى أوروبا وأمريكا - إلى غير ذلك من طرائق نقل العلم إلى لغتنا وبلادنا ، مع الحرص دائماً على اتصال مصر بالحركة العلمية في العالم .

تاسعا : السعي في اتخاذ الوسائل المؤدية إلى دوام انتشار الثقة
بالحالة المالية في مصر .

عاشرا : السعي في توزيع الضرائب توزيعا عادلا .

حادي عشر : الجري على قاعدة الباب المفتوح في الاتفاقات الجبركية،
والمساواة في الرسوم على الواردات ، مع مراعاة حماية المصنوعات المصرية .

خامس عشر : السعي في تعميم شركات التعاون بأنواعها وترقية
شأنها .

سادس عشر : السعي في تشجيع الشركات المصرية وتنمية أطماعها
المشروعة حتى تستطيع أن تأخذ على عواتقها كثيرا من الأعمال العامة التي
من شأنها أن تكون أعمالا حرة في يد الأفراد والشركات .

ثامن عشر : السعي في تنظيم العلاقات في المصانع والمتاجر بين العمال
وأرباب الأعمال على قاعدة العدل ، انقاء للأمراض الاجتماعية الناشئة عن
تحكم أحد الفريقين .

وعلى الرغم من أن مبادئ الحزب وأهدافه التي أعلنها رئيسه في
خفل افتتاحه كانت تتضمن استكمال استقلال مصر ، والتمسك بعدم فصل
السودان عن مصر ، وبحفظ سيادتها عليه وحقوقها فيه ، وتأييد النظام
الدستوري والدفاع عن حرية الفرد ، بالرغم من هذا ، فلم تمض سوى أيام
قليل حتى قتل اثنان من أعضائه هما : حسن عبدالرزاق باشا وإسماعيل
زهدي بك . ومن عيوب هذا الحزب أنه وضع قاعدة التساهل مع الإنجليز
للوصول إلى حل القضية المصرية — وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة

ويسمونها كياسة . ويرجع ضعف الحزب منذ البداية إلى اتباعه سياسة الاعتدال « والكياسة » في فترة كانت فيها مصر تمر بثورة وطنية . فلم تعد تجدي هذه السياسة مع الجماهير ، وفشل الحزب منذ البداية ولجأ إلى القصر وأحيانا إلى الإنجليز وكل الطرق غير المشروعة . ورغم أن عدلي يكن لم يكن بطبيعته ميالا إلى الخصومة الحزبية، إلا أنه قبل رئاسة الحزب بتأثير أعضاء الوفد المنفصلين الذين أرادوا أن يتخذوا من رئاسته منبدا لحزبهم . على أن عدلي لم يكن يلبث أن عاد إلى طبيعته ، فانتقال من رئاسة الحزب في عام ١٩٢٤ وخلفه عبدالعزيز فهمي .

أما الحزب الوطني فقد اضمحل وأصبح تفوذه من الناحية الواقعية في حكم العدم ، ولا سيما بعد موت البقية الصالحة من مجاهديه الأولين الذين استهلكهم النفي والتشريد فلم يعيشوا طويلا بعد عودتهم ، أمثال عبدالعزيز جاويش وأحمد فؤاد وأمين الراجحي . وكان فريق كبير من رجاله قد انضموا إلى الوفد في أول الثورة ، حين ظنوا أن ذلك هو السبيل إلى ضم الصفوف وتوحيد الجهود . لم يختف الحزب الوطني من الحياة السياسية ولم يزل . ولكن وجود هذا الحزب قد أصبح استمرارا لوجوده القديم ، وكأنه موجود بحكم العادة ، أو كأنه موجود لأنه غير معدوم ، فحياته لا تزيد عن أن تكون حياة تنفي من صاحبها صفة الموت . ولكن الناظر في تصرفاته يحس أنه قد ضل عن مبادئه الأساسية التي قام عليها، وتمسك بقشور جعلت منه شيئا آخر غير الحزب الذي أنشأ مصطفى كامل . فقد طغت عليه قيم العصر وتفكيره ، حتى أصبح لا يفرق عن الأحزاب الأخرى إلا في المبدأ المشهور (لا مفاوضة إلا بعد الجلاء) . وقد كانت فكرة الجامعة الإسلامية هي الخاصة المميزة للحزب كما أنشأ مصطفى كامل وكما فهمه الذين خلفوا من بعده . ولكن هذه الفكرة اختفت من الحزب الوطني اختفاء يكاد يكون تاما ، بل لقد أصبح رجاله ينكرونها

ويصطنعون الحجج في تقيها عن مصطفى كامل ، ويظنون أن دفاعه عن الدولة العثمانية تهمة تحتاج إلى أن تلتبس الأعذار في تبرئته منها . ولم يعد للفكرة الإسلامية وجود إلا في نفر قليل من رجاله ، هم الذين قاموا بتأسيس جمعية الشبان المسلمين عام ١٩٢٧ . وقد تلخصت مبادئ الحزب الوطني فيما يلي : (١)

أولا : استقلال مصر مع سودانها وملحقاتها استقلالاً تاماً غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أي قيد يقيد هذا الاستقلال .

ثانياً : إيجاد حكومة دستورية في البلاد بحيث تكون السيادة للأمة وتكون الهيئة الحاكمة مسئولة أمام مجلس نيابي تام السلطة .

ثالثاً : احترام المعاهدات الدولية والاتفاقات المالية التي ارتبطت بها الحكومة المصرية لسداد الديوان ، احتراماً لا يمس سيادة البلاد .

رابعاً : تعهد الشعور الوطني وتنميته والمحافظة على تضامن الأمة واتحاد عناصرها .

خامساً : السعي في تحسين الأحوال الصحية والعمل على ترقية الأحوال الاجتماعية .

سادساً : العمل على نشر التعليم في جميع البلاد على أساس وطني صحيح بحيث ينال الفقراء نصيبهم منه ، والبحث على تأسيس معاهد العلم وإرسال الرسائل العلمية وفتح المدارس الليلية للصناع والعمال .

(١) المرجع السابق ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

سابعا : ترقية الزراعة والصناعة والتجارة وكل مرافق الحياة .

ثامنا : نقد الأعمال الضارة بكل صراحة ، والاعتراف بالأعمال النافعة والتشجيع عليها ، وارشاد الحكومة إلى خير الأمة ورغباتها والاصلاحات اللازمة لها .

تاسعا : المحافظة على روابط المحبة والصفاء بين الوطنيين والأجانب .

عاشرا : احكام العلاقات الودية وتبادل الثقة بين مصر وجميع الدول الأخرى .

ونشأ بمصر حزبان جديدان هما الحزب الوطني أيام الحرب والحزب الاشتراكي بعد الحرب ، وقد قتل الحزبان في المهد . ومن الحقائق الواضحة أن العمل الاشتراكي بدأ أولا ما بدأ في مصر على يد عناصر أجنبية لا وطنية . وفي عام ١٩٠٩ تبنى الحزب الوطني بزعامة محمد فريد حركة تأسيس النقابات للعمال والصناع والمزارعين ، وهناك من الدلائل ما يؤكد الاتجاه الاشتراكي لمحمد فريد ، فقد كان متأثرا بحركة حزب العمال في بريطانيا ، وقد أعرب عن إعجابه بهذا الحزب وببدائه وبزعيمائه في خطابه الذي ألقاه محمد فريد في الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني في ٧ يناير ١٩١٠ . ولكن هذا الاتجاه الاشتراكي الذي بدأه محمد فريد لم يقدر له الاستمرار والبقاء ، فقد صفى الحزب الوطني في عهد كشنر وفي ظروف الحرب العالمية الأولى ، وأفلتت بذلك قيادة العمل الاشتراكي من يد العناصر الوطنية . ومع ذلك فقد بذلت محاولة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى من جانب بعض العناصر الوطنية المثقفة لتأليف حزب اشتراكي مصري . ولكن فشلت المحاولة حين رأى البعض أن ظروف مصر الاقتصادية والاجتماعية غير ملائمة لتنظيم الجهود في سبيل المبادئ الاشتراكية .

وتم الاتفاق على أن يكون اسم الحزب هو «الحزب الديمقراطي» ، وأن تكون المبادئ الديمقراطية هي التي يسعى للدفاع عنها والدعوة إليها في مصر ، بينما يوجه جهوده في سبيل القضية الوطنية بالتنسيق مع الوفد . وقد تأسس الحزب في سبتمبر سنة ١٩١٩ ونشر برنامجا في جريدة النظام وفيه من الناحية الاقتصادية ترقية الطبقات العاملة أديا وماديا ، والاعانة لمن لا يستطيع العمل ، وإنماء ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعا بقدر الامكان .

وعندما انحاز العمال المصريون إلى جانب القضية الوطنية قام الحزب الاشتراكي المصري على أكتاف العمال الأجانب الذين أصبح منهم قاداته . وقد قام هذا الحزب في عام ١٩٢١ في الاسكندرية بزعامة جوزيف روزنتال . وكان ظهور هذا الحزب في الاسكندرية ، وليس في القاهرة ، أمرا طبيعيا ، والاسكندرية التي كانت تفص بالجاليات الأجنبية ، كانت بحكم موقعها على البحر المتوسط أشبه بناقذة تهب منها مختلف التيارات الفكرية الواردة من الخارج . وفي هذه المدينة لقي المذهب الجديد أول استجابة له بين الموظفين والصناع الأجانب من اليونانيين والنمساويين والروس الذين كانت غالبيتهم من اليهود ، ثم من العمال المصريين المتورين وبعض شباب الطلبة الذين تلقوا دبلوماتهم من المعاهد الداخلية والخارجية . وكان تأليف الحزب الاشتراكي من العناصر الأجنبية من أهم العوامل التي كفلت له إبراز نشاطه دون أن تجرؤ السلطات على التدخل في شئونه ، وذلك بسبب ما كان يتمتع به الأجانب في مصر من الامتيازات الأجنبية ، وفي ظل هذه الحماية أخذ روزنتال يسعى لاتزاع النقابات التي تألفت في ظروف ثورة ١٩١٩ من سيطرة البورجوازيين .

ولم يكد الحزب الاشتراكي المصري يعلن عن قيامه حتى تعرض

للمجموع من كل فئات الرأي العام المصري تقريبا . فنشر الأستاذ فكري أباطة مثلاً مقالا في جريدة اللواء في ٥ سبتمبر عام ١٩٢١ ، استنكر فيه تأليف الحزب باعتباره سابقا لأوانه وركز فيه على أولوية التحرر الوطني على التحرر الاجتماعي . وفي يوم ٢٩ أغسطس ١٩٢١ نشر الحزب الاشتراكي برنامجا على الرأي العام المصري ، وصدره بديباجة طويلة بليغة أعلن فيها « صراع المبادئ الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية » ، فقال فيها : « ... ان الأغلبية الساحقة في المجتمع الحاضر قد استعبدها أقلية صغيرة متعديّة تستأثر برؤوس الأموال وأرزاق الطبيعة استئثارا لا تبرره عدالة في العالم ، وانزلت بها بالغ السخف ، وفازت باستلاب ثمرة كدها وجهادها . ولقد امتدت يد الاستعمار والافقيات إلى مصر ، فاستلبت حرّيتها عملا بسياسة تلك النظم الرأسمالية سعيا إلى استثمار أرزاقها واستغلال جهود بنيتها ، وكذلك تسيطر تلك النظم على المجتمع المصري سيطرة سحقته معها دولة العمل ، ويطش بها رأس المال بطشا شائنا مرهقا أدى إلى خلق الغني الفاحش والبأساء البالغة جنبا لجنب ، واتساع الهوة بين الرفاهية والفاقة . لذلك كان من الضروري أن يمتد إلى تلك البلاد صراع المبادئ الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية سعيا إلى تخفيف ظلمها وويلها الفادح ، وتحقيقا لتلك الغاية نهض إخوان العمل في مصر لتأليف الحزب الاشتراكي ، وهذه مبادئه التي سيعمل لتحقيقها : (١)

(السيامية)

١ - تحرير مصر من نير الاستعمار الأجنبي واقضاء ذلك الاستعمار عن وادي النيل بأسره .

(١) انظر : عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ، ص ٥١٣ - ٥٢٦ .

٢ - تأيد حرية الشعوب واختيار المصير والتآخي مع جميع الأمم على قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة .

٣ - محاربة الاستعمار ومقاومته أينما وجد .

٤ - مقاومة العسكرية والديكتاتورية وأنظمة التسلح في البر والبحر والهواء .

٥ - مقاومة الاعتداء والحرب الهجومية .

٦ - إلغاء المعاهدات السرية .

(الاقتصادية)

١ - العمل على إلغاء استغلال جماعة لأخرى ، ومحو التفريق بين طبقات المجتمع في الحقوق الطبيعية ، وإخضاع استبداد المستغلين والمضارين والسعي إلى مجتمع اقتصادي يقو على دعائم المبادئ الاشتراكية الآتية :

٢ - توجيه الثروة الطبيعية ومصادر الإنتاج لمجموع الأمة .

٣ - التوزيع العادل للثمرات على العاملين منبثقاً بقانون الإنتاج والكفاءة الشخصية .

٤ - إخضاع المزاومة الرأسمالية .

(الاجتماعية)

١ - اعتبار التعليم حقاً شائعاً لجميع أفراد الأمة نساء ورجالاً بجعله

مجاناً ملزماً ، والعمل على نشر التعاليم الديموقراطية الصحيحة بين جميع طبقات الأمة .

٢ - العمل على تحسين حال العمال بتحسين الأجور وتقرير المكافآت والمعاشات حين العجز والعطلة القهرية .

٣ - العمل على تحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة متبعة .

وسيعمل الحزب على تحقيق مبادئه المذكورة بالصراع الحزبي والدعوة السلمية ، مستعيناً في ذلك بالعمل على تحقيق ما يأتي :

١ - انشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة ونقابات الاتاج والاستهلاك .

٢ - اعداد نواب اشتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية والبلدية وغيرها .

٣ - تحرير حقوق النيابة والانتخابات من القيود المالية وغيرها ، وتمهينها بالنسبة للرجل والمرأة على قدر المستطاع .

٤ - الدعوة بطريق النشر والخطابة .

وأخذ الحزب الاشتراكي ، بعد اعلان برنامجه ، يمارس نشاطه السياسي والاجتماعي فعمل على اجتذاب خريجي المدارس الصناعية والعمال ، وزادت حركات الاعتصاب بين العمال . ولكن سرعان ما دب الانقسام في صفوفه بسبب الاختلافات الأيديولوجية . فقد وجدت العناصر الشيوعية ان مركب الحزب في القاهرة قد أثقلت بعناصر التجار والملاك والحامين ، مما من شأنه إعاقة ترويج المذهب الشيوعي ، فأتت ان

تقطع كل رباط بينها وبين هذه المركب التي تنفوس في بحر بورجوازي ،
والانطلاق بمركب الشيوعية بعيدا عنها . وتغلب الجناح الذي كان يدعو
إلى الدولية الشيوعية ، وانضم إلى الكومترن وأعلن برنامجا الذي نص
على تأمين قناة السويس ، وعلى ألا تزيد ساعات العمل عن ثماني ساعات،
وأن يتساوى المصريون والأجانب في الأجور ، وأن تخضع المصانع لنظام
التفتيش ، وأن تتألف تعاونيات للإنتاج والتوزيع . وبالنسبة إلى الفلاحين
نص برنامج الحزب على إلغاء تأجير الأرض مقابل نصف المحصول، وإلغاء
ديون الفلاح الذي يملك أقل من ثلاثين فدانا ، وعدم دفع الفلاح الذي
يملك أقل من عشرة فدادين أية ضرائب ، وتحديد مساحة الأراضي التي
يملكها الفرد بمائة فدان كحد أقصى .

وهكذا اتسعت قاعدة المشتغلين بالسياسة عما كانت عليه الأحوال
قبل عام ١٩١٤ . ودخل القصر الحلبة السياسية من جديد بعد تصريح ٢٨
فبراير ، فحين أعلن فؤاد نفسه ملكا ازداد ملوحيه وحبه للسلطة ، واتجه
إلى انعاش سلطة جديه محمد علي وإسماعيل بقدر ما تسمح به الظروف
الحديثة . وأصبح فؤاد بالفعل عاملا فعالا في السياسة المحلية بالشكل
الذي كان عليه عباس الثاني قبل خلع . وبذلك كان إلغاء الحماية مؤذنا
بعودة المنافسة القديمة بين القصر والوطنيين . اصطدم الملك بالوفد ،
وحاول أن يضم إلى صفه الأحرار الدستوريين ، ونجح في ذلك بعض
الشيء - ثم حين لم يسيطر عليهم السيطرة الكاملة حاول في يناير ١٩٢٥
أن يؤسس حزبا جديدا أطلق له هو الحزب المعروف باسم «حزب الاتحاد» .
وعهد القصر إلى حسن نشأت وكيل الديوان الملكي بتأليف الحزب الذي
وضعت تحت تصرفه اعتمادات ضخمة . ورغم ما قيل من أن الغرض من
إنشاء حزب الاتحاد هو إبعاد حزب ثالث بين الوفد والأحرار الدستوريين
يمكن الملك من إقامة التوازن السياسي في البلاد ، فإن القصد الحقيقي

من إنشاء الحزب. كان تمكن المنادون أن يحكم بمراسيم بدلاً من الحكومات البرلمانية . وتوالت استقالات الشيوخ وانتواب من الرئسة الوفدية البرلمانية . وكانوا يبررون استقالاتهم بما ذاع من أن الحزب الوفدي تحيط به الشكوك من جهة والاخلاص الواجب للبلك ، وأخذ الانجليز يذكرون في هذه الفترة : بينما أخذت في هذه الفترة من ناحية أخرى "مرار المستشرقين" حزب "وطني" من "نية أخرى" اتجاه "الاتحاد" باسم "الاتحاد" لا يرش . ولم يلبث الحزب البعثي (الاتحاد) أن أصدر صحيفتين باسمه ، إحداهما عربية اسمها «الاتحاد» والأخرى فرنسية اسمها «الليبرية» . ويعد تأليف حزب «الاتحاد» إلى الأذهان تأليف حزب الأعيان في عام ١٩٠٨ حين لم يرض الخديو عباس حلمي الثاني كل الرضى عن اتجاهات حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية . وقد مثل حزب الاتحاد طبقة النبلاء واتباع القصر من الوصولين الذين أرادوا الاستفادة من صلة الحزب بالقصر ، ليتأهلوا ما يتغنون من الرتب والألقاب والمزايا والنفوذ وكراسي الوزارة والمناصب الممتازة لأنفسهم أو لذويهم . وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لحمل الجماهير على الاشتراك في هذا الحزب ، إلا أنه لم يخرج عن نطاقه الأرستقراطي الضيق ، ولم يلق تأييداً شعبياً ، فظل أضعف الأحزاب المعاصرة شأنًا وأقلها نفوذًا الأمر الذي يفسر الفشل الذريع الذي منى به في الانتخابات التالية .

وهكذا أصبحت السياسة في مصر تنازلاً على "الملكوجير" وراء المنافع ، ومساومة على بيع الذمم والضمان . وقد غير شوقي في قصيدته "شيد الجبر" التي ذكرها في الذكرى الثانية لوفاته بعضاً من كلماته عن هذا الوضع المزيف فقال : (١)

(١) ديوان شوقي : ج ١ / ٢٦٢-٢٦٦ .

إلامَ الخلفُ ينكمرو ؟ إلا ما ؟
وفيم يكيد بعضكم لبعض ؟
وأين الفوز ؟ لا مصر استقرت
وأين ذهبتم بالحق لما
... شئتم بينكم في القطر نارا
إذا ما راضها بالعقل قوم
تراميت فقال الناس : قوم
وكانت مصر أول من أصبتم

وهذه الضجة الكبرى علامة
وتبدون المداوة والخصاما ؟
على حال ولا السودان داما
ركبتم في قضيتهم الظلما
على محتكته كانت ملاما
أجد لها هوى قوم ضراما
إلى الخذلان أمرهم ترامى
فلم نحص الجراح ولا الكيلما

وتحقق للانجليز ما قصدوا إليه وما أرادوه من شغل المصريين بأنفسهم
وضرب بعضهم بعض ، وأصبح المغلوب منهم يلجأ إلى الانجليز طالبا
انصافه ، فيتظاهرون بإقامة العدل حيناً ويسرعون إلى انجذاب المستغيث ،
ويعرضون قارة أخرى معتذرين بأن ذلك من شئون مصر الداخلية التي
ليس من حقهم أن يتدخلوا فيها . أصبحت كل الأحزاب باستثناء الحزب
الوطني - تسعى إلى الكيد لخصومها عند المندوب السامي في مصر حيناً ،
وفي الصحف الانجليزية حيناً آخر ، وبارسال مندوبين يسافرون إلى إنجلترا
قارة ثالثة . وكان للانجليز في كل سياستهم هدف واحد ، وهو الارتباط
مع المصريين بمعاهدة ، وانشاء علاقة مستقرة أساسها الود والتفاهم بين
السادة والعبيد ، يستطيع السادة معها أن يناموا ملء جفونهم ، لا يخشون
انتفاضا ولا انتقاما . كانت هذه العلاقة هي هدف سياستهم منذ كرومر .
وقد استطاعوا أن يحققوا هذا الأمر ، واستطاعوا بفضل الجيل الذي
تعهدوه بالتريه والتنشئة والتدعيم ووالوه بالمعونة وبالتأييد منذ شباب
الأول ، ثم دفعوا به إلى الصفوف الأولى ، ودسّوه على مختلف الأحزاب
وفي مختلف المناصب ، واستطاعوا عن طريق هذا الجيل ، وعن طريق

المتزوجين منهم بالانجليزيات خاصة ، أن يحققوا كل أهدافهم، وأن يقيموا
ما سموه « الصداقة الانجليزية - المصرية » . ولولا قصر نظر المصريين
وسوء تقديرهم وفساد تفكيرهم وتحكم الأناية في ماستهم وتنشي الجهل
ما نجحت حيلة الانجليز في أن يصرفوا بأس المختصين بينهم وينصبوا
أنفسهم - وهم الغرباء - حكاما يلجأ إليهم الأخوة للقضاء فيما بينهم
من نزاع .

المصادر والمراجع

مصر

وثائق غير منشورة

I. British:

a) Foreign Office Papers (public Record Office, London):

F.O. 78 (Turkey: Egypt): General Correspondence.

F.O. 141 (Egypt): Consular Archives.

F.O. 142 (Egypt): Letter Books.

F.O. 146 (France): Embassy Archives: Correspondence

F.O. 195 (Turkey): Embassy Archives: Correspondence

Supplement to general correspondence:

**F.O. 97/408 (1841 — 1848): Transit through Egypt,
Navigation of the Nile.**

**b) Palmerston papers: (Broadlands Papers, National
Register of Archives, London).**

**c) The India Office Records: Factory Records (India
Office Library, London):**

**(Egypt and the Red Sea): Letters to the East India
Company from the agent in Egypt:**

— Vol. 10 (1834 — 38).

— Vol. 15 (1849 — 53).

2. French:

Archives du Ministère des Affaires Etrangères (M. A. E.), Paris:

a) Egypte: Correspondance Politique des Consuls (C. P.): Tomes 4-28.

Turquie: Correspondance Politique: Tomes 303-307.

b) Correspondance Consulaire et Commerciale:

Alexandrie: Tomes 25-35 (1832-1859).

Le Caire: Tomes 27-30 (1833-1866).

وثائق منشورة

1. Documents Diplomatiques Français (D.D.F.) première série (1871-1900).
2. Hansard's Parliamentary Debates: 3rd Series.
3. Hurewitz, J.C., Diplomacy in the Near and Middle East, A documentary record: 1535-1914, Vol. 1, Princeton, N.J., 1956.
4. Nahoum, Haim, Recueil de Firmans Impériaux Ottomans adressés aux valls et aux Khedives d'Egypte, 1006 H — 1322 H (1597 J.C. — 1904 J.C.) Le Caire, 1934.
5. Parliamentary Papers:
 - a) 1837, (539) VI: Report... on Steam Communication with India.
 - b) 1840, (277) xxi: Report on Egypt and Candia.
6. Royal Institute of International Affairs, Great Britain and Egypt: 1914 - 1951. Information Papers, No. 19, London, 1952.

الكتب العربية

- ١ - أحمد أحمد الحنة : تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ .
- ٢ - أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
- ٣ - أ.ب. كلوت : لمحة عامة إلى مصر ، جزآن ، ترجمة محمد مسعود ، القاهرة (بدون تاريخ) .
- ٤ - أحمد رشاد : مصطفى كامل - حياته وكفاحه ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- ٥ - أحمد عبد الرحيم مصطفى : علاقات مصر بتركيا في عهد الخديو إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٦ - أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٧ - أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ٨ - أحمد عبد الرحيم مصطفى : افكار جمال الدين الأفغاني السياسية ، للجنة التاريخية المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٩ - أحمد عزت عبدالكريم : تاريخ مصر من الحملة الفرنسية إلى نهاية عصر إسماعيل (١٧٩٨ - ١٨٧٩) ، في كتاب المجلد في التاريخ المصري ، نشر حسن إبراهيم حسن ، القاهرة ، ١٩٤٢ .
- ١٠ - أحمد نطفى السيد . صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر ، القاهرة ، ١٩٤٦ .
- ١١ - أحمد نطفى السيد : قصة حياتي ، العدد ١٢١ من كتاب الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

- ١٢ - أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ١٣ - آيس صايغ : الفكرة العربية في مصر ، بيروت ، ١٩٥٩ .
- ١٤ - بير كراييتس : إسماعيل المفتري عليه ، ترجمة فؤاد صروف ، القاهرة ، ١٩٣٣ .
- ١٥ - تيودور روثستين : تاريخ المسألة المصرية من ١٨٧٥ إلى ١٩١٠ ، ترجمة عبد الحميد العبادي ومحمد بدران ، القاهرة ، ١٩٣٦ .
- ١٦ - جمال الدين الشبال : رفاعة رافع الطهطاوي ١٨٠١ - ١٨٧٣ ، سلسلة نوايخ الفكر العربي رقم ٢٤ ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- ١٧ - جورج جندي و جاك تاجر : إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، القاهرة ، ١٩٣٧ .
- ١٨ - ج. كريستوفر هيرولد : بونايرت في مصر ، ترجمة فؤاد اندراوس ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ١٩ - حسين فوزي النجار : علي مبارك - أبو التعليم ، سلسلة اعلام العرب رقم ٧١ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٢٠ - حسين فوزي النجار : لطفى السيد والشخصية المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
- ٢١ - حسين فوزي النجار : احمد لطفى السيد استاذ الجيل ، سلسلة اعلام العرب رقم ٣٩ ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ٢٢ - حسين مؤنس : الشرق الإسلامي في العصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٣٨ .
- ٢٣ - دافيد لانلز : بنوك وباشوات ، ترجمة عبدالمعظم آيس ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ٢٤ - رفاعة رافع الطهطاوي : تلخيص الإبريز في تلخيص باريز أو الديوان النفيس بإيوان بلريس ، القاهرة ١٢٢٢ هـ / ١٩٠٥ م .

- ٢٥ - رفاعة رافع التلطيوي : مذاهب الآيات المصرية في مباحث الأدب
المصرية : القاهرة ، ١٢٢٠ هـ / ١٩١٢ م .
- ٢٦ - رفاعة رافع التلطيوي : المرشد الأمين للبنات والبنين . انشاء - ر .
١٢٨٩ هـ / ١٨٧٢ - ١٨٧٣ م .
- ٢٧ - رفاعة رافع التلطيوي : مفتاح ركنية سرية : القاهرة ، ١٢٨٣ هـ /
١٨٦٦ م .
- ٢٨ - رؤوف عباس حند : الشركة المالية في مصر ١٨٨٩ - ١٩٠٢ .
القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ٢٩ - سامي عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزي .
القاهرة ، ١٩٦٨ .
- ٣٠ - شوقي ضيف : الادب العربي المعاصر في مصر ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- ٣١ - صبحي وحيدة : في اصول المسألة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ .
- ٣٢ - عباس محمود العقاد : زعيم الثورة سعد زغلول ، كتاب الهلال ،
القاهرة ، ١٩٥٢ .
- ٣٣ - عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والاخبار ، اجزاء ،
بولاق ، ١٢٩٧ هـ / ١٨٧٦ - ١٨٨٠ .
- ٣٤ - عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم
في مصر ، جزآن ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ١٩٥٥ .
- ٣٥ - عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي ، القاهرة ، ١٩٣٠ .
- ٣٦ - عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل ، جزآن ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
- ٣٧ - عبد الرحمن الرافعي : الثورة العربية والانتداب في القاهرة
١٩٤٩ .
- ٣٨ - عبد الرحمن الرافعي : المعظمي كامل ، باعث الحركة الوطنية :
القاهرة ، ١٩٥٠ .

٣٩ - عبد الرحمن الراجحي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

٤٠ - عبد الرحمن الراجحي : ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ : تاريخنا القومي في سبع سنوات : ١٩٥٢ - ١٩٥٩ ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

٤١ - عبدالرحمن الراجحي : محمد فريد ، رمز الإخلاص والتضحية (تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩) ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٤٢ - عبد الرحمن الراجحي : ثورة ١٩١٩ ، جزآن ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

٤٣ - عبد العزيز الشناوي : السخرة في حفر قناة السويس ، الاسكندرية ، ١٩٥٨ .

٤٤ - عبد العزيز الشناوي : عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية ، سلسلة اعلام العرب رقم ٦٧ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٤٥ - عبد العزيز رفاعي : ثورة مصر سنة ١٩١٩ ، دراسة تاريخية تحليلية ١٩١٤ - ١٩٢٣ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٤٦ - عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٤٧ - عبد اللطيف حمزه : قصة الصحافة العربية في مصر ، بغداد ، ١٩٦٧ .

٤٨ - علي الحديدي : عبدالله النديم خطيب الوطنية ، سلسلة اعلام العرب رقم ٩ ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٤٩ - علي مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلاؤها القديمة الشهيرة ، ٢٠ جزءاً ، القاهرة ١٣٠٥ - ١٣٠٦ هـ / ١٨٨٧ - ١٨٨٩ م .

٥٠ - فكري اباطة : الضاحك الباكي ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٥١ - لويس عوض : تاريخ الفكر المصري الحديث ، جزآن ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٥٢ - محمد إتيان والسيد رجب حراز : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها

التاريخية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٥٣ - محمد أنيس : صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ،
القاهرة ، ١٩٦٢ .

٥٤ - محمد جمال الدين المسدي : دنشواي ، مطبوعات مركز وثائق وتاريخ
مصر المعاصر ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

٥٥ - محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، جزآن ،
القاهرة ، ١٩٥١ - ١٩٥٢ .

٥٦ - محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، ٢
أجزاء ، القاهرة ، ١٩٠٧ .

٥٧ - محمد رفعت رمضان : علي بك الكبير ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

٥٨ - محمد شفيق غريبال : تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية ١٨٨٢-
١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

٥٩ - محمد قزاد شكري : مصر في مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠١-١٨١١ ،
٣ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٦٠ - محمد قزاد شكري : عبدالله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر ،
القاهرة ، ١٩٥٢ .

٦١ - محمد قزاد شكري : مصر والسودان - تاريخ وحدة وادي النيل
السياسية في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩ ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

٦٢ - محمد كامل مرسي : الملكية المقارية في مصر وتطورها التاريخي من
عهد الفراعنة حتى الآن ، القاهرة .

٦٣ - محمد محمد حسين : الانجاعات الوطنية في الأدب المعاصر ، الجزء
الأول ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٦٤ - محمد محمود السروجي : الجيش المصري في القرن التاسع عشر ،
الاسكندرية ، ١٩٦٧ .

٦٥ - محمد مصطفى صفوت : مؤتمر برلين ١٨٧٨ والرو في البلاد العربية ،
معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

- ٦٦ - محمد مصطفى صفوت : إنجلترا وقتاة السويس ١٨٥٤ - ١٩٥٦ ، الاسكندرية ، ١٩٥٦ .
- ٦٧ - محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه ، الاسكندرية ، ١٩٥٢ .
- ٦٨ - محمود الشرقاوي وعبدالله المشد : علي مبارك - حياته ودعوته وآثاره ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٦٩ - محمود الشرقاوي : مصر في القرن الثامن عشر ، ٢ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ .
- ٧٠ - مصطفى كامل : المسألة الشرقية ، القاهرة ، ١٨٩٨ .
- ٧١ - نجيب معلوف : نوبار باشا وما تم على يديه ، القاهرة (بدون تاريخ) .
- ٧٢ - نقولا ترك : مذكرات نقولا ترك ... نشرها وترجمها وعلق عليها جاستون فييت ، القاهرة ، ١٩٥٠ .
- ٧٣ - وزارة الحربية : الحملات الاستعمارية على مصر في القرن التاسع عشر ، دراسات عسكرية قومية ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- ٧٤ - يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤ ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٧٥ - يونان لبيب رزق : أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابة ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ١٣ ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

الكتب الاجنبية

1. Ahmed, J.M., The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism, London, 1960.
2. Addison, H., Thomas Waghorn and the Overland Route, Royal Central Asian Journal, April 1958, Pt. II.
3. Albrecht-Carrie, R., A diplomatic history of Europe since

the Congress of Vienna, London, 1961.

4. Alexander, J., *The Truth about Egypt*, London, 1911.
5. Anonyms, *The present crisis in Egypt in relation to Our Overland Communications*, No. 1, London, 1851.
6. Anonymous, *The Egyptian Railway or, the interests of England in Egypt*, London, 1852.
7. Anonymous, *Railways in Egypt; Communication with India*, London, 1857.
8. Baer, G., *A history of landownership in modern Egypt 1800-1950*, London, 1962.
9. Bulwer, H., *The life of Henry John Temple, Viscount Palmerston*, 3 vols., London, 1870-1874.
10. Bullard, R.W., *Britain and the Middle East. From the earliest times to 1963*, London, 1964.
11. Bréhier, L., *L'Egypte de 1798 à 1900*, Paris, 1901.
12. Bainville, J., «L'expédition française en Egypte (1798 — 1801)», in *Précis de l'histoire d'Egypte*, ed. Mohamed Zaky el-Ibrachy, vol. III, Cairo, 1933.
13. Blunt, W.S., *The secret history of the British occupation of Egypt*, London, 1923.
14. Broadley, A.M., *How we defended Arabi and his friends*, London, 1884.
15. Charles - Roux, F., *Autour d'une route, L'Angleterre, l'Isthme de Suez et l'Egypte au XVIIIème siècle*, Paris, 1922.

16. Charles - Roux, F., *Les origines de l'expédition d'Egypte*, Paris, 1910.
17. Charles - Roux, F., *L'Egypte de 1801 à 1882*, vol. VI in *Histoire de la nation égyptienne*, ed. Gabriel Hanotaux, Paris, 1936.
18. Cromer, Lord, *Modern Egypt*, 2 vols., London, 1908.
19. Cromer, Lord, *Abbas II*, London, 1915.
20. Dodwell, H., *The founder of modern Egypt: A study of Mohammad Ali*, Cambridge, England, 1967.
21. Douin, G., *Mohamed Aly, Pacha du Caire (1805-1807)*, Société royale de géographie d'Egypte, publications spéciales, Cairo, 1928.
22. Douin, G., *Histoire du règne du Khédive Ismaïl*, Tome I, Rome, 1933.
23. Driault, E., *La Question d'Orient*, Paris, 1912.
24. Driault, E., *Mohamed Aly et Napoléon (1807 - 1814)*, Société royale de géographie d'Egypte, publications spéciales, Cairo, 1925.
25. Freycinet, C. de, *la Question d'Egypte*, Paris 1904.
26. Ghorbal, S., *The beginnings of the Egyptian Question and the rise of Mehemet Ali*, London, 1928.
27. Goldschmidt, A., *The Egyptian Nationalist Party: 1892 — 1914*, in P.M. Holt (ed.), *Political and social change in modern Egypt*, London, 1968.
28. Gibb, H.A.R. and Harold Bowen, *Islamic society and the*

West, Vol. I: Islamic society in the eighteenth century, 2 parts, London, 1950-1957.

29. Heyworth — Dunne, J., An introduction to the history of education in modern Egypt, London, n.d. (1938).
30. Holt, P. M., Egypt and the Fertile Crescent: 1516 — 1922, London, 1966.
31. Holt, P.M. (ed.), Political and social change in modern Egypt: historical studies from the Ottoman conquest to the United Arab Republic, London, 1968.
32. Holt, P. M., A modern history of the Sudan, London, 1961.
33. Hallberg, C. W., The Suez Canal: its history and diplomatic importance, New York, Columbia University Press, 1931.
34. Hoskins, H. L., British routes to India, New York, 1928.
35. Hourani, A., Arabic thought in the Liberal age: 1798 — 1939, London, 1962.
36. de la Jonquière, A., L'expédition d'Egypte, 5 Vols, Paris, 1900.
37. Landau, J., Parliaments and parties in Egypt, New York, 1953.
38. Lesseps, Ferdinand De, Lettres, journal et documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez, 5 Vols. Paris, 1875 — 81 .
39. MacCoan, C., Egypt as it is, London, 1877.
40. Marlowe, J., Anglo-Egyptian relations: 1800-1953, London, 1954.

41. Marlowe, J., *The making of the Suez Canal*, London, 1964.
42. Ninet, J., *Arabi Pacha*, Paris, 1882.
43. Omar, O. A., *Reassessment of Abbas Hilmi I, Viceroy of Egypt (1848 - 1854)*, *Bulletin of the Faculty of Arts, Alexandria University*, vol. XXIV, 1970, pp. 1-29.
44. Owen, R., *The influence of Lord Cromer's Indian experience on British policy in Egypt: 1883 - 1907*, *St. Antony's Papers*, No. 17, *Middle Eastern Affairs*, 4, 1965.
45. Rifaat, M., *The awakening of modern Egypt*, London, 1947.
46. Rivlin, H.A. B. *The agricultural policy of Muhammad Ali in Egypt*, Cambridge, Mass., 1961.
47. Sabry, M., *L'empire Egyptien sous Ismail et l'ingérence Anglo-Française: 1836-1879*, Paris, 1933.
48. Safran, N., *Egypt in search of political Community. An analysis of intellectual and political evolution of Egypt, 1804 - 1882*, Cambridge, Mass., 1961.
49. Safwat, M.M., *Great Britain and Egypt: The problem of evacuation with special reference to the mission of Sir Henry Drummond Wolff*, *Bulletin of the Egyptian Historical Society*, vol. 2, 1949.
50. Sammarco, A., *Les règnes de Abbas, de Sald et d'Ismail (1848 - 1879)*, in *Précis de l'histoire d'Egypte*, ed. Mohamed Zaky el-Ibrachy, vol. IV, Cairo, 1935.
51. Sayed, A.L. el., *The rôle of the Ulema in Egypt during the early nineteenth Century*, in P.M. Holt, *Political and so-*

cial change in modern Egypt. London, 1968.

- 52. Swain, J.E. The struggle for the control of the Mediterranean prior to 1848. A study in Anglo-French relations, Boston, 1933.**
- 53. de Vaulabelle, A., Histoire moderne de l'Egypte (1801 — 1834). in Histoire scientifique et militaire de l'expédition française en Egypte, Vols. IX, X, Paris, 1830 — 1836.**
- 54. Waghorn, T., Egypt as it is in 1838, London, 1838.**
- 55. Wood, Alfred C., A history of the Levant Company, Oxford, 1835.**

المحتوى

صفحة

٢

تقديم

تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٥١٧ - ١٩٥٢)

— الفصل الأول : المجتمع المصري في العصر العثماني
(١٥١٧ - ١٧٩٨)

٧

٢٧

الفصل الثاني : مصر والغرب

٢١٨

الفصل الثالث : مصر في عهد محمد علي

الفصل الرابع : علاقات مصر بالدولة العثمانية والغرب

١٨١

(١٨٤٨ - ١٨٧٩)

٢٢٩

الفصل الخامس : نمو الوعي القومي وقيام الثورة العرابية

٢١٢

الفصل السادس : الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الحماية

٢٨٩

الفصل السابع : ثورة ١٩١٩

٤٢٧

الفصل الثامن : تصريح ٢٨ فبراير وظهور التكتلات
السياسية

٤٧١

للمصادر والمراجع :

